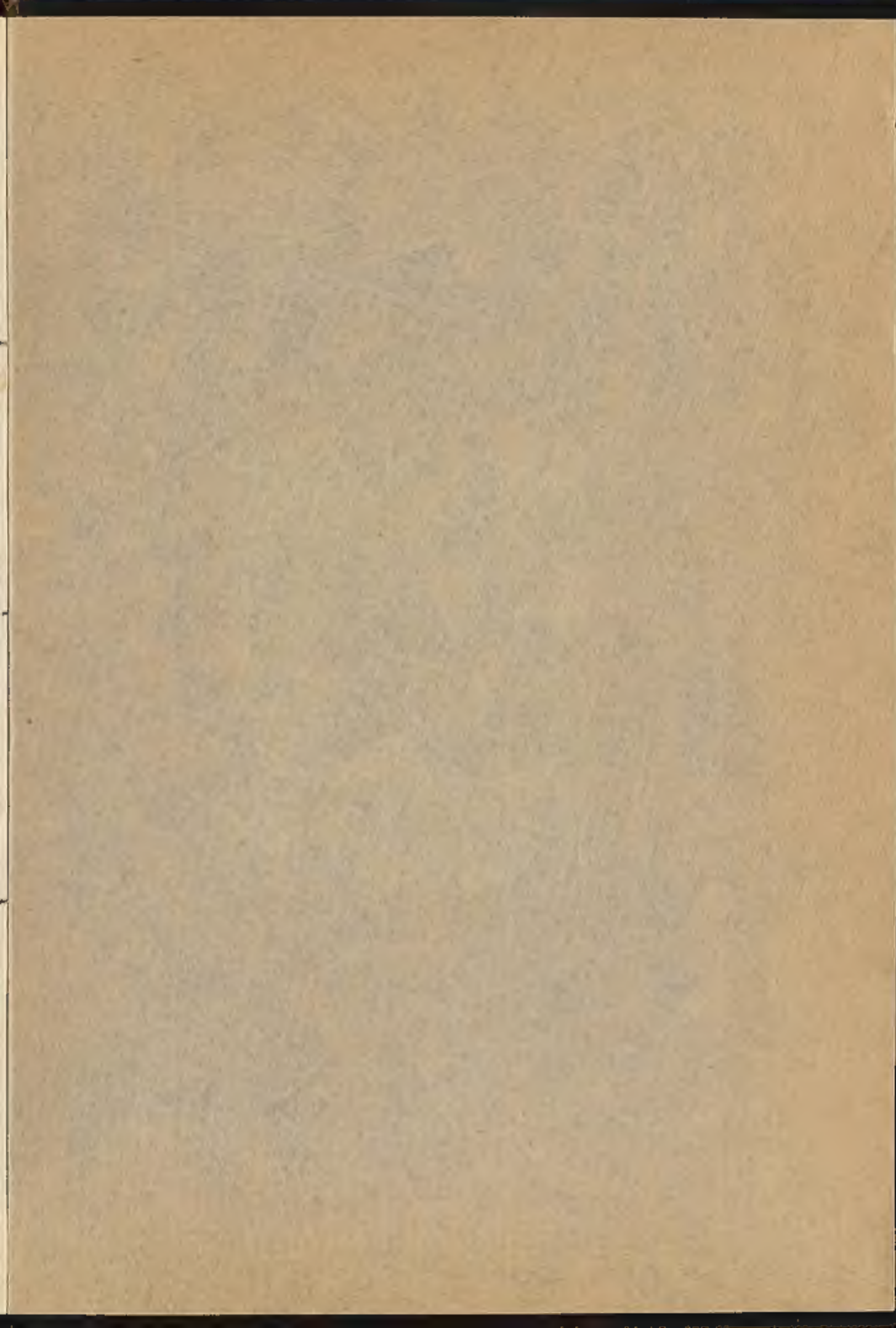


Columbia University  
in the City of New York

THE LIBRARIES







# نَهْائَةُ الْمَحْتَجِّ

إِلَى

## بِشْرَحِ الْمِنْصَحِ

فِي الْفَقْهِ عَلَى مَذْهَبِ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

تَأَلِيفُ

شَمْسِ الدِّينِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي الْعَبَّاسِ أَحْمَدَ بْنِ حَمْدَةَ

ابْنِ شَهَابٍ الدِّينِ الرَّمْلِيِّ الْمَنْوُفِيِّ الْمَصْرِيِّ الْأَنْصَارِيِّ

الشَّهِيرِ بِالشَّافِعِيِّ الصَّغِيرِ الْمَتَوَفَّى ثَلَاثَةَ هَجْرَتَيْهِ

وَمَعَهُ

حَاشِيَةُ أَبِي الضِّيَاءِ نُورِ الدِّينِ عَلِيِّ بْنِ عَلِيٍّ الشَّيرَازِيِّ الْقَاهِرِيِّ

الْمَتَوَفَّى سَنَةَ ١٠٨٧ هـ

وَبِالْهَامِشِ

٧١

حَاشِيَةُ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ أَحْمَدَ

الْمَعْرُوفِ بِالْمَغْرَبِيِّ الرَّشِيدِيِّ الْمَتَوَفَّى سَنَةَ ١٠٩٦ هـ

## الْجُزْءُ السَّابِعُ

مَكْتَبَةُ مَطْبَعَةِ الْإِسْلَامِ بِبَغْدَادِ

١٣٥٧ هـ / ١٩٣٨ م / ٨٢٢

893.799  
R145  
v.7

# بسم الله الرحمن الرحيم

## (فصل)

في بيان الطلاق السني والبدعي

(الطلاق سني) وهو الجائر (وبدعي) وهو الحرام فلا واسطة بينهما على أحد الاصطلاحين ، والمشهور خلافه ، وهو انقسامه إلى سني وبدعي ولا ولا ، إذ طلاق الصغيرة والأيسة والمختلعة ومن استبان حملها منه ومن لم يدخل بها لاسنة فيه ولا بدعة (ويحرم البدعي) لاضرارها أو إضرارها أو الولد به كما يأتي (وهو ضربان) أحدهما (طلاق) منجز وقول الشيخ ولو في طلاق رجعي ، وهي اعتد بالأقراء مبنى على مرجوح وهو استئناؤها العدة (في حيض) أو نفاس (ممسوسة) أي موطوءة ولو في الدبر أو مستدخله ماءه المحترم وقد علم ذلك إجماعاً ، ولخير ابن عمر الآتي وتضررها بطول العدة إذ بقية دمها غير محسوب منها ، ومن ثم لم يحرم في حيض حامل تعتد بوضعه ، ويبحث الأذرعى حله في أمة قال لها سيدها إن طلقك الزوج اليوم فأنت حرة فسألت زوجها فيه لأجل العلق فطلقها لأن دوام الرق أضرت بها من تطويل العدة وقد لا يسمع به السيد أو يموت بعد ، وشمل إطلاقه مالوا ابتداء طلاقها في حال حيضها ولم يكمله حتى ظهرت فيكون بدعيًا ، وبه صرح الصيمري ،

## [فصل]

في بيان الطلاق السني والبدعي

(قوله وقد علم) إجماعه  
لقول المصنف ويحرم وإلا  
فاسم البدعة موجود ولو  
مع عدم العلم كما هو ظاهره

## (فصل)

في بيان الطلاق السني والبدعي

(قوله السني والبدعي) أي وما يتبع ذلك (قوله فلا واسطة بينهما) أي السني والبدعي (قوله ومن استبان) أي ظهر (قوله ويحرم البدعي) وهو ما وقع في حيض أو نكح أو فظاير العبارة لا يخاف عن مساعة إذا فسر البدعي بالحرام لأنه يصير العلق عليه ويحرم الحرام (قوله طلاق منجز) أي لعبر رجعية ليقابل قوله وقول الشارح الخ ولو بسؤال منها أخذًا من قول المصنف ، وقيل إن سأله الخ (قوله أو مستدخله ماءه) هل ولو في الدبر أخذًا مما قبله اه سم على حج فيه نظر ، والأقرب نعم . ثم رأيت في شرح الروض التصريح بما قاله شيخنا وعبارته أو استدخلت ماءه المحترم ولو في حيض قبله أو الدبر (قوله يعتد بوضعه) مفهومه أنها لو كانت حاملاً من شبهة أو من وطء زنا حرم ، وسيأتي حكم ذلك في قوله ومنه أيضا مالو نكح حاملاً من زنا الخ (قوله ويبحث الأذرعى الخ) معتمد (قوله فسألت زوجها) مفهومه أنه لو علم الزوج بتعلق السيد فطلقها ليحصل لها العلق لم يجز ، وهو ظاهر لأنها قد لا يكون لها غرض ، وقوله فيه أي الطلاق .

والأوجه خلافه لما يأتي من أنه لو قال أنت طالق مع آخر حيضك أو في آخره فسئى في الأصح لاستعقابه الشروع في العدة ، واحترزنا بالبحر عن المعلق بدخول الدار مثلا فلا يكون بدعيا ، لكن ينظر لوقت الدخول ، فإن وجد حالة الطهر فسئى وإلا فبدعى لإثم فيه هنا . قال الرافعي : ويمكن أن يقال إن وجدت الصفة باختياره أتم بإيقاعه في الحيض كإنشائه الطلاق فيه . قال الأذرعى : إنه ظاهر لا شك فيه وليس في كلامهم ما يخالفه ( وقيل إن سألته ) أى الطلاق في الحيض ( لم يحرم ) رضاها بطول العدة ، والأصح التحريم لأنها قد تسأله كاذبة كما هو شأنهن ولو علق الطلاق باختيارها فأتت به في حال الحيض مختارة . قال الأذرعى فيمكن أن يقال هو كما لو طلقها بسؤالها أى فيحرم أى حيث كان يعلم وجود الصفة حال البدعة وهو ظاهر ، ومن ثم لو تحققت رغبتها فيه لم يحرم كما قال ( ويجوز خلعا فيه ) أى الحيض بعوض لحاجتها إلى خلاصها بالمفارقة حيث اقتدت بالمال ، وقد قال تعالى - فلا جناح عليهما فيما اقتدت به - ويكون سنيا ولاطلاق إذ أنه ثابت بن قيس في الخلع على مال من غير استفعال عن حال زوجته ( لا ) خلع ( أجنبى في الأصح ) لأن خلعه لا يقتضى اضطرارها إليه ، والثانى يجوز وهو غير بدعى لأن بذل المال يشعر بالضرورة ، ولو أذنت له في اختلاعهما اتجه أنه كاختلاعهما نفسها إن كان بماله وإلا فكاختلاعه ( ولو قال أنت طالق مع ) أو في أو عند مثلا ( آخر حيضك فسئى في الأصح ) لاستعقابه الشروع في العدة ، والثانى بدعى لمصادفته الحيض ( أو ) أنت طالق ( مع ) ومثلها ما ذكر ( آخر طهر ) عينه كادل عليه قوله ( لم يطأها فيه فبدعى على المذهب ) النصوص كما في الروضة ، والمراد به الراجح لأنه لا يستعقب العدة . والثانى سئى لمصادفته الطهر ( و ) ثانيهما ( طلاق في طهر وطئ فيه ) ولو في البدر ، وكالوط . استدخال لثى المحرم إن علمه نظير ماسر ( من قد تحبل ) لعدم صفرها وبأسها ( ولم يظهر حمل ) لتو له صلى الله عليه وسلم في خبر ابن عمر الآتى قبل أن يجامع ولأنه قد يشتد ندمه إذا ظهر حمل إذ الإنسان قد يسمح بطلاق الحائل لا الحامل ، وقد لا يتيسر له ردّها فيتضرر هو والولد . ومن البدعى أيضا طلاق من لما عليه قسم قبل وفاتها أو استرضائها ، وبحث ابن الرقعة أن سؤالها هنا مبيح وواقته الأذرعى . قال بل يجب التقطع به وتبعه الزركشى لتضمنه الرضا باسقاط حقها وليس هنا تطويل عدة .

( قوله والأوجه خلافه ) وقياسه أنه لو ابتدأ طلاقها في الطهر وأكمله في الحيض كان بدعيا لأنه لا يستعقب الشروع في العدة وهو ظاهر وإن وقع في كلام الخطيب ما يخالفه ( قوله إن وجدت الصفة باختياره ) أى كأن علق بفعله ثم فعل ( قوله قال الأذرعى الخ ) معتمد ( قوله أى فيحرم ) هذا مخالف لفهوم قوله السابق إذا وجدت الصفة باختياره أتم الخ إلا أن يقال ما هنا مصور بما لو علم وجود الصفة في الحيض ، وما تقدم مصور بما إذا لم يعلم كما يشعر بهذا قوله هنا أى حيث كان يعلم الخ ، ويبقى الكلام في الطريق المفيد لعلمه بوجودها في الحيض مع كون الفرض أن الصفة باختيارها وهى مستقبلية ، وقد يقال المراد بالعلم هنا الظن القوى ( قوله ومن ثم لو تحققت ) أى كأن دفعت له عوضا على الظن أو دلت قرينة قوية على ذلك ( قوله إن كان بماله ) أى إن كان الأذن في اختلاعهما بماله وإن اختلع من ماله لأن إذهبا على الوجه المذكور يحقق لرغبتها ( قوله ومثلها ما ذكر ) أى في أو عند ( قوله إن علمه ) أى الاستدخال .

( قوله والأوجه خلافه )  
أى فلا يسمى بدعيا ،  
وأما كونه يحرم عليه  
من حيث الأقدام مع  
عدم علمه بالانقطاع  
فينبئ الجزم به فليراجع  
( قوله ويكون سنيا )  
أى على اصطلاح المصنف  
لأعلى المشهور المسار .

لكن كلامهم يخالفه ومنه أيضا ما لو نكح حاملا من زنا ووطئها لأنها لا تنزع في العدة إلا بعد الوضع ففيه تطويل عظيم عليها كذا قلاه وعمله فيمن لم تحض حاملا كما هو الغالب أما من تحيض حاملا فتقتضي عدتها بالأقراء كما ذكرناه في العدة فلا يحرم طلاقها إذ لا تطويل حينئذ فالدفع ما أطال به في التوشيح من الاعتراض عليهما ثم فرضهم ذلك فيمن نكحها حاملا من الزنا قد يؤخذ منه أنها لو زنت وهي في نكاحه حملت جاز له طلاقها وإن طالت عدتها لعدم صبر النفس على عسرتها حينئذ وهو منجى غير أن كلامهم يخالفه ، إذ المنظور إليه تضررها لا تضرره ، ولو وطئت زوجته بشبهة حملت حرم طلاقها مطلقا لتأخر الشروع في العدة ، وكذلك لو لم تحمل وشرعت في عدة الشبهة ثم طلقها وقدمنا عدة الشبهة على الرجوع ( فلو وطئ ، حائضا وظهرت فطلقها ) من غير وطئ طاعرا كما أشار إليه بقاء التعقيب ( فبدعي في الأصح ) فيحرم لاحتمال العلق في الحيض المؤدى إلى الندم ، وكون البقية عما دفعته الطبيعة أولا ، ونهيًا للخروج - والثاني لا يكون بدعيًا ، لأن البقية الحيض إشعارًا بالبراءة ، ودفع بما علل به الأول وبما تقرر علم أن البدعي على الاصطلاح المشهور أن يطلق حاملا من زنا لا تحيض ، أو من شبهة أو يعلق طلاقها بمضي بعض نحو حيض ، أو بآخر طهر أو يطلقها مع آخره أو في نحو حيض قبل آخره أو يطلقها في طهر وطئها فيه أو يعلق طلاقها بمضي بعض أو وطئها في حيض أو نفاس قبله أو في نحو حيض طلق مع آخره أو يعلق به ، والسبب طلاق موطوءة ونحوها نعتد بأقراء بتدبيرها عقبه ،

( قوله في طهر لم يطأ فيه ) كذا في التحفة ، وكتب عليه الشهاب سم مانصه يتأمل هذا القيد مع أنه لا يمكن حملها من الوطء مع كونها حاملا والطلاق والحالة هذه لا يوجب اه وهذا القيد ساقط في بعض نسخ الشارح ،

( قوله لكن كلامهم يخالفه ) معتمد أي فالطريق أن يسقط حقها من القسم ( قوله لأنها لا تنزع في العدة ) أي لأن الرحم معلوم الشغل فلا معنى للشروع في العدة مع ذلك إذ لا دلالة بمضي الزمن مع ذلك على البراءة وإنما شرعت فيها معه إذا حاضت لمعارضة الحيض الذي من شأنه الدلالة على البراءة محل الزنا فلم ينظر إليه مع وجود الحيض فليتأمل مم اه ومع ذلك قد يتوقف في عدم حساب زمن الحمل من العدة عند عدم الحيض فإن ماء الزنا لا حرمة له فالرحم وإن تحقق شغلها فهو كالعدم وما ذكر من الفرق بين من تحيض وغيرها لا يظهر بعد العلم بتحقيق الشغل ويؤيد هذا التوقف ما صرح به سم في كتاب العدد عند قول المتن والقرء الطهر مانصه قوله أي الشارح المحتوش بدمين قيل ولو دمي نفاس اه ومن صورته أن يطلقها بعد الولادة ثم بعد طهرها من النفاس تحمل من زنا وتلد فإن حمل الزنا لا أثر له ولا تقتضي به عدة ولا يقطع العدة فلا إشكال في تصويره كما توهمه بعض الطلبة اه فقوله ولا يقطع الخ صريح فيما ذكرناه فتأمل ثم رأيت لبعضهم أن ما هنا مصور بما إذا لم يسبق لها حيض أما من سبق لها حيض فلا يحرم طلاقها لأن مدة حملها يصدق عليها أنها طهر محتوش بدمين فتجب لها أقراء ( قوله فلا يحرم طلاقها ) وفي نسخة في طهر لم يطأها فيه ومثله في حج وكتب عليه سم مانصه يتأمل هذا القيد مع أنه لا يمكن حملها من الوطء مع كونها حاملا والطلاق والحالة هذه لا يوجب تطويلا ( قوله غير أن كلامهم يخالفه ) معتمد ( قوله حرم طلاقها مطلقا ) سواء كانت تحيض أم لا ( قوله في العدة ) أي عدة الطلاق .

لحياتها أو حملها من زنا وهي تحيض وطلقها مع آخر نحو حيض أو في طهر قبل آخره أو علق  
 طلاقها بمضى بعضه أو بآخر نحو حيض ولم يطلأها في طهر طلقها فيه أو علق طلاقها بمضى بعضه  
 ولا وطلأها في نحو حيض قبله ولا في نحو حيض طلق مع آخره أو علق بآخره (ويحل خلعها) أي  
 الموطوءة في الطهر نظير ما مر في الحائض وقيل يحرم لأن المنع هنا لرعاية الولد فلم يؤثر فيه الرضا  
 بخلافه ثم ورد بأن الجريمة هنا ليست لرعاية الولد وحدها بل العلة مركبة من ذلك مع ندمه وتأخذ  
 العوض يتأكد داعية الفراق ويبعد احتمال الندم ومعلوم أنه يفرق هنا بين خلع الأجنبي وخلعها  
 (و) يحل (طلاق من طهر حملها) لزوال النسم والأوجه من تردد وقوع طلاق وكيل بدعي  
 لم ينص له موكله عليه كما يقع من الموكل كما اختاره جمع منهم البلقيين (ومن طلق بدعيًا) ولم  
 يستوف عدد طلاقها (سن له) ما بقي الحيض الذي طلق فيه والظهر الذي طلق فيه والحيض  
 الذي بعده دون ما بعد ذلك لانتقالها إلى حالة يحل فيها طلاقها كما أفاده ابن قاضي عجائون (الرجعة)  
 بل يكره تركها كما ذكره في الروضة ويؤيده ما مر أن الخلاف في الوجوب يقوم مقام التمسك  
 عن الترك كغسل الجمعة (ثم إن شاء طلق بعد طهر) لخبر الصحيحين «أن ابن عمر رضي الله  
 عنهما طلق امرأته حائضًا فقال صلى الله عليه وسلم لعمر مره فليراجعها ثم ليملكها حتى تظهر  
 ثم تحيض ثم تظهر فإن شاء أمسكها وإن شاء طلقها قبل أن يجامع تلك العدة التي أمر الله أن  
 تطلق لها النساء» وألحق به الطلاق في الطهر ولم تجب الرجعة لأن الأمر بالأمر بالشيء ليس أمرا  
 بذلك الشيء وليس في قوله فليراجعها أمر لابن عمر لأنه تفرغ على أمر عمر فالمعنى فليراجعها  
 لأجل أمرك لكونك والده واستفادة النكاح منه حيثما إجماع من القريبة وإذا راجع ارتفع  
 الأثم المتعلق بحقتها لأن الرجعة قاطعة للضرر من أصله فكانت بمنزلة التوبة ترفع أصل المعصية  
 وبما تقرر اندفع القول بأن رفع الرجعة لتحريم كالنوبة يدل على وجوبها إذ كونه الشيء بمنزلة  
 الواجب في خصوصية من خصوصياته لا يقتضي وجوبه وقضية كلام للصف حصول الغرض بطلاقها  
 عقب الحيض الذي طلقها فيه قبل أن يطلأها لارتفاع أضرار التطويل والخبر أنه يملكها حتى تظهر  
 ثم تحيض ثم تظهر ليتمكن من التمتع بها في الطهر الأول ثم تظهر من الثاني ولئلا يكون القصد  
 من الرجعة مجرد الطلاق وكما نهى عن نكاح قصده ذلك فكذلك الرجعة لأن الأول لبيان حصول  
 أصل الاستحباب والثاني لبيان حصول كماله (ولو قال الحائض) بمسوسة أو نساء (أنت طالق  
 للبدعة وقع في الحال) لوجود الصفة .

(قوله وبه يعلم أنه لا فرق  
 الح) كذا في النسخة  
 لكن في بعض نسخ  
 الشارح بدل هذا مانصه  
 ومعلوم أنه يفرق هنا بين  
 خلع الأجنبي وخلعها اه  
 وهو ضد ما في هذه  
 النسخة لكن في كونه  
 معلوما وقف إذ المعلوم مما  
 قرره إنما هو عدم الفرق  
 كما لا يخفى (قوله المتعلق  
 بحقتها) أي أما المتعلق  
 بحقه تعالى فمعلوم أنه  
 لا يرتفع إلا بالتوبة (قوله  
 ليتمكن من التمتع بها الح)  
 هو وجه أمره صلى الله  
 عليه وسلم بما ذكر وكان  
 ينبغي تأخيرها عن قوله  
 الآتي والثاني لبيان  
 حصول كماله .

(قوله لحياتها) أي عدم حملها (قوله لم ينص له موكله) أي ثم إن علم بكونه بدعيًا ثم وإلا  
 فلا (قوله ويؤيده) أي كراهة الترك وقوله إن الخلاف أي حيث كان قويا (قوله لخبر الصحيحين)  
 دليل لسن الرجعة (قوله طلق امرأته حائضًا) واسمها آمنة كما قاله النووي كذا بهامش صحيح  
 والظاهر من عدالة ابن عمر وحاله أنه حين طلقها لم يكن عالما بحيضها أولم يكن بلغه حرمة الطلاق  
 في الحيض أو أنه لم يكن شرع التحريم (قوله وألحق به) أي بالطلاق في الحيض في سن الرجعة  
 وكتب أيضا لطف الله به وألحق به أي بما في الحديث وقوله في الطهر أي الذي وطئ فيه (قوله  
 المتعلق بحقتها) أي لاحق الله (قوله لبيان حصول كماله) أي فلا تنافي .

(قوله وإن كانت في ابتداء حيضها (أو) أنت طالق) (للسنة حين تطهر) أي لا يقع إلا حين تطهر فيقع عند انقطاع دمها ما لم يطأ فيه حتى تحيض ثم تطهر ولا يتوقف ذلك على الاغتسال لوجود الصفة قبله (أو) قال (لمن) أي لموطوءة (في طهر لم تحس فيه) ولا في حيض قبله (أنت طالق للسنة وقع في الحال) لوجود الصفة ومس أخفى يشبه حملت منه كسه لما مر أنه بدعي (وإن مست) أو استدخلت ماءه فيه (لا يقع إلا) (حين تطهر بعد حيض) لشروعها حينئذ في حالة السنة (أو) قال لها أنت طالق (للبدعة) فيقع (في الحال إن مست) أو استدخلت ماءه (فيه) أو في حيض قبله ولم يظهر حملها لوجود الصفة (وإلا) أي وإن لم تحس فيه ولا استدخلت ماءه وهي مدخول بها (لا يقع إلا) (حين تحيض) أي بمجرد ظهور دمها كما صرح به النووي ثم إن انقطع قبل أفدتين عدم الوقوع وذلك لدخولها في زمن البدعة ، نعم إن وثقها بعد التعليق في ذلك الطهر وقع بتغيب الحشفة فيلزمه النزع فوراً وإلا فلا حد ولا مهر وإن كان الطلاق ياتى إذا استدعاة الوطء ليست وطأ هذا كله فيمن لها سنة وبدعة إذا اللام فيها كسكن ما يسكرر ويتعاقب وينتظر للتأقبت أما من لاسنة لها ولا بدعة فيقع حالاً لأن اللام فيها لتعجيل وهو لا يقتضى حصول العمل به فإن صرح بالوقت بأن قال لوقت السنة أو لوقت البدعة ، قال في البسيط وأقره إن لم ينو شيئاً فالظاهر الوقوع في الحال وإن أراد التأقبت ينتظر فيحتمل قبوله (ولو قال) ولانية له (أنت طالق طلاقاً حسنة أو أحسن الطلاق أو أحله) أو أعدله أو أكمله أو أصله أو نحو ذلك (فك) قوله أنت طالق (للسنة) فيها مر فلا يقع في حال بدعة لأن الأولى بالمذبح موافق للشرع أما إذا قال أردت البدعة ونحو حسنة لنحو سوء خلقها فيقبل إن كان زمن بدعة لأنه غلط على نفسه دون زمن سنة بل يدين وفارق إلغاء نيته الوقوع حالاً في قوله لادت بدعة طلاقاً سنياً ولدت سنة طلاقاً بدعياً بأن نيته هنا غير موافقة للفظه ، ولا يتأويل بعبد أي لأن السنن والبدعي لهما حقيقة شرعية فلم يمكن صرفهما عنها فلتضعفها بخلاف نيته فيما نحن فيه فاتها موافقة له إذا البدعي قد يكون حسناً وكاملاً لوصف آخر كسوء خلقها (أو) قال لها ولانية له أنت طالق (طلاقاً قبيحة أو أقبح الطلاق أو أخشئ) أو أسجبه ونحو ذلك (فك) قوله أنت طالق (للبدعة) فيها مر لأن الأولى بالدم ما خالف الشرع ، أما لو قال وهي في زمن سنة أردت قبيحة لنحو حسن عشرتها فيقع حالاً لأنه غلط على نفسه أو في زمن بدعة أردت أن طلاق مثل هذه في السنة أقبح فتصدت وقوعه حال

وإن كانت في ابتداء حيضها (أو) أنت طالق (للسنة حين تطهر) أي لا يقع إلا حين تطهر فيقع عند انقطاع دمها ما لم يطأ فيه حتى تحيض ثم تطهر ولا يتوقف ذلك على الاغتسال لوجود الصفة قبله (أو) قال (لمن) أي لموطوءة (في طهر لم تحس فيه) ولا في حيض قبله (أنت طالق للسنة وقع في الحال) لوجود الصفة ومس أخفى يشبه حملت منه كسه لما مر أنه بدعي (وإن مست) أو استدخلت ماءه فيه (لا يقع إلا) (حين تطهر بعد حيض) لشروعها حينئذ في حالة السنة (أو) قال لها أنت طالق (للبدعة) فيقع (في الحال إن مست) أو استدخلت ماءه (فيه) أو في حيض قبله ولم يظهر حملها لوجود الصفة (وإلا) أي وإن لم تحس فيه ولا استدخلت ماءه وهي مدخول بها (لا يقع إلا) (حين تحيض) أي بمجرد ظهور دمها كما صرح به النووي ثم إن انقطع قبل أفدتين عدم الوقوع وذلك لدخولها في زمن البدعة ، نعم إن وثقها بعد التعليق في ذلك الطهر وقع بتغيب الحشفة فيلزمه النزع فوراً وإلا فلا حد ولا مهر وإن كان الطلاق ياتى إذا استدعاة الوطء ليست وطأ هذا كله فيمن لها سنة وبدعة إذا اللام فيها كسكن ما يسكرر ويتعاقب وينتظر للتأقبت أما من لاسنة لها ولا بدعة فيقع حالاً لأن اللام فيها لتعجيل وهو لا يقتضى حصول العمل به فإن صرح بالوقت بأن قال لوقت السنة أو لوقت البدعة ، قال في البسيط وأقره إن لم ينو شيئاً فالظاهر الوقوع في الحال وإن أراد التأقبت ينتظر فيحتمل قبوله (ولو قال) ولانية له (أنت طالق طلاقاً حسنة أو أحسن الطلاق أو أحله) أو أعدله أو أكمله أو أصله أو نحو ذلك (فك) قوله أنت طالق (للسنة) فيها مر فلا يقع في حال بدعة لأن الأولى بالمذبح موافق للشرع أما إذا قال أردت البدعة ونحو حسنة لنحو سوء خلقها فيقبل إن كان زمن بدعة لأنه غلط على نفسه دون زمن سنة بل يدين وفارق إلغاء نيته الوقوع حالاً في قوله لادت بدعة طلاقاً سنياً ولدت سنة طلاقاً بدعياً بأن نيته هنا غير موافقة للفظه ، ولا يتأويل بعبد أي لأن السنن والبدعي لهما حقيقة شرعية فلم يمكن صرفهما عنها فلتضعفها بخلاف نيته فيما نحن فيه فاتها موافقة له إذا البدعي قد يكون حسناً وكاملاً لوصف آخر كسوء خلقها (أو) قال لها ولانية له أنت طالق (طلاقاً قبيحة أو أقبح الطلاق أو أخشئ) أو أسجبه ونحو ذلك (فك) قوله أنت طالق (للبدعة) فيها مر لأن الأولى بالدم ما خالف الشرع ، أما لو قال وهي في زمن سنة أردت قبيحة لنحو حسن عشرتها فيقع حالاً لأنه غلط على نفسه أو في زمن بدعة أردت أن طلاق مثل هذه في السنة أقبح فتصدت وقوعه حال

(قوله وإن كانت في ابتداء) أخذته غاية لئلا يتوهم أن المراد أنه لا بد من مضي زمان بعض الصفة (قوله وإلا فلا حد) أي وإلا بأن لم ينزع فلا حد (قوله فإن صرح بالوقت) انظر ما المراد بوقت البدعة أو السنة الذي يتقار في الآية فاتها ليس لها زمن سنة ولا بدعة ينتظر وأما حملها على الوقت الذي يكون الطلاق فيه سنياً أو بدعياً بالنظر إلى ما قبل سن اليأس فالظاهر أنه غير مراد إذ لا دليل عليه إلا أن يقال امتناع وقت صالح لحمل اللفظ عليه قرينة على أنه لم يرد حقيقة السنة والبدعة الآن بل أراد ما كان وقتاً لهما قيل (قوله طلاقاً سنياً) أي ولم يقسده فلا ينافي ما سياتي في قوله أو في حال البدعة أنت طالق طلاقاً سنياً الآن من وقوعه حالاً للإشارة إلى الوقت (قوله غير موافقة للفظه) أي لا ظاهراً ولا بائناً (قوله أو أسجبه) السمع القبيح .





أومن وثاق أو إلا فلانة بعد كل امرأة أوتيتي دين ، وإني سمعته قد صدق ما ذكرنا من أن كان قيل  
 فرج اثنين من حدث بعده لم يسمع كما مر في الاستنباط ، ولو رجع أنه أتى بها وسمع منه فان  
 صدقه صدق ، وإذا حلف وصفت كالأول قل عدلان حاضرا ، فإن لم يسمع منه في محصور ولا فصل  
 قوله ولا قولهما لم يسمع أنه أتى بها في يمين قوله بجميعه ، يكذب كما أتى بذلك الوالد رحمه الله تعالى  
 أما ما كتب صرحا فانه يحتاج للمعة ولو حلف بشره لنفسه مائة درهم وقت موت بل  
 أكثر صادق ظاهر ، كما أتى به أولى العرفي لأن المصنف يحمله ، وإن عمت قرينة على أن مراده  
 من قول لأن البينة أقوى من التقرية ( وهو من نسائي أو كل امرئ في صلبه وقال أردت  
 بعضهم والصحيح أنه لا من ظهرا ) لأنه خلاف المذهب من العمود من يدس لاحتماله ( إلا تقرينة  
 ثبت ) أي كأن ( خصمه ) روحه ( وفات ) له ( برؤيته ) على ( فقل ) في بكاره اتصل  
 بكلامها أحدا عما يأتي ( كل امرأة لي طالق وقال أردت غير الخصمة ) وهو صدقه حيث  
 وقيل لا يقبل مثله ، ونقله عن الأكثر ، من ذلك ما أورث الخروج لمكان معين فقل إن  
 حارب إليهم فأتته في خرب لعمره وقال : أصد إلا منعها من ذلك لعين فيمن صهرا  
 لتقرينة ، ولو صب منه حلاء روحته على رجل أحب لحلف بالطلاق الثلاث أنها لا تجلي عليه  
 ولا على غيره ثم حلفت بك التوبة على النساء ، وقد أورث لفظ حربي رجل أحب فقل قوله  
 عنه ولم يقع بذلك طلاق كما أتى به ، والله تعالى لقدرته إحالة وهي مدبرة على زوجته  
 من بصر لأحب لها ، وأشعر قوله بعين من بصره فمن له غير الخصمة ولم يكن له غيرها  
 عه الوقوع على مدخله الركني وعنده فبما على ما قول كل امرأة لي ذلي لا عمره ولا مره  
 له سواء فيها بطل في نروحه وأصدا عن مدوى القفال وأقراء ،

( قوله ولو رجع أنه أتى  
 بها ) يعني بالمشبهة كما نبه  
 عليه شيخنا وقيل عن  
 الشهاب سم في باب  
 الاستثناء أنه لو رجع أنه  
 أتى بخصم منسلا  
 فأكرهه أنه يصدق ( قوله  
 كما لو قال عدلان ) انظر  
 التبيين راجع ، وهل  
 الصورة أن العدلين شهدا  
 عند القاضي أو أحدهما فقط  
 ( قوله أنه وقوع ) أي  
 فلا يقبل وإن كان هناك  
 قرينة .

( قوله من وثاق ) هل مثله على الطرق وإن من راعى مثلا أو عرق فيه نظر ، وقد أحب مر  
 عن المدعية أنه لا بد من فيه كما في بدنه إن شاء الله تعالى ، رفع الطلاق بسكينة فستدل حدا فانه  
 في يرد عليه أن من وثاق فيه رفع الطلاق بالكلية اهـ سم على حجج ( قوله أو نسائي ) والفرق  
 بين أن يمتكن ونسائي أن أرقتك ليس من العام لأن مدلوله لكل عدد محصور ، وشرط العام  
 عدم احتصر باعتدال مدلت عليه ، يمت في أفراد ونسائي وإن كان محصورا بحسب الواقع لكن  
 لا دلالة له حسب التمسك على عدد ( قوله ولو زعم ) أي قال وقوله إنه أتى بها أي المشبهة خرج به  
 ما لو قل أردت أقوى إن دعت الدار أو نحوه فسكرت فانه المصدق ، وما كما قدمناه في الاستنباط  
 عن سم ( قوله ولا قولهما ) أي العدلين ( قوله لا تروحه ) ومثل ذلك ما قال على الطلاق ثلاثا  
 من روحتي لا أفعل كذا وكان له أكثر من روحته وفان أردت ثلاثا فبدن ، ويحمل خلافه لأن  
 لإضافة تأتي للعهد ، فيقتل ظهرا ولعله الأقرب ( قوله ثم قال أردت ) قصية الحكم بالوقوع حيث  
 لم يقل ذلك كأن مات ولم تعرف له إرادة ، وقصة ما أتى له عند قول المصنف في الفصل الآتي  
 أو اليوم فان فاته هارا فعروبت شمس لم من قوله شرع من على مدبر في العائق ومحوها قصد  
 استكمال له أو قرينة خارجية بعده عدم الوقوع لأن الدريسة المذكورة تنص على أن المراد بالغير  
 الأحاديث فانتبه ( قوله قل فله ) أي ظهرا ،

لكن صهر واحد بهم يخالعه ووجود القرينة هنا أي حيث واهدا ، ولو قل النساء حولي إلا عمرة  
ولا امرأة له سواها لم تطلق لأنه في هذه لم يصف النساء لنفسه ، ولو قرئ سلاق أو بالثلاث ثم سكر  
وقال لم يكن إلا واحدة ، فإن لم يذكر عددا لم يقتل وإلا كطبت وكبني طلقها ، فإن حاله ،  
أو حسب ما وقع حلاقا أو خلع ثلاثا فحبب حلاقه وصدقته وثقاه به سنة قبل .

### ( فصل )

في تعليق الطلاق بالأزمة و نحوه

يد ( فإن نسب مطلق في شهر كذا ، ثوبى غربه أو ) في ( ذرة ) أو في رأسه أو دحوله أو عنته أو استأذنه  
أو سقته أو وثق أو حرأه ( وقع قول حرأه ) نسب في محل التعليق كما يحل في تركبتي يكونه ( معه )  
أي معه وهو قول ليه منه لخص لا سم قول حرأه ، منه ويحده كما أفاده الشيخ إذا ختمت المصالح  
و غير عدم عسار ذلك ، والفرق بين ما هنا وما من قول العدم أن المعزاة سلك الماتقن به لانه  
يد حكم ثم موقوف بدد ونه في حكم محله حذره في موقوف موقوف من العسمة وهو غير  
مشبه محل فروي عن العسق نهي هو السب في ذلك المحل وذلك لصديق ما علق به جيشا حتى  
في الأولى إلى معنى فيه إن حذر شهر كذا ، وعنته حسن بمعنى أول حرأه منه كما وعاق بالحقون  
دربيع تحضوله في قولك ،

( قوله الحسن صهر بطلاقهم ) معتمد

فائدة - في حج ماله أما القرينة الحالية كما إذا دخل على صديقه وهو يتعدى فقل إن لم  
سنة معي عامر أي طلق به مع باليأس وإن انقضت القرينة ثم يمتد معي الآن ، ذكره القاضي  
وحده الاموى فتدبر عما تنصيه العامة قبل وهو ثقة اهـ ويأتي فصل فصل التعسق بالحق عن  
بروضة ما يؤيده وعن الأصحاب ما يؤيد ذلك وأنه مستكمل ومع حج الثاني البص في مسئلة  
العدوى على أن الحلف سقيد بالعدوى مع الآخر ، وقول حج ما يؤيد ذلك هو قوله لم يقع  
إلا باليأس

### ( فصل )

في تعليق الطلاق بالأزمة و نحوه

( قوله و نحوه ) أي عتبه وانما سبه بين الأزمة ومد كرمها في محرد أن كذا مسفن وإلا فلا مشقة  
بين الزمان والطلاق فيلزم أن يثبتك وأنت طلق ، هذا ولا تشتمل عبارته ما لو قل ونكته أو سمع  
إن طلق واحد الخ فإن معنى فيه العنى لا الطلاق ولو قل وب سنة ليه من ذلك ( قوله أو استغفاله )  
أي مستغفاله أي ما يستقبل منه ( قوله ثبت في محل التعسق ) أي وإن كان في عتبه ب نقي  
( قوله ومحل ) أي قوله نسب في محل الخ وقوله كما أفاده الخ معتمد وقوله ونحوه أي يحتمل ( قوله )  
عدم عسار ذلك ) أي اختلاف المطابع فلا يقع شوبه في غير محل التعسق و يقع شوبه فيه  
وإن احسب المصالح ( قوله وذلك لصديق الخ ) أي قوله وقع قول حرأه وقوله حتى في الأولى هي  
قوله في شهر كذا .

( قوله لكن صهر  
إطلاقهم بجماعه ) يعني  
المقيس الذي يحل  
التركبتي وغيره

### [ مصر ]

في تعليق الطلاق بالأزمة  
ونحوها

( قوله أي معه ) لانه

تفسير لانه في أول ( قوله )

وهو أول يله منه ( يعني

زيادة لفظ أول أيضا لأن

أول المذكور وصف لليلة

قدم عليها وأصعب إليها

وعبارة شرح المنهج وهو

أول حرأه من ليله الأولى

( قوله بدانه ) يعني الصائم

( قوله لصديق ما علق به

حيث ) تعليق للمعنى وهو

مكرر .

فإن أراد ما بعد ذلك من (أو) قال أنت صام (في شهره) أي شهر كذا (أو أول يومه  
 من) مع الطلاق (عمر أول يوم من) أي الشهر لمة قول الشهر وأول اليوم وبه علم أنه لو قال  
 أنت صام يوم قدوم عمرو فقدم فيقول غروب شمس من ملاقاه من البحر على الأصح عند  
 الأصحاب ، وقياسه أنه لو قال متى قدم أنت صام يوم خمس قدم يوم قدومه فقدم يوم الأربعة  
 من الوقوع من غير الخمس الذي فيه ورغب أحكام الصلوات من حيث هو غير  
 ما لو قال أنت طالق من موتى ثمانية أشهر وعشرة أيام فعاش فوق ذلك ثم مات فينقض وقوعه  
 من تلك المدة ولا عدة عليها إن كان يائسا أو لم يعاشرها ولا إرت لها . وأصل هذا قولهم في أنت  
 طالق قبل قدوم زيد شهر بشرط الوقوع قدومه بعد معنى أكثر من شهر من نساء العس  
 حقت بين وقوعه قبل شهر من قدومه فبعد من حينه لأنه عتي بزمن بينه وبين القدوم  
 شهر فغير مع الأكثر أنه لا بد من آخر التعليق في أكثر ما فيها الطلاق وقولها بعد معنى  
 شهر من وقت التعليق مردح وقت التعليق آخره فبعض الوقوع مع الآخر فمدد  
 وأخر في الوحد ووقال إلى شهر وقع بعد شهر من يومئذ إلا أن يريد تحيزه وبوقته فيقع  
 حالا ومنه في آخر يوم من عمرى حدث خلع غير أنه موته إن مات شهر وإلا فمدد الموم  
 السابق على ليلة موته .

(قوله فإن أراد ما بعد  
 ذلك) له في خصوص  
 الأولى (قوله قدوم يوم  
 الأربعة) أي وكان  
 التعليق قبل الخمس  
 أخذا عما يأتي (قوله  
 ولا عدة عليها) أي حيث  
 انقضت عدة الطلاق  
 قبل موته وإلا فتنتقل  
 إلى عدة الوفاة إن كان  
 الطلاق رجعيا وبكامل  
 عدة الطلاق إن كان يائسا  
 كما في حاشية الشيخ (قوله  
 فغير) أي الشهر (قوله  
 فيقع حالا) أي مؤبدا  
 أيضا .

(قوله فإن أراد ما بعد ذلك) أي ما بعد آخر الأول فيما يوقل أنت صام في شهر كذا أما لو قال  
 ذلك في غيره فلا لعدم احتمال لعمه من الأول ، وعنده من هو صام في يوم أو في اليوم الآخر  
 أو آخر اليوم الآخر وقد قال في قوله ونسبه غير مراد في من هذا ، لأنه لا وجه للمدعي به مع على  
 حجج قوت حرج بقوله في مثل هذا موافق أنت طالق في أول الشهر ثم قد ردت بالاول ونصف  
 الأول من الشهر معى الوقوع في آخر جزء من الخمس عشر مثلا فيبقى مدده لأخبار للمعد  
 لما قبله (قوله قدوم يوم الأربعة) أي أو يوم الخمس الذي قبل يوم الخمس الذي قدم فيه (قوله  
 الذي فيه) أي حيث مضى لك خمس قبل قدومه وبعد التعليق وإلا فلا وقوع (قوله فعاش  
 فوق ذلك) أي ولو زما طويلا (قوله من تلك المدة) أي ولا حرم عليه ، لا سمع به بعد التعليق  
 وظاهره وإن طرأ عليه مرض يقطع بموته عدة به على وجه من به وقوع الصلوات قبل الوفاء  
 فإن تبين بعد الوفاء أنه وقع بعد الطلاق كان شبهة (قوله ولا عدة عليها) أي حيث نفس عدة  
 الصلوات قبل موته ، وإلا فمتنع إلى عدة الوفاة إن كان الطلاق رجعيا وتكمل عدة الطلاق إن كان  
 يائسا وفي سم على حجج ، ومعلوم أن عدة النكاح قد انقضت قبل معنى الأربعة أشهر وعشر ،  
 وكذا عدة الرجعية لأنها وإن كانت بمنع إلى عدة الوفاة ومات في أثناء عدتها لكن عدتها  
 تمتضى هـ قبل الموت فلا يتصور انتقال اهـ (قوله وأصل هذا) أي قوله أنت طالق قبل موتى الخ  
 (قوله من نساء التعليق) هو صديق أن الريادة على الشهر فية التعليق وهو ظاهر لأن الطلاق يقارن  
 التعليق فتسحق الصفة اهـ مع على حجج (قوله مؤبدا) <sup>(١)</sup> وإن كانت إلى بقصى أن الصلوات معى بالآخر  
 الشهر وأنها تعود بعده إلى الرجعية (قوله فيقع حالا) أي وهو مؤبدا أيضا (قوله ومنه) أي قوله  
 إلى شهر وفي حج ما بعده ما تقدم في قوله آخر شهر الخ ومثله إلى آخر يوم من عمرى وبه يعلم  
 أنه لو قال أنت طالق آخر يوم من عمرى طلق بطلوع آخر يوم إلى آخر مد كره الشارح وهو قد  
 يفيد عدم مغايرة حكم إلى آخر يوم من عمرى وحكم أنت طالق آخر يوم الخ .

وغير ذلك في اليوم الأخير من أيام عمري ، وهو من بضعة الضعة إلى مئوف ، قال بعضهم أحدا  
من كلام الحلال النسي ، ونحن هذا إن مات في غير يوم التعليق أو في ليلة غير الليلة الثالثة يوم  
التعليق ، ولا وقع حالا اه ، ومراده أنه ينشئ وقوعه من حين سقطه ، ولو قال آخر يوم موتى ومن  
موتى لم تقع شيء لاستحالة لا يقع وقوع بعد الموت ، أو آخر جزء من عمري أو من آخر  
وقع فيس موته أي آخر جزء ، يله موته لمصر يحكم في أنت صالى آخر جزء من أجزاء خمسة  
بأنه سى لاستحالة التبرع في العتة ، وأحب الرواى عما يقال كيف يقع مع أن وقوع عقب آخر جزء  
هو وقت الموت ، من حله بوقوع هي الجزء الآخر لاستحالة ليس لسد التعليق هذا ولا ضرورة إلى التعقب  
لخلافه في أنت طى فانه يقع عقب لفظ لأمه لاستحالة ، وفي قول روى في خلافه إلى آخره  
بظواهره ، ولو كان قبل أن يصر بك أو نحوه لم يقطع بوجوده فصر به ، وفي وقوعه عقب اللفظ  
على ما فيه جمع ورده الشرح بأن الموافق لقولهم في أنت صالى قبل شهر بعده رمضان وقع آخر  
جزء من رجب وقوعه قبيل الضرب باللفظ السابق ، وقول الشرحين حجة في منع مسندا إلى  
آخر لفظ أقرب إلى الأول من صهر فيه بوقوعها مسندا إلى حال البطل ولم نقول إلى

(قوله ويقدر ذلك) أى مؤبده من معنى في آخر يوم من أيام الخ (قوله ولا وقع حالا) ضمن ما بدا  
مات في يوم التعليق وفي بوقوع حالا به ، إذا لم يوجد لمعنى من بعد التعليق والطلاق لا يسقط لاعتد  
وقد يقال هو كما لو قال أنت طالى أمس ، من منه بصله إلى أنه عدله قوله أنت طالى في اليوم  
الناحى وقد يقال بخلافه لأن هذا جاهل بموته فليس فساد إلا التعليق على آخر يوم من عمره  
وقد بان موته استحالة فلا يقع شيء ، لأن الصلح لا يسقط منه سم على حجج أقول : يأنزل  
في ذكره المحشى من مدحج بك قوله ولا يصور بان قوله سهر و عوب في بقية اليوم أو بقوله  
سهارا ويموت في الليلة التالية له وفي كل منهما إذا قلنا يقين وقوع الطلاق من وقت التعليق ، لا يقال  
من الطلاق سبق اللفظ إلى وقوع الصلح ففسده سكر آخر منه عن وفه ، فالقوله أيضا ومات في  
بقية الليل فلا وقوع لعدم وجود ما يصدق عليه اليوم ، ونسره ما لو كان ليل د مقضى اليوم وحكمه  
أنه لا وقوع ويحتمل تبين وقوعه باللفظ كالقول لا أنت طالى اليوم لا يلى (قوله يلى لك) (١)  
من قد يقال في آخر اليوم الذى على فيه لأنه يلى عليه أنه آخر يوم من مقضى الأيام (قوله عدم  
الوقوع أصلا) قال حجج ليردده من آخر جزء من عمري أو من موتى وما تردد بين موقع وعدمه  
ولامر حجج لأحدهما من تبادل ونحوه يتعين عدم الوقوع به لأن العصة ثالثة تبين فلا تقع أحد من  
(قوله وإنزعم بعضهم) هو حجج (قوله مما لا يقطع بوجوده) أى بخلاف الموت فانه يمنع بوجوده  
فوقال أنت طالى قبل موتى فقصية ما ذكره ها أنها نفس في آخر جزء من حبه وفي من الروض  
بوقوع حالا ومنه في سم على حجج (قوله فصر بها) أى بعد التعليق وبو بر من عول ، ومعهم  
قوله فصر بها أنه لو لم يصر بها عدم وقوع ذلك المعنى من صر بك فأتى من الصرب وم  
بوحده الصرب فلا وقوع (قوله عقب البطل) أى وثائق فيه ما يفسد من أن بوضه الوقوع  
ذلك وطء شبهة (قوله على ما قاله جمع) معتمد .

(قوله مع أن الوقوع  
عقب آخر جزء) الأولى  
بإسقاط لفظ عقب كما في  
التحفة عقب تبين فيه  
مطلب .

(١) قول المحشى قوله بلى ذلك ، وموته عدم وقوع أصلا ، وقوله وإنزعم بعضهم ، ليس في نسخ الشرح  
بلى بندا ه

النفس ، وعليه ، رق من هذا وما فس عليه من النقص ثم شرمه معاشه كل منها محدود  
 الصريحين صفيده الوقوع عما صدقه وهما فعل ولا رمس له محدود على التمسد به فعيث الوقوع من  
 حين لفظ (أو) أنطبق (آخره) أي شهر كذا أو أسلاحه أو نحو ذلك (و) منع  
 (بآخر جزء من الشهر) لأن مفهوم منه آخره الحسبي (وفين) يقع (مؤن النصف الآخر)  
 وهو أول جزء منه ليلة سادس عشره إذ كنه آخر الشهر ، ورتب مع ذلك ، ولو علق بآخر أول  
 آخره طلقت أيضا بآخر جزء منه لأن آخره اليوم الأخير وأوله طلوع الفجر فآخره طلوع الغروب  
 وهو الجزء الأخير كذا قاله الشيخان ، وهو المعتمد وإن ذكر النسخ أن الأولى هي ، بطل من قبل  
 روال اليوم الأخير لأنه آخر أوله ، ووقت الله وبه هو هو آخر اليوم لا آخر أوله ، وإن  
 أول آخره طلقت بأول اليوم الأخير منه أو عن شمس الشهر طلقت بغروب شمس الخميس  
 عشر وإن نقص الشهر لأنه المفهوم من ذلك أو علق بنصف نصفه الأول طلقت طلوع شمس  
 السادس لأن نصف منه سبع ليال ونصف وسبعة أيام ونصف والليل سابق النهار فمقتضى نصف  
 الليلة سبعة يوم ومعدل عن سأل وسبعة أيام ونصف وسبع ليال ونحوه من سبعة أو عن  
 نصف يوم كذا بدقت عند رويته لأنه المفهوم منه وإن كان اليوم كعب من طلوع الفجر  
 شرعا ونحوه مؤن يقول أو علق عن بين الليل والنهار بطلت بغروب من على سهارا وإلا  
 فبفجر ، إذ كل مفسد عبارة عن مجموع جزء من ليل وجزء من النهار ، إذ لا فصل بين  
 الزمانين خلافا للفقهي (وهو قال بيلال) معنى يوم (أو) أنطبق (و) علق (بغروب شمس  
 عنده) إذ به يتحقق معنى يوم (أو) فانه (سهارا) بعد أوله (من مثل وقته من عنده)  
 لأن اليوم حقيقة في جميعه متواصلا أو متفرقا ، ولا يعارضه ما مر منه ، وبذلك اعتكاف يوم آخر  
 له غير يق ساعده لأن السمر موسع يحور بقائه في وقت شمس ، والنقص يحول عند إحداهن  
 على مؤن الأرمنة التمسد به اتفاقا ولأن للموضوع منه ثم تحلل زمن لا اعتكاف فيه ، ومن ثم لم  
 دخل فيه أثناء يوم واستمر إلى بطلته من الثاني أخره كالمو له أثناء على أن اعتكاف يوما  
 من هذا الوقت .

(قوله ولا رمن له) عن أن قوله أولا لا يصح بوجوده ظهر في التفرق بين ما ذكره وبين  
 ما فاس عليه لأن الشهر الذي بعده رمضان مما يقطع بوجوده .

فائدة — وقع السؤال في المنس عن شخص حلف بالطلاق لا يشترط أن يردا ومن بحث  
 بشراء رز الورد ومعجون الورد أم لا والجواب عنه بأن الورد عدم بحث بشرائه لأن  
 الأيمن منه على العرف ، والعرف لا يطبق عليهما إلا مفصلا (قوله لأن آخره اليوم الأخير)  
 الأظهر أن يقال في التعيين من الآخر هو آخر ، والآخر ، والصعوبة في قوله راجع بآخر فكأنه من  
 أن يدانق أول آخر آخره الأخير ولم يتحقق تعان في تخرج بين آخر آخره وأوله وقوع  
 بآخره الأخير نتجته لأنه إن اعتبره أول فذلك جزء هو آخر الأول وإن اعتبره أول فهو المعنى عنه  
 لعدم تمتد أخرته وفي شرح الرمد للمؤلف فرغ قال في لطف عن العبدى لوفيل أن طلق مؤن سهارا  
 وآخره بطلت واحدة بخلاف ما يقال أن سابق آخر النهار وأوله طلق طبقين وانفرد بهما أم  
 في الأولى إذ نصف في أول النهار يمكن سحب حكمها على آخره فاقصر على واحدة نتجتها خلافا  
 في الثانية فاسها إذ طلق في آخره لا يمكن سحب حكمها على أوله فأوفها به معلقة أخرى ، كذا  
 حكاة الرمد كشى في الحاشية في كتاب الأمان ه (قوله وإن ذكر النسخ) أي في غير شرح مبهجة



أو استعقبه أول النهار أما لو ابتدأه أول النهار فقد مضى جزء قبل سماعه فلا شيء يعرف شمسه  
وإذا قال في أثناء شهر إذا مضت سنة فأنت طالق طلقت بمعنى أحد عشر شهرا لأهله مع ركن كل  
الأول من الثالث عشر ثلاثين يوما وهذا عند إردنه العربية أو لأخلاق من ادعى إرادة  
العارسية أو الرومية دين، نعم إن كان ببلاد الروم أو الدرس فسمى فصول فوفه وو أو فوفه  
سنة ففوفه فقد عظم على عسه أو بقوله إذا مضت السنة سنة كاملة دين أو إذا مضى الشهر أو  
قال السنة فأت طالق طلقت بمعنى سنة ذلك الشهر أو السنة أو قال في اليوم الآخر من شهر  
إذا مضى شهر فأنت طالق فعلى ما سبق في السلم أو علق بمضى شهر فمضى ثلاثة أو الشهر  
فبمضى ما بقى من السنة على الأصح عند الأصولي وهو لعدم خلافه للحلي حيث اعتبر معنى  
أثنى عشر شهرا والأوجه أنه لا فرق بين أن يكون الباقي من السنة سنة شهر أو أقل من شهر فلا  
لا تعريف على إرادة الباقي منها ونقل عن الحلي أنه لو علق بمضى سنة فمضى سنة فمضى سنة  
أو الساعات

(قوله أو إذا مضى الشهر)

هذا هو صورة التعريف

في متن فكان يسمى له

خلاف هذا الأصح (قوله

فعلى ما سبق في السلم)

عندرة التحفة ومجمل أي

محس كمن أشهر من

به الحدي ولثلاثين أو

يومها استقى في قول كلام

لشارح إن كان في غير

اليوم لا حرج ولا يوصي

بعده شهر هلال كني

بغير ما في السلم انتهت

لكنه إنما يظهر إن كان

الشهر الهلالي ناقصا والا

تأزم الزيادة على ثلاثين

يوما وهل مراده الناقص

بديس تعبيره يكن

وليحرج

(قوله أو استعقبه أول النهار) قضيه عدم اعتبار يومه في وقت وقوعه في قول  
المحقق وقع خلافه فكان الصاهر في قول أول الشهر (قوله يعرف شمسه) أي في كونه شمسا  
(قوله سنة أو روم أو عرس) أي وإن لم يكن روم ولا روميا (قوله سنة أو روم) أي  
ويبقى ما لو قال أنت طالق إذا مضت السنين فهل سمي بمضى ذلك وإن كان باقي من وقت العرس  
دون سنة أو لا تطلق إلا بمضى ثلاث سنين من وقت حلقه فيه فظهر والله تعالى أعلم في معنى  
الجمع وليس ثم معهود شرعي يجعل عليه ولا يسع حرج على لا يعرف له ثم هو إردنه  
وليتأمل (قوله دين) ويظهر أن يجري هذا في إذا مضى اليوم والشهر هـ سم على صحيح  
(قوله أو السنة) بمعنى الموضع من فرع سئل إذا مضى في روجه على سنة سنة  
وسنين وألف مثلا من شجرة السوية هل تقع عليه الخلق فتدعى حجة حكام ذلك السنة  
ولا يقع إلا بمضى المحرم وصغر وعشره ثم من رجع لانه أول عامه في حجة سنة يومه  
وروجه التوقف على لأن العصمة محقة لأجل ثلاثين ولا تنفي إلا حتى ذلك السنة في وقت  
فيها شجرة حقيقة وهي أثناء ربيع ويحل أن يقع عليه سنة الحجة من السنة هل سبها  
إنما أرحوه سنة في أول المحرم ثم يؤرخوه برجع حرره اه كذا في سبها من عن شيخ محمد  
الباقى أقول والله أعلم لدى معنى الحرم به من غير رده فيه لأن هذا هو المستقيم  
في عرف الشارع ولا يصح لغيره وإساقهم في إخراج على أول الحرم ويصرح المصنف بأنه أول سنة  
الشرعية دليل ظاهر على أنهم ألغوا الكسر من السنة الأولى وجعلوا بقية سنة فبدأ أول كل  
سنة بعد الأول هو المحرم فأشبهه استولاب شرعية كاللغة توصوغة شرعية لهيئة مخصوصة ومن  
ثم لو حلف لا يسلي لا يحنث إلا بذات الركوع والسجود لأنها مسمى الصلاة شرعا (قوله فعلى ما سبق  
في السلم) أي وهو أنه إن نقص الشهر الذي يلي يوم التعليق طلق بغيره وإن وقع في مثل  
وقت استعقب من اليوم الآخر فكأن الكسر (قوله فمضى ما بقى من السنة) أي وإن كان  
شهرا أو أقل لأنه محصور على شهور السنة التي وقع فيها العسر (قوله على إردنه ما في منها) أي  
وإن من كيوم فكانه قال باقي هذه الشهور وهي السنة التي هو فيها (قوله تدعى سنة) أي مستوية  
وهي التي مقدار الواحدة منها خمس عشرة درجة

فمضى أربع وعشرين ساعة لأتت جملة ساعات اليوم والليله سكن قدس ماصراً الا اكتفاء بمضى ما بقى منها ولو قال إدامتى لبر فأت صادق لم يطق ولا مضى ثلاث لئال كما أتى به الوالد رحمه الله تعالى إذ المل واحد مسمى جمع وواحد له مثل بئر وعثر ، وقد جمع على لئال فرادوا فيها الماء على غير قياس ولو جمع لاشتم نحل كذا شهر فوقعه مسمى فأتى في الأيمان أو أت طالق في أول الأشهر احرم طلقت نول القعدة لأن الصحاح أنه أتت وقيل أتوها ابتداء لغرم ذكره الأسوي (أو) قال (أت طالق مسمى) أو الشهر المسمى أو السنة المصيبة (وقصد أن يقع في الحال مسمى إليه) أي أمس أو نحوه (وقع في الحال) لأنه أوقعه حالا وهو ممكن وأمسده لرس سابق وهو غير ممكن فمضى ، وكذا لو قصد وقوعه مسمى أو لم يقصد شيئاً أو بعدد ممر حصة لحوم موب أو حرس ولا يشاره له مفهومة (وقيل نمو) نظراً إلى مسده غير ممكن ، ورد ثبوت في سلطة المسمى أو لا يرى إلى ماصراً في له على ألف من ثمن حمر أنه مسمى قوله من ثمن حمر و بئرمة لألف (أو قصد أنه طالق أمس وهي الآن معتدة) عن طلاق رحي أو بئ (صديق سميه) اقر به الإضافة إلى أمس ثم إن صدقته فعدده مذكر وإن كدنه أو م صدقه ولا كدنه من حين لإقرار (أو قال) أردت أي (صفتي في سكاك آخر)

(قوله فمضى أربع وعشرين ساعة) مسمى (قوله مسمى جمع) حلفة مطلق عن المشرى في تصدير قوله - سبحانه الذي تسمى بهذه لئال - من أن اليمين يصدق خراء من الليل وإن من ومن ثم سكره في الآية فكانه قيل أسرى بهذه في خراء قس (قوله على غير قياس) وليطرح فيما و قال إدامتى تلس هل يصرف لئال التي هو صفتي بحث مسمى الذي هو لأن لئال وإن كان مسمى جمع إلا أنه بدحول أن يحمل على الجنس ويصرف للعهد فيه غير وقد قال قد اعبر الثلاث في الأيام واللب في لا تروح النساء مع دحول لأم احسن اه سم على حج أي فيعبر به أتب الثلاث (قوله ولو جمع لاشتم الخ) هذا يخالف ما سبق له في أول فصل على كل رعيه ح وعبارته ثم أو لاقيم بكدامسده كدام لم يحتم إلا بقرعة كدام متواين لأنه اسادر عرفا انتهى وهو قرب .

فرع - وقع السؤال في الدرس عن شخص قال بروحه مادمت متوجهين إلى بيت أهلي فأت ما بقى فموتحت قبل يقع عليه خالقة فقط أم لا فيه نظر والخطاب عنه أن يرى يظهر أن المقصود من مثل هذا أنه يقول من ذهبت إلى بيت أهلي فأت عاتق فاذ ذهبت عاتق مائة وحده وانحلت اليمين لعدم قضاء وهو متبادر من كلامه على عدم التكرار

فرع - وقع السؤال في الدرس أيضاً عن حلف لا يكلم فلانا يوم الجمعة منلاسة فهل تحت كلامه له عتب الحلف في أي يوم كان جمعة أو غيره قبل مسمى السنة أو لا تحت بكلامه في غير يوم الجمعة ويحكم السنة على أنها ممتدة من يوم الجمعة خاصة فيه خبر والخطاب عنه بأنه يحتسب الأول لأن مثل هذا إنما يراد به التعميم فكانه قال لا يكلم يوم الجمعة من لاء كنه سنة ويحتسب وهو الظاهر أن يراد لاء كنه يوم الجمعة خاصة في مدة سنة أو لها وقت الحلف فلا تحت تكليمه في غير يوم الجمعة من أيام السنة

(قوله الا كفاء مسمى) ما بقى منها (وايظن هل يعتبر بسداؤها من اليمين أو النهار) قوله م تضمن لا بمضى ثلاث لئال) ولا يشكل عليه ما قاله المشرى في قوله تعالى أسرى بهذه لئال إنما قال لئال ولم يقل لئال لأنه ينسب القليل كالكتير ووجه عدم الاشكال أن الليل في الآية وقع مرفوعاً للإسراء فانقصت عدم استمرقه بالإسراء وتملت القليل منه الشامل لبعض بيته كما هو الواقع بحال مسمى من الطلاق فيها معنى بمضى الليل وهو لا تحتق إلا بمضى جميعه (قوله فرادوا فيه الياء) أي في آخره (قوله وكذا لو قصد وقوعه أمس الخ) انظر هل هذه الصور من عمل الخلاف وصحيح الشارح بعيد أنه كذلك وإن كان التعليل لاوافقه فليراجع .

أى غير هذا السكاح فباب من ثم حدثت سكاحها ثوبان وحا آخر منها كذاك (فان عرف)  
السكاح لآخر والطلاق فيه وهما يفرق (صدق سميه) في إرادته ذلك بقريضة (ويلا) أن  
له عرف ذلك (فلا) يصدق وسع حالا بعد رعو وهما حرما بهما وهو لمقول عن أصحاب  
ويلا مام حمال حرى عليه في روصه بعد مسح قصها لمة أنه يصدق لأحدهما ، ولو قال أنت  
صلى فسل أن يحكى طلقا حالا إذا لم تكن له إرادته كما قاله الصيمري وأقبح به الوالد رحمه الله  
بعدى قال كانت له ياردة أن قصد إتيانه بقوله قبل أن حلى قبل أن لفظ الطلاق فلا وقوع به  
أو قال لعل والمهر قال كان مهر فمهر بوب ثوبان صمير (وإذا طلق) كثره منها  
(من كس دحت) لعل من استأنى فهي حاق (ويلا) كان سحب الدرقاقت حلى أو أنت  
طالق وكذا صفتك صفتك الآتى قريضا وعزى دحت في صفتك من دحت خلافا من رعى وقوعه  
هنا حالا في دوى عند لدخول منه كذا أفاده النسي (ويلا) وتلقى بها غير واحد إلى  
كألى دحت فنت مالى دهر دها في عرف أهل اليمن شعبها (ومو ومقما) ريبه ما كما  
سرت ومهما وما وإدما على مذهب سوية ولاء وبن وأجما وحيث وحيث وكيف وكيفما (وكلا  
وئى) كائى وقت دحت لدار فنت حاق (ولا يقتضى) هذه الأدوار (فورا) في المعنى  
عليه (إن عسى الناس) أى أنه أو غلب كالدخول في إن دحت (في غير جمع) لأنها وصعب  
لاقتد دلاله على فور أو راج ودلاله هضم على الفور به في الخلع كمرق ويدا بعت من وضع  
الصيغة لى دلت على المعروفة ذلك إذا دل على ثم ثوبان ببالدحت وخرج بالإيمان الذى كى  
أنى وما أقبح به السبيح في موى حرج شكوت من موى ريث فوا غلب حرجها لأن حرجه  
حرجى إن موى حرج وم أشكك فهو يعين بالثوب وبن ومى لا يقتضى الفور في الإيمان وتقتضيه  
في الذى يجوز على ما إذا قصد النور به كى فنى به الله رحمه الله تعالى وإلا فليس له حله لذلك  
وصفا ولا عرفا وإدما التقدير المطابق موى خرجت

(قوله فلا وقوع به) هذا قد يشكل عما مر من أنه لو قال بعد أنت طالق أردت مائة لا يقع  
بمى بل لأن هل إن النسخة بى قوله قبل أن حلى صمد دلتا مسجدة فأنى كذا لافه ثم من  
مما من منه مجرد السنة وهى أصعب من المصنف (قوله وأدوار النسي) وفي الروص وإن قال  
أنت موى لا دحت لدار من موى أو بلا مثل إن كذا عدد دوى دعت موى حرجها فى شرحه  
فما من ليس بعد كذاك فقصص روحته ه ثم قال في الروص وقوله أنت مالى لا دحت لدار  
يعنى قال في شرحه قصده أن يحكم كذاك وإن لم يكن لعله بلا مثل إن وهو مخالف  
مر فى أنت مالى لا دحت لدار و يمكن السرق بأن اصارع على قص وضع المعين لى لا يكون  
لا مسقق وكان ذلك بعدا مطلق خلاف الدعى اه والمفهوم من سبفه أنه يعين بالدخول ه  
سم على حج (قوله الآتى قريضا) لم يذكر حج فى آخر هذا الفصل ما حصله أنه من  
قصد بذلك التعليق على محرر التعر صفتك مجرد دخول وإن قصد التعليق على الفعل ولم يعد  
فورا لم تطلق إلا بالأس من التطبيق وإن قصد لوعده محمد به من بعد التعر وقع ولا فلا  
(قوله فى عرف أهل اليمن) هو خصص موى موى على حج أقول قد يدل على عدم الاحتصاص  
ما تقدم فى أن طالق إلى شهر ونحوه من أنه إذا شاع بعد معنى الشهر على موى (قوله احتاله  
لذلك) أى إلى الإثبات والنسب

(قوله فلا وقوع به) أى  
لأنه كاستحسب (قوله  
لا فى قريضا) تسع فى هذه  
الإحالة حج إلا أنه أغفل  
ذكر التفصيل فيما يأتى  
وحج ذكره فى شرح قول  
المصنف الآتى قست إلا فى  
غير محوى فتعاقب فى  
لأصح و... رنه ولو قال  
إن دعت كذا طلقك أو  
دعتك إن دعت كذا  
كان تعديقا لاوعدا فتطلق  
بأن من التطبيق قال  
بوى أنها نفس نفس  
انفس وقع عقسه أو أنه  
يخطأه عنه ومن وقع  
ولا فلا ثبت يمكن  
بأن قوله فتطلق بالأس  
(قوله كذا) أى فى الخلع

( قوله وبقرض ماقاله )  
 يحكى ذلك الخ ليس المراد  
 الترقى في الاعتراض وإن  
 أوهمه وهو إما المراد  
 ماقاله الشيع في متى يحكى  
 في غيرها من الأدوات  
 التي تقتضى العور في السو  
 وهي مائة إن ( قوله وعبى  
 مانقر ) أى في كلام  
 الشارح ( قوله حمد على  
 أن لولا امتناعية ) صريح  
 في أنه إن حمد على  
 التحصيص وقع ( قوله ولأن  
 الامتناعية الخ ) مراده من  
 هذا الجواب عما يرد على  
 جهة من امتناعية مع أن  
 الامتناع لا يبيح الفعل  
 فأجاب بما حاصله المبح وأنه  
 قد يليها الفعل كما قاله  
 من مآلث وحسنه فكان  
 اللان في لا يأتى به في  
 صورة التعليل ( قوله  
 وخرج خطاها خ )  
 عبره التحفة وخرج  
 خطاها إن شاءت وخطاها  
 عبرها ( قوله إن إذا ووجه  
 مرة انحلت العين ) عبارة  
 التحفة عقب قول المصنف  
 تكرارا نصا للعلق عليه  
 من إذا ووجه مرة فكان  
 المناسبت تكرار الصبر  
 في عبارة الشارح هنا  
 وفيما يأتى ليرجع إلى المعلق  
 عليه السابق في كلامه  
 آتاه

دخل وقت الشكوى أو أوجدها وحسنه فلا تعرض فيه لاسمها وتعرض مآلث يحكى ذلك وفيما  
 عدا إلى لا تقتضى العور في السو وتلى ما تقرر قد بقوه فربما خرجية شيعي العور فلا يبعد العمل  
 بها وقد شئ به رحمه الله تعالى عما هو قال أن طائفة لولا دخلت لدار فاحسب بأنه قصد  
 امتناع أو تحصيل محسوس به وإن لم يتعد شيئا ولم يعرف قصده لم يقع طلاق حملا على أن لولا  
 لا مفاعية بمره إلى الفهم عرفه ولأن الأصل عدم العصمة فلا وقوع ناشئ ولأن الامتناعية قد  
 سبها الفعل فقد دل أن مآلث في سبها وفي من الفعل غير مدعاه محسوسا شيعي وهو مفهوم  
 من قول الأسوي في الكوكب فلا سب لا شئ أعني المعروف شيعي ولأن التحصيص تحصيل  
 بالمصارع أو ما في تأويله حوذا يستفرون الله ويحسب لولا أخرنى إلى أحمل قريب ( لا ) إن قال  
 ( سبها في شئت ) أو إذا شئت فانه عبر العور في لثمة ماء على أنه يملك وهو الأصح  
 بخلاف نحو من شئت وخرج خطاها حقا غيرها فلا فورقة وفي إن شئت وثم يرد يعتبر فيها لافيه  
 ( ولا ) تقتضين ( تكرارا ) بل إذا وجدت مرة انحلت العين ولم يؤثر وجودها ناسا لئلا يثنى على  
 مجرد صدور الفعل الذي في خبره ولو مع تبيينه فلا بد كان حرجا فلهذا يأتى فاستدلالا لأن

( قوله دخل وقت الشكوى ) قد يحال هذا مآلث في الشارح في أول فصل عين شكل رعب  
 من قوله أو عين بعبء كذا بعد شهر مثلا فإن كان سبها إذا شيعي العور عقب أشهر أو إن م  
 تحسب لا يأتى وكان وجه هذا مع خلافه لما مر في الأدوات أن الاتيان فيه معنى السو شيعي إذ معنى  
 الشهر أعقبه إدام أعقبه وهذا العور كما مر فكذلك ما عساه ( قوله ويعرض ماقاله ) أى  
 الخ ( قوله لاقتضى ) أى لاقتضى معناه إن ( قوله فلا يبعد العمل به ) معتمدا على حيث  
 يرى مقتضاها وصدي في ذلك ( قوله إن قصد امتناع ) أى على معنى أنه متبع لما تقتضى لأجل  
 رجوع أو قصد من أنه حجب على به حول ( قوله الامتناعية ) خبر أن ( قوله وقد نى الفعل  
 غير مدعاه ) وأن في كلامه إنصاح بما يرد قصد حصص بوقوع الطلاق مقبلا أو إن لم تدحل  
 به روقه بل استدلاله بوله حملا على أن لولا الامتناعية الخ وقوله ولأن الأصل عدم العصمة فلا  
 وقوع به قصد التحصيل وأنه لو لم يتبع عدم قصد التحصيل لم يكن في سبها فائدة لثبوت عدم  
 بوقوع حجب سواه زار لا مدع أو التحصيل أو م رد شئت أو جهات إرادتها لكن يحتمل أن  
 ذلك غير مراده بل مراده عدم وقوع سبها كما هو صريح الكوكب للأسوي ه سمع على حجب  
 أقول لكن ما قصد كراه الكوكب من عدم الوقوع مطابقا عدم قصد التحصيل مما لا روجه  
 له فإن معنى التحصيل انحلت على الفعل فهو غيره ما قال على الطلاق لانه من حيث كذا وقد  
 يقتضى الوقوع عدم الفعل فلا نه لا يحقق عدم فعلها لا يأتى من أدنى وسحقى هو  
 بوف الذي قصده من أراء وف معينا ( قوله لولا تستفرون الله ) بمعنى استغفروا الله لأسباب إاد  
 حجت على مصارع قصد الحث غايته كان معنى لأمر ( قوله لولا أخرنى ) أى فانه بمعنى لولا  
 أخرنى أى أخرنى فربما يستفرون المقصود به طلب انتحار ( قوله على أنه ) أى التبعيض وقوله  
 فلا فورقة في حجب ومنه ما قال صالى هي إن شاء ه ( قوله يعتبر ) أى العور وقوله  
 لا فية أى يرد

مع هـ أى وقت حرحت (إلا كلما) فانها تقتضيه ولو قال متى سكنت بروحى فاصمة في من البلاد  
ولم تكن معها روحى ثم الحركات أم الخبر صانعة تم سكن مهم في بلدة أخرى حدث بيمينه لأهم  
بعثت تسكنى وحده إذ ليس فيها ما يقتضى الكرار صر كالموقيد بها واحدة ولأن لهذه العين  
جهة برّ وهي سكناء بروحها فاصمة في بلد ومعها روحه أم الخبر وجهة حدث وهي سكناء تصدق في  
بلدة دون أم الخبر وصار قد مالو قال بروحته إن حرحت لاسية حر بر فأت طلق ثم حرحت  
غير لاسية له حيث لا يدخل حتى يحسن يخرجها ثاب لاسية له ثاب هذه العين لم تشمل على حنتين  
وإعنا على التعلق بخروج مقصد واحد وقع انصاف أى بذلك أبو بكر رحمه الله وأفق أيضا  
بالخلال بين من حيث لا حدم عند غير ريد لأن شأده بدعته فاحده واستخدمته مدة  
ثم طاقه وحده عند غيره بعد ذلك عتدا (ولو قال) موصوفة كما غير بالأولى من كلامه الآتى في  
كما (إذ مطلقاً) وأوقعت بدرك مثلاً (فأت من ثم حدثها بنفسه دون وكلمه من غير  
عوض بصريح أو كناية مع نية (أو عانى) طلاقها (بصفة فوجدت فندرس) تقعى ماها إن  
ما بينهما واحدة بالخطيب كذا جده أو التماس بصفة وحدب وأخرى بالخطيب به إذ انفس مع  
وجود الصفة تطليق وإيقاع ووقوع ووجود الصفة وطلاق وكذا وقوع لا ينعين ولا يتبع ويحذر  
الخطيب ليس بطلين ولا إيقاع ولا وقوع فلا بد من طرف على جهة أولاً ثم قل إذا طلقك فأت  
طابق فوجدت الصفة لم يقع الخطيب بالخطيب كما فهمه قوله ثم طوى أو حسن لأنه حدث بعد تعيين  
طلاقها شيئاً ولو قال لم أرد بذلك التعليق بل إنك تطلقين بما أوقعته دون أماعر موصوفة وموصوفة  
حدثت عوض وطلاق الوكيل فلا يقع بوجه الخطيب من سواها في الأولين وحده وجود الإبه  
في الأخيرة لم يقع غير طلاق الوكيل وتدخل العين بالجمع ساء على لأصح أنه المرق لا مسح (و) قال  
(كل وقع خلاف) عاتك فأت طاق (فصل) هو أو وكلمه (فلا في) وسه) وله في الدرس ومسححه  
ماده المهرم

(قوله في بلدة أخرى)  
اسس قوله أخرى قبدا  
رلس هو في حواء والده  
في الدسوى

(قوله سكى واحدة) صفة سكى (قوله واستخدمته مدة) أى وإن فات كسوه (قوله لم يقع  
المعنى) أى سكنه حيث ولو قال إن حيث بطلاقك فأت طاق ثم قال إن حدثت لدار وقت  
طابق وقع الطلاق العلق بالخلف.

فرع - في حج لو قال لموطوءه أت طاق كذا حيث حرمت وقعت واحدة إلا إن أراد  
بتكرار الحرمة تكرار الطلاق فيقع ما نواه اهـ.

فرع - قال سم على حج وقع السؤال عن شخص كانت عنده أحب روحته وأردت  
الانصراف فخرج بالطلاق منها إن راحت من عنده ما حلى أحبها على عصمتها حرحت فطهرى  
أنه يقع عليه الطلاق إن ترك طلاق أحبها عقب رواحها ثاب من عطفه ما يسع الطلاق والمفسر  
هو محمول على الفور خلاف ما بحث معى أنه لا تقع إلا بالناس ثم وقع السؤال بالشمس الرملى فابى  
عاقله ودكر عن الشهاب الرملى أنه قال إن التحلية بمحولة على معنى البراءة فمعنى إن حسب  
أو ما حست إن تركت أو ما ركت ثم رأيت الشارح دل في باب الأيمان ولأحليك جعل كذا حمل  
على بى تمكينه منه أن يسم به ويقتدر على منعه منه اهـ فليتأمل. أقول: وهل يبر بخروجها

عند وجود الصفة ولا نظر لحده التعقيد فذهب الكبار فجمع ثمانية بوقوع الأولى وثلاثة بوقوع الثانية فإن لم يميز بوقوع بل بأوقعت أو بطلقت صفت ثمان فقط لثلاثة لأن الثانية وقعت لا أنه أوقعها (وقى غيرها) عندما ذكر (سبعة) لأنها بالاولى (ولودون وعنه) سبعة (أربع إن طبقت واحدة) من ثمانى (فعدد) من عسدي (خروين) طبقت (ثمنين بعدان) حران (وإن) طبقت (ثلاثة ثلاثة) أحرار (وإن) طبقت (أربعة أربعة) أحرار (فطبق أربعة معاً أو مرسان عشرة) واحد بالاولى واثان بالثانية وثلاثة بالثالثة وأربع بالارابعة وثعينين بالمعنيين إليه وحت من انصب وجوب عسر من معنى بالاولى ومن بعدها بر طلق مرثا منهم كسهم من حلى العسر ولو نزل الـ ١٠ ١٠ أو ١٠ لمعنى في يد ضيق مع إلا واحد ومرثا إلا ثلاثة واحد بطلاق الأولى ومان بطلاق الثانية لأنها ثمانية الأولى ولا يتبع ثمانية بالثالثة لأنها بوجد فيها بعد الأولى ولا بوجد فيها بعد الثانية صفة الثلاثة ولا صفة الأربعة وسائر أدوات التعلق كإن في ذلك إذا كان (ويعاني مكاه) في كل مرة من أولى لم يرس الأوليين كما قاله من المصنف وصوبهم في الكل إنما هو لحر من الأوجه أنه بالصحيح التي من حبسها عن عشر من كسر كى فيه وجودها في الـ ١٠ أدوات وعنه من هذه مصدرية ضروقه لأنها كانت صميم من صرف زمان كما صوب منه صدر الصريح ولحق كل وقت الشكل من كل مصوب على الضرورية لإصـ ١٠ ١٠ هو قائم مقامه ووجه وجود التكرار لدى عنه الفقهاء والأصوليون النصر إلى عموم ما بال الظرفية مرد بها العموم وكل كونه (ثمانية عشر مرثا) يعتقدون (على الصحيح) لأن صفة الواحدة تكررت أربع مرات لأن كلام من الأربع واحدة في نفسها وصفة الثنتين لم تكرر إلا مرتين لأن ماعد باعتبار لا ماعد بذلك لانه ر فاك ثمانية عتب ثمانية بالصحة الأولى .

(قوله لأنها ثمانية الأولى)  
كان الظاهر أن بقول  
بوجود صفة تطلق ثنتين  
بعد الأولى (قوله ولحق  
كل وقت) هذا مفسر  
لكونها ظرفية فقط كـ  
لا يحسن ومن ثم توقف  
سم في كونها مصدرية  
ولا توقف لأنه سكت عن  
سكتها بالمصدر لوصوحه  
فاللحظ النوى بالمراد أن  
يقال كل وقت تطبيق  
امرأة عبيد حر وهكذا  
فإنه .

عن عصيته بالطلاق الرحي أم لا؟ فيه نظر والأقرب الأول لأن العصمة حيث أضيفت حمت على  
العصمة الكاملة المسيجة للوطء (قوله عند وجود الصفة) قيد في المسوسة وقت حبسها (قوله  
للمعنيين إليه) أى وإن كان من يعينه صعباً أو زمناً (قوله وسائر أدوات التعلق) أى متى  
كان معها شيء من الثلاثة اشترط لوقوع الطلاق العور

فاثدة — سئل ابن الوردي رحمه الله :

أدوات التعلق تخفى علينا هل لكم ضابط لكشف غطاها ؟

فأجاب :

كلها للتكرار وهي ومهما إن إذا أى من متى معها  
للتراخي مع التثنية إذا لم يك معها إن ثلث أو أعطها  
أو ضبان والكل في جانب التثنية لعمور لا إن فدا في سواها

وقول المظم مع التثنية أى كأن قال إن دخلت الد . أو أى وقت أو غيرها من صفة لأدوات فأت  
طائق وقوله في جانب التثنية كأن قال إذا فعل كد مثلاً فأت طائق (قوله واعلم أن ما هذه مصدرية)  
قد يتوقف في كونها مصدرية بل الظاهر أنها ظرفية فقط لأنها متى بوقت فهي ثمانية لاعتن  
للمصدر (قوله صدياً) أى مع (قوله قائم مقامه) أى الوقت (قوله وكل كونه) أى العموم





ومحبه مالم من المسحر والإله مع سوانه ، ثم من أراد أن يتبعه مع السحر فوقع نكاحاً وانما  
 إن دخلت الدار طائفة ، فإن طلعت رجباً فحسب وقع نكاحاً أو دخلت غير رجب لم يقع نكاحاً  
 وقوله من قدمت طائفة فأنت صالقة وصالح تعلق غلقتى فتدوم مطبقة ، فإن قدمت صالقة وقع  
 طلقتان وكالتدوم غيره كالسحول وإن قال أنت إن كنت طالقاً وقال بعده نكاحاً فصدق على نكاح  
 ولم يتم كلامى من منه فلا يتبع شئ ، وإن لم يرد له نكاح شئ ، أيضاً إلا أن يرد ما يرد عنه برفع  
 يقع الطلاق إذا كلف ، وحيث أنه لم يرد له نكاحاً فليس يرد على شئ من نكاحه بل شرط  
 تقدم المتأخر وتأخير التقدم فلا يصح في الأصح ، فإن قدمت منه ما سأل عنها ، وأما قوله  
 رحمه الله تعالى فيمن قال لأبى الطلاق منه حراً فله الرجوع ، وقوله لأنك كافر  
 يستعمل في المعروف كالكيد إلى فلا بد فيه راحة في النكاح على قدر بقدره العمل إن كثر  
 قال لاتدخلين هذه الدار على الطلاق منه حراً

### ( فصل )

#### في أنواع من التعلق بالحل والولادة والحيف وغيره

[ فصل ]  
 في أنواع من التعلق بالحل  
 والولادة والحيف

إد (علق) الصلابة (بحسب) كأن قال إن كنت حاملاً فأنت حرة (فإن كان من حمل ماهر)  
 ما أن ادعته وصاحبها أو شهد به رجلان فلا يسكن شهادة السود به كما يسكن بولادته فله الرجوع  
 لم تطلق وإن ثبت النسب والإرث

(قوله وماله ما تبين) أى كأن كان على عوض (قوله أو دخلت غير رجب) أى إذا دخلت  
 ما ، قال حج ولو قال إن لم أخرج من هذه البلاد بوصولي إلى حوز القصر فيه وإن حج ،  
 نعم قال القاضي في إن لم أخرج من مرو الزود لأبى من خروجه من جميع القرى لصلاته بها  
 وكأنه لأن مرو لزود اسم للجميع اهـ (قوله وقع من رجب) أى إذا وقع بعد خلافه فليس له الرجوع  
 (قوله فيمن قال لأبى الطلاق) أى وحده (قوله شهد به رجلان) هذا من شرطه ، على أنه من  
 أو بأحر عنهما من يورثهما ، كأن كان نكاحاً فثبت له في إن شئت رجعه حج كما في المخرج  
 في الإيلاء قال بعد قول المصنف ثم ولو دل عن مهرى إن مهرت أحدها وبسببها كاهها  
 رجوعاً فإن أراد أنه إذا حصل الثاني فعلى الأول لم يفسد العقد إن شهد الزوج أنه إذا حصل  
 الأول بطل الثاني علق اهـ (قوله لأنك كافر) ويؤخذ من عند التوجيه أن ما ذكر  
 عند الإطلاق فإن قصد أنها لا يقع عند الطلاق إن دخلت مع غيره شئ ، وجوهاً وشأن ذلك  
 منه ظهراً لاحتمال اللفظ لما ذكره ،

### ( فصل )

#### في أنواع من التعلق بالحل والولادة

(قوله وغيرها) كالعقيق بالمشقة ومعه أو من غيره (قوله كأن قال إن كنت حاملاً)  
 فرع — لو علو بالحل وكانت حاملاً بعد نكاحه بغيره ، ووجه الرجوع لأن الحمل عند  
 الإطلاق يشمل غير الآدمي اهـ مع ما سبق من يرجع زهره في معرفة خبره من غير أن يفسد  
 فإن ولدت لأقل ما هو معتاد عندهم ، ولا خلاف (قوله فلا يسكن شهادة السود) أى وبوثرها

الدخول بهذا على المتن  
صياح جواب الشرط  
في كلام المصنف ( قوله  
أنه إذا وجد ذلك ) أى  
التصديق أو شهادة  
الرجلين ( قوله وإن علم  
أى علم على الص  
مدليل ما يأتى بعده ( قوله  
ومارعة من الرقة الخ )  
عارة شرح الروض ونار  
من اربعة فيما إذا ولدته  
لدون ستة أشهر مع قيام  
الوطء وقال إن كمال  
الولد وفتح الروح فيه  
يكون بعد أربعة أشهر  
كما شهد به الخبر فإذا  
أنت به خمسة أشهر مثلاً  
احتمل العلوق به بعد  
التعليق . قال : والستة  
أشهر معتبرة لحياة الولد  
غالباً ( قوله مردودة بأن  
لفظ الخبر الخ ) وأجاب  
في شرح الروح أيضاً بأن  
المراد بالولد في قولهم أو  
ولده الولد الثام ( قوله  
أى الستة وأربع سنين )  
المناسب لطريقته الآتية  
من إلحاق لأربع سنين ،  
دومها أن يبقى المتن على  
ظاهره من مرجع الصبر  
بأن يقول أى الستة  
والأكثر من أربع  
وقد تسع في هذا الخ  
الشهاب حجج لكن ذلك  
إما على إلبه عن ظاهر

لأنه من ضرور باب الولادة خلاف الطلاق . نعم فاس مامر أن أول الصوم أشهر لو شهد  
بذلك وحكم به ثم عني به وقع الطلاق . ثم الأصح عندهم أنه إذا وجد ذلك ( وقع ) في الحال  
بوجود الشرع بد من يعامل معاملة العدم وما عارض به من أن الأكثرين على انتظار الوضع  
لأن من ورس علم غير متعين ربه بأن مطلق المؤكد حكم البين في أكثر الأثبات ، ويكون  
العصمة ثابتة متى غير مؤثر في ذلك لأهم كثير ما يذهب بالنسب الذي أقامه الشارع مقام  
البين لا يرى أنه على المحض وقع بمجرد رؤيته لدم كما أتى حتى يوعا من مضي يوم وبنيه  
أحراب عنها أحكام الطلاق كما فتواهم كلامهم : إن أحسن كونه دم فساد ( وإلا ) بأن يظهر  
حمل حرته له الوطء ، لأن الأصل عدم الحمل ، نعم سبق تركه إلى استبرائه فقرة احتياط ( فإن ولدت  
لدون ستة أشهر من العقب ) أى من آخره تحددت مرة في أنت طلق قبل ولدهم يريد شهر  
( بأن وقوعه ) لتحقق وجود الحمل حين التعليق لاستحالة حدوثه لما مر أن أوله ستة أشهر ،  
ومارعة من اربعة بأن السنة معتبرة لحياته لالكاله لأن الروح تنفخ فيه بعد الأربعة كما  
في الخبر مردودة بأن لفظ الخبر « تم بأمر الله الملك فيتعين فيه الروح » وتم قصص ترى الصبح  
عن الأربعة من غير تعيين مدة ، فأستدرك سبيله الصفاء من القرآن أن أول ستة أشهر  
سنة أشهر ( أو ) ولده ( لأكثر من أربع سنين ) من العقب وضمت أولاً ( أو ) سنة ( أى  
السنة وأربع سنين ( ووضعت ) بعد العقب أو معه من روح أو غيره ( وأمكن حدوثه به )  
أى بذلك الوطء ، لأن كان منه وبين وضعه ستة أشهر ( فلا ) طلاق فيهما لعدم عدم العقب  
في الأولى وخو حدوثه في الثانية من لونه مع أنه أصل العصمة ( وإلا ) بأن موطئ بعد  
المنسب أو وضمت وولدت لدون ستة أشهر من لونه ( فالأصح وقوعه ) لتبين الحمل مظهراً وهذا  
ثبت سنة منه ، وقول من اربعة يسمى الحرم بالوقوع باطلاً إذا عرف أنه لم يظأها بعد الحمل .  
( قوله لأنه ) أى ثوب النسب وإلزام ( قوله و شهاد بذلك ) أى حمل ( قوله وقع في حال )  
أى مظهراً وهو تحققت أسماء الحمل بأن مضي أربع سنين من العقب وم تدين عدم وقوعه  
كما هو عني بالحض قرب الله فانه يحكم بوقوع الطلاق ، وإذا تصح قبل يوم وبيلة بين عدم  
وقوعه وعنى هذا فهو أعت الإحصاء من مضي الأربع سنين من حكم استمرار وقوع الطلاق  
لأنه وقع مظهراً مع احتمال ما تسمعه أولاً لأن الأصل عدم إحصائها والعصمة محققة ، وقد كما  
أوقعنا الطلاق بصراً لم يهرجه خبر والأقرب الثاني من سبق من العقب ( قوله بأن البين المؤكد )  
أى بأن استند إلى شيء ( قوله فإن ولدت لدون ستة أشهر الخ ) .

فرع — هل تشمل الولادة خروج الولد من غير الطريق المعتاد لخروجه كما لو شق حرج الولد  
من النش أو حرج الولد من فيها فيه نظر ، ويتبعه الشمول عند الإطلاق لأن لصود من الولادة  
عصل الولد فيبطل أه ميم ولو قيل يعلم الوقوع لا بصرف الولادة لمة وعرفاً لخروج الولد  
من بطنه بعد ( قوله أى من آخره ) وإلزامه بعد هذا آخر أوقات إمكان احتوائه بها  
لأن العقب ليس على الحمل منه بل عليه مطابقاً في بعض من قبل آخر لاجتماع أمه وطبش شبهة  
أواستحلب منه في قبل فرج العقب



وتسمى العدة بالولادة بوقوع الصداق من حين انقطاع الحمل ، وشمل ذلك ما لو كان حمل منصف  
عدة أو مضمة لأن الله تعالى أحرى بحكم الذكر والأنثى في قوله تعالى - نوصيكم الله في أولادكم -  
مع أن الحمل لا ينزل على ذلك كما ذكره في الأيمان ، وقد يقال إنه كان ذكر أو أنثى من حين  
وقوع النطفة في الرحم ، وانما يحطط صهر ذلك ولو في كلام النصف ها وفي بعد معنى الوعد (أو) قال  
(إن كان حملك) أو ما في نطفك (ذكر أو قطقة) أي فأتت عائلتي بعتة (أو أنثى قطقة) بولدهما  
لم يقع شيء) لأن قصة نطفة أن يكون جميع الحمل ذكر أو أنثى فلو أتت بكرين أو أنثيين ،  
فأدبته في الرأى لوقوع فيتبع ما ذكر من قصة ولأنه ثبت في حقها وكره وقف الحمل من  
سبب كون الحمل ذكر هو حدة أو أنثى م يقع شيء ووجهي وأنثى وقف أيضا فإن كان الحمل أنثى  
فثبت أن أولاد كراهي شيء (أو) قال (إن ولدت فأت طلق) فقلت ما معنى ما تم تصويره  
ولو لم يستف ، فإن ما أتت أحد الزوجين قبل تمام خروجه من طلق وإذا كان الله يلق بالولادة  
(فإنما النصف من حيث الأول) منهما لوجود النصف (وانقضت عدتها بالثاني) إن لحق  
روح ولا يقع ما ذكره ، أو كان من حمل الأول بأن كان بين وصعها دون ستة أشهر أم من  
حمل آخر بأن ولدتها بعد ولادتها لأول وثبت بالثاني لأربع سنين ويخرج بمرتبها مال ولدتها معا  
فإنها وإن طلقت وحده لا تسمى العدة بهما ولا بواحدة منهما بل تشرع في العدة من وصعها  
(وإن قال كمال ولد) ولما أتت حائض (فولدت ثلاثا من حمل) مرها (وقع بالأول والثاني)  
لاقتضاء كل النكاح (ونقصت) عدتها (بالثالث) لئلا يراه الرحم (ولا يقع به نشأة على  
الصحیح) يذهب به اتصال الحمل الذي يفتني به العدة فلا يسهل بلاق ولقد لو قال أنت ما

(قوله لأن الله تعالى أحرى  
عليه الخ) أي لأن الآية  
شملت ما بدأ به والحمل  
كذلك وانظر حكم النطفة  
(قوله وسقما) لا شك  
هذا بما مر في الخبر  
من أنه لا يسمى ولدا  
إلا بعد تمام أشهره خلاف  
لما في حاشية الشيخ إمام  
الاملازمة بين اسم الولادة  
واسم الولد كما هو ظاهر  
(قوله ولدا) إنما قيد به  
لأن كلام المنصف عليه

(قوله وتسمى العدة بالولادة) أي بولادة أنثى وحائض (قوله أو مضمة) أي أو مضمة على ما عهده  
قوله الآتي وقد قال به كان ذكر أو أنثى أو مضمة أو مضمة حالا وصيغته ما ذكر  
وقوع قصة لها الحق بعد خروجه من الرحم وهو ظاهر عند جمع اليوم جمع بينهما في تعيقه كأن  
قال إن كسب حملا بعد كذا فأتت عائلتي بعتة أو مضمة به بعد من هي أصل ذكر أو أنثى لم يقع  
مدق لثبت فيه (قوله وقد بين) به كان ذكر أو أنثى (حرم به حج معلله بأن استحبابه يظهر  
ما كان كالم (قوله أو ذكر) أي ما لو ولد حائض فقط وليس مما مر أن يقع بعتة ووقف الأحرى  
(قوله وسقما) قد شكك بوقوع بالسقط لقولهم في إحدائهم سقط هو النزل من تمام شهره والولد  
بخلافه إلا أن يقال ذلك تفسير له بحسب أصل اللغة ومنها سوء على العرف (قوله أم من حمل آخر)  
أي ويعد ما يقتضيه العدة مقدم كون الحمل من وطء آخر لأنه بالولادة الأولى وقع عليه الطلاق  
ثم إن وطئ عليها بصدق خراف ولا فلا وهي كل فوضوه شبهة مع فيها العدة وثبت عدة الطلاق  
بما لشخص واحد فسد حال واحد إذا حيا فقتل بوضع الحمل (قول وإن قال كمال ولد) الخ  
ال في الرخص - أو كمال ولد ولما فولدت في بطن ثلاثا معا نصف ثلاثا أه وفيه التقييد بولده  
أنه عند حده لا يطلق ثلاثا ، ولدت ثلثة معا لأنه ولادة واحدة ، وقوله مرتبها في تحرير الموجد .  
وال كمال ولد فأتت حائض فولدت ثلاثا معا فقتل بولدها الثلاث ستة أشهر فكثر  
فثبت حمل حادث لا يفيقه ويكون العدة قد أتت بالحمل الثاني أه فيتأمل فتعبد النصف  
قوله من حمل آخر عن مثل هذا أه سم على حج .

ها : أمالو ولدتهم معا فقع

الثلاث وتعتد بالأقراء

فإن لم يقبل هنا ولدا ولا

بواه ففكذلك وإلا

وقعت واحدة فقط

(قوله حوامل منه) إما

قيد به لقول المصنف فيما

بأنى واشتت عديتهما

بولادتهما (قوله على كل

واحدة) فيه حرازة مع

قول المصنف ثلاثا ثلاثا

(قوله لاعلى نفسها شيء)

الأولى حذف لفظ شيء

(قوله فإن أسقطت) أى

الحوامل (قوله بعد وقوع

الأول) انظر ما للردبالأول

مع أن الكلام هنا في

المعية (قوله أما من ألحق

بكلما الخ) في التعبير بأما

هنا مع دخول ما بعدها

فيما قبلها فلاقاة وإيهام

(قوله بحيث لا تقضى عدة

واحدة، فقرأها الخ) لاعمى

له هنا مع فرصة المسئلة فيما

إذا كن حوامل منه (قوله

فلا تؤخر ولادتهن الخ)

عبارة الحلال المحلى فلا

تؤخر ولادتهن في حق

لأولى وولادة بعضهن في

حق بعضهن (قوله أى

كل منهما) فيه وفيما بعده

بامر (قوله ولا يقع على

الأخرين بولادتهما)

أى أنفسهما شيء لا موقع

له هنا مع أنه سيذكره

أيضا في محله (قوله ولا تقع

مع موته لم يقع بموته لأنه وقت انتهاء الكاح أو قال غير موضوعه إذا صحت فبأنى فطلق له  
تقع أخرى لمصادفتها البيوتنة والثاني تقع به طلبة ناله وتعتد بعده بالأقراء فإن ولدتهم معا ففكذلك وإلا  
ثلاثا إن نوى ولدا وإلا فواحدة كما أفاده الشيخ رحمه الله تعالى في شرح منبهه وتعتد بالأقراء  
فإن ولدت أربعا مرتنا وقع ثلاث بولادة ثلاث وتسقط عديتها بالربع أو ولدت أسبعا وقعت طلبة  
وتسقط عديتها بالثاني ولا تقع به ثمانية من (ولو دل لأربع) حوامل منه (كل ولدت واحدة)  
ممكن فمواحيها موالق (فولدت معا طين) أى وقع الصلاق على كل واحدة (ثلاثا ثلاثا) لأن  
الكل واحد ثلاث صواحب فقع بولادة كل على من عديتها طلبة فاعلى نفسها شيء  
ويعد من حملا بالأقراء وصواحب جمع صاحبة كقوله وصواحب وعجم أيت صاحبه على  
صاحبات ولأول أكثر ونكر المصنف ثلاثا لرفع الجهر إرادة صلاق المجموع ثلاثا وبه  
انحصار جميع الولد وهو سقط كما مر من سننصص ما من فيه حتى آدمى تاما لم يتعلق قول الشيخ  
فيل وسليته في هذه المسئلة فكما مثل فإن وعدها من أدواب اشترط كذلك وهو مردود معه  
لأن غير كل من أدواب الشربة لا تنصى كرا فلا تقع في التعيين به صلاق بعد وقوع ذوى  
أما من نوى بكاهما أبكر في الحكم فمجموع ذوى أدواب العمود لكن لا يعيد تكرار  
(أو) ولدت (مرتا) بحيث لا تقضى عدة واحدة بأقرنها قبل ولادة الأخرى (ولدت أربعة  
ثلاثا) بولادة كل من صواحب الثلاث صفة إن نسب عديتها وأصبت بولادها (وكذا الأولى)  
صفة ثلاثا بولادة كل من صواحب الثلاث لثلاثة (إن ثبت عديتها) عند ولادة الرتبة وتعتد  
بالأقراء أو لأشهر ولا بأس بعد لا طلبة الثانية والثانية بل على على منصى من عديتها  
(و) صفت (الثانية طلبة) بولادة الأولى (والثالثة عديتها) بولادة الأولى والثانية (و) سب  
عديتهما بولادتهما) فلا يقع عليهما صلاق بولادة من بعدهم ومن ذلك إن لم تأخر وضع ذوى  
بأولهما إلى ولادة رابعة وإلا سقط كل منهما ثلاثا ثلاثا (ولو لم لا طلبة الأولى) أصلا  
(وطلاق المذابات بصفة صفة) بولادة لأولى لأنهن صواحبها عند ولادتها لا تشارك جميع  
في الروحية حينئذ وبصلا فبين انصب الصحة بين الجميع فلا تؤخر ولادتهن في حق الأولى ولا ولادة  
بعضهن في حق بعض الأول ورد من الصحة لأى بالصلاق الرضى منه الروحة بدليل أنه  
إذا حلف بطلاق سائه حلف فيه الرجعة (وإن ولدت نفسا معائمه) ولدت (ثلاثا معا طلبة  
الأوليان) بصم الممورة أى كل منهما (ثلاثا ثلاثا) صفة بولادة من ولد معها وطقتان بولادة  
لأخرين ولا يقع على الآخرين بولادتهما شيء (وقل) طلقت كل منها (طلبة) فقط بولادة  
رفيقتهما وانتمت الصحة من حينئذ (والآخران) بصم الممورة أى كل منهما (طلقتين طلقتين)  
فطلق كل منهما صفتين بولادة الأولىين ولا تقع عليهما بولادة الأخرى شيء وتسقط عديتهما  
بولادتهما ولو ولدت ثلاث معائمه الرتبة طلق كل منهن ثلاثا ثلاثا وإن ولدت واحدة ثم ثلاث معا  
طالقت الأولى ثلاثا

(قوله بامر) أى من قوله إله به مع الفصل الخ (قوله حق من منه) إما قيد به سقط عديتها  
بولادتها وإلا فحكم من حيث وقوع الطلاق لا تنقيد (قوله ما) أى المحلى (قوله قال الشيخ الخ)  
أى في بعض نسخ السجها ولامى كلام شيخنا الرىدى أن هذا ينولى العراق وأن الشيخ رده  
في شرح السبعة وتبعه هنا على ما في بعض النسخ ولم يتبعه

عليهما بولادة لأخرى شيء) يعنى ولا يقع على واحدة منهما بولادة من معها شيء.

وكل من الرقيق سنة فقط وإن وثب ثلث مرات ثم نزل من حاسب الأولى وثلاث قطع  
ولآخر من طمقين خمس وإن وثب ثلث مرات مع ثلث مرات طلق كل من لأوسين وربعه ثلاث  
والثالثة طلق بين وإن وثب واحد ثم ثلث من ثم واحدة حتى كل من الأولى والرابعة ثلث وكل  
من الثانية والثالثة حتى وسين كل مبيع بولائها وقد عرفت الحاصل ثلث صور لأن الأربع إما  
أن ينفق في ولادة أو ثلاث معاً ثم واحد أو ثلث لأربع معاً أو ثلث معاً ثم ثلث معاً أو  
واحدة ثم ثلث معاً أو واحدة ثم ثلث معاً ثم واحدة أو ثلث معاً ثم ثلث معاً ثم ثلث معاً أو ثلث معاً  
وإن صدق ثلاثاً فلا من وضع مبيع واحد فقط وتضمن واحد أو عقد اثنين  
فقط فيطلق سبيلين. وأحضر من ذلك أن قال طلقت كل بعدد من سبقتها ومن لم يسبق إلا أن ولو  
ول إن حصت ثلث ثلثين من قول حصة ثلثين فلو علق حال حبسها لم يفسخ حتى  
ثم شرع في الخيول قال تطلع من قول يوم وسبيلين علم وقوعه أو إن حصت حصة ثلث  
من مائة حصة مائة ذرة فقط (وصدق في حبسها) وإن صدقت عادت (د  
عنها) أي من أرقها (به) وذلك حسب وكاتب الروح لأنهم أعرف به منه ولأنها مؤمنة  
عليه فتوبه به ولا خلاف أن كمال ما حصل لله في أرحامهن هو إقامة السنة عليه وإن  
شاهد بعد ذلك أي بعد إحصاء الحصة لا بد من ذلك كل ما لا يعرف إلا مسها حكمها وبعضها  
وغيره وإن حسب مبيع في ربه حبسها من الكاخر في ربه حبسها. وحدها في حيف (في  
ولادهم) بدعي من مائة فادعوا وكرزوج. وقال هب بولاً مائة مثلاً في قول  
قوله (في الأمع) ذلك كان بصفة المدة. ما في صدق مبيع مضمون الآية فهو  
سأول الحبس وسبيلين ومثل الخاف بأنه يصدق المبيع به أنه في حق بولاً ولا  
صدق فيه من ذلك من صدقته أو شبهه أربع أسود أو عسان ذكر من (ولا يصدق فيه في  
علمه غيره) كأن حسب قصر من مائة فادعوا وكرزوج. لا بد من إثبات صدقها بل  
يسبق به حبسها لكان المبيع بغيرها فادعوا بصدق لم يصدق به والحكم بالأسر بين  
غيره فصدق الروح منه على لأحد من صدق به (ولا) على صادق كل من  
روحها بحبسها مع كان (فأ) لم (من حصة) فادعوا بصدق (أي) الخيول  
(قوله وكل من الرقيق سنة فقط) أي بولاده ذوى ولا تنع بينهما طلاق بولادهم لا قضاء  
عندهم بولادة (قوله وإن حسب مبيعاً) يقول ما كان آتية من كاتب كهذا لم يصدق لأن  
ما كان من خوارق العادات لا يقول عليه إلا بدعي وجوده وهي دعا مائة مستحسن عده  
ولا يقبل منها وبه تعلم ما في قول سم على منهج .  
فرع - لو ادعت الحيض ولكن في زمن اليأس ولم يلد له شيء فتولم إمامه صاحب رجعت  
العدد من الأشهر أي أكثر من مائة (قوله مضمون الآية) أي قوله على ولا يحل لمن الآية (قوله ذكر من)  
أي أو رجل وامرأتين (قوله ولا صدق منه) أي حصص وقوته في سبيل أي تعلين صادق غيرها  
على حبسها (قوله فيصدق الروح) والقياس أنه تكلف على من العلم من دعاب عنه به لأعلى الت  
سواء على القعدة فيمن حلف على من فعل غيره (قوله فرعها) أي بعد مضي زمن يمكن فيه  
صراحة حبس بعد التعيين أحداً من قوله آتية وزفالة فور الخ

(قوله أما في حق الولد  
الخ) لا يحق أن الصورة أنه  
مسكر ولادتها له ولا قال  
إن بولاً للفراش .



الكل صنفين وإن قرأ ربع كل حصص واحدة ممكن فليس صواب ثلاث مهن  
على الأربع ثلث ثلاثة وبن من حصص فكدهن وحقق صدق كل واحدة طبقة واحدة  
أو صدق واحدة فقط صنف ثلثة بقوله والمكديات طلقين طلقين أو صدق اثنين طلقين  
طلقين والمكديات ثلاثة ثلاثة أو صدق ثلاثة طلق الجميع ثلاث ثلاثة وإن قال كل حصص واحدة  
ممكن فصورها صور ثلثة فثلاثة وصدق ثلثة ثلاثة وإن كدهن لم يصدق واحدة مهن وإن  
صدق واحدة صنف ال وقت صفة صفة دوسا وإن صدق اثنين طبقة طبقة والمكديات  
طلقين طلقين وإن صدق ثلثة حش حش حش والمكديات ثلاثة وصدق ثلاثة طبقة طبقة  
حمل على دم حصص فكل واحد كدهن فليس بدم الحش وكان بعض قيل حش  
فليس بدمه وإن كان شجر عنه أو قد حش ثلثة في كل حصص طبقة طبقة  
واحدة في حال والده سه وال مع صفتهما في العلق نصف حصة تطلق بمعنى نصف أيام  
العادة (وتقول إن أو د أو م طلق في وقت صدق ثلثة فثلاثة وقع اسحر فقط) لا المعنى  
إذ لو وقع لمنع وقوع اسحر وإذا لم يقع منع من ثلثة ثلثة وقد يتجنب الحرام عن الشرط  
بأنه يصير ممر في حش فليس بدمه ولأن الصفاق يصرف شرعي لا يمكن  
سده وسده من يونس عن كثر المهن من مخرج (وقيل ثلاث) وحاشا لثمة كثر من  
مستعملين لمجرد وسده من المهر ثلثة إذ يوقع النجزة وحده شرط وقوع الثلاث  
والطلاق لا يرد عليه مع من يونس مهن وسده قوله قبله حصول الاستحالة به وقد مر  
ما يؤيده من الأدلة صحتها في أن طلق أمس مستندا إليه حيث إنه اشتمل على ممكن  
ومستعمل فأنه من واحد ما يصدق ويقوله من عن لثمة الثلاث ورجع إليه السكي  
سحر ثمره بعد أن صنف المهن في سحر الدور لآي (وقيل لا شيء) يقع من المهر ولا المعنى  
للدور ونقل عن النص والأكثرين والمهر لثمة من سحر لثمة الذي شهره لكن الظاهر  
أنه رجع عنها لصرح في كتاب لثمة من سحر ويؤيد رجوعه تحطئة الدوردي  
من نقل عنه عدم وقوع شيء وقد نسب القائل بالدوردي معالجة لإجماع وإلى أن القول به ركه عالم  
وربما العبد ديجور بقوله من مهن ومن ثم قال لا يقبل كاس عند السلام بقض الحكم لأنه  
محتمل بقوله الشرعية وهو حكمه حاكمه لثمة من لم يبلغ درجة الاجتهاد لحكمه كالمعدم  
ويؤيده قول السكي حكم خلاف الصحيح في المذهب مستدرج في الحكم بخلاف ما أورل الله  
قال الروابي ومع اختيارنا له

(قوله وإن قلن حصن)  
كدا في السح بلا ألف  
في نون حصن ولا يخفى  
أن الصواب إلحاقها لأنه  
ضمير التكلم ومعه غيره  
وليس ضمير العائتات على  
أن المراد أن كل واحدة  
قالت حصن أنا (قوله  
وإن كدهن) أي ولم  
يصدق (قوله ونقله  
ابن يونس الخ) مما  
التحفة ونقله ابن يونس  
عن أكثر القلة وأما  
عليه علماء بغداد في رمي  
الدراي منهم ابن سريج  
(قوله ويؤيد رجوعه  
حقيقة الدوردي الخ) أي  
لأنه إذا رجع فليس عنه  
محتمل

(قوله وإن كان شجر عنه فلا) أي ويدل (قوله معنى نصف أيام العادة) وفيما ما تقدم  
في لو كان ثلث صنف نصف الشهر لأول أنه لو كانت عادتها خمسة عشر يوما ليلائها وانطلق  
استدء حبسها على ثلثين أن انتصافه معنى سبعة أيام والليله الثامنة أي فتطلق بعد الثامن  
أو على أول الشهر فمسح ليل وتبعية أنه أي مطلق ثلثين الثامن أو استدائها في ثلثه  
يوم أو يديه اعتبر نصف خمسة عشر ملحقا على ما يقتضيه الحاشاء (قوله منهم ابن سريج) هذا  
موافق لما يأتي من أنه رجع إلى وقوع المهر (قوله في حكم بخلاف ما أورل الله الخ) هل من  
دع اختلاف بين حج والشارح ومحوها من لثمة من كالسكي وبرز كشى والسبب وما المراد

لاوجه لتعليقه للعوام وقال غيره الوجه تعاليمه لم ذن الطلاق صار في أنفسهم كالنفس لا يمكن  
الامسكالك عنه فكوسهم على قول عالم أولى من الحرام العصرف ويؤيد الأول قول ابن عبد السلام  
التقييد في عدم الوضوء فسوق ، وقال ابن الصانع أحصا من لم يقع العلق حصا فاحت واس  
الصلاح وددت لو عجت هذه المسئلة ، وابن سريج يرى مما يغيب إليه فيها . وقال بعض  
المحققين المطلبين لم يوجد من يقضى بقوله في صحة الدور بعد التثنية إلا السكوت ثم رجح والأسوي  
وقوله به قول الأكثر مستوص ما لا أكثر من خلافه . وقد قال بدرقسي حرق القائل به  
الإجماع ( ولو قال إن صاهر منك أو آذت أو لاسب أو فحش ) السكاح ( بعتك ) مثلا  
( فانت صادق قبله ثلاثا ثم وحده المصنف به ) من الصهار ومن بعده ( في صحة ) أي لمعنى به من  
الظهار وما بعده ( الخلاف ) السابق من أنصت بغير صحيح سب ولا فاعلى الذات بعوان  
جميعا ، ولا يأتي الثاني هنا ( ولو قال إن وطئتك ) وطأ ( مباحة فانت ذان قبله ) وإن لم يقع  
ثلاثا ( ثم وطئ ) ولو في نحو حبص إذا المراد البياح لذاته فلا ينضمه حرمة الدخول فخرج الوطء  
في الدور فلا يقع به شيء ، حرق الأثرى لأنه لم يحد هذه المسألة أنه ودق ما يأتي من عدم  
الوقوع هذا لعدم الصفة وما يأتي من الدور ( لم يصح قصد ) فالدور لا يقع لخرج الوطء عن كونه  
مباحا ولم يقع ولم يأت بما ذلك الخلف من بعده بدست صحيح لسوء ما الطلاق أو غيره  
من التصرفات الشرعية وذلك غير موجود . وو قال المدحون بها إن بعتك مائة رجعية  
فانت طالق فبها طلاقين أو ثلاث فطلقتها رجعية فالدور يقع الواحد على اعتبار من احتجها  
أو كانت غير مدحون بها وقع لمحر ولا بد لأن الصفة واحدة وإن كان بعتك رجعية فانت  
طالق معه ثلاثا فالدور يقع ما عجز على المختار أو قال ( زوجته متى دخلت الدار وأنت روحى فعلى  
حرق قبله ومق دخلها وهو عسدى فانت حرة منه ثلاثا فالدور ولا تأتي في هذه القول  
مصلح الدور بداس فيها سداد التصرف وإن لم يدحولا وقع على الأسوي قصد وإن لم  
يدكر لفظ قبله في الطرفين ودخلا معا في وضعت وإن ثبت فسكاس في تصرفه وبود  
روحته متى اعتقت أنت أمي وأنت روحى فهي حرة ثم قال لما متى اعتقتها فانت طالق قبل  
إعتاقك إياها بثلاثة أيام ثم اعتقتها المرأة قبل ثلاث عتقت ولم يطلق أو بعدها لم يقع ( ولو علقه ) أي الطلاق  
( مشيئتها خطاب ) كانت طالق إن أو إذا شئت أو إن شئت فانت طالق ( اشترطت مشيئتها )

بالصحيح من المذهب فانا نرى النووي مثلا اختار كلامه حرق في الروضة على شيء وحرق في  
إباح على شيء واختار المشهور في إباح مذهبهم من جرى على ترجيح ما في المباح  
ومهم من جرى على ترجيح ما في الروضة فليراجع ( قوله لاوجه لتعليقه للعوام ) أي لا يجوز  
ذلك على أحمد ( قوله ولو في نحو حبص ) وفي قوله لم يأت وما عجز فانت طالق  
ثم وضعت في المحصن هل طلق أم لا فيه بحر ولا يوجب الأول ( قوله وهو في ما يأتي ) أراد أنه إن  
وطئ في الدور لا تطلق لعدم وجود الوطء للبياح لذاته وإن وطئ في غيره فكذلك لكن للدور  
فعل أنه لا يلحقها علق مطلقا وإن أحدثت حمة عدم وقوع ( قوله فدخل ) أي معا أحدا من  
قوله وإن تزوج ( قوله قدور ) أي فلا وقوع ولا في ( قوله وقع على الأسوي ) أي من التعدي  
وهو الطلاق والعتق ( قوله فسكاس في تصرفها ) هي قوله أول لزوجته ( قوله قبل  
ثلاث ) أي قبل مصها وقوله عتقت أي ولا طلاق .

( قوله فخرج الوطء في  
الدور ) أي خرج عن  
كونه من أفراد مسئلتنا  
التي هي في الوقوع فيها  
للدور وإن واقعها في  
الحكم لكن في هذا  
السبق صعوبة لأنص  
( قوله ثم اعتقتها المرأة  
قبل ثلاث ) أي بأن  
وكاها وإلا فحرق هذا  
المرء ليس فيه شيء  
العتق لها كما لا يخفى ( قوله  
ولم تطلق ) أي لعدم  
وجود صفة خلافها التي  
هي معنى ثلاثة أيام بعد  
التعليق .





أى وإن لم يكن أهلاً برفق، كما أفق به الولد رحمه الله تعالى إذ لدار على غلبة الحق وعدمها  
لاعلى لأهنية ولا يساقى ما يقرر حث رافضى حلف أن على نفسه من أى مكر رضى الله تعالى  
ومعنى حلف أن الشر من العهد لأن هذين من العقائد المطلوب فيها القطع ثم بعدد الخطأ  
فيها مع إجماع من يعتقد بإجماعهم على خطئه بخلاف مسئلتنا (لم يطق في الأظهر) للحذر  
الصحيح «إلى الله وضع عن مسمى الخطأ والفساد وما استكروا عليه» أى لا يؤاخذهم بأحكام هذه  
إلا ما دل عليه الدليل كضمان قيم الثمن وتوقي جمع من ثمن عقابه وقال ابن المنذر به مذهب  
النسائي وعنده أكثر العلماء ومن ثم يوقف جمع من قسماء الأختاف عن الإفاء في ذلك وتسميهم  
ابن الزرع في حر عمره ولا فرق على ذلك بين الحلف بالله وبالملاق ولا بين أن يسي في المستقبل  
ومن الموقوف عنه أو يسي في حلف نحو منه بغيره أنه فعده أو يسي كمال حلف على أى شيء  
وقع جاهلاً به أو يسي له والحاصل من كذا هو أن في كلامها ظاهره أن يساقى أن من حلف على  
الشيء الذي أنه لم يكن أو كان أو سيكون أو لم يكن فحلف أو لم يكن فحلف أو لم يكن فحلف أو لم يكن فحلف  
صامية أنه كذا أو عديد حظه به أو يسي ثم يسي أنه على خلاف مذهب أو اعتقده فإن  
قصد بغيره أن الأمر كذا في حظه أو اعتقده أو في انتهى إليه منه أى لم يجر خلافه فلا حث  
لأنه يسي بغيره بغيره أو اعتقده وهو صدق فيه وإن لم يقصد شيئاً فكذلك حمل للعقد على  
حظه فيه وهو إدراك وقوع نفسه حث ما في حظه لا حث ما في من الأمر وبالحذر لا يكره  
وما حث عليه من الصلاح وعنده من الحث مبرع على رأيهم وهو حث الناس مطلقاً وقد صرح  
الشيخ وغيره بغيره حث على والى في مواضع ومحل عدم الحث في من ماله يقل لا أهله  
عمداً ولا غيره وإلا يأتى على بغيره وإن نسي أو أكره أو قال لا أفعله لا عامداً أو لا غير عامداً  
حث مقتضى اتفاق وألقى به ما قال لا أفعله بطريق من الطرق (أو) على (بغير غيره)  
من روجه أو غيره (بمن ساقى بطلقه) بأن ينسى العادة والبرء وأنه لا يسيه ويرى قسمه  
لحقه حده أو صدقة أو حسن حتى حل في التوسيع وهو من عدم قرينه حلف أن لا يرتحل  
حتى يصيبه فهو ساقى ذكر (وغيره) ذلك الأمر بغيره معنى وقصد إعلانه به (فكذلك)  
لا حث بغيره بغيره أو العلق به أو مكرها (والا) بأن لم يقصد الخالف حثه

(قوله ولا بين أن يسي في المستقبل) أى الذى هو  
مسوره لئلا (قوله) معنى  
وقصد إعلانه) أى بغيره  
على علم الخالف عليه  
بدليل ما يأتى له في مفهومه  
وسيقا ما فيه ويجوز أن  
يكون مراده به تأويل  
معنى العلم في لئلا أفراد  
الذين يكون الخوف عليه  
علم أن الخالف قصد  
إعلانه وسواء علم أم لم يعلم  
وإن لم يناسب ما يأتى له  
في المفهوم ويعبر عن قصد  
إعلانه قصد مذهب من  
الفعل

(قوله وإن لم يكن أهلاً برفق) ومثله ما يقع كثيراً من قول غير الخالف له بعد حلفه إلا إن شاء  
لأنه لم يحرر بأن مشيئة غيره تنفذه فيفعل الخالف عليه اعتماداً على خبر الخبر والظاهر أن مشيئة  
ماله من غيره أحد لكنه ظنه معتمداً على ما اشتهر بين الناس من أن مشيئة غيره تنفذه فذلك  
لا يشرى من غيره لأحد وحيد فلا يقبل بغيره أو فروع لأنه حلف بحكم وهو لا يسمع بوقوع  
بدل هذا قول الشارح بعد وخصص من كلامه بويل في كلامهم الخ (قوله وإن لم يقصد) أى  
أن ينسى (قوله فهو مثال ما ذكر) أى من يتصدق على فعل من يساقى قصة التفصيل لا يأتى  
(قوله أو مكرها) أى ولم يكن الخالف هو المكره به بل سمى على حج قال حج ومن الإكراه  
أن يعنى بغيره من ساقى فيحكم القاضى عليه أو عليها وإن كان هو المتصدق كما  
قصد اختلافهم وليس من هو بغيره لا حث كما هو ظاهر لأن الحكم بغيره يقاس بذلك بغيره  
وهو كسب عليه سمى ماله بغيره في ذلك ما أفق به الشهاب رضى الله تعالى عنه عن علق أنه متى

وَمَعَهُ أَوْ لَمْ يَكُنْ يَدْرِي تَعَالَى كَالْمَلَكِ وَحُجَّتْ وَكَانَ يَدْرِي وَلَمْ يَعْلَمْ وَتَمَكَّنَ مِنْ إِعْلَامِهِ  
وَلَمْ يَعْلَمْ كَمَا تَمَكَّنَ كَلَامُهُمْ (فَقَعِ قَطْعًا) وَلَمْ يَأْسَأْ لِأَنِ الْخَلْفَ لَمْ يَعْلَمْ بِهِ حَيْثُ عَرَضَ حَتَّى وَدَّ  
مَنْعَ لَأَنَّهُ مَنُوطٌ بِوُجُودِ صَوْرَةِ الْفَعْلِ ، نَعَمْ لَوْ عَلِقَ بِتَدْوِيرِهِ وَهُوَ عَاقِلٌ خَلَقَ ثُمَّ قَدِمَ بِهِ شَيْءٌ كَمَا  
فِي الْكِفَايَةِ عَنْ الْبُلْبُلِيِّ وَلَا يَرُدُّ عَلَى انْصَافِ عَدَمِ الْوُقُوعِ فِي كَوْنِهِمْ وَهُمْ مَهْمَةٌ أَوْ تَحْوِيلٌ عَنْ  
مَعْلُومٍ فَأَكْرَهُوا عَلَيْهِ لِأَنِ الشَّرْعَ لَمْ أُنْصِ فِي هَؤُلَاءِ وَنَعَمْ إِيَّاهُ إِلَّا كَرِهَ صَرَفَ الْفَعْلِ بِخِلَافِ  
فَعْلٍ غَيْرِهِ وَحُكْمُ الْخَبَرِ فَمَا دَكَرَ كَمَا عُلِّقَ وَلَا سَجَلٌ فَعَلَّ الْحَدَّثَ وَالنَّاسِي وَنَسَكَهَ

(قوله ولم يعلم) هذا  
مفهوم قول المتن علم لكن  
فعله من الوقوع في هذه  
أيضا متلووع به وهو  
خلاف الواقع بل فيها  
خلاف وذهب منه عدم  
الوقوع بل قال حجج إنه  
لمستول لعدم ومن ثم  
قال أعني حجج أن هذه  
الصورة غير مرادة  
لنصف (قوله وإن  
تمكن من إعلامه)  
لنصف في العينة وإن لم  
تتمكن من إعلامه كما  
لا يحق (قوله لأن الخلف  
لم يتعلق به حيث غرض  
حث الخ) لا يناسب الصورة  
الأخيرة (قوله بخلاف فعل غيرهم)  
أي عن لا يبالى .

رُوحَتِهِ مِنْ سَكَنٍ ثَوْبًا أَمِيرًا وَصَدْرًا أَوْ سَهَبًا وَأَوْرَاقَةً مِنْ قِطْعٍ مِنْ أَقْسَامِ صَدْقِهَا سَلْبَةً  
كَانَتْ صَالِقَةً مَدْفُوعَةً بِهَا نَسَبًا فَمِنْ هَذِهِ فِي تَبَاهَا وَلَا يَقَعُ الطَّلَاقُ ، فَأُجَابَ بِقَوْلِهِ بِحُكْمِ شَرْعٍ  
الطَّلَاقُ بِالتَّقَالُفِ مَعَ زَوْجِهَا فَلَا يَقَعُ عَلَيْهِ بِذَلِكَ طَّلَاقٌ أَهْوَ وَظَاهِرُهُ أَنَّهُ يَخْلُصُ بِذَلِكَ وَإِنْ لَمْ يَسِرْ فِي  
ذَلِكَ بِالرَّفْعِ إِلَى الْحَاكِمِ وَالْمَعْنَى فِي تَقْوِي شَيْخَانِ ، كَوْنُ فِي تَبَاهٍ أَمْرًا مَعْنَاهُ سَكَنٌ عَنْ  
شَيْءٍ حَتَّى يَطْلُقَ الْإِثْلَثُ أَنَّهُ لَا يَسِيرُ فِي مَعْنَى فِي هَذِهِ السُّبُطَةِ خَالِصًا مِنْ السُّبُطَةِ وَسُأْخَرَهُ  
لِلْعَمَلِ فِيهَا - إِحَارَةً عَيْنٍ ثُمَّ دَهَبَ إِلَى الْمَدِينَةِ وَأَرْسَلَ حَتَّى وَرَأَى أَنَّهَا تَحْتَ سَحَابَةٍ أَسْفَرَتْ مَعَهُ  
إِلَى مَعْرِئِهِ أَسْخَرَهُ إِحَارَةً عَيْنٍ فَعَمِلَ فِي سُبُطَةِ وَهُوَ مُسَمَّعٌ مِنَ السُّبُطَةِ مَعَهُ فَرَمَهُ لَمْ يَكُنْ سَارٍ  
مَعَهُ وَحُكْمُ السُّبُطَةِ فِي السُّبُطَةِ سُبُطَةً ، أَسْخَرَهُ عَيْنَهُ فَعَمِلَ فِيهَا فَعَمِلَ عَلَيْهِ الطَّلَاقُ الْإِثْلَثُ ،  
فَأُجَابَ ، أَنَّهُ قَعِ لَتَعْوِيَّتِهِ أَمْرًا بِحُكْمِهِ وَلَا يَكُونُ يَرُدُّ السُّبُطَةَ مَعَهُ مَعْنَاهُ مِنْ وَقُوعِ الطَّلَاقِ بِرَبِّهِ  
مِنْ صَوْرٍ إِلَّا كَرِهَ فِي شَيْءٍ كَمَا لَوْ خَلَفَ لَأَسْتَعْمَلَ رُوحَهُ فَمَا سَأْخَرَهُ لَمْ يَسِرْ بِهِ وَحُكْمُ عَلَيْهِ لَمْ يَكُنْ  
بَاسِتٍ عِنْدَهَا فَانَّهُ تَحْتَ مَا دَكَرَ وَقَدْ تَقَدَّمَ مِنْ قَبْلِهِ ، خِلَافُ ذَلِكَ فَاحْدَرَهُ (قوله وَمَعَهُ) يُرَى  
وَأُجَابَ عَنِ مَسْأَلِهِ مِمَّ عَلَى حِجِّ عَنِ الشَّارِحِ وَعَلَيْهِ فَيَحْمِلُ قَوْلُهُ هَذَا وَإِلَّا عَلَى مَا لَوْ تَقَدَّمَ  
السُّبُطَةِ فَتَقَدَّمَ وَمَعَهُ يُؤْخَذُ حَوَابُ حَادِثَةِ وَقَعِ السُّؤَالُ عِنْدَهَا وَهِيَ أَنَّ شَيْءًا تَحْرَمُ مَعَهُ رُوحَتَهُ  
وَبَتَّهَا فِي مَرَاتِهَا شَيْءٌ بِطَّلَاقِ نَسَبِهَا لِأَنَّهُ فِي هَذِهِ السُّبُطَةِ وَلَمْ يَسِرْ الرُّوحَةَ ، تَحْتَ نَسَبِهَا  
تَحْتَ إِلَى مَرَاتِهَا هَلْ يَتَلَقَّى الرُّوحَةَ أَمْ لَا وَهُوَ عَدَمُ اخْتِصَافِ عَيْنٍ لَمْ يَكُنْ ثَوْبًا حَتَّى إِلَى  
مَرَاتِهَا وَلَدَتْهَا ثُمَّ رَجَعَتْ إِلَى مَرَاتِهَا رُوحَهَا عَدَمُ الْعَيْنِ وَحُكْمُ عَلَيْهِ الطَّلَاقُ (قوله وَمَعَهُ) مِنْ  
إِعْلَامِهِ (تُؤْخَذُ مِنْ هَذِهِ حَوَابُ حَادِثَةِ وَقَعِ السُّؤَالُ عِنْدَهَا وَهِيَ أَنَّ شَيْءًا تَحْرَمُ مَعَهُ رُوحَتَهُ مِنْ نَسَبِهَا  
فِي السُّبُطَةِ فِي هَذِهِ السُّبُطَةِ فَانْتَ عَالِقٌ ثَلَاثًا وَمَصَّتْ أَسْمَاءُ وَمَنْ نَعَمْ وَالْحَالُ أَنَّهُ سَأَلَ كَيْفَ مَعَهُ فِي عَدَمِهِ  
وَهُوَ وَقُوعُ الطَّلَاقِ الْإِثْلَثُ لَأَنَّهُ تَقْدِيرُ عَدَمِ عِلْمِهَا وَهُوَ مَتَمَكِّنٌ مِنْ إِعْلَامِهَا فَحُثِّبَ بِهِ يَعْنِي مَعَ  
ذَلِكَ حَادِثَةِ الصِّفَةِ مِنْهُ عَلَى التَّعَالُقِ الْخُرُودِ فَكَانَ قَالَ إِنْ مَصَّتْ أَسْمَاءُ فَلَا فَعْلَ مَعَهَا فَهِيَ مَرَاتِهَا  
وَقَدْ تَحَقَّقَ ذَلِكَ ، وَفِي حِجِّ فَرَعٍ لَوْ خَلَفَ أَنَّهُ لَا يَسِرُ نَعْسِي لَمْ يَحْثُ لَهُ لَمْ يَسِرْ مِنْ نَسَبِهَا كَمَا فِي  
خَبَرِ هَذَا (قوله وهو عدس) أَيُّ وَالْحَالُ أَنَّهُ عَالِقُ الْخَلْفِ (قوله بخلاف فعل غيرهم) أَيُّ عَدَمِ  
الْمَكُورِ مِنْ هَؤُلَاءِ فَانَّهُ لَا فَرْقَ فِي اخْتِصَافِهِمْ بَيْنَ الْمَكُورِ وَعَدَمِهِ حَتَّى لَمْ يَأْلُوا ، لَتَعْلَقَ





وكوب السكر إذا أعد عرا لس تمر د كما مر في إقراره على أن السب هما العرف الأشهر ،  
ومثله مالو أكتب ألف حبة مثلاً من ألف رمانة وإن زاد ذلك على عدد رمانه ، ولو قل ثلث  
طوى إلى أكتب هذا رقيق وأنت طوى إلى أكتب نصفه وأنت طوى إلى أكتب ربعه فأكتب  
رقيق صفت ثلاثاً أو إن قلت رجلاً فأنت طالق وإن قلت زيدا فأنت طالق وإن قلت فقيها  
فأنت طالق فكأنك رداً وكن فقيهاً صفت ثلاثاً أو إن لم أصل ركعتين قبل زوال الشمس اليوم  
فأنت طالق فصلها قبل زوال وقت أن سب رب الشمس وقع الطلاق (والخالف) يفتح المهمة  
وكسر اللام بحقه ، و يجوز سكوب لغة النسم ، وهو (الطلاق) أو غيره (معلق به حث)  
على نهر (أو مع) منه عذبه أو غيره (أو عسق خبر) ذكره الخالف أو غيره ليعتدق فيه  
أن الخلف مطلق فرع حلف بالله تعالى ، وحلف بالله تعالى مشتمل على ذلك (فإذا قل)  
بروحه (رب) أو إذا (حسب عذري عذبت فأنت طالق ثم قال إن لم يخرجني) مثال للأول  
(أو بر حرمت) مثال للثاني (أو رب ما يكن الأمر كما قلت) مثال للثالث (فأنت طالق وقع  
المعلق بالخلف) في آخر لأنه حلف (وعلى الآخر إن) كانت مدحولاً بها و (وحدث صفة)  
و قيب سبها كما في آخر ، وحدثه السب المشهور (ووقال) بعد تعاقبه بالخلف (رد طاعت  
الشمس أو حلف الخراج وأنت طالق) ولم ينع سبها ما سارع في ذلك (لم يقع لعناق ما حلف)  
لخوذه عن نفسه إن لم يكن هو معلق بحسب نفسه مدحولاً بها وحدث والإفلا ، وتعبه بالخلف  
يشعر أنه لو مات وحده أو أصعب لعذر من نوحه الصفة واستدعاه عصمه واستظهر أن المراد الحسن  
وهو يسير في ذلك لا أكثر أو - طوى عذبه سم الجمع أو إلى سمع من بني منهم ممن ير مد  
الرجوع احساناً فربها ثابها وبه دل إلى فدية فأن طوى وقصد منه وهو ممن يسأل  
شعبه حاله أحسن فيما يظهر عذبت أو العسق أو لم يصعد شئت أو كان فعل من م سأل كالتطاول  
فتعيق ، ولو سارع في مدح الشمس ففادته بضع فقال إن مدح ففأنت طالق طلقت حالاً لأن  
عرصة التحقيق فهو حلف أو قل لمصوده إن حلف بسلامة ففأنت طالق ،

(قوله وكون السكر إذا  
أعبدت الخ) جواب عن  
إشكال في المتن لا يحسن  
(قوله ومثله) أي مثل مالو  
أكتب نصف رمانتين ولو  
أعقبه به لكان واضحاً  
على أنه معلوم منه بالأولى  
فلا حاجة إليه (قوله أو  
غيره) مراده به ما يشمل  
غير الخلف بالله من عسق  
أو غيره ليتأني التعيين  
(قوله طلقت حالاً لأن  
عرصة التحقيق) هو من  
تمثله المتن

(قوله وكوب السكر) جواب سؤال ، د على قول المتن ولو علق بأكل رمانة الخ (قوله وكان  
فتها) أي في رمانه ، مدحول فيه فقيه البلد مثلاً وإن كان عامياً (قوله وقيل أن يسلم زالت  
الشمس) أي أو دون الزوال السادس حيث لم تنقش أيام على الزوال لأنه لم يسلم الركعتين قبل  
ازوال لأن الصلاة لا بد من السلام (قوله مثال للثالث) تحقيق خبر (قوله واقع لآخر) فيه  
نظر ، فبصفة مدحولاً بها حلف على عامة الحق ولا يقع فيه الطلاق فليس خلاف الخاف عليه فما  
ذكره نصف إنما يأتي على المرجوح فتأمل أنه سمع على حجاج ماض وقد يعرف هو يجوز على  
ما هو أردن م يكن الأمر كما قلت في نفس الأمر (قوله عن أقسامه الثلاثة) أي حث أو مع أو  
تحقيق خبر (قوله وقع بها إن وحدث) أي وبه في غير الوقت المعتاد كأن تأخر الخراج عن العادة  
في محله (قوله أقر بها نبيها) وعنده هو المراد قدمهم للبركة مثلاً ولأنه من دحولهم البلد حق  
يقع ولو كان المعلق من قرية من قرى مصر هل يشترط قدم الخراج للبلد أو يكفي وصولهم إلى  
مصر أو يكفي الحال فيه نظر ، ولأقرب الثاني فلا بد من دحولهم إلى البلد في الأولى وإلى قرينه  
في الثالثة (قوله حلف) أي ففتح به الطلاق المعلق بالخلف (قوله طلقت حالاً) لأنه عسق بمسحيل  
وهو مقتضى الوقوع حالاً فيقع الطلاق لتحقق الحلف بعلى عليه أي ما يرد بالطاوع ظهورها على



وخرج معهما أثر مسجورته فابعد لا عسده من حسن في تظهور من أول المسح  
وما وقال أنت فيكون كساده أو صريح فيقول بالآول والثاني أصبح ، وما لو قال  
كان بعض ذلك فهو عواضا لاجل سبي نفسي أو وعد شوب ربه أو قال أغسل رأس الأمر على  
ما يقول فكذلك على مسلاذ وأقره لأنه ثمرة أن يعرف من حسن ، هـ العبر وهو أوقع ما لا يوقع  
شبهنا أو لا يوقع إلا واحدة كانت على حرة فسه ثلاثة فقرتها على ذلك الشر قبل منه  
دعوى ذلك إن كان عن شخص عليه ، ويحري ذلك في له عنها بعدل لا يقع به مع الجول أو  
اللسان وفقرتها ما وفوقها وفي ما من اشرف منه ما وفوقه فسه بعدا ولا يقع به  
منه رول التمس مع شبهة في منه المسألة بعده في هذا النص فهو أولى من حسن بالحق منه  
مع عده من العيين كما مر ، و قد من قبل أن يأتى ثم وقع الثلاث بعد من تعصى به  
بعد من من بوب بوسكاته الطلاق فهي ما من الثلاث فلهذا بهم معه الثلاث  
لوحده به جيل الله له ، وه من في هي في قول ثلاثا فالأوجه أنه إن نوى به التماس  
الثلاث وأنه من على مشر وهو هي ، أي وقع ، ولأنه مع شيء ، وهو قال لمن في عصمته  
عصمته ثم يرمك افسر من بوب اليوم ما من وقع عليه أن لا يحكم بعينه في الشرح ذكره  
وفي العرف

فرع لو قصد التماس وله أدعت ، حيثك الاشياء فظنه الزوج مستعبر أو بالعكس  
فإنه المعنى من روج وقول : عواذ من ذلك م  
فرع من نوى روجه على ما في المسألة فهل أو لا روجه كما كفي في دخول ثمة  
في سبع ولأنه من نوى روجه فيه بشر ووجه الذي  
فرع من شامي سارق روجه الحصة على صارد فبب صارد فصاح عاده دون الزوج  
فالمسحة وهو عا صاحب بلسه لما حتى في اعتد الزوج ه من على حرج

فرع — وقع الزوال عن قيل له طلق زوجتك فببها من قول من ، وهو أن  
بصمهم أفنى بعدم الوقوع عتجا بأن تم ها وعسلا لا يقع به شيء ، وفيه نظر من تقدم اختلف  
بمن القدير مع طلبة ، بمعنى الإشاء فالوقوف محتمل قرب حنا ه سم أيضا ، وهو مسعود  
من قول الشارح وفي الإشاء أخرى ( قوله قيل بالآول ) مسوحيه حرج قال من ومنه  
في شرح الروص ( قوله كانت على حرام ) أي فله ذرية فله إن لم هو و يوقع وحدة إن  
يرى فهو مثال لما ، وقوله قيل منه أي صهرا ( قوله و بقاء تامل ) أي صهرا ويدين  
( قوله فبال ذل ) خرج به ما هو من الثلاث وهي الثلاث فلا علق وإن نواه على مصر في قوله  
أو قال أنت الثلاث ونوى الطلاق لم يقع الخ ، وقوله وقع عليه أنت أي صهر ( قوله من أنها  
ذلك اليوم ما ) أي لكونه صهرا من الجول ثم حدة هـ ذلك اليوم أو ، ك  
بروحه إن داه



لم يحث إلا رمانة كذا مولا لأنه اسودر عرفا أو (ياكل رغييف أو رمانة) كان أكلت هذا  
الرغييف أو هذه الرمانة أو رغييفا أو رمانة (فيق) بعد أكلها للعلق به (لبابة) لا يتفق مدركا  
كما أشار إليه كلام طهر بن يحيى قطعة خبر (أو حلة لمع) لأنه لم يأكل الكل حقيقة ،  
فما مابق مدركا بأن لا يكون له وقع فلا أثر له في ترك ولا حذر ، اطرا للعرف المطرد وأخرى تعصين  
للمانة فيما إذا بقي بعض حبة في الثنية ولو قد هذا إن أكلت أكثر من رغييف فأنشأت طابق حث  
أكلها رغييفا وأما لو لم يكن أكلت اليوم إلا رغييفا فأنشأت طابق فأكلت رغييفا ثم فأكهة حث أو  
إن أكلت بعض فأنشأت طابق فأكبت بعضها .

(قوله بحث) أي لا يحث لغيره بذلك لأن غير أكله كذا ومن ولا حث ، لاستدانة لأن  
استدانة لدخول است دخول (قوله ما لب) وهذه في نفس قال أبو حنيفة في شهر كذا الخ  
خلافه ومن وسببه بدو حله لا يتم محل كذا شهره فأنشأت مدركا حث كما أتى في الأيمان  
وعايرته في الأيمان وهو حلف لا يتم بحرف نداء أنه ونرى وقوم يومين ثم سافر ثم عاد وأقام به  
يوم حث كما هو المأخوذ به وهو موافق ما عندنا (قوله أو رمانة) وهو يقول الرمانة  
عني بأكله حدها كما له علق يأكل القصب فإنه يتناول قشره الذي يحث معه حق لو مضى ولم  
يذهب حث أو يرق فيه شيء ، ومما لا يفي في قولنا يقول التمر العسل بأكله نواه ولا  
أشاهه سم على حج أي فلا بد من الرمانة جلدها ، وقياس ما ذكره أنه لو حلف أن تأكل  
هذا الرغييف فترك بعضه لكونه عرفا لا يفتد ، كذا الحث لإدلاق الرغييف على جميع فله جمع  
وقد يقال بعدم الحث لأن ما أحرق لا يقصد بالحلف عني : كذا كما أنه لا يحث بترك ثمن التمر وقول  
سم حق لو مضى الخ قياس ذلك أنه لو حلف لأص القصب فشرب منه الخم عدم الحث لأنه  
ينص عرفا وإلا شره

فخرج - وقع السؤال في هل يفسد عن ربح حلف ، فالحق بياكل ذا الطعام عندما ثم إنه فتن  
بعضه من محي ، القدر هل يحث فيه ، على ما ذهب إليه الفقهاء من محي ، القدر لأنه قوت البر ، اختياره  
فلا ، وأخوب منه أن الـ من عدد حث لأنه م يدرى رمانة فإنه لو قبل يحث بكان حثه  
من محي ، القدر على مخرج وهو بعد محي ، القدر غير موجود ، فهو قد حثه لم منه أن يحث  
عدمه ولا يضر له في كلامهم فبعضه له فإنه يقضي ، ثم رأيت في الامن في نفس الناس المشورة  
بمنه ، وحذره ثم بعد قولنا نصف أو لا يكون ذا الطعام غذا فثبات قبله أي القدر لا يقضه نفسه  
ولا شيء منه لأنه يبيع من البر والحذر ، وإن مات في القدر بعد تمكنه من أكله حث لأنه  
في البر ما حذر حثه ومن ثم كان فيه نسبة قبل القدر مقتضا الحث لأنه مدفون لذلك أما ما  
كتب عنه من أنه قوله لأنه مدفون فثبت أنه حذر لا يستحق الحث ، ومنه في لو مات  
الـ القدر لأنه يبيع من البر والحث ، وحيث لم يبيعه ، فالحق من أنه لا حث وإن فسده  
في جمع (قوله بعض حبة في الثنية) أي الرمانة (قوله ثم فأكهة) أي مثلا لما لا يدمي فأكهة  
حث به أيضا ، ويصحي أن محل حث حيث كان مدفونه بمؤكل عدة ولو به لا الخلف ،  
أما عدمه كسحفة حرف فلا يحث به لأن الأكل إذا أطلق انصرف عرفا لما جرت العادة فتناوله  
من ثم لو حلف لا يأكل لثما حمل على لحم للدكاة حق لو أكل ميتة لم يحث ، وكذا لو حلف



(قوله وإلا فهو يعين مستحيل) أي في الشيء فيقع حالا كما أنه عليه سم (قوله وإن اقتصر عليه في الوصفين) لأن في مع تصور  
 ليس بكل المعص مع رمي المعص وبقاى من رتبة ثم بل وكذا الوافى من حده فهو على أن به وبعنى أول كل وصفا  
 (قوله وإن الاستلزام لكل مطلقا) (٤٤) قد في كون كلامه بعبارة بعضى هذا أو يدعى أن الذى يقتضيه كدنه

إنما هو أن الأكل ابتلاع  
 مطلقا فإذا حلف لا يتناع  
 فأكل حنث لأن التعليق  
 في المتن إنما هو بالابتلاع  
 ورمى قوله بكل معص  
 أنها لو كانت الجمع حنث  
 (قوله وهو ما ذكرناه في  
 الأيمان) أي أن الابتلاع  
 أكل مطلقا وإن لم يكن  
 قضية أنى كما تسماه (قوله  
 أن الطلاق مبني على  
 الوصف اللغوي) أي إن  
 اضطرب العرف فانطرد  
 فهو أولى عليه انطرد في كما  
 ساقى فيقول قوله ولو كان  
 روحه بمكره ومعه من  
 الأيمان لا يبنى على العرف  
 إلا إذا طرد وحيث فقد  
 يبان فأي فرق بين الـ  
 فإن قلت إن ما هنا من  
 للسعة لمعلق عليها وما يبنى  
 بالنسبة لأصل التعليق كما  
 قد يدل عليه سياقها  
 يأتي فلا يبعد إطلاق ما  
 ما يبعد لآنى فاعرق حنث  
 بين الـ وبين واضح . فبـ  
 يعكر على هذا ما ساقى  
 في مسألة غسل الثياب  
 وما بعدها فإجماع وليحذر  
 (قوله فذكرها تصوير)  
 هذا إنما يأتي لو كانت ثم

الذكورة في المتن من كلامه معان ولا يخفى أنه ليس كذلك . قوله يعين مسكوت عنه في سنن  
 (قوله صادقة) يجب حده بين أنى قوله والآنى ولا يسميه قولهم لا يعتبر في الخبر صدق الخ العالم منه أن المسئلة معروفة بما ادم  
 يقيد في معيقه الخبر بالصدق إذا لو كانت صورة المسئلة فيه كونه (١) صادقة يقيد الحكم بذلك ولم يكن نقوله ولا ينافيه الخ معنى .  
 (١) لعله يكونها .



لو جود سبب الحث وشكك في الدع وشبهه بما به دل ثبت صائق إلا أن يشاء ريد اليوم قضى  
 اليوم به عرف مشيته أو دل له من قبل كما تنوي في ذات صائق فدل له أنت طلق نازله خلاصه  
 من الحث من يقول أنت صائق ثلاثة إن شاء الله أو شدة من نازله من وثق أو أنت قلت أنت  
 صائق ثلاثة إن شاء الله أو علق خلاصها وهي في ماء حار بالخروج منه وبالبث بأن قال لها إن  
 حرحت منه ذات صائق وإن لبثت فيه فانت طالق لم تطلق حرحت أو لبثت لأنه يحريانه يفرقها  
 فاعرف دل هذا في معنى في ماء راكد خلاصه من الحث أن تحمل منه فورا أو إن أرقى ماء هذا  
 الكو فانت عاق وبن شره أو غيره ذات صائق ثم بن ركعة فانت صائق فدل به حرقة  
 وصاحبها أو سبب معصية أو شدة هي نوع من المعصية من سبق أو بن حلفت أمري فانت صائق  
 فانت سببه كلا بقوى فقلت من سبق كما حرمه من يرى في وجهه لأنها حلفت سببه دون أمره  
 قال في الروضة وشبهه صر يعرف أو إن حلفت سببه فانت طلق فدل له حلفت أمره كدومي فرفقت بلفظ  
 كما حرمه به ثبت لأن الأمر بالنهي من صفة فدل في نفس الروضة وهذا فاسد لا ينس  
 الأمر بالشئ سبها عن ضده فيما يختارده وإن كان في سببه من صفة فالنهي لاسي عليه بل على البعة  
 والعرف قال الله عز وجل ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل ولا تأكلوا أموالكم بالباطل ولا تأكلوا أموالكم بالباطل  
 من صواب الأمر لا تأكل من أموالكم بالباطل ولا تأكلوا أموالكم بالباطل ولا تأكلوا أموالكم بالباطل  
 ومحمد بن أحمد بن حنبل في حديثه لا تأكلوا أموالكم بالباطل ولا تأكلوا أموالكم بالباطل ولا تأكلوا أموالكم بالباطل  
 من روجه (من م عرى بعد ركعات فرائض اليوم والليلة) فهي طالق (فقات واحدة) منهن  
 عدد ركعات وصاحب (سبع عشرة) أي غالبا (و) قالت (أخرى) أي ثانية منهن (سبع عشرة  
 أي يوم الجمعة) ذات (ثلاثة) منهن (أحدى عشرة أي سافرم يوم) عرى واحدة منهن تلاق  
 بصدق لكل نعم إن قصد علفه من حيث ولو قال لزوجي إن حرحت فلا بد مني فانت عاق  
 فدل له وهي لا يعم أو كانت صغيرة أو تحويه حرحت من يصدق إن لم يخرج من ربه فلو أخرجه  
 هو لم يكن ربه كما رجحه من أخرى وإن أدن له في الخروج مرة حرحت لم يقع وانحلت لأن  
 إن ذكرا منها فدل به إن حرحت مرة بدون ربه فانت صائق وبفارق إن حرحت لانسبة نوب

( قوله لأن الأمر بالنهي )  
 هي عن صفة ( هذا )  
 ذكره في الأمر بالنهي  
 قال في جمع الجوامع : أم  
 العطي فليس عين النبي  
 قطعا ولا يتصممه على  
 الأصح ( قوله فالنهي )  
 لا يعم عليه ( انصر مرجع  
 الصير ) قوله حصل  
 الإتيان ( هذا ) عظم  
 ووقع من ألقى به  
 تعديه أمر في الخارج  
 شئ معين ثم هي عاق  
 فدل ( قوله لا يعم )  
 مطاوعة ( هذا )  
 إذا حدثت فعلا يعرف  
 ما إذا استندامت الحالة التي  
 هي عليها ( قوله نعم إن  
 قصد تعينا ) يعني معينا  
 بها

( قوله لو جود سبب الحث ) وحده أنه لو سطر من حذار احتمل سقوطه منه انتهته لا يفعل أحد  
 تحت لاسي من سبب ستوصه وطر منها أن يقول ربه عاق أو سبب الحذار ( قوله وشبهه ) أي  
 في حث ( قوله إن شاء الله ) لاجاحة إلى التقييد بالمشيئة في هذه لأنه حاك لقولها ( قوله أو إن أرقى )  
 أي صديقه ( قوله أو سبب معصية ) أي أوصت معصية ( قوله فقامت لم يطق ) معصية ( قوله فرفقت  
 طاعت ) معصية ( قوله لأن النصوص بالأمر الخ ) وقد نظام بعضهم هذا الحكم مستشكالا له فقال .

وأنت إن خالفت نهى تطلق خالفت أمرا طلاقها اتفق

وعكس عدى لا عهد النفل فأي فرق أو صحا بافصل اه

وباعه الشح عسى الشهاوى ( قوله أو كانت صغيرة ) أي أو أدن له وكانت صغيرة الخ ( قوله إذا  
 لم يخرج من ربه ) أي وبقي له إذا أدن في سببها أن يشهد على ذلك لأنها لو حرحت بعد ودعي  
 أنه أدن لها فسكرت . بقيل منه بلا نسبة ( قوله لم يكن ذنا ) أي مباحث .

(قوله متى شئت) فيه  
 بصر صاهر لأن متى وإن  
 كانت معموم الأرملة فلا  
 يقيد تكراراً لأن معاًها  
 إن إدى لك لا يتقيد  
 بوقت دون وقت إلا أنها  
 لا تتناول إلا إذا واحداً  
 وهذا لا يكتفى هنا بل لابد  
 من تعدد إدى لخروجها  
 الثاني وهذا لا يقيد إلا  
 بعبء التكرار كما لا يخفى  
 (قوله ثم عدلت لغيره)  
 بعله بعد انتهائها إليه  
 ليسبب العرق الآتي  
 (قوله وقد انتهى لغيره)  
 انظر ماصورة انتهاء  
 خروج إلى الحمام وغيرها  
 وإذا انتهى إلى الحمام ثم  
 منها إلى غيرها هل يقال  
 انتهى الخروج إلى الحمام  
 وغيرها . وقد أحاب في  
 شرح الروض بأن ما هناك  
 محمول على ما إذا قصد غير  
 الحمام فقط وهن على ما إذا  
 لم يقصد شئاً وبصدق  
 حيثش على الخروج لهما  
 أنه خروج لغير الحمام لأن  
 الخروج لهما خروج لغير  
 الحمام (قوله صياغة)  
 الظاهر أنه ليس بقيد بل  
 لمدار على ما وجدت فيه  
 العلة فيشمل نحو الإباحة  
 كأن أذن له في الأكل  
 من ماله أو نحو ذلك  
 فليراجع .

حرير فأتى صديق خرحرت غير لاسعة له ثم خرحرت لاسعة حيث طلبت بخدم الخلال الخيل لاسعة  
 الصفة فيحدث في الثاني بخلاف هذه ، ولو أذن ثم رجع خرحرت بعد البيع بحث حصول الإذن  
 وإن علق بكلمة خرحرت بالأدنى فأتى طابق في مرة خرحرت لا بد من وقت لاقتصاص التكرار  
 كما مر ، وخلاصة من ذلك أن يقول لما أدت لك أن خرحرت متى شئت أو لك شئت أو أن خرحرت  
 في غير الحمام خرحرت إليه ثم عدلت لغيره ، متى شئت أو لهما صفت كما في الروضة هـ . وقال في التهام  
 المعروف بالصوص خلافة . وقال في روضة في الأيمن الصواب حريم هـ . وقال أبو الدرحمة لله تعالى  
 إن عارة الروضة في الأيمن إن خرحرت بعد عيادة انتهى فالأصح وقوع الطلاق هنا وعدم الحث  
 في تلك ، والرق بينهما أن إلى في مسئلة لاسعة لغيره إكراهية أي أن انتهى خرحرت بعد حريم  
 فأتى صديق وقد انتهى لغيرها واللام في ذلك لتعسف أي أن كان خرحرت لأحد غير العادة فأتى صديق  
 وخرحرت لآخر لهما معاً من خرحرت لغير العادة ولو حاث لأخرج من البلد لأمع امرئ خرحرت لغيره  
 تقدم عليه بخطوات وخلف لا يجرى بها إلا يوجد قصر من غشيه شمهاله متعلق بعرف في الأوى  
 ولصر به لهما عوج في النذية إذا رد فيها صوب من استحق الصبر عليه نادماً ووجع لا يأتى كل  
 من مال زيد وقدم له شئ من ماله صدقة فحسد لأنه أكل شئ منه أو لا يدخل در . ثم عاد فيها  
 فاسق منها وعاد إليها فحسد . فحسد وهو من لم تحث لا تشفع الله ومقابلة من معها بغير رد كونه

(قوله فحدث في الثاني) أي أن خرحرت لاسعة بوجه الخ (قوله خلاف هذه) أي أن خرحرت إلا  
 أدنى الخ (قوله ولو أذن ثم رجع) صاهر ونو . بـ لأنه وهو كذا لأن المعنى عليه عدم  
 الإذن لم يوجد المعنى عليه (قوله لاقتصاص التكرار) أي خلاف ما وجد من خرحرت لغير أدنى  
 فأتى صديق فحسد يمينه بأدبه ما مرة عدم اقتصاص في التكرار (قوله ثم عدلت لغيره) متعلق  
 على المفهوم من قوله بعد فالأصح وقوع الصديق هـ اعتماد خلاف هذا ، لكن قوله وقال لوالد  
 الطمع الخ إقرار كل موضع على ما فيه وأنه من قصد العرق من ماله خرحرت بمحرم وعنه حدث قيل  
 ما وقع فيه وبين ما هو خرحرت للعيادة وغيرها حدث قيل عدم الوقوع (قوله استوصى خلافة) أي  
 فلا صلاح فيما وخرحرت لهما (قوله والأصح وقوع الطلاق هـ) أي في قوله أو لهما صلتف (قوله  
 وعدم حدث في تلك) أي في قوله إن خرحرت لغيره عيب د (قوله والرق بينهما) أي بين إلى  
 واللام (قوله لشمها له) وأما لو تركت ما تشاء لنفسه بعد . لا يحد عيب في شرب كأن ترك  
 الشرح والعص أو نحو ذلك مما اعتيد لمن فعله قصر بها على . كذا حدث فهو محدث لأن هذا من  
 سبباً شرعياً أولاً لأنه سبب عرق في فيه نظر والأقرب الذي (قوله شق) أي وسجل يمينه  
 (قوله أو حلف لا يأكل من مال زيد) أي أو عيشه أو خبره أو سمائه والكلام كله عند الإندرق  
 (قوله لأنه أكل ملك نفسه) وقضية في المص من أنه . أحدث فيه ما يسرى إلى النفس ملكه  
 عدم الحث من الأكل من ماله مصدق وهذا كله عند الإطلاق من قصد إبعاد نفسه عما يصادف زيد  
 فلا كلام في الحث (قوله فاسق منها) التبدل من لأفعل أنه خرج منها على قصد السكى بغيرها  
 ولو لحطة لأنه يصنع عليه عرق أنه اقتل وعنه فهو خرج لغيره من ماله وعاد به مرة الخاف  
 والمفهوم من قوله مدام فيها خلافة إلا أن قال من المفهوم عند الإندرق دواء السكى وهو رزل  
 بالانتقال إلى غيرها وإن قل زمنه كالحطة .

فيما تحه حيث كما يحسه الأذرعى (و هو قال ت قالى إلى حين أو زمن) أو حقه يكون  
 التاف أو عصر (أو بعد حين) أو نحوه (منتهى لحة) لأن كلاما من هذه تقع على القصر  
 والطويل وإى تسمى بعد وفارى قولهم فى الإنسان لأقصرين حقت إلى حين لم تحث بلحظة  
 وأكثر بل قبل الموت لأن الطلانى يعاقب من شول ميسعى حيا إدا لم يدر فى التعاقب  
 على ما يصدق عليه قطعه ولا يقصر وهو لا يختص بمن فطر فيه الناس ولو حلف  
 لا يصوم زمانا حث شروعه فى الصوم كالأحواف لا يصوم أو يصوم من أرمسة كمن صوم  
 يوم لاشتمه عليها وقصة العليل لا كمن صوم ثلاث لحاف منه صرح الأسوى أو يصوم من  
 لأنه كمن صوم ثلاثة منها أو من كان الله بعد الموحدى أو ت طاق لم يصدق إلا أن يريد أن  
 كان بعد أحدا منهم ولو نهى روحه ما وجد حلف لأبى حراما حث بكل محرم أو إن  
 حرت من الدار أو ت قالى ثم قال ولا يخرج من البعة ما كان الأخير لأنه كلام مسدود  
 من فيه صيغة تعلق ولا عطف فهو حرت من البعة ثم حاق وقصة التعبد أنه لو قال  
 بدل الأخير عطف مذهب ومن البعة أيف حث وهو طاهر أو ت قالى فى مكة أو لصل  
 أو البحر أو نحو ذلك لا يطر حث خلا ما لم يصد تعلقا (ولو عاق) انطلاق (رؤية بد)  
 مثلا (وإسائه) والأوجه أن مذهب كانه وإن فرق فى نقص بوصوه ولا يستتراد العرف  
 هذا ما عدتها (أو قدوة بدولة حيا) بأى أو مسدود (ومت) ويبحث رؤية شئ من يده متصل  
 به غير نحو شعره

(قوله حث بكل محرم)  
 لعله عند الأخلاق بخلاف  
 ما إذا نوى اللواط بل  
 القيس قوله منه طاهرا  
 بقريية فليراجع (قوله  
 وقصة التعليل أنه يوقل  
 الخ) وقصته أيضا أنه لا يقع  
 به سواء أتى به متصلا أم  
 مفصلا وسواء ألقى  
 الاتيان به قبل فرائعه من  
 التعليق الأول أم لا (قوله  
 طلقت حالا) أى والصورة  
 أنه قصد الاتيان به قبل  
 فرائعه من الأول كما هو  
 القيس

(قوله طلقت بمعنى لحظة).

فرع وقع السؤال عن شخص عليه دين آخر حلف له بدلاى أنه يعتيه كل جمعة  
 منه كد فتوب جمعة من غير اعتناء ثم دفع ما يخصها فى الجمعة التالية لم يحن أم لا وحواف  
 عنه أن الصهر أن بدل فيه ما حث لأن كل جمعة صرف و فرائعه تحقق عدم الاعتناء بها وهذا  
 كله عند الأخلاق وهو دلت القريية على أنه لا يؤخر ذلك مدة نحو من لو أنزل لأعم من الإعطاء  
 فيها أو بما يترب منها عرفا حث لا يعت مؤخره حث ويقط ذلك منه طاهرا (قوله حث  
 شروعه) أى ولو فى زمان (قوله لاشتمه عليها) أى لأرمسة (قوله لا كمن صوم ثلاث  
 لحظات) أى وعيه فهو حث ليعصم زمانا كمن حث (قوله أنه صرح الأسوى الخ) معصم  
 (قوله حث بكل محرم) أى ما لم بدل فريية على خصوص اللواط ويحول قصده (قوله ثم قال)  
 من غم الصيغة (قوله ليس فيه صفة تعبد) حرص الكلام فى لو كانت عليه لأولى مشاملة على  
 تعلق صريح وهو مثله ما وقع على الطلاق لا يخرج من التمس ولا يخرج من البعة ولا حث بخروجه  
 من البعة ليكون كل كلاما مستقلا أولا فيه نص ومقصى ما عاين به أنه مثله ويختص خلافة وهو  
 الصاهر يحتمل ولا يخرج من البعة عطف على قوله لا يخرج من التمس ليس فيبحث بكل منهما فهو  
 فإن رُددت إلى الاستدلال فمن منه (قوله وقصة التعليل) أى فى قوله لأنه كلام مسدود الخ (قوله  
 عطف مذهب) أى وهو حاق (قوله وميت) مما فى الرؤية والنس طاهر وأما فى القذف فلأن فيه  
 است كقذف الحى فى لائم وحكمه شرح المسج - قول من قد است أشد من قد الحى  
 لأن الحى يمكن الاستحلال منه بخلاف ميت





(قوله لا يروى له) معطوف

على قوله باعراضها  
فأصل أن يروى  
الشرعي لا يتصور  
ما فيه أنه باعراضها  
يستحق هو شرعا لئلا  
يضيع الصلح مع عدم  
سقوط حقها حق لو عادت  
أخذته قهرا قال الشهاب  
حج عت هذا ما فيه  
وله حذف قوله رولا  
شعير هو كذلك  
نظرا لموضع الشرعي وإن  
له حكمة أو يستلزم  
العرف القنطين  
تسمية في رلت رولا  
للطريق فيه مجال ، وكذا  
حيث ساق موضع الشرعي  
وغيره وظهر كهم أنه  
لا بحث في سد نحو صلاة  
تقدم الشرعي مطلقا  
فحين الخلاف في تقدم  
القوى أو العرف إنما هو  
في نفس الشارع فيه  
عرفا هو يؤيد مبادئ  
عنه من أن السعة عدم  
إدراك المصرف وسيأتي  
في الترخ في الأيمان  
الصريح بتقديم عرف  
الشرع مطلقا (قوله كافي  
المحرر) الظاهر أنه مقدم  
من تأخير فتحه بعد المتن  
عقب قوله وهو إذ الذي  
بعد هو عبارة المحرر  
ونصها ويمكن أن يحمل  
السعة على ما يوجب الحجر

ومستحب به قال ومعلوم لا بد له لعمد محذور...  
فذلك والإتي على ما مر من أن...  
القوى وأطره تعلقه مما لا يردده قويا...  
ألو حدسها ثم عررها في محل الحرم...  
م بحث يروى أنه باعراضها وإسما...  
في العود لأحد قهر عنه (والسعة) كافي...  
المحرر مما مر في به وسرع فيه لا...  
سما إن ذات قرينة عليه بأنه خاطبها...  
إلى ذلك إن ادعى إرادته وكان...  
(والخسيس قيل) أي قال العبادي هو...  
الأخياء من باع آخرته بدنيا غيره...  
في معناه (هو من يشاعى غير...  
أورد حالة المكاتب والحرة عرفا...  
قال والمعنى أن السعة لا يرد به...  
من لا يؤتى الزكاة ولا يعرى الصنف...  
واعتبر من أن العرف يقتضي الثاني فقط ،

ومثل ذلك في عدم الحث ما وقع...  
التأثير فيها لا يذهب إلى أنها...  
في منزله فأتاها في الطريق وردّها...  
إلى منزله ماله أمر ولانها ثم...  
وعليه فهل يثبت بما حوت العادة...  
محيح أولاً من الاستحجار كما هو...  
المعروف في بينهم وهرق بين ذلك...  
مديون العقد ثم العقد الصحيح...  
وسدد تديبه) أي فلا يثبت إلا...  
شي يسمى أن يقال في عرفه إنه...  
(قوله فاحش القصر) أي فإن عين...  
أطلق حيث إن كان حقره بأحد...  
فيدي قوله منه (قوله ولا عثرة...  
الصيف مقره مقره بالسكرو فراء...  
يقرى الصيف والظاهر أنه ليس...  
وقد حوت العادة بما كرامه .

(قوله عن بدعواه) أي فلا بد من إرادة خاصة بهذا المعنى وإلا حمل على المعنى الشرعي .

(قوله أمانيه هو من جمع الخ) نزع الشبه حح في كونه معاد شرا وأسكر أنه معنى في الشرع (قوله الرحولة والقوة) أي أن قصد ما قاله إظمر (٥٣) الذميمة والقوة عندها من عدم قصد ما وان فهم عنه الشارح كشيخ الاسلام

ورد مع ذلك ، والكلام في غير شرف المبرع ، فإنه فهو من سبع مالا أرمه بهه ، والنقار  
من تجمع من الرجال والنساء جمعاً حراماً ، وكفى عريضة ، قال من برقة وكذا من تجمع  
سهم من التبر ، ولقد ان من سكب من الرنى ممرته ، وفي معناه محرمه وحشوش  
والله يوثق من لا تبع مدح على روحه من الدحول ومجده ، وإياه كبرو حة كاخنه لأدري  
وقيل اجمة من لاهر على أهله وعجربه ونحوهن ، والقلاش : الذواق للطعام كأل يرى أنه يريد  
الشراء ولا يشري ، وو قد من قبل له باو ح القصة إن كانت كذا فهي طالق طلقت إن قصد  
الخاص من غيرها كقصة المكافاة ، ولا حشر أنفسه ، والسحة هي العي ، واخوه ووري من  
قال به الله واحسانة كما حرم به من اشترى ، وصل من قام به صمعه الوجه ، وحري عليه  
الحجري ، يعني الأول له على مد رطافه به ، تبع ذنبه لا يوصف بها ، قال قصد المكافاة طلق  
حالا ، والكوسج من قول شعر ، وجهه وسهم شعر راصه ، والأحق من تعني الشيء من  
موصفه مع عامة السجدة والعمود ، من حلف الأربال وحسن الدس بالحقبة والسدة من  
يهدد في الإفهام ولا يدبر ، قال وصف ، وجه شيء من ثقله إن كتب كماله ثاب  
طابق ، قال قصد مكافاة ، عتقت خلا ولا روجود الصفة ، وفار به كم حشر خيمتها  
رأب منها كثر ، قال رأب رأب منها كثر ، فأت طالق فهذه كناية عن الرجولية أو  
العود أو نحو ، قال وسهم بهه ، وكافاة أو رجولة والدقة سنت أو مث كة في الصورة  
ولم تنبذ شذ ولا يذ ، كانت رأب منها كثيراً كذا جرى عليه من ، رى ، وعدارة أصبه بدل  
الرجولية ، والله بهه كاش كة ، حث من فان حوال اللط على مكافاة عتقت ولا فلا ، ووجه  
ما جرى عليه الأول من رؤيتها منها في رجولة والدقة ، حث ولا بد ، خلاف لما  
في الشكل والصورة وعدد الثمرات ، لا يكون وحيداً ، ولو قالت له ، ما أسس كات  
مث ، فقال كل امرأة سسكاف هي هي ، في قصده المكافاة فتعبد حالا إن لم يقصد  
العسى ، ووقعت لروحها أب من أهل اسار ثقل مد رب كمت من أهله فأت طاق لم يظن  
لأنه من أهل حبه مدحراً ، قال رب مر يد من وقوعه فلا كان كاترا فأت لأنه من أهل الد  
شهر ، قال رب من عتقه ، وب قصد في الصور بين المكافاة عتقت خلا ، وله قال روحته إن فعلت  
(قوله ورد مع ذلك) أي فبحثت فوجدتها كما يقصد كلامه اسبح حدث عري أو (قوله ارمه بهه)  
أي فيه حرم به (قوله من لا تبع المدح على روحه) أي ويو تعبر الرن ومعه الخاتم ، وقوله  
من الدحول أي على وجه شعر عتقه الباروه من روج أما ما حثت العادة به من دحول الخادم  
أو نحوه لأحد مصلحة من مدح على طه المرأة فاعه هراً ، لا يكون مقتضياً مسمية الزوج بما ذكر (قوله  
والأعرب السفة) وهن يكنى بها النسوة أو لادن من أربع كالزنا أو يكنى اثنان فيه نظر ،  
والأعرب الآخر لأن السلاق ثب رطلين (قوله لأنه لا يوصف بها) أي بهذه الصفة لأنه  
لادل مع لإسلام ، ومقتضى هو منهم على العرف أن الختاج الضعيف يد ترك دسه بدينه  
يكون كذلك فيقتضي الحث (قوله وعدم) من باب سرب اه عتار (قوله من وقوعه) أي  
من وقت التعلق

أهأراد التعليق فرسم عليه  
مما سيأتي في الشارح وهذا  
معنى غير قصد المعاينة  
والمكافأة كما لا يخفى .  
وطاهر أنه إن قصد التعليق  
وقف الوقوع على وجود  
الصفة وهي الصورة التي  
ارتأى الشارح كمنح  
الاسلام دخولها في عبارة  
أصله فإن سمع في معنى  
أعمقها من المتري من  
عبارة أصله وراى منه  
الصورة الأولى وبهذا ظهر  
أنه لا محالة بين كلمة من  
المقري وبين كلام أصله  
غاية الأمر أن كلامه  
صورة ليست في كلام آخر  
كما قرر ولا بأس انه قد  
لا يسعه القول بوقوع  
الطلاق حالا بدونه  
التعليق وما ثبت منه  
في الشرح فيسبب توقف  
لا يخفى وعبارة الأصل  
فرع لو تخافهم الزوجان  
فقال أبوها للزوج : كم  
نحرك لحيتك فقد رأيت  
منها كثيرا فقال ان كنت  
رأيت مثل هذه اللحية  
كثيرا فانتك طالى بهذا  
كناية عن الرحولية  
والفتوة ونحوهما فإن حمل  
اللفظ على المكافأة طلق  
والا فلا يثبت والظاهر  
صراهة بقوله والا فلا أي  
بأن قصد التعليق أو طلاق

كما هو كذلك في جميع الناس المتقدمة وأما منتهى التعيين على إرجوليته والقوة وبنت مرادة  
للأصل أصلاً وإن أدعاه الشارح كشيخ الإسلام ويهدى يظهر أن ابن القرى لم يعقل من أصله شيئاً وعازاد عليه المسئلة المتقدمة .

معينة فأت طلاقاً ، تصادى برك الطاعة كعلاء وصور لأنه تركه وسن سعن ، وو وصى روجه  
ظاناً أنها أمته فقال إن لم تكوني أحلى من روجي فهي صاقي ضمت لوجود الصفة لأنها هي الحره  
ولا تكون أحلى من نفسها كما مال إلى ذلك لأسوى وهو المعتمد وإن وضعت أمي حر إديث  
فأت طلاقاً فقدس له عدها في عيها فليس مدد ، نعم إن كان الزوج على الإذن في الوطاء كان إدا  
وحوطاً في عسب نوسعا في إدا لا تحصىه قلة لأرجى ، وو فإن إن دحب البت ، دحب فيه  
شيثا من ماعث وكرهه على رأسه فب من فوجه في البت وهو صفت حلا كما في به  
أوالله رحمه الله تعالى .

### ( كتاب الرجعة )

( قوله وإيس مع ) أي  
في المرف ولا في اللغة فلا  
يبقى قول الأصوليين :  
لتكليف الإفعال ( قوله  
أوجد في البيت هاوما  
طلقت حالا ) أي لأنه  
سبق تمثيل في  
الفي ، وهاون بفتح  
الواو وضما ويقال هاوون  
نواوين كما في القاموس .

### [ كتاب الرجعة ]

( قوله لأن كلاً من النكاح  
نفسه في المحل ) يعك عليه  
ما قدمه في المكره فاعل  
نفس الاستدامة كما في  
شرح الروض لكان واضحاً

هي بفتح الراء أصبح من كبرها عند أخوه رى ، والكسر أكثر عند الأزهري لغة نادرة  
الرجوع ، وشراء رد أراد إلى النكاح من طلاق غير أن في العقد على وجه مخصوص والأمر  
فيها الكتاب والسنة وإجماع الأمة . وأركانها : عمل وصيحه ومرجع ( شرط يرجع عليه )  
النكاح ) لأنها كإنشائه فلا تصح من مكره للعمر ، ومرد لأن مقبولة الخن وردة  
نافية ( نسبه ) فلا تصح من صق وعيون اقتضاه ، وصح من نسبه معانس وسكران  
وعندوين لم يأتى ولي وسيد تعليلها لكونها استدعاء وذكر المسمى وقع في الدقائق ، واستشكل  
أنه لا يتصور وقوع طلاق فيه ، ويجاب بحمله على فسخ صغر عليه وقلنا إنه لا يلاق أو على  
ما هو حكم حسلي نسخة طلاقه على أنه لا يلزم من نفي الشيء إمكانه فالاستكمال غفلة عن ذلك  
وبما صح رجعة محرمة ومطابق أمة معه حرمة لأن أهل النكاح سه في الجملة

### ( كتاب الرجعة )

( قوله والكسر أكثر ) أي في الاستعمال والإفهام الفصح لأنها لغة نادرة ، وعلى ما صح  
وأما التي بالكسر فاسم للهيئة ( قوله على وجه مخصوص ) أي ومنه أن لا يـ وفي حديثها  
وأن تكون معينة على الخن ، بخلاف الهمة والمردة ( قوله فلا تصح من مكره بعد المدة )  
أي في كتاب الطلاق ، وهو قوله عليه الصلاة والسلام « لا طلاق في إغلاق » أي كراه رماه  
أبو داود والحاكم وصحح إسناده على شرط مسلم ( قوله ومرد ) أي وإن أسد بعد ( قوله وسكران )  
أي معتد وأما غيره فأقواله كالأمة لا عية ( قوله وإن نادى وى ) أي في البتة ، وقوله وسيد  
أي في البتة ( قوله وفد به طلاق ) على الرجوع ( قوله نسخة طلاقه ) قل مع على مبيع  
واطر إذا طلق المسمى وحكم حسلي نسخة طلاقه من وسبه الرجعة حيث روجه كما هو في  
أخرون ، أقول الظاهر أن له الرجعة فسادا على اشتاء النكاح وإن كان عند حسلي ذن  
أحكم باصحة لا يستمر العتدى إلى ما يترتب عليها ، فإن كان حكم صحته وموجبه ، وكان من  
موجبه عتد امتناع الرجعة وأن حكمه بالوحد بفوطه يحتاج في ردّها إلى عقد جديد ( قوله  
إمكانه ) أي فإنه قد يكون مستحيلاً كقولك هذا البيت لا يتكلم مثلاً

وإنما منع مانع عرض به وهو صحيح كما يأتي بحجة مطلق جسدتي روحته مهم ، ومشيده كما هو واضح فالو كانت معصية ثم منع فعدمه بالكلح وجود مانع بملك هو الإسماء ولو شك في إطلاق فراجع احتياطاً ثم بان وقوعه فجزأته تلك الرحمة اعتساراً بما في نفس الأمر كما يأتي . قال الركني وهو غائب بوجهه حب عند كل به بوجهه قبل خاتره ( وهو نفس ) الروح ( حق ) فالو في الرحمة من السجود حيث به عدا المكاح ) ش حاجته كما مر لأن الأصح صحة التوكيد في الرحمة ، وأما صحت حكاية به ف ش عند بحث لافني ، ويرد بأن من حقه حجة على من ، صحت ( وأما ) بوجهه ، نصريح وإل كايه ولو بعد الغرض مع قدره عليها ، من الصريح من ( في ) ( أحسن ) بوجهه ، و ( حجت ) أي بواحد منها لشيوعها وورودها وكذا اشتق منها كانت مراحمه أو مرخصة كما في نسبه ، ولا شرط لإضافتها إليه بنحو إلى أو إلى نسكا حتى اكتمل مدو من إله كونه ثم به كذكره أو بالشرة كهد فمجرد رحمت هو ( وأما صحت ) ( وهو ) ( وما شئت منها ) ( صريحان ) لورودها في القرآن ، ولأول في نسبه ، ومن كان ثمة من الإمام من صوب الأسوي أنه كسبه كمن عاينه ( وأن الروح مع والد كبح كبر ) . . . . . شهرتها في الرحمة سواء أتى ثلثها وحده كتر وحتك أو مع قول تصور الفتد ك صرح به في البيان وغيره ( وأقبل ردتها إلى أو إلى نسكا حتى كون صرح به في رة وحده ) . . . . . إلى الله صة القول فقد فهم منه الرد إلى أهلها سبب امر من فشرطه في صا حته حلة تلج في ذلك لأجل ، وبه فارق عدم الاشتراط في رحمة من مثله وقصة كلامه لوروده أن الإمام كسب كمن حرم العوى كبقائه بعد عده وأمره من مثله ( وأما ) ( لا شرط ) ( الإجابة ) ( الإجابة ) عليها بناء على

(قوله لأن الأصححة التوكيد في الرحة) أى والخلاف في معناها من الأولى مبنى على صحة التوكيد فيها كما صرح به خلال معنى وكان على التاشرح أن يصرح به أيضا (قوله بالصریح والكناية الخ) هذا الصريح لا يسع مع قول المصنف لأن وضع بكناية كما لا يخفى (قوله وما اشتق منها) صريح هذا العطف أن المتن على ظاهره من كون المصنفين من الصريح وهو خلاف ماى شرح للمهج وعبارته مع المتن صريح وهو رد ذلك إلى ورجمت ورجمت وراجمتك وأمسكتك إلى أن قال وفي معناها سائر ما اشتق من مصادرها كانت مراعاة الخ (قوله بر صوب الأسنوى أنه) أى الامساك (قوله ليفنى ذلك) متعنى بشيخه

(قوله مع مانع) وهو لا يرد وجود امره كنه (قوله انما اذا في نفس الامر) وإعماله كمنع من حصوله ليس شاملا لما كان حادثة له من حرم ما دسية والعبادات يعتبر لصحتها في نفس الامر مع من نكاح ما يكون مبردا في الية (قوله كماله الرحمة) أي ولا يسهل على حارمه من السخ بغيره في أنها إما تحريم وحاشا ليقصوه بانقضاء العدة (قوله قل احدها) أي المسح (قوله مع امر الغير مع امره معها) فتتم به في الصلابة أن رحمة التراق والسرخ كمنع من الاستعمال، ونصية ما ذكره هنا من قوله وتخصيص رحمة بتخصيص وانكبه ولو من الأمر الخ أن رحمة لا بد وإمكان من الصريح فاعتبر هل يشكل جعل ذلك من الصريح هنا على ما تقدم في المتن من أن رحمة التراق والسرخ من الكمالات لعدم من الاستعمال (قوله ولا يشترط إصافها إليه) أي في رحمتك الخ وفيما اشترط فيها (قوله بل لها) أي من شرط إصافة إياها (قوله مجرد رحمت نعم) يسعى أن يستثنى منه ما وقع حواء أو شخص له راجع امره كنه كما كما يقدم نصيره في طهقت حواء للتمس الصارق منه، ونفس بالدرس على سم على جميع ما تصرح به (قوله بل صوب الأسوي الخ) ضعيف (قوله بل الامساك كنهك) أي مثل ردها (قوله لكن المعوى الخ) معتمد (قوله بل كنهك) أي قوله من وقوله كنه أي في الامساك (قوله لا يشترط لصحة الرحمة للاشهاد) ع قال الزركشي في الكنه يشهد على المنع وسبق الرابع في المسألة كما يقول يشهد على السكاح ولا يشترط الشهادة على أراد مع أنها عمه السكاح وقوله وسبق الرابع هل الصدق الروح اه سم

لأصبح أسماً في حكم الاستقامة ، ومن ثم لم يخرج نوى ولا رضاها من تحت لقوله تعالى - فإذا بلغن أجلهن - أي قاربن بلوغه - فأمسكوهن بمعروف أو عارفوهن معروف وأشهدوا دوى عدل منكم - وصره عن الوجوب إجماعهم على عدمه عند الطلاق فكذلك لا بد ، والتدريج الاستسراط لا لكونها بمنزلة ابتداء النكاح بل لظاهر الآية - وأجاب الأول بحمل ذلك على الاستصحاب كما في قوله تعالى - وأشهدوا إذا تبايعتم - للأمن من انحود وإفاح الشهاد على النكاح لا ثبات العراش وهو ثابت هنا ، فإن لم يشهد مسجداً ، لا يشهد عند إقراره بالرجعة خوف انحودها فإن إقرارها بها في العدة مشمول بتدريج على ذلك ، ( فتصح بكسبه ) مع البينة كالحرب رجعتك لأنه يستقر بها كإطلاق ، ووجه التدريج وعمره أن الله عز وجل قد جعلها مطابقة ( ولا تقبل بغيره ) كرجعتك إن ثبتت ولو صح أن من تدبر حوى كاشته لأدعى وإن قبلها سنداً كاحتياط من أساء على أكثر من أربع سوية ولا نوقبتنا كرجعتك شهر ، واستفاد من كلامه عدم صحة رجعة مبهمة كالوطئ إحدى زوجتيه ثم قال رجعت بالعلمة لأن ما لا يقبل البعيب لا يقبل الإبهام ( ولا تحصل بغير كونه ) ومقتضاه وإن قصد به رجعتها ، إذ ابتداء النكاح لا يحصل بالفعل ولا تحصل أيضاً بانكار الزوج صدق ، ولا يرد منه إشارة الأحرار المهمة والكثيرة فليس يحسن معها مع كونهما لغة لأشهاد واحد من ما قول في كونهما كدائبي أو الأولى صريحة ، وحصل بوطء أو منع كافراً عتده رجعة وترفعوا إليها أو تسموا وقرنهم عليه كما سرح في العدة الدماء ( أولى ) وغرض

(قوله عند إقرارها بالرجعة)  
خوف انحودها فإن  
إقرارها (كذلك في النسخ  
سنت الضمير الثلاثة ،  
وصوابه تدكير الأول  
والثالث كفي الأنوار (قوله

في نيل وتصح بكسبه) يخرج  
على ما عر من عدم اشتراط  
الأشهاد (قوله واستفاد  
من كلامه) أي بواسطة  
القاعدة الآتية .

على مخرج ، أقول القياس ذلك لأن أسببه لا يعرف إلا منه ومن قول له هذا قضاء العادة (قوله من يثبت) أي الأشهاد (قوله إجماعهم على عدمه) أي وجوب الأشهاد (قوله عدم صحتهما) أي الكيفية ، وقوله مدق أي نوى أم لا (قوله ودوياً) أي من ماله في رجعتك قبله ثمرك فلا يصح الرجعة ، وقد قال بعضهم لأن قوله ثبت أنه رجعت قبله حداه (قوله ثم قال رجعت لظنفة) قد عرّج هذا التصريح ماله رجعت حداه بعينه وكلي واحد منهما ثم ديم في صورة الإبهام وقد كره في صورة السبب بحوى رجعة وهو قدس ممر في قوله ووثقت لم انتهى سم على حجج (قوله وحصل بوطء) هو كالسنتي من كلام النصف أي أنه وصي الحق أو رجعة ثم عمن ثلجا من حد عليه الرجعة أو التحديد ، وكذا لو قد التامى الحق في نكاح روحه ثم رجعت عن قتله فإن يجب عليه تحديد النكاح على قاعدة ما ذهبه فلا في على العادة التي معها قبل ذلك أو يفرق بين العادة سقطت على الصحة ولم يثبتها في الخراج والرجعة موحودة ، ولا أثر وهو بوجه ما في أنه مسند بعد التفتد وي رجعت منه فاقب : الناس عدم التحديد قدس عبر الكافر بد شر ، فلب . يمكن الفرق بينهما بالنكاح في سكحة الكفار ما ينسأص في أسكحة المسلمين ، وأبى سكحة الكفار محكوم عليها من الإسلام حرره ويمكن الجواب بأنه إن رجعت عن تقليد الحق مثلاً إلى غيره لا يجب عليه التحديد ولا رجعة إلا إن رجعت في خصوص هذه الحرية فإن صرح بالرجوع فيها أو بواحدة منها فمأخوذ بصرح ما ذكر في قوله نحو الشامي في العادات وغيرها ولم يحصر ماله هذه الحرية في نكاح صحيح بعد التمدد لوقوعه صحيحاً في معتقده أنه لا يرد من تفتد العموم ظلال الخصوص ، وهذا لا ينافي ما نقله حجج في فتاوى الصوري مع أنه لا يرد أن يعمل بسند الأول وسمعت على آثره ثم يرد عبر إمامه مع بدء تلك الآثار كقول أحد شيوخه حوال عملاً بذهبته ثم سنحوق عليه

رجعه عوضه) وهو في البر ومثلها مستحيلة مائة المحرم على الأصح إذ لا عدة على غيرها والرجعة شرطها العدة (طنت) بخلاف المنسوخ ككافة لأنها بعد أسقطت في القرن بالطلاق. ولأن المنسوخ يدفع الضرر فلا يدين به نوب الرجعة والطلاق لغيره أو كانت بالعدة نعم على الرحي ما لم يعزم خلافه (لا عوض) بخلاف ما طلقه عوض لأنها ملكت بعينها بدليله (سوف عدد خلافه) فمن استوفى لم يحل إلا بحسن (عدة في العدة) فتمنع بعدها لقوله تعالى - وبدا علقته النساء فلمس أحدهن فلا يصالحهن أن يصالحن أرواحهن - وهو نكحت لرجعة بعد العدة ما لم يمسح السكاح. وإن أراد عدة الصديق وهو وطئها فيها لم يرجع إلا في بقى منها كما يذكره. - حتى بها ما قبلها وهو وطئ شبهة لمحات ثم طلقها حب له الرجعة في عدة طهر السابقة على عدة الطلاق كارجحه البليق وسياق حكم ما إذا عاشرها في عدة طلقها رحي. - وأنه لا رجعة له بعد انقضاء عدتها الأصلية وإن طلقها الطلاق (حل حل) أي قابلة لأن يحل للمراجع وهذا الكونه أهم من أن لا سوف عدد خلافه يذكره! صاحب (لا) مظنة أسماحت فراجعها في كبره. - وإن لم يعد ولا (مرتدة) أسماحت بعد أن مقصود رجعة الحار والردة دونه وصحت رجعة المبرمة لإفادتها بوعا من الحل كالمهر والخلاء (وإذا رعت قضاء عدة شهر) لكونه سنة أوله خمس أصلا (وأنكر صدق بيمينه) رجوع احتلاهما إلى وقت الطلاق وهو يقبل قوله في أصله فكذا في وقته بد من من في ثبوته في صفته وبما صدقت بيمينه في العكس كطائفة في رخصت في ثبوت في شؤون دونه على نفسها بخلاف العدد عشر. - ثم يقبل هي بدليله لبقاء العدة كقوله صاحب التامل والكافي وحكام في البحر عن نص الأمام وحسنه.

(قوله بما بذلته) الأولى  
عند أحده لشمس جامع  
الأحصى (قوله في عدة  
الحل السابقة الخ) و  
قال المصنف في نقص  
عنده لشمس هذه  
المسورة (قوله ثم يقبل  
هي الخ) هذا استدراك  
على ما فهم من التعليق  
بالتقليط من أنها لا تسر  
إلا فيما فيه تعاطف عليها

فرد العمل تذهب الشامي والناظر دعتي خطئه أنه طلق على ما قلناه أولا من أنه رجع عن مذهب في خصوص ماله فيه وأراد أن - من على العمل بالناظر لما لو رجع عنه إلى غيره من غير ملاحظة خصوص تلك المسألة يتبع العمل بها لأن توافقا به لم يبرم رجوعه عن مذهب في غيره عدة خطئه في جميع الحارسات لزم بطلان التقليد في كل مسألة أراد التقيد فيها من مذهب محمد لم أراد تقليده وقوله كذا في أحد شعبة الحوار عملا بمذهب ثم تحقق غاية الخ صورتها أن أحد در شعبة الحوار ثم بشرى دارا أخرى ويريد جاره أن يأخذها بالشفعة فيمنع من تمسكه بهذا الشامي مع ثقانه على لدر الأولى (قوله ولو في بدر) أي ويرى لم يرل كالمسألة كالمسألة عوراء كما هو صريح لدر عن لدر في بدر ثم عبي حجج (قوله طائفة) أي وهو صاحب القاضي على الأولى ويكن في تحليلها منه أصل الطلاق فلا يقبل ما عايناه طلاق اللقاء حيث حرت الرجعة من الأولى (قوله ولأن المنسوخ يدفع الضرر) قد يرد عليه أن طلاق التقاضي على الأولى شرع لدفع الضرر ومع ذلك لا مانع من رجعة وتكون جواب عن أصل الطلاق من مشروعه لذلك فلا يبرر أن بعض حريته شرع له بخلاف المنسوخ (قوله لا عوض) أي وإن قال لم كانت طائفة طبقه تكفي بها بذلك (قوله فتمنع بعدها) أي وكذا معها ثم رأيت في حجج (قوله فلا يصالحهن) أي تصالحهن (قوله وسحق بها) أي بعتة الطلاق (قوله في عدة الحار السابقة) أي وتسبع عليه لتتبعها مدامت حولا فهو جمع حق وصحت وراجع صحت الرجعة ثم وقوعها في عدة (قوله بد من قبل في ثبوته) أي بد من قبل قوله في ثبوته الخ (قوله ثم يقبل) استدراك على قوله وإنما صدقت الخ.





( قوله ونقلا عن الروابي )  
 وأقرأه أنها لو قالت  
 انقصت عدتي الخ ( عبارة  
 بصوري في حقه يد  
 انقصت عدتها عن  
 بالأقرأ ، ود كرت عدتها  
 حصصا وظهرت شئت هن  
 طلعت حائضا أو غيرها فان  
 كرت أحدها شئت هن  
 وقع في أوله ثم حرمه فان  
 د كرت شيئا عمل به  
 ويظهر ما بوجه حساب  
 لغيره في نسلانه أقرأه  
 على مد كرت من حصص  
 وهو قول كل مذهب حرمه  
 فان ومن مد كرت من  
 نصف العدة ما أوجبه  
 الحساب من عادي الخيض  
 والنهر صدقت بلايين إلا  
 إن كذبها الزوج في قدر  
 عانها في الخيض والطهر  
 وقد كرا أكثر مما كرت  
 فيها أو في حدها أو خلافها  
 لحرم كرها وإن لم  
 يوجب مد كرت من انقص  
 العدة ما أوجبه حساب  
 العرفين لم تصدق في  
 نفسه العدة انتهت ( قوله  
 ولم تكن حاملا ) فلا  
 أخر هذا عن كلام ابن  
 من قول واستأنفت  
 الأقرأ ، أو غيرها الخ فان  
 يمكن حاملا لأنه بصور  
 به كما هو واضح ( قوله  
 حملت من وطنه الخ )  
 الصواب حذفه وإبداله

( وصدق ) برأية حرة أو أمة في حصصه إن تمكن من عدته لمحبته إن كان حراً أو أمة  
 من الأيس ( إن لم تحب ) فيها ( حرة ) ( حرة ) وهو شهر ( وكذا إن حرة ) ( حرة )  
 الأصح ) لأن العادة قد تنصرف وتختلف كدس فان سكبت حلت واحبب وشع في الانتصار  
 لمقابل الأصح نقلا وتوحيها ونقلا عن الروابي وأقرأه أنها وقت سقطت عدتي وحسب سؤاها  
 عن كصيفة صهرها وحبيها وسخيفها بعد التهمة بكثرة دم البعد ، ولو ادعت بدون إمكان  
 ردت ثم تصدق عند الإمكان وإن سكرت على سبوع أو ذوات ( رابو وسى ) ( روح ) ( رجسته )  
 به ، الصبر بوجه شبهة أو غيره وم تكن حاملا ( واستأنفت الأقرأ ) أو غيرها بأن حملت من  
 وطنه وآثر الأقرأ لعليتها ولأنه سيد كركم الحمل في العدد ( من ومن ) ( مع من ) ( مع من )  
 هو أو حرة ( راجع في كان في ) فان وسى بعد فراء أو شهر فيه رجعة في فرائس أو شهر  
 دون ما أراد ولو حملت من وطنه رجل منه ما بقي من عدته وانقصت ما وقع عدها وبه رجعة  
 فيه كما سبب كره في العدة فلا يرد عليه على أنه لا استئناف هنا فهي خارجة بقوله ، سبب كره  
 وحده استأنفت منه فلا يستأنف غيرها ، وتوجه أن بر من عدته من بعد الرجوع والرجوع  
 منه وبين ما مر في مدرته ، هذه الرجوع ضاع الحرة منه لا يصح أن التدار هنا على مظنة له من  
 وما دام من أحدهما شيء في الرجوع انقصه منه فادركت عدم رجعتها ، وم على ما يسيح جماعا وحالة  
 الرجوع لا سبب ( ويحرم الاستمتاع ) أي بوجهه ولو تجرد الدار من السكاح بغيره  
 فيجوز له الطلاق لأنه صفة ، واسميته بعد في لأنه لا يبرمه لأن حرمه يظهر وروج عدته  
 وانقصت على جهة من ولا تحركه ( فان وسى ) ( حرة ) ( حرة ) حرمه حروجه من حرة  
 الدار بوجه واحد ولرجعة به ( ولا يبرر ) على إبطاء وحده من ما منه ( ولا يبرر حرة )  
 بخلاف ما يعتقد حله

( قوله وإن عادت ) أي سبب ( قوله ردت ) أي دعوى شيء ولا يبرر لاحتجاب جهة له فيما  
 ادعته ( قوله أو غيرها ) ومعهم أنه مع العلم حرم ( قوله فان وسى بعد فراء ) أي في ذب لأقرأه  
 ( قوله أو شهر ) أي في ذب الشهور ( قوله وبه الرجعة إليه ) أي في إبطاء ( قوله لا سبب )  
 أي حل الاستمتاع ( قوله فان وسى ) ( حرة ) ( حرة ) ( حرة ) ( حرة ) ( حرة ) ( حرة )  
 ولا يبرر بسبب الجهول ( قوله وبغيره ) أي كاسر وإن من على الغير بعد في التعزير في الوطء  
 لدفع موهب أن يعان لم يبرر على الوطء لأنه قبل إبه رجعة خلاف غيره ( قوله خلاف ما يعتقد حله )  
 ظاهره وورفع لمعتقد غيره وسببه قوله العدة معتدلة إذا لم يكن إلا أن كان كانت العقوبات  
 تدرك ما سببه جعل اعتقاد حله شبهة مانعة من التعزير ثم رأيت قوله لأن خشيته أحق لا يبرر  
 الشافعي الخ لكن قوله فليقتد به ورفع لمعتقد غيره أنه قيد أن كذا من وسى وحاك  
 يعتقد أن يحرم فلا يصح مقصوده من أن الحق يبرر السامعي لأن حتى لا يمتد حرمته ومن  
 ثم أحالهم على حجج في منع كون الشافعي يبرر حتى ما يسعى أو يوقوف عليه ثم دل على وجه  
 الأئمة أفادته عسرتهما من أن معتقد أحل كالحق لا يبرر فيحرمه وإن عتقت  
 لأن العماد التصريح بما فاته سم وقرق بين حد الحنفى إذ شرب البيرة وبين عدم بغيره على  
 وده انصفا رجعي فان الوطء عده رجعة فلا يبرر عليه كأنه إذا سكح بلاوى ورفع للشافعي  
 لا يبرره ولا يبرره

بالأشهر كما صرح حجج ما سبب كره فربما من قوله ولو حملت من وطنه الخ .

وحتى يخرج منه إمامه من ما به معتد به ، وهو ركني لا سكر لا تجمع عليه فهو من ذكر أصا  
 ما اعتقد الفاعل محرمه كما سترحو ، وقد شكل عليه من حذيه أخرى وهو قصر بكنهم من  
 العبرة بعبدة الحاكم لا الخصم فثبت لا غير انبمى فيه وان اعتقد غيره لأن الحق مقتد به  
 والشافعي يترى الحق إذا رفع له وإن اعتد به عمدة ، ثم عدة فكيف مع ذلك يصح إطلاق  
 المصنف رحمه الله تعالى فليقيد بما لو رفع لمعتقد تحريره أيضا (وعد) طه نونيه (مهر من  
 إن لم يراجع) للشبهة ولا يتكرر بتكرار الوطء كما عدم ، مرة فصل الشبهة لأحد الشبهة (وكذا)  
 يجب له (إن يراجع من يذهب) لأن رجعة برفع في إطلاق والدرى الذي لا يجب في  
 قول يخرج من به في وقت ، وذلك عدة حول فوشه ، مع ثم استت في العدة أنه لا يجب مهر  
 ويخرج قول في وجوبه من أن في وقت برفع رجعة وراجع من الأصل ، والعرق بينهما أن  
 الإسلام برفع الرجعة لأهل الرجعة بوجه في وقت مهر ثل سبعة عشر ، فثبت عدم السكاح  
 لمهر من وأنه محل ذلك ، حول سبب رجعة من كل وجه يبرلزل المبدأ بالصلح فكان موجه الشبهة  
 لا بعد (و صبح لا و مهر و طلاق) ولو لم يخال فلا قال وله مطلقة رجعية وغير مسقة كل امرأة  
 في ذلك في وقت رجعة ، وكذا ، فذلك كل مراد في عدم أحد من هذا فثبت الرجعية رجعة  
 في حقوق الطلاق لها (وأما وسوانس) أي ، مع رجعة كما قدمه لأن رجعة رجعة في  
 هذه الأحكام الخمسة من غير أن كسر عن الشبهة ، ومن في عدم فثبت حكم الشبهة والإزالة إلا أنها  
 الرجعة (وذكر من وأنه معتد به) عدة (رجعة فثبت ذلك من هذا على وقت  
 الاتص ، كقولهم فوجه واحد في وقت رجعة) عدة (فثبت في ذلك) مثلا (صديق  
 عقيم) أم لا ، أنه رجعة فيه لا سببه على وقت رجعة ، والأصل عدم الرجعة ، لا رتو (هذا  
 ) على وقت رجعة كقولهم فوجه واحد في وقت رجعة ، فثبت (السبب صدق منه)  
 ثم ما يجب فيه خمس لا فوجه على وقت رجعة والأصل عدمه ، فثبت (وإن سارعا  
 في السبق فلا تنفي) .

(قوله وشافعي به ر  
 على إذا رفع له) هـ  
 مشكل مع قوله لا يبرر  
 لا معتقد التحريم (قوله  
 نص القرآن) ع رة  
 خلال المعنى والعرض من  
 جمعهم الخمس هـ الإثارة  
 في قول الشافعي صلى الله  
 عليه الرجعة رجعة في  
 خمس مرات من كتاب  
 الله تعالى أي ، ما استأنز  
 الخمس المذكورة أسهل

(قوله وذهب) أي وهو من جهة الخ (قوله وهو قصر بكنهم) مريد منى مرات ، وهو قوله  
 عدم عهدهم وكذا كل مدع وقع فيه أنه من مؤثر ، كذا ، أولى فيه مراعاة الخبر (قوله  
 فثبت) أي جازي لإدعاء الشبهة (قوله الحق لا يبرر) هـ ، في غاية الإشكال ويلزم عليه أن يبرر  
 من يسعى في سكاح بتوهم ولا يبرر من مدع في حقه أو ماله ، من حتى صلى بوضوء لأمره  
 فيه أو وجد من رجعة ، ولكن ، فثبت في وقت رجعة ، فثبت (السبب صدق منه)  
 الله حبه الإمام وسكن ديت في عدة الإشكال لأسس إليه وما من أحد يقول وأما فثبت  
 التي ذكرها فعلى أسس أن الأصحاب صدقوا في بعض فثبت في غير ذلك وأما فثبت  
 فوجه الأحداث فثبت عدمه من أن معتد به كالحق لا يبرر ، هـ ، مع على حجج (قوله  
 فثبت الخ) معتد (قوله سحب رجعة) أي كغيره (قوله فثبت كل امرأة في صمى الخ)  
 وعنه ، فثبت بالطلاق الثلاث أنها إن فثبت كذا ، لا سببها به على عصمة ، فثبت الطلاق الرجعي  
 لأنها لم يخرج به عن عصمة فراجع ويحكم خلافه وهو لأقرب حملا للعصمة على العصمة  
 الكاملة وقد حلت لطلاق المذكور ، ويسعى أن مثل على عصمتي على دمقي فراجع وفي حج هذا  
 ما يؤيد الأول مما يتلأرب العصمة الحقيقية

على أحد ديبك ( فالأصح راجع سبق الدعوى ) لا سحر الحكم حول الدين ( فإن ادعت  
 لا يفسد ) ( أولاً ) ثم اتى رجة فيه صدقت عنها ( أن عتبت في رجة لأهل  
 سقت بذاتنا وح تصديقها لتقول قولها فيه من حيث هو وقع قوله أموا ( أو ادعت في المقصد  
 العدة لقات ) بل راجعتني ( بعده ) أي انقضت ( صدق ) ثم رجع في انقضائها لأنه ما  
 سبق بأدعائها وح صدقته لأنه يمكن تصديقها بوجه قولها بعد ذلك أموا . بعد ذلك  
 ما نوع الترتيب دون السابق منهما فحلف هو في ذلك الأصل ثم العدة . والذي عرج روح  
 استبقاء السكاح . والثبات قولها لأنه لا راجع سابق . لا من جهة . وراجع شرع بينهما فيقتضون  
 من خرجت قريته ، ثم صار كمن . راجع من روح في يد سبق هو متى روجه كالشراح  
 الصغير وهو المعتمد وإن ذكر في الكبير عن القفال والبنوي ونسبوا أنه سطر برحي كلمة  
 عنه فإن اتصل به فهي بعده لأن الرجة قوية فتوجه رحتك كما شأها حالا وانقضاء العدة  
 من بقوى فقولها انتفت عتدي . حصار عتدي فكأن قوله راجعتني صدق استواء العدة  
 فالأصح وهل ارد سبق لا دعوى عند حكم أولاً قال ابن عجل عن . وقال سمعيل الحضرمي  
 يظهر من كلامهم أنهم لا يدعون . فإن الزركشي وهو القاهر . وسعهم نوى العرفي وعنده .  
 هذا كله إن لم تنكح وإلا فإن أقام بينة بالرجعة فس الاعداء هي روحته وإن وحشيت إلى  
 ولما عدت برؤيته مهر مثل وإن لم تنكحها فله حله . وإن لم تنكحها فله حله على الثاني وله الدعوى  
 على الزوج أيضاً لأنها في حله وفراشه على ما فيه في الرجعة عن قطع المحمل وبسرد من  
 العرفيين وحرم به من تقرىها . يمكن نقل من مذهب عن تصحيح لأنه ما فيها يستفي  
 يده من حيث هي رجة وموامة . وينسب عامرة . ولو رجع وبين من النبي . على أحد  
 . وروحين على الآخر سبق كاحه . قال النسخ . وحلف بأنهم مستان على ثم . كتاب روجه  
 بلاول اختلافهما ثم ووقرت . وكتبك حلفت عرفت له مهر مثل لأنها أحلت بأدب في كاح .  
 أو تمسك به من الأول وحته أو ادعى على مبروجة أنهم . روجه فاست كبت . وحتك فطلقتي  
 حلفت روجه له بإقرارها إن حلف أنه . نفس . والفرق بينهما اتعاقيهما في الأولى على الثاني .  
 والأصل عدم رجة اختلافهما . نعم . فرت أولاً . السكاح نشأ أو رت فيه . رجع منه كما  
 لو سكحت رجلاً ما دها ثم فرت . صاع محرم بينهما لا يصل بإقرارها .

( قوله على أحد ديبك ) أي وقت الانقضاء ووقعت رجة ( فوجه ومثل ذلك ) أي في ما نه  
 ( قوله ما نوع الترتيب ) أي من الأدعيات اه سم على حج ( فوجه هم لا يريدونه ) أي في حكم  
 وقوله قال الزركشي الخ معتمد ( قوله أعم من ذلك ) (١) أي من كون عند حكم أنواعه  
 ولو كان العزم من آحاد الناس ( قوله إن لم تنكح ) أي بزوج بعد ( قوله طلب منه ) أي  
 الثاني وقوته وله الدعوى الخ معتمد وقوله وفراشه عطف تفسير ( فوجه بشر فيها ) أي الرجعة  
 ( قوله عرفت له ) أي بلاول قصته أنها لو لم تكن من روجت بالإحصار ولم تكن لا عزم شت ه  
 سم على حج . وصورة كونهما روج الإحصار مع كونهما مصونة بزوج رجعياً أن يسدحل ماله  
 المحرم أو يطأها في يد أو في النفس ولم يزل تكررها ( قوله لم تدع منه ) أي الثاني ( قوله لا يقص  
 إقرارها ) أي بالرضا

(١) قول المحقق قوله أعم من ذلك ليس في سج النبوة أي بأدب أعم الخ وما هو في نسخة ه

( قوله فيحلف هو أيضاً )  
 قد يتوقف في تصوير  
 حلفه مع عدم عده ،  
 وشعره الروض وشرحه  
 وير اعترفا بقرينتهما  
 وأشكل السابق قضى له  
 لأن الأصل بقاء العدة  
 وندية رجة انتهت ،  
 ورد العاص وبوقالا  
 غير رب الأمرين ولا نعم  
 السابق فالأصل بقاء العدة  
 بذهية رجة انتهت  
 وسبق في كذا المشرح  
 أنهم لو قالوا لا نعم ساء  
 ولما عده فالأصل بقاء  
 العدة وولادة رجة وفي  
 حواشي التحفة ما نصه  
 قوله ما لو نعم الترتيب  
 أي بين الدعيين ه  
 وبسببه شك ما فهمه  
 وإذ هو لا وفي مائة  
 من روض وأدب  
 فراجع ( فوجه والثاني  
 يقول الروح ) هو على  
 حذف مصدق أي رجع  
 فون لرجح ( فوجه ) وهو  
 استعمل الحضرمي يظهر  
 الخ ) شار والله لشارح  
 في حواشي شرح الروض  
 إلى تصحيحه



لا عن بنت وامرأة سال فامسح برجوع عنه كذا ثم روي عنه في رواية أخرى أنه قد ثبت  
 أنه صحتها فذكر وسلك عن النبي فثبت ثم كسبت نفسها ثم نزل وبن تمكن لاستد فوجد  
 ذلك إلى ثبات وثباته الأمر أنه دعوى عند الحاكم (وبما صحت) رجوع (بأن ثلاث وفل  
 وصحت) زوجة قبل الطلاق (على الرجعة وأنكوت) وثبت (صحت جميع) أنه موثقة  
 ولا رجعة له ولا نفقة لها ولا سكنى لأن الأصل عدم الرجعة، وإلا قبل دعوى عدلين ومولاه  
 ثبوت الكاح وهي تريد إزالته بدعواها والأصل عدمه مرة واحدة قد شققت الساق وهو بدعي  
 مثبت الرجعة قبل الطلاق والأصل عدمه وليس له ركاح آخر ولا يرجع سواه مؤاخذه له  
 بمراره (وهو مقر له) بغير غير قسمة ولا رجوع له (دفعه) ما جازها لجمعه (وإن) من  
 لم تكن قسمة (فلا) له (لا نصف) لإقرارها أنها لا رجوع له (دفعه) ما جازها لجمعه (وإن) من  
 لم يأخذ النصف الآخر إلا إقراراً من منه (دفعه) في رواية أخرى أنها تسع من قول نصبتها  
 فيهم بقوله أو يرثها منه أي نيكه لها بغير ثمة من نصف ما جازها مرة واحدة  
 صحت (نصف) من القاضي تسعها ومعهما نصيب (دفعه) نصف الآخر (نصف) من القاضي أو الأرباب  
 ولو كانت المطلقة رجعية أمة واختلفا في الرجعة من غير حاشية (دفعه) كذا (دفعه) ولا أثر  
 بكون سيدها على المهر المخصوص (دفعه) قال أحمد بن حنبل (دفعه) ما جازها مرة واحدة  
 أو لا يصح قولا ولا مكنها لها ثم اعترفت بالسكوت بأن كانت قد صحت الرجعة وأثن  
 الرجعة الروح أو ثمة عن نفسها (دفعه) ما جازها مرة واحدة (دفعه) لا حتى أثنى في  
 أوجه القولين

(قوله وابن عليه) أي على قوله وإن لم يكن له (دفعه) ما جازها مرة واحدة (دفعه) ما جازها مرة واحدة  
 عند حاكم وصحت في إنكارها لا يقل اعتبارها بعد (دفعه) ما جازها مرة واحدة (دفعه) ما جازها مرة واحدة  
 كبرتها وصحت (دفعه) ما جازها مرة واحدة (دفعه) ما جازها مرة واحدة (دفعه) ما جازها مرة واحدة  
 من قبول نصف (دفعه) ما جازها مرة واحدة (دفعه) ما جازها مرة واحدة (دفعه) ما جازها مرة واحدة  
 يكون (دفعه) ما جازها مرة واحدة (دفعه) ما جازها مرة واحدة (دفعه) ما جازها مرة واحدة  
 أي كأن (دفعه) ما جازها مرة واحدة (دفعه) ما جازها مرة واحدة (دفعه) ما جازها مرة واحدة  
 هذا عامر من أنها لو رعت الساق ونكر الروح (دفعه) ما جازها مرة واحدة (دفعه) ما جازها مرة واحدة  
 لأنه يحلفها ثم ثبت الطلاق وهي ردت رجعة وبما جازها (دفعه) ما جازها مرة واحدة (دفعه) ما جازها مرة واحدة  
 ما أثنى فيه والقول قوله في ذلك (دفعه) ما جازها مرة واحدة (دفعه) ما جازها مرة واحدة (دفعه) ما جازها مرة واحدة  
 الحكم الذي تدينه قول الروح يقتض (قوله) ما جازها مرة واحدة (دفعه) ما جازها مرة واحدة (دفعه) ما جازها مرة واحدة  
 الرجعة وما عليه من العفة والكسوة والسكنى وغير ذلك







تأويله بمرور يوم بعد خروج ليل حال فلا يكون . . . ويحتمل كما يحتمل في العراق إن كان ثاني  
 أيامه أو أوله ولم يسم منه مع باقي أيامه الأربعة على ما يمكن أربعة أشهر باعتبار أيامه فهو ثمة  
 يومه لأول كسنة حذيفة ولثاني كسنة . والثالث كسنة كذلك وثبها كأنها كما صرح عنه  
 صلى الله عليه وسلم مع أمره بأن الأول لا يسكن فيه صلاة يوم وثبها بتدوينه ، وليس به الذي  
 والثالث وبالضرورة غيره فتدبر فيها فدر انصارت وآحاد وغيرها كما مر في أول السلسلة (وإن  
 من حصوله) أي بقوله (فتدبر) أي لأربعة كسنة . انصرت في السلسلة (فإن) يكون بلاء من غير  
 تحفة ومحقة ككتاب النور أولاً فقد حذفته وإن كان في حذيفة (وكذلك لو شك) في حصول  
 بعده قبل الأربعة أو بعده كمرصه أو مرضه أو قدمه من محمل وصول منه قبل  
 الأربعة فلا يكون . . . (في ذم) حالاً ولم يحد من الأربعة من وجود بعض به لعدم تحقق  
 أصله الإيداء أولاً والثاني هو موقوف حيث تأخر تنبؤ به عن الأربعة أشهر فيها متعدي  
 حصول الضرر من ذلك . ثم يوم محمل وصوله منه بعد مائة سنة أو مائة في أربعة أشهر  
 فهو مول . . . حزين على من مات من مول من حله (وإنه) لعدله وإشهاد الأحرار  
 به (صرح وكيفية) ومنها الكتابة كسنة (من سر حذيفة) حذيفة أو (ذكر) أي حذيفة  
 به هي مراد منه ، بخلاف ما لو أراد جمعة لمحمود متبوعها حذيفة مع عدم الجدل  
 (مخرج) أي فيه (ووجه) وجماع) وبذلك أي مائة أو وكذا سنة . . . قد من كذا أي . . .  
 تكرارها . . . ثم لو قال أردت بالجماع الإجماع وبوجهه المتبوع بسنة وبالاعتناء من غير الوجه . . .  
 ومحله إن لم يقبل ما ذكرى وإدراكه في واحد منها نصف كالنصف ، والله اعلم كقوله (ذكر) أي حذيفة  
 يدعي أصابعه لو أراد ما صرح به لاحتال بالمعنى هذا إن لم يكن عوراء . . . ثم على إدراكه  
 من الجماع فاختلاف على عدم قصدية غير إرادة على مائة من أربعة حصول مقصوده  
 الوجه مع . . . الكارة إذا أن كان السنة في حق النكاح تخالف في حق النكاح كما ينبغي . . .  
 القاضي والنص اه وهذا هو المقصد لما يأتي أنه لا بد من السنة من روال كارة الأربعة  
 عوراء . . . في النكاح . . . من كسنة الفرق . . . ومن ثم أفى إلى الدرجه لله تعالى . . .  
 الله كرهها كالتحليل (والعبد من ملامه ومناصعة ومشاردة . . . وعشائنا وقربانا ومحوها)  
 كإقصاء ومن (كسباب) لاستعمالها في غير الوطء . . . مع عدم انتشارها فيه حتى الس وإن

(قوله والثالث كسنة كذلك) أي حقيقته (قوله ومحقة) أي حصول (قوله فهو مول) لا يقال  
 هذا عن ما تقدم عن الباقي لأن قول داود معروف في لو كان روح بالشرق وهي مصر . . .  
 ومن ثم قال ولا يصح المدة إلا بعد الإجماع ومذهب متفق . . . إن كان معها في محل الخلاف  
 لا يحتمل حتى يقدم زيد من محلة كذا (قوله بخلاف ما لو أراد جميعه) قضيته أنه لو أطلق كل  
 مول حمد لذكر على الحنفية وهو قضيه قوله من أي حذيفة إذ هي أراد منه وأنه . . . من أراد  
 جميع الذكر قبل منه ظاهر (قوله أي مادة) أي ما ترك منها سواء كان مائة أو مائة أو  
 غيرها (قوله أما هي) أي العوراء (قوله وهذا هو المقصد) أي فيكون مولاً إذ لا يحصل العتق  
 إلا بوال الكارة (قوله وقربان) بكسر القاف . . . ويحور صحتها (قوله انتشار ذكر فيها)  
 أي العتق

وقوله ويحتمل كما يحتمل في العراق إن كان ثاني أيامه  
 (ح) هذا مسمى كذا أي  
 على أن يكون سيدنا  
 عيسى . . . يكون في آخر  
 يوم من أيام ليل حال وانظر  
 هن هو كذلك أو أن  
 بوجه متوقع في كل يوم  
 من أيامه وإن كان لا يقتله  
 بل في اليوم الأخير وعينه  
 فلا تخالف للتقريب راجع  
 (قوله مع أمره بأن الأول  
 لا يسكن فيه صلاة) في هذه  
 العدة لا يمنع لا يخفى إذ  
 لأمرها

تكرار في الترتيب معنى لفظه والاسم بها صريح لكنه قد لا يعلمه من شدة وعده ولي قال  
لا تجمعك إلا جماع سوء وأردوا جمع في الأمر أو قيا دون القرح أو بدون الخشعة كان موليا  
وإن أراد الخلاء الصغيف أو ما وردت في مولى أو والله لا تغدس عتق وأراد ترك الغسل  
دون جمع أو ذكر أمرا محملا كأن لا يكتف من الوطء حتى يبرأ ويحتق أن الوطء لا يبرأ  
لأنه الفصل أو في الجملة بعد جمع مبرأ ومن وه يكن موب أو والله لا تجمع  
فرحك أو صغيت لأسفل فممن تخلف باقي الأسباب كالأجمع بدت أو رحت أو صغيت الأعلى  
أو صغيت أو صغيت لا تكن مولا مع مبرأ بعض القرح ويصعب الأصعب الأسفل أو والله  
لا تغدس أو ذبيقتك عتق أو صغيت أو ذبيقتك عتق أو صغيت أو ذبيقتك عتق أو صغيت  
في جماع كناية في المدة أو والله لا تجمع رتبا على وساء أو عتق رتبا كل كناية بدت  
من ضروره. جميع الجماع. تسبها على وساء أو عتق رتبا (ونو قال بن ومشتك فعدى  
حر أو ال ملكه) مدح لزم من جهة أو بعده (عنه رتبا) وإن عاد ملكه لعدم ترتب  
شيء على وشه (مدح قال) إن وطئتك (فعدى حر عن ظهاري وكان) قد (ظاهر) وعاد (فول)  
لأنه قد أمة الغسل منه فتعجيله ور بطه يحين زيادة التزامه بالوطء على موجب الطهارة وإن  
وقع عتقه لروى في المدة أو بعدد المكان كالم أصل الفسق (ولا) بأن لم يكن قد ظاهر  
(ولا حرم ولا يبرأ) كناية (و يحكم بهما ظاهرا) لاقراره بالطهارة فيحكم بإيلائه وبوقوع  
الغسل عن الطهارة (وأن قال) بن ومشتك فعدى حر (س من مبرأ إلى فعدى ففس عتق  
حتى يبرأ) لأنه لا يبرأ من بعده شيئا ففس الطهارة في معة مع بوضه هذا ظاهر من  
مولد وحديثه من بوضه في معة بإيلاء وعده بوجوب المعلق به لكن لأن الظاهر  
أنه قال لسق.

(قوله ما لم يبرأ من بعض  
الفرج) من أن منه  
مإذا أطلق لمصداحت  
الفرج كاهو مبرأ  
يقال في النصف إذ هو عند  
الإطلاق يصدق بكل  
نصف (قوله أو لأسوأك  
فيه) انظره مع قوله المار  
ولو قال لا تجمعك إلا جماع  
سوء (قوله على موجب  
الظاهر) معلق بوضه

(قوله لا جمع سوء) أي يسوء مرتبة حيث يحصل مقصودها من مدة الجماع (قوله أو بدون  
الخشعة كان مولا) هذا في بياض كل من مرم أن يكون لا تجمعك إلا في نحو الخيض أو سهر رمضان  
أو لمجد لا يكون موليا وقد ساقى منه مع يردده الجماع في قدر عند ذكره نحوه حلف على  
الامتناع من الجماع في القمل مدة أو لحلف لا جمع إلا في حبص حلف على امتناع الجماع في غير  
الحبص وم تحلف على مدة الجماع في الحبص ونحوه فإن فرض وطؤه في شهر رمضان أو نحو الخيض  
لا يبرأ منه كفارة تامة ويخصر به مقصود. أنه وإن أتم الخارج وكان موليا في الأول دون الثاني  
(قوله وإن أراد جماع الصغيف) أي أن يكون غير شديد في الخروج والدخول (قوله كناية عن  
مدة) أي من قصد بدت أربعة أشهر فأقل لم يكن إيلاء وإن أراد فوق أربعة أشهر كان إيلاء  
وإن أتم مدمر أو يكون إيلاء إيلاءه حيث كان صريحا في جماع يكون بغيره والله لأطأ وهو  
يقال ذلك كان مولا بعد وبسي الأمر في كون ذلك كناية بعد كونه صريحا في الجماع مع  
قولهم في والله لا نعتا أنه تعمل على التمسك (قوله فمرل منك مدح) أي جميعه وتقدر بالدرس  
خلاف ذلك فاحذر (قوله لزم من جهته) أي النفع بأن معة ذات أو شرط الخيار للشرى  
(قوله فإذا صهر) أي ما أن يقول أنت على كظهر نبي (قوله لكن لأن) أي فيكون محذورا وكفارة  
الطهارة ماقية

عند التعليق له والعمى به مع عدم صحة واحد بعده ونحوه اراهم فيه أنه معنى أن يرجع  
 ويذهب إلى أن معنى قوله في الطلاق وعقته بشرطين الاستصحاب فإن فدية الجزء عنهما  
 أو أحده عنهما عند حصول معنى وجود الشرط الثاني قبل الأول وإن توسط بينهما كما قد  
 يرجع فإن أراد أنه إذا حصل الثاني بعد الأول، بقي العاين تقدم الوطء أو أنه إذا حصل  
 الأول تعلق بالثاني عتق اه وألحق السكى بتقدم الثاني على الأول فها قاله برفعي مقارنه وسك  
 الرافعي عما لو تعذرت مراجعته أو لم يرد شيئا والأوجه كما في شرح مسجده أنه يكون  
 موبيا إن وصي ثم ظاهر على قس من مذهب به قوله معنى من أنها تدبر هذا وإن رجع - لأنه  
 لأن الشرط الأول شرط لغيره الذي وحده عن الاستصحاب أن كلامهم في الإيلاء المقصود  
 منه ما يصير به موصيا وما يصير به عتق من حيث به العتق فأما ما بطريق العرض والمقصود  
 غيره فمؤخذ صحة كونه في أعلا في وسرع على ذلك مسألة الإيلاء حيث اقتضى التعليق  
 تقدم الظهار والعمى على بعده بالوطء كان إيلاء وإلا فلا وذلك الإقتضاء قد يكون منه موبى  
 وقد يكون هريرة في كلامه وقد يكون بمجرد دلالة لفظية (أو) قال (إن وطئتك فزنتك طالق  
 قول) لأن طلاق الصرة الواقع بوطء المخاطبة يصيرها قال الركني ومثله إن وطئتك فطالق  
 صرتك أو صرتك به على ما حرر به في الدرر من كونه عن كونه حررها على أنه  
 لا تك به شيء، حيث لا يبرأ به (فإن وصي) في بعده وبعبارة (صفت الدرر) بوجود الصفة (وإن  
 الإيلاء) إذ لا شيء عليه بوطئها بعد ولو قل إن وطئتك فطالق فيه وهو موعودا وعنه الفرع - حيث  
 الحشعة في الفرج لوقوع الطلاق حينئذ .

(قوله والأوجه كذا فاده  
 الشرح في شرح مسجده  
 أنه يكون موبيا إن وصي  
 أنه ساهر) لمن صواب  
 العدة أنه معنى إن وصي  
 ثم ظاهر والإقار  
 الحكم عليه بأنه قول  
 وهو وقوع الشرطين الوطء  
 والظهار الموحين لحصول  
 العتق عقب آخرهما ثم  
 أيت الشيخ عميرة سبق  
 إلى هذا .

(قوله لعنه الله) أي الظهار (قوله ونحو الرافعي فيه) أي في حصوله من بعده لا من  
 الظهار (قوله قبل الأول) وقد نظم ذلك صاحب متن البهجة فقال :

وطائق ان كلمت ان دخلت إن أولا بعد آخر فقلت

(قوله إذا حصل الثاني) أي الظهار وقوله معنى أي حرر وقوله الأول أي الوطء (قوله معنى شئ)  
 أي إن وصي بعد الظهار كما يأتي في قوله بعده الوطء (قوله في شرح مسجده) كتب بهامشه در  
 شيخنا الشهاب بر ما صفة قوله إن وصي ثم ساهر لم فهم معناه إذ كيف يدل أن لا يبرأ موصوف على  
 بوطء ثم الظاهر ولعله شغل نظره من العتق إلى الإيلاء اه وكان وجهه بوجهه إن معصية  
 قياس ما ذكر بالآلة اعتماد تقدم بوجه وحديثه فلا معنى لبرأه لأنه إذا حصل الوطء بقي عتق  
 عليه وإذا حصل الظهار انحلت اليمين فليتأمل اه سمع على حجج (قوله ونحوه عن الاستصحاب)  
 أي القائلين بأنه إذا ظاهر موبيا وحديثه عتق بالوصي أي آخر ما تقدم (قوله تحرر دونه  
 معصية) أي وماها من ذلك (قوله قال الركني ومثله) معتمد شيخنا الرافعي مفهوم من تقدم  
 الشارح له على عادته (قوله إن وطئتك فطالق) قصة ما ذكرها أنه إن وصي في هذه الحالة  
 لا يقع عليه طلاق بل الواجب إما كفارة يمين على ما في الدرر أو عدم وحيث شيء على ماها وبقي  
 احتمال ثالث وهو وقوع الطلاق بتقدم الوطء لأن مصموم كلامه على طلاق صرتها أو خلاها على  
 وطنها فهذه هي لكن تقدم في كلام الشارح عند قول المصنف طاعتك وأنت مضطقة بالولاء  
 على الطلاق صريح قال وكذا الطلاق بمرمي إذ خلا عن معنى كارجع إليه في الولد حرافي فتاوه اه



فيخص (كل واحد مسكن قول من كل وحدة) ومن على حاسم لعموم السب  
لوطهم لاختلاف لاختصاص فانه سب العمود في ذي وطء لكن هو وحق واحد  
حت وزال الإيلاء في حق الباقيات كاتقلا عن صحيح ذك كرس وهو انعم . وقال  
الإمام لا يرول كاهو قضية حكم تخصيص كل واحد . وهو هو من ولد تحت الرافعي أنه  
إن أراد تخصيص كل بالإيلاء لم يحصل وإلا كان كذا أصح فلا تحت لا يوجد جميعه  
وأحب عنه التلخيص بما لا يدفعه ومن ثم أيده غيره تون شديدين آخر سب كل من التوقيف  
سب العموم لاعموم السب ومن ثم كان . وانه إذا حب بين سب السب ولا أن واحد  
مشكلة . وأحب بأن ما قاله المحققون أكثرى لا كرس يدان قوله بعد . إن الله لا يحب كل  
مغفل مطور . وقد يوجه تصحيح الأكثرين بأنهم قد حكموا بأن من بين سب . فقط  
لأن اللفظ ظاهر فيه سواء أقبلنا إن عمومته بدلى أم شمولي وأما إذا ولى . من في الحكم العموم  
الشمولي حينئذ حق تصدق الكفة . وانه من سب سب . وانه من سب . من في الأولى  
ويساعد هذا الأصل تردد ذلك بين العمود الذي والعموم . من كان في الشمولي .  
تحت كرس . أخرى بالشك . ورم من سب . وجو . سب . لا . وانه من سب . في ذوى  
ولا اعط كل في الثانية لأن العصفارة حكم رتبة السب . لا . من سب . تحت  
ولم يوجد ذلك هنا (ولو قال) والله (لأجامعك) منه (و) . من سب . وورد . من سب . من  
أحد مما صرى الطلاق (الإمرة) وأطلق (فمن تولى في حق في شهر) . من سب . من سب .  
مرة لاستثنائها .

(قوله وأحب عنه) أي

عن تحت الرافعي وقوله

ومن ثم أي تحت

الرافعي كما تفسر به

غيره شرح الهمزة

وهي في الشرح المذكور

صدرة جواب السابق

فراجه .

(قوله فيخص) أي ما هو قوله ماهر . ومن سب . من سب . (قوله من كل واحد) أي من كل واحد  
على قول من قول من كل واحد (قوله من كل واحد) أي من كل واحد (قوله من كل واحد) أي من كل واحد  
الإمام وقوله غيره أي غير التلخيص (قوله بين صورت السب) أي لا يجمع كل واحد الخ  
(قوله صحيح ذك كرس) أي من سب . كرس (قوله إن عمومته بدلى) أي بأن  
يكون امتناعه صادقاً بكل واحدة . من سب . من سب . من سب . من سب .  
أرهمه الخ (قوله أم شمولي) أي من سب . من سب . من سب . من سب .  
تمة التوجيه (قوله الإمرة وأطلق) خرج . من سب . من سب . من سب . من سب .  
ولم يطلأ تحت لعدم وجود المخالف عليه

فرع - قال سم على حج وقد سب . من سب . من سب . من سب . من سب .  
بإطلاق على صديقه أنه لا يثبت لينة الجمعة عند سب . من سب . من سب . من سب .  
ولا عند غيره كما هو ظاهر فلو يات عند غيره عند سب . من سب . من سب . من سب .  
عنه منه عدم الحب كما نقله في سب . من سب . من سب . من سب . من سب .  
مد كرس . عن السب . في مسألة الشكوى لأن لا يثبت لينة الجمعة عند أحد إلا عند  
فانعرض والتصد على لينة لينة الجمعة عند سب . من سب . من سب . من سب .  
في قولكم لأن لينة الجمعة عند أحد . من سب . من سب . من سب . من سب .  
فقد است عند أحد غير الحب . من سب . من سب . من سب . من سب .  
الشهاب الرمي أن ذلك معتمد أنه لا التماس إلى . من سب . من سب . من سب .

أو السنة فإن بقي منها عند الحلف مدة الإيلاء، فلا فلا (فإن وضيء وبقى منها) أي من  
السنة (أكثر من أربعة أشهر فقول) من يومئذ لحنته به حيثما يتمتع منه أو أربعة أشهر فأقل  
خالف فقط وإن لم يبطأها حتى مضت السنة أحل الإيلاء ولا كعارة عليه ولا بطر لاقتضاء المصط  
وضاء مره لأن المصطد مع الزيادة عليها لا يرتفعه والثاني هو قول في الحب لأنه بالوعد مرة  
ترب من الحب وسه لا مطالبة بعد مضى المدة فإن وضيء به مره شيء، لأن الوطء الواحدة  
مشبه وبصرت المدة نية إن بقي من السنة مدة الإيلاء وبو قال السنة بالتعريف اقتضى الحاصرة  
قال بقي منها فوق أربعة أشهر بعد مطلقه العدد الذي استثناء كان مولياً وإلا فلا أو قال لأصنعت  
إن شب وترد عندك الخلع أو بإيلاء فعدت تحت فوراً حر مولاً بوجود الشرع وإلا فلا  
خلاف ما لو قال متى تمت أو نحو فلا شرط المودة وإن تردت شب من لا شبعك فإن الإيلاء  
بمعناه لا أجامعك إلا برضاك فلا يرميه بوشح به شيء، وكذا لو تعدى المشقة حتى شاع على  
معيته عدم الخلع لأنه السابق إلى التهم أو والله لا أصنعت لأن سائى أو ما لم يثنى وترد  
التعليق للإيلاء أو الاستثناء عنه فقول لأنه حلف وعلق ورفع بينه وبينه وإن شاء الإصاحة  
فورا عن الإيلاء وإلا فلا أو والله لا أصنعت حتى شاء فلا من شاء الإصاحة وبو مراحيا أحب  
بسه وإن لم يشأه حر مولاً بوجوبه من مشقة نية من فيها لا تمتص مده بإيلاء عام اليأس من  
السنة أو بن وصنتك فعدت حر قبله بشهر ومضى شهر صار مولياً إذ بوجوبها من معية لم يحتمل  
العتق لعدم تقديمه على الله وبسبح لإيلاء بذلك بوطء في وضيء بعد شهر في مدة لإيلاء  
أو بعد وفاء العقد فيه شهر آخر الإيلاء لعدم بروج شيء بالوعد حينئذ يقدم البيع على  
وفى العتق أو ماله وإن باعه قبل أن يجامع بدون شهر من البيع تبين عتقه قبل الوعد  
شهر فمضى عتق بعه وفي معنى مع كل مدين من ذلك من هبة أو موت أو غيره

( ۱۹۴۵ )

في أحكام الإبراء من صرح بمدد وما يفرع عنها

(بمهل) وحوالي المولى من عمر مائة ( أربعة أشهر ) بعد ولادته ووافوا بوقت في المائدة

العام بأحد في مثل ذلك لا غير الخوف من الله هو معنى ما فانه هؤلاء لأنهم في هذه السنة  
فمنهم هـ (قوله أو السنة) كد في نسخة والأولى إن يظهر لك أي في قوله و هو حال السنة في  
(قوله و عليه) في الثاني (قوله اعمل في ذلك و لا فلا) نحن فيه ما لو شئت الإله به بعد سنة  
فلا جعل الحسن و هو وجهه و في مرق به و من قوله حتى يشاء فلا في

(J — 22)

في أحكام الصلاة

(قوله أو السنة) عطف  
على قول المتر سنة (قوله  
فإن بقي منها عند الحلف  
الح) لعدم الصورة أنه  
اقتصر على قوله لا أجمع  
السنة ولم يأت بسنة  
وإن أتى السياق ههنا  
ولا في غير موضع  
ما إذا استثنى

[ ۱۰۰ ]

في أحكام الأيلاء.

(قوله من غير مطالبة)  
يَحْتَمِلُ أَنَّهُ بَيِّنُ لِلْإِهْمَالِ  
وَهُوَ الظَّاهِرُ مِنَ التَّعْبِيرِ  
بَلْفُطِ الْمَطْلُوبَةِ وَيَحْتَمِلُ  
أَنْ يَكُونَ قَيْدًا لِدَعْوَى تَوْعَمِ  
أَمَّا أَنْ تُضْرَبَ إِلَّا بَطْنُهُ  
فَلْيَرَأَوْا



إذ رجع (أو غلب) إلى ما يف ظاهر الآلة وصحة كلامه أنها تردد الطلب بين العينة والطلاق وهو لدى في الروضة وأنها في موضع وهو الأوجه وصحة الأسنوي في تصحيحه وإن صوب تركبى وغيره مد كره رضى مع ظاهر النص أنها بعد سنة فإن لم يبق مائة بالطلاق وحري منه التمسح في مبعته لأن سنة قد لا تسمح بكونه وذلك لا يخبر على الفلاق ولا بعد الاستماع من الوطء وتبين بالطلاق لا يمنع حتى لا يزوج لكن يجب الترع حالا (ولو تركت حقها) سكوتها عن مسألة راجحة أو بساط الطالبية عنه (فلما الطالبية بعده) مالم تنته مدة الجين تجدد العزم على كذا بعد سنة خلافه في العنة والعيب والإفسار بالمر لأه حصة واحدة (مخبر من سنة) معج قضاء وكسرها (بعد سنة) فقدرها من فاقدها (بقيل) مع هذا كما ذكر كرامت وجهه وإن حرم الوطء أو كان يفعلها فقط وإن لم تنحل به الجين لأنه من شأنه ذلك سنة واحدة لا تحل إلا بعد ذكر خلافه في درهم لا تحصل به فينة لكن تنحل به الجين وساطت سنة واحدة به وبأن سنة عدم حصول العينة به مع بقاء الإيلاء تعين تصويره في حجب في سنة واحدة وبأن حجب في سنة واحدة لا يحل إلا بعد سنة واحدة أو مكرها فلا تنحل به (والطالبية) سنة واحدة في (بكر كس) معج قضاء وكسرها (بكر كس) وبس وإحرم وصوم فرض أوام كاهه (ومرض) لا يمكن مع سنة واحدة لأن سنة واحدة لا تكون مستحق وهي لا تستحق أوامه لأنها من حجب وما حجب منه في سنة واحدة مع الحجب يطلب مع سنة واحدة فقه السنة يدل على صحة طهره وطهره به وهو سنة واحدة فقه السنة لا يحل إلا بعد سنة واحدة كرامت وجهه وقولهم إن فرق بين في الحجب غير بدعي لا يشكل بعدم مطالبته به إذ هو مفروض فيها إذا حاول من الطهر بالسنة واحدة مع إمكانية حجب في سنة واحدة (وإن كان فيه مع مسبق كمرص) سنة واحدة لو طء ولو حجب في سنة واحدة (بكر كس) بالسنة واحدة (أن يقول إذا لم يردت) لأنه بعده به يدؤه لها حجب سنة واحدة ويريد منها ويدمت على ما فعلت ثم إذا لم في سنة واحدة في (أو شرعى كإحرم) سنة واحدة حلاله منه كما ذكره الرافعي وصوم فرض

(قوله قال يدعه به)  
حصول العينة به (بكر كس)  
قال أن صور سنة  
السنة مع الإيلاء  
فليصور الخ

(قوله إن لم يرد) الفرس رضى بالادعاء ثم يرد في سنة واحدة وعلى عدم ثبوت إتياء فيه يمكن تصحيحه أنه كس أو لا ومن دخول الجائز تحقيقا ثم حذفت إتياء الدية قبله وصار يفي به مرة ساكنة بذات به سكوتها بعد كسها ثم دخل حرم وزلت إتياء العارضة منزلة الأصلية حذفت بالجم (قوله ومعه عورة) في حيث كان كره من مد عن الذكر والإفالق قياس أنه كما لو كان محبوا من حجب ولا طلب به (قوله وساطت سنة واحدة) أي وسكون فأنه الإيم تط (قوله تعين صورة خ)

فروع في سم على حج ومن صور الإيلاء لأطوئك إلى الدبر، فإن وطئ في الدبر فإن الإيلاء بذلك فهو مشكل لأن الوطء في الدبر غير محظوف عليه وإن لم يزل فهو مشكل لأنه طء مفسد في الحائض قبل الفحص في نحو آخره إلا أني وقد كلفه في شره فإن قبضه مفسد في ذلك خذل تنه وروى الإيلاء إلا أن يجزئ الذي ويجب أن يقاء لإيلاءه لم يدركه حص هذا وهو بقا لصحة التي هي السب في حكم الإيلاء فترجع السنة ونحوه (قوله لا يشكل بعدم السنة) أي به هذه (قوله كمرص) في وجهه وكانت أنه لا يرد بكسها لسكونها عورة

وهو أن يأتى إلى المفسر وهو يستعمل إلى المذكور من السوء (عنه) به (ب) مطلق  
 عينا لأنه لم يكن ولا يقال، لئلا يفسد حكمة المفسر، ويجوز فيها تمكينا، ويجوز في الثاني به (ب) مطلق  
 بالطلاق مخصوصه ولكن قد يقال له إن قلت عصب وتصب وتصب عصبك وإن صبب دهب رويحت  
 وإن لم تطلق طلقنا عليك كمن عصب دحاحه وثوبه فاستغنى عن أن يصب عصبه  
 ولا عصب الثوبه ورد بأن الاتلاع المانع ليس منه وهنا المانع من الزوج وعلى الأول لو قال  
 السر بعد ستة نساء طول الموطأ، أما إذا قرب النجس وأسمه في الصوم إلى أن يسل في  
 الكهنة إلى العمق أو الإجماع فيهم، فمما في المعنى الأخير يوم السبت وقد عده شاذ  
 وهو الأقرب (قال عصب وحده) في السر قوله وقد قيل في الموطأ (عصب  
 مطاوعة) وأصب تبيخ وتم حكيه منه إن عصبها المانع كذا في رحي أوحسبها كحس،  
 وكذا إن حبه على الأصح أنه عصبه على معصية (وإن قيل) عصبها المانع إلى ما كرهه  
 ثبوت لأنه مع غيبته عن مجلسه إلا عند تعدد إحصائه لتواريه أو غيره (أما في المطلق فالظاهر  
 أن القاصي ليس منه) سواء (عصبه) واحده وإن كانت به في يومين أو في يوم  
 صررها ولا إحارة على الفينة بعدم رجوعه إلى أحدهما وإدراك من المدة قبل منه  
 على كم عند الامتناع كما روي عن العصبين وسوى حتى من عصبه من قول وقعت عصب  
 صده أو عصبها عصب أو أن عصبه من عصبه لم يقع شيء كونه في الأبد كذا  
 وخرج صفة ما زاد عصبه من عصبه من عصبه من عصبه من عصبه من عصبه من عصبه  
 كما أنه كذا في الروضة وعند مصنف الروج أيضا وإن لم يعلم بطلاق القاصي كما صححه ابن القطن  
 والموطأ معا، وقد انصراهما لإمكان تصحيحهما عصبه مع عصبه من عصبه من عصبه  
 فمما تصحيحهما فمما أقوى فإن طلق مع المدة دفع الطلاق كما استظهره الشيخ لأمر  
 المقصودة، والثاني لا يطلق عليه لأن الطلاق في الآية مضاف إليه من عصبه أو غيره إلى أو يسي  
 (و) الأظهر (أنه لا يهل) لليلة واحدة من ثلاث سمع لها (ثلاثة أيام) رجعه بصراره أنه  
 العينة باللسان فلا يمين قطعا كالزيادة على الثلاث، وأما ما روي في سمعها لكونه مائة مائة في  
 مانعه كوقت العطر للعائم والنسج للعاث والحقة للثقل وقدر بيومين والذى يمين ثمة ثم  
 لقر بها وقد يشط فيها للموطأ (و) الأظهر (أنه إذا عصى بعد مطاوعة) أو عصبه بالذوى (رمه  
 كفارة من) إن كان حبه لله في الحنة والمصرة والرحمة في آله لم عصى به من الإلاه  
 فلا يمين الكفارة المستقر وجوبها في كل حدث والذى لا يبرمه لعدم الآلة وردت في صفة

### (قوله وعلى الأول)

يعنى إذا كان به مانع  
 طحاى (قوله ما زاد  
 عصبها فلا يقع) ظاهر  
 المسألة أن الذى لا يقع  
 هو رائد فقط وأصرح  
 منه في ذلك قول الروض  
 لم يقع الزائد اهـ فالشبهة  
 في قوله كما لو كان أنه فاه  
 أو عصى عصبه إذا لا وقوع  
 في الشبهة أصل (قوله  
 وعند مصنف الروج  
 أن) أحدهما أن مطلق  
 القاصي يقع رجعا وقد  
 عدم في كذا في الترح  
 ما يعم منه أن الزوج  
 لو رجعه عاد حكم  
 لإزالة عند قول المصنف  
 وفي رجعية من رجعة  
 فراجع

(قوله إن ذبحها غرمها) أى ما بين قيمتها مذبوحة وحية (قوله أما إذا قرب النجس) وسهر  
 صفة عا رأتى عن غير المعوى اهـ حجج أى وهو ثلاثة أيام كما أتى (قوله سواريه أو غيره)  
 هلا رادو أو عصبه سؤوع الحكم على العاصى به سمع على حججه فقول به لم يردوه عاده  
 في عيبه ثم يحكم عصبه بالطلاق خلاف كل من السوارى والنسر فإنه مفسر سواريه وغيره  
 فغلظ عليه (قوله يطبق عليه سؤولها صفة) أى وقع رجعية (قوله وإن كانت بها) أى شاة  
 يسق لها من عدد الطلاق غيرها (قوله ويؤخذ من) طهره وإن بوى عنه به سمع على حجج  
 (قوله فإن طلقها) أى القاصي



من كبيرة لأن فيه مدعى على إمامه حكم الله وداية برعنا أحسن من كثر من كثر لا قصده  
الكفر لولا حذو الاعتقاد عن ذلك وحيل المشقة من واحد ومن ثم سماه الله تعالى منكرا  
من القول ورورا في الآلهة قول المحبة البرية في توسن الصائب ما عاين من ربه حبه فاشتبك  
إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال له حرم الله عليه ذكره وذكر كنهه متعذر ومعه من  
ومشبه به وصيغة (واضح من كل روح مكاف) محمد رديا في إن كبحه وسعد  
وصي ومحمود ومكره في الطريق، بر وبعته به فوجدت وهو محمول من حسن  
(ونو) هو (دي) وحزني لعمود الآلهة كره من من الكفر بمسوع من فلاحه من  
شائمة العربات وتنسوق عنته محو (شامس) (وحدس) ويحوي مسح وإلى من صبح يشاؤ  
كس برقاء لأن الجماع متصور ثم دعوا وعده وإن في تصور منه العنق في مكان كسيرة منسوبة  
(وصيه سكران) هي سكره (كده) فصيح منه وإن صار كارق (وصرحه) في  
الظهار (أن يهون) أو شبه ذلك من نبي منهم إلى كل أحد (روحه) ولورجعه من  
غير مكانه لا يمكن وشبه (تت على أو من أو) أو (أى أو) (مع أو عسى كصبر أى)  
لأن عني وأحد من ما كره اليهود في الطهنة (وكده) كره أى صريح على الصريح  
كما أن أنت في صريح وإن لم على من أساء ربه مدعى وأنشأ به كناية لا احتمال أن يردت غير  
عبري كصبر ثمة خلاف الإطلاق وعلى الأول لو كان ربه به عارى لم يبق كمال صحتها في ربه  
كأنها وحرم به الإسم والعزى وحت عنهم قبول عدة الإرياء (وقوله) عند (حسنت  
أوبديك) وحسنتك (أو فكت) أو ديت (كيدن نبي أو حسنها أو حسنها) أو ديت  
(صريح) لضمه للصبر ورسام يذكر الف كده هو ربه، الآية وما كره في لروحه من الـ  
بالله من يظهر أنه ليس بقيد (والظهر) الحاد (نقوه) فأنسب (كده) أو  
أو صدرها) ونحوها من كل عضو

وقوله وهو محمول مثلا  
لأنى حذف مثلا (قوله  
محو إرته لاسم) لاسحة  
إلى هذا الكتاب وهو  
حاشوا إليه لتصور  
دحوه مسم في ملك  
الكافر ثم دعه فكفى في  
السوء هب أن قول  
نأن اسم عده (قوله  
كسر ثمة) لعله كظهر  
أى

(قوله بن كره) معصم (قوله لولا حذو الاعتقاد عن ذلك) أى إمامه حكم الله (قوله  
مهر من روحته) حوله متضمنة على اختلاف في اسمها وسبها كما في شرح روس (قوله حدس) أى  
الظهار أما العود فلا يحصل إلا بما ساء كها بعد الإفاقة كما يأتي (قوله بنحو إرث) أى أو نحو  
يسع ضمن أو مئة ضمنية (قوله كس الزنا) أى كذا صرح. أو من مرته فهو مثال للنبي  
(قوله اليهود) أى هو يهود فهو مرفوع خبر أن (قوله وحت عنهم الخ) معصم (قوله أو  
هسك) أى تكون الماء أما يتجها فلا يكون به مصهرا لأن النفس ليس حرة منها (قوله) ربه  
م يدكر النصية) هي عى (قوله والأظهر الجديد) أشار به إلى أن السديم خلافه ولا ربه من  
انصعب لحوار أن فيه خلافا على الجديد فعبر بالظهر نظرا به (قوله أنت كيدها) مثال للنفس  
ولفصل ه سم على حج أى فهو من باب المعبر بالعص عن السكا لا من باب السرية  
وعبارته ع قوله والأظهر أن قوله الخ قال بر كشي م يتعرضو هذا لكون ديت سريفة المعبر  
بالمص عن الكل أو السراية وقضية النسبة محتملة أو ددت لو كان به على ديت عده قول  
لمرجح لأنى وقوله رشت أو صبرك ثم بذلك أقول توسعي اعتذار ما اقتضاه النصية على مدبه  
بر كشي وأن المرجح فيه أنه من باب السرية وعيه وهو قال مطوعة بين يمتد سبى كصبر  
أى م يكن مظهرا

لأنه كرمه (سهر) رة عسوسه اليد به مكان كظهر والثاني أنه ليس صهر  
 لأنه من على صورة الظاهر لعدم دق حدة (وكذا) قوله ثب على (كسها) أو رثها أو  
 يكون ذلك من حصر الكرامة كانت أي نور وجهه أو وجهه ظهار (إن قصد) به (ظهارا)  
 لأنه وي عسوسه (سهر) (وبه قصد كرمه) يكون صهر لآك (وكذا إن أطلق في  
 لأصح) لأخيه بك مة عذاب أن قد من حمة والكثرة والثاني يحمل على الظهار  
 وحاربه الإساءة والله لأن صهره في اليد به بعض حواء لآك (وقوله) هذا (رأسك  
 أو وجهه) (وبه) (و) حركت أو عسوسه شعرة أو حركت أو عسوسه من الأعضاء  
 الشفرة (من كرمه) (سهر) (وبه) عسوسه على كرمه ثم الحصة كالكند  
 وأما صهره كرمه (سهر) (وبه) عسوسه على كرمه ثم الحصة كالكند  
 في عسوسه كرمه (سهر) (وبه) عسوسه على كرمه ثم الحصة كالكند  
 أجهية (ونسب) (سهر) (وبه) عسوسه على كرمه ثم الحصة كالكند  
 طرده (أي هذا الحكم) (سهر) (وبه) عسوسه على كرمه ثم الحصة كالكند  
 على صهر (سهر) (وبه) عسوسه على كرمه ثم الحصة كالكند  
 جميع الحرام فبذلك (سهر) (وبه) عسوسه على كرمه ثم الحصة كالكند  
 (سهر) (وبه) عسوسه على كرمه ثم الحصة كالكند  
 على كرمه (سهر) (وبه) عسوسه على كرمه ثم الحصة كالكند  
 (سهر) (وبه) عسوسه على كرمه ثم الحصة كالكند  
 عسوسه (سهر) (وبه) عسوسه على كرمه ثم الحصة كالكند  
 حرمه (سهر) (وبه) عسوسه على كرمه ثم الحصة كالكند  
 (سهر) (وبه) عسوسه على كرمه ثم الحصة كالكند

(قوله وأما) الصواب  
 حصة لأن أم روحه أمه  
 لا تحرم عليه ويحرم على  
 أمه من الصهرية ورجع  
 إلى مرسعة أمه أو أمه  
 (قوله فبما مر) لا يبريد  
 به قوله إن صهر  
 التحريم لمؤيد أي في  
 مامر

(قوله لأنه كرمه) (سهر) (وبه) عسوسه على كرمه ثم الحصة كالكند  
 الحرام (سهر) (وبه) عسوسه على كرمه ثم الحصة كالكند  
 أي لأصغر ولا كرمه (سهر) (وبه) عسوسه على كرمه ثم الحصة كالكند  
 ووجهه كرمه (سهر) (وبه) عسوسه على كرمه ثم الحصة كالكند  
 ما حصر رد وعسوسه وهو ظاهر إن لم يرد به التعبير بالجهر عن الكل وإلا كان ظهارا وعسورة  
 الحليل (سهر) (وبه) عسوسه على كرمه ثم الحصة كالكند  
 الحصة كالكند (سهر) (وبه) عسوسه على كرمه ثم الحصة كالكند  
 أنها من الصهره كرمه (سهر) (وبه) عسوسه على كرمه ثم الحصة كالكند  
 التفصيل الثاني في زوج وامرأة كرمه (سهر) (وبه) عسوسه على كرمه ثم الحصة كالكند  
 مع أنها كرمه (سهر) (وبه) عسوسه على كرمه ثم الحصة كالكند  
 ذب فيه لأن صهره على الزوج (سهر) (وبه) عسوسه على كرمه ثم الحصة كالكند  
 البق فيها كرمه (سهر) (وبه) عسوسه على كرمه ثم الحصة كالكند  
 (قوله فإن وليت بعد ارتضاعه) أي (سهر) (وبه) عسوسه على كرمه ثم الحصة كالكند  
 تحله النسخ) أي في غير شرح مبرحه (قوله ومن ثم كان منها) أي (سهر) (وبه) عسوسه على كرمه ثم الحصة كالكند

مصدره ولا فلا (ويصح) بوقبه كانت كسبه نى بوما نوسسه كاشى و (بعضه) لأنه  
لاقتضاه التحريم كإطلاق والكسبه كالعين وكل منهما يسبح بعلقه (حكوله) إن دخل  
فأنت على كظهر أى قد حلت وبوقى حال حبه نوسسه لكن لاعود حتى تسكب عطف  
إفاقته أو تذكرة وعلمه بوجوه الصفة من مكان منزهة به عطف وكسبه بى أحبابا فأت  
على كظهر أى تم مات وفى هذه يتصور العبر لا العود لأنه حبه نى الظاهر فسيه وحيشه  
لستجبل العود وكقوله (إن ظهرت من روحى نوحى نوحى حتى كسبه نى مظهر) بها  
(صار مظهرها منها) عملا على معنى العنسى والسحر دفعة لأمهم بعد الطهار وإن كان  
معنى فعله جاهلا أو ناسيا وهو بمن يبالى بتعليقه وبه قال سوى منه بوجوه الشرط لكن  
فإن شبيهه بالطلاق أن يعطى حكمه فيما مر فيه وهو كذلك وكما به تحول منه ونحوه كلام  
المولى على ما إذا لم يقصد إعلانه (وبما كان من شرط من شرط) وهو بعد شىء فأت على  
كظهر أى (وفلانة) أى والحال أنها (أجنبية سده) ثم ضم مصدر من روحه  
لعدم محنة من الأجنبية (ولا أن يريد اللفظ) أى فأت على شىء من كسبه نى مظهر  
من روحه لا جود لمعنى غايه (فلو نكحها) أى لأخذه (روحه بها) بعد نكاحه بها  
ولم يوحى هذا لأن مصدره من كسبه (بى) من كسبه نى مظهر (بى) من كسبه نى مظهر  
إن ظهرت (من فلانة الأجنبية فكذلك) يكون مصدر من كسبه نى مظهر (بى) من كسبه نى مظهر  
منها وإلا فلا مالم يرد اللفظ وذكر الأجنبية مع ما من شرط وصف لغزبه لا بعد حبس  
من توضيح أو نحوه (وقيل) بل ذكره على شرطه (بى) من كسبه نى مظهر (بى) من كسبه نى مظهر  
بلك (وإن نكحها) أى لأخذه (بى) من كسبه نى مظهر (بى) من كسبه نى مظهر (بى) من كسبه نى مظهر  
أحدث فى نحو لا أسلم ذا الصبي وكله شىء لكن موقى موقى من كسبه نى مظهر (بى) من كسبه نى مظهر  
تعليقا بمحال ، وبعد حمل اللفظ عليه مع جملة مظهره بخلافه فى النكاح (وله فى من كسبه نى مظهر  
بى) من كسبه نى مظهر (بى) من كسبه نى مظهر (بى) من كسبه نى مظهر (بى) من كسبه نى مظهر  
ومظهر منها وهى أجنبية ، وذلك لأن من كسبه نى مظهر (بى) من كسبه نى مظهر (بى) من كسبه نى مظهر  
مستحسن كان من كسبه نى مظهر (بى) من كسبه نى مظهر (بى) من كسبه نى مظهر (بى) من كسبه نى مظهر  
باعتها (ولو قال أنت طالق كظهر أى ولم يتوبه) شىء (أو نوى) جمعه (الذوق أو الطهار أوها  
أو) نوى (الطهار فأنت طالق و) نوى (الذوق كسبه نى) نوى كل منهما على حدته  
الطلاق أو يربى أو غيرها أنت طالق ونوى كسبه نى مظهر (بى) من كسبه نى مظهر (بى) من كسبه نى مظهر

(قوله مظهر) نى ومطابق إن نوى به الذوق (قوله وكل منهما) نى والذوق (قوله صح  
بعضه) قال شيخنا الزيدى تأمل تصور بعض من كسبه نى مظهر (بى) من كسبه نى مظهر (بى) من كسبه نى مظهر  
ذلك أن يقول والله لا أسؤك إن دخلت من كسبه نى مظهر (بى) من كسبه نى مظهر (بى) من كسبه نى مظهر  
كلامهم) متصل بقوله كقوله بن حنبل إن نوى ولم يفته منه كان نوى (قوله نى مظهر) نى مظهر (بى) من كسبه نى مظهر  
بى) من كسبه نى مظهر (بى) من كسبه نى مظهر (بى) من كسبه نى مظهر (بى) من كسبه نى مظهر (بى) من كسبه نى مظهر  
(قوله خاصها) أى لأخذه (قوله ويصح هذا) أى لقوله بعد كسبه نى مظهر (بى) من كسبه نى مظهر (بى) من كسبه نى مظهر  
من قوله خاصها بطهار (قوله لى نوى أو جوده) نى كسبه نى مظهر (بى) من كسبه نى مظهر (بى) من كسبه نى مظهر

(قوله وإلا فلا) أى وإلا  
بوى الطهار فلا يكون  
طهارا ومعلوم أنه إن نوى  
الطلاق فهو طلاق كما هو  
قضية كونه كناية فيسه  
مظهر جمع (قوله والكفارة  
كامل) نصب الكفارة







على أن قوله صلى الله عليه وسلم في غير المجلس للسكر «لأنهم هم حتى يسكر» يشهد به مدة  
التي يثبته، هم الظاهر مؤثباته، فثبت مدة وهو يشهد بحرمه، لا سيما بعد ثبوتها ومن  
ثم ووثق بها لزمته الكفارة وحرمه عليه الوطء حتى ينقضي أو يكفر وعروضه النقيض حينه  
مضي المدة وقيل السكر من الآية برت في صهار مؤثبات كراهة الأمدى وغيره مردود  
الذي في الأحاديث برواها في غير مؤثبات (وكذا) يحرم (المس وحده) من كل مباشرة لا غير  
(شهوة في الظاهر) لإصانه للوطء (قلت) أشهر أحرمه والله أعلم) أن أحرمه من بعض  
يخل بالسكر فأنشأ الحيض ومن ثم حرمه في غير أسره وكنه ما مر في النص من أن يكره

لم لا يفرق بين من تحرك القربة ونحوه شهوة وسره كما سبق في النوم، وبقي حرمه من غير  
علم من عادته أنه لو استمتع لوطء لانه في وقت عواء (وهو صبح الظهور مؤثبات) للحة السجدة  
صلى الله عليه وسلم أمر من ظهر مؤثبات ثم وصي في المدة بالسكر وإذا صحح كان (مؤثبات) كما  
الزمنه ونعيا لشبه القسم (وفي قول) بل يكون (مؤثبات) يعبط عنه ونعيا لشبه الصلابة  
(وفي قول) هو (لغو) من أصله وإن أتم به لأنه ما ومنه كان كاشف عنه عن لا حرمه بأيده  
الجبر المذكور وإنما غلبوا شائبة التمسك من دون الذي كان محررا، فكسوا ما في بوقال أنت على  
الصحراي ثم قال لأخرى أشركت معهما في صبح على لأصح لأن صفة الظهور قرب إلى صفة  
الظهور من حيث مدة الحرام فثبت في موطئ الشريك بها وقد حكم به من وجوب  
السكر وهو مشبه لليمين دون العتق فأثبت المؤثبات على القول بصحته باليمين في حكمه المرتب  
عليه من الثقب كالتيمم دون التأيد كما تفرق (في قول) أي صفة مؤثبات (الأصح) ما رفع  
(أن عوده) أي العود فيه (فيحصل بالإمسك) رويته من ميثاق مؤثبات (من) تحسن (الوطء)  
مشتمل على صيب عشرة أوقافه من فادها (في لذة) لا حرمه كذا وفي من مستتر بعده  
فالإمسك يحتتم كونه لا يسره وأنوطء بها في بعض الإمساك لأجل ووجهه إلا يوطء به فكان  
هو المحسن للعود والثنى أن العود فيه كعود في الشهر عطف على الجدة لأجل نوعي الشهر لا حرمه  
أن يوطء به عود على الأصح، أما الوطء بها فلا عود به لأمره به كما مر في غير  
توقف العود فيه على الوطء، ونحوه أولا ونحوه كما شره بعد أي أنكره أو مضيته  
ولو قال أنت على كظهر أمي حصة شهر كان صهار مؤثبات وموليا لأمته من وطئها، وكذا  
من أربعة أشهر لأنه متى وطئ في مدة لزمه كفارة الشهر لخصول العود به وهو يرمه كفارة  
أخرى أولا حزم بالأول صاحب التعليق ولأنوار وغيره، ودل على أسرى ويحجه في مروسة

(قوله ومن ثم لو وصي  
بغير لزمته الكفارة وحرمه  
عليه الوطء) أي ثانيا  
في

(قوله عني أن قوله صلى الله عليه وسلم) وبعبارة لم يستدل به لأنه ليس نص في ذلك (قوله حتى  
ينقضي) أي المدة وقصيته أنها إذا انقضت ولم يكفر لم يحرم الوطء، وبه صرح في شرح السجدة،  
وعبارته هذا انقضت ولم يكفر حل الوطء لا رجع الشهر وأثبت الكفارة في دقته وبه نص أصا  
حتى مضت المدة فلا شيء (قوله ما مر في حديث) أي ما مر في تحريمه في المحسن (قوله)  
وبقي الحرم ما حرم (معتمد) (قوله لشبهه) أي نقوه شبيهه (قوله فكان) أي الوطء  
(قوله كاللشعة بعد) أي بعد الوطء الأولى (قوله كان صهار مؤثبات) أي متظاهرا صهار

مؤثبات الخ



صهره صح أو غير أو من روجه أدمه قن سيدته ووفى لهوا أدمه عن مهربى و، بلان  
فمن عتقت عنه وفسح الكاح لأن إعتقه ضمن ملكه له

### (كتاب الكفارة)

من الكفر وهو السر لستره لدم محوه أو ضعف رثته على أنها رواجر كاحده. و رواجر  
أو حوهر بنحو ورجح من علة الساء اثني ذمها لدمها سنة كاقال (يشترط بها)  
أن سوى لإعتاق مثلاً سها لالو حب عه ورمه كن - عه لشمولة الدر ، لم ين دى  
داء ابواجب بظهار مثلاً كفى وذلك ذمها مظهر كافر كاه ، لم هى فى حين كافر كافر بالاعتق  
للتمييز كفى قضاء الدين لا الصوم لأنه لا يصح منه لأنه عبادة بدنية وليس له الانتقال منه إلا بعد  
لقدرته عليه بالإسلام فإن عجز عن وعوى بدمه أصا وصور ملكه السيد نحو برك أو إسلام  
قنه أو يقول لمسلم أعتق قنك عن كفارتى فيحبب قال لم تكنه شىء من أيت وهو مظهر موسى  
منع من الوعد لقدرته على ملكه بأن يسله فشره .

أى ثم كفر قن عفى ، السنة أو من عتق كفرة قن وحوهر سنة لم مع كل من العن محر  
والعبيق عن الكفارة

### (كتاب الكفارة)

(قوله محوه) أى إن قد بها حوهر وقوه أو خدمه أى إن دما بها رواجر الخ (قوله دى  
على أنها رواجر) فدمه أنها على السول أنها رواجر نحو الدى أو ضعفه ويرد عليه أنه على  
هذا مستوى القولان والذى مدعى أنه على القول أنها رواجر يكون العرض منها مع الكاب  
من الوقوع فى المعصية فاد من أنه فعل المعصية ثم كثر لا يحسن بها بضعف لأنه ولاعه  
و يكون حكمة تسميتها كفارة على هذه السالك من إنكاف دى لانه دى رثته  
فعل شئت من موجب الكفارة بمرته ساعد عنه فلا يظهر عنه ذنب يقتضيه لعدم تعاطيه  
بده (قوله أو حوهر) قسيم قوله زواجر (قوله ورجح ابن عبد السلام الثانى) أى قوله حوهر  
وهو العمد ، قال حج وعلى ذنوب محو هو حق الله من حيث هو حق وأما ليسر لنحو العن  
توحيه فلا بد فيه من النبوة بضر عو الحداه (قوله لشمولة) أى الواجب (قوله وددت  
لأنها) أى الكفارة (قوله لم هى) أى النية وقوه وليس له أى الكافر (قوله عا عجز) أى  
عن الصوم فى حال كفره لحرم (قوله انتقل) أى الإيعام (قوله وهو مظهر موسى) ومثله هو  
أعسر لقدرته على الصوم بالإسلام محرم عليه الوعد ، وفصيصة قوله موسى الخ أنه بو عجز عن  
الكفارة بأواعها حرته الوعد وعنه فعل حرمة الوعد قبل الكفارة حيث كان لمظهر موسى  
ثما العجز فيحوه ويسمى الكفارة فى دمه سواء كان الظاهر مسمياً أو كافر كما أفضاه كلام  
هم على مبيع حيث قال قوله والإيعام أى كفى كفارة العيس فإن تمت عدا دى قوله لآى لم بها  
ولا ينتقل عنه أى لا عام دما لامتافاة لأن هذا يصور بم إداعجز عن الصوم كما أشعر به العليل ح

### [كتاب الكفارة]

(قوله لا الصوم) انظر

هذا العطف مع أرا حكم

لدى ذكره فى العطف

غيره فى العطف عليه



لأص أودر أوسب حلا للطن في ابد النهار على اسد في آله الذي يجمع حرمة السب ( لا  
عيب يحل بالعمل والكسب ) حلالا له بد القصد كمن حله ليتبع بوضف الأحرار ولك  
موقوف على استقلاله فكفايه نفسه والكسب من عطاف الرديف ولهذا حذفه في الروضة أو الأعم  
وهو طهر أو المعابر بأن يرد الخايع من مذهب ودين الكسب ما يفسد نحو العقر  
( ويجرى صهر ) وبو عتب ولادته لرحمة كبره أرض كسب الحرم وسب مع حروجه من  
خلاف إخوانه وفارق العرة بأنها عوض وحق آدمي فاحط طله على أن يفسد في خبره العرة  
التي حياه ، والصبر ليس منه ( أفقرع ) لا ، أسه ، ( أفقرع ) من عه  
مشقة لا تخمن عده كما هو صاهر ( ساع ، شى ) من شامه في بعض خلاف ما ذكره دث  
وحكى عن حظه حيدف الواو لعمد ، حاش ذوى ( وأه ) ، ذلك ، سب ، صعب  
نظر سبخته وأحل بالعمل إجلالا له حرد ( وأه ) ، وحرس عيه شامه وسره شارة  
ما يحتاج إليه ومن اقتصر على حده ، كفى ، مه ، وشط ومن ولد تحرس إسلامه  
نعا أو با شرتة مهمة وإن من حل حافس سب صا به ولا ، عه ( ونش ) أى  
فاد الشم ( وفاد أهه ونسبه وأفع حبه ) حبه ونسبه ونجمه ، عه وفرد ، وقه  
ومحسوم وأرض وصعب شاش ومن لا شرس حبة فوس دول ، حبه ، وهو من صاع الإن ،  
في غير محله مع عهه فصح .

( قوله يجمع حرمة السب )  
هذا لا يتأتى في القتل  
لخطأ لدى وردت الآية  
وهو عبارة الصحة يجمع  
عدم الإذن في السب

( قوله لأص أودار ) يدعى أنه ودفى بالكبرية عده بعبارة سب ، حرمة له  
كفره بخلاف غيره فإنه لو فصل بالكبرية مهم ، نوعه صبر مریدا ، جرى أنه كان وقت يده  
مسما ( قوله يجمع حرمة السب ) أى في حبه ولا يفسد في حبه ، أى ويرى أنه لا يجمع فيه  
وعسرة حج عامع عدم الإذن في السب ( قوله وردت صوفيت على سببه ) سببه أسس  
أحد منصفين الذي لا يمكن فصله قبل سبج أود أنه ، سب ، على الاستدلال لأن صوفيه  
قد لا يطاوعه على ذلك فيه صبر ولا فخر الأول لأنه له ، سب ، الكسب في حده ، مثل دث  
ماله أعتقه ، وهو طاهر أى لأن الكسب قد يحسن بلا عمل كاسع والشراء ( قوله ويجرى  
صغير ) أى لأن الأصل السلامة من العيب فاشجب ، يردى من من حبه ففصل ، سب ، أى أن  
قال بين عدم لآخر ، ولو مات صبرا أخره لأن الأصل ، العال سامة لأعده ( قوله خلاف  
الحرم ) أى كما أتى للصعب أى فلا يجرى لأه ولا في العره ، ومن وقع بشارح نومه ، عه ( قوله  
حروجه من خلاف إيمده ) أى القتل ، شدة ( قوله وفارق العره ) أى حمت ، عه بها الصبر  
( قوله عى أن المعتد فيها ) أى العره ( قوله ونحو شعث ) أى شولة ، شمره في العره ،  
فرع قال مر يجرى من صبره ولا يفسد لئلا كسب ، عه ، وقت العمل اه  
سم على منهج وطهره وإن كان عمده سلا وهو طاهر لأنهم لا يفسدوا لأجزاء انصبي شقم  
الأحرار نوع بعينه وإن لم تحسن خلاصه ، كفى من قول الشارح الذى في تحسوس وبه أحد منه  
أنه لو كان مسرا بلا أخر ، من نصير يلا وسر عمده أخر ( قوله وضمة وأحرس ) أى  
هو اجتماع الصم والحرس من يكفى أنه لا يفسد بخره ، لأفقر الأول لأن سب لا يحسن ثم رثيه  
صرح بذلك في حواشى شرح الروض ( قوله ومحسوم ) أى عده لا يحسن العمل

(لأرمس) وحين وإن انسر لسون سه أشهر من لا يتق لانه وإن أعطي حكم المعلوم لا يعطي حكم حتى لا يأتي في العره (ولا فاقده رجل) أو يد أو نسل أحدها لإصرار ذلك نعمه بإصرارها لها (أو) فاقده (حصر ونصر من يد) لذلك ، بخلاف فقد أحدها أو فقدتها من يدين (أو) فاقده (أعطين من عهرها) وهو لإيهام أو السهنة أو الوصى ، وحصلها لأن فقدتها من حصر أو نصر لا حصر كما غير الأولى بم فاقده ، فغير منه وده عذرتة شوب أصبه وفقدت أعلتين من أصبح كفقدها حلاله من اعترضه لا نسل أصبه ففهم حصر ففقدتها من كل من الحصر والنصر معا ، وعذرة المصنف لا يهمل ذلك بل خلافه لأنما منع ذلك بل فهمه لأنه عدم منه أن الأعلتين في ملك الثلاثة كالأصبع فتدسه أهما ففهمها كالأصبع أم (فاته : أو أكلة إيهام ، والله أعلم) لتعطل بمعناها حشد ، بخلاف أنه من غيرها ولو العليا من أصابعه ، نعم الأوجه أن غير الإيهام لو فقد عنته المصنف قطع حكمه منه لأنه حيث كالإيهام (ولا هرم عجر) عن الكسب صفة كاشفة ، وبحور كونه للاعتراف عما إذا كان يحس مع لهر صفة مكفيه فمحرى وهو ظاهر ، وقصيته أنه بقدرة تنو الأعمى على صفة كسبه أخر ومن كذا كذا هو صهر كلامهم (ولا من أكثر وقته بحور) فيه بحور بالإحبار يحسبون عن أكثر وقته ولأص ولا من هو في أكثر وقته بحور وذلك لما عرفت بخلاف ما إذا لم يكن أكثر وقته كذا من قل رمس حو به عن رمس إفاقه أو سو ، أي وإفاقه في النهار ولا عجز كما عنته لأدري لأن عت الكسب ، فمفسر رمس ويأخذ منه أنه كان مفسرا ليل آخره وأن من ينصر وقت دون وقت كاشعور في المصنف المذکور وهو متحه ، وقاء نحو خيل بعد الإفاقة يمنع العمل في حكم الحور وإتمام من السكح من سوى رمس حو به وإفاقه لأنه خداح حو به نظر وحسار يعرف الأكس ولا سم له ذلك مع السوى ، واحتر الحور عن الإعمد لأن روله مرحو ، وده صرح له وردى سكن بوقت عهده فمالو اصردت العاده سكره .

(قوله لأن فقدتها مصر)  
عبارة التحفة لأن فقدتها  
من خنصر أو نصر لا ينصر  
كما علم الخ وهي المصوب  
(قوله نعم الأوجه أن غير  
الإيهام الخ) لاجابة إلى  
بحث هذا إذ فقد في  
كلام المصنف أعم من  
أن يكون بقطع أو خفيا  
ولما احتج لهد فاقده  
في المراح فما لوحى على  
أصبع غير لإيهام فقطع  
مها أكلة وإخل أنه ليس  
لها إلا أعلتان ثم رأيت  
الشهاد سم سبق إلى  
بعض هذا .

(قوله لأرمس) أي لا متنى ما تقة تنعه من العهر . وفي المختار ورماته آفة في الحيوانات ، ورحن  
رمس أي مسلى من لرماته ، وقد رمس من باب رم ، وعنده فالرماته تشمل نحو الفرج أشدده  
(قوله وحين) قل الفصل . ولو اعتدل بعضه لأنه لا تنصف بالسلامة إلا بعد كمال الاستعداد ه ه  
على صريح (قوله بخلاف فقد أحدها) أو فقدتها<sup>(١)</sup> من يدين اه حج (قوله وفاقده أعلتين من  
عهرها) عذره حج من حصر أو نصر لا ينصر كما عرفت الخ وهي ظاهرة لأن مدها أنه حص  
الأعلتين من عهر الحصر والنصر بالذکر لأن فقدتها الخ (قوله وحصلها) أي الإيهام وما عده  
(قوله لأن فقدتها) أي لأعطين (قوله وفي العلب من أصابعه) أي الخراج ما عدا الإيهام (قوله  
وبحور كونه للاعتراف) حميه على ذلك طاهر بل متعطل لأن المهرم مجرد لا يستمر العهر ، هو  
المحر المهرم كبير السن ، وقد هرم من باب طرب اه وأنت خير بأن مجرد كبير السن لا يستمر  
العهر وإن كان عت (قوله وذلك لمر) أي من إحصاره بامع (قوله ه ه لم يلى الكساح)  
مراد أنه لا ينصر إفاقه ل ذكره ثم من أنه لو روج في رمس الإفاقة صح وإن قت حدثا كيوم  
في سنة

(١) قول المحقق أو فقدتها الخ . هو في صحيح صحيح . وردت عنها بعض من جهة التي كتب عنه اه

تشدد البون من فكان  
ليوافق ماسياني قريبا  
آخر السوداء (قوله لأنه  
جارم بالإعتاق) قال  
الشهاب مع فيه نظر  
أن النسبة ليست مجرد  
فقد الاعتاق من الاعتاق  
عن الكفة وهو متردد  
فيه فصلا فاستمر بعد ذلك  
مساء على هذا (قوله  
ووجه عدم إلهام الخ)  
قال الشهاب المذكور:  
قد قيل هذا لا بدع  
له فاه لورده هـ وهي  
دلالة ماها على روى  
العمى الخفى وماهاك  
على ما رويته فتأمله هـ  
(قوله لهما) أي أم الولد  
ودو الكدابة وفي بعض  
النسخ إسقاط لفظ هـ  
وورد صميم رفعهما  
وهو فاسد لإدبته أن  
الكلام في لفظ عتق وهو  
ليس كذلك (قوله ويجوز  
رفعهما) أي في حد ذاته  
لأن خصوص كلام  
نصف إذ ينافيه ذي  
وصفته عدم رفعهما على  
أنه حالان وبديهية  
قوله إقامة للمصاف إليه  
مقام أصاف إذ معناه  
قامته مقدمه في الإعراب  
كما لا يخفى قال الشهاب  
سـ من أراد تهما على  
الوجه الأول مجروران

في أكثر الأوقات (و) لا (مر من لا يرحى) عند العلى به مرحلة كندج ومن ولا من قدم  
للقل ، بخلاف من سخم فته في بخار به أي قبل ارفع بلازم ، أما إذا رضى يؤد فبحرى وإن  
نصف به ثوب خور أن يكون هجوع عنه من و حتى موته من حيث لمص آخر أي لأصح (فان  
رى) من لا يرحى ، يؤد بعد إيقاعه (من الإجزاء في لأصح) فاختلط الطن ، وبه يعرف بين هـ  
و من ماصر فصل فصل على الكفا على انقور من ، هذا هو على ذلك لأشتم أحاط مع أن الأصل  
عدم التصاف ثم والأصل في العاص لهما ، كدفع من و حتى أعنى فتنم لتحتق ينس  
بما به فكان عود عمة جديدة عمة والى لا لاجل النسبة بقى العلى كما به حج من غير  
المصوب ثم من كونه معصوم فيه لاخرى على لأصح ، حج جمع ما من الأصل وردت سبع  
تأثير ذلك في النسبة لأنه حرم بالإعتاق وبما هو متردد في اسرار مرضه فصحح إلى اعتاق  
ثم أولا فـ ، ومن ذلك لا يؤثر في حرمه نسبة كذا في و ، فربما في دعوى من عدم مساهمة  
لقولهم بذهب بصره حدة فأخذته ثم استردت لأن العمى المحقق لا يزول ، ووجه نفي  
1. أنه أن اندر هـ على من في حرمه ، والعمى ينافيه نظرا لحقيقته للتأدية من حصول  
صورته من غير أنعمى مستند ، ثم على ما يمكن سده عود ، ويروى من أنه غير أنعمى ، فوجه  
لاسترد (ولاخرى شره) و ذلك (مر) أصل ثومع (نسبة كندج) لأن عتقه  
مستحق لأنهم الكندجة فهو كدفع عمة الواحدة إليه به الكندجة (ولا) حتى فهو معطوف  
على الشراء ، وحذف إقامة للمصاف إليه مع حذف لهما على مر من انعمى المراد ،  
و يجوز رفعهما عتقه على شره ، ولا إشكال فيه ، وجوب صحة العمى على عدم عتق لا يمنع ذلك  
(أم ولد) لا (دى كندجة صحفة) قد نعتجه ومشروط حدة في شره له كندج (ويجوز)  
و كندجة فاسدة و (مدير ومعنى) عتقه (صحفة) غير أنه من صحفه بصره فيه هـ من شر عتقه  
عص أو عتقه بصفة اسمى ذوى تخلاف ما به عتقه ، ذوى كاندج (ولو أراد) به العلى نسبة  
(قوله في أكثر الأوقات) وفتش عدم إحصائه (قوله من ترفع الإيمه) أي ويرفع له وقيل  
فأدقر به يتبين عدم إحصائه لثنتين موته بالنسب السابق على الإعتاق (قوله فاصر) أي به  
لاخرى (قوله تشددة من حصول صورته) صريح في أنه لو أبصر وتبين أن ما كان به به عتقه  
وأنه ليس أنعمى م يجوز لفساد النية ، وعليه لعل الفرق بينه وبين الرخص بدى لا يرحى يؤد  
حيث آخر إذا يرى أن الرض ليس فيه صورة ماهرة تنافي الإجزاء بضعف تأثيره في النية ولا  
كندج أنعمى ، ويبنى أن من سخم روى حنون ورمائه فلا كنى عن ما كندج أحد من الفرق  
الذى ذكره الشرح إلا أن يقل العمى الخفى ليس معه من سوء التصرف خلاف الحنون والرمائه  
المحققين فإن كلا منهما يمكن روله من عهد وشوهد وقوعه كثير (قوله في آخر أنعمى مستند) أنصر  
أما لم لا (قوله لهما) أي أم الولد ودى الكندجة (قوله ويجوز رفعهما) على وجه معبر هـ بقوله  
أو فـ فهو معطوف على الشراء الخ ش يقرأ أم ولد بآخر فكأن حذف فيه بضعف وتأثيره في النية ولا  
إليه على حرمه وهو بالنسب بقوله ولا ي كندجة يمكن قوله إقامة للمصاف إليه مة ماصر  
في حرمه ثم ولد بالرفع إلا أنه لا يظهر في قوله ولا ي كندجة (قوله ولا ي كندجة) أي أن حذف  
نصف وإقامة للمصاف إليه مقدمه كندج شاع (قوله كندج) أي موه من عتقه مستحق خ

و من معطوف مقترن وهو سخم عتق لهما أن هذا مع كونه ليس من قيل إقامة للمصاف إليه مقام المصاف لم يوجد فيه  
شرط جواز المصاف إليه بعد حذف للمصاف كما يعلم من محله هـ



م نحو واحد منهما ( وقد شق معسر من ) من عسرين ( من كذا قد أصبح بكذا  
 في كل بغيره ) وبقى حديث كذا مشهور في كذا وبقى حديث كذا مشهور في كذا  
 حصول الاستقلال ولو في أحدهما خريف مبرر كان بينهما مبرر وهو معسر لعدم الحرية فيه  
 يحصل مقصود الحق من التخلص من الرق . أما الموصوفين بقى حديث كذا مشهور في كذا  
 للبراهنة عليه . ولثاني سبع مصدقة كذا لا يخفى شق في لأصحية . والبك الإحداء  
 تيرلا الاشخاص مبره الاشخاص ( وبقى أعني ) قد عني كذا ( يعوس ) على الذي وحي  
 كأعتقدت عها نسب عات وكأنته عها نسب على ( م عني كذا ) لا عني خبر العني عها  
 ومن ثم استحق الموصوفين على أنفسهم ، وما ذكره حكم بغير من ( كذا ) يعوس . سرد  
 ذكر حكمه في غيرها وتعميم كآصله ، فقال ( والإعتاق من كذا ) عكوب معوضة  
 شوب تعليق من المالك وشوب حرة من ميسر . يجب حصول مورا ولا عني من كذا  
 محانا ( قالوا قال ) ثبيرة ( أعني أم ولدك عني نسب ) هذا عني سوء . قال عني من كذا  
 ( فاعتقها ) قورا ( م عني ) ( ولزمه ) نى ميسر ( يعوس ) لأنه ميسر من جهة  
 كاختلاف الأحرار . ثم إن قال عني فاعتق عني ميسر ولا يعوس . لا عني ميسر من جهة  
 عني لأنه لا يبيع من ميسر . ( وكذا لو قال عني ميسر عني كذا ) هذا عني من كذا  
 سواء أقال عني أو أعني ( فأعني ) مورا فميسر ميسر . ( في الصحيح )  
 لأنه ميسر أم ولد . كآتم الولد . وميسر ميسر من كذا ميسر . ( يعوس ) وهو عني ميسر  
 ونحوه . وقد ورد في قيمة العبد . وله ميسر . ( وكذا لو قال عني ميسر عني كذا )  
 قال كان العيب مع إجراده في الكراهة . ( وكذا لو قال عني ميسر عني كذا )  
 قتل المالك في العبد بخلاف أم الولد ( وبقى كذا ) كآتم ميسر . ( م عني )  
 مورا ( عني عن الطالب ) وأحرأه عن كذا عني ميسر .

( قوله وكأنته عها ) أى  
 عن كذا .

( قوله ميسر ميسرا ) أى واعتق ميسرا ( قوله ميسر عني كذا ) نى ميسر من  
 الميسر وفى سم على حج قال في العباب . ( قوله ميسر عني كذا ) ميسر عني كذا  
 عيب أو مات برمة إعتاق سلم . ( قوله ميسر عني كذا ) ميسر عني كذا  
 فالظاهر برأيه وهل يلزمه إعتاق ميسر كذا . ( قوله ميسر عني كذا ) ميسر عني كذا  
 أو إلى الثاني أنه أقول الظاهر رجوعه بشئين . ( قوله ميسر عني كذا ) ميسر عني كذا  
 باعتق عني عن الكفارة ( قوله على ميسر ) أى من العبد ولا عني ( قوله عني كذا )  
 مورا ولا عني ( أى وإن لم يجب على الفور عني عني كذا ) وهو ميسر . ( قوله عني كذا )  
 عني كذا على ألف فأجابه لا على الفور . وهو ميسر . ( قوله عني كذا ) ميسر عني كذا  
 الفور فليراجع اه سم على حج . أقول : القياس في الية عني الإعتاق لأن سم من جهة  
 المالك لم يعتق بما فعله ( قوله لأنه ) أى عني عني الميسر ( قوله أم ولد ) نى الميسر  
 ( قوله فاعتقها ) نى ثم بولد ( قوله لا عني ) أى عني عني ميسر ( قوله عني كذا )  
 روجت . ( أى عني لا يبيع الطلاق ) ( قوله ولزمه قيمة العبد ) لزوم القيمة هو بشكل على ما قسم  
 في الخلع مع الأحرار فيما لو قال للزوج حج روجت عني . ( قوله عني كذا ) ميسر عني كذا  
 رجحيا ولا مال فكان القياس هو أن يعنى ولد قيمه . ( قوله لم يستطع به ) وقد اعتق عن  
 اعتق محانا

لنضمن ماد كرم السبع لتوقف العنق منه على مسكه له فكانه قال بعينه كذا وعنته على فقال  
بعث وعنته على (وعنته العوض) انتهى إلى مسكه وإلا فقيمة العبد كالجعل فان قال عانا  
م برمه شيء فان سكت عن العوض لزمه قيمته على لأصح إن صرح به كذا في أو من وكان  
عليه عتق وم يصد العنق العنق من نفسه كما هو قال له فخص دين ولا فلا ، نعم هو قال ذلك  
ملك بعينه على منه بالعوض ولا يخرجه عنها لأنه مسكه له انتهى العنق بقرينة (والأصح أنه)  
أي الملك (مسكه) أي الفسخ المطلوب إعتاقه (عقب لفظ الإعتاق) الواقع بعد الاستعداد  
لذمة الدين للملك (ثم) عقب ذلك (بمعنى عنه) لأن العنق عن ملك فخص في رتب  
لظنين متجهين لفظ الإعتاق في ماد على رتب الشرط على شروط والذاتي يخص ملك والعنق  
مما بعد تمام الاستعداد على ضرورة الشرط في رتب ، ولا يفرق في حدود العنق بالعوض بين كون  
ربوبي مسأخر أو معصوما لا يفرق بين امرأته لأن البيع في ذلك ضمن ، وهو غير فيه ما لا يفرق  
في الاستعداد وهو قال غيره نعم بين مسكه كل مسكه من حيث من حصة عن كفايته وبها  
قائمة بين آخره في لأصح ، ولا خصص بالعنق والكسوة كالإعتاق فله الجور في (ومن)  
لزمه كسوة مربية فقد (ملك عدا) أي و (أو عنه) أي مساو له من نفسه أو عرض  
(فأصلا) كل منهما (عن كسوة به وشبهه) أي برمه مؤسسه (بقيمة وكسوة) وسكن وأتانا

(قوله لنضمن ماد كرم السبع) هذا لا في فيما هو من عنته على رقب حجر بقرينة عدم الإجراء  
فيه لسداد السبع بعد انقضاء الدين (قوله إن ملكه) أي العوض لأن كان ملكه والإذن كان  
معصوما أو محررا فسمه الج (قوله ثم هو قال ذلك) أي أعنته على (قوله لذلك بعضه) أي من  
أمن وورع (قوله ولا يخرجه عنها) أي الكسوة (قوله عقب تمام الأبدى) هذا يفارقه  
ما مر أول السبع من أن الصيغة مبررة ، وقد قال له ب معنى عندك على كذا فأنه قوله أعتقته  
عنتك كان عبرة أن يقول بشرى معنى عندك كذا وأدنيه على وأن قول ادائع بعنتك وأعتقته  
عنتك وهذا يقتضي حصول الملك عقب مسكه أو ما به وكذا انتهى انتهى سداد ذلك على العنق  
لاتأخره (قوله بين كون رقيق مسأخر) ثم ذكره فان الإجراء على الأصح ليست مبررة  
من جهة السبع لغير الصمى ، وأما فأنه (إشارة إلى صحة حقه وإن لم يمتثل له) (قوله  
آخره في لأصح) أي ويرمه الصمى إن ذكره وإلا فيلزم الامداد كما لو قال اقتضى ديني فعل  
(قوله ولا يخص بالحس) أي لا يحد هذا فيشكل في حر من عدم إعتاقه عن الطلاق فيما  
وقال أعنى عندك على كذا لم يحد فور إلا أن يقال إن الاستعداد بشبه الإباحة فاعلم فيه عدم  
الصور والاعتناق عن العنق يستلزم حصول ولا به فاعلم فيه شروط البيع تتكسر ملك فيه  
(قوله والكسوة كالإعتاق) هذا محال لما قدمه في أول السبع من أن السبع الصمى لا ياتي في  
غير الاعنق وعبارته ثم وهو يأتي أي السبع الصمى في غير العنق كمن صدق بدارك على أو حرام  
ثم كلا قرنه أو يفرق بأن يتوقف الشارع على العنق أكثر فلا يقاس غيره به كل محتمل ومن  
كلامهم إلى الثاني أكثره وقد يجب تأمل من أن الأصنام كالإباحة (قوله وعياله الج) وخرج  
هم من يومهم مروءه كاحويه وولده الكسوة فلا يشترط القصص عنهم (قوله وأتانا) الأثاث متاع  
الست الواحدة أثنان ، وقبل لأواحد له من لفظه

لا بد منه برمه العتق ( لقوله تعالى - من لم يجد فصيام شهر من ماله - وهذا واحد وثاني  
في نحو آية محرف وحل حدي وكسب منه ماله في قسم الصدقة كما قد أدرجني وغيره أما  
إد لم يمس العتق أو ثمة عما ذكر لأحياجه فصب أي خدمته بسببه أو صحابته كذلك بحيث  
يحصل له نفعه مشقة شديدة لا يحتمل عادة ولا اعتد به بغير رغبة أو لرص به أو عموه فلا  
عتق عليه لأنه فاقده كمن وحيد ماله وهو يحتاجه لعيشه ، وأبغى منه السكالة عنه في ماله ،  
ويشترط كون ذلك فاضلا عن كفاية العمر المالك على الأصح وما وقع في البروصة هـ ، بعد التارح  
من اعتبار سنة مضي على الرجوع المير في قسم الصدقة - فقد صرح فيها بأن من يحل له أحد  
ركاه فمير يكفر باصومه ، وأن من له رأس مال له بيع صير مكيب مكفر بالصوم كما قال ( ولا  
يجب بيع صبيعة ) أي أرض ( ورأس مال لا يصلح دحهما ) وهو عبد الأولي ورغ الكافي ،  
ومثل ذلك الناشئة ونحوها ( عن كفايته ) كمن لو كانهما صير مكسا لأن المسكة أقوى من  
مراقبة المير ، أما ما فصل أو بعده فيبيع المير قطعا ( ولا ) بيع ( مكس وعبد ) أي من  
( نفيسين ) بأن يجد ثمن المسكن مسكنا يكفيه وقد بعده و ثمن العن قد يخدمه وفي بيعته ( لهما في  
الأصح ) بشقة المير المير والثاني خبر - لهما لتحصيل عند عتقه ولا العتق إلى معرفة المير المير  
في ذلك ، نعم إن اتسع السكن المير المير بحيث يكفيه ماله واقه حصل به رقة رمة تحصلها لأنه  
لا يضره ، أما لو كانها فمير بهما وتحصيل من عتقه قصص وحسبه الأمة بوجه كهم  
للخدمة و هارق ماها ماله في المير من بوم مع المير المير بأن المير لا يدل له والاعتق يدل ،  
وما مرق المير من ماله مرقية حله وممكن له بأن لا يكفره بدلا كمن ماله وأن حنوفه على ماله  
على المير حله خلاف حق الأدبي ومن له أخره يريد على قدر كفايته لأمره المير المير المير  
لنجدين العتق فله الصوم وإن أمكنه جمع المير في نحو ثلثه ثمة ، فإن اجتمعت من الصوم  
وحب العتق اعتسارا بوقت الأداء كما سيأتي ( ولا ) يجب ( شراء ) رقة ( من ) أي ربه  
على ثمن مثله ، وإن قوت نظره ماله في شراء ماله ، والفرق بينهما - ككثرة دار مردود ، وعلى  
الأول كما أشبهه لأدرجني وغيره عن المير لا يتصور العتق للصوم بل يجب عليه الصير إلى  
بوجود ثمن لمثل ، وكذا لو عاب ماله ولو فوق مسافة التصير فيكلف الصير إلى وصوله  
أيضا ، ولا يطر إلى نصرتهم هـ ، وجمع ماله الصير لأنه الذي ورط به ماله ، وقد يفرق  
بين ماله وما ماله في صير ماله من دم يجمع وما في ماله من أن له لمير الصوم وإن أسير ماله  
بأن داره وقع ماله هو مكاف به ماله يوريط نفسه فيه ، بخلاف هذا فماله ماله  
كثير ، وما في السكاف من عتقه لروم شراء ثمة نازعة في الحسن ساع الورق لخرجه عن  
أبيه الرمان

( قوله أما ما فصل أو بعده )  
مع العاص قطعا ( أي  
إذا كان يورق رفته كمن  
يعم بما يأتي ( قوله ولا يطر  
إلى نصرتهم ) أي من  
وحد المير ماله ومن  
عاب ماله

( قوله لا بد منه ) أي وعن دية وهو مؤجلا ( قوله أو صحابته ) أي عظمه ( قوله أو عموه )  
أي أبو حبه عليه نفعته ( قوله لأنه ) أي لعن ، وقوله لا يضره أي المسكن ( قوله فيكلف  
الصير إلى وصوله ) وفيما ذلك اعتبار جليل من المؤخر من طات ماله ( قوله ولا يضره )  
نصرتهم ( أي من واحد العدد زيادة على ثمن مثله ومن عاب ماله ولو فوق المير ( قوله وقد يفرق )  
ويفرق أيضا بين ماله وعدم بوم جمع الأجرة لدار لأنه هـ ماله ثمن العتق فكله في ماله وإن  
امتنع يحصله حالا بعبته وما ماله فاقده ثمة وجمع الأجرة لتحصيل لسبب الوجوب في مكلفه





مامر عن القسائر والاعماء المستعرق كالحنون ولوصام رمضان ليلة الكسرة أو سبتهما من صومه  
ويشتم تعطف صوم الشهرين ليسأف إدهما كصوم يوم أو وصى ماهر فيهما ليلا عطى ولم يسأف  
والطريق الثاني فيه قولاً لمصر (فان عجز عن الصوم) أو سابعه (هريم أو مرض) عطف عام على  
خاص على ما قبل (قال الأكترون لأرحى روى) وقال الأقبوس كالأمام ومن سابعه ومحججه في الروضة  
وهو اعتمد بعشر دوايه في فلقه مدة شهرين بالعادة الثغالة في مثله أو يقول الأطباء والأوجه  
لا كنعاء قول عدد منهم (أوقفه بالصوم) أو سابعه (مشقة شديده) أى لا يحمل عادة وهو لم تسج  
اليمين في يظهر ويؤيده مثلهم لما بالشق ، نعم عدة الخوع ليست عسرا على سبهاء عقده  
حينئذ صومه الشروع في الصوم قد عجز عنه أفتر واستقل بلاطعام بخلاف الشق بوجوده عند  
الشروع إذ هو شدة العمة ويكتم يكن عسرا في صوم رمضان لأنه لا يدل به وبو كان يقدر على  
الصوم في الشتاء ونحوه دون الصيف فيه العدول إلى لا طعام محرم الآن عن الصوم كما هو عجز  
عن الاعتق الآن وعرف أنه موصى من عليه حر له العدول إلى الصوم كما اقتضاه كالأمام (وخاص  
بعدة مرض كمر) في غير الفصل كالتى (باصعده) أى تمسك وتر الأول لأنه انطالق القران حسب  
رد لا عجز حقيقة بصعده وقاس الركاة لا كنعاء بالرفع ولوله يوجد سبب تمسك وقضاء الروضة  
شروطه سبعة لا يرى على أنها لا تقتضى ذلك لأنها معروضة في صورة خاصة كما يعرف شأنها  
(سبب مكينا) لأنه لا أثر حتى يودع لواحد سنين مد في سبب يوما لم يحرم بخلاف ما لو جمع  
السبب ووضع الصائم بين أنفسهم وقال ملككم هدى وإن لم يقن بالسوية فصاوه ولم في هدية  
القسمه بالسوا بخراف ما لو قل حدوده وجوز الكسرة فانه يكسره إن أحسنوه بالسوية  
وإلا لم يخر إلا من أحد مدا لا دونه وخرق بين هذه وثالث ما من ملك ثم يقول ان وقع به التساوى  
من الأحد وهذا لا يثبت إلا الأحد فاشهد التساوى فيه (أو فقيرا) لأنه أسوأ حالا أو انقص  
فقره والبعض مساكن ولا أثر بغيره على صوم أو عجز بعد الاصعده ولولم كان شرع في صوم  
يوم من الشهرين فمدر على العنق (لا كافرا) ولا من بمره مؤسره ولا مكنا سقفة غيره ولا فما  
وإنما يجر إلا باده وهو مسجون لأن لرفع به حنيفة (ولا هاشميا ومطلبيا) ونحوه كالركاة  
بجمع التطهر (سبب مدا) بكل واحد مد لأنه صح في روى وصح في أخرى سنون صا  
وهي مخوفة على ما من الحوار الصادق باليد بتعدد السج فجمع ما ذكر وإعنا يخرى  
الاحراج هنا (ما) أى من نعم (يكون فطرة) ما يكون من عاب فوط عمل المكفر في عاب  
السنة كالأقط ولو للندى فلا يخرى بخود قن مامر ، نعم الله يخرى ثم ذهب عن ما وقع لمصعب  
في تصحيح التوبة لكن الصحيح إحد ودها نسا والأوجه أن المراد بالمكفر هاشميا صبا سكا فارة

(قوله مامر عن القسائر)  
انظر في أى من مر (قوله  
والاعماء المستعرق) أى  
جميع النهار إذ غيره بأن  
أفاق في النهار ولو لحظة  
لا يبطل الصوم كامر (قوله  
تعتبر النسخ الخ) يعنى  
لا مكان الجمع لأنه حيث  
أمكن الجمع لا يضر إلى  
النسخ فأمس .

(قوله مامر) انظر في أى من مر وشعره حج نعم من يعطف جاء فيه بتعريف الخيص (قوله عن  
تداء عقده) أى الصوم (قوله ويكتم عسر) أى اشق (قوله حسب) أى فقط وقونه ولم  
يوجد فقط بملك معتمد (قوله وخرق بين هدى) هى قوله خلاف ما لو قال حذوه وقونه وتب هى  
قوله وقال ملككم (قوله ووشد) قصيته أنه لا أثر بقدره على الصوم وإن عجز عن بقية الأمداد  
(قوله إلا باده) أى العير وقوله وهو أى العير (قوله لكن الصحيح إحد ودها نسا) أى حيث  
تحصل منه سنون مدا من الأقط كإى ركاة انظر







وليس العرب عندها ، وإنما لو كانت في بني سبي أو بني كاهل أو بني عروب  
 لكانت له بيت (و. ش.) بالحرف وكذا ثبت فيهم عن أحد وجهين (في الحسن كانه)  
 لأن الر في حبال ونحوه هو السقوط وقت ش. بالحرف في البدن ونحوه لأنه لا يسمون فيه بني  
 لصعود ونحوه من كان فيه حج الله إليه في فوجهم كالحقود والرحمة لله على  
 صراحه أصلاً (وكذا ر. ش.) بالحرف (فتظن) أي من غير ذكر حبل ولا غيره كسانه (في  
 الأصح) لأن صرحه يسود والناسي أنه صريح والرافد من حمراء والناسي إلى أحسن العرمة  
 فكذلك ولا يصريح (ب. ش.) (ب. ش.) (في حبل صريح في الأصح) لسهولة منه وقد ذكر الحبل  
 بين حمراء ولا يصرفه عن صاعده وإما إلا ، من الحمراء خلاف الأصل والذي أنه كسانه  
 وثبات بين أحسن العرمة قصصهم وإلا فكيف يورثون في حبل فكذلك كما فلاه  
 ويعرق منه وما من أن البدن يستعمل بيت كثير في السقوط حذفت ربت فيه (وقوله)  
 نرحل (ب. ش. ر. ش.) أحدث (و. ش.) أي مره (ب. ش. ر. ش.) ب. ش. ر. ش. (ب. ش. ر. ش.)  
 الحنود (أو حنمة) (و. ش.) (و. ش.) (و. ش.) (و. ش.) (و. ش.) (و. ش.) (و. ش.)  
 العرب (و. ش.) (و. ش.) (و. ش.) (و. ش.) (و. ش.) (و. ش.) (و. ش.) (و. ش.)  
 سمعته أي كره ولا حنمة في الحديث ، حيث أنه حديث عن ر. ش. ر. ش. (و. ش.)  
 مدح كما قاله الر. ش. (ب. ش. ر. ش.) (ب. ش. ر. ش.) (ب. ش. ر. ش.) (ب. ش. ر. ش.)  
 العرب (و. ش.) (و. ش.) (و. ش.) (و. ش.) (و. ش.) (و. ش.) (و. ش.) (و. ش.)  
 أنه لم يسمها في البدن ولا في ش. ر. ش. (ب. ش. ر. ش.) (ب. ش. ر. ش.) (ب. ش. ر. ش.)  
 في حبل (ب. ش. ر. ش.) (ب. ش. ر. ش.) (ب. ش. ر. ش.) (ب. ش. ر. ش.) (ب. ش. ر. ش.)  
 كما قاله الماوردي قال ولا يحلف أنه ما قبله و... (ب. ش. ر. ش.) (ب. ش. ر. ش.)  
 وهو ولا حنمة في الحديث كما ذكره في حبل (ب. ش. ر. ش.) (ب. ش. ر. ش.) (ب. ش. ر. ش.)  
 وهو من غير ر. ش. (ب. ش. ر. ش.) (ب. ش. ر. ش.) (ب. ش. ر. ش.) (ب. ش. ر. ش.)

(قوله وليس العرب عندها) (ب. ش. ر. ش.) (ب. ش. ر. ش.) (ب. ش. ر. ش.) (ب. ش. ر. ش.)  
 الإبداء سكن فيه ر. ش. (ب. ش. ر. ش.) (ب. ش. ر. ش.) (ب. ش. ر. ش.) (ب. ش. ر. ش.)  
 صاعده وله في مقدمه حصومه كائن (ب. ش. ر. ش.) (ب. ش. ر. ش.) (ب. ش. ر. ش.)  
 حدا (قوله وإنما ر. ش. بالحرف في البدن) (ب. ش. ر. ش.) (ب. ش. ر. ش.) (ب. ش. ر. ش.)  
 هل يكون صرح أو كسانه منه ش. ر. ش. (ب. ش. ر. ش.) (ب. ش. ر. ش.) (ب. ش. ر. ش.)  
 صرحه (ب. ش. ر. ش.) (ب. ش. ر. ش.) (ب. ش. ر. ش.) (ب. ش. ر. ش.) (ب. ش. ر. ش.)  
 لو قال في موضعه في البدن ر. ش. في حباله ونحوه (ب. ش. ر. ش.) (ب. ش. ر. ش.)  
 الصريح من عبد أبي ن. قبل إبه كسانه (قوله حذفت ربت فيه) (ب. ش. ر. ش.)  
 هذا ذلك (ب. ش. ر. ش.) (ب. ش. ر. ش.) (ب. ش. ر. ش.) (ب. ش. ر. ش.) (ب. ش. ر. ش.)  
 أنه لو كان الاقتصاد غير مباح كان كسانه ونحوه (ب. ش. ر. ش.) (ب. ش. ر. ش.)  
 بوه به عن يمينه (قوله وتكرر بلايه) (ب. ش. ر. ش.) (ب. ش. ر. ش.) (ب. ش. ر. ش.)  
 للحدث (أما ع. ش. ر. ش. على إقراره عقوبة ونحوها ر. ش. ر. ش. (ب. ش. ر. ش.)  
 الإقرار بين محور الحلف والبور به وإن حلفه الخ كما ولا سعد وحب ذلك حيث ع. ش. ر. ش.

بشرب الخمر. ثم أتت بحديث من عند غيره وهو ما حكاه من الشهادتين ، والأوجه بروم  
الحق محمد المصنف مع اللفظ يعرف به أنه بذلك القصد (وقوله) لآخر (بأن حلال) وما  
ثم فسدت برأيه (نحوه) كأي لفظ من لغة أو لغة أخرى من لسان الله تعالى (وهو  
لأن يهبط من بين يدي ثم يؤثر فيه كونه ، وفيه ذلك منه عدم هو ترشيح الأخوة ، هي  
منفعة لاحتياها وتعريضها ، ومن ثم لم ينفقوا الأمر من جهة غير جهة يورث الأثر على  
ذلك وما ذهب إليه جمع من أنه كتابة مردود ، بل هو الفرق بين الثاني وهو كل نص  
بقصد به القذف إن لم يحتمل غيره فصرح وإلا كان فيه من وضعه خلاف القذف فكأنه ولا  
غير من وليس الرمي إلا من التهمة قذف الفسقة إلى غير ذلك من الكثرة وغيره ثم قد يذهب  
كقوله لم يثبت فلا بد أن يثبت في الأمر ، حتى الأمر ، يذهب لا عند تعدد ثبوت (وقوله) راجل  
أو امرأة روجة أو أحده وقوله راجل راجح أو نحس (في ذلك) وقد عده بينهما روجه مستمرة  
من حين منه إلى حين ثبوتها (بما روي) على نفسه لإسناد التمسك به وغيره من قول  
رجل أربا الأرباب من ثبوت من كونه الأصح أنه من المستقبل في الإقرار (وقوله) للمقول به  
قوله في قول الإمام أنه لا يحتمل كونه من غير كونه مردود من المصدر من جهة  
مشاركته في إقراره وهو في ذلك دجال ، وخرق منه وبين ، أنه في الرمي البحث بعد أن  
قوله وتعدله لتركه من موضع إلى راجل مع قول لما دونه من إقراره في ثبوت تنصبي الآفة  
ثمرة أن مدحوله ثبوت مع العلم في إحداهما كما في آخر حذف لمعية فاسم سدي  
مردود صاحبة وهي لا تشرع في ذلك .

### (قوله والأوجه لزوم الحد)

محدد للفظ مع اللفظ ومن  
لم يعترف بالخطأ  
المراد بهذا وهو المراد  
ثم حد حيث قصد  
الكتابة وعرف بإرادته  
المعنى الذي هو قذف  
أو إن لم يعترف بأنه قصد  
بأن القذف تعني التعصير  
بأن

عنه من أو نحوه من راجل وهي معدودة أو ليس خبرها نفس ، ومن ذلك ما عرفت أنه إذا  
فر كتب سجنه وأحده نحو أنهم مدان من أعوان أحده فمحور به حيث كانا والنو به وور  
الكم ، ومعانوم أنه حيث يرى لا كونه وأنه لو كان على حد من كان - من له على حد  
بإطلاق أمر الحد كما ووري به فلا حد (قوله بل عرف إجماع) أي التمسك على أنه حد (قوله)  
مجرد المصنف مع اللفظ) أي به القذف (قوله) نفس - ف (قوله) سجنه أنه لا حد (قوله) غير الفرق  
بين الثلاثة) أي صريح وكما يذهب إليه (قوله) وإلا فصرح (قوله) شجده في شرح منهجه  
وفي جملة قصد القذف به مقصد الثلاثة بهما شرط ذلك في الأمر مع وأن الكتابة عنهم من وضعه  
القذف دلت ومنها والأمر من قصد به ذلك دلت ، ومن كذا في لكل دلالة الفرق من  
منه يحتمل غير ما وضع له من القذف وحده صريح ، وقد احتجنا وضع القذف وغيره كتابته ، وما  
استعمل في غير موضوع له من القذف ، بل كان في القصور منه بترشيح نهر نص به حجج  
وما قاله ظاهر حيث حمل قول المصنف ، به الذي يقصد به القذف على القصد بالتمسك من حمل  
على أن المراد الألفاظ التي من شأنها القذف كان مساوياً له حجج (قوله) وليس الرمي ليس  
التمسك منه) أي وليس يعرف به ، ولا فرق بين الجارل وغيره (قوله) وبما من قال ردت لرب  
الشرعي) وسمي أن منه الإجماع (قوله) وقول الإمام عدمه) أي عدم العرف (قوله) ويرى  
بأنه) أي من قوله ردت لك (قوله) البحث) أي بحث الإمام .





محتاج لصهر كلامهم ( وورنى مدفوف ) قبل حقه فدفقه ولو بعد حكم من وور بعد الشرع  
 في الحد كما هو واضح ( سببا الحد ) من فدفقه ولو من ذلك الزمان وناه هذا يدل على سبق  
 منه لخرابان العدة بإطلاقه من الحد لانه في أول مره كما قاله عمر رضي الله عنه ورعاها  
 لا يحسن بها ما هو حكم شهده به رضى فورا حيث نقص حكمه وإن فب إن ربه يد على سبق  
 منه منه قبل حكمه لتصور الفرق بأن الحد سقط بانتهائه فان الحكم ( وورنى فدفقه ) يسقط  
 الحد لأن رتبة لا شعر سبق منها ولا من عتبه وهى شهر عما ( ومن رضى ) أو فعل ما نقص  
 عتبه كوطء حليته في دبرها ( مرد ) وهو مكاف ( ثم ) باب و ( صرح ) حال حتى صار ألقى الناس  
 ( لم يعد محصنا ) أبدا لأن العرض إذا اتل لا تفسد ثلثه فلا بد أن الناس من الحد كمن  
 لا بد له ولو فدفق في محسن الحكم ربه بغيره استدوف بعد وفقه من شاء وفرق بقرره عتبه  
 بمال الغير لأنه لا بد وفه سببه فدفق عليه حد واحد ومحل ورود العلامة حتى تى نفسا ما يد م يكن  
 عتبه من سن إحصاءه وإلا كان فرضا كمنه فدفق ( وحد الحد ) وورنى فدفقه إذا لم يصب  
 عنه أو رث ( ثورث ) وهى الفدية عن ذرته حصص كسائر الحقوق ( و سقط ) حده وورنى  
 ( بعد ) عن كنهه فدفق عن بعض عتبه فدفق شى منه ولا يخالف سقوط التعريض بالعموم ما فى  
 بانه أن أمه من مسومه لأن الفدية حق لأبى ولذى - وانه لإحصاء حقه على الفدية  
 ويستوفى بعد مدفوف من مره وإن لم يصب ولو رث المدفوف على مال سقط ولم يحل المال  
 كفى فادى عتبه وفير و ثب شخصاء فدفق غسل ورتبه ووقوف شخص برأيه عتبه المدفوف  
 محب الحد أو فدفقه فدفق فدفقه حد كمنه فدفق بر كمنه فدفق على بل يعز ( والأصح أنه ) إذا مات  
 المدفوف لم ( يرثه كل ثورثه ) حتى يروحى كمنه فدفق ، فدفق الميت لا يرثه الروح والروحه  
 على أوجه يوجبى لا تختص بوجه منهم

( قوله ولو سبب ذلك الزمان )  
 يعنى سقط حد من فدفقه  
 قبل ذلك الزمان ولاحد  
 على من فدفقه بعد حد  
 الزمان ( فوفقه ولو فدفق  
 شخصان زنا يعلمه المدفوف  
 الخ ) من يصهر لى أراد من  
 هذا فليتبأمل .

( قوله يحتاج لصهر كلامهم ) نى أن يرول بحد به بوضوئهم ( قوله عرض العدة ) صهره أنه  
 فى ربا وعتبه ولا يصح منه ( فوفقه ورعاها ) نى العاد بإطلاقه ( قوله مراده شخص ) نى يصير  
 فدفقه فدفق بلا بداء كما - فدفق ( فوفقه كمن لا بد له ) نى أن ذلك بمسبة لا يصح باب الأخرويه  
 ( قوله ربه ) نى الحاكم ( فوفقه إن شاء ) نى المدفوف ( فوفقه بدل للعسر ) نى حيث لا يبره  
 أن يصبه بذلك ( قوله لا يوجب سببه فدفقه ) نى على الناصى ( قوله لم يسقط ) وفائده أنه  
 لو أراد الرجوع إليه بعد عفوه ممكن منه ( قوله ولو عفا ورث المدفوف ) نى أو عفا فدفق منه  
 ( فوفقه لم يعد الحد ) نى بل لا يجوز له فى نفس الأمر استدوف ( فوفقه ثم فدفقه لم يصب ) وان  
 وجهه أن عتبه عتبه فدفق منه سببه فدفقه فدفقه بغيره بمسبة للعقد عتبه فدفقه فدفقه  
 بوفقه فى حقه وهو من استوفى حد من ثم نى ما سبب فى الشارح بعد قول المصنف أو أصر صاف  
 بوفقه من الوجهه من العلم عتبه استدناه الحد أى وهو لو استوفى الحد منه ثم فدفقه عتبه ( قوله  
 يرثه كل ثورثه ) نى فدفق حد الشب و حد منهم الحد الكامل سقط وبس لغيره طلبه ( قوله  
 لا يصح الوصيه ) نى بخلاف غيره ولا تحت من أحد فى إرثه بين كوف القذف فى الحياة أو بعد  
 ثوب لصفه حد يرث فى حقه من البره أو -







(قوله ولوليت صدق أنكره قبل فيما نلت من صدقي إياها مبرأ) أي من يقول أشهد بالله إلى من الدقيقين فيما نلت الخ فلا تكلمه في دفع الخلة أشهد بالله إلى من الصادقين في إنكاره ما نلت من صدقي إياها مبرأ في دعائه وأمره الزور وشرحه لو أذنب امرأه أن زوجها قد فقهه ولم يعرف به من سكوت زوجها في جواب لاسمعي حتى أقدمت عليه فصدقه لم لا تسن وإن كان قد أنكره القذف وكان مريدك لأجل الدخول في حجاب الصدق ليس لي شيء في ذلك من حيث صدق ما نلت من هو صدق ما نلت وفوقه لا يمين من صدق ما نلت مع ما نلت من أوجهه من صدق ما نلت ولا تكذب باليمين في الحقيقة ولأن قوله مردود عليه بالنسبة (١٠٨) فصار كأنه سكر ويصدق في صدق ما نلت من الدقيقين فيما نلت

ويثبت صدق أنكره قبل فيما نلت من صدقي إياها مبرأ وذلك لأن قول من يقول أشهد بالله في دعائه وأمره الزور وشرحه لو أذنب امرأه أن زوجها قد فقهه ولم يعرف به من سكوت زوجها في جواب لاسمعي حتى أقدمت عليه فصدقه لم لا تسن وإن كان قد أنكره القذف وكان مريدك لأجل الدخول في حجاب الصدق ليس لي شيء في ذلك من حيث صدق ما نلت من هو صدق ما نلت وفوقه لا يمين من صدق ما نلت مع ما نلت من أوجهه من صدق ما نلت ولا تكذب باليمين في الحقيقة ولأن قوله مردود عليه بالنسبة (١٠٨) فصار كأنه سكر ويصدق في صدق ما نلت من الدقيقين فيما نلت

حتى من صدق ما نلت من الدقيقين فيما نلت (قوله ولوليت صدق أنكره قبل فيما نلت من صدقي إياها مبرأ) أي من يقول أشهد بالله إلى من الدقيقين فيما نلت الخ فلا تكلمه في دفع الخلة أشهد بالله إلى من الصادقين في إنكاره ما نلت من صدقي إياها مبرأ في دعائه وأمره الزور وشرحه لو أذنب امرأه أن زوجها قد فقهه ولم يعرف به من سكوت زوجها في جواب لاسمعي حتى أقدمت عليه فصدقه لم لا تسن وإن كان قد أنكره القذف وكان مريدك لأجل الدخول في حجاب الصدق ليس لي شيء في ذلك من حيث صدق ما نلت من هو صدق ما نلت وفوقه لا يمين من صدق ما نلت مع ما نلت من أوجهه من صدق ما نلت ولا تكذب باليمين في الحقيقة ولأن قوله مردود عليه بالنسبة (١٠٨) فصار كأنه سكر ويصدق في صدق ما نلت من الدقيقين فيما نلت

(قوله من صدق ما نلت من الدقيقين فيما نلت) أي من يقول أشهد بالله إلى من الدقيقين فيما نلت الخ فلا تكلمه في دفع الخلة أشهد بالله إلى من الصادقين في إنكاره ما نلت من صدقي إياها مبرأ في دعائه وأمره الزور وشرحه لو أذنب امرأه أن زوجها قد فقهه ولم يعرف به من سكوت زوجها في جواب لاسمعي حتى أقدمت عليه فصدقه لم لا تسن وإن كان قد أنكره القذف وكان مريدك لأجل الدخول في حجاب الصدق ليس لي شيء في ذلك من حيث صدق ما نلت من هو صدق ما نلت وفوقه لا يمين من صدق ما نلت مع ما نلت من أوجهه من صدق ما نلت ولا تكذب باليمين في الحقيقة ولأن قوله مردود عليه بالنسبة (١٠٨) فصار كأنه سكر ويصدق في صدق ما نلت من الدقيقين فيما نلت

فاختص إلى ذلك بشئ من ماد كروحه يكون صادقه وإن لم يرد من مقتصر على ذكر امرأه كونه يمين منه فتأمل (قوله من صدق ما نلت من الدقيقين فيما نلت) أي من يقول أشهد بالله إلى من الدقيقين فيما نلت الخ فلا تكلمه في دفع الخلة أشهد بالله إلى من الصادقين في إنكاره ما نلت من صدقي إياها مبرأ في دعائه وأمره الزور وشرحه لو أذنب امرأه أن زوجها قد فقهه ولم يعرف به من سكوت زوجها في جواب لاسمعي حتى أقدمت عليه فصدقه لم لا تسن وإن كان قد أنكره القذف وكان مريدك لأجل الدخول في حجاب الصدق ليس لي شيء في ذلك من حيث صدق ما نلت من هو صدق ما نلت وفوقه لا يمين من صدق ما نلت مع ما نلت من أوجهه من صدق ما نلت ولا تكذب باليمين في الحقيقة ولأن قوله مردود عليه بالنسبة (١٠٨) فصار كأنه سكر ويصدق في صدق ما نلت من الدقيقين فيما نلت



بما مر في نسخة ومن ثم لم يصر الفصل هذا في حق من مصالح الاعيان ولا يشك شيء من أحكامه  
 والمسلم لا يحد منه ولا يفتقر أو لا يفتقر بين عباده وحاجتها كما صرح به الأمامي (وثن يشترعها  
 عن الاعيان) لأن صاحب لزمه الحاسب وهو سر لزمه قبل اعائه (ويلاعن) من اعتقل لسانه بعد  
 القذف وبه يرجح برؤد فوراً ومبني عليه ولا ينطق و (أخرس) منهما ويقذف (بإشارة مفهومة  
 أو كناية) أو يجمع بينهما كما في نسخة ذلك لأن المقلب فيه شائبة التمين لا الشهادة وحرص تقليها  
 هو مصطر اليها هذا لانه في الأصل هو من التوبة بينهما هو المعتمد وليس  
 نقل عن الأصل شيء لأن من سب أو شتم أو يذبح من عبده أو من ذلك قبل الاعيان  
 بروح دعه لا يحد منه ولا يفتقر أو لا يفتقر بين عباده وحاجتها كما صرح به الأمامي (وثن يشترعها  
 للعص وكذا العيص فما رآه لم يكن له بأمره ولا كنهه ولا يصح منه التعتير معرفة  
 مراده (ويصيح) له في ذلك (عجيبه) في معنى العربية من اللعب ما راعى راحة العاص  
 والعصب وبه عرف الأثرية كالتنبيه والتهمة (ويعرف العربية وحده) أنه لا يصح لعله  
 معناه في الوارد وصبر به جميع من حصول أربعة يعرفون بذلك العاصه وبحكم مترجمين  
 لاصح جهه رويته (ووي كالتنبيه) (ومن وهو بعد) (عصر) أي يوم كان لم  
 يتغير إلا خبر بعده لأن من لم يجد خبره لم يمتعه كمال عليه خبر الصحابين فان  
 خبره لا خير بعد عصر جمعة) لأن يومه أشرف من سواها وسعة لاحد فيها بعد عصره كافي  
 رواه صححه وإن كان مشهوراً من بين حلاس حبيب وقراخ الصلاة على ماضي في الجمعة ومقابلته  
 تحذوا رعون فولد

(قوله ويقذف) معطوف  
 على يلاعن فهما متساويان  
 في إشارة بالنسبة للأخرس  
 فتأمل (قوله قبل الاعيان)  
 ارجح (أظهره مع ماض)  
 من اشتراط آخرها  
 (قوله ولو في كافر في صهر)  
 أي وفاقاً للسديحي ومن  
 تبعه وخلاقاً للأوردى  
 ومن تبعه في قولهم إنه  
 يغلط على الكفار في  
 وقت أشرف صلواتهم  
 وأعظم أوقافهم في اعتقادهم  
 لكن يشكل على ما  
 ما يأتي عقب قول المصنف  
 لانت عاروني من قوله  
 ويعتبر من يعتقون  
 تعظيمه فان كان ذلك  
 حاصلاً عن لا يتدين فيطلب  
 الفرق بينه وبين غيره

(قوله عما مر في النسخة) أي في نسخة كتابنا الذي في يدنا والذي في يد من يصدق به  
 لم يصب في نسخة الاعيان ولا يفتقر أو لا يفتقر بين عباده وحاجتها كما صرح به الأمامي (وثن يشترعها  
 الحكماء خبره يحد أو سبانه عليه الخبر (قوله) ولا يفتقر (لوالاة) هذا استفاد من عموم قول  
 المصنف من عاب سبانه من لبيتها عن الله ومن لزمها عدم الولاية بين لانيهما (قوله  
 وبه يرجح رؤه) أي في ذلك قول المصنف لأن شارة على ما يعلل على الناس ذلك  
 ولا أحد من عباده يحد منه ولا يفتقر أو لا يفتقر بين عباده وحاجتها كما صرح به الأمامي (وثن يشترعها  
 عما رآه في نسخة الاعيان يحد منه ولا يفتقر أو لا يفتقر بين عباده وحاجتها كما صرح به الأمامي (وثن يشترعها  
 بالشارة (قوله منهما) أي من ارجحين (قوله لعلهم) أي في كلتا الاعيان (قوله شائبة  
 تمن) وهي تعند بالشارة (قوله لا من سب) أي بالشارة (قوله ويؤخذ من عائلته) هي  
 قوله لئن سبته بغيره من شرفه عاص سبق لعائه اه سم أي وذوي أن يدل قوله أن  
 محل ذلك قبل لعب الروح وله من ذلك من الاعيان سبق بولده من الاعيان لدمع منه لاعت  
 بالشارة لاسها حيث مسطرة ليه (قوله فلا يصح منه) أي في معتد ذلك أنه مادام كذا  
 (قوله في صهر) لعل تحت بالنسبة لعموم التعصبات وبلاسيقي لتصرع في لئن بان الذي  
 الاعيان في بعده وكساسة أو أنه بالنسبة لرمي خاصة (قوله فعن وهو بعد عصر) لعل التقييد به مطرا  
 لعل من صلاة العصر في قول وقتها فان تحروا أي آخر الوقت لاعتن في قوله (قوله فيما بين حلاس  
 الحطاب) أي قبل انشروع في الصلاة لا الخوس بين الحطابين

والحق بعضهم بعصر الجمعة الأوفى شرفة كنسها رجب ورمضان ونوى العيد وعرفة وعاشوراء  
 (ومكان وهو شرف طه) أي المكان لأن في ذلك تأثيرا في الرجز عن الخبيث الكاذبة وعديته  
 مساوية لعارة أصبه أشرف مواضع البلد (فمكة) يكون المعاني (بين ركن) مدى فيه الحجر الأسود  
 (والقنم) أي مقام سيدنا إبراهيم صلى الله عليه وسلم وعينه وسم وهو اسمي بالحطيم لحطيم القنوب  
 فيه ولم يكن بالحجر مع أنه فصل الكوبة من البيت صونا له عن ذلك ورن حلف فيه عمر قاله  
 ساويدي (و) في (الديسة) يكون (عند شبر) أي بين القنم الحرام على إدخاله أفضل الصلاة  
 وإسلام لأنه روضة من رياض الجنة والحد الصحيح «دخبت عنه» أي لم يدخله ولا أمة بيضا  
 آتمة ونو على سواك رجب لا وحته البار «وفي رواية صحيحة» من حلف على مدي هـ «بمسألة»  
 «بمؤامعة» من السر «وصحح في أصل الروضة صعوده وخمس عشرة الكسب عنه» أي يجعل عند  
 يمينه على (و) في (بيت المقدس) يكون (عند النجدة) ذكر سيد أقياء وفي حجر أمها من الجنة  
 وحل التعليط بالمسجد الثلاثة من هو لها من مكنها «في حوزة» أي في قهر كما حرم  
 به اب ودي (و) في (عند) أي مما كن الله يكون (مسجد) «مع» أي عليه لأنه  
 أشرفه أي باعتبار أنه محل وعظ ولا حوزة أي صعوده أي مكره وعرضه ودرع  
 من صعوده عبر لاني بها غروب لاسما مع رونا «في» وإن صعدا أنه صلى الله عليه وسلم داعي  
 بين العجالات وامرأته عليه (و) «لا» أي (حاص) ويقسم مسامحة ومسامحة «أنه» ولم يزل العمل  
 أو يحسن يلوث المسجد (باب المسجد) بعد خروج النجدي من الصلاة حمة مكث هؤلاء فإن  
 رأى خيرة إلى رواه الساج فلا بأس «بما» تده في تكفنه «أمامه» «حسن» أو «بما» أمن  
 «(قوله وأحق بعضهم) أي فيمكن في التعمد بوجوده فيها وإن لم يكن يوم جمعة كما هو قضية  
 الخلق ولو قيل إذا وقع نعل في رجب أو رمضان كان عري يوم الجمعة فيها أكد من غيره  
 يكون بعيدا (قوله بين الركن الخ) أراد بالمسألة هي البيعة العرفية بأن يحدى حرم من الحنف حرم  
 من أحدهم أو ما قرب منه حج (قوله لحطيم القنوب) أي إدها فيه (قوله ورن حلف فيه  
 عمر) لعلة رأى أن فيه تخويفا للحالف أكثر من غيره (قوله ولو على سواك رجب) إتماما ذكر  
 لأنه أقل قيمة من غيره (قوله إلا وحته البار) أي وحوب تدهر لأنه إذا لم يعتقد حل ذلك  
 لم يكفر ولا يؤخذ إماما يكون للكل (قوله وصحح في روضة صعوده) أي سر على المعتمد فإن لم  
 يصعدا وقفا على يسار النهر من جهة المحراب في المدينة وغيرها من سائر البلاد كما في شرح روض  
 وقوله على يسار النهر أي على يسار مستقل النهر وإلا جهة المحراب عين النهر لا يساره «كل شيء»  
 استقننه كان المقدس لمسك يسره ومتن «برك» «قوله أي فيها» أي وأما «احتد» فلا يمنع  
 ومؤنة السر لم يتعلق به عليه ومؤنة المرأة «قوله أي «سار» به محل لوعده» أي لا اعتبار  
 كونه أشرف بقاع المسجد من حيث كونه حرم من المسجد و«شيخنا» أي يدي قوله على  
 النهر الخ لا لكونه أشرف بقاع المسجد (قوله غير لائق بها) أي المرأة (قوله العجالات) «المنعج  
 والسكون إلى بني العجلان بطن من الأنصار اه لب للسيوطي وأه بين صفة ملاعبة هذا  
 ابن أمية مع امرأته مع أن ملاعنه أسبق كما تقدم عن شرح مسلم في نشره (قوله فلا بأس) أي  
 لاجرم ولا كراهة .

(قوله وأحق بعضهم  
 عصر الجمعة لأوقات  
 الشريعة) أي في أنه يؤثر  
 فيه إن نسر (قوله وفي  
 رواية صحيحة) صدر هذه  
 رواية من حلف على مدي  
 الخ (قوله وعن التعليط  
 بالمسجد الثلاثة الخ) فيه  
 أنه لم يقدم ذكر التعليط  
 بالمسجد الثلاثة حتى يقيده  
 بهذا قلل مراده عن  
 التعليط عما في المسجد  
 الثلاثة أي من الركن  
 والمقام الخ .

بأن يثما السجد ودى جنب فيحوز تحكيتهما من الملائنة فيه إلا المسجد الحرام (و) يلاعن  
 (دى) أى كثرى ولو معهد أو مسساف (فى بعة) للعبرى (وكسبة) لليهود لأهم  
 معصومها كعظيمها المسجد (وكذا) سب ما يحوى فى الأصح (لأنك) فيحصره الله كم رعاية  
 لاغتمدهم شبهة الكتاب والثانى لأنه لاس به حرمة وشرف فيلاعن فى محاسن حكم وعلم مما  
 تقرر أن يحو القاضى واجمع لآتى بخصر معصوم تلك إلا ما به صور معصمة حرمة دخولها مطلقا  
 كعمره فلا إدسهم ويلاعن كافر به عتب مسم فبادر كرا لافى المسجد لم يرض به (لايت أصنام  
 ونى) دخل داره بأش أو حده ويرفعوا إياها ويرلاعن فيه فى محاسن الحكم بالأصل له فى  
 الحرمة وإن قد هم موضوع فساد غير مسمى ولأن دخولها معصمة ولو إدسهم ولا يعرض فيمن لا يتدين  
 بدس كدهرى ورئيس من خدم ابن ربه عيسى الله بنى حقه ورفقه ويعبر الإرمى عما يعقدون  
 عظيمه (و) حضور (جمع) من الأعيان والصحابة لرسع ولأن فيه ردة للكتاب (وقوله)  
 أربعة) شوب الرب سبوا ابن ربة ومن هذا مرثك لار كونه من أشن الشهادة وقد  
 كرك ذلك لاسورى ويعم منه بعد معرفتهم منه الملائنة (والتعليقات سنة لا فرض على  
 المذهب) كفى - لرب الأبد (وسن لقاض) ولو بانيه (وعظيمها) بالخوف من عقاب  
 الله لرسع وقرأ عليهم - بن السب يسرون مهد لله وأهمهم - الآية وحده «وحد سكا على لله الله  
 يعم شحا كما كاد فهل من رب» (وولع) فى النجوى (عبد عيسى) غير أن داود «أند  
 دى الله عليه وسلم أمر ربح أن يبع يده على فة عبد الحمة فة وقولهم موحده»

(قوله للعبرى) لازم فيه  
 معنى فى وكذا فى لليهود  
 وليست للاختصاص وإلا  
 أفاد أن الله مطلق  
 يلاعن فى كل من البيعة  
 والكنيسة فيلاعن  
 الصارى فيهم وكذا لليهود  
 وليس كذلك (قوله) لا  
 مابه صور) هذا ليس من  
 جملة ما علم مما تقرر (قوله)  
 لا إدسهم) هل منه ما سب  
 فيه من الدخول للملائنة  
 فلا يدخل إلا بدسهم فإن  
 كان كذلك وامتنعوا  
 فأتى عن يلاعن ويرجع

(قوله من الملائنة فيه) أى أحد (قوله فى بعة) كسر الما (قوله إلا ما به صور معصمة)  
 أى لا يجوز وإن أتى فى دخوله وهو الآتى فلا إدسهم أى من حيث كونه مستحق لهم وجسنت  
 صورة يوم لوحد (قوله لا إدسهم) أى أما به فحوز ودسده أنه لا يسه فى حوار الدخول إدسهم  
 وحوز حاجب للدخول ولا وجود حاجبه وقصة إيلقه أنه مكتفى فى حوار الدخول إدسهم واحد منهم  
 كى يكتفى بإذن واحد فى دخوله مساحدا (قوله ما لم يرض به) أى الروح (قوله فلا يدسهم  
 فيه) أى لا يجوز أخذ من قوله ولأن دخوله معصية ويحتمل أن يقال أى لا يسن والظاهر الأول  
 حيث كان فيه صورة محرمة (قوله كدهرى) عبارة عن الصحاح والدهرى أصح لسن وانفتح  
 بعد قول ثعلب كلامه مسوب بن الدهر وشما عيروا فى النسب اه وعارة شيجا مر يادى  
 ولدهرى يضم الله ان كى صطله اس فمه وعتجها كى صطله اس شهية وهو العليل اه ودسده أن  
 فيه للثنين وليس مرد (قوله ويعبر الإرمى) يعقدون عظيمه (قد نه فى حد ما عتم فى قوله  
 واعطى ولو فى كافر فيما يعبر برمن الخ كان قصته لتعقبت على الكافر بكونه بعد العصر (قوله)  
 من الأصنام والصحابة) أى وبكنا دسمن (قوله ويعم منه دسهم الخ) ليس هذا تكرار مع  
 ما شتم فى قوله وليس حضور أربعة يعرفون تلك الملة لأن العريض هذا بين وجهه الله كونه  
 يعرفون تلك الملة فى أداء السنة .

ويسف فعل ذلك بها ويثني وضع اليد على الم من ورائه كما صرح به الإمام والعري (وإن ينالها  
 قنطين) ثلاثا ولا أن الله م تسع في حجر و بعد كل وقت كان الآخر (وشره) أي المعص  
 ليصبح ما نصحه قوله (روح) وفيه ما كان أو الصورة ليدخل ما في في الشئ ونحو لتسكوحة  
 فاسدا فلا يصح من غيره كدلت عليه الآية وأن غيره لا يحتاج إليه لما أمر أنه حجة ضرورية  
 (يصح دلالته) كسكران ودي وفاقا عينا لشبهه لحيين من مكروه وغير مكلف ولا لعن في قدومه  
 وبك كل هذه ويعبر عليه (وخر ريد) روح (هو روح) أو اسدح (صدف) وتسم في  
 العدة (لأن) لدوم السكاح (ولو لأن) في ردة (ثم سرفها) أي العدة (صح) لتس  
 وقوعه في صلب السكاح (أو ضر) مراد إلى تحنها (صدف) لعن (سوية) لتس  
 انقطاع السكاح بردة في كان هذا كذا في قوله تعالى قد ولا في مسده وحده للصدف وتهم قوله  
 قد صفة فوعده في ردة في صفة في صح وبن حصر كما يصح من أنها بعد قد ولو امسح أحده  
 من اللعان ثم بدسه مكن في قدف أربع سورة مع كذا لعن من أربع مرات أو يكون اللعان  
 على أربع قدفين ولو أتى بلعان واحد لم يقصد به إلا في حق من صحتها ولا في حق من لم يشر  
 إليها بعدد من أحد منهن وإن رضى عن واحد أو رضى أن يكون على واحد أو  
 قدفين تكامة وحده لأن لمن أربع مرات ثم بعد ذلك واحد فذلك ولا أقرع به  
 «من في بداهة» ما واحد واحد لا قرعة أخرى ولا بداهة إن بداهة بعد بقولهم «ولا  
 تكرار أحد» في الهدف وفي صرح به في آخره «وإذا كان واحد واحد يظهر السكاح  
 ويدفع العري فلا يصح في النفوس صفة» وكذا الزوج في دلت على واحد كرهه ريات كاهها  
 وكذا امرأة من سمها في الهدف من يقول تشهد لله في من قال في من ربيت به فإلا من  
 أرا ثلاث وفضل وفلان ويسقط عنه الحد بذلك فإن لم يكره في لعانه لم يستعد عنه حد قد فيه  
 يمكن له إعادة اللعان ويذكرهم لإسقاطه عنه وإن لم يكره ولا سنة حد له في ويرجل فإلا من  
 بالحد وله دفعه باللعان ولو ابتدأ الرجل فطالبه بعد قدومه فإلا من لإسقاطه في أوجه أو جهين ماء  
 على أن حته ثبت أصلا لا بد أن يكون هو بداهة كالمهمه وإن عما أحدهم صاحب الآخر حته ولو قد  
 امرأة عند حكم .

(قوله ويعبر عليه) أي  
 من كان عمره (قوله حد)  
 أي لعن المشتبه على  
 الأربعة في الماء حتى يسقط  
 الحد كما صرح به لأدري  
 (قوله وإن لم يكره)  
 ولا بداهة (أي دلالة)

(قوله ويسف فعل ذلك بها) ويصح أن يكون الدفن لذلك في المرأة عمره لها أو أني من لم يكن ثم أحد  
 منهما فالأقرب عدم استحباب ذلك (قوله ويتعد كل) أي ندبا (قوله ونحو لتسكوحة فاسدا)  
 وعنه فقوله تصح دلالته أي تدبير كونه روحا في نفس الأمر (قوله لشبهه التمس) أي مشابهة  
 تبيين دون الشهادة (قوله ولا لعن في قدومه) أي عند السكاح (قوله أو اسدح) أي ولو  
 في لدر ويكون لعنه لعن «وما أوطئه لالقي» لدر من أنه لا يلحقه (قوله عد) أي لعن (قوله على  
 رطب قدفين) أي بداهة حتى لو ابتدأ «الأخيرة» لعن الدعي «عنه» في يظهر (قوله الأفي  
 حق من سمها) «ولا» أي ابتدأ في الإيمان الحسن وقد يعبر الناس بالثلاث حتى في حق ذوي  
 لأن ما أتى به مما يتبعها في ثلاث أقيقة من كان معر وسأني أن الفصل بالكل لا حجي  
 مقصر وإن قل (قوله وكذا الزوج في دلت) أي في قوله سكر حدف (قوله ولرجل) أي الذي رماها  
 بالرم به (قوله ولو قدف امرأة) تسمه هذا حكم بعد قول نصف ومن رى مرة بعد محض  
 في قوله ولو قدف في خمس الحكم .





ومقتضى تشبههم في هذا بآلة ما عيب وانسحق في العسر بعد رها وهو متجه إن كانت نفس  
سكنا وحده من أحد في إرادته دخول الحمام وتولصيف كما تشبه إصلافتهم والأوجه أن هذا ليس  
عذر للجمعة ، ومن أعذارها أن كل كرمه وسعد كونه عذرا لها ولا ينافي هذا كونه عذرا في  
الشهادة على الشهود كما يأتي لأن الوجه اعسار الأصيق من تلك الأعذار (وله في حمل) فقد صح أن  
هلال بن مسعدة لا عن من عن (و) به (وعر وضعه) ليعلم كونه ولدا لأن ما يطق حلا قد يكون نحو  
ربيع بن لوحة موهبه بعد عده سكتي لعن فلاحه ربه بن دحثة لتفسيره (ومن آخر) الذي (وقال  
جهت الولادة صدق عيبه بن) تمكن عاده كائن (كان عاده) لأن الظاهر يشهد له ومن  
ثم لو استدل به وذهب لم يصدق (وكذا) صدق مدعى الجهل بها (الحاضر) إن ادعى ذلك  
(في مدة تمكن جهله) به (فها) عدة كائن بعد عده بها ولم ينسب عنده لاحتمال صدقه  
حينئذ لخلاف ما إذا بنى ذلك على جهله به إذ اختلف الآخر ولو أخبره عدل روية لم يقبل منه  
قوله لم أصدقه ولا قبل حسبه (وله ل) له (وهو متوجه للعالم) أو قد سقط عنه التوجه إليه  
بغيره به (مع عيبه) أو حسبه لله لك ولدا صالحا فقال آمين أو نعم (ولم يكن له ولد آخر  
منه به وبعده ربه به (يعرفه) ولحقه تضمن ذلك منه رضاه به (وإن قال) في أحد  
الحسين (أما) (حواه الله حرا) (وأيضا) (عبر) الذي لاحتمال أنه قصد عذر ممة  
الدعاء (وله لعن) (لديع حجة بن) ولد (مع إكابه) (إدعة) (دعة ربه) لأن كلا حجة تامة  
وظاهر الآية الشرط لتعذر البيعة صدق عنه الإجماع ولعل ما يذهب من دعوى خلافه لتسوده على  
أن شرط حجة مذهبهم المتأصلة أن لا يكون الشاهد حجة عن سبب وسبب الآفة كل الروح فيه  
فاقدا للبيعة (ولها) اللعان بل يلزمها إن صدقت كما في ابن عبد السلام ودون (لديع حجة  
الز) (أنسوجه عليها) لعانه لا بالبيعة لأنه حجة ضعيفة فلا يقاومها ولا فائدة للعالمها غير هذا .

(قوله بل يلزمها إن صدقت) ظاهر هو . .  
الصحيح أنه يجوز له  
اللعان وإن كانت كاذبة  
فتقول تشهد بالله إن لم  
الكارين الخ وهو . .  
هذا كما لا يخفى ويحتمل  
أن قوله يلزمها تفسير  
للرأد بالحوازي الذي أفاده  
حول المسبب له فيكون  
قوله إن صدقت تقييدا  
لللعن عنه باللعن . .  
ذكره الشارح والمراجع .

(قوله ومقتضى تشبههم) أي الأصحاب وقوله أن شمر بعد رها أي العيب والشبهة وقوله إن  
كانت نفس أي من أعذار الجمعة (قوله والأوجه أن هذا ليس عذرا للجمعة) وليس من  
الأعذار لحرف من الحكم على أحد من حجت العدة منهم لا يسمعون إلا بأحد لأن الفترك لأحد  
ذلك عزم على عدم لعن لأنه إذا رد بعد ذلك طلب منه ذلك باللعن واستار قاص حيز من  
استولى بحيث لا أحد مالا خلا ودون دون عذر موهبه لا يضر إياه أما لو حلف من إعلامه حورا  
يحميه على أحد منه أو قسره بحر العدة بأحد مثله فزيعد أنه عذر (قوله ولا ينافي هذا كونه)  
أي كل الكونه (قوله بل يلزمها إن صدقت) سكت عن مثل هذا في باب روج لأن اللزم له  
بعد اللعان حجة التدف وكونه قاف عذر لا ينفقه به عار كاره وإي حجة له إردكته من أدبه  
غيره ، ثم رأيت قول الشرح لآتي في الفصل الذي وله اللعان بن يرمه إن صدق كما قاله ابن  
عبد السلام فضع حجة التدف الخ وهو صريح في التسوية سهما (قوله غير هذا) أي قوله لا دفع  
حجة الزنا .

## ( فصل )

في المقصود الأصلي من المعان

[ وصل ]

في المقصود الأصلي

من المعان

( قوله وهو نفي النسب )

لك أن تنازع في كون

هذه هو المقصود الأصلي

منه على أن المقصود

للعان الزوج سواء كان

لغير ولد أو ولد ( قوله بل

برمه إدا ع ) فيه ما

فرسا ( قوله إدا ع ) في

أولها موكدا كما

( قوله من برمه صدق )

فيه ما مر أيضا ( قوله يظهر

لصدق ) أي لا يترتب عليه

دفع عن الحقة والفسق

وغير ذلك وأما قوله ومباشرة

في الانتقام منها فلا يظهر

له دخل في اللزوم ( قوله

لأن يعود لا يذنه ) أي لما

من شأنه الإيذاء والإفلا

يذنه في القذف المذكور

أو المراد ما يحصل منه

الإيذاء عند الكمال

أو المراد مطلق الإيذاء

أي حتى لا يعود لا يذنه أحد

من ( قوله أو تعبر

تهدف صغيرة ) أي يمكن

وخطؤها بقرينة ما قدمه إدا

لأن لا يمكن وخطوها يتوق

ها حكم

وهو أن النسب كإثبات (به المعان لغير ولد) من برمه مدغم أنه ليس منه كما مر تنصيصه (وإن عتب  
عن الحد وراي السكاح) عتق أو عتبه ووافق سنة ربهما لحاجة إليه بل هي ككسر  
حاجته لدفع الحد (و) له المعان من برمه إن صدق كما فيه من عند السلام (لدفع حد القذف)  
إب دالسه هي أو الراف (وإن رل السكاح ولا ولد) يظهر أيضا منه في ذنبهها (و) لدفع  
(مر رة) كقولها دعية مثلا ومع ذلك (لا تعبر بذيوب) صدقة دهر كقذف من ثبت ربه  
بينة أو إقرار أو لعانه مع منه عتبه أنه لأن المعان لا يظهر صدق وهو ما عتبه معنى له (وأكدت)  
صيروري (كقذف طلبة لا يوثق) أي لا يمكن وخطوها ولا لعان لاستتاره وراي بعت وصاحته بهم بكذبه ثم  
يلحق بها عتبه من بعد كذب على الكذب لئلا يعود بغيره ومن ذلك ما لو كان ربي كذا مسح  
أو ابن شهر مولا أوله أو فرقة أو فرقة فيهم بلاءه وذا لعان وهو دهر عند استعراح بصرح  
في شلق انتبه الأول عند عتبهها عن بر دية وخطوها في الدهر يمكن ولحق المعان بمر  
على جوابه حكمه وهر بر الدهر استوفيه الدهر حذف الكثرة لأنه من سبها ومعداها  
هذه هي معنى ما عتبه صدقة أو كذبه يقل له هر بر الكذب له فيه من بهار كذبه بغير العتبه  
علاه وهو من حدة استوفيه منه ولا يتوقى إلا أن يصدق (ولو عتب عن الحد) أو تعبر  
(أو فام سنة برها) أو إقرارها به (أو صدقة) فيه (ولا ولد) ولا يذنه بيقية (أو سكت عن سب  
الحد) فلا عتبه (أو حقت بعد صدقة) ولا ولد ولا حمل أيضا (أو لعان) في مسائل خمس مادم  
السكوت أو الحبوب في الأخيرين (في لأصح) بل لأحاجة إليه في الكل سب الدهر والدهر سبوت  
قوله سبعة أقوى من المعان أما مع ولد أو حمل سبعة فله عن حرما ودا برمه حد صدق بحبونه  
رنا أصابه حتى يافتهم أو تعبر بصدقة صغيرة بشرطها بعد كذبهما ولا حد بحبونه سبعة حتى  
تدعى ويمتنع عن المعان والثاني له المعان في ذلك عرض الدهر مؤبده ولا انتقام منها ككذب حد الدهر  
عنه (ووب أدسه) واحده أو أكثر (أو مات ثم دية) فإن فدية (رنا مضى أو متضاف إلى ما)  
أي دهر (بعد السكاح لا عن) ناسي (ب كذب) هلك (ولد) أو حمل على المعتمد (بلحقة) دهر أو راء  
بينة في بعده لأحاجة إليه حديث كذا في سب السكاح وحديثه فبعضه صدقة له لها ويرمها به حد الدهر

## ( فصل )

في المقصود الأصلي من المعان

(قوله في المقصود الأصلي) أي وما يتبع ذلك كما سماع المعان فيها وعتب عن أحد أو عتبه ذلك (قوله  
لحاجة إليه) أي نفي بوله (قوله أو كذب صيروري) عطف على قوله ذنب فهو إشارة إلى  
أن صهر الثاني من أن هذا تعبر تأنيب غير مراد لكن سياقي في كلامه ما يصرح بأنه قسم  
من تعبر التأكيد فالأولى عطفه على قوله لصدق ظاهرا (قوله يستوفيه القاسمي) دهر  
ولو مع وجود ولي لم يجب أهم على حج (قوله ولا يسوي) أي تعبر التأكيد (قوله عالم  
بضقه (١)) أي بزنا.

(١) قول القاسمي (قوله عالم بضقه) أي يس في حج الدهر أي تأنيب عما أتاه مصححه .





لاحترام الله وفي معنى التلاق وعكوه من مسيح روح حيوان ( وإيمانك بعد هذه ) بعد كرم  
مصل وبن كان رائدا وهو على سن الأصبى ولعل وجهه الاحتيا لاحتيا لإحسان منه كاستدخال  
التي ولو في سر من عوصي بها للوطاء كما أتى به العراقي وحصى ومن كان له كرم أشل حلالا  
للعوى أو بين راءه رجهف قبل الطلاق كان عكوه بها أما قبله فلا علة للآية كروجة محبوب  
لم استدحل منبه ومسوح مطا إذ لا يحسن الولد (أو) بعد (استدحال منبه) أي روح المحترم  
وقت إمرائه ولا أثر بوقت استدحاله كما أتى به أبو بكر رحمه الله تعالى وإن قيل الموردي عن الأحناف  
باعتراح الإبرال والاستدحال فقد صرحوا بأنه لو استدحى حجر فأنى ثم استدحلته أجنبية غائبة  
بالحال أو أزل في روحه فاحتت منه مثلا فثبت بذلك أنه ويؤخذ من ذلك أنه لو أكره على  
الزنا امرأة فاحتت منه لم يلحقه الولد لأنه لا يعرف كونه منه واشترع مع اسمه منه كما ذكره العراقي  
في وسيله ولأنه وطء عزمه حاروطا الشبهة بأن تولد النسب فيه بما جاء من جهة ثمة يوحى  
ولا تثنى ههنا ووطء الأب حرة أمه مع عزمه من شبهة حيث فيها فاقب مقم للنسب وما ذكره اندوي  
من خوفه به ضعف وشمل كلامه بنسب مني المحذور لأن قرب الملعون من مجرد إيجاز قطع فيه لعدم  
الإبرال وقول الأستاذ هو لا يسند فلا يثبت من ولد من لا يثبت الإمكان على أنه لو قيل بأنه  
مق حلت منه تينا عدم تأثير الهواء فيه

(قوله بذكر متصل وإن)  
كان رائدا (وفي نسخة)  
بذكر متصل أصلي أوزائد  
على ما أذناه الزركشي  
ولعل وجه الاحتياط  
لاحتيال لإحسان منه  
كاستدحال التي ولو في  
در الخ (قوله ويؤخذ  
من ذلك أنه لو أكره الخ)  
انظر ماوجه الأخذ (قوله  
لأنه لا يعرف كونه منه)  
فصيته أنه يوعظ كونه منه  
يلحقه وينافيه قضية  
التعليل الثاني على أنه  
لا يناسب ما الكلام فيه  
من الاستدحال (قوله  
وطء الأب) هو بالنسب  
عطفها على وطء الشبهة

(قوله لاحترام الله) أي في الشئون حمة وفي إمرائه حكما لكونه مطية الإبرال (قوله مالهو  
مسح روح حيوان) أي بعدة تارة التلاق (قوله وهو على سنن الأصل) أي بخلاف الزائد  
الذي ليس كذلك فلا يحك العدة من به وإن كان فيه قوة (قوله تهيأ للوطء) ويشترط في  
الموسوء أيضا تهيؤها بوطءه أو شجاره يردى ومع على مسيح عن مره وقال إن مره عن من لم يتهيأ  
مهم من سنة وعكوه وقصه خصص الشرح ما في عدم شربه في الصفة لأن يتأثر أراذله في  
ما يشتمل الصفة في جمع (قوله كان عكوه بها) أي بعد إرجع (قوله أما فيه) أي ابوءه  
(قوله لم استدحل منه) أي غير ذلك أما لو لم يعرف عدم استدحاله كأن استدحى برل منبه ولم يعرف  
هل دحل فرجها أو لا فحب به العدة ويلحق به النسب وينقصي عدها باحتمال إحصاءه كما يعرف  
بما يأتي في شرح في أول الفصل الآتي من قوله أما إذا لم تكن كونه منه كمن لم يسمع الخ (قوله  
ومسوح) أي وكروحة ومسوح الخ وقوله مطا أي استدحلت ماله أو لا ووطءه وإن استدحلت  
حي من مؤد في فرجها (قوله ويؤخذ من ذلك) أي من كونه محرما وقت الإبرال وقد يقال في  
الأخذ من ذلك خبر لأن من يقول بلحق النسب بغير ذلك التي محرما بعدم إحصاء الزنا  
أحصل له الحد (قوله فحتم منه) أي من لم يعرف وشوفا من روح أو شمة ويمكن كونه بوطء  
من ذلك البوء (قوله لم يحسن الولد) أي ولا يسند سمع عن مره على حجج (قوله وينسرق وجهه  
الشبهة) أي حيث خلق به النسب ووحشت العدة (قوله ووطء الأب حرة أمه) أي أو وطء  
الشخص أمه المشتركة أو المسكاة أو البعثة العلة له كونه (قوله ووطء الأب حرة أمه) أي أو وطء  
أي الولد وقوله ضعيف أي ومع ضعفه هو مقتضى تعريف الشبهة بأنها كل وطء لاحد فيه (قوله  
وقول الأطباء) راجع لاستدحال التي

لم يعد ومن ثم لحق به السب أيضاً غير المحترم عنه بغيره بل ثمة من رآه فاستدحنه روحه  
فلا عدة ولا سب بلحق به ولو ستمى سب من يرى حرمة والأقرب عدم احترامه ، وبحسب عدة  
الشراف بعد الوطاء ( وإن يتن راءة الرحم ) سكونه على الطلاق به فوجدت أو لسكون  
الواطى صغيراً أو الموطوءة صغيرة لعموم مفهوم قوله تعالى - من من أن تسوحن - ونحوه لا يلى  
إلا لاجتماعه دون لى السب عنه الذى حسنة فعرص الترفع عنه واكفى سبه وهو  
الوطء أو دحون لى كما أعرص عن مشقة فى السب واكفى به لأنه منه ( لا يحد ) محرمه  
من وطء واستدحال من محترم ومنه فى السب فى قوله ( فى سبه ) مفهوم الآية  
وما حذر عن على وعمر رضى الله عنهم من وجوبها وتشميع والتدبر ثم مد أم الجدة ( وعنده  
ما دلت أقراء ) وإن اختلفت وسنول ( ثلاثة ) من أدقراء وكذا لو كانت حمدا  
ب ربا لم يحرم لحرمة به ووجوب حال الحمل وممكن حرقه روح من على أنه من . كما  
تلاوه وأقره من حيث صحة كاحم معه وجوار ، روح له من حيث عدمه وهو سبه

### (قوله لمفهوم الآية) الظاهر

لمصوقها كى لا يلى .

قوله لم يعد ) اكن هـ - لا يلى على الأذى لأهمه لا يلى أن يكون منه من يعمون أنه من  
بهره كره أو شبهة ( قوله من يرى حرمة ) كاشف ( قوله والأقرب عدم احترامه ) أى فلا  
نبت السب به ولا حره وإن كان ذلك لحوف راء وهو سبه وفى سبه من حجب عنه قوله والأقرب  
الأول لوجوب رقى استهله لاستمتاع به من شخص بأمره على لاسه اع وخبره لاستمتاع به  
عرص خلاف لاسير لالده فانه حرم فى سبه كالأقرب ولا فى كونه حراماً فى سبه به قد عرصد  
سبه له بحيث لولاه وقع فى المراد من حجب حجبته لاسه عرصد من مراد ( قوله لسكونه على  
الطريق ) أى راءة رحم ( قوله فوجدت ) أى ش حصن بعد الإعليق ( قوله أو لسكون  
أو أى صغيراً ) أى ممكن وشبهه ( قوله والموطوءة صغيرة ) أى ممكن وشبهه ( قوله لا يحد )  
ومعناه فلو احسبها أنه سبه فادعت أنه سباً لم يردح خلاصه به سبه على أن سكر  
لجمع هو المصدق وهو راجح وإن سعى بروج اومد ولولت على هو عدم يؤده حتى لا يلى سابه  
بالله إلا صبه لمر صادق سبه ، ويلقى فى هذه وجوب العدة عليها لاعترافها بالولد ، وتقدم  
الإيلاء المصريح به فى كلام المصنف حيث قال وإد على روح من ثلاث وقال وطلعت فى  
الربعة وشكرت صدقت يمينها أنه ماوطئها ( قوله وعدة حرمة ) مسهف ( قوله وكذا لو كانت  
ال ) أى سبه بعد ثلاثة أقراء ( قوله ولم تكن لحوفه اروج ) أى أن ولد لا كثر من أربع  
بين من وقت إمكان وسب بروج له كالأقرب كان سبه من سبه ومعهم أنه لو ممكن لحوفه به  
ل ولدته لاول سنة شهر من سكاخ الثاني ودون أربع سنين من ملاق الأول حكم لحوفه الأول  
وطلال سكاخ الثاني ويصرح به قول المصنف الذى هو سكت بعد العدة قول لاول سبه  
أنهر سكاخ لم سكاخ ( قوله أى من حيث صحة سكاخ ) صريح فى أن حمل الربا لا يقطع  
العدة وقد رد عليه ما مر فى فصل الطلاق سى و يدعى من قوله ومنه لى سكاخ خلاص  
ووطئ لى لا يشرع فى العدة لا بعد اوضع فيه مشو ير عظيم سبه كالأقرب ولاه وعنه يمين م  
حاض كما هو العالب أما من تحيض حاملاً سبه سبه سبه سبه سبه سبه سبه سبه سبه سبه سبه  
ملاقى فى صهر لم عدها فيه إذ لا يطويين حينئذ فادفع ما أظال به فى الشوشيح من لا يلى من عسهما  
هو وقتها ثم أنه يمكن حمل ما تنضم على حمل من ربا لم يسقه حينئذ





لأن الس على نصف مخرج ولكن ثلثه لعدم تسببه كاتفاق ويس هذا من الأدوار الداخلية التي  
تسببها لأن من على القرب هذا يرد الاحتياط والاستمرار وهي مصالحة في آخره أكثر  
حجب ثلاثة . نعم لوروح تشبه ، ثلث بالرق ثم بها عتقت عدة حرة لحقه ثوب عنها  
عتقت عدة ثم حق الله تعالى ( وإن عتقت ) ثمة بأثر أحوال ( في عدة راحة ) فتح العين  
تستقيم ( كعت عدة حرة في الأسير ) لأن راحة زوجة في أكثر الأحكام فكأنها عتقت  
قبل السرق . وأما من عدة ثمة بغير ثوب الوجوب ( أو ) عتقت في عدة ( بثوب ) أو وفاء  
( فدية ) أي تسكن عدة ثمة ( في أسير ) لأن البائن ومن في حكمها كالأجنبية والتي في ثم  
عدة حرة بغير بوجود العدة الكاملة . فمن تمام الناقصة . أما لو عتقت مع العدة كأن علق  
شعرها ولبس ثيابها . ووجدت عدة حرة فيها ، وبعدها في كوتها حرة أو ثمة بسن أو في  
الأنثى الواقع حتى ولو في ثمة عدة حرة ، ثم روجها حرة . أو ثمة ثلاثة أقراء أو حرة طاهر  
روحه الأمة أو ثمة مكنت في . بركا عتقتة بغير روجها أو الوجه . وفي في الشرح الصريح  
لشهور النسخ به وإن حري بعضهم على خلافه ولو وطئ أمته يتسبب أنه يرى بها عتقت بغير  
حقة ولا ثوب . عتقت عدة ومن ثم حدة كذا في عدم حقة من عدة من ولا يعقب في الآخرة  
عقاب ( أي من دونه كاد كره ابن عبد السلام وغيره ، نعم يسبق بذلك كما قاله ابن الصلاح ،  
وكذا كل فعل فدية عتقت أمه مفسدة فها هو عتقت في وهو ثوب يسبق من حرة حقيقه  
( و ) عدة ( حرة ، حصص ) بغيره أو ثمة بغيره رؤيته لهم أصلا .

( قوله والعبرة في كوتها )  
حرة أو ثمة ( سن في أنه  
لا عبرة طهر في كوتها أمة  
فأصوب . . . . . قوله  
أو ثمة وهو راجع فيه حجج  
لكن ذلك يذهب إلى أن  
الطهر يؤثر فيها ( قوله فيما  
يظهر ) الأولى حذفه  
لأنه قوله فيما يأتي وهو  
وجه عنه ( قوله اعتدت  
أفرد ) أي لزوج مثلاً  
سابق أو لاحق كما هو  
ظاهر في راجع ( قوله  
ولحقة ) يعني الولد كما هو  
مصرح به في التحفة ،  
ولعل الكسبة أسقطه  
من الشرح

( قوله يسوي ) أي الحرة والأمة ( قوله عتقت ) أي الحرة وقوله عتقت في الروح ( قوله عتقت  
العين ) أي عتقت بغير بشر أي أن هذه المسحة أو مسح من التي وجدتها روجها ( قوله ومن  
في حكمها ) أي عدة وفاء ( قوله وأما فكذلك ) أي فتعتد بثلاثة أقراء إلا أن هذا لا يتفرع في  
مادته من أن العبرة بطن الأم . فكان الأولى جعله مستأنفا كأن يقول لكن لو وطئ حرة  
فإنها روجها الأمة الخ . والحاصل أن العبرة بالحرية إما في نفس الأمر أو بظن الواضي وفي سم  
على حج . فرع وهي ثمة لعده بغيرها أمه بغير روجها أو ثوبها أو فدية من فدية  
أي بغير عتقت ( قوله اعتدت بغيره ) من وجهها فها أمه في نفس الأمر ومن في حكمها  
الظاهر وكل مهمل لا يصح وجوب عدة بغير إقرار أنها بعد بذلك حقة إذا كانت مروجها  
فيحرم على روجها وصوب من الأسير . وأنه لا يجوز له بروجها إذا كانت حقة من الأسير . أي  
وأنظر أيضا ماوجه التقييد بالتر ، مع أن عدة الأمه قرآن . لأن من أراد بالعدة هذا الأسير  
( قوله عقاب الرائي ) أي لأنها أمته في نفس الأمر وإن أتم بالأقراء ( قوله وكذا كل فعل ) أي  
نفس به ( قوله فادها غيرها ) هذا شكل عتقت بغير روج أمه موثقة طارئة حية من ميتة  
فإنه صحيح مع أن إقدامه على العدة حرام لأنه تصرف في مال بغير غير إدارته وهو يقتضي الفساد  
وتعاطي العقود العائدة كبيرة ومقتضاه أنه يتسبب به فلا يصح إن قل بروجها بولاية على المروج  
ومال روج موليته بعد ردها ما أنه لا ولاية له كأن روج تحتها حية ولده فإن خلافه . اللهم إلا أن  
يجمع أن تعاطيه ذلك كبيرة فلا يتسبب به على أن يعتمد في تعاطي العقود العائدة أنه ليس كبيرة خلاف  
الحج لكن هذا لا يرد لأن الفعل نفسه هو لا فدية به بل تصرف فيها يحتقده لغيره

(قوله أو ولدت ولم يزدما) انظر هذا معطوف على أي شيء ولا يصح عطفه (١٢٥) على محض لأنه يقتضي أنها إذا

حاصت وولدت ولم يزدما  
بعد ثلاثين لأن مقتضى  
بعدد يقص ماقبلها  
ويقتضي أيضا أن الحكم  
في إدارات دم الفاس  
محصى بمزيد ثم زده وفي  
التقوت مانعه : فرع لو  
ولدت ولم يزدما قطولا  
بما في عدتها وجهان  
أحدهما بالاشهر وهو قضية  
كلام الكشاف وهاهنا القرآن  
إلى أن قال والثاني أنها  
من ذوات الأقراء وصحة  
الفرق في هذا هي كمن  
أقطع دمها فلا سب  
ظاهر اه فالشارح عن  
يحيى نحوه الأول لكن  
في الكلام في صحة العطف  
فصل (قوله ولا يزدما)

ما يقتضي للأولى قسمها  
أن خلافه أنه يولد  
الاحتشاش بالنسبة إليها  
والأولى من محض التسمية  
من يزدما (قوله ولا يزدما  
فيه الحيض) أي بالنسبة  
لأولى أقسامها بخلاف  
التسمية فكان على الشارح  
أن يذكره ولعله سقط  
من النسخة (قوله فوجب  
أن يزدما عدم الدم) يدل  
عدم محض عن عود كما  
هو كذلك في التحفة

أو ولدت ولم يزدما (أو يولد ثلاثه أشهر) لأخيه لأنه هذا من النص العراقي على قول الشهر  
سبعين أو غيره لقوله تعالى واللاتي ناس من محض من سائكم من أرسن فعتن ثلاثه  
شهر وولاتي لم يزدما أي فعتن كذلك حذف استند وخبر من الذي دلالة الأول عنه  
ومر في السمع أنه وبعد في اليوم الأخير من الشهر كسر وأحل ثلاثه شهر مثلا فقص الزمان  
وحادي أو حمادي فدل على أن الحمل عسها وهو يوجب على شكل العدد ثلثي من حمادي لا حرة  
ومثله يحى هها (عان صفت في أثناء شهر بعدد ثلاثه سكر) الأول (المسك) وإن نص  
(ثلاثين) يوما من الرابع وفارق ما في سكره من التكامل ثم لا يخص العرس وهو من  
الفرق بخلافه لأن الأشهر متصية في حق هذه (فان حاصتها) أي ثمانية أشهر (وحيث  
الأقراء) إجماعا لأن الأول ومن ثم البدل ولا تحجب ممتنى الأولى بأقسامها فلو كما مر وخرج  
بها بعدد ثلاثه يوزن فيه الحيض (و) عنه (أمة) يعني من فيها لم يزدما أو ثلث (شهر  
ويجب) إمكان التمهيد من هـ - ف الأقراء لا بأسر نفسه لا يهور كنه فوجب تدارك التمهيد  
بهم (وفي قول) عنه (شهران) لأنهما يدل القرآن (و) في (قول) عدتها (ثلاثة) من  
لأشهر ورجحه جمع لعدم لانه (ومن انقطع دمها) يعرف (كرضاع ومرص) وإن لم يزدما  
بزه كما شكه إجماعهم حازها من اعلمه (لركشي) صرح حي محض (بعدد الأقراء) (أو) حتى  
(بأس) (باعتد) (بالشهر) وبذلك ثبت منه وطول عمرها بالأسر لأن عثمان رضي الله عنه حكم  
بذلك في لرضع روه السبق من قر الخومي هو كالأجمع من السجدة رمى الله عليه (أو)  
تبلغ (لأخيه) تعرف (فكذلك) عسر من الناس من محض (في حديث) لأنها (لحاشها) العود  
كالأولى وهذه ومن لم يزدما وإن لم يزدما خمس عشرة سنة باستعمال الحيض بدواه

(قوله أو ولدت ولم يزدما) أي قبل الحمل اه مع على حجج وإسلاق الشارح تشمل ما بعد ولادة  
وفي ع ما يوافق إسلاق الشارح وحاشية قوله محض هو شامل كما في الزركشي خلاص روضة  
من ولدت ولم يزدما ولا حصة سابقة فاتها بعد ثلاثه شهر حيث صفت بعد ولادة (قوله لأن  
الأشهر متأخرا) أي أصلا لا بدل عن شيء (قوله ولا تحجب ممتنى الأولى) أي من محض  
(قوله فلا يوزن فيه الحيض) بالنسبة للأولى بأقسامها بخلاف الآخرة كما أتى اه حج وقوله  
كما يأتي أي في قوه يعني الحديدة مع (قوله يعني من فيها راق) أي وإن قل (قوله حذفت  
عنده الزركشي) لعلة يقول إن عدتها ثلاثة أشهر إضافة بالآخرة (قوله بعدد الأشهر)  
وعليه هو يعتمد من الرجعة إلى اليأس ثم يقتضي ثلاثه أشهر كسفره الب في حرة  
الصاهر الأول اه عمره وهل منس الرجعة السنة أم لا فيه نظر أيضا والأقرب الأول لأن السنة  
تابعة لعدته وقتنا ببقائها وطريقه في الخلاص من ذلك أن عدتها فية الحصب الثلاث (قوله ومن  
عص أصلا) أفهم تخصيص حوا من حزمة استعمال الحيض على عهده  
كمن تحيض كل شهرين مثلا فأراد استعمال الحيض بدواه يسقط عدتها فيما دون الأقراء  
المعتادة فليراجع ولعله غير مراد .

(قوله من قال حيوي الخ) انظر هذا الاصراف مع أنه لا يتم الدليل بالإعصوميه إذ قول  
الصحابي ليس حجة عندما إلا إن سكنت عليه الباقر بشرطه فيكون إجماعا مكتوبا .

ليس في محله (قوله للمعلق  
طائفتها) هو رفع المعلق  
نائب التاعل (قوله أو  
قراي) أي فيما إذا يتقسم  
ها حيض أصلا ولا  
فقد حرثه تكسب طب  
ماتصن فرء وعينه قد  
بنت القصة من قراي  
ولا يحتاج إلى شيء  
وغيره أن يكون مراده  
هنا مائة يوم حيض على  
خلاف ما مر (قوله في  
الباب الثاني) أي من  
كلام ابن القسري  
وهو قوله وإن  
أي قلدا بعد قراي  
وولدت ولم يهرس  
إلى معنى من أن  
أول شيء منه الروح  
الأول كما هو المراد  
واعتمدت للشبهة في  
التكاح الماسد (قوله  
وأجاب الوالد الخ) وقد  
يجاب به ما مر في باب  
استنباط ما في النور  
هو أنه بين ما مر من  
أنس ومنتاع حيض  
قبل فراغ العدة أهله  
من دون الأفراد خلافها  
تم من الصورة أنها حب  
بعد الترتين ورعم مع  
من حساب الأفراد ما  
خرج هو قيم السكاح  
أو شبهة بن قد يقال إن  
هذا أولى من جواب والد

ومن رعم أن ذلك استعمل (قوله للمعلق  
طائفتها) هو رفع المعلق  
نائب التاعل (قوله أو  
قراي) أي فيما إذا يتقسم  
ها حيض أصلا ولا  
فقد حرثه تكسب طب  
ماتصن فرء وعينه قد  
بنت القصة من قراي  
ولا يحتاج إلى شيء  
وغيره أن يكون مراده  
هنا مائة يوم حيض على  
خلاف ما مر (قوله في  
الباب الثاني) أي من  
كلام ابن القسري  
وهو قوله وإن  
أي قلدا بعد قراي  
وولدت ولم يهرس  
إلى معنى من أن  
أول شيء منه الروح  
الأول كما هو المراد  
واعتمدت للشبهة في  
التكاح الماسد (قوله  
وأجاب الوالد الخ) وقد  
يجاب به ما مر في باب  
استنباط ما في النور  
هو أنه بين ما مر من  
أنس ومنتاع حيض  
قبل فراغ العدة أهله  
من دون الأفراد خلافها  
تم من الصورة أنها حب  
بعد الترتين ورعم مع  
من حساب الأفراد ما  
خرج هو قيم السكاح  
أو شبهة بن قد يقال إن  
هذا أولى من جواب والد

(قوله وهو مموع) من أراد بعد ذلك أن يسمع على وليها تمكينها منه والإفيع  
من جانب ما مر في باب (قوله أي القصة أشهر) (قوله والثاني تنقش إلى الأفراد مطلقا)  
أي كانت لها (قوله من يرى) أي في متن أروص (قوله في أوائل الباب) أي من  
أروص (قوله من أروص) أي في أوائل الباب أي أن المقول في ذات الأفراد إذا ألفت  
المرء على ما مر من أن فرم بعد إزارها سكاح ولو فسد ولا فسادا منه ذكر من قولهم  
كانت أفراء ألفت من سكاح وما مر من أن مسئول خلافه لا لأنه معروف فيمن  
ذكره (قوله وحدوده الخ) معصية (قوله ولا يضر سرقه الخ) أي بعد سن اليأس  
(قوله وفيه مر بعد سكاحها عرق) أي من معاصريه ومن بعدهم (قوله صدقت في ذلك) ومعهم  
أن الكلام حيث يقع عليها مائة خلاف صدقة

واقطاعه ودعوى الس وقع بها وكلامهم في دعواه استقلالاً

### (فصل في)

في العدة بوضع احسن

(عنه الخامس) حرة أو أمة عن وراق حتى تضلّ رجلي أو بش أو ميت (بوصفه) أي طلق لقوله تعالى - وأولات الأحمال أجلهن أن يضعن حملهن - فهو محض لأنه - ويشتق من صيغته فترثه قروء - ولأنه من غير من العدة - من رحم وشي حده - يصح (بأنه من سببه إلى ذي العدة) من روح أو وضيء نسبة (ولو جازاً كقولهم) وهو حرّ ذن عنه عنه غير قطعي لاحتمال كذبه ومن ثم لو سلخه حقه لم يملك كونه منه كذا - مع سبع سنين ومسوح ذكره وأشبهه مطلقاً وقد كرهه - ولم تكن من سببه منه ولا - وإن لم يثبت الاستحسان وعلى هذا المصنفين كقولهم - السبي يحرق وعده عده وهو دأمر به شهر من العدة فلا تقضى به وقول الشارح - لا بأس بوضع - ولو أحسن - وقت سبها بوضع أي بصفة الحياة لأن العدة لا يعتد بموتها (و) شرط (بأنه من كذا) فلا أثر خارج منه وخرج هذا مع قوله - ولا بوصفه الذي هو صريح في وضع كذا -

(قوله واقطاعه) أي وذلك لا يعم إلا ما هو وهو لا يقو بالعدوه والس وقع بها من قوله -

### (فصل في)

في العدة بوضع احسن

(قوله بوضع احسن) أي وما يصح ذلك من وضع العدة ثم مكبح الخ (قوله بوصفه) أي ولو على غير صورة الأدب كما في عن سم فرع - قال سم على حجج يتنبل قول زه في وضع ما يستحق به العدة وصهره ووضع أكبر بطنها لاحتمال أنه ربيح من ولومات الحمل في بطنها - وهو حرّ وجهه لم يخص عدها ولم يستف نفقتها اه - وكالفقة السكنى الأولى (قوله ومسوح ذكره) وقوله (مفاد) أي مكس استحدث منه أم لا (قوله ولم يمكن أن يستحق منه) يعني أن محرمه من تعريفه يستحق أن يوضع لها العدة (قوله فلا تقضى به) ولا شرط بعد إقرار العدة بالأشهر ووضع الحمل من بقى العدة مع وجوده حملاً على أنه من ربا وأخذت عايب بعد سبها (قوله أي لفرقة خيرة) ليس في كلام الشارح هذا ما ينبغي خلافه حتى يباح لبها عدها فستمن ولعله أراد التعريض عما سألني عنه في فصل عده حرة الخ من قوله ولم جازاً في لعل (قوله وإفصال كله) وإفصال كله لا شعراً بفصل عنه وفي في أخوف من ذكر في هذه العدة خلافه وكان الشعر منسوخاً بفصل كله ما عدا ذلك الشعر وكان الشعر كذا في حديثه وهو كان أحسن غير آدمي فظاهر انقضاءها بوضعها من اه سم على حجج وقول سم عند آدمي أي من كان من روحها وخلق على غير صورة الأدب وهو وضعها غير آدمي وحمل كقولهم من منه لا يقع من استعد العدة بوصفه لأن الشرط نسبتها إلى ذي العدة وإحباطاً وهو موجودها

### [فصل]

في العدة بوضع احسن

(قوله اضلّ رجلي أو بش أو ميت) الأولى حدها اشتمل على المسح والامسح على أن قصره على هذا لا في قوله لاني من روح أو وضيء شبهة (قوله وقول الشارح الخ) اسرار وجهه تحصيل التقييد الآتي بكلام الشارح مع أن كلام الشارح مساو لكلامه نفسه بل كلامه عوارض إلى هذا التقييد انصرف عنه أولاً اشتمول على ثلث على أن الشارح الخ لا يرد على تصوير لما في مكان اللانج حصر التقييد للأنج به -

لاحتماله بشرطية ومجرد التصوير ورغم أنه لا يتأتى وصفت إلا بإدخاله من كنه مردود ( حتى تاتي  
توأمين ) لأنها حمل واحد كمر ( ومضى تحس دون سنة شهر مؤمن ) أو سنة فلا بل هما حمل  
فالحق المراسي الستة من دوما سنة فيه ارامي في حد في ذلك ومتبع ادعاء في خلال بأنه لابد  
من خصة باوعد أو الاستدلال عند وضع لأول حتى يكون منه هذا الحمل الثاني وذلك يستدعي  
سنة أشهر وخصة حيث استت الامتعة لم نفس السنة ، ويلزم من نقصها لحوق الثاني بذي  
العدة ويوقف استصحابها عليه لا بل ينحصر بشرطه وطء أو الاستدلال للوضع فلا يحتاج  
بتقدير تلك النخبة . لأنه سول هو في سنة الدور مع أنه يتم سببه اتفاق الثاني عن ذي العدة  
مع إمكان كونه منه بالمتحجب بالعلم كاشم ومنع عنه نفسه مرة ذلك الأمر البادر بالاحتياط  
لأنه لا كنه فيه مجرد الإمكان وحيد ، حتى الثاني بذي العدة لأنه يكفي في الإتيان  
مجرد الإمكان ويتم من خوفه به توقف استصحاب العدة على وضعه ، وفي بعض الشروح هنا  
ما خلف ذلك ( وبعضه ) العدة ( . ) لإتيان الآية ووجه في نصها ، واستمر أكثر من  
أربع سنين لم يتصل إلا بوضع لعدم الإيد كأي به يولد رحمه الله تعالى ولا مسألة بغيره  
بذلك ( لعلقة ) لأنها تسمى دما لاحلا ولا يعلم أنها أصل آدمي ( و ) تنقضي ( فعدة ) فيها صورة  
آدمي حقة ( على غير الدوائر ) بشرط في غير أهل عدة ومهم ( القواس ) لأنها  
حتمت سمي حملا وعمره واحد لأنه لا بشرط لعدة شهادة إلا بدو حقت دعوى عند قاص أو حكم  
وإدراكه بالاحتمال بالنسبة لخاصة تلك الحالة كما هو هر أحد من قولهم لمن عاب زوجها  
فأخبرها بعد موته أن روحها طيبا ( فإن لم يكن ) فيها ( صورة ) حقة ( و ) لكن ( فإن ) أي  
القواس مثلا لامع برتد ( هي أصل آدمي ) ولو كانت تحت ( تحت ) العدة بوضعها أصل ( على  
الذهب ) ليقين براءة الرحم بها كالم على أولى وإنما لم يفتها في المرة وأمية الولد لأن

( قوله ورغم أنه لا يقال  
بح ) قال الشهاب سم  
انظر موقعه مما قبله مع  
قوله الصريح الخ ثم قال  
ونحاج أن موقعه التمس  
على وقوع هذا الرعم  
وأنه مردود اه وفيه ما فيه  
إد كيف يسوغ له رده  
مع حزمه به أولا ( قوله  
غلبه فيه الرامي ) قد  
شنع الشهاب سم على  
الشهاب حج في نسبه  
التعطيل للرامي مع أنه لم  
يصرح بتعطيل وإما قال  
إن فيه خلا والشهاب حج  
لم ينفرد بمسبة التعطيل  
للامامي بل سقه إليه  
الأدري وغيره ( قوله ومنع  
ادعاء نفى الغلط ) وبعبارة  
حج وتقاتل أن يقول وكل  
من العارفين يوم عدم  
السبق إلى هذا الجواب  
وليس كذلك بل هو  
لأن الرعدة مع مرید  
بسط ( قوله مراعاة لذلك )  
هو معمول لنفسه .

( قوله لاحتماله بشرطية ) أي لأن يكون المعنى شرط اتصال كاه وقوله ومجرد التصوير  
ذكر الكل صورة من يصدق عليه الوضع ( قوله حتى تاتي توأمين ) أي أن التوأمين يذهب اسم  
مجموع الوتين فأكثر في نفس واحد من جميع الجوان ومهم كرحل بوائم وامرأة توأمين مردود  
ونفسه بوائم كما في نفس فاعراضه بأنه ناشئة له وهم لما عانت من الفرق بين النوم بالامر  
والتوأمين بالامر وأن نشية من عما هي للمهور لا غير اه حج ( قوله لم يتصل إلا بوضع ) أي  
ويحتاج إلى قول سم ولا يستلزم حقتها اه وفي مهم على حج ويواستمر في حقتها مدة طوالة  
وغيره بعدم نقص العدة وكذا لو استمر حب في نصها وإد على أربع سنين حيث ثبت وجوده  
ولا يحتمل وضع ولاوطء ولا ياتي ذلك قودم أكثر مدة الحمل أربع سنين لأنه في مجهول البناء  
زيادة على أربعة حتى لا يفتق نحو السابق إذا أراد على الأربع وكلام في معلوم النقاء وزيادة  
على الأربع هذا هو الذي شهر وهو حتى إن شاء الله تعالى اه وهو ظاهر حيث ثبت وجوده  
كما قرره لكى سبي الكلام في الثوب بماذا فانه حيث عي أن أكثر حمل أربع سنين وراد  
المدة عليها كان الظاهر من ذلك تنقذا حمل وأن ما تحده في طمها من الحركة مثلا ليس مقتضا لكونه  
حملا ، سم إن ثبت ذلك دون معصوم كعصى وحس العمل به ( قوله لا يكتف بقالة ) أي امر قواحدة ( قوله  
أن روحها طيب ) يوحد من ذلك أن محلي الاكفاء بالعدة بالنسبة إليه وإنما بالنسبة لظاهر احسن



(قوله وإن وجوب نكته)  
وسكنها) في النكحة عقب  
هذا ما منه أولاً أكثر فلا  
وحذف هذا لعله بما قبله  
«الأنى لأنه إذا ثبت ذلك  
في الناس في الرجعية التي  
هو روية في أكثر الأحكام  
أولى اه وكان على الشارح  
أن يذكره في صحيح قوله  
الأنى و قد قرر في عبارته  
أن دفع ما عارض به  
الحجج قال الشهاب صم إن  
قوله لعله بما قبله بالأنى  
عبطه في قوله أولاً أكثر  
فلا اه فلعل الشارح حذف  
قوله أولاً أكثر الخ لذلك  
لكن ازم عليه أن قوله بما  
يأتي وبما يقرر الخ غير  
ظاهر المعنى (قوله في المتن  
حسب لغة من السلاق)  
قال في النكحة عقبه ما منه  
إن قاربه النكح ولا من  
إمكان الوطء قبله وحذف  
هذا من الناس وكان على  
الشارح أن يذكره وذكر  
بعبارة من في الناس (قوله  
وأما من محاسن عبارته)  
لعل الواو فيه للحال أو  
استثنائية فتكون هي  
إسما مكسورة فيها ولا  
فم تقدم ما يصح عطف  
هذا عليه وعبارة النكحة  
و قد قررت في عبارته بعدم  
زعم ما عارض به عليها  
وأما الخ

فيحذف قوله إن أمكن كونه من أول لا ينقطع السكاح والعدة عنه مـ هـ  
(و) رأت (عدة) أي العدة و (من سكاح فصد) بدنا وإلا كره ، وقيل وجوب  
(القول بربيه) احتجبت (في سكحت) و قد صدر لذلك (فلمذهب عدم بطله) أي  
السكاح (في أصل) لأنه لا يحق سطر (في غير مقتضيه) أي السكاح من ولدت لزوج  
منه ثم ما مر (في حكمة) لأنه ليس بده ولا فلا يجوز رجوعه وقت الرسة  
وقب رجعة ، من من صحت ولا فلا والطريق التي في إسناده قولان للرد في إساءة  
للع ، من من سؤده منته ولحق الولد باني (ووبسها) أي روجته صحيح أو ثلاث ولم  
من (قوله ذكر مع سبعين) فمن وه ترويح امره أو روجب بعمره وم يمكن كون قوله  
من (في) و من وجوب سقها وسكاح و من أثبت إساءة العدة فيم لإمكان ، إذ  
أكثر منه من أربع سبعين ، وإساءة منه من وقت يمكن إتيانه من الفرق فاطلاقهم  
أخر أنه من السلاق يقول على إذا ورد نكح سحر أو تعين ، وحصر أن الأربع متى  
حسب منها طينة نضع في حقه منه ، كان لها حكم مدوسها ومي راد عنها كان لها حكم ما فوقها  
وم سقروا عن منه الساق على النساء لأن العرائس قرينة ظاهرة ولم يتحقق انقطاعه مع الاحتياط  
لرؤسها ، كما ، في إمكان (و) و (لا أكثر) من أربع سبعين مـ ذكر (فلا)  
عجته بعدم لإمكان ، وذكر مـ ثم ينقسم فلا سكرار في سقها في المعاش (ولو بطلها) (رجعياً)  
ثبت قوله لأربع سبعين حقه وإن وجوب سقها وسكاح أولاً أكثر (وحسب المسدة من  
الصديق) وحذف هذا من الناس لعله مـ هذا ، لأنى لأنه إذا حسب من الصديق مع أنها في حكم  
الروحة فـ من أولى ، ومن ثم وقع خلاف في رجعة كإقال (وفي قول) اشتدأه (من إصرام  
العدة) لأنها كالسكوة ، وما تقرر في عبارته أن دفع ما عارض به عليها وأما من محاسن  
عبارته بالعدة مـ اشتمل عليه من الحذف من الأول دلالة الثاني عليه ، ومن الثاني لدلالة  
الأول عليه .

وفي الصحيح أنها ما بعد سدد النساء حيث في ما فمثل هذا لوجه بالكلية ، وكيف  
كون ذلك ، والعدة والعدة وضع في الشرع بدفع احتياط لأصناف ، وهذا كان قبل ذلك  
في المسدية من إساءة أهل الحرس فكيف من عليها منه لزوج من أهل الإسلام ، ويترد من ذلك  
في إساءة ، ويقع في حاصه العرائس أنه كان له أن يزوج من وجب على زوجها طلاقه ، و  
رب من أتى صلى الله عليه وسلم من غير إساءة عدة ، وهذا قريب مـ ذكر ما من الوجه في  
كحاج لعدة ووجبه بذلك عـ وأنى له ذلك لأحرم فإن من الإصلاح كما نقله ابن الماتن عنه  
وهو غلبت مسكر وأدب محود منه وسع فيه صاحب محصر الخوي ، ومنشؤه من تصحيح كلام  
في أنه لم يأتى اه وقوله وجب على زوجها طلاقها . قال في العباب : ولم يقع ذلك بل طلاق ريد  
منه لم يثبت حشاً ، في الله في قلبه لا اضطراري بحكم الوجوب وروحه الله من النبي  
أي لله عليه وسيد حشاً له لا لغيره (قوله فيحذفه) أي أوصى ، شبهة (قوله وقت رجعة)  
أي فحرم عليه قرانها وعيره (قوله وما تقرر) أي في قوله ثبت نكح (قوله وأما) أي  
وعبر أنها

وأن هاتين اللفظين من دلالة النحوى التى هى من أقوى الأدلة . وفى ترجمته وحده أنه لم يحفه  
من غير تقدير مدة ، و يؤخذ ردة من قول الصنف أنه من العهد لصرحة أن الأثر مع تعتبر  
فيه أيضا ( ولو سكحت بعد العدة ) آخر أو وصفت شبهة ( فوله لكون سنة أشهر ) من  
إمكان العلق بعد العقد ومن وطء الشبهة ( فكأنها لم تنكح ) وله موصفاً ويكون الولد الأول  
إن كان لأربع سبب فأقل من طلاق أو مكان وطئه بسر محرمة لا يحس بالإمكان فيه ( وإن  
كان ) وضع الولد ( ستة ) من لأشبه ما ذكر ( فوله ناشى ) سببه فواته وإن تمكن كونه  
من الأول ( ولو سكحت ) آخر ( فى العدة ) نكاحا ( فاسدا ) وهو حلال عدة أو باسحر  
وعذر نحو بعده من العماء ولا فهو من لا يبرأ إلى ما قد ذكره كساح أساسا فى مقابلة الآتى  
بطء الشبهة ( فوله لا إمكان من الأول ) وحده بأن ولده ذر مع سبب وقت من ولده  
سنة أشهر من وطء الثانى ( لحقه واستغنى ) عتبه ( بوضعه ثم عتبه ) سبب ( ولدى ) ذر وعده  
منه ( أو ) ولد ( لأنه كان من الذى ) وحده من ولده ذر من أربع سبب من إمكان  
العلاق قبل زواج الأول وسنة أشهر فأكثر من ولد الثانى ( حقه ) وإن كان علاق الأول  
رجعيا كما هو ظاهر عبارته وإن اعتمد المتبرى وحده عن نص الأئم أنه إذا كان لزوج رجعة  
عرض على القائب ( أو ) ثبت له بالإمكان ( منهم ) أن كان لا يرجع من من ذال وسنة  
أشهر فأكثر من الثانى ( عرض على قائب ، فإن أحقه بأحدهما فكأنه كان منه فسد ) وقد  
عم حكمه أوهما أو توقف أو فتد اسطر مع الولد ولده منه . مما يند لم يكن من خدعه  
كان ولده لكون سنة من ولد الثانى وقوف أربع من نحو علاق الأول فهو من سببهم وقد من  
أن الثانى نكحها حاملا وهل يحكم بفساد النكاح حملا على أنه من ولد شبهة من عتبه أولا  
حملا على أنه من ولد ، وقد جرى النكاح فى المهر على الصحة الأقرب كما قلنا الأد على الذى ،  
حرم به فى المصا وبه اجمع المارة ، وخرج ما عدا نكاح البكر إذا اعتقدوا صحة به ، فإذا  
تمكن منهما فهو للثانى بلا قائب .

أوله وثن هاتين اللفظين أى قوله فاشتبه عليه الخ ، وقوله ومن الثانى لدلالة الأول عليه ( قوله  
من دلالة النحوى ) أى من دلالة مفهوم الموافقة ، وهو أن يكون حكم أسكوت عتبه موافقا  
للمذكور ( قوله أو وصفت شبهة ) أى بعد العدة ( قوله وإن أمكن ) عتبه ( قوله نحو بعده )  
أنهم أن عتبه أهل مصر الذين هم بين العماء لا يحدرون فى دعوائهم الجهل به عتبه فيكون رده ،  
وسنة اعتقادهم أن العدة أربعون يوما مطلقا ( فونه وطء الشبهة ) أى فى العدة ( قوله وإن كان )  
به ( قوله وإن اعتمد المتبرى الخ ) ضعيف ( قوله وبما به عتبه ) أى به لم ينسب بعد الطلاق  
م يحس عليه خوار أنه لم يزل منه لواحد منهما ( قوله حاملا الخ ) يؤخذ من هذا جواب حدثة  
رفع السؤال عنها وهى نكر وحس حاملا وكشف عنها التوال فرأسها نكر أهل بخور وسبب  
يؤجها بالإحصار مع كونه حاملا ثم لا وهو أنه بخور لولها رويها بالإحصار وهى حامل لا حنن  
تحصا حلت ذكره على فرجه فمى ودخسه فى فرجه فتمت منه من غير روال الكارة فهو غير محرم  
انصح نكاحها فى هذه الصورة مع وجود الحمل وحنن كونه من ربه وأن الكارة عادت والحنن فيه  
رسالة ظن بها فعمد بالمتبر من أنها نكر محنة وأن ولها أن يزوجها ، لا حصار ( قوله وفيه جمع لما )  
أى فى قوله فى الفصل السابق بعد قول لمصنف وعدة حرة الخ ولو جعل حل الحمل ولم يمكن خوفه الخ

( قوله وفى الرجعية وجه الخ )  
عده رجعية من وقت  
فى الرجعية وحده ،  
من سبب تقدير مدة من  
أن يؤخذ ردة هذا وقت :  
من قوله مدة من العهدية  
الصرحة بأن الأربع تعتبر  
فيها أيضا ، وغرضه من  
ذكره دفع مادة ليراقب  
أطلق فى المدة فم يقتدرها  
مع أن ذلك وجه ضعيف  
قال الشهاب سم قد يقال  
إن ردة الوجه يؤخذ من  
ذكر المدة فقط إذ لا مدة  
على هذا الوجه ( قوله  
ويؤخذ ردة ) هو وصف  
لوجه ( قوله وفيه الجمع  
المارة ) أى فى الفصل السابق  
بعد قول المصنف وعدة  
حرة الخ .



ويرد منقرر (أو) بينهما عدتان (شخصان) أي كائن (كائن في عدة روح أو) وطء  
(شبهة فوطت) من آخر (شبهة أو كساح فسد أو كات روضة معتدة عن شبهة قطعفت فلا)  
بداخل لتعدد السجتي من بعد لكل منهما عدة كلمة كما جاء عن السجتي عن عمر وعيسى ولا بعد  
لهم بخلاف من السجدة وما قيل عن ابن مسعود كما يخالف ذلك ثبت ، نعم إن كان حريسين  
فأشبه مع الثاني أو ثم ، فافهم أي بيت عدة عدة على الأصح وسكبتها عدة واحدة من  
حين وند الثاني ضعف عن الخرى ، إن زرع فيه السجتي (فإن كان) أي واحد (حرف) من  
أحدهم (قدمت عدته) وإن آخر كما في شذ ذهابا من التأخير وسائر كان من لفظين ثم  
وطئت شبهة تقصى عدة المطلق بوضع ثم بعد من استعاض بعد الأجزاء الشبهة وله الرجعة قبل  
الوضع لا وقت وند الشبهة عدة أو غيره كما سلفه عن الروابي وغيره أي لا في حال إلا في فرش  
وطئها وأن م سبق منها ، وكذا في ربي ، وسبق في أي أن بيت عدة العود إليها كما خبر من .  
وذلك لأن م صدرت فإشياء حتى أخرجت عن عدة المطلق واستشكل التفسير بأن هذا لا بد  
عنى م ربي من وطء الشبهة لا مع الرجعة لموضع من ربه عدة : بحرف وجود الحق أثر من  
وجود الاستمرار ، ولا شك أن المؤثر أقوى في مرم من معة الرجعة مع أثره في معة ، عدة  
له وفي عكس ذلك تنصى عدة الشبهة مضعه ثم بعد أو سكن المطلق وله الرجعة قبل وضع  
عنى أصبح الوحيين كما صححه القسوس بشرى وهذه لا جديد قبل وضع عنى أصبح الوحيين  
كي حرم به أساوردي ،

(قوله وبعده لا تجديد) أي

إلى انقضاء عدته .

وفي كلام بعضهم ما يستلزم منه منصور فانه قال ليس يجرى في روح أن العرب كما هو به شعر  
عنى لمصور أو دله لا به فيه به (قوله ويرد ما ترو) أي في قوله ويكون ربه عسده  
(قوله مما يخالف ذلك) أي هي والثاني (قوله تروين كاه حريسين) أي صحا م ربي حريسين  
كان زوحت بحرفي ثم وطئها آخر سورة الكساح في عدته الأول ومعة إلا لاقه أنه لا فرق  
في العدتين بين أن تكون إحداهما حملا أم لا ، وبعض شواهد عن "مجد إريادي" من حيث  
من الأول لامن الثاني م سكه عدة وند فبعد الثاني بها الوضع ، بخلاف إذا احتل من  
الثاني في كفيها وضع عن م وقد سبق ذلك من قول الشارح م م عدة ذؤل ح فيه  
حيث كانت حملا وقسا عدم الاعتماد بها وند أن عدد عدة كلمة لا في ولا الثاني لا بعد وضع  
الحمل (قوله لا وقت وند الشبهة) لو احتل الروح وروحة في أن الرجعة قبل وضع نسبة أروقه  
فادعى الروح الأول لتصح الرجعة والروحة الثاني لسلل قبل صدق الروح أو أروحة منه سر ،  
والأقرب صدق الروح لأن الأصل بقاء حته (قوله أي لا في م م فرش) أي كائن سكبتها  
فسادا واستمر معها مدة قبل أن يتفرق بينهما ليس لمراد خصوص رمن وطء ، فكسريين مأو  
عم بلحال وعزم على الترك كما يأتي (قوله أن يسه) أي الواحشي الثاني (قوله وندك) أي فوه  
لا وقت وطء الشبهة (قوله ولا شك أن المؤثر) أي الوطء وقوله أقوى أي من الأثر وهو الحق (قوله  
وفي عكس ذلك) أي بأن يكون الحمل من وطء الشبهة (قوله وله الرجعة) في صورة العكس (قوله  
وبعد) أي وضع (قوله لا تجديد) أي الرجعة (قوله قبل وضع) أي لما بعده فيجدد ولو  
في رمن الناس لا نقضاء عدة الشبهة ح حج

وطريق الحققة أنه إذا ساء سكاح في صحيح في عدة الغير وهي شبهة باستدامة السكاح فاحتمل وقوعها في عدة الغير ، ولو شذبه الحمل فيم يسر أس الروح ثم من الشبهة حدد السكاح مرتين قبل وضع مره وبعده أخرى ليند في الحديد عدة به قريبا فلا يكتفى عدة مرة لاحتمال وقوعه في عدة غيره . فان ساء بحق انتقض وقوعه في عدته كفى ، والحامل للشبهة حتمها نفقة مدة الحمل على روحها إن ألحق النكاح الولد به ما لم تصر فراشا لغيره بسكاح فاسد فتسقط نفقتها إلى التفريق بينهما بشروطها ولا بد من عدة من يحق به الزوج للثالث ، فان لم يحسنه به أولم يكن قائم في نفقة عدة وإن رجعة مدة كونه في عدة ( وإن ) أي وإن لم يكن حمل ( وإن سبق المساق ) وإن ساء ( إن ساء ) أي ساء وقومها لاستدامها بعد حائل ( ثم ) عقب عدة السرى ( استأنف ) بعده ( أخرى ) أي للشبهة ( وله الرجعة في عدته ) إن كان الطلاق رجوعا وشهد به من كان ، ذمها في عدة طلاقه لأوق الشبهة بغير مامر ( فارجع ) فيها أو حدد ( بعد ) عدة ( وإن ساء ) حيث قد ( في عدة الشبهة ) عقب الرجعة حيث لا حمل منه . وفيه ( وإن ساء ) وله أن يزوجها أو يسل شرعها فيها بأن تستأنفها إن سبقها الطلاق وتتمها إن ساء ( وإن ساء ) مادام في عدة ( لا يستمتع بها ) الزوج بوطء حزمها وبغيره على المذهب لأنها معناه عن غيره حملها كات أو غيره ( حتى يغسلها ) بوضع أو غيره لاختلال السكاح بتعلق جنسها ، ويؤخذ منه حرمة نظره إليها ولو بلا شهوة والحاشية بها ( وإن سبق الشبهة ) السرى ( فقام عدة السرى ) لتوهم كاسر ( ومن ) ساء عدة ( الشبهة ) ساءها ، وفي وطء سكاح فاسد .

( قوله فاحتمل وقوعه في عدة الغير ) قال في عدة وظاهر كلامهم أن لا التحديد بعد الوضوح في من السكاح مع أنه في غير عدته ويوجه أن لا يجوز كونها في عدة الغير وقد سبق ذلك اهـ ( قوله بأن استأنفها ) هو تصوير إلى

( قوله وقال ) أي المحدث ( بونه وهي ) أي الرجعة ( قوله حدد السكاح مرتين ) أي حيث ردد الزوج في العادة ولا يرد إلا مرة ، وفيه العبدان ، وهو أولى لأنه الشك حال العقد في صحة السكاح ( قوله من يحق أي فله شها أن يقرس وسبق على نفسها أو من مالها أو غيره بأن ساء ) ( قوله مدة كونه في عدة ) وهو مدة عدم العرس بينهما وعدم العزم على عدم رجوع لها ( قوله بغير مامر ) والممر به مداه الفرائض قائما كما مر ( قوله قبل شرعها ) قال في شرح الروض وبأن يرم روحته الحامل عدة شبهة أو مطلقته فراجعها والحمل له فيه وطؤها ما لم تدعى العدة . فما إذا كان الحمل بواسي' فيجزم على روح وضوؤها حتى يسع اهـ وأما عبر الوطء فيستبعد من قول من ولا يستمتع به الخ هـ سم على حجج ( قوله ويؤخذ منه ) أي من حرمة منع ، وقوله حرمة بغيره هـ يخالف مامر به فيل الخصصة من حوار النظر لما عدا ما من السرة وتركته من العدة عن شبهة وعبارته وحرج باقي محل روحته المعنة عن شبهة ونحو أمة محوسية ولا محل له إلا بشر ما عدا ما من ساءها وتركته اهـ ويمكن الخواب بأن الفرض بما ذكره هـ محذور بأن أنه يؤخذ من عبارة المصنف ، ولا يلزم من ذلك اعتداده فراجع وليتأمن على أنه قد منع أحدهم من أن لا ينظر بلا شهوة لا بعد تنمعا وهذا ساء على أن الصمير في منه راجع للثالث . أما إن حصل راجعا لقول الشارح لاختلال السكاح الخ لم يبعد الأخذ ( قوله قدمت عدة الطلاق ) أي ثم بعد انقضائها يبنى على ما مضى من عدة الشبهة .

ووجه شبه أخرى ولا حمل يقدم لأسس من التبريق بالمشقة مسكاح ووطء بالمشقة بالمشقة

### (فصل)

في حكم معاشرته المرق للعتدة

(عاشرها) أي المارقة بطلاق أو فسخ معاشرته (ك) معاشرته (روح) بروحه أن كان محتلي بها وتمسك بها ولو في بعض الزمن (بلاوطء) أو معه ، ونفسه بعدهم أي هو لجران الأوجه الآتية كما يفهم عليها (في عدة أقراء أو شهور أو وجه) ثلاثة أولها ينقض مطاف ثانيا لا مطلقا ، ثالثها وهو (أصحها إن كانت ثانيا انقضت) عدته مع ذلك لا بعد شبهة فرسه ، ومن ثم لو وجدت بأن حمل ذلك وعد لم تنقض كالرحمة في قوله (ولا) ثم تمسك بها (فلا) تنقض لكن إذا رأت الماشرية آتت على ما مضى ، وما كان له بهبة السراش كاله كحبه جاهلا في العدة لا يجب من استفرشه غير من سملع من حين الحنة ولا ينقض ما مضى فيمن عليه إذا زالت ، ولا تحبب الأوقات لغيره من الحبوب (و) في عدة (لارحمة) له غير (بعد) معنى (الأقراء أو الأشهر) وإن لم ينقض عدته (فلا) وسحبها لا في انقضاء العدة (احتياط فيهما وتعليلها عليه لتقصيره ، وهذا هو الذي به وحده فهي كان في بعد معنى عدتها الأصلية .

(قوله ووطء شبهة أخرى) منه ثم أن يوطء في السكاح الذي هو شبهة (قوله بالمشقة للسكاح) أي أنه إن كان ووطء المشقة ساءها على السكاح قدمت عدته وإن كان التبريق بالمشقة للسكاح بالمشقة ساءها على الوطء قدمت عدته فاسان من التبريق ووطء عدته معدمة .

### (فصل)

في حكم معاشرته المارق للعتدة

(قوله في حكم معاشرته المارق) أي وما ينشع ذلك حكم حقوق الطريق (قوله أو معه) ومعلوم حرمة ذلك (قوله كما يفهم عليها) أي المسمى كونه في كل منهما وإلا فـ راجع مذكرهما منها شيئا (قوله ومن ثم لو وجدت) أي الشبهة (قوله تمت على ما مضى) أي على ما مضى من عدته قبل الماشرية (قوله كانو سكاحها) أي الروح (قوله ينقطع) أي الرش أو العدة والذي أولى (قوله من حين الحنة) المناسب لما أتى في قوله ولم يسكح معدته من الحنة ووطء اهـ . لا أن يهرق بأن النكاح الفاسد هنا ما كان من الروح وبعد فراشه اكتفى في حنة بالحنة عرفت لأحصى (قوله وفي هذه) أي صورة معاشرته الرجعية (قوله ولا يحتمل) أي الرجعية (قوله في انقضاء العدة) أي بالتمريق فيهما وجرهما بعد ذلك استبريق عدة كاملة سواء انقضت الماشرية بالمرقة الأولى أو لم تنقض وندخل فيها بقية عدة بطلاق قبله من المارقة الأولى أو بعدا ، إن وجد وليس لها أن ترقح فيها كما فيها ، والظاهر أنه لا سكي لها فيها وأنه لا يمنع عليه نحو أحصى بعد التبريق فراجع ذلك اهـ فبني في قضية إطلاق لضعف خلافه ونسعه على التعبير به شيخه الرادى (قوله وحيدته فهي) أي الرجعية

### [صل]

في حكم معاشرته المارق للعتدة

(قوله في حكم معاشرته) أي في حكم معاشرته (قوله إنما تقتصر عليه) أي في الرحمة لأنه هو الذي ينقض عدته الأحكام الآتية خلاف الأحكام الآتية بمعاشرته حكم (قوله بأن كان محتلي بها) أي عبارة بعضهم بالمواكاة والمداشرة وغير ذلك (قوله ولو في بعض الزمن) صادق بما إذا قل الزمن جدا ونعله غير مراد

وأما إنما احتراز به عن أشد ما دوام لمعاشرته في كل الأزمنة فليراجع (قوله أو معه) يتعين بالمشقة للشأن ما إذا تم تسكح شبهة وإلا فيسبأ أن الوطء شبهة ينقض عدة الشأن وكان الأصوب أن يبقى لمن على صاهره من التقيد بعد الوطء ثألي الأحكام الآتية لالتأني الأوجه فليراجع (قوله ومن ثم لو وحدها) طهره وإن لم يكن ووطء لكن عبارة شرح لمهيج ثم إن عاشرها بوطء شبهة فكالرجعية انتهت وهي إلى ما لا ثم ما يأتي فتأمل

إلا في لحوق الطلاق خاصة فلا توارث بينهما ، ولا يصح منها إيلاء ولاظهار ولا لعان ولا نفقة ولا كسوة لها ، ونكح لها السكينة ، ولا تحدد زوجها كما مر ، ووجهه السقي في النفقة ، وأفق جميعه أبو رحمه لله تعالى ( ولو عاشرها أحب ) فيها بلا وده كعاشرة الروح ( انصب ) العدة ( والله أعلم ) عدم النسبة . ثم إذا عاشرها شبهة ككونه سيدها كان كعاشرة الرحمة . وثما معاشرتها بوطء . فإن كان زعم مؤثر أو شبهة فهو كما في قوله الآتي ولو نكح معتدة إلى آخره ، وخرج بقوله ، أو أشهر عدة حتى تستحي بوجهه مستقلا لعدم قطعها ( ولو نكح معتدة ) بغيره ( بنى العدة وبنى العدة ) عدها ( من حيي وده ) للحصول الفرض بوائه خلاف ما إذا لم يخط وإن عاشرها لا تفاد الفرائض ، إذ مجرد العقد العاسد لأحرمة له ( وفي قول أو وجه ) وهو ثابت ، ومن ثم حرم له في الزوجه مقيع ( من ) حيي ( العقد ) لإعراسه به عن ذولي ( ولو راجع حائلا ثم طلقها ) ( انصب ) العدة وإن لم يخط بعد الرحمة لعودها به للسكاح لدى وسب فيه ( وفي السديم ) وحكي حديد ( تنى إن لم يخط ) بعد الرحمة ، وخرج راجع ثم طلق ملاقاة رحمة في عدها في طلاقها ، بنى العدة الأولى ( نو ) راجع ( حامل ) ثم طلقها ( فموضع ) يستحي عدها ، بنى العدة الأولى لإصلاح الآبه ( فموضع ) بعد الرحمة ( ثم طلقها ) عدها وإن لم يخط بعد الرحمة لما مر فيها عدها عادباً وحنت فيه ( وقيل إن لم يخطها بعد الوضع ) ولا قبله ( فلا عدة ولو خالف موضوعه ثم نكحها ) في العدة ( ثم طلقها ) ثم طلقها ( في أسألت ) عدها لأجل الوطء ( ودخل فيها القبة ) من العدة الأولى لو فرض بقية منها وإلا فهي قد ارتفعت من أصلها بالنكاح والوطء بعده ، ومن ثم لم يوجد وده . ست عني ماضي من الأولى وكلها ولا عده هذا العلق لأد قبل الوطء .

( قوله إلا في لحوق الطلاق خاصة ) فيه مسأحة لما يأتي من أنه نكح لها السكينة ولا يحدد غيرها وكتب أيضا ضعف الله به قوله إلا في لحوق الطلاق خاصة أي فيباحثها الطلاق ( قوله ولا نفقة الخ ) أي لأنها بنى النسبة إلى أبيها لا يجوز رجوعها . قال يعنى السابقين ولا يصح جدهم سبب العوض من غير فائدة . فإن . وليس لها امرأة يحقق الطلاق ولا يصح خلعه إلا به . ومن أم من تعرض له به . فإن الباشري . ويسعى أن يكون المراد أنه إذا طلقها وقع الطلاق ، ولا يبرم العوض اه سمع عن حجج ( قوله هو كان ر ) أي ودعت بن كان العلق بنت وعلم به الزوج ، وعامة على ولو وطئ الروح مع معاشره النكاح بقعت لأه وده ر لأحرمة له ( قوله ولو نكح معتدة ) عن صلق بن أو رحي ( قوله وهو الأنثى ) أي كونه وحم ( قوله فانه تنى ) أي فيمكنه عما بقى وإن مر كثره عن الصلق الأول والثاني ( قوله من العدة الأولى ) وهي عده الخلع ( قوله ومن ثم لم يوجد ووطء بنت ) أي فلو اختلف في الوعد وعدمه صدق مسكره على الكعدة في أن مسكر الوطء يصدق إلا فيما استثنى .

( قوله خاصة ) رد عليه عدم حده بوطئها الآتي مع أنه في عبارة والده مستثنى مع الطلاق ( قوله بلا وطء ) عبارة التحفة بغير شبهة ولا وطء انتهت وهي التي تناسب قوله الآتي أما إذا عاشرها شبهة ( قوله وإن عاشرها الخ ) انظره مع قوله للمار أما إذا عاشرها شبهة ككونه سيدها وصرح بحد نكاح الكف ثم لعل الكف استقصائية وعبارة الروض ومعاشرة سيد الأمة وحتى يعتده وشبهها بالنسبة يجمع احتساب العدة انتهت وعشرة شرح المنهج أما غير الفارق فإن كان سيدها فهو في أمته كالغارق في رحمة أو غيره فكالمغارق في البائن انتهت وهما صريحتان في أن الكاف استقصائية .

في ضرب الثاني الخ  
(قوله نظرا إلى أن عشرة

الخ) هو تعليل للقول

عدم اعتبار اليوم العاشر

الذي هو أحد الوحيين

المعومين من قوله إلا في

يومه بشر لا لعدم

الاجماع على اليوم العاشر

وإن فهمه سياقه وتحرير

إدارة إلا في اليوم العاشر

فقد قل بعدم اعتباره

نظرا الخ (قوله وحذف

... إنهم هو يعطيان خ)

قد قال ما الداعي إلى هذا

مع أن غير يستعمل

فيهما إلا أن يقال هو وإن

يستعمل فيهما إلا أن

يعمله في الأيام على

خلاف الأصل فتأمل (قوله

ولأن القصد بها التفجع)

هو مرة أخرى للثمن من

حيث يلحق لكن لامن

حيث أصل ثوب عدة

الوقاية ولامن حيث كونها

زينة أشهر وأشرا من

من حيث أسوأ لمحو

وبغيرها فيها (قوله

والحكمة في ذلك) قد يقال

إن ذلك ينبغي كونها

للتفجع المستوي فيه

سبحانها وبغيرها (قوله

وتكمل من الرابع) من

فيه ابتدائية (قوله في هذا

الباب) انظر ما الداعي إليه

ما ويس في السجدة

## (فصل)

في الضرب الثاني من الصريين السابقين أول الباب

وهو عده لوفاه ، وكفى عن التصريح به ووجهه ، لا شهر ونصوص وفي استوف وفي لاجداد  
( عده حرة حائل ) أو حامل حمل غير لاحق بدى انعه كاي لم يأت (لوفاه) لزوج (وإن لم  
يولد) سهر أو غيره وبكارة (دب فراء) (أربعة أشهر ونشرة أمه ليليا) مكاب والدة  
والاجماع ، لا في اليوم العاشر نظرا إلى أن يكون ثلوث وعوام على لاجداد  
بأنه يستعمل فيهما وحذف التاء ، هو تعييب إلى أن يأتها وذن القصد بها التجمع  
والحكمة في ذلك أن الأربعة بها يتحرك الحلق ويصح فيه روح واثم يسدى ظهور  
حسن إن كان وذا نبت العشرة استظها ، ولأن الساء دسرس عن الروح أكثر من أربعة  
أشهر شعب مسدة ، سجعون وبغير الأربعة بأذهية من مكاب شهر وولد في مدة أكثر من  
عشرة أيام فمستد ثلاثة بالعدة و مكاب من الرابع ما يكمل أربعين يوما وحجب لأهله حسم  
كاملة (و) عده (أمة) حائل أو حامل من لا حقه أي من مفر من أو كذا نأى حقه كانت  
( صده ) وهو شهران في هذه السبعة السبعة وحسمه ثم يلجأ إلى السبع عشرة مر  
في الثلاثة الأشهر وما يحسن الركابي وعده ثل فياس ممر أنه وبغير روحه حرة لوفاه  
أربعة أشهر ،

## (فصل)

في الضرب الثاني من الصريين السابقين

(قوله غير لاحق بدى انعه) أي من كارة من رة وشبهة فاذن يستوي معه العده والى آخر  
معه عدة وفاة عن عدة الشبهة فيشرع فيها بعد وضع حجر

فرع - مسح الروح حجر عند روحه عده وفاته أو حيا أو عند عده القدر  
من رسم على مهبج ومن الفرق بينهما في ذن من حيا وحيا فحسب ما هو في الذي منه  
حرة فيه كان نصفه أمضى حيث صار نصفه داخل في ممر الزد فكان حرة بالمطلق أولى (قوله  
وفاة روح) وقع السؤال في نارس محرومة روحه مودة حرة والروح حتى ثم حبيب من  
روح بعده حالاً لأنها ماوت سقطت عنها سائر الأحكام وهذه حرة جديدة أم لا أم لا روح بعده  
من أم حية حية موت أو حية وتعتد عده وفاته في ذن ونطلاق في ثلث منه نصر وذن الأول  
للغة المد كورة ولا فرق في ذلك بين عودها لروحها ذن ومن روحها بعده (قوله نصر) أي وإن  
م مكاب منهينة لوفاه (قوله وذاته الخ) مد كره من رد لاصح دسلا على وجوب اليوم العاشر  
وبكفى في ارد على من م بوجه مكاب يسمى أن يكون وية وحجب لعشر مكاب ولعل لموجب  
للعاشر الاحتياط ولا فلاية تحتمه على موجه به (قوله ولان عده) عطف على قوله مكاب  
(قوله أكثر من عشرة ثم) أي وأما لو في مة عشرة فقط فتعتد بة عدة وفاة ولو بوجوب  
(قوله قبيد السابق) هو قوله ما عت أكثر من شهر الخ

قوله بعد إذ الطن كأنقلها  
الح (قوله وبذلك سقط  
انقول الح) قال سم هذا  
عجيب مع ما أشار اليه  
الشارح يعني حجج الذي  
قصد الشارح الرد عليه  
من الفرق بأن عدة الحياة  
لما توقفت على الوطء  
احسبت بحال النفس  
فيه بخلاف عدة الوفاة  
لا توقف سببه فخرج  
بذلك (قوله وبه يفرق)  
هدامن تمة الكلام المردود  
(قوله أو يكون ذلك  
تصغيراً) أي فكأنه قال  
وإن احتالاً بطريق المنطق  
المحال فانه يثبت في الذي  
احتمالاً لا يمكن بغير ما صورته  
المسوق للثبوت في مستند  
احتمالاً (قول المتن فلا  
مات ص) أي دون سبع  
سنين كما يعلم ذلك مما مر  
في باب الحجر وصرح به  
في التلخفة هنا (قوله لا تعد  
أشياء) سألني في أسئلة  
أنه يلحقه الولد مع فقد  
أشياء فعل العلة مركبة  
من هذا التعليل والذي  
بعده إن سلم أن المسأول  
عهد لثله ولادة (قوله  
هد إن لم يولد لثله) هذا  
راجع إلى النبي فتط  
قرينة مما مر من المسحوح

وعشر صحيح إذ صورته في بطن روحه الأمة ما أنها روحه الحرة وسمي صه إلى موته  
فتعد للوفاء عدة حرة بدليل كاستصحاب من الأصل إلى الأكثر في الحياة وكذلك في الموت وبذلك  
سقط القول بأنه يثبت عدة الوفاة لا سوق على الوطء فلم يؤثر فيها النفس عما به وبه يفرق بين  
هذا وما مر (وإن مات عن رجعية انتقلت إلى) عدة (وفاة) وستتبع عدة إطلاق فتعد  
وأما عدة (أو) عن (أو) منتقل إلى عدة الوفاة من سكن عدة إطلاق (و) عدة (حاصل)  
وفاء (بوصفة) لثله (بشرطه الباق) وهو المقتضى كونه وسميته من صاحب العدد وهو احتمالاً كمن  
يعمل كدافعه الشرح وصورة أنه لا يمكن أن يحمي من روحه أخرى ثم شتمت لمصاغة  
الحمل بمدة الحمل أو يكون ذلك مقصور (أو ما صحت عن حامل قبل شهر) عما  
والموضع لا يطعن به (وكذا مسح) ذكره وأنبأه بعدد الأشهر لا الحمل (و  
لا يحمي) وما (على المذهب) لعدم براءة عدة أشبه ولأنه لم يعهد لثله ولادة وقال لا يمحط حري  
وغيره لا يفرق لأن معدن له أساليب وهو من نساء إلى القهر وهو ما بين وشك في ذلك  
قولاً للشافعي رضي الله عنه فتتقصى بوصفه هذا إن لم يولد لثله (ويلحق) الولد (محسباً) في  
أشياءه) سواء أوصيه في حث يمكن ذلك كما مر (لعدة) روحه (أو) أي بوصفه الوفاة وقول  
الشارح ولا عدة سببه برفقه أي حث لم يكن بماله وم سجد من ماء أخيه (وكذا مسأول)  
حاصله (وذكره) فيجوز له بعد روحه بوصفه (على المذهب) لأنه قد يدافع في الأيلاح  
فصل ما رفته وعن لا يحمي له لأنه لا ماء له ودفع عما مر وتولم خمسة حتى لاء والسر في الشعر  
بغير ما عسر العال

(قوله وعشر صحيح) خلاف ما طرح في شرحه وهو أي تحت الزكشي بأن عدة الوفاة لا توقف على  
الوطء ولم يؤثر فيها النفس عما به وبه يفرق بين هذا وما مر وما قاله حجج الأقرب لما عمل به  
(قوله وسمي صه الح) في شرح الرضا عن الأديبي والظاهر أن لمعدة كاللثة وأن الأمة  
توعدت مع موته عدت كالخوة هـ سم على حجج وحكم لمعدة عدم من قول الشارح أي من  
فيها من أو أكثر (قوله وما مر) أي من أنه لا يلحق الأمة بطنها روحه الحرة تحت ثلاث  
أقراء (قوله دج) هو ضم الـ وكـ الحـ من أحد وفتح الـ مع كسر الـ وصه من حة  
(قوله من سكن عدة الشاق) وهذا البته إن كان حملاً هـ سم (قوله وصورة) أي أسبق من  
(قوله أو يكون ذلك مستند) أي لعدم ما دون في الحياة (قوله لا يطعن) أي لعدم الحمل (وحيث  
مه من الكلام فمن لا يمكن إحالة به صرح حجج وسألني في كلامه في قوله هذا إن لم يولد لثله  
فرد في التقي لا مسح (قوله لا يحمي) نصيبه أنه لو فرض أنه بر من ماء لم ثبت به حكم  
لحق في نحو النفس وبه معناه فثبت بإمكان الاستدلال حدث وقد بين قصته قول الشارح لتعذر إزاله  
أنه لو علم بر من وجب النفس وحسب ذلك إذا حمل الاستدلال هـ سم على حجج قول - ولكن  
حسب أن كلامه قوله شعرت برائه وقوله ولأنه لم الح عليه مستنداً وحكم سقي سقاء علته فلا يحق  
أنه لا يحمي سببه ويجب عليه العمل وحسب أني وإن لم يحمي منه الولد (قوله ودفع عما مر) أي  
في قوله لأنه قد بالغ الح

لم يعهد له ولادة (قوله لأنه قد بالغ الح) قد يقال إن هذا يتأني في مسح  
بالمسحقة إذ لا أثر له في الماء وإنما هو طريق كالتبعية .

ولا فقد وجب من له اليسرى منه ما كثر وشعر كذا ( وهو من رجلي مريم ) كذا  
 من رجلي مريم ( ولم يشتر ) ( ومات قبل سن ) ( أو نعل ) ( أو نعل ) ( أو نعل )  
 ( أو نعل ) ( أو نعل ) ( أو نعل ) ( أو نعل ) ( أو نعل ) ( أو نعل ) ( أو نعل )  
 كما سذكره ( اعتدوا بوجه ) ( اعتدوا بوجه ) ( اعتدوا بوجه ) ( اعتدوا بوجه )  
 على غير الموصوفه أو موت فمات عبده ( وكذا ) ( وكذا ) ( وكذا ) ( وكذا )  
 والصلح من أو رجلي ( أو ) ( أو ) ( أو ) ( أو ) ( أو ) ( أو ) ( أو )  
 احتمال خلافه لأن الأحمود قد أتى على من الرجعة منهن لعنه الله كذا مرة ( من كان )  
 الطلاق في ذوات الأقراء ( ما ) ( ما ) ( ما ) ( ما ) ( ما ) ( ما ) ( ما )  
 وهو طوالة منهن في الثانية ( بالأكثر من عبده وولده من أقرانه ) ( أو ) ( أو )  
 قيب وقد اشتبه فوجب الأحوط ، وهو لا كثر كمن ربه إحدى صلاته وثبت في غيره من  
 أي سهم ، وتعدت غير موصوفة في الثانية لوفاه ( وعده لوفاه ) ( أو ) ( أو )  
 والأقراء ( من ) ( من ) ( من ) ( من ) ( من ) ( من ) ( من )  
 لأنه ما يس منه لوفاه اعتبر السب الذي هو الصدق ( وهو معنى من من لوفاه ) ( أو )  
 بالأكثر من الأقراء الثالث وعده لوفاه ( ومن ) ( ومن ) ( ومن ) ( ومن )  
 كالحق ( من ) ( من ) ( من ) ( من ) ( من ) ( من ) ( من )  
 من الوطء أو بعده بشرطه ثم عند لأن الأصل فيه أحده والصلح مع زوجته من ربه إلا أنه  
 أو بما ألحق به ولأن ماله لم يورث وأم ولده لا تعتق فكذا زوجته ، ثم لو أحرقه بدل ولو عدل  
 رواية بأحدهما حل لها باطنا أن تنكح غيره فله الفل ، والظاهر أنه لا قرينة عليه ،  
 وقس بذلك فقد الروحة بالنسبة لنكاح نحو أحدها أو خمسة إذا لم يد لها ( وفي القديم :  
 من ربه أربع سنين ) من ضرب القاضي فلا يعتد بمسئله ، وقيل من حين فقهه ( ثم  
 بعد لوفاه وتنكح ) بعدها ابتاعا لقضاء عمر رضي الله تعالى عنه بذلك واعتبر الأربع لأن  
 أكثر مدة الحمل ،

( قوله ولا فقد وجد ) هذا يقتضي قوة مذهب إليه الاصطحاري من حقوق الولد منه بوجوب  
 معدن المني ( قوله وشعر كذا ) ذكره في هذه لا يصلح أن يكون من محل الرد بوجوده  
 الشعر عند القائل به ، وكان الأطهر في الرد أن يقول عد قوله وله ما كثر ومن له لبي فقطعه  
 شعر كثر ( قوله وهي ذب أشهر مطلق ) أي ما ذكره ( قوله ) ( قوله ) ( قوله )  
 من قوله وعده بوفاه مستأحده حذف غيره ، ويجوز أن يقال الأصل واحد ، وعده بوفاه الخ حذف  
 المصاف وأقيم المصاف إليه مقامه فأعطى حكمه ويجوز جرده بناء على حذف المصاف وإدخاله  
 عمله ( قوله اعتد بالأكثر الخ ) ولو مضى جميع الأقراء قبل الوفاة عند كل واحدة عند  
 الوفاة كما هو ظاهر لأن كلا يحمل أم ، متوفى عنها وأنها مصففة مستقيمة العدة اه سم على حج  
 ( قوله شرطه ) أي وهو عدم صراره على ردة إلى انقضاء العدة ( قوله في رل ) ( قوله )  
 اليقين ( قوله أو ما ألحق به ) أي وهو الظن القوي ( قوله ثم لو أحرقها عدل ) سمي وفاسق

اختلافين وإلا فلا كان  
مستند القصد مجرد التمسك  
والقاضي شافعي لم يسمع  
القصد إذ لا يصح القضاء  
بغيره (قوله لا يصح)  
الأسنوي هو أحد  
وجهين (والوجه الثاني  
أنه مستند ظاهره)  
وسرع على الوجهين أنه  
بما عدل أروح بعد حكم  
وكانت قد رويت هاهنا  
في مداهرا فقط وهي  
الأول وإن قضا بغيره  
مداهرا وطمأني لذي  
مداهرا سكاك الأول  
بالحكم - واعلم أن هذين  
الوجهين من القدم ومن  
تعاريفه وكان الشارح فهم  
أنهما من الجديد فرتب  
عليه ما تراه إذ لو فهم  
أما من القدم لم يحتج  
إلى قوله إنا يأتي على  
القول بعدم التقص (الح)  
(قوله لقول السكي وغيره  
يتمتع التقيد الح) قال  
الشهاب من فيه أنه لا يلزم  
أن يصح كون القضاء به  
باعتقاده من قد يكون  
بالاختلاف (قوله والآخر  
هذا من يرمي ذلك)  
يعني أنا نرماه بالآهوا  
يلزم غير من لها أمان أيضا  
لكن يروم عقاب في  
آخرة بما على الأصح  
من محط الكفر عروغ  
الشريعة (قوله شموله)

وهو حكم (أي من نص) حكمه (على الحد في الأصح) خلافه القيس الحلي لأنه جاز  
مداهرا سكاك (قوله من نص) هو دون السكاك في صلب الاحتياط. ولوجه الثاني لا يقتض  
حكمه كما ذكره لا خلاف المختصين ولأنه لا يصر على الوارث بتأخير قسمته، وإن كان فقيرا  
لأن وجوده لا يمنع من عتق غيره بكتب أو غير من مثالا فيمكن دفع ضرره بخلاف الروحة  
فإنه لا يصر على دفع ضرره بعد إخراج روحه فربما دفعها لعظم الضرر الذي لا يمكن تداركه  
ومما يحجب الأول سوى من يروى النساء به غيره وما في كبره ختاف به على أني على القول بعدم  
التقص أما على التقص فلا بد من مطلق القول السكي وغيره مع أنه قد فيما يقتض (وهو سكاك  
بعد الرخص والاعتد) شو قد روي أن مدار في الصحة على سكاكها بعد العتق (فإن) الروح  
(من) فيه سكاكها تدار العتق (صح) السكاك (على الحد) (في الأصح) (عسارا) بد  
في من الأمر ولا يصر على ما يصر في نفسه مع أن في كل مهمم سكاك في حله كوجه لأن الشك  
مما ليس به عر سكاك قوي، أما إذا بان حيا فهي له وإن تروجت بغيره وحكم به حاكم لكن  
بمقتضى ما هي بعد ما في ذلك وطأه بشبهة. والثاني التمسك لعقد العلم بالصحة حال العقد (ويجب  
إلا بد من معتد وفاة) (أي) وصف بكتب لغيره لم يصر عليه «لا تلحق لامرأه مؤمن» والله واليوم  
لآخر أن حد على ما تفرق ثلاث بلا على روح أو ما تفرق وعشرة أي هيبة نفس لها الإحداد  
عنه بعد مدة أي يجب لأن مداهرا بعد مساعه وحده. وبما يجمع على رده إلا ما من عن  
حسن البصري وذكره الإلهي على الله أن لا يله أعت على لامرأه ولا مؤمن هذا ثمان  
أربع مائة وأربع مائة وأربع مائة من قول غيره لما روي عنها روحه لشمس حمدة  
من شبهة حده لم يصر على يرمي حداد حده الخ مع عن الشبهة من بعد وضعه ولو أحدها شبهة  
نم تروجه ثم ما بال اعتد وضع عتقها في روحه وجهين ولأن ذلك على سكاك لأنه يصدق  
على ما في أنه عتق وفاة يرمي الإحداد فيها ويرى شركهم الشبهة (لا) على (رحمة) (مقتد  
بما أحكام السكاك حده وعليها من نص الأصحاب لأن في لها التمسك على يدعو إلى رحمة  
لكن المقول عن الشافعي من الإحداد لها فحل الأول تقدير صحتها حيث رحت عوده بالترين

يعني أو فاسد اعتدب صدقه أو مع آخر عدد الور ولو من صلب وكذا لأن حرمه يتبع  
القول (قوله وهو حكم بعدم) أي حكمه كما في توفيق القديم عند نقص الخ خرج به  
مالا رقت ممره خاص فمست حديه فاه بعد فسخه ظهر و«لما» (قوله فاض) (أي) غير  
شافعي (قوله أما على التقص) معتمد (قوله في نقص) أي في نقص فيه قضاء التقاضي  
(قوله ما يصر في إرميه) أي من لم لو سكاك مع إرميه ثم بان أن لا تلحق وأن السكاك بعد  
تضاء العتق كان النكاح باطلا (قوله إلا ما نقل) أي من عدم وجوبه (قوله وإلا فمن لها  
ممن) أي ووكان روحه كإرميه بل يرمي من لا تمان هذا يروى عتق في آخره بما على الصحيح  
من سكاك الكفر عروغ الشريعة اه سم على حجج (قوله ثم رويها) (أي) حاملا (قوله  
اعتدب بالوضع عتقها) ثم قوله وإن شركها الشبهة يدل على عدم سقوط عتق الشبهة بالتزوج  
سكاك وإن كانت للتزوج ومصلحة ذلك أنه وكاتب المستدحط لا أنها لم تحمل من وطأ الشبهة  
اعتدب «لا يصر عن وفاة ودخل فيها عدة ومدة الشبهة لأنها لشخص واحد وب حملت من وطأ

لا قصد الربة وإن كان  
الصنع في ربة ربة  
فأشار بهذا التقدير إلى  
امتناع جميع ما من شأنه  
أن يقصد للربة وإن لم  
يقصد بصنع خصوصه  
ربة وقد التقدير به حدود  
من كلام المصنف فيما يأتي  
قريبا (قوله كالاكتحال  
الح) أي كأنه عن  
الاكتحال الح وليس  
إراد أن ما هو مقيس على  
الاكتحال وما بعده وإما  
ذكره مع أن غيره  
ماتياتي عند ذكر  
الاكتحال وما بعده لأن  
النهى عن ذلك في نفس  
الحدث المنتمين على  
النهى عما هنا (قوله وذكر  
المصفر والمصوغ بالمررة)  
أي الاختصار عليهما (قوله  
على أنه لبيان أن الصنع  
لا بد أن يكون ربة)  
مع أنه أشبه بذكره  
في الحديث إن أن الصنع  
صنع إله هو المصرد  
زينة لا كل صانع من  
باب بيان الشيء بذكر  
بعض أفراد (قوله وبياح  
الحز قطعا) لاختفاء أن  
عاره الشرح صريحة  
في أن المراد بالخروج نفس  
نوب الذي ساءه صوف  
ولحمته يرسم إذا كان

أو مشبهه وم يتوهم أنه يترجمها بلاقه (و مستحب) الإحداد (لش) خلق أو ثلاث لثلاثي ربتها  
لصباحها (وفي قول يح) عليها كالتوقي عنها وقرق الأول بأمر محقود بأسرق من ساءه صنف  
ووجه اختلاف تلك وما قيل من أن قضية الخبر تحريمه عليها ولم يقولوا به ربة بأنه ليس ذلك قضية  
كما هو عر من جعل انقسم الإحداد على الميت (وهو) أن الإحداد من أحد وسأل فيه الإحداد  
من حذلة لئس واصطلاحا (رلة ليس مصوغ) ما بعد (رلة وإن حش) للمهي الصحيح  
عنه كاذ كتحال والتعيب والاحتساب والنهي و ذكر مصفر والمصوغ بمررة صبح آتوه في ربه  
من باب ذكر حص أفراد العلم على أنه ليس أن الصنع ذلك يكون ربة (وفيل حش) ليس  
(مصوغ عوله ثم مسح) لأن في نوب العتب في ربه وهو مسح فكون سهمين فرع من  
المرور يصنع عوله ثم مسح وأجيب أنه مهي عنه في رواية أخرى مصفر والمصوغ بمررة صبح عنه  
المرور من هذا النوع في ربة لأنه لا يصح أولا لإدراج انبيا (وبياح غير مصوغ) لا يثبت  
فيه ربة كمنش (من نفس مصوغ وكثر) على اختلاف نوبها الخمسة وإن دعت (وكذا  
يرسم) لم يصنع ولم يتحدث فيه ذلك في حرير (في الأصح) عدم حدوث ربة فيه وإن صقل  
وبرق ويوحى أن ألعاب فيه أنه لا قصد لربة النساء وذلك يرد ما أدله لا يرد على غيره من  
أن كثيرا من نحو الأحمر والأصفر الخلق يرزق لصفاء صفه وشدة بريقه على كثير من المصوغ والذى  
عرم لأن ليسه ترين فعلى هذا التمس العتاني الذي أكثره حرير وبياح الحز قطعا لاستقرار  
الإبريسم فيه المصوغ الذي هو سده (و) يح (مصوغ لا قصد ربة) فضلا عن سحر حش ومسح  
أو مصصة كالمسود وما يقرب منه كالأخضر للتمسح والكعبل وما يقرب منه كالأزرق للشبع ولا يرد  
على كلامه مصوغ ردة من ربة وغيرها لأن فيه حسلا وهو أنه إن كان بوبه برفا حرم وعبارته  
الأولى قد تشبه لأن ألعاب فيه حينئذ أن قصد بوبه ولا فلا وعبارته هذه شامة له لأنه لا قصد  
به حينئذ ربة (و تحرم) حرير على نوب لا مصوغ معه عالم أكثر أي أن عدد النوب معه  
وب ربة فيما يظهر (حتى ذهب وقصة) وهو نحو حرم وفرد مهي عنه ومنه مأمونه بحددها  
البرق اعلمت عن الوفاء بوصفه ودحر فيها عدة الشبهة هم على حجج (قوله وذكر المصفر)  
مشبه حرمه من باب ذكر الح (قوله حص أفراد العلم) وهو الهوى عن مصوغ ملصقا المذكور  
قوله للمهي الح وذكر فرد من أفراد العلم تحككه لا خصمه (قوله لا يقصد لربة النساء) أي ولا يصح  
يرسم به في بعض الملاد (قوله فعلى هذا) أي الثاني (قوله وبياح الحز) قال في الصباح الحز رسم  
دانة ثم أسل على النوب المسح من بوبه ، ولج حرور مثل فليس (قوله مهي هو سده) هو  
صفة بالإبريسم فلا يقال الذي يظهر في ربي العين هو النجمة لالبدى (قوله وعبارته الأولى) هي  
قوله وبياح غير مصوغ (قوله وفرط) اسم لما ليس في نجمة لأن ، ونوار به عا احش  
لا يقيد ، وينبى أن محل حرمة ذلك عالم تنضرب متركه فان تضربت صررا لا يعمل عادة حر لها  
التمس وقياس ميثاق في الكحل أنه لا بد في الضرر من باحه للبرسم (قوله ومشبهه) أي بأن  
حصل له شدة صفاه مثلا بأن صار يقص منه أو دها

الإبريسم مستتر بالمصوغ ثم نقله المسح في حاشيته عن اخبار من أن الحز رسم لحيوان ثم أطلق على بوبه إنما هو باعتبار  
أصل اللغة فلا يصح أن يفسر به الحز في كلام النارج كما لا يخفى .





وبورك ذلك فلا قصد لم تأثم لمحر من السابقين ولأن في إعطيه عدم الرضا بالقضاء والأبواب  
استمع بحلب الصبر وإعما رخص للعنة في غيبها لحسبها على تصود من لعنة ومير في الثلاث  
لأن النفوس لا تستطيع فيها الصبر وهناك من فيها التعرية ومكسر بعدد أعلام الحزن والأشبه  
كما ذكره الأدرعي عن إشارة القاضي أن أراد به روح القريب فيمتنع على الأحيوية لإحدى  
على الأحيوية مطلقا ولو سعة ، ولما لا يرى محنا القريب الصديق والعالم والأصالح والسيد والمملوك  
والصبر كما ألحقوا من ذكر به في أعذار الجمعة والجمعة ، وصانعه أن من حرمت موته وهي الإحداد  
عنه ثلاثة ومن لا فلا يتمكن حمل إحداد أحد والاضمحاض على هذا وصاهر أن روح يومه  
لما يقتضيه به تمتعه حرم عنها فعنه وأنهم كلام لمصنف استمع لإحدى على الرجل ثلاثة على قريته  
وهو كذلك ، وقول الإمام بن الحزم في مادة غير محض ، بناء مجموع كقوله من رغبة أنه شرع  
للباء لنقص عقوبته المتعنى عدم الصبر مع أن الشرع وجب الإحداد على الباء دون الرجل

### ( فصل )

في سكي للعنة وما لزمها مسكن فرانها

( بحث سكي للعنة طلاق ) حاشي أو حرم ( ووبائن ) عقره كما يخصه عطف على الحرور وجسه  
أوى أي ولو كات باننا وبحور ، فعه تقدر مستر محذوف أي ولو هي وأن و سمر وحوس ، أي  
انقضاء عنتها بقوله تعالى - أسكنوهن من حيث سكنن - وقوله تعالى - لا تخرجوهن من  
بيوتن - أي بيوت أزواجهن وأصلها إليهن يسكنن إذ لو كات إضافة ملك لم يخص ما عداها ،  
ولو انقطعت مؤنة المسكن عن روح لم سقط كما أتفق به المصنف ،

( قوله وبورك ذلك ) أي ركت الحرس وكات على صورة العنة لم تأثم لعدم قصده ( قوله التمتع  
بحلب الصبر ) عبارة المختار الجلب للعلقة اه وعليه فهو استعارة بسكنائه واستعارة تحبيبية  
فكشبه الصبر بإنسان مستتر بما يمنع رؤيته استعارة بالكناية وإثبات الحساب به استعارة تحبيبية  
( قوله وبورك رخص للعنة ) قد منع اسمها مذكر رخصة لأن رخصة الحكم المتبعية إياه  
السهل بعدد مع قيم السب للحكم الأصلي ، وإحدى على لعنة واجب فمقتضى السهل أن يصعب  
وعادة حج ولم يحرده في العنة عنها الحج ه وهي أوضح ( قوله ولو سعة ) مخرجه وإن لم  
سكن رسة وحذف حج مذكر ( قوله حرم عنها فعنه ) أي وبوكات ، بحور لمب لإحدى  
عليه ( قوله وهو كذلك ) انظر هل ذلك كبيره أم لا فيه حر والأقرب الثاني لأنه لا وعيد على فعنه  
ومجرد النهي ، بما تنصى التحريم لا كونه الفعل كبيرة موحدة للفق ، وفي لرواخر إنه كبيرة وقد  
يتوقف به

### ( فصل )

في بيان سكي للعنة

( قوله وما لزمها الحج ) أي وما ينسج ذلك كخروجها بقضاء حاشية ( قوله عصفا على الحرور ) هو  
قوله طلاق .

( قوله ولو تركت ذلك )

يعني في التبرين ( قوله

للحبرين السابقين ) هو

تابع في هذا لشرح

الروض لكن ذلك قدم

حبرين فصحت إحاشيه

عليهما بخلاف التخرج

وعسارة النجعة المفهوم

الحبر السابق انتهت هي

حبر : لا يجوز لامرأة الحج

( قوله من حرمت موته )

أي ممن شأنها أن تحرر

له كما هو ظاهر .

### [ فصل ]

في سكي للعنة

( قوله لم تحتص بالمطلقات )

فيه أن الزوج أن يخرج

روحته من مسكنها هو

صدته .

وحوها يوما يوما واستمر مدته تحذاع وأقبح سيده معتدة عن عذابي عذبا معتدة عن وطء  
شبهة ولو في سكاك فاسد ولأنهم ولد متب وهو كذبت (إلا شدة) سواء أكلن ذلك قبل طلاقها  
كما صرح به القاضي وغيره أم في شبه العدة كما صرح به سوى ظاهرها لاسكى لها في العدة فإن  
عادت إلى الطاعة عاد حق السكى كما صرح به المتولي ، وفي هذه الشورى رجوع عنها مستحق  
السكن بأخره ، وفيه أنه لو كان مكره رجوع نحو عنها بعدت ورد صغره لا يحمل وطء  
أن استدحت مدته لمختم للسكى بها كسفة ولأنه ، سريلا وهو رجوع ، ومن وجبت  
العدة بقوله أن عادت ثم فرط ، وأسكرها أرواح عدا بقة ولأسكى لها وسبها العدة  
(و) حب سكى (معتدة وفاة) أحد حب وحيد ، كذا وشهد على لدن المرسية في سمة  
(في الأصهر) «لأمره صلى الله عليه وسلم فريضة يضم الساء بعد ميت أحب إلى سعد لحدى»  
«قتل وجه» أن سكت في سب حتى يبلغ الكتاب أحله فاسد وهو أربعة أشهر وعشرا «  
صححه المصنف رحمه الله» والآن لاسكى لها كما لا يفتق لها ، وأجاب أول من السكى لعمامة مائة  
وهي موحودة بعد الوفاة كالحياة والنقطة لسلطته عليها وقد انقطعت ومن السنة حتى صديت  
إلى الميراث والسكى حق له تعالى فلم أسقط وعمل الخلاف كما حكاه في الطلب من لأحب من بقا  
في الوفاة .

(قوله أنه لو كان ملك

أزواج) يعنى لو كان

مستحقا له .

(قوله لو حو بها) وأحد منه أنها سكت عنه في الأول الذي وقع فيه الإحصاء من بوجوب سكت  
طالع شدة (قوله ولأنهم ولد) سكت سبى قوله معتدة (قوله وهو كذبت) أى ومع ذلك تحب  
عنها ملازمة سكى الذى فورقت منه هـ شدة ، روى ، وقوله حب عنها فى لعدة  
شبهة اه حج قال : وأما الوجوب على أم الولد ففيه خبر ، وسبى في كلام الشيخ ما صرح  
بوجوب الملازمة على المعتدة عن شبهة في قوله بعد قول الأصحاب ولما الخروج إلى حيث قل  
وشبهة إلى (قوله عاد حق السكى) أى من وقت العود (قوله رجوع هو عليها بذلك) وصورة  
ذلك أن بعد سكتها عاصمة خلاف ما لو ركها مرة ح سا كفة ولم سبها بخروج ولأخبره منه  
لمعوت لحقه اختيارا فلا أحرة له اه مم على حج ، وعن وجه ذلك أنها ما كان مستحقة للسكى  
برضا الزوج سكتت ذلك ، ولأن الغالب على خروج أنها لانه حو امرأه من السب سب  
مشور (قوله والإحصاء) ما ذكره هذا موافق لما معتدة كلامه أول العدة حين قد  
وجوب العدة ونداء الصبر بهن لوجه ، وهـ كذا في في الصغرة ، وسبى أنه لا فرق بين نهيتها  
لوجه وعدمه بكن شدة عن شيخنا ، روى وسبى لا عن لا رجح حاله ، تأمله إلا أن  
لا يترجم من النهي للوطء إطاقته وهو حج ثم انصوب ، وله من استدحت ماء إلى هـ هولكون  
الكلام في عتة الملاق وإلا وجوب العدة قد يوجد غير ذلك كالتوفى سب (قوله ومعتدة وفاة)  
قال في الرخص وابن ماب روج لمعتدة وقت تمت عاتق في حرة له سيد معتدة عنه ولم  
يرث أى لإقرارها فان في شرحه قال الأدرعي وهـ قد عهذ العمل بالرجعة وهو كانت شاستقت  
عندتها فيما ظهر أحد من التنبية بذلك هـ فان له يجر من كان الإلاق رجعت أو أنه قد تمت  
أنه كان رجعتا ونها تر ، فأنشئه فسدتها لأن الأصل هـ ، أحكام لزوجته وعدد لإمانه هـ مم  
على حج

وإذا سقط قضاؤها سقطت مطلقاً ولم يسقط موت سكين حتى لحرقها في سرد التوابين  
فيها ورواه إمام الكتاب هنا (و) يجب لعقده (فسخ) بعيب أو ردة أو إسلام أو رضع  
أي (على ما ذهب) أنها معتدة عن سكاك صحيح سرقه في حبه فثبتت المصلحة خصيب للماء  
ونظر بين الثاني على قولين كاعتدائه عن وفاة، وسكت نصف من مائة الشرة في عدة الإفاة  
والسج ما عدا ذلك في العاقبة لا سواها في أحكم كما صرح به القاضي وأبواب فيمن مات  
عنه سراً، ونسب السكين للاغنية كما نقل في بروعة عن الحوى المصعب به وبوصل الروح إسكان  
معتدة به سكتها لزمها الإحالة جفت عنه وقوم ورنه مقومه لأن له عرساً في صور ماء  
ورنه أن عنه ورت في ديث كإثبات كما قاله الروياني تبعاً للوردى أي حيث لا رية ويعارق عدم  
بروحد أحد حتى وفاء من سب أو منسب تدان بوارث أن ملازمة المعتدة للسكين حق لله تعالى  
لا بد من عدم الحصول له بعض وإن جرد الأفسار من مهاب الأمور بالضرورة بخلاف الدين  
وأنه إذا وجد سكين المبيع عليه وهو إما أن توجده على السب، فإن لم يوجد فمتنع سن الإمام  
بإمكانها من سب المال حيث لا مركه لاسم عند مبيعها رية، وإن لم يسكنها أحد سكت  
حيث شاء (و) إنما (سكن) صفة توجدها حيث هي المعتدة حيث وجب سكتها (في  
سكن) مسكن ما راجح لا نقي بها (كانت فيه عند العرق) بموت أو غيره للآية وحديث أربعة  
مدين (ومن روج عنه إخراجها ولا لها خروج) منه وإن رضى به الزوج حيث لا عذر  
كان في ذلك في العدة حسنة على وهو لا يستقيم به رضى قوله تعالى - لا تحرجوهن من بيوتهن  
ولا يخرجن - وشمل كلامه الرجعة.

(قوله وإلا - تحت قضاها) أي السكين، وإنما العدة ففسط كما قدم له بعد قول المصنف وإن مات  
عن رجعة لم يمسح وعنه فانظر الفرق بينهما ولعله أن السكين ما كانت رجعة لعدم مائة كانت  
مستغنياً عنه عليه فاحتجبت فيها ما لم يخطئ عليه في وجوب العدة (قوله ولم يسقط بالموت) معتمد  
(قوله وفسخ) أراد به مسود الإجماع (قوله لم يمسح) لأن كانت ماثرة (قوله ويعوم  
ورنه) وهل عيب ديث مبيعاً مسوح أو من قبله علة وأقرب الثاني (قوله سكت حيث  
شاء) وسمى من سحرى لأقرب من لم يكن له في فورقة فيه ما أمكن (قوله وإنما سكن)  
وعدم سب العدة وبعضها ولم طالب بالسكنى لم تقصر في الأمانة بخلاف الثقة لأنها معاوضة اه  
حيج وكسب عليه مع مبيعة قد في شرح بروص وكذا في سب السكاك اه أي ومن المعتدة  
وقد إذا أحب العدة أو تعذر ولم يقبل سكين في أنها لا يصح دسائس كوخة إذا قالت السكين  
في حله السكاك ولم قال بها (قوله كسب فيه عند العدة) أي وقدم سكاكها على مؤنة التحجير  
لأنه حين ما عيب بين التركة وليس هو من يكون لمرس في السنة، وسمى أن هذا إذا كان  
سكناً أو سجن مبيعة مدته عند سب حرة، وتعامل أنه إذ حدثها في سب معار ومؤجر  
وتقت مائة ثم سدد بأخره إسكان على مؤن التحجير أيضاً، وتضمن وهو الظاهر أنها  
شتم حرة تود الموت فقط لأن مانعه لا يجب إلا حوله في راجح مؤن التحجير

(قوله وينوم وارنه)  
مقامه) هو في مسألة  
معتدة لوفاء إذا لم يكن  
تركة كما يعلم من الروص  
وشرحه كالروضة هو وإن  
صح بربه على مسبه  
طلب الروح الإسكان  
بعد كونه مسر عبداً إلا  
أنه يبين موضوع المسئلة  
التي فيها كلام الرضا في  
كالوردى كما أنه لم من  
لروض وشرحه (قوله  
وهو إنما توجده عن  
الميت) هذا لا يصح  
جواباً عن الاستشكل  
بوفاء الدين المذكور به  
لا فرق بين ما هنا ومسئلة  
وفاء الدين في ذكر كما  
لا يفتى وإنما هو جواب  
عن إشكال آخر وهو أنه  
كيف يبرمها إحالة الأحمى  
مع ما فيه من المنة كما يعلم  
من شرح الروص (قوله  
سكت حيث شاءت)  
وظاهر أنه يلزمها ملازمة  
ما سكتت فيه فليراجع  
(قوله وشمل كلامه)  
يعنى في مسألة الإخراج  
فقط كما هو صريح  
النقطة.





ولو سقطت في مسكن ( في الدار ) ربح وحتت العدة ( في الدار ) الصواب في إطلاق أو فصح  
 وموت ( قبل وصولها إليه ) أي مسكن ( اعتد فيه ) الذي الأول ( على الصواب ) في دمه لأنها  
 مشورة المقدم فيه بموتة من الأول وفيه بعد في الأول لأن العدة خص في الثاني وقبل تحريم  
 سبها أما إذا وحتت العدة بعد وصولها فتعذر فيه حرمة والعبرة في التقيد بسبها وإن سقطت  
 الأمتعة والخدم وغيرها من الأول حتى يوعاها لئلا يمسها أو يمسها قطعاً فيه اعتد في الثاني  
 ( ولو ) سقطت من الأول ( بعد ربح ) من ربح وحتت العدة ولو بعد وصولها إلى الثاني  
 ( ما دلت لها في المقام فيه ) ( في الأول ) يربحها لا يمسها ( وإن ربح العدة إلا بعد وصولها للثاني  
 عتد بها ) بذلك ( نعم إن لم يمسها بعد الوصول إليه في الدار كان كالمسكن ) ( وكذا ) بعد  
 إذا في الأول ( يوجب ) في الاستئجار منه ( ثم وحتت ) عليها ( قبل الخروج ) منه وإن سقطت  
 أمتعتها وخدمتها إلى الثاني لأنه أصل الذي وحتت فيه العدة ( ولو دلت ) لها ( في الدار ) إلى  
 « فكذلك » في ذكره ( لا يوجب ) وعبره وقصة كلامهم أن ذلك مرتب على مجرد الخروج  
 من الدار والتمتع باعتبار موضع الترحيل ( أو ) أدن لها في ( سفر حج ) أو عمرة ( أو غيره ) أو  
 استحلال منسبه أو غيره ( ثم وحتت ) عتد العدة ( في ) الدار ( التي فيها الرجوع ) إلى الأول  
 ( والى ) في السفر من قطعها عن السفر مشقة لا يوجب من الدار وحتت الاقتران عن  
 « فقه » ولا قبل لها الرجوع شدة في منزلها كما نقله عن الشيخ أبي حامد وأقره وهي معدة  
 في سفرها وخرج بالطريقين مانع وحتت من الخروج من المنزل فلا يخرج قطعاً وما لو وحتت فيه  
 لم يفرق عمر الدار فيجب العود في الأصح عند الجمهور كما في أصل التروية بدم يسرع في السفر  
 ( وإن دلت ) بقصد سفره ( وأما ) ( فقامت ) فيه ( الله ) حاجتها ( من غير رتبة ) عملاً بحسب  
 الحاجة وإن راد بقامته على مدة السفر كما شئهم كدماهم وأقربهم أو حسب قبل تدرجه  
 « أم » عليه استكمالها وهو الأصح في رتبة برونه وقد يقع في السفر وإن اقتضى كلامه  
 في ربحه حاله ( ثم ) بعد ذلك حاجته ( بحد الرجوع ) حالاً ( لعدم التقية ) بها ( في المسكن )  
 الذي فارقته لأنه الأصل في ذلك فإن عتد التقية في مسكنه وسواء في وحتت رجوعها  
 أو ردت شئها منها فيه ثم كات بسبب في الرجوع كما في الترحيل ورويه بعدم إيداع في يد سفر  
 وعودها مأذون فيه من جهة ، أما سفرها لمرحلة أو بريد أو سفرهم ربح لحاجته فلا يرد  
 على مدة إقامة المسافرين ثم تعود فإن قدر لها مدة في سفره أو سفر حاجته أو في غيره كاعتكاف  
 استوفيتها وعادت لتقام العدة وإن انقضت في الطريق كما مر وتعضى بالتأخير بعد عدم  
 كحوف في الطريق وعدم رفعة وبوجوب حمل أمر سفرها أن أدن لها وبمذكر حاجته ولا مرحلة وإقامة  
 ودرجوعها .

(قوله ولو سقطت في مسكن) هذا شامل كما ترى لما إذا كان السفر لاستحلال أو الحج ولو مديناً وفي حوار الرجوع حيثما فصل عن أخصائه مع عدم ادعاء من لصلى نظراً ليجب (قوله وما لو وحتت فيه الحج) كان المراد به إذا وحتت في السفرين ولم يفرق بينهما عند في منزل فراجع .

(قوله وحتت العدة بعد وصولها) في أي الذي (قوله مظنة) تكسر اللام مع يفتح ثم ما فتح فامع حلت به أم محار بالمعنى (قوله وما لو وحتت) هذا عيم من قوله من ولتجه غتار موضع الترحيل (قوله وإن قنصت كلام الشرحين حاله) أي وهو سبب كتمها (قوله وعودها) أي إن وفيه قرب من المحل الذي كان حقها أن تعتد فيه (قوله فلا يزيد على مدة إقامة المسافرين) وهي أربعة أيام غير يومى السخول والخروج





العارية قبل العدة أو بعدها وعلم المعبر بالخال قال ابن الرقعة ويجوز أن يقال إذا أعار بعد وجوب العدة وعلمه بالخال أنها تدرم في رجوع من إبطال حق الله تعالى في ملازمة المسكن كما تدرم العارية في دفن الميت وغيره والإعارة للرهن وتعرّض في الحر لملك فقال بن قيس العارية تدرم إذا أعار للنساء أو لوضع الخدوع فهذا قيل كذلك وحب أنه لا مشقة ولا ضرر في انتقال المعتدة وفي نفس النساء والخدوع إفساد وهدم وضرر به سبب عبارة لأدري وما أهم ما في كلام الشارح من المؤاخذات فانه قل عن ابن الرقعة الحرم تدرم العارية مع أن الذي في كلامه محذورين وأوهم أن كلام زرواني مسمى على صحيح مع أنه مسمى على الصحيح الثابت تدرم عارية للنساء وحجوه (قوله فيقال مثله هـ) أي فيقال بمثله مفرق به الروايات بين ما هنا والإعارة للنساء ونحوه في فيس ابن الرقعة ما هنا على الإعارة لدفن الميت

لأن فيجر الروح على ذلك كما قلناه من سؤالي وفرداء وإن يوقفه الأدري في لو قدر على مسكن عدا عارية أو وصية أو نحوه وحرمه انبعير عن أهلية الترع بحجور وسعه أو رويان سحبق كرجوعه فان في المطلب ولم يفرقوا بين كون الإعارة قبل وجوب العدة أو بعدها فان كان بعدها وعم بالخال لرسم الحق الله تعالى كما تدرم في نحو دفن ميت ، وفرق أدري بين تدرمها في نحو الإعارة للنساء وعدمها به أنه لا مشقة ولا ضرورة في إتته لها ها لو رجع بخلاف نحو لخدم ثم يقبل عليه ها ، والحاصل حينئذ حذور رجوع انبعير للمعتدة مطلقا وإنما يكون لأزمة من جهة مسنعه كما تدرم في باب العارية فدعوى مصر يتهم بما قاله في مطلب حطط ، ولأوجه أن المسنعه أراجع ورضي مسكنها إعارة بعد استئجارها أو مستأجر لم يدرمها العود بالأول لأنها غير آمنة من رجوعه بعد (وكذا مستأجر تحت مده) فسدق منه حيث لم يرض مالكه بتجديده إعارة بأجرة مثل تدوم ما إذا رضى بذلك فلا تنقل وفي معنى استأجر لموصي به ما سكني منه وانقضى (أو) لأنها العدة وهي مسكن مسحق (لها سحر) فيه وحيوان طلب انتقاله لخدمه ولا خوارا (و) يد احتبر الإدمه فيه (طسب الأجرة) مة أو من تركه إن لم شاء لأن السكى عليه فان مضت مدة قبل سنها منقضى كما لو سكن معها في مده بدسوق وهي في عصبه على النفس وبه أفنى ابن الصلاح ووجهه أن الإذن لطلاق عن ذكر النصوص يدرم على الإحار و لإباحة شيء مع كونه مباحا في السكى ولا تدرم من سحر كونه مطلقا فندسرو ومن ثم حيث بعض الشرح أن عده إن لم تدرم فمعه محل سنها وإلا أزمه تحريره ما لم يصرح بالإعارة سكن ماهر كالمهم حاله ( فان كان مسكن السكاح سمس ) لا يليق بها (فه البصر) هـ منه (ب) مسكن آخر (لأن ي) لأن ذلك النفس غير واجب عليه ويجزى أقروا منه إبيه وحجوه كما هو مذهبهم وفيه شبه قياس من أركاة وتقليلا من الحروب مأمكن ، وبذهب العري إلى السند وقال لأدري به الحق (أو) كان (حسب غير لائق بها) (فالم المصنف) لأنه دون حقه (وليس له ما اكتسبها ومداخلها) شيء دحجوه (قوله عارية أو وصية) ويفرق بين هذا وبين ما لو وجد روج مسبعة بأرضاع ولده وذلك لأن أجرة حيث أوجب روج بن السند في أرضاع عن القيم أمر بوسد وقد حصل من غير ، وتدارها على مساه ما، الروح مع مراعاة حق الله تعالى في الأم ملازمة المسكن (قوله أو روي) استحقاق) ومنه ما لو كان المسكن يستحقه الروح لكونه موقوفاً عليه أو مشروفاً بحجور الإباحة وكان إماماً (قوله وحاصل حينئذ) معتمد (قوله مسنعه) أي قبل أو بعد (قوله كما لو سكن معها في مده) أي وحبها فانه لا أجرة عليه ومثل مرطها مرط لهم بدسوق ولا تدرم المسكوب منه ولا منه فدرمهم الأجرة حينئذ كما لو برل سعية وسرها مسكها وهو ما كتبه فترمه أجرة تركه لأنه استوفى المنفعة وبه صرح الدميري في منظومته حيث قال :

أما إذا أقام وهي ما كتبه      فأجرة النصف عليه ثابته  
في موضع شارك فيه لذلك      وأجرة العاري على اشراكه  
كحجرة مساحتها به انفراد      ففيه أجرة نفسه لا ترد

(قوله لكن صحر كلامهم بتدريسه) تدرم أم لا على المعتمد .

والرهن وهذا يدفع ما في حواشي النسخة لسم (قوله أي مع كونه مباحا الخ) هذا ليس فيدا في عدم وجوب الأجرة وكأنه إنما قيد به ليس واقع ولا شيء واحد لأن الأجرة مطلق كما يعلم مما قبله في باب الإعارة

من هي فيه وإن لم يكن على جهة الاستكساف مع تنعده نحو المحرم الآتي فيحرم عليه ذلك ولو أغمى  
 وإن كان الطلاق رجعي ورجعت لأن ذلك نحو حيوة المحرمة بها والكلام هنا حيث لم يرد مسكتها  
 على سكتها من حيث كره في الدار والمحرم والعفو والسفر (من كان في الدار) التي ليس فيها  
 سوى مسكن واحد (محرمة لها) نصير كما قاله تركبني (عمر) من كان يحضهم ويجمع وجوده  
 وفوق حيوة بها باعتبار العدة الغالبة فيما يظهر من كلامهم وبه يجمع بين ما أوجته عبارة المصنف  
 كالروضة من النافق في ذلك لأن الدار على مصفة عدم الحيوة ولا تحصل إلا حينئذ (دكر)  
 أو أنى، وحده للعلم به من دوحته ونقته بالذوى (أو) محرم (له) غير مصر كما مر عليه (نفي  
 أو روضة أخرى) كذلك (أو أمة) أو امرأة أحسية كدلت وكل ممن ثمة يحضنها تحت  
 يجمع وجوده وفوق فاحشة تحضنها وكالأحسية مدوح أو عدي شرط التمييز والنصر والعدالة  
 ولا وجه أن الأغمى الفص مخرج من حيث أدب قصه منع وفوق رسة بل هو أقوى من  
 لمير السدي (حار) مع كراهة كل من مسكتها إن وسعها الدار ولا وجه اتعاطي ومداها  
 كانت ثمة للأمن من المندور حينئذ، بخلاف ما إذا اتقى شرط مما ذكره وإنما جلت حيوة  
 رحر امرأتين فحينئذ عشمهما، بخلاف عكسه لما في وقوع فاحشة من امرأة يتصور مثلها من  
 المندلأهم تحتها ولا كذلك رجل مع منتهى، ومنه يؤخذ مناع حيوة رجل يرد محرم عليه  
 من غيره ولا أمره عليه وهو ماهر، ويسع حيوة رحر غير شاب وإن كثرت (ولو كان في الدار  
 حجرة) وهي كل شيء يحوى أو يحوى كفسفة (مسكنها أحدهم) أي روضي (و) سكن (لآخر)  
 المحرم (لأخرى) من الدار (فان تحدث لرافق) لها وهي ما يفتق به فيها (كقطيع وسنراج)  
 ومدة ماء ومرفق سطوح ونحو ذلك (الشرط محرم) أو نحوه من ذكره، وخرج ضرورة الكلام  
 في حجرين ما لو لم يكن في الدار إلا بيت وصفة فانه لا يتصور له أن يسكنها ولو مع محرم لأنها  
 لا تنتم من مسكن بموضع، ثم إن من يجمعها حتى يفتق لها ميسر بها سكتها حار (ولو) ثم  
 تجدان في كل أحسن كل من حجرين يرفق (ولو) بشرط نحو محرم رد لا حيوة (و) لكن  
 (يسى) أن بشرط كما في الشرح الصغر ونسبه في روضه وأصلها عن العوى (نفسه)  
 قال القاضي أبو الصب والوردى وبسمر (ما بينهما من بيت) وأوى من إعلاقه سنده (وإن  
 لا يكون مرة إحداها)

(قوله بين ما أوجته عبارة  
 المصنف كالروضة من  
 النافق) عبارة التبعة  
 بين ما أوجته عبارة المتن  
 والروضة الخ أي فالتساقض  
 لتوهم وقع بين عبارة  
 المتن وبين عبارة الروضة  
 وإلا فكلام المصنف  
 محتمل لا يؤمن به  
 فاسلوب يدل الكاف  
 ولو أني كلام الشارح (قوله  
 يرد يحرم عليه نظرم)  
 هل المراد يحرم عليه  
 ظرم لو فرضوا  
 ليخرج الصغار والمهرم  
 وإلا فالمراد لا يحرم نظرم  
 على المذهب خلافا لاختيار  
 المصنف السابق في السكاح  
 ولا يثبت يحرم نظرم شهوة  
 لما نقول لاحصوية  
 لرد بذلك

(قوله فإن كان في الدار) يشعر ذلك بأنه لو لم يكن في الدار وأراد أن يفتق إليها ليجتمع من حيوتها  
 روج لم يحك ذلك وأنه لو كان فيها وامتنع من دونه السكتي إلا ما حرمه على مثله جميع الحيوة  
 م يحك نص (قوله والأوجه أن الأغمى العظمي الخ) قد يتوهم في ذلك (قوله ومنه يؤخذ مناع)  
 غيره حجج ومنه يؤخذ أنه لا تحصى حيوة الخ، ومنه مر أن قوله ولا أمره عليه نص فيه الشارح  
 المعنى لأن الامتناع عبارة عن عدم الحل فكانه قال لا تحصى الخ (قوله يرد) ماهره ولو كثروا  
 جدا (قوله وإن كثرت) وفي الأوسط عن القفال لو دحنت امرأة لمسجد على رجل لم يكن حيوة  
 لأنه يحد كل أحد له حج وإعمايته ذلك في مسجد مطروق لا يصح حرقه عدة ومثله في ذلك  
 الصريق أو غيره المذوق كذلك بخلاف ما ليس مغروفا كدلت أنه حجج وتؤخذ منه أن الدار  
 في الحيوة على احتياج لا تؤمن معه الرسة عدة بخلاف ما لو قطع باستائها في العدة فلا بعد حيوة.

نمرته (سبي الأخرى) حرام من وقوع حياه (وسئل) نصح أئمة بخطه ويحور كسره (وعاوة)  
نصح أئمة بخطه ، ويحور وجه وكسره (كدر وحجرة) في ذكر فيهم والأولى أن تكون  
في العلو حتى لا يمكنه الاطلاع عليها قاله في التجريد .

### (باب الاستبراء)

هو ما يقع عليه طهره وشدة من من فيها رقعة عند وجود سبب مما يأتي للعلم به  
رحمها أولاً بعد سبي ذلك لتدبره أو من سبب على المرأة كما سمي ما مر بأربعة لاشتغالها على العدد  
ومثلكم في أصل الرقعة دبت به ، والأصل فيه ما يأتي من لأحد وعبره (نصح) الاستبراء للحر  
يتمتع أو الزوج كما لم يمس يد كره (استدعى) ما عدا الأصل فيه فلا بد عليه وجوبه بغيره  
كمن وطئ أمة غيره ما أنها أمته فيه بغيره مرة واحدة لأنها في نفسها مملوكة والشبهة شبهة  
ملك على (أحدهما أمة) أي حدوده وهو عدا الأمل أمة ولا فائدة على حدوث حل  
يتمتع به بغيره فلا يرد ما أتى في شره روحه كما أن البعض في الثاني ردول الفرائض كذلك  
والإفلاحة على من الزوج وحول على ذلك ما أتى في نحو مكانة والمرسنة وتزوج موطوءه  
(شراء أو برك أو حنة) مع قبض (أو سبي) بشرطه من القسمة أو اختيار التملك كما يعلم في  
سيد كره في استبراء اعتراض عليه (أو رد بعيب أو تحالف أو إقالة) ولو قبل قبض أو غير  
ذلك من كل ذلك كقبول وصية ورجوع مفرص وبيع مفاص ووالد في هتته بغيره وكذا أمة  
قراض استسحق واستسحق استسحق بـ وأمة بخارة أخرج الملك زكاتها ، وقتنا بالأصح إن المستحق  
شره ما هو حرام سبب قسمة في غير الخنس لتجدد الملك ،

(قوله نمرته) أي سبه (قوله وعوا) عدة الخمار وعوا الأمار ضم العين وكسره صة سبه  
ضم السين وكسره ، ومنه في استسحاق وعادة القاموس وعوا الذي ، مثله اه .

### (باب الاستبراء)

(قوله من فيها) أي زوجها مسمى يشتمل من وجب عليها لاستبراء سبب العتق (قوله أو لتعدد)  
لا يبعد أن هتته مالو آخر الصادق بخلوه من لحل (قوله ريت) أي استعت (قوله الحر يتمتع)  
أشهر به أي أنه لا يتوقف وجوب الاستبراء على روال الملك ولا حدوثه من قد يجب بغيره كالو  
ارتد ثم سبب (قوله صاها أمته) وحرج مالو ضها روحته الحرة فانها تعتد ثلاثة أقرء أو  
روحته الأمة فتعتد بقرآن كما تقدم له (قوله كذلك) أي عدا الأصل (قوله ودل على ذلك)  
وجه الدلالة أنه حكم بوجوب الاستبراء في مكانة محرم ومرسنة أعتقت مع أنه لم يحدث فيهم  
الملك بل حل لاستسحاق ووجوب الاستبراء في موطوءه التي أراد تزويجه مع أنها عند إردده  
التزوج لم يرد فرقة منها اه سم على حجج (قوله شره من القسمة) وهو إراحح (قوله)  
أو حيار لملك) على المرحوح (قوله ورجوع مفرص) أي وصورة قراضها أن تكون حرام  
على إقرص اه سم على حجج (قوله وأمة بخارة) عطف على قوله وكذا أمة قرص .

### [باب الاستبراء]

(قوله من يتعد ما لك)  
لعل من فيه عليية أي  
حدوث حل التمتع بعد  
حرمته لأحد حصول  
ما يخص بالملك على أنه قد  
يقال إنه ليس بقيد بدليل  
ما أتى في ما ورجوع أمته  
فطلقت قبل الوطء وفي  
نحو المرتدة وسيأتي في  
كلامه أن العية الصحيحة  
حدوث حل التمتع بغيره  
(قوله فلا يرد ما أتى في  
شره روحته) أي بد هو  
حارج هذا التأويل لعدم  
حدوث حل التمتع كأدخل  
به ما أتى في المكانة  
ونحوها (قوله ودل على  
ذلك) أي على ما ذكر في  
الشقيين كما يعلم من الأمثلة  
(قوله من القسمة أو  
اختيار التملك) أي على  
القوانين في ذلك .

(قوله فلاوجه له عند التأمل) أي لأن لعاقب من الأوصاف في ركاه التجارة (١٥٥) لا يمنع التصرف في المال بخلاف

غيرها (قوله فيما ذكر من  
حسن التمتع) عبارة  
التحفة فيما ذكر بالنسبة  
لحسن التمتع (قوله للعموم  
خبر سبأيا أو طاس : ألا  
لا توطأ حامل الخ) أي  
إذ العبارة بعموم اللفظ  
لا خصوص السبوحين  
فلا حاجة لمثوله وقيل  
بمسدة غيرها إذ لا حاجة  
لقياس مع النص الذي  
منه العموم كما لا يخفى  
فالصواب حذفه (قوله  
إذ ترك الاستفصال الخ)  
هو علة للعموم لا للقياس  
كما لا يخفى وكان لأصوب  
بإزالة عما عائلته به فيأمر  
من قولنا إذ العبارة بعموم  
اللفظ لا بخصوص السبب

إذ هذه القاعدة التي ملل  
بها معناها أن ترك  
الاستفصال ينزل منزلة  
العموم لكن في هذه  
الواقعة لا في غيرها كما يعلم  
من محله فعني العموم  
عليها فما نحن فيه أن  
عدم استفصاله صلى الله  
عليه وسلم في السبب  
من صكوب أسكاره أو  
نبات مثلا يقتضي عدم  
التقييد بشيء من ذلك  
لكن في خصوص  
السبب فلا يكون فيه  
دليل لغير السبب .  
فالصواب أن كان يسمى

والحسن فيهما ، فإله النبي وهو صاهر في حاربه امر من وكلامه يقتضيه . وأن في ركاه التجارة  
فلاوجه له عند التأمل كما أفاده الشيخ (وسواء) في وجوب الاستبراء في ذكر من حسن التمتع  
السكر) وآية (ومن استبرأ الدرع من البيع وسعه من صوته وامرأه وغيرها) للعموم خبر  
بأن أو طاس «ألا لا يوطأ حامل حتى يصح ولا عذر ذلك ممن حتى يحبس حصة» وقيل بالنسبة  
غيرها الشمس للسكر والاستبراء وغيرها كجامع حادث تلك إذ ترك الاستفصال في وقائع الأحوال  
مع قيام الاحتمال بطل مبره العموم في الفعل ، ومن يحبس من لا يحبس في اعتبار قدر الحبس  
والظهور وهو شهر (ويجب) الاستبراء (في) أمه إذ روجها فعدت من الوطء (وكأنه)  
أنه صحبة وأما إذا تعدت كسب سبب مما يثني في ما كان (عبرت) وثمة مكاتب  
كذلك غير لعود حسن الاستمتاع فيها كالمروحة وعدونه في لأمة بغيره ومن ثم لم يؤثر العادة  
(وكذا مرتبه) سمعت أوسيد مرتبة فيجب الاستبراء غايه وعلى أمه (في الأصح) لعود حل  
لاستمتاع أيضا . والثاني لا ينعى لأن الردة لا ساقى تلك محلاف الكتابة . ووجه في حاربه وقيل  
فوحدها بغير الصفة المشروط وحودها م بزم حسب إليه إلا تبرأ بركة لعدم روال منك وسوقع  
في الروضة من لرومة من عني رواله وهو ضعيف (لا) في (من) أي ثمة له حدث لها ما حرمها  
عليه من صوم وهو له لإدنه فيه ثم (حلت من صوم واعتكاف وإحرام) وهو حرم ومن  
لأن حرمتها بذلك لا تحل بالملك بخلاف فهو الكتابة (وفي الإحرام وجه) أنه كبره لأن ذكر  
التحريم فيه ، ويرد بوضوح الفرق . أما لو ادعى نحو محرمة أو أنه أومسكته وحاشا له  
سببها .

(قوله والحسن فيهما) أي أمة التجارة وثمة الفرائض هو ظاهر في أمة الفرائض إذ سهر ربح على  
الفرد أنه يملك للعموم . أما إذا لم يظهر ربح فاعمل لأشئ له ولعل على ذلك فم من  
من منك حتى يقال تحدد له منك . اللهم لا يشبه بل تحددت لك والحسن في مجموعهما في الجملة وإن  
عمل كل منهما في كل فرد (قوله فلاوجه له) أي لما فيه من وجوب الاستبراء وهو لم تعد  
(قوله عند التأمل) أي لأن الشبهة فيها ليست حقيقة بدار حوار الإخراج من غيرها  
سبحر ربادي أي وبدل أن لا يجوز إعطاء حرمه منها لمستحقين بل الواجب إخراج قدر الزكاة  
من قيمتها (قوله كما أفاده الشيخ) أي في غير شرح صحيحه (قوله وغيرها) أي كصوم وآية  
، ومع وطهره كالشرح وحج وإن لم تطلق الوطء ووجه أنه تعدى (قوله للعموم خبر سبأيا  
أو طاس) فتح لعمرة موضع أنه محتر ومثله في التصاح والهدب أي فهو مصروف خلاف لمن  
نوم خلافه لأن الأصل التصرف ما لم يرد منهم متاع بخلافه (قوله مع قيام) أي وجود (قوله وثمة  
مكاتب) أي مكاتب ككتابة صحيفة (قوله ومن ثم لم يؤثر العادة) هو ظاهر في مكاتب بعضها  
من أمته وثمة المكاتب كتابة فاسدة للقياس وجوب الاستبراء لحدوث ملك السيد لها (قوله ولو أن  
في حاربه وقيلها) ومثل الدم مانوقصها لمشترى في القيمة فوحدها بغير الصفة وردّها (قوله  
ويرد بوضوح الفرق) أي وهو احتلال أنك بالردة دون الإحرام (قوله أما لو اشترى) محتر قوله  
السابق أي أمة له حدث لها الخ .

للشارح أن يقتصر على الاستدلال بعموم الخبر ويعلم بما ذكرته فتأمل .

فلا بد من استراحتها وهل يكنى ما وقع في زمن العذاب أم يجب استراؤها بعد رول . بها قضية  
كلام العراقيين الأول وهو لعدم وينتقل الاستبراء في الصوم والاعتكاف بالحامل وذات الأشهر  
(ونواشري) حرّ (روحته) ذمة فامسح سكاجها (استحب) الاستبراء لتمييز ولد الملك  
لمعتد حرّاً عن ولد السكاج معتد قد ثبت به في ذلك كافي حرّاً تحاية ولا تصير به أمة مسولة  
(وقيل بح) تتحدّد مث وردت لعدم استفادته فيه لأن العبد الصحيح فيه حدوث حل يتمتع ويم  
توحد ه ومن ثم لو تضمن روحته القبة روحياً ثم اشتد في العدة وح حدوث حل المتنج ومرة  
أنه يسع عليه وطؤه ومن آخر ذمة لا تدري أيضاً بالملك أم بروحية ، وخرج ما ذكر السكاج إذا  
شترى روحته في الكفارة عن النفس أنه ليس له وطؤها بالملك بعدد مسكه ومن ثم منه  
سرتة ولو ما من السيد (وبه ملك) ذمة (مروحة ومعة) لعدم سكاج وشبهه وعدم بذلك  
أوجهه وأحر (له بح) استراؤها حال اشتغالها بحق العبد (فان رآه) في بروحية ومعد  
لغيره ومن ثم ذكر وبه في نصه وإن عطف أو كما هو ظاهر يد لا يرم من تعدد الراجح للعطوف  
بها أحد راجع منهم من اعطوف ما حدث ما لم يمت قبل وطء أو بعده وانقضت العدة أو انقضت  
عدة الأنثى (وح) الاستبراء (في الأشهر) حدوث عن والكتفاء الذي يعتد به بعد مسكه  
بمطابقة قبل وطء ومن ثم خصت جمع القولين بالوطء وبملك معتدة منه وح قطعاً لا لاشي  
يكنى عنه ها ، ولا تحل ملك الأمة بالوطء قبل سماع استراؤها . يكون على بصيرة وبه وصي  
أمة شريكاً في طهر أو غير من سماعها أو ردّها بروحية أو وصي . فإن أمة رجع طهر كل أمة  
(قوله فلا بد من استراحتها) بعد زوال مانعها اه حجج وعليه قد ذكرها محاج إليه لأن سدر  
الاستبراء حيث رول المذبح لا يحدث حدوث ملك وهو محاج سوله وهل يكنى ما وقع في زمن  
(قوله الأول) هو قوله وهو يكنى ما وقع الخ (قوله وهو المعتد) وعلمه بالاستبراء إنما هو  
الحصول الملك لا زوال الصوم وشكوه (قوله روحته) قال في معاد الاحول سم اه فان في الروص  
ظان أراد أن يزوجها وقد وطئها وهي روحاً اعتدت فزأين أي قبل أن يزوجها ه سم عني  
حجج ولعن وجه ذلك بل رول بروحية الملك مبركة رواها بالطلاق (قوله فانفسخ) احتز به  
عما لو اشترها بشرط خيار مانع أولها ثم فسخ عند البيع فله لم وحد سب الاستبراء (قوله  
وح) أي الاستبراء (قوله ومرة) أنه يتمتع عنه وطؤها) أي روحته القبة (قوله ومن الخير)  
أي طهره على ما يفيد العليل وقد تقدم أيضاً في كلامه في خيار البيع (قوله ليس له وطؤها بالملك)  
قصته أنه يسكنها بروحية وليس مراداً لا تحل السكاج عائكة لها فلا بد من واحد منهما موطء  
ومطريقه بل أراد يتمتع بالوطء أن يزوج غير ذمة حرّة كانت أو أمة (قوله من اتخذ لراجح  
أي أفراد) (قوله إذا لاشي) يكنى عنه) وذلك لأن عدته انقطع بشاره كالوحد سكاك موطوءه  
في العدة وحيث انقطع وح الاستبراء لعدم ما يقوم مقامه (قوله يسكن عني بصيرة) قصته  
أن لا تستحب من تحل دون غيرها (قوله ولو وطئ أمة شريكاً) مثلاً (قوله ظنها  
كل أمسه) أي أما وطئها كل روحته وح عليها عدتان ، أو أحدهما روحته والآخر أمته  
عدة واستبراء .

(قوله ومرة) أنه يسع  
عليه وطؤها) كأنه  
ساق عدتها للإشارة  
إلى ما سببه وبين ماها  
من التناهي لأن قياسه  
هنا وجوب الاستبراء  
ولذا بني بعضهم ماها  
عليه (قوله أنه ليس  
وطؤها بالملك) أي فان  
عنت وح الاستبراء  
لحدوث حل يتمتع كما  
هو ظاهر في جمع

وأراد الرجل تزويجها وحسب استبراء آل كالعقد من شخصين ، ولو باع أمة م بقرت بوعثها فظهر  
بها حق وادّعاء صدق لشري حبيبته أنه لا يبعده ، وفي ثوب منه من النسخ خلاف الأصح منه  
عنده ، فإن كان أقرّ بوعثها وما عها بعد سببها فثبت بولدها ستة أشهر من لاستبراء منه  
لحقه و بدل البيع وإلا فالولد يملك للشري إلا أن يوطئها وأمكن كونه منه فإنه يبعثه وإن لم  
يسرّها النسخ فالولد له إن أمكن إلا أن يوطئ ثنية وممكن كونه منهما فعرض على النافع  
(الذي في روث فرش) له (عن أمة موهوبة) غير مسئولة (أو مسئولة لعق) معق أو موهبة  
قبل موت السيد (أو موت السيد) عنها كروث فرش الحرّة الموطوءة فيحب قره أو شهر كالمصح  
عن ابن عمر من غير محلف به أن عتقه قبل وفده فلا استبراء عليه قطعا (ولو مضت مدة  
استبراء على مسئولة) غير مروجة ولا معدة (ثم أحقها) سدها (أو مات وحسب عليها)  
لاستبراء (في الأصح) كما يرد العدة من آل سكاحها وإن مضى ثمانون من رواله وإنما  
لا ينجح حصول استبراء (فثبت) كما قال رافعي في الشرح (ولو استبراء) السيد (أمة موهوبة)  
له غير مسئولة (فأعقها لم ينجح) إعادة الاستبراء (وبزواج في الحال) والفرق بينهما وبين  
المستولدة صده (إذ لاشبه) هذه (مسكوحة) بخلاف تلك ثوب من الحرّة لها فكان  
فرشها أثمة بفرش الحرّة المسكوحة (والله أعلم) وحرمة (ولا ينفق) (زواج أمة موطوءة)  
أي ووطئها مالكة (ومستولدة من) مضى (استبراء) عما يأتي لئلا يخطئ ذلك آراء مع  
بعضها قبله مطلق لأن القصد من استبراء من العين والوطء قد يقع وقد لا ، خلاف ما يقصد به سوى  
الوطء أما من لم يوطئها مالكة فإن لم يوطئها روثها من شاء وإن ووطئها غيره روثها ما مضى ،  
وكذا البقرة إن كان الماء غير محرم أو مضى مدة الاستبراء منه (ولو أغتسل من ولده) يعني  
موطوءته (فبه سكاحها فلا استبراء في الأصح) كما عور سكاحه للمعدة منه لا ينفق لاختلاف  
هـ ومن ثم يوشري أمة روثها سائعه لدى م يوطئها غيره م يرد استبراء كما يوطئها وأراد  
بائعها أن يزوجها ،

(قوله وأراد رجل تزويجها) أي أو النسخ بها (قوله وحسب استبراء) أي على الشري (قوله  
وعدائه) أي النسخ (قوله أنه لا يبعده) أي الأول (قوله وإن لم يسرّها) مضمومه أنه  
بواستبراءه قبل بيعها ووطئها لشري لجه لولد (قوله فالولد له) أي النسخ (قوله أما عتقه)  
أي السيد رجل أو امرأة (قوله من وطئ) أي لأمه ولا عن إسقنت منه للنسخ ولا وحسب عتقها  
لاستبراء إن لم يكن وحده قبل العتق (قوله فلا استبراء عليها فعلا) أي بزوج حالا (قوله  
ولا استبراء) أي بأن مضت مدة الاستبراء بعد ووطئها ولو أساء ، وليس أراد أنه يتصدق بذلك فيما  
يظهر (قوله والفرق بينهما إلخ) أي وهو ما فهم من قول المصنف إذ لاشبه إلخ (قوله وما صح  
بيع قبله) أي الاستبراء وقوله مدقعا أي موهوبة أو غيرها (قوله سوى لوطء) أي وهو الروث  
(قوله فإن لم يوطئ) أي أصلا وقوله روثها من شاء أي حالا (قوله إن كان الماء غير محرم) أي  
من ربا (قوله لم يردم) أي المشتري وقوله استبراء أي قبل التزوج (قوله فأردناها أن  
يزوجها) مضمومه وحسب الاستبراء إذا أعقها بعد الشراء وأرد تزويجها بغير النافع ومقتضى  
إطلاق قوله السابق أما عتقه من وطئ فلا استبراء عليها قطعا خلافاً فليحمل ما هناك على ما هنا .

وخرج موشو منه ومنه من ثوبها أو وثقت من ربه أو استبرأها من ثقت منه إليه من وثقها  
غيرها وقد عبر بحرم فلا يحل له تزوجها قبل استبرائها وإن اعتنق (ولو اعتنقها أومت) عن  
مستولفة أو مدبرة عنتت بموته (وهي مروجة) أو معادة عن زوج فيها (فلا استبراء) عليها  
لأنها غير فرش لسيده ولأن استبراء حل ممر وهي مشعولة بحق الزوج بخلافها في عدة وهذه  
الشبهة لأنها لم ينص به فرائع لغير السيد ويومت سيد مستولفة مروجة ثم مات زوجها أو ماتا معا  
اعتدت كاخوة ولا استبراء عاها وإن شدة موت روح موبسيتها عنتت عدة أمة ولا استبراء  
غير من مات السيد وهي في عدة من مات مع ذراع العدة لرمها لاستبراء وإن تفتت ثم أحدها  
لآخر موتها وأنشكك بعدم مبيها يوم نكحها أو مريها عنتت أربعة أشهر وعشر من  
موت آخرها موت ثم إن لم يحل من الموتين شهرين وخمسة أيام فلا سبيرة عليها وإن يحل  
ببهم ذلك أو أكثر نوحه من ربه من كانت حبس لرمه حبسه إن لم يحل في العدة لاحتلال  
موت السيد آخرها ولقد أثار من الزوج ولما تحبف بورنه أنهم ما عمو حرقتها عند موت  
(وهو) أي لاستبراء في حق ذات الأقراء يحل (غيره وهو) هنا (حبصة كاملة في الحديد)  
للحجر المرأة ولا عدد من حل حي حبس حبصة قدر بكن شيتها التي وحدها في كاشراء في  
أنتها فمن مدته يمكن الاستبراء إذا حى منه في الظهر يوم وبينه وخصص وفي حبس ستة  
عشر يوما وعطمان وفي تقدم وحكي عن الإملاء أيضا وهو من الحديد أنه العهر كما في العدة  
وتحذ ذوق من العدة سكره هو التره كما من يدل عن حبس من على الرأفة وهو  
لا سكره من حبس الكاين من عساه (ودان أشهر) كصيرة وآيسة ومتجربة (شهر) لأنه  
لا يجوز في حق غيرها عن حبس وعهر عساه (وفي قول ثلاثة) من الأشهر لأن المرأة لا يعرف  
مدتها (وحامل مسبية أو ران عساه فرش سيد بوسعه) أي الحمل كالعدة (وإن ملكك شراء)  
وهي طام من روح أو وعدة شسوة (فقد سبق أن لا استبراء في الحمل) وأنه يجب بعد روال  
السكاح أو العدة فلا يكون هذا موضع (فقد يحل) لاستبراء في حق ذات الأقراء (بوضع حجر  
رما) لا يحل معه وإن حدث آخر بعد التره وقد مضى محصل استبراء أحدا من كلام جمع  
وهو ظهري (في الأصح والله أعلم) لإدلاق الحجر وللرأفة وإنشائي لا يحل لاستبراء كما لا تنقضي  
به العدة وأجاب الأول بحصص العدة كبد مبدل اشتراط التكرار فيها دون لاستبراء ولأنها  
حق الزوج وإن كان فيها حق الله تعالى فم يكف بوضع حجر غيره بخلاف الاستبراء فإن الحق  
فيه له تعالى أما ذات شهر فيحصل شهر مع حجر الرأفة لأنه كالعدم كما ينعته الرأفة كشى كالأدري  
فيسد على ما حرموه في العدد (ولو مضى من استبراء) على أمة (بعد الملك وقد قل القمص حسب)

(قوله من موت آخره  
موت) يعني في الصورة  
الأولى كما هو ظاهر  
وكذا يقال في قوله ثم  
إن لم يتحل الخ .

(قوله وخرج موشو منه) أي اعتنق (قوله فلا يحل له) أي لم يشرى (قوله فلا استبراء عليها) أي  
وذلك لأنه من سبق موت السيد فقد وجب عليها عدة بوطاة من الزوج وهي الأربعة أشهر  
والعشرة التي اعتدت بها وإن سبق موت الزوج ومات الذي قبل مضى شهرين وخمسة أيام وقرص  
أنه السيد فقد مات قبل انصاء عدة الزوج وهو مقص بعدم وجوب الاستبراء (قوله أما ذات  
أشهر) أي إن كانت تحبض مع الحمل (قوله فيحصل شهر مع حجر الرأفة) أي وذلك بأن لم  
يسبق لها حبس ووثقت من ربه فحملت منه وتصدق في هذه الحالة في عدم تقدم حبس

بمه (إن ملكها رث) لقوة ملك به ولد صح بعه قبل قصه (وكذا شره) ونحوه من  
 تعارضات (في الأصح) حيث لا خيار لتمام ملك به وارثه ومن ثم لم يحسب في زمن الخيار ضعف  
 الملك. والى لا يحسب لعدم استقرار الملك (الاهية) فلا يحسب قبل القبض لتوقف الملك فيها عليه  
 كإقامته فلا مسألة بإيهاهم عبارة ما حصوه قبله ومنها عسيمة لم يقض أى بناء على أن ملك  
 فيها لا يحصل إلا بالقسمة كما هو ظاهر ويحسب في الوصية بعد قبولها ولو قبل القبض لتمام الملك الكامل  
 فيها بالقول (ولو اشترى) ثمة (محوسية) أو نحو وثنية أو مرتدة (خاصة) مثلاً (ثم) بعد  
 أربع عيىن وفى أسانته ومثله الشهر في ذب الأشهر وكذا لوصح كما صرحا به (أسلمت لمكف)  
 حبسها أو نحوه في الاستبراء لعدم استبراء أهل ، ومن ثم لو شترأ عند مذود له في  
 التجارة أمة وعليه دين لم يعتد به قبل سقوطه فلا عمل بسده وظؤها حينئذ ، قل إهمالي عن  
 الأبحاث ، وصح ذلك أن كل استبراء لا يتعلق به استساحة بوطء لا يعتد به . ثم  
 يعتد باستبراء المهرهونه قبل الاستسكان كما يبين إله كلامهما وحريم به من المقرى وهو المعمد  
 ، يفرق بينهما وبين ما قدم ، بقوة التعاقب بينهما رد عن وثقها بالادان ، ترتب فهي عن الاستمتاع  
 خلاف غيرها حتى مستبرأة المذود لأن به حق في الحجر وهو لا يعتد به وهذا مع ما لا يذكر  
 ، من تسعة هنا ، لا يقضى هي تناح له دون العبد والعمراء مساوية لمهرهونه ، لأن بقول الإذن هنا أندر  
 لاختلاف جهة تعلق العبد والعمراء بخلافه في المهرهونة ، فأرقت أمة المهرهون أمة مشترحة عليه  
 بناس فانه يعتد باستبرائها قبل رواه الحجر ضعف التعلق في هذه المكونه بعدى بنسبة أيضا  
 بخلاف تلك لا تعسر بعدى العمراء مما في مذادون لا عبر (و يحرم الاستساع) ولو نحو بطر  
 شهوة ومن (استبرأة) أى قبل معنى ما به الاستساع ، لأنه إلى بوطء المحرم ولا يحمل أنه  
 حامل بكونه فلا يصح نحو بيعها ، ثم الخوة حائرة بها ولا عدل بسده وحسب تقوى من الشرع أمر  
 الاستبراء إلى أماته وبه فارق وحوب الحيلولة بين أروح والروحة المعتدة عن شهوة كذا أسدقوه  
 وقد يتوقف فيه فيما لو كان السيد

(قوله ولهذا صح بيعه)  
 من الوروث (قوله لم  
 القرض) لعل الراد  
 لم تقسم بقرينة ما  
 بعده إلا أن يقضى إن  
 القبض فيها يحصل بمجرد  
 القسمة أى حكما بدليل  
 صحة تصرفه ونصيبه قبل  
 استيلائه عليه وإعل هذا  
 وفى معنى حاشية الشبج  
 وعبارة الأذرى وسبق  
 ما يحصل به الملك في القسمة  
 (قوله ومن) اعراض  
 ولو بغير شهوة .

هذا على الحمل لا عين لأنها لو كانت لا يعتد بالحكم على سبب ذلك (قوله لا خيار) أى لأحد  
 من الشترع واشترى (قوله ومنها عسيمة لم يقض) مثله في حج ولعله لم يقسم بقوله بعدى . .  
 مع الهم لا أن يقال إن القسمة للقسمة لا يحقق إلا بالقبض (قوله ويحسب) أى لاستبراء  
 ، قوله بعد قبولها) أى فلو مضت مدة استبراء بعد الموت وقبل القول لم يعتد بها وإن تبين  
 بالقبول أن ملك حصل من موت (قوله لم يعتد به) أى لاستبراء وقوله قبل سقوطه أى من  
 (قوله لا يتعلق به) أى لانعقده استساحة بوطء ولا تنسب عنه (قوله لم يعتد باستبراء لمهرهونة)  
 أى كأن اشترى أو وورثها أو قبل الوصية بها ثم رهبها من الاستبراء خاصة ومعنى الشهر أو وصفت  
 من ملكها الرهن فيعتد بما حصل من الاستبراء في رهنه (قوله وعرض بها) أى المهرهونة  
 وقوته وبين ما قبلها أى المحوسية (قوله لا يقال هي) أى مشترأة المذود وقوله ربح له أى للسيد  
 (قوله لكونه يتعلق بالثمة أيضا) أى مع لعل (قوله ويحرم الاستمتاع) وهل هو كبيرة أولا  
 به بطر والأقرب الأول .

فرع - بلى أن عمل امتناع بوطء ما يحسب ربا فان حقه حيلة (قوله وقد توجب فيه)  
 معتمد .

مشهوراً بارزاً وعدم الشك وهي جينة (الإمسية فيجوز عروطة) لأنه صلى الله عليه وسلم يحرم منها غيره مع غلبة امتداد الأعين والأيدى إلى من الأماء سبها الحسان ولأن ابن عمر رضي الله عنهما قل أنه وقعت في سهمه ما نظر عتقها كإحدى القصص فلم تترك القصص عن تسليها والس ينظرونه ولم يشكر أحد عليه كما روى البيهقي وفارقت غيرها بنقل ملكها وبوجاهة لا يتم بحر فيها الاحتمال السابق وحرم وطؤها صيانة لمائه أن يختلط عنه حر في الحرمته ولم يصرروا لاحتساب ظهور كونهما أم ولد لمسلم فم يملكها سبها لندته وأحد الماردي وعبره من ذلك أن كل ما لا يمكن حسمه المانع لملكها لصيرورتها به أم ولد كصبيته وحامل من زنا وآيسة ومستتره مروحة فطلقها روحها يكون كالسنة في حل نعمته سبها مـ سوى بوطء لكن سهر كلامهم بحسبه (وقيل لا) عن النسخ بالمسبة إنما وانصهره جمع ولو وطئ السد من الاستبراء أو في ثباته لم يتقنع ويرث أمه فان حمت منه قبل خيض بقى بحرته إلى وضعها أو في ثباته حلت بانقطاعه لثباته قال الإمام هــ بن معي قس وضه أول شخص ولا فلا يحل له حتى يجمع كالأول فحين خيض هـ وهو ظاهر وتعليقهم بقصبيته (وإذا فات) مستتره (حجت صدقت) لأنه لا يعلم إلا من حجتها بل عمن ذمها أو سكات مـ بقدر السد على الحلف على عدم الخيض وإذا صدقها أو من كذبها فحين يحل له وطؤها قياساً على ما لو ادعت الحدين وطئ كذبها من أولى أولاً ويهرف في نسخة الثاني (ولو سمعت السيد) من جمع سـ (قل) أنت حائل في لانت (أحمد بن محمد الاستبراء صدق) بحسبه وأبيحت له طهرها لما قرر أن الاستبراء معوض لأمنته ومع ذلك يبرهه الامتناع عنه ما أمكن مادامت تنعق بده شيء من رمي الاستبراء ثم وقال لها حجت فيكركت صدقت كما حرم به الإمام ولو ورث ثمة فادعت حرمها عنه بوطء مورثه فيكر صدق بيمينه لأن الأصل عدمه (ولا يصر أمة فباش) بسيدها (لا بوطء) منه في نفسها أو دخول مائه المحرم فيسه ويعلم ذلك بقراره أو سدة وبه نعم أن المحبوب يباحقه بولد إن ثبت دخول مائه المحترم فيه وإلا فلا وبذلك يجمع بين القولين بالحق وعدمه وحرج بذلك مجرد ملكه فلا يباحقه به ولد إجماعاً وإن حار

(قوله لم يجر فيها الاحتمال السابق) رد عليه أنه لا يجرى في غير الموروثه ونحوها أيضاً (قوله المانع) وصح سـ (قوله مكذبها) في نسخة بدل هذا وظن مكذبها (قوله المتجه الثاني) في نسخة المتجه الأول اهـ وما إلى الأصل هو مانع الشهاب سم عن الشرح

(قوله مشهوراً بارزاً) أي فيجوز منه وبسبها (قوله وقعت في سهمه) أي من سبها أو طس شرح مسجع وعمدة لخطب من سبها حولا اهـ أقول ويمكن الجمع بأن حولا كالأول معاوين طوارق لكونهم كانوا من حلفهم وصادف أن واحدة من سبهم منعت وهذا لا ينافي أن حرب حولا كان بعد وفاته عليه السلام بمدة لأن ذلك عبارة عن الحرب المنسوب لهم لكونهم انتم كين له واستدعيين لأسانه وهذا إما كان طوارق وإن اتفق موافقة بعض من حولا لهم معاوية فميسب إليهم بل طوارق (قوله كإحدى القصص) أي كسيف من قصة من الأرباب بعة السيف ولعل الحكمة في ذلك أنه قصد إعمامة لشركين بما فعرو حيث سمعهم ذلك مع أنها من سب عثمانيين (قوله لا حرمته) أي ماء الحرفي (قوله لكن صاهر كلامهم مع) معتمد (قوله لم يتقنع) أي لم يجمع للاستبراء ثان (قوله فإن حملت منه) أي السيد (قوله أولى ثباته) أي الخيض ومع ذلك لولد حر في استئناس (قوله أولاً ويهرف) أي بأن السب المحصل للتحليل وحب وهو تزوجه بذلك وبسبها علامة على حصول الخيض انتهى أدسته فصعب دعواها (قوله المتجه الثاني) وفي نسخة لاجه لأول والأقرب ما في الأصل ورأيت سم نقله عن أنشراح في حوائثي حجج (قوله ومع ذلك حرمها لامتناع) أي ولو فعله لأنه كاذب نـ (قوله المحرم فيه) أي القتل وقوله وبه

ها وأمكن كونه منه لأنه ليس معه ودد لوطاء بخلاف السكاح كما مر أما بوطاء في الدبر فلا حقوق  
به كما مر اعتناؤه من بعض هذه وقول إمامنا إن التول بالحق ضعيف لا أصل له صريح في رد  
الجمع بحمل الحقوق على الخيرة وعدمه على الأمة وإذا تقرر أن لوطاء صيرها فرشا (فإذا ولب  
للأمكن من وطنه) أو استدخال منيه ولدا (لحقه) وإن لم يعترف به من سك عن ستلحاقه لأنه  
صلى الله عليه وسلم ألحق الولد برمعة بمجرد العرش أي بعد غلظه لوطاء بوحى أو إحدر لما مر  
من إجماع (وإن قرئ بوطاء وفي الولد وذي الاستبراء) بحجة مثلا بعد بوطاء وقيل الوصع  
سنة أشهر فأكثر وحذف على ذلك وإن وقفه لأمة على الاستبراء فما يظهر لأجل حق الولد  
(م يلحقه) الولد (على لذهب) من عمر ورده من ثلث وابن عباس رضى الله عنهم يقولون أولاد  
بماء هم بذلك ولأن لوطاء سبب ظاهر والاستبراء كذلك تعارضا وبقي أصل الإكباح وهو لا يكتفى  
به هنا بخلاف السكاح كما مر وفي قول يلحقه تخريجا من نفسه قبل لو طلق زوجته وبصت ثلثة  
قراء ثم أتت بولد يمكن أن يكون منه فانه يحتمل وأما قول من فرض السكاح أقوى من  
فرض السرى بل لا بد منه من الإقرار بوطاء أو أمة عليه وقد عارض لوطاء هذا الاستبراء كما  
قررهم يرب عليه لحوق ما وأنت به لدون منه أشهر من الاستبراء فيلحقه ويلحق الاستبراء  
ووقع في أصل الروضة هنا أن له نفية باللعن وذا منه فهو لما فيه في ما به وفي العزيز هنا وجمع الكتاب  
من هي التوبة ودعوى الاستبراء تصويروا وفيه لا يحرف في الروضة فيه نفية باللعن إذ علم أنه ليس  
منه وإن لم تدع الاستبراء فإن بكل قوحتها أحدهما بوطاء حقوق على ما هو مكتف بمبين بوطاء  
هذا بوطاءه ونافعه وهو لأصح لحوق ولد سكوله ونفسيه عذريته من نصرة على دعوى الاستبراء  
ذلك في نفية عنه إذا حذف عليه (فإن أكره الاستبراء) وقد ثبت عليه أمة بوطاء (حذف)  
يكفى في حاشيته (ب الولد ليس منه) وإن لم يعرض للاستبراء كفي غي ونه اعزوه وإدخلف على الاستبراء  
من يقول سنيتها قبل ستة أشهر من ولادتها هذا الولد أو يقول ولدته بعد ستة أشهر بعد سنيتها  
وهو وحدهم لا وجه أن كلامهما كاف في حقه لحصول انعاده (وبل يجب بمرسه بالاستبراء)  
يشبه ذلك دعواه (ولو ذهب استدرك فسكر أصل لوطاء وهذا ولد لم) يلحقه بدم ثوب  
المرش ولم (تخلف) هو (على الجميع) إذ لا ولادة له على الولد حتى ثوب عنه في الدعوى  
وبدعى منه بقرار بما يقتضي الحقوق والثاني يخلف أنه ماوطئها لأنه لو اعترف ثبت اللبس  
هذا كسر حلف ما إذا لم يكن ثم ولد وترحمه حرما كما فلاه كمن قال إن الزمعة يسمى حقه  
حرما إذا عرفت على البيع لأن دعواه حرمته حصر في حرمتها لا إلى ودها ورد مع قوله

(قوله صريح في رد الجمع)  
الح) اطرد نحوه الصراحة  
ولعل وجهها أن الجمع  
إما يكون في شيء له أصل  
في لذهب لما لا أصل له  
غير معتبر فلا يحتاج فيه  
إلى الجمع (قوله وحلف  
على ذلك) وإن وافقته  
لأمة يسمى ولادا من  
حاشيته وإن وافقته (قوله  
لكن قال ابن الزمعة الح)  
بعله راجع إلى مطلق  
الأن أي إذا كان هناك  
ولد بدليل قول الشارح  
بعد وأما هو حاصر الح  
فليراجع كلام ابن  
الزمعة

أي بدخول مائه المحترم (قوله أما لوطاء) أي سواء كانت اللوطوة حرة أم أمة (قوله بحمل الحقوق)  
أي بوطاء في الدبر (قوله بذلك) أي بخلاف مع الاستبراء (قوله بل لا بد منه) أي فرض  
السرى (قوله في الروضة) من لانت النسب وهو كان حقه ودمه أن جمع الكذب بين نفى  
الجمع تصوير (قوله وإدخلف) أي بإفهام الرجوع أنه يجب بمرسه بالاستبراء ويبرع بالعرض  
بالاستبراء أو إن قبل لا يجب (قوله في حاشيته) أي وإن أنشئه من وإن علقه به النكاح لا قضاء منه  
(قوله فلا يخلف) معتمد .

لا إلى آخره بل الأصرف يتمحض له إذ لا سب لتجريد سيرة وأيضاً هو حاصر والخبرة منتصرة  
ولا تصرف للحاصر أقوى فيتعين ، وفهم كلامه محضة دعوى الأمة الأسبيلاد وهو كذلك ( ولو  
قال ) من أنت موطوءته تولد ( وعتتها ) ( وعزلت ) عنها ( لحقة ) لولاء ( في الأصح ) لأن السب  
قد سبق من غير إحساس به ولأن أحكام بوطاء لا يشترط فيها لإزاله والثاني لا يحقه  
كدهوى الاستبراء .

### ( كتاب الرضاع )

هو صبي ثوبه وكسره وقد تبدل صده به أمة اسم من الذي وشرب لسه، وشرباً اسم لحصول  
البن مرأه أو ما حصل منه في خوف طعل سرود ثانی وهي مع ما يتفرع عنها المقصود بأما  
وأما معنى التحريم به فتبدل مرقى به تحريم من السكاح . والأصل فيه الكسب والسببة  
وإجماع الأمة ، وسبب تحريمه أن لبن حرم ، رضعة وقد صدر من تحريم الرضاع فأشبهه سبب  
في السبب والمقصور عنه لم يثبت له من أحكامه سوى المحرمية دون نحو إرث وعتق  
وسقوط قود ورد شهادة وفي وجه ذكره ههنا مع أنه قد قبل الأسب به ذكره عقب ما يحرم  
من السكاح عموم وفيل به إن رضاع والعده بينهما يشابه في تحريم السكاح لجعل عقبة  
لا عقب تلك لأن ذلك لم يذكر فيه إلا لدور المحرمية الأسب بمنحه من ذكر شروط التحريم  
وأركانه جميع وليس والمرجع (أمة يثبت) رضاع بهرم (باب امرأه) لأجل أن لسه لا يصلح لإعاده  
بم يكره له .

[ كتاب الرضاع ]

( قوله وهو كذلك ) أي ثم بعد دعواها تطلب منه جواب منه بطريقه .

### ( كتاب الرضاع )

قال النووي في شرح مسلم ورضاعة بنتح الزاء وكسرها وقد رضع الصبي أمه بكسر الضاد بوضعها  
عنها رضاعاً قال الطوهرى ويقول أهل نجد رضع بوضع الضاد في الماضي وكسرها في المضارع  
رضع بكسر يفترب صرنا ورضعته امرأة وامرأة مريض أي لها ولد رضعته من وجهها بوضع  
قوت مرضعة اه وفي المختار بعد مثل مدكر وأرضعت العبر أي شربت لبن أمها ههنا ومقتضاه  
أنه لا تقبل الرضاع العنبي إذا شرب لبن أمه أو غيرها وإنما يقال رضع بكسر الضاد وفتح  
على مامر ( قوله وقد تبدل صده ) صهره على المعتن وعادة الخصب وإتمام البناء معبه  
( قوله وشرب لسه ) عصف معبر ( قوله وما حصل منه ) كالزبد والخبث ( قوله وهي ) أي انشروا  
( قوله وإجماع الأمة ) أي على أصل التحريم به وإلا ففي تخصيصه خلاف بينهم ( قوله فأشبهه  
مسها ) أي وبما كان معموله بسبب الولد لمعقد من مسها ومعنى التحلل سري إلى التحلل وأصوه  
وحوشيته كما يأتي ويرى مبرأة مسببة في السبب أيضاً ( قوله وشذوره ) أي اللبن وفوقه عه أي  
البن ( قوله دون نحو إرث ) أي كالحقوق وعدم وحبوب البقرة وعدم حبس الوالد للبن ولده ( قوله  
عموم ) أي حقه .

والمرءة سكاح من أوصفت منه لاجل فيه ولا حتى ما لم ينشئ ولا مبيعة في لوار اصبح  
 مكر وثني لأنه لا يصالح لعداء الولد صلاحية من لآدمية ولأن الأخوة لانت مطوب  
 الأمومة أو لا قوة وإن أمكن ثبوت الأمومة دون الأثوة وعكسه كما يأتي، دمية كما عبر به الشامي  
 رضى الله عنه فلا يشك من حية لأنه لو النسب لحر « يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب »  
 الله قطع النسب بين الحن والانس قاله الزركشي وخصته أنه متى على ما قبل من الأصح حرمة  
 حكمهم . أما على ما عليه جمع من حله وهو الأوجه فيجرح ( حية ) حواء مستفرد لامن  
 حركتها حركة مد بوح ولا مية خلاف لآدمية الثلاثة كما لا تبت حرمة الصاهرة بوطئها ولأنه  
 مستقل من حية مكره عن الحل والحرمة كالبيضة ، وبه اندفع قولهم انهن لا توثق ولا عبره  
 صرفه كالحية في سقاء بحس ، نعم يكره كراهه شديده كما هو مذهب لقوة خلاف فيه ( تمت مع  
 سمين ) فريد قرى سا .

( قوله والمرءة ) ثني ولأصوله وحواشيه على فاس مائة من نشر لمرسة في نصوص ومروغ  
 نحو ثني الرضعة وذى اللبن اه سم على حجج ( قوله وإن أمكن ثبوت الأمومة ) أى كإلو  
 أوصفت السكر مدلا ( قوله وعكسه كما يأتي ) أى في قول منصف ولو كان لرجل من مسئلة  
 قوله لأنه لو النسب ( أى اسمع ) قوله محرم ( وعدة بعد الشامي بالآدمية لم يرد  
 به الاحتراز عن الحية بسدرة الرضاع مع ) قوله لامن حركتها حركة مد بوح ( قضية إصلاحه  
 كحج ثني لا يفرق في وصوله إلى ذلك الحية بين كونه بحماية أو بدونها ولتوافق لما في الجنائيات  
 من أن من وصل إلى ذلك حية لا حاية حكمه حكم الصحيح اختصاص ذلك بالأول فليراجع  
 كل قضية قول الشارح لآنى بعد قول منصف رضى عن من قوله لا سقاء العمدى أن المدرك  
 عنه غيره ثم وأنه لا فرق بين الحايين في عدم ثبوت الرضاع ( قوله ولأنه متصل من حية )  
 قال لأن متصل بعد موته لا يقصد به الاستدعاء ولا يصح صلاحية من الحية مكان موته  
 به صلى التعيين السابق أن ليس غير لآدمية من الرجل وبغيره لا يصح لعداء الولد صلاحية  
 من لآدمية ( قوله مكره عن الحار ) ثني لا يمتنع من إباحة ثني لما ولا يحرم ثني عساه  
 وإن كانت هي محترمة في نفسها بحيث تمنع العرض لما لا يحرم به العرض بالحية ولا يرد  
 السيرة لأنها تمنع من فعل مكره كما منع السامة وتؤدى لها في فعل غيره فهي مبيحة بالمسكدة في  
 مؤمر وحواشيه لاعداد كما هو معلوم من مائة ( قوله مكره ) ثني سكاح من يحرم من حكمه تقدير  
 الرضاع منها حية

فرع - لو خرج اللبن من غير طريقه لاعتاد فهل يؤثر مطلقا أو فيه نحو فصل الفصل بخروج  
 من ذلك فيه بطر وعن القياس الثاني وكذا لو خرج من ثني رائد فهل يؤثر مطلقا أو بعض  
 منه به سم على حجج . أقول القياس الذي أيضا إن فاعل الخارج من غير طريقه لاعداد  
 لا يحرم وأما إذا فاعلها بالتحريم وهو القياس حيث خرج مستحكما على ما ذكره فلا وجه للتردد  
 هنا إذ عاينه أنه خرج من غير طريقه لاعتاد وقول سم ثوبه نحو فصل الفصل ثني وهو أنه إن  
 خرج مستحكما أن لم يحل خروجه على مرض حرم وإلا فلا وليس من ذلك ما لو انخرق ثديها  
 وخرج منه اللبن فلا يشك فيه هذا التفصيل بل يفضل الأقرب التحريم قياسا على ما ذكره صفة  
 خرج منه حيث قالوا بوجوب الفصل فيه ومثله في التحريم ما لو استؤصل قطع ثديها ولم ينس منه  
 ثني وخرج اللبن من أصله .



فإن تحقق كثر بقي من الخواص أقل من قدر اللين حرم جرمها ووريت للين الخياط لغيره أوصافه  
عشر بماله لون قوي يستولي على الخياط كإفاله جمع معدوم، والأوجه عشر أقوى ما يباين  
وب اللين وطعمه أوريته أحد عشر مرة أول الظهيرة في العبر القدرى بالشد فافضله ههنا  
ناوس كانه مثل وب امرأين احصت ثمت مومته وفي لعوب مهمب التفتيل المذكور فثبت  
لأمومة بعدة اللين وكذا انما به بشرحه السابق (و يحرم إخراج) وهو صلب اللين في احلى قهرا  
خصوب العدى به، ومن ثم اشتراط وصوله للعدى من حانة لاسم فلو بقيه قبل وصوله  
لم يحرم (وكذا يسهل) بأن صلب اللين من الألف حتى وصل للدمع (على الذهب) ليدك  
لظرب اللين في قولنا كالحقة (لاحتسب في أظهر) لأنها لا سهل ما بعد في الألف، ثم يكن  
فيها بعد ومثما صبه في نحو أذن أوقس وادى يتحرك كحسب سوا المطر، ورتبة منه مسودت  
تصل إلى جوف ولو لم يكن معدة ولا دما خلافة لها ومعد لم يحرم تقطير في أذن أو حرجة إذا لم  
يس إلى معدة (وترطه) أى الرضاع المحرم أى ماله منه فيه فلا ينافى عنه في مرة ركسا (رصيع  
حتى) حاة مستقرة فلا أثر لوصوله لحوف من حركته حركة مدحج وميت نهافا لاسم العدى  
(لم يصب) في سدها الخمسة (سدين) بالألف مالم يسكنر قول شهر فيهم ثلاثين من الشهر

(قوله من تحقق) فيه  
ما منه (قوله كأن بقي  
من الخواص أقل الخ)  
لا حاشية أن التحقيق يحصل  
وإن بقي من الخواص قدر  
للين فأكثر لأن السابق  
بعضه من اللين وبعضه  
من الخياط قطعا فهذا  
الخص من الخياط بدل  
حره ذهب من اللين فبعض  
من الذهب هو حره  
الأعظم إذ الصورة أن  
اللين مغلوب فتأمل (قوله  
أحد عشر مرة أول الظهيرة)  
قد يقال لم يمر أول الظهيرة  
اعتبار ما يناسب النجاسة  
بل الذي مر اعتبارها إنما  
هو أشد ما يخالف الماء  
في صفاته سواء أباست  
النجاسة أم لا بدليل تمثيلهم  
بها غير مثالا قد راجع

قوله أقل من قدر اللين) قد يقال تاء الأقل لا تنصى حتى الوصول في خمس دفعات لاحتمال  
حق بعض احسن منه لا يحصره في غيرها مما شرب أو ماء بقي أبداً لأن حصص هذا  
كان لشروب هو الخمسة فقط ويتأمن له سم على حجج أقول ورتبة منه فبما شرب  
جميع الخواص به في خمس دفعات حوار أن يكون بعضها حيا منه (قوله ولو رايت اللين) أى  
فرقت اللين ههنا علم من قوله قبل وصير بالشد سكة ذكره بالبرصح وتلصق به بأن يكون  
واقع في كلامهم ليس قبلنا ثم اعتبار مدكر قهري فائده من حيث الخلاف أما من حيث حكم  
وز لأن اللين يحرم قسعا ولعوب في الأظهر (قوله وفي لعوب مهمب) نص ما مراد بالعوب ههنا  
فإن المعنى للعوب في احتلاط اللين بغيره من أن المراد بالعدى ظهور أوصاف اللين لا يأتى ههنا، وقد  
تبين بمرص أحد السابقين من نوع بخلاف الآخر في شد السحاب فإن أغلب أوصافه المتقدمة على  
أوصاف اللين الآخر بحيث أنها رلتها كان الآخر موهوب وإلا فلا حاشية ذكره فيما لو احتسب  
من ممانع موافق للين في جميع صفاته (قوله بشرطه السابق) أى بشرط أن يكون السابق أقل  
من لسانا وشرب النكل (قوله ومثما) أى الحقه (قوله في نحو ثمن) أى حيث لم يصل منها إلى المعدة  
والسمع كذا يأتي (قوله ورتبة منه) أى الظطر (قوله إذا لم يصل إلى معدة) أى أو دماغ فيا  
على المعدة (قوله حركة مذبوح) فيه ما قدمه (قوله اتفاق) أى من ذئمة الأبرمة وانظر ما فائدة  
أن مرض هذه وبني تأثيره من التحريم إجماعا يتعدى من رصيع إلى فروعه وهى مسفة عن  
ذكره، وأما أصوله وحوشية فلا يتعدى التحريم إليهم، ثم يظهر فائده ذلك في التعاقب كما هو  
في روحها من كان ههنا من الرضاع فثبت سابق أو قد قبل أصا يظهر فائده فيما لو مات الرضيع  
عن روضة رصيعه أيضا ثم أوجر اللين بعد الموت فإن قلت تأثير رضيع بعد الموت حرم على  
صاحب اللين أن يتروخ روضة الرضيع بصورتها روضة الله.

الخمس والعشرين فإن لم يحرم وثمانين من تمام انفصاله لامن أثنائه ، وإن رضع وطال  
 من لا غسل ، وإن مارح فيه الأدعي فلا تحريم ، لحزب بدرقطن والسبق « لا رضاع » لما كان  
 في الحولين « وحرم » لا رضاع ولا مافيق الأمعاء وكان قبل الحولين « وحرم مسلم في سلم الذي  
 أرضعته روضة مولاه أنى حديته وهو رجل ليحيى به نصره ، يذنه حتى الله عسبه وسمه حصن به  
 أو مسح كماله مال له من المهر أو في ثمنه حرم ( وحسن رصعاب ) أو كلاب من نحو  
 حرم يحس به أو البعض من حد ، والبعض من حد ، لحزب مسلم عن عائشة رضي الله تعالى عنها  
 بذلك ، واقراده بالحد في صحيحها في الأحكام كذا في حد ، وإياها كانت خمس مؤثرة دون ما قبلها  
 لأن الحوسن التي هي سبب لإسراك كذا ، وقدم مفهوم حرم الخمس على مفهوم حرم مسلم  
 أيضا « لا تحرم رخصة ولا رصع » لأنه إذا دأبنا وهو عدم التحريم لا يقال هذا احتج  
 مفهوم الحد وهو غير حجة عند أكثر من لأن سبب « عن الخلاف فيه حيث لا قرينة على  
 اعتباره وعرفته عاينه وهو ذكر نسخ العشر بالخمسة والإلم سبق به ذكره فائدة ( وصحبه  
 المعروف ) إدم رد طبق صيغة ولا شرع ، ومراعاة ورد في حرم « إن الرضاع ما أنت اللحم  
 والمشرقي العظم » ما فيه شك ، وقولهم « ما يرب عليه إلى حد فترت خوفه أو شغلته  
 فسرده عند رخصة صحيح إلا أنه في سمية العرف هناك رخصة بعشر لأقل ( وهو وطعم )  
 الرضيع الرضاع ( ما ) عن الذي أو قدعه عاينه الرخصة ثم عاد إليه فيها ولو فوراً  
 ( بعد ) رضاع ولو لم يمس خوفه منه لا نصره كل مرة ( أو ) فضعه ( للهو ) أو نحو خمس

( قوله فان « بها » ) أي في بناء خمسة أحجج به نصيح قوله الآتي أو في ثمنها ( قوله لا  
 مافيق الأمعاء ) أي دون قسم ، خلاف ما وقع في قل وصوله إلى المعدة ، فالمراد بفتق الأمعاء  
 وصوله للمعدة ( قوله وحرم مدي في سلم ) قد شكل قصية سلم بأن الحرمة المحققة للنظر إنما  
 تحسب تمام الخامسة فهي قبلها تحريم يحرم نظرها ومساها فكيف حاز لسلم الارتضاع منها  
 مستقيم عند المسن والحد قبل تمام الخامسة فلا يكون ارتضاع منها مع الاحتراز عن المس  
 والنظر يحصره من بول الحواشي وهو أو يكون قد حلبت خمس مرات في إناء وشرها منه  
 أو حوله ولما انظر وليس إلى تمام الرضاع خصوصية لها كما خصا بتأثير هذا الرضاع اه سم  
 على حجج .

فرع قال في العتب ولو حكم فخص ثوب الرضاع بعد الحولين نقض حكمه ، بخلاف  
 ما هو حكم حرم ما من الخمس فلا نقض اه ولعل الفرق أن عدم التحريم بعد الحولين ثبت  
 بالنسب بخلافه عند دون الخمس ( قوله أو في ثمنها حرم ) أي لأن ما وصل قبل تمام الحولين  
 مدي رخصة ( قوله وحسن رصعاب ) قال في الروض ولا أثر لبون خمس رضعات إلا إن حكم به  
 حاكم اه قال في شرحه : فلا ينقض حكمه اه سم على حجج ( قوله والقراءة الشاذة )  
 م يتقسم ذكر القراءة في فليطير إلا أن يقال مراده بها ما أشار إليه بقوله بذلك فإن عائشة  
 روت كان في أنزل عشر رصع مديومات فتسحق بخمس معلومات ، لكن مثل هذا لا يسمى  
 قراءة شاذة

( قوله لحزب مسلم عن عائشة  
 رضي الله عنها ) قالت كان  
 فيما أنزل الله في القرآن  
 عشر رصع معلومات  
 يحرم من فسخ خمس  
 معلومات فتوى رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم وهن  
 فيما يقرأ من القرآن اه  
 أي بالقراءة الدالة على  
 الخمس قراءة شاذة كما أشار  
 إليه الشارح كابن حجر  
 وهو مدبر خبر ورس كان  
 في كلام غيرهما كشرح  
 لزوم ما هو صريح في  
 أن القراءة الدالة عليها  
 منسوخة أيضا حيث  
 احتاج إلى تأويل قول  
 عائشة فتوى رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم وهن  
 فيما يقرأ من القرآن ما  
 اسرود بتي حكمهن أو  
 يقرؤهن من لم يبلغه المسح  
 ( قوله أو قطعت عليه  
 الرخصة ) أي لإعراضها  
 بقرينة ما يأتي .

أو ازدراء ما اجتماع منه في فقه أو قطعته للرصة لشغل حقيب (وعاد في الحال أو تحوّل) أو حوّلته  
 (من ندى إلى ندى) آخرها أو نام حقيب (ولا) تعدد عملاً بالعرف في كل ذلك سق الندى  
 في فقه أم لا، أما يد تحوّل أو حوّل لندى غيرها فيتعدد، وأما يد سق أو النهي طويلاً فبق  
 الندى همه لم يتعدد وإلا اعتد (وواجب منها دفعه وأوجره حملاً أو عكسه) أي حسب حملا  
 وأوجره دفعة (رصة) اعتدرا بحاله لانه من الندى في الأولى ووصونه بالحواف في الثانية  
 (وفي قول حمس) فيهما تريباً في الأولى للإدعاء مرة الندى ونظراً في الثانية لحالة اتصاله من الندى  
 وقوله منها فيدل للحلاف، وهو حسب من حمس في سق، وأوجره فعل دفعة أو حسب حسب من كل  
 رصة (ولو شئت هن) رصع (حملاً أم) لأفصح أو على، مر (تق) وهل رصع في حولين  
 لم يعد (ولا تحريم) لأن لأصل عدمه، ولا يحق ورع حدث وقع اثنتي عشرة مرة حينئذ كما هو  
 ظاهر من أنه حيث وجد خلاف يعتد به في التحريم وحد السكراسة، ومعناه أنها هنا تعط  
 لأن الاحتياط هنا في الرصة في الأضلاع المختصة بزيادة احتياط، في المحارم المختصة باحتياط أولى  
 (وفي) الدورة (الثانية قول أو وجه) بالتحريم لأن لأصل شيء حولين (و) رصع استوفى  
 بالمرط (تعتبر الرصة أنه) أي لرصيع (وإحدى منه من أنه وسرى حرمة) من الرصيع  
 (ولدى أولاده) سق أو رصعاً وإن سقوا بالحدود «بحرم من رصع ما تحرم من السق» وخرج  
 أولاده أصونه وحواشيه فلا تسرى الحرمة منه إليهما وهم ككاح الرصة وسقها ولدى المال  
 ككاح أم الطلق وأخته، وإنما سرت الحرمة منه إلى أصول الرصة ودى المال وفروعهما  
 وحوشهما سق أو رصعاً كما سق كره لأن ابن الرصة كالحرمة من أم. وهذا مفسري التحريم به  
 إليهم مع الحواشي، بخلافه في أصول الرصيع وحواشيه، وقد علم أن الحرمة تسرى من الرصة  
 والحق إلى أصولهما وفروعهما وحواشيه، ومن الرصيع إلى فروعها دون أصونه وحواشيه  
 وما قرر من رجوع صميم أولاده إلى الرصيع أو من جعل الخارج ذلك راجعاً لدى بين،  
 ولا يقدح في صحته ذكر استعجاله بعد وادعى من قاسم أنه سق (ولو كان راجعاً خمس مسؤولات  
 أو) له (أربع سق وأم ولد) وسبق له (رصع هن من كل رصة صرارة في الأصح) لأن ابن  
 كل منه ولا يهرن أمهات رصاع (فيحرم من) عليه (لأنهن موصوبات به) لا لأموتهن

(قوله حسب من كل  
 رصة) أي جزماً ولعله  
 ساقط من النسخ من  
 الساق (قوله لأن لن  
 الرصة الخ) سكت عن  
 ذي اللبن (قوله كالحز  
 من أصولها) سكت عن  
 فروعها كدروع ذي اللبن  
 لأن الفروع لا يفرق فيهم  
 الحال كما هو ظاهر (قوله  
 ولا يقدح في صحته) أي  
 رجوعه لدى اللبن (قوله  
 أنه سق) أي رجوعه  
 لدى اللبن .

وقوله أو نام حقيب (قوله فيتعدد) ظاهراً ويرتعد إلى الأول خلا وبوجه من  
 تحوّل الثاني بعد في العرف قطعاً بالرصاع من الأولى (قوله ولا تعدد) قال حجب ويعبر العدد  
 في أصل نحو اللبن بنظير ما تقرر في اللبن أخذاً من قولهم هنا عقب ذلك يهرن من سق  
 الأكل (قوله ولو شك) المراد بالثبوت مطلق التردد فتشمل ما لو غاب على الطلق حصول ذلك لنداء  
 لاحتياط كالبقاء المجتمعة في بيت واحد، وقد حوت العادة بالرصاع كل من أولاد غيرها وعصب  
 كل منهم الإرضاع، لكن لم تتحقق كونه خمساً فليتنبه له فإنه يقع كثير في رصعاً (قوله إلى  
 أولاده) أي الرصع (قوله أو من جعل الخارج الخ) أي لأن الحرمة ليست خاصة بأولاد  
 ذي اللبن، بل كما تسرى إليهم تسرى إلى أصولها وحواشيه (قوله راجعاً) أي لقوله بعد. أولاده  
 فيهم رجوع الرصيع وحوته (قوله ذكر الصنف) أي في قوله وأما الرصة الخ .

والثاني لإبصاره لأن ذنوبه سبعة للأُمومة ولم تحصر (وإن كان بدن السؤالات ست أو أحوال)  
له أو أم وأخت وبنات وحنه وروحه فربما من كل رصعة (فلا حرمة) لكن (في الأصح)  
والإلصاح حذراً لأن أحوالاً مع عدم ثبوت الأمومة وهو محل إجماله فيما مرّ لأنه لا تلازم بين الأُمومة  
والأمومة ثبوت الأُمومة قطعاً كما ذكره والأمومة فقط فيما إذا رُصعت حبيبة أو رُصع من ربا  
والثاني ثبت الحرمة بربلا للساب أو لأحوال مبرله الواحد في مبرله ما لو كان له بنت أو أخت  
أُرضعت العبد خمس رصع ، ولو كان له أربع نسوة وأمة وبنات فأرضعن منه ما من غيره  
لم يحرم عنه وماتى الروضة من الحر من ربيعا على ثوب الأُمومة صوابه ، الأمومة وهو ضعف  
(وإنما الرصعة من سب أو رضاع أحداً للرضع) وفروعه ، فإذا كان أي حرم عليهم مكاحه  
(ومنها) من سب أو رضاع (حذانه) فإذا كان ذكراً حرم عليهم مكاحه (وأولاده  
من سب أو رضاع إخوانه وأخواته وأخواتها وأخواتها) من سب أو رضاع (أحواله وحالاته  
وأبوابه التي ليس حذره وأخوه عمه وكند الذي) فممنه حذرت الرضيع وأولاده إخوانه الرضيع  
وأخوه (وإن لم يكن سب إليه ولد بل من) أي سبه (سكاح) فيه دخول أو استدحال ما  
يحرم أو ثبت بين فيه ذلك أيضاً كما تقدم ما تقدمه في مسئلته (أو وطء شبهة) ثبوت النسب  
بدينك ورضاع يوه (لأنه) لأنه لا حرمة له ، ثم ذكره له ذكاح من أربعت من نسبه ثم  
حيث لا دخول من لحقه ولد محرر الإمكان فلا ثبت حرمة بين رضيع وأبى الولد على ما قاله  
ابن القاص ، وأدعى القاصي أنه قصيه كلام الأصحاب سكن قال غيره إن ظاهر كلام الجمهور  
يحرمه وهذا هو الأصح وشرح بقوله بل من ما رل قبل سماه منه ولو بعد وطئها فلا ينسب إليه  
ولا ثبت ثبوته كما قاله جمع من المتقدمين (ولو بعد) أي الزوج ولد البارل من ثلث (بها من) وتو  
ثلث عنه) لما قرر أنه تابع للساب ومن ثم لو استخفته بعد لحقه رضيع (ولو وطئت مكاحه

(قوله وإلا لصاحداً الخ)  
أي في مسئلة المتن  
(قوله ما نزل قبل حملها)  
انظر مفهومه وفي الروض  
وإن نزل أبصر ليس  
وتروحت وحملت فليس  
لها لا للثاني يعني الزوج  
ما لم تلده

(قوله فيما إذا أرضعت حلبة) مراده بها من لم يسبق لها حمل أم من سبق لها حمل من غير ذلك قالوا  
لصاحبه وإن مات منه وطلد من يوم يكن حبلاً من وطئ شبهة (قوله والرضاع تلوه) أي  
سبح له (قوله وهذا هو الأصح) أي فيثبت الحرمة بينهما ، ونسب من محله في الظاهر  
باصطحابه غير أنه لم يظنها ولا استحدثت منه فلا وجه لحرمة (قوله ما رل قبل حملها) مفهومه  
أنه بعد الحمل ينسب له ولو لم تلد ، ويشكل عليه ما يأتي في كلام المصنف من أنها لو سكحت بعد  
زوج وولادها منه لا ينسب الولد للثاني ، لا بد ولدت منه وأنه قبل ولادة الأول ، وقد يحاب أنه  
فيما يأتي لما ثبت الأول قوي حاسه نسب إليه حتى يوحى قاطع قوي وهو الولادة ، وهو  
لم يقدّم نسبة ابنه إلى أحد اكتفى بمجرد إمكان نسب لصاحب الحمل ثم رأيت في سم عم  
جميع التصريح بالمعهوم المذكور وأطال في ذلك ويصح فارجع به ثم رأيت في الخطيب أيضاً  
ما فيه ، سبه قصية كلام المصنف أنه لو تار لآرته ليس قبل أن يصبها الزوج أو بعد الإصانة ولم  
تحمل ثبوت حرمة الرضاع في حقها دون الزوج وبه حزم القاصي الحسين في الإصانة وقبل  
بعد الإصانة وقبل حمل المذهب توسها في حنأ دونه ، ومنه في شرح روض ومفهوم ما فيها  
أنه يحرم بعد الحمل (قوله بعد وطئها) أي منها .



## (فصل)

في حكم الرضاع الطاريء على السكاح بحرما وعرضا

(تحه) دوحه (صغرة فترصعها) برضاع بحرما من يحرم عنه بنتها كأن ترصعها (ثمه أو تحته) أو روجه أصبه أو فرعه أو أحبه منهم من نسب أراضاع (أو زوجة أخرى) له موطوءة (مسح سكاحه) من الصغرة لأنها صارت محرمة عليه بذلك وكذا من الكبيرة في الأجرة لأن صارت أم روجه، وخرج الموطوءة غيرها فتحرمت للرضعة فقط إن كان الإرضاع بغير لبسه كإتاني (والصغرة) عنه (نصف مهرها) يسمى إن صح ولا نصف مهر مثله لأن فرقة قبل الوطء لا يسمى (وله) إن كان حراً وإلا فبندته وإن كان القواب بما هو على الزوج (على الرضعة) اختارة إن لم أدن لها كإدائه لموردي وم تكن بموكة به أو كانت مكاسة (نصف مهر مثل) وإن لم يرضعها فليس لها عرامة نصف لا شتر بذلك ولزمها نصف اعتبر لما يجب له من تح عليه أي في الحرة ولا يبيح أن نصف المهر اللارم قد يرد على نصف السعي أما المكراهة فيبرمها ريث تكن باعصار كوضها طريقه لا طريق الاستقرار، إن القرار على مكراهها وبو حلت سبها ثم حرمت سبها سقيه لم تكن طهره والقرار عنيها كما في المعتمد، ونظر فيه الأدرعي رد كان الأمور بحسب لا يرى يحكم حاجتها، أي والمنحة في المعتمد أن المعتمد عنه فقط ومن يرى يحكم الناحية أنه عليها فقط (وفي قول) له عنها (كاه) أي مهر المثل لأنه قيمة المصع الذي قوته، وعلى الأول فرقت شهود سلاق رجعوا فأنهم يعرفون الشكل منهم أحواله سهو ومن حته الذي راعه فكانوا كعاصب حال بين المالك وحقه، وأما الفرقة هي المتبقية بمهره نصف ثم يحرم للرضعة سوى ما أخصه وهو ما عرمة فقط، ولو سكح عند أمه صغرة فتدو من سبها فترصعها ثم مثلاً فيها نعمة في كسبه، ولا يصل سبها للرضعة إلا نصف مهر المثل وإعنا صوروا ذلك، لأنه إذا عرمة تدور في الحرة لانهاء الكفاءة (ولو) دت صغرة و (رصعت) رضاع بحرما (من) كبيرة (بائعة) أو مستبقة ساكسة كافي لروضة وحبه كالأصحاب المحكمين من الإرضاع إرضاع ربي هو بالنسبة للمحرم لا للعزم وإعنا عتد سكوت المحرم على الحلق كعمله لأن الشعر في بده أمانة يلزمه دفع متلفاته.

## (فصل)

في حكم الرضاع الطاريء على السكاح

(قوته تحه) يسمى به بقدر الشرط على عادته في مثله كأن يقول إذا كان تحته الخ (قوله إن كان الإرضاع بغير لبسه) أي فإن كان لبسه حرمت سكوحها صارت بنته، ويمكن تصور إرضاعها بسبه مع كونه غير موطوءة له بأن استدحت ماءه للمحرم فإن الولد المستعد منه يلحقه ويصير لأم به (قوله إن لم يأتد له) أي وهو حتماً فيه صدق لأن الأصل عدم الإدن (قوله أو كانت مكاسة) أي له (قوله نصف مهر مثل) أي وإن رحت للصغيرة عليه نصف المسمى (قوله لا شتر بذلك) أي ما يروى (قوله كافي للمعتمد) أي للسندنجي.

## [مسل]

في حكم الرضاع الطاريء على السكاح

(قوله أو كانت مكاسبه) معطوف على قوله ولم تكن بموكة له أي أو كانت بموكة له لكنها مكاسبه أي له، وفي نسخة مكانه بالإضافة بصيرده (قوله وبين حقه الباقي بزعمه) خلا قال راعهم إذ هو أقوى في الفرق كما لا يخفى (قوله لا تنفاه الكفاءة) ليس هذا التعليل في شرح الروض المأخوذ منه هذا الفرع مع إمكان تصوير المسألة بكون الزوج حراً فتوجد الكفاءة فالظاهر أن الداعي لهذا التصور إنما هو عدم تصوير التميؤ في الحرة الصغرة لا تنفاه الكفاءة فأمثل (قوله بالنسبة للمعتمد) فيه أن التحريم لا يتوقف على التحسين.

ولا كذلك ها (فلا غرم) عليها لأنها لم تفتح شيئاً (ولا مهر للصغيرة) لأن الإصباح يقع بها وهو مسقط له قبل الإحراق ، وله في مالها مهر مثل الكسرة المصاح سكاها أو نفسه لأنها أنصب عليه نصها وصيان الإصباح لا تنطبق على مهر ، ولو حمت الرخ المسمى من الكسرة إلى خوف الصغيرة لم يرجع على واحدة منهما لعدم صنعها ، ولو دنت الصغيرة فارتفعت من أم الروح بها ثم رصعت أم روح الخامسة أو عكسه أحسن العزم الخامسة (ولو كان تحت) روحان (كسرة وصغيرة) فارتفعت أم الكسرة الصغيرة انصبحت الصغيرة (لأنها صارت تحت الكسرة وكذا الكسرة في الإصباح) لذلك وثقه مالو أرضعتها بعد (والثاني يختص الإصباح بالصغيرة لأن الإصباح حصن بإصباحها فأنشأه مالو سكاها تحتها على تحت ، وفرد الأول بأن هذه لم تختص مع ذوي أصلا بوقوع عقدتها فاسد من أصله ولم يؤثر في عدل الأول بخلاف الكسرة ها لأنها حتمت مع الصغيرة ففتحت لعدم الرجوع (وله سكاها من شاء منهما) من غير جمع لأنها حلت (وحكم مهر الصغيرة) عليه (وتعريفه) أي الروح (أرضعة ماسق) أول الأصل وكذا الكسرة إن لم يكن موطوءة (حكما ماسق في الصغيرة) بها عليه نصف المسمى الصحيح إلا نص مهر المثل وله على أمها أرضعة نصف مهر المثل (من كان موطوءة) على (أرضعة) شروطها لمرة (مهر مثل في الأصغر) كما رسمه لئنها جميع يسمى إن صح والإجماع مهر المثل ، والذي لا عزم عليها لأن لصنع بعد لدخول لا يتقوم على روح ، وردة ما يثنى أنهم لو شهدوا بخلافه بعد ذلك لم يرجعوا عزم مهر المثل ، أما لو كانت كسرة لموطوءة هي الأرضة لسكاها بإصباح الصغيرة لم يرجع عليها مهرها لئلا يحو سكاها مع الموطوء عن مهر ، وهو من خصائص نكاحه صلى الله عليه وسلم (ولو أرضعت بنت الكسرة الصغيرة حرمت الكسرة أيضا) لأنها حدة روحه (وكذا الصغيرة) فتحرم أبدا (إن كانت

(قوله إلى خوف الصغيرة)  
الظاهر أنه خرج بحولها  
مالو خمسة الرخ إلى أنها  
فألفته لوجود الصغ  
مها غير جمع .

قوله ولا كذلك ها) أي وبو كانت مستأجرة للإصباح ، إذ غابته أن يرتب عليه عدم إصباح الصغ ، وهو يقرب لأجرة ، وليس الإصباح وحيا عليها عينا على أن ما شره الصغيرة ليس به مهر لإصباح من ستؤخرت لإصباحه ، ولا بشكل هذه بما مر من أنه لو لمها الإصباح حرمت ما مر من أن صلب المصباح لا يثر ما حو حو على اسم لأنه إنما جعل مناط الفراق كون الشعر في يده أمانة ولا كذلك المثل (قوله وله في مالها) أي الصغيرة ، فإن لم يكن لها مال بقي في ذمتها (قوله مهر مثل الكسرة) أي حيث كانت روحه ، وخرج به مالو رتعت من أمه أو تحتها أو نحوها فلا شيء فيه للكسرة كما هو ظاهر (قوله فارتفعت من أم الروح) أي مثلا ، والمصاحف كما مر أن الصغيرة عن تحريم نكاحها عليه (قوله أحسن العزم الخامسة) أي بأرضعة الخامسة فاعزم على الكسرة في الأولى والصغيرة في الثانية (قوله تحت) أي لأنها صارت تحت الصغيرة (قوله وله سكاها من شاء منهما) أي عقد حديث كما هو صاهر ويعود له الثلاث إن لم يكن سبق منه طلاق أو ما بقي منها إن سبق ذلك لأن الإصباح لا ينقص العدد (قوله شروطها لمرة) أي في قوله المخافة إن لم تكن لها كفا فيه المأوردى ولم يكن مملوكة له أو مكسرة له (قوله لم يرجع عليها مهرها) أي مهر عسها (قوله لا يحو الخ) لا يحى أنه لا يبرم حيا إذا نقص مهر مثل عن المسمى على أنه قد نال حقوق الصغرى لغاير لئلا في الخصوصية ه سم على جميع أقول: ولو يؤيده أنه لو سمي لها مهرًا ثم برأه منه صح مع خلق السكاك حينئذ من المهر

الكبيرة موطوءة) لأنها ردت به ، بخلاف ما لم يكن موطوءة لأن مقت الروحة لا يحرم ولا  
 يدخل (وهو كان محرمه صغرة معها فردد بها مرة صارت أم امرأته) وتحرم عليه أيد  
 الخفاف للصبري الخافس كما هو شأن النحر من المؤبد (ولو سكحت مطقة صغرا وأرضعته لسه  
 حرمت على المطلق والصغير أيد) لأنها روحة بين مطلق وثم الصغير وروحة ثمة (ووبو زوج  
 أم ولده عبده الصغيرة) شاء على المرحوح أنه تزوجه إحصارا أو حكم به حاكم به (وأرضعته  
 من السد حرمت عليه) لأنها ثمة وموطوءة ثمة (وعلى السد) لأنها روحة ثمة ، وخرج  
 منه ابن عمه فان النكاح وإن انفسخ لكونها أمه لا تحرم على السيد لانتفاء سبب التحريم  
 عليه المذكور (ولو أرضعت موطوءة الأمة) زوجة (صغرة تحت ثمة ثمة أولي عمه) من  
 روح أو شبهة (حرما) أي الموطوءة والصغرة (عليه) ثمة لأن ثمة أم ورحمة والصغرة  
 ثمة إن أرضعت لبنه وإلا فست موطوءة (ولو كان محرمه صغرة وكبره فضعفها) أي الكبيرة  
 الصغرة (انفسختها) لأنها بنتها فامتنع جميعهما وفسدت عنه أولي الممنوع من العرم ، وسقط  
 هذا ليس المحرم (وحرمت الكبيرة أيد) لأنها ثمة وجه (وكذا الصغرة إن كان الإرضاع  
 ثمة) لأنها ثمة (وإذا) من كان من غيره (أو ثمة) فلا يحرم ولا يدخل في الكبيرة  
 (ولو كان محرمه كبره وثلاث صغرات فأرضعتهم حرمت) عليه (أبدا) لأنها أم زوجته (وكذا  
 الصغرة إن أرضعت ثمة أولي عمه) معا أو مرتبا (وهي) في الإرضاع ثمة غيره (موطوءة)  
 لأنها ثمة أو موطوءة (وإلا) بأن لم تكن موطوءة واللي لغيره (فإن أرضعتهم معا)  
 ويتصور (بغيرهن) موطوءة (الخامسة) في وقت واحد أو بأن وضعت ثمة في ثمة  
 وأو حرم الثانية من سواهن (سبع) لاحتوائهن مع أمهن ولصبر ورهن أحوات (ولا  
 يحرم مؤبد) حيث لم يقع أمهن فيحل له نكاح كل من غير جمع في نكاح (أو) أرضعتهم  
 (مرسما يحرم) كما ذكر (ومسح الأولى) باردها لاحتوائها مع الأم في نكاح ، وإ  
 مسح الثانية مجرد إرضاعها إذ لا موجب له (والثانية) باردها لاحتوائها مع أمهن الثانية  
 في النكاح (ومسح الثانية باردها الثالثة) لصبر ورهن تحتين مع فاشه ما يرد أرضعتهم  
 معا (وفي قول لا مسح) أي نكاح الأم من تحصى لا مسح مسكح الثالثة لأن الجمع ثم  
 باردها فاحصن السادس ، كي لو دكح تحتها على تحتين لكان الثانية فقط ،

(قوله وطقت) أي وولدتا (قوله فرددتها مرأه) أي أحببت (قوله قد يحرم عليه) أي  
 الكبيرة ، وأما الصغرة فهي موطوءة على وجه إن لم يكن الكبيرة موطوءة مطلق (قوله إذا  
 نظارت) أي فلا يشترط كون الإرضاع في حال زوجية من يكون لوجوده كونه يرد على سبي  
 لمصلحة اسم الروحة ولو دما مصى (قوله ولو سكحت مطقة) أي ولو بعد مدة سوا ذلك (قوله  
 ثمة) خرج به مالم أرضعته من غيره فلا يحرم على المصبي لأنه لا يصير له لك ثمة للصغير  
 وليس بها يحرم على الصغير لكونها صارت ثمة (قوله حرمت عنه) أي على المصبي (قوله  
 موطوءة الأمة) أي تلك أو نكاح ثم إن كان هناك فلا شيء عليه لأن السيد لا يحل له على  
 عنه شيء وإن كان سكح فيمنع بعض ما يحل بصغرة عليه برفقه لأنها بدل المتبذ ، وهو  
 بما يتعلق بالثمة (قوله وهي) أي والحال وقوله موطوءة أي بزوج وقوله واللي شيء أو حل (قوله  
 في اثنين) أي في ثم اثنين (قوله ككر) أي مؤبدا (قوله مجرد صاعها) أي إرضاع الكبيرة الثالثة

وبعد ما مر من الفرق ، ولو أرضعت ثنتين معا ثم الثالثة انفسخ من عداها لوقوع إرضاعها  
بعد اندفاع سكاك أمها ، وأخيه أو وحدة ثم ثنتين معا انفسخ سكاك الكل لاحتياج الأم والفت  
وصورة الآخر من أختين معا ( وتكرى التولاد فيمن تحه صدر من أرضعتهما أختية ) وو  
عد طلاقهما الرضحي ( مرتين أيضا ) وهو الأخير لما مر ويحرمان مؤبدا ( أم الثانية )  
فتط ، فإن أرضعتهما معا ، فسقط قطع لأمهما صار أختين معا ، وأرضعة تحرم مؤبدا قطعا  
لأمها أم روجته .

### ( فصل )

#### في الإقرار والشهادة بالرضاع والاختلاف فيه

- ( قال ) رجل ( هـ ) بالصف وثركه ( متى أو حتى رضاع أو قلت ) امرئة ( هو أختي )  
واس من رضع وأمكن ذلك حب أو شرعا كما علم من كلامه حر الإقرار ( حرمت بكاهما ) أند  
وحددة للامرأة بقراره بغيرها وبما إن صدقه الآخر وبلا فطرهما سقط ، وبو رجع بقر لم عمل  
جوعه ، وتمثل كلامه ماله ، يذكر الشرط ناشد بالإقرار به لأن المقر يحكم نفسه فلا ير  
لا عن تحقيق سوء النية وعييره في أوجه الوجهين ، ووجه عدم ثبوت الحرمة على غير الآخر

### [ فصل ]

في الإقرار والشهادة بالرضاع  
وقوله كالثبوت بالإقرار  
في خلاف الشاهد  
بمس الرضاع كما يأتي .

قوله ورثة ممر ( متى في قوله وقرى الأول أن هذه د عمن مع ذولي أصلا ( قوله انفسخ  
من عداها ) أي الدية ( قوله ووعد بغير الرضحي ) ويستبرأ من رحن مبيته في فرجيهما ،  
وهذا يقتضي أنه لا يشرع في وجوب العدة على المدعي أن يكون مبيته بوطء من البلاق ،  
ووافضاه نكاح للشرح في قول المحدث كما مر منه ، وتقدم من : حب الرضحي أنه لا بد أن  
يكون المصيرة مسجلة لولده وبه له .

### ( فصل )

#### في الإقرار والشهادة بالرضاع

( قوله والشهادة بالرضاع ) فتبين على الاختلاف مع أنها مؤجرة في كراه النسب أنه أحصر بدو  
آخرها لاحتياج إلى ذكر بعضها كأن يقول والشهادة به ( قوله وأمكن ذلك حب ) أي أن منع من  
الاحتجاج بها أو بمن تحرم عده بسبب إرضاعها مانع حتى أو شرعا أن أمكن الاحتجاج بسبب  
أن الممر في سن لا يمكن فيه الارتضاع المحرم ( قوله بعمل رجوعه ) مخرج وإن ذكر رجوعه  
وجها محتملا ، ومعلوم أن عدم قبوله في ظهرا من ، أما ما صدر على عامة ( قوله فلا يقر إلا  
عن تحقيق ) لعل المراد بالتحقيق هنا ما يشمل اللين ما أتى من قوله وإن قصت العدة تخبرهما  
الح ( قوله ويتجه عدم ثبوت الحرمة على غير المقر ) متى حيث كاتب المقر رضاعها في سكاك  
أصل أو الرضع كأن أقر ببيعة روجة منه من رضع ، فإن لم يسكن كذلك كأن هو ولادة متى  
من الرضع وليس روجة أصله ولا فرع ، يس لو حد منهما سكاكها بعده كما يؤخذ من قوله وحسنه  
بأنه ما مر الح هـ سم على حج مانع لكن قضية قوله وذو حه عدم ثبوت الح أنه لا يرى  
وهو وصح : يأتي من أن رضاع لا ثبت شهادته رجل واحد وسبب قوله هـ متى أنه غير الشهادة  
في حق غيره فهو المحرمية وهي لأخت واحد ، ويفرق بين هذا وما لو استدعى أمه مجهولة النسب



ماتم تمسكه من وضئها بخناره لأجل ما تدعيه ولم يبق منها مدعيه فشنه فنود كرتة قبل السكاح  
والأقرب أن تمسكها في نحو صفة مدعية من العلم به كلاً تمكين . والثاني بصدق الزوج بحية  
لاستدامة السكاح بخارى على الصحة ظاهراً ( ولها مهر مثل بن وصي ) ولم تكن عامة مختارة  
حيث لا المسمى لإقرارها متى استحققت . نعم إن كانت قصته لم يبرده لرعه أنه لم يورع  
تطليق مدعيه لئلا يعبره بقيه عرض كدسها ودسواها إمامه كسكت روضة أبيك مثلاً  
كدعوى رضاع ولو أقرب أمة نحوه رضاع سها وبين سبدها ميتل على سبدها في روجه  
الوحيين ولو قبل التمكين كما قاله الأذرى وأفق به الولد رحمه الله تعالى خلافاً لاسمى وصاحب  
لأنوار ( وإلا فلا شيء ) لها عملاً بقولها فيما لا تستحقه ( ويخلف منكر رضاع ) مهما ( على  
في عامه ) بدلائله . في فعل العبر وفعله في الرضاع هو بصيره ، نعم العلم اردوده تكون على الت  
دسها مئة خلافاً للتمال ( و ) يحلف ( مدعيه على مت ) لأنه ثبت من غير خلافاً بتقدير أيضاً  
وقول الشرح رحلاً كان أو امرأة مصورة في رجل لم لو تسمى على ما رضى عزم ما بسا وبين  
وحته ولاية وأقام سنة وحلف معها بين الاستدلال فكون منه على الت وفعله ولو بكل لمسكر  
أو استسمى عن يمين الخ مصورة أو أدعت مروة حة بالأحرار لم يسق منها مدعى رضاء محرماً  
بهي مدعية ويقبل قولها ولو سككت وردت يمين على الزوج حلف على الت ولا يعارضه قولهم  
حلف بمسكرة على هي العلم بدعوى في اليمين ذمها كأم ولو أدعت الرضاع فشك الزوج فلا يقع  
في عهده صدقها ولا كدسها حلف كدسها حرم به في الأنوار وفي الروضة من أنه لا يحلف ساء على أنه يحلف  
على الت ووجه ضعيف ( و ثبت ) الرضاع ( شهادة رحيين ) وإن تعدد القرض سها لعبر الشهود  
وسكرر مهما لأنه صبرة لا يصبره إدامها حيث عدت طاعاته معاصيه ( أو رجل وامرأتين أو أربع  
سوة ) لأصلاهن عليه عالم كالولادة ومن لم لو كان الفرع في الشرب من طرف ليمس لأن الرجال

قوله ماتم تمسكه من وطنها ) أى بعد لوعها ولو سمة كما هو ظاهر ( قوله كدعوى الرضاع )  
أى فيصدق في إسكاره ( قوله وقول الشرح رحلاً كان ) أى حلف ( قوله بما يودعى ) أى بولى  
مثلاً ( قوله وبين روحته ) أى العائث ( قوله وحلف معها ) أى البسة وقوله على الت قد شيع  
الريادى بعد مثل ما ذكر في هذا الجواب نظر لأن المدعى حسبة لا تطلب منه يمين لاستظهار  
( قوله وقوله ) أى الشرح أيضاً ( قوله كأم ) أى في قوله نعم اليمين اردودة الخ ( قوله حلف )  
أى على الت أحد من قوله وفي الروضة الخ لكن يتأخر روجه ما قصده كلام الروضة من أنه  
يقبل منه حلف على هي العلم مع أنه حلف على هي فعل العبر وقبائه أن يحلف على هي العلم  
وقد يقال قوله ساء على أنه يحلف على الت لا يبره منه أن يكون هو المراجع عنده بل يكون  
شارة إلى أنه إذا حلف منكر رضاع عن هي حلف على هي العلم أو على الت من قد يحلف على هي  
العلم حلف كذلك إذا شك في أن سها رضاء أم لا ويرى سها يحلف بمسكرة الرضاع على الت  
أي بوشك وحيث أحدهما يحلف كذلك إن حلف والآخر لا يحلف لأنه لا يسوع له الحلف على  
الت مع عدم وجود سبب هي عليه ( قوله شهادة رحيين ) أى ولو مع وجود النساء فلا يشترط  
شهود شهادتهم فقد النساء كما لا شرط لقبول الرجل وامرأتين من يقبلون منه فقد الداني

من الرحيين

( قوله والورع إلى آخر  
اللسان ) كان الأولى  
شعيرة عن قول المصنف  
وإلا فلا شيء ( قوله  
عملاً بقولها فيما لا تستحقه )  
علل في التحفة بقوله  
سبين فاده ( قوله معور  
في الرجل الخ ) أى وإلا  
فقد صر أن الزوج إن ادعاه  
انفسخ السكاح بلا يمين  
( قوله وحلف معها يمين  
الاستظهار ) إن كانت  
الصورة أنه ادعى حسبة  
فالمدعى حسبة لا يحلف  
كما صرح به الريادى بل  
في جميع دعوى الحسة  
هنا وقفة ظاهرة لأن  
شرطها الحاجة ومداوم  
الزوج عائلاً لأحاجة  
وإن كان وكلاً عن  
المرأة فالوكيل لا يحلف  
أيضاً وكذا إن كان ولياً  
خلافاً لما وقع في حاشية  
النسيج فأنصر ما صورة  
المسئلة ( قوله ولونكل  
المسكر أو المدهى عن  
اليمين ) نعمته وردت على  
الآخر حلف على الت .

ينعوب عيسه . ثم يقبل في أن ما في الطرف بين ثلاثة لأن رجالاً يظنهم على الحب عاب  
( والإقرار به شرعه ) أي شرط ثبوته ( رجلاً ) لاطلاع الرجال عليه عاب ولا يشترط فيه تعيين  
المقر ولو عاب لأن المقر يختص لنفسه فلا يدرى عن تحقير . وقد عرفت ما يأتي في الشاهد وذكر  
انصف أسئلة هما تماماً ليست به الرصع فلا يبقى ذكرها في الشهادات مع أنه محلها ( وتقبل  
شهادة الرصعة ) مع غيرها ( إن لم يصب حرة ) عنه ولا يقبل لهماها حينئذ ( ولا ذكر  
عقب ) بأن عاب سبها رصاع حرة وذكر شرعه ( وكذا ) قبل ( رب ذكرته فقلت أرصعه )  
أو أرصعتها وذكر شرعه ( في الأصح ) لاسفاء التهمة مع كون فعيل غير موصود بالثبوت إذ  
العبرة بوصول اللبس نحوه ولا ينظر إلى ثبوت شرمه لأنه عرض تارة لا يقصد كما قبل الشهادات  
به في أو طلاق وإن استدل بها بالشهادة حل المكروهة بخلاف شهادة المرأة بولادتها فتصور التهمة  
بغيره لنفسها حتى التهمة وبذلك يستوفى المقود والثاني لا يقبل لأنه ذكرها فعيل معها قبل عاب  
شبهها بولادتها وردت بمصر ( وأصح أنه لا يكتفى ) فقول الشاهد بالارصاع ( سبها رصاع محرم )  
يحد ذكر وقت وعدد ) كمن رصع متعريف في الحياة بها التسع وقيل الخوئين لاختلاف  
العاب في ذلك ( ووصول اللبس نحوه ) في كل رصعة كما شرط ذكره لإيلاج في شهادة الراب والباقي  
لا لأنه لا يشهد ، نعم إن كان الشاهد فعيلاً يوجب معرفته وفقهه موافقاً للقاضي المقلد في شروط  
الحرم وحينئذ الرصع . كتنفى منه بإيلاج على ما يأتي في الشهادات ( ويعرف ذلك  
أي وصوله بالخوف وإن يشهد ( بشهادة حب ) منع لانه كما عساه وهو اللبس وهو أو سكوه  
كما قاله غيره ودعوى أنه منحه محل نظر نعم المراد من قوله عنه وإخباراً ورد أو قرأت كالتة  
ندى ومنعه وحركة حاشه تحرج وإرداد ( بعد عنه أنها لول ) أي ثبوت في ندين حاله الارصاع  
أو قبيله لسا لأن مشاهدته قد بقيت اليقين أو الظن التوى ولا يكتفى في الشهادة من يحرم  
سبها عمداً عنها ثم إذا لم يصب أم داب من حيث فلا محل له الشهادة لأن الأصل عدم اللبس  
ولو شهد الشاهد بالارصاع ومنه من يقبل شهادة بوقف الناصي وحوالي أوجه الوجهين وقال  
الشيخ إنه الأقرب .

( قوله فلا يبقى ذكرها في  
الشهادات ) حق العبارة  
فلا يتكرر مع ما في  
الشهاد ( قوله وهو  
اللبس المألوف ) أي المراد  
به هذا ذلك وإلا فهو  
بافتح المصدر  
كأن يكون لكن مع من  
إرادته ما سيأتي في قوله للعلم  
بالمراد الخ ( قوله أو  
سكوهما ) يعني مصدر  
كما هو ظاهر إذ هو  
بالسكون ليس إلا المصدر  
كأن صرح به في التلعة

( قوله ونوعها ) أي ثوبت عهد بالاسلام ( قوله إن نطاب حرة ) أي شرم سبق منه صدر  
أصلاً أو سبق طلبها وأحدتها ونوعها من النطاب ( قوله بولادتها ) أي بولادة سبها ( قوله  
التسعة ) أي السابعة وهي السابعة قال فيه المصنف ( قوله موافقاً للقاضي المقلد ) أي بخلاف الحكم  
( قوله على ما يأتي ) أي والراجح منه عدم لا كفاء فقال له عليه وفي سم على جميع ما يفيد  
حيث قد وفي شرح من مثله وفيه نظر وعنده شيخنا الرصدى وتحسن لاكتفاء في الشهادة  
بالرصاع باطلاق التهمة الموثوق بعرفته لما عرفت الناصي بخلاف الخلف له ، نعم إن أحدهم  
الترجيح في وقعة في المذهب وحب التعميل في موافق والخلف ذكره الأعرابي يوم يذكر ما ذكره  
الشارح في قوله على ما يأتي بما فيه في الشهادات وظاهره اعتماد الأكتة . بإسلاق ( قوله أو  
سكوهما ) بانه أن المراد به مع السكون أن السكون في الحرفين اللبس يطلق عنه محال  
بالفتح ولم يذكر فيه السكون وأنه مصدر بفتح المصدر ( قوله أو قبيله سب ) أي لأن الأصل  
استمراره ( قوله ولا يذكرها ) أي الحل وما بعده .

ويسن إعطاء الرضعة ثلث عند الليل وذوئ عند نومه من كتاب مكة مسجود برصيع بعد  
كله معانها لصيرورتها أماله ولن يحرق ولد والده إلا باعته كما ورد به الخبر .

### ( كتاب النفقات )

وميد كرمه

وأخر إلى هنا وحوس في السكاج وعدد وجهه بعد شأها سنة السكاج والزرع والرك ،  
وأورد علم أسبأ أخر ولا رداً عن بعض حاشي وأبسط جمع من الإله في وهو الإخراج  
ولا يستعمل إلا في البحر كما مر . وذوئ لها الك - واسعة وإجماع ، وبدأ بعنه لروحة لأب  
ثوى الكور في مثالة تمكين من أعاع ولا تسلط على ربح نفس ( على مؤسر ) حره كاه  
اروحته ) وبوثة كاهرة ومراصة ( كل يوم ) سيرة ، أخره عنه كما صرح به إمامي في المسح  
إعسار وإرد ذلك من مدع خبره ، ولا ينفقه مني عن الأسنوى فيها لو حصل التمكن عند  
عرب لأن المراد منه كاه هو مسعره تحبها فسلط ما في من عرب تلك الليلة إلى المعجرون  
ومدني من المعجري العرب ثم تستمر بعد ذلك من البحر ذلك ومدني عن النسي أنه لا ينفق  
بسط مدع مردود وبك في كلام الركاكشي ما قد ينفقه ( مدع مدع ) عني ( معسر )  
ومنه كسوف وإل قدر ومن كسبه على مال واسع ومكاتب وإن أسر لضعف منك ومبعض  
قصه ، وبما جده مؤسر في الكفارة ، سنة وجوب الإيعاد لأن مسفا على العاط أي ولأن  
الظر لإعسار فيها سقطها من أصله ولا كدثها وفي سنة إعراب حبيبات له شدة لوقوفه به  
أصله لرحمة على أنه لو قيل الإعسار والإعسار معرب في أبواب السنة لا خلاف مدركهم ( بعد مد )  
ومد وسط مدع ) وورقة أما أصل العاوب فهو مدع - المدعي دوسعة من سعة -

( قوله ويسن إعطاء الرضعة ) أي ووثا ( قوله عند الليل ) أي فسمه ( قوله ولن يحرق )  
أي وقد قال .

### ( كتاب النفقات )

وقوله وميد كرمه ) كاسج بالإعسار الآتي ( قوله وعاد ) كأن فب وهي حمس أو كان  
مناق رحعيا ( قوله كرمه ) أي في باب البحر ( قوله حره كاه ) مدعاً واحد وعور حة حره  
مناق مؤسر ( قوله ومنه ) أي معسر ( قوله على مال واسع ) أي فهو معسر في الوقت الذي لا مال  
منه فيه وس كان نو كسب حصص مدلا كمنه ومؤسر حة ، كدب وصدر به مال وقت مذبح  
المعسر ، وفي سم مائنه قوله ومنه كسوف أي قادر على مال بالكسب من حصل ملامه خطر  
منه باعتبار ما في في قوله ومسكين إركاة معسر خ - قد يكون معسر وقد يكون غير ( قوله  
وإعساؤه ) أي بعض ( قوله لأن مسفا ) أي الكفارة ( قوله يسقطها ) أي قد سقطها  
ولا فالإعسار في كفارة عني من معر لمعسر ( قوله عني أنه لو حصل ) هذا لا سدر ك مستند  
من المرق لدى ذكره ( قوله مسوف ) أي كل منها ( قوله مدع ) أي ومع ذلك لا سعتي محمد كره  
من التوجيه لأنه أشربه إلى الحكمة في التفرقة بين تحول لبعض يسار وإعسار بخلاف هذه  
ذوئ ( قوله ولو ربيعة ) أي ربيعة النسب

### ( كتاب النفقات )

( قوله شأ أخر )

كالمدني والأصحية

لمدور من والعند الموقوف

( قوله لأن بعض خاص )

عمر مدعني الخصوص

( قوله وبعضها ضعيف )

أي كالعبد الموقوف

( قوله بسقطها من أصلها )

أي من حيث المال

ويرجع إلى الصوم فهو

في كفارة اليمين وما في

حاشية الشيخ من أنه في

كفارة نحو الظهار يقال

عليه إن الإعسار فيه

لا يستند الإطعام الذي هو

أخر المراتب بل يستند

في ذمته كما مر وأعلم أن

ما عر - سياق الشارح أن

قوله ولأن النظر لإعسار

الخ بطلان وقد يقال

عليه أي محدود يرتب

على إسقاطها من أصلها

بالمضي المار وكان الظاهر

أن يكون النظر المذكور

من تمة التعليل الذي

فيه إذ سقطها من أصلها

يبقى التعليل كما هو ظاهر

فإن كان هذا هو المراد

فكان ينبغي إسقاط لفظ

دس من يقول والنظر الخ

( قوله وفي حق القريب )

أي وإعساؤه مؤسرا

في حق القريب الخ .





ورن اعرضه الترحاحوار من غير انما ، على لأصح أنه يجوز بيع الدين لمير من عليه  
(حر في الأصح) كاترض بجميع استقرار كل في تامة معين ، خرج بالاستقرار المسم فيه والبقية  
المستقبه كما حرره به ، وتقيدها عن الأصحاب لأنها معترضة للسقوط (إلا خبرا ودقت) ونحوه  
ولا يجوز أن يتعوضه عن الحب الوافي له حقا (على المذهب) لأنه ربا ، ونقل الأدرعي مقداره  
عن كثير من ثم من الأول على ما إذا وقع بعض بعض بعد ، والذي على ما إذا كان مجرد استعانة

قال : وهو المختار وعليه العمل قديما وحديثا والعمد الإطلاق ، وإن زعم أنه يؤيده قولهم (ولو  
سكن) مجرد عنه (مع على العبد) أو وحده أو أنه محض إكرامه (سقطت عقوبتها)  
إن سكن قدر الكفاية ولا يجب ، وبها حجة بر كشي وقنع به ابن العماد . قال :  
ومصدق هي في قدر ما كفاية من لأصل عدم قصبه ، منه (في الأصح) لإصديق الناس عايشه  
في ربه صلى الله عليه وسلم وأهله ، قبل حله ولم يبين أن من الرجوع ولم يفتى ذلك من  
تركة من ماله ، والذي لا يستند له لم يؤيد ، وحب ونحوه غيره (فت إلا أن يكون) فة  
أو (عبر رشده) بغير أو حيل أو سنة وقد حذر عليها ، من ستمر ستمها لئلا ينال السماع أو يورث  
وحذر عدمه ، ولا لم يخرج إلا من أوى (وإن) ستمه انما في تصرف ولا قوله أو (وسم)  
في كفاية معه فلا يستند منه ، ولا رجوع له عسى ، من ذلك إن كان غير محجور عليه  
ومن قصده بغير عود عن ماله ، ولا يؤيد ذلك كما أفق به ، والله رحمه الله تعالى ومثل مقتضاها  
في ذكر كسوتها (والله أعلم) والله كل ذلك ، صادق اللفظ ليس إلا لا يستند فيه مردود  
من عايشه أنه كاتوقع العبة وعلى سقوطه ، لا خلاف ، فادفع أحد الثاني من قصصه سقوطها  
بأن كفاية معه مباحة ، واكتفى بأذن وثق مع أن قصص غير لمكاة مع ذلك الروح بدينه بغير  
كالوكيل في إتفائه عليها ، وظاهر أن محله حله ، كان له حله ، ولا بد من بغيره ويرجع  
عنه عما هو مقدر لها ، وهو الحلف ، ومن قد قد قصد البيع قال : (قصد كونه عن  
الامة صادق معه كما دفع لها ثم اتبع كونه عن له ، وتعب هي الهدية (ويجب) له

(قوله ومن اعرضه الترحاحوار من غير انما) أي كلام الأدرعي (قوله ومن الأدرعي ماله) أي وهو محجور  
الذي قطع به بعضهم كما صرح به غني (قوله ومن وهو محجور) أي الفرق بين كونه معه أولا  
(قوله ولو أكره) خرج به ما يؤيده من قصصه به فلا سقط ويضمن ما أسسته ولو سفيهة ، أن  
لو أسسه بعد قصصه ولو من غير المحض ولا رجوع له شيء ، وتثبت ستمها (قوله إكرامه) أي  
وحده فإن كان له ما سفيهة الصمت أو لم يسلط شيء (قوله ولا رجوع بالتمايز) أي  
ويعرف ذلك بعادتها في الأكل نية لأنهم

فرع - وقع السؤال في المرس هل يجب على الرحن ، علاه روحه بأنها لا يجب عليها خدمته  
مما حرب به العدة من الطبخ والكس ونحوه ثم حرت به عائش من أم لا ، وأحب عنه من القدر  
لأول لأنها إذا لم تعمر بغيره وحوب ذلك تمت أنه واجب وأنها لا تسحق نفقة ولا كسوة إن لم تدع  
فصار كإنها مكرهة على الفعل ، ومع ذلك لو فعله ولم يعاصي فيجتم من له يجب هذا حرة على  
الفعل لتعصيرها بغيره بالحث والسؤر عن ذلك (قوله ولم يبين) بين بعدم نص خلافه وقوله وإلا  
فدويه) أي أن كان محجورا عليه (قوله مضى) أي رشيده أو سفيهة (قوله ويرجع عليه)  
قال من على حجج ويكون ذلك كالأول بآذن ، وقياس ذلك أنه لا رجوع عليها إن كان غير

(قوله يؤيده) أي كلام  
الأدرعي (قوله عنده)  
يعني من طعمه كما يقال  
ولان : لكل من عده ويرن  
وإن لم يكن في بيته (قوله  
أو أضاعها شخص)  
معطوف على عنده (قوله  
ولو احتلف الزوجان) أي  
الرشيدين كما هو ظاهر  
(قوله ل قصد كونه  
عن المفق) ، بغير من  
قصد كونه عن النية  
معتبر في سقوطها عنه  
وبما هو مأمرة أنه غير  
معتبر فإن كان كذلك  
فكان ينبغي أن يقول من  
وقال لم قصد البيع لشمس  
حجة الإطلاق فليراجع

(أدم غالب البلد) أي محل الزوجة نظير ما مر في الزوب ، ومن ثم تأتي هذه مامر في اختلاف ألعاب  
ولم يعتبر ما يتصوره لروح (كربت) بدأ به لغير أحمد والزمدي وعمرهما «كروا ريب ولا تهوا  
به فانه من شجرة مباركة» وفي رواية للحاكم «فانه طيب مسرك» (وحيث وحان وعمر) لأنه  
من المعاشرة بالمعروف للأمر بها لأن الطهارة لا بد من ذلك ، ويحث لأدري أنه إذا كان  
القوت نحو لحم أو لبن اكتفى به في حق من يعتاد أكله وحده ، ويحب لها أيضا ماء شربه  
كما أنهم قولة آداب لكل وشرب لأنه إذا وجد الشرب وحده لم يضر ، وأما غيره فقد  
لزر كشي والسميري : الطاهر أنه الكفاية . قالا : ويكون إمامة لا يبيحها حتى لو مضت عليه  
مدة ولم تضر به لم تملكه ، وإذا شرب غالب أهل البلد ماء ملحا وحو صبا عدا وحده ما يليق  
بالزوج اه لكن مقتضى م الشرح وعدمه أنه تملك وهو يعتمد (ويختص) الأدم  
(بالمصول) لأربعة فيجر في كل فصل ، هذا الناس مع حق الواكف فتبكي عن الأدم كما اقتضاه  
كلامهم . ثم تنبه كما نكته الأدرعي الرجوع به معترف أنه يجب من الأدم ما يليق بالقوت ،  
خلاف نحو حبة من قوسها عرو حان لمن قوسها لأفط (و شتره) كما هم لآتي (ومن ما سعادته)

محور عنه والسمير عدم رجوعه على الولي أيضا إذ غاية ما يتحيل منه مجرد التفرير وهو لا يوجب  
شبهه وقوله لا رجوع عليه قد تناسل من الرجوع لأنه لم يدمع عدا وإيم دفع لستقت عنه  
ما وجد عليه فهو معوضة فاسده وهو من مضمون على من وقع العوض في يده المأمية إلا  
أن يمرض كلامه فيها لو كان الزوج عالما بفساد إذن الولي أو يقال لما لم يكن موه معادته والشرط  
عنا هو منه وبين الولي ألقى منه وعدة دفعه لما نزلت لستدره (قوله نحو لحم) ويسمى أن يجب  
به مؤنة نحو طسح اللحم اه مهم على حج (قوله أو ياب) أي ويسمى أن يسمى من حسن  
منه من ملا من لأفط كما قيل عنه في ركاه السترد كانوا عاين من أن الواجب من ابن  
ميتة من صاع من الأفط (قوله وكون) أي له (قوله لا تمسكا) ومن الفرق منه وبين  
لأكون بدهته (قوله أنه تمسك) أي إمامة (قوله وهو يعتمد) وعليه فسعى أن تمسكها ما يكسب  
بده (قوله فتسكني عن الأدم) أي إلى عتيد لا كسبه بها عن الأدم (قوله أم سجد كما نكته  
الأدرعي الرجوع فيه للعرف) .

منه - يسمى أن يجب نحو انهوة يد اعنياد ونحو ما طلبه المرأة عند ما يسمى ما نوح  
من نحو ما يسمى ما نوحه إذا اعسد ذلك وأنه حيث وحيت الساكنة والتهوة ونحو ما يطلب عند  
نوحه يكون على وجه العتيد وهو قوة استقرار لها وهذا امتالية به ، وهو عبادت نحو من والشر  
بحسب نخشي تركه محذور من ناهي ونحوه ثم نرجع لزوج لأن هذا من باب الندوى  
فليتأمل م

منه - يؤخذ من قاعدة الباب وإباطه بالعادة وحيث ما يتباد من الكعك في عيد العتيد  
واللحم في الأضحية لكن لا يجب عمل الكعك عندها بأن يخصص إليها مؤنة من الدقيق وعمره لعمل  
عندها إلا إن اعتيد ذلك مثله فيجب ، فإن لم يعتد ذلك مثله بل اعسد مثله فخصه لها أي وجه  
كان فيكون تخصيصه لها بشره وعمره ، ولا يجب لدفع عنده حيث لم يعتد ذلك مثله ، بل يكون أن  
تأتي بها ندم شراء أو عمره على العدة حتى لو كان له روحان فعمل الكعك عند إحداهما لها ،

عند سماعهم لا يوجب فيه (وبسوء) فيه ذرا وحسب (بين مؤسره وشعاره) فيعرض ما بين حاله وبينه أو اندى أو نكته والصلب وقدر الشئ عكسية من أوربت حماته على القريب وهي ألفة وقربها بعضهم بأمر على ربه لا جوار نقدان لأنها لا تفتق عنها شيئا وإنما نص على البصر لأنه كحل لدم ونحوه مؤثر ولو كانت حسن من الأدم الواحد لما لم يبدل برشيدة إذ لم يبدلها غيره وصرفه تفوق وعكسه وقيل له مذهبها من بدال الأشراف بالأحسن وتبين اعتمده إلى نفسي إلى أصل سمع كما يؤخذ مما يثني آخر الحسن ويعم بما ذكر في له معها من رشادهم بأدنى ثم أعاد رشادهم إلى من يتوهم بأنه لا يبدل له أرواح كما تحكه الأذرى وأوجه كما حده في حجاب مخرج في قول من يحسب حربه واستعمله فيه وقد بدال غيره (و) يحسب له (غير) قدرة الحكمة على ربهما باحتياده معتبرا في قدره وحسنه ورهبة (من) من ربه وولده (د) وبولده (كعبه الله) أي عمل الزوجة في أكله ونوعه وقدره ورهبة كهو تضر من غير شيء لا يوجب فيه وما من الص من تضره من أي عدد على معبر في كل أسوع في يوم الجمعة في ذل أحسن بالنوسيع حتى على عادة شهر من شهر مرة واحدة في يوم الجمعة من ثم مرة واحدة في شهر من عدمه ولهم به إلا ما روي عنه أهل السراج وعنده من النبوي بقوله على مؤسره كل يوم رطل ومتوسط كل يومين أو ثلاثة ومعه كل أسوع وهو من سنة ذراد على ما صرح عن النص لأن فيه كفاية لمن قنع صرود ونكت الشيوخ من وجوب أسدوم فيهم ولهم احتمال يوحونه على التوسر إذا أوجس عليه أحسن ليكون أحسن عده ولا حرج من واعتمده الأذرى وغيره الأول والأقرب حمل على ما إذا كان كاف عده والعنده إلى على حاربه (ولو كانت تأكل الخبز وحده وجب الأدم) ولم يصر

( قوله بأربعين درها ) أى  
وهي وزن الحمار ( قوله  
لا يوزن بعداد ) وهو  
أنا عشر درها ثمر سا ( قوله  
في أكنه ) لمن المراد في  
كيفية من كونه متاوح  
أو مشوي أو نحو ذلك  
فلمبراجع ( قوله وقوله  
السوى الخ ) اعلم أن كلام  
السوى المذكور إنما هو  
تقريب لحالة الرخص  
خاصة كما أوضح به الجلال  
المجلى ثم قال وفي وقت  
السلامة في أيام مرة على  
بأراه الخ حكمه

ودخاها واشترى بها أخرى كما ذكر في الحديث في العادة اه سمع عن حجاج وقيل  
 من كره في الركنين والحج من حوله ما حله به في مناسبات من عمل مكنت في  
 اليوم الذي ذكره في حجاب وعين بعض في خمس مائة وثمانية بالسكر في السبت الذي  
 فيه والسبق الذي ذكر في رأس السنة لما ذكر من العادة (قوله وهي أوقية) أي بالحجار  
 كما سمع من قوله وقدرها بمقدار (قوله ذو لاسي) أي لا تمنع وقوة عنها أي لمرة وقوله شدة  
 أي حادة (قوله ويغاص عن بعض) أي في قوله كرسات مع لذهب من الأذهان (قوله ولو  
 يرمي) أي يصحرب (قوله حرب العادة يستعمله) أي يخلف ما إذا حرت العادة بعدم استعماله  
 أصله كمن جاء به من حو - حج ونسبة المستند بأن له لو حرب عاده لا سراج جميع الليل  
 لا يترك ويمكن توجيهه وحوله أنه حارب السعد الذي يماز به اليوم بالأمر به وقد يقال  
 الأقرب وحوله عملاً بالعادة وبأن كان مكرها كوحول الحج من أعباده مع كراهة دخوله للسعد  
 (قوله ولها بدنه) أي السراج وقوة بغيره أي بأن يصرفه لغير السراج اه حج ومناجزة وإن أصرت  
 به ترك السراج ووجه أنها مقصودة بالسراج وقد رصيت به من أراده بنفسه هنا (قوله واعتمد  
 لا تدعى وعمره لا قول) هو قوله وبحث الشيطان الخ (قوله وجب الأدم) ومثله كما هو ظاهر عكسه  
 بأن كانت تلك الأدم وحده فيجب بغيره أي بأن يدفع بها الحب ولا يبقى ذلك ما لو كان قوتهم  
 العباد لهم ولا فقه مثله لا يجب غيره كما هو ظاهر لأن ما به قوته أحب وهو يحتاج بالأدم فوجها  
 وكذا يقال في عكسه الذي ذكره بأن قال هو فيمن قوته الأدم وهو يحتاج للغير اه سمع عن حجاج

(وكسوة) بضم أوله وكسره معطوف على ثم أو على حم ماضية أول الساب أي وعلى روح  
 بأقسامه الثلاثة كسوة والأول أولى وذلك لقوله تعالى - وكسوتهم بالمعروف - ولأنه صلى الله  
 عليه وسلم عده من حقوق الروحة ولأن الله لا يورده بدورها كاحوت ومن ثم مع كون سمته  
 بجميع البدن لم يكف فيها ما يقع عليه الاسم بإجماع خلاف الكسوة بل لابد أن تكون تحت  
 (تكفيها) بفتح أوله بحسب مدتها ولو أنه كما هو ظاهر بملابهم حيث وجب سترها وذو حة  
 عدم اعتبار عادة أهل تلك بقصرها كسب لرجال وأهلها وطلعت طوبى لها ذراع كما في حبر  
 ثم ساهة وثمة من صف ساهة أحيطت فيه من ردة سترها من حيث الشارع عليه ولم  
 يخرج إلى بقدرها بخلاف البعقة هذه كفاية البدن البعقة من وقوع ذراع فيها ويحتجب  
 عددها باختلاف محل لزوجة حرًا أو بردا ومن ثم لو اعتادوا للزوجة ثوبا وجب فيه بستر وحودتها  
 وصدرها بستره (ويجب قبض وسروان) أو مستود مقامه خمسة لعدة عنها (وحرر)  
 رأسها أو ما يقوم مقامه كذلك ويجب جمع بين الثمار وثمة كما نص عليه ويشير إليه كلام الرازي  
 حيث احتجج إجماعا أو اقتضى العادة (ومكعب) بضم فسح أو بكسر فيكون ففتح أو نحوه  
 بدس فيه والحق به القسب عند اعتياده لأن لأعداد كاهل القرى كما أنه ماوردى وهذا في  
 كل من قصر الشتاء والصيف (ويرد في الشتاء) على ذلك في نحو البارد (حة) عشوة  
 ونحوها كما كثر بحسب حاجتها أو حسبها أي الكسوة (فطن) لأنه لباس أهل الدس وما راد  
 عليه ترفه ورعونة فعلى مؤسسية وموسسة (فان حرب عادة السبل)  
 أي أهل التي هي فيه (مكة) مع مثله وكل مهملة هنا (مكس أو حرر وجب)  
 متواترة في مراتب ذلك الخمس بين الوسر وصدره كعرب (في الأذبح) عملا بعادة الحكمة في  
 من ذلك والله في لا يجب ذلك وقصير على الناس وأما الأذبح في الاعتسار له ورغم أنه  
 مذهب ولو اعتيد لمحل ليس نوع واحد وإنما كفي أو ليس ثمانية لاسر السرة أعطيت  
 من صعيق يقاربها ويشتت نوع ذلك .

(قوله إلا أن لا يعتاد  
 كاهل القرى) عبارة  
 ماوردى ولو حرت عادة  
 سائر أهل القرى أن  
 لا يعتد في أرجحهم شيئا  
 في السكوت لم يجب  
 لأرجحهم شيء انتهى .

(قوله وكسوة) يؤخذ من صطل الكسوة والفرش على ذكر أنه لا يجب لها بدس لعدد الفرش  
 وأنه إن أراد حصة بدسه وإلا فلا يجب عليها بحسبها (قوله وكسره) أي وهو أنسج هو شرح  
 مسلم للرووي ومن ثم قدم الكسر في المختار (قوله والأول أولى) أي لقرب العامل وعلى كل  
 فهو بالرفع (قوله بحيث كعب) ظاهره أن العرة في كفايتها بأول سفر الفصل فلا كانت هزيلة  
 عداه وجب ما يكفيها وإن سميت في باقيه مر .

فرع - لو عداوا العرى وجب ستر العودة لحق الله تعالى وهل يجب بقية الكسوة أولا  
 كما في لأرقاء أعدوا العرى أو ثبت ستر ما بين السرة والركبة فقط كما سألني النجاشي وحيث  
 بقية هذا والفرق أن كسوة الروحة بالثوب مخصصة وبس ثيابها ولم يخرج إليها وكسوة الرقيق  
 ما يقع مرادهم على حج (قوله لا يعتاد) أي مكعب ويحرم (قوله كاهل القرى) أي ما لم  
 يكن من قوم يعتادونه في الترى كما هو ظاهر (قوله حة) أي عرة أو مباح (قوله فكل  
 منهم) أي الروحاني (قوله معتبره) أي في الكسوة بغير حجب والأذبح منه يعتبر بما بين  
 روح (قوله مصون) أي فيه (قوله ولو ثوبا) أي حدة (قوله من صعيق ثيابها) يؤخذ منه أنه  
 في حرت عادة ثيابه توسعة ثيابه إلى حد تنسجم معه العورة أمصيت منه - يستر العورة مع مقارنه  
 ما حرت به عادتهم

من نحو سكة مراد من وكوفية وردت نحو قميص أو حبة أو صافية الرأس وصهر أن أحده الجباط  
وحطه عليه دوماً يصير ماصراً في نحو اسطح (و تحب ما يقع عليه) ويختلف باختلاف حال الروح  
(كبرية) على متوسط صيما وشتاء وهي تكسر برى وتشدد الياء مصرب صهر وقيس بسط  
كذلك وكلمة بساط صيرت بحسب له و بره كبيرة وفيل كساء في الشتاء وطلع في الصيف على موسم  
قالا وينبش نكوا بعد سطر رية وحصر فاسما لاسطون وحده (أو لند) شتاء (أو حصر)  
صيف على قعر لأقصاء العرف ذلك (وكذا) على كل منهم مع استواء منهم نظير ما قرر في المهرش  
المهر (فرائش موسم) غير فرش النهار (في الأصح) لئلا يجب مصره لية أو قضية وهي  
دثر تحمل وقول البيان باختصاص دثر بروحه أنوسر بخلاف غيره فيكسها فرش النهار محدود  
إد هو وجه ثالث والثاني لا تحب عليه ذلك وبما عني ما عرفت بهاراً واعتبر من صيغهم هذا  
الموجود في كتب الصر يقبل عكسه من حكمه خلاف ما قل كذا وحرم فيما بعده (و محبة)  
كسر قوله (و) تحب له مع دثر (الحرف) أو كساء (في الشتاء) يعني وقت البرد ولو لم يكن  
شتاء وما في الروضة من وجوه في الشتاء مقيدة والتقييد المحل انشاد في سببه محمول على الغالب  
ولا ياتي ما قرر أما في غير وقت البرد وفي وقت الشتاء في البلاد الحارة فيجب لها رداء أو نحوه  
إن كانوا من يهادون شتاء غير لنا هم أو .. مون عربا كما هو السنة ولا يجب تحديد هذا كله  
كالخلة إلا وقت محدده عادة (و) تحب له أما (آية سطيف) سدها ونبيها ورجع في غير  
ذلك ووجه العادة (كشط) في الدل وحلاص ويعبر منه وجوب السواد بالأولى (ودهن) كبرت  
ولو مطلقاً حرب به العادة ولو جمع البدن (وما يحسن به رأس) عادة من سار أو نحوه (ومرث)  
فتح قوله وكسره (وعوه) كاستباج وبوب وراحت (لديع صان) إن لم يدفع نحو رمد  
لتأديها ببقائه ويشبه كما قاله الأذرعى وجوب حو البرث بشرية وإن قام الترتب معه إدام  
تعمده والأوجه كما يحتمل أيضاً عدم وجوب آله بصيف لئلا يحمل وين أو حسب مقتضى كالأوجه  
ثم تحب لها ما ريل شعنها فقط ووجهه أن غاب عنها (لا تكن وحساب وما ريل) بفتح قوله  
غير ماد كركطيب وعصر لأنه راداه اللدد فهو حقه

(قوله أو طاقية للرأس)  
المصدر أنه معطوف  
على قيس أي وزر  
طاقية ولعل المراد به  
ما يقال له زباق فليراجع  
(قوله وقيل بساط كذلك)  
أي صعب (قوله كالرحمة)  
أي حيث لا يجب لها آلة  
تخفيف كما يأتي (قوله  
ووجهه) هو بالرفع عطفاً  
على عدم

(قوله من نحو سكة) تكسر الباء (قوله وحيطه عليه) أي وإن فعلته سببها (قوله وكلمة  
به حج الطاء وكسرها اه عتار وفي الخط هي كسر الطاء والباء وفتحهما وصمهما وكسر الفاء  
ودح ال .. بسط صير لح ومثله في شرح اسمع شريح (قوله وطلع) فتح أو ن وكسرها شرح مخرج  
(قوله فرائش موسم) ويعبر فيه ما عرفت شتاء (قوله تحمل) عدم نام وسكون الحاء وفتح اسم  
الشيء محدثة اسم معقول من أحله رداً حوله حملاً كما يؤخذ من ألف موس (قوله على ماهرته)  
بالضم كما في الحصر (قول الذر ينش) أي راورة والعرقين (قوله دحو رمد) أي ولو من سرحين  
وليس ذلك من الأصح بانجسة لأن دثر محله إما صبح بها عشا (قوله ووجهه) أي ما ريل  
الشعث (قوله لمن غاب عنها) يتأمل وجهه فيمن غاب عنها فإن الحذف إما من الروح والقياس  
الاكتفاء فيها بما يزيل شعنها هذا إن رجح ضمير وجهه لما يحصل به الحذف فإن رجح ما ريل  
الشعث وهو الظاهر فلا إشكال (قوله وما ريل) ومنه ما حرب به العادة من أعمال الورد وعوه  
في لأصدع ونحوها من .. فلا يحرم على الزوج كمن رداً أحمره ما وجب عليها استعماله إلا طلاء  
رأسها به

فإن أرادته هيأه ولزمها استعماله ، ونقل الماوردي أنه صلى الله عليه وسلم «لعن المرأة السوء» أي التي لا تختص ، «والمرء» أي التي لا تسكن من المرأة فتحتب أي البياض ثم حملها عن من فعلت ذلك بيكرها ، ويقربها . وفي رواية ذكرها غيره «إني لأعص المرأة السوء والمرء» ، ومحل ما ذكر في امرأة . أما الخلة فقد مر الكلام عليها في إباحة وشروط الصلاة ( ودو ، مرض وأجرة طيب وحكم ) وقاصد وحس لأهل الحق الأصل ( وهذا مع أنه انقض وأدبها ) وكسوتها وآلة سفتها وبصره الدواء أو عذر لأهل محسنة له ( والأصح ) وحوب أجرة حمام ) لمن اعتادته أي ولا ريمة فيه بوجه كما هو ظاهر . وحينئذ تدخله كل أسبوع أو شهر مثلا مرة أو أكثر ( بحسب العادة ) للحاجة إليه حينئذ ، ومن اقتصر على مرة في الشهر فهو للمثيل ، وهذا مبني على حواز دخوله وإن كره . وهو عذر حازه من حرم دخوله لا بصورة حادثه مستدلا بأخبار صحيحة مصرحة بمعه ، ونقل الأذرع في الاستدلال . والله لا يحب إلا من اشتد البرد وعسر العسل في عمر الحمار ولو كانت من وجوه الناس كذا . اختص عدد من يحرره الحمار لحب وجب عليه إحرازه كما حقه الأذرع . وفي معنى أي نهى في البرد ، يمنع من نفس أجرة الحمام ولا يمكنها العسل في البيت خوفاً من هلاك بعلم حوزت عنها منه ، ولو لم أنه متى وطئ ، ليل لم تقبل قبل الصبح وتفتون لم يحرم عليه وطؤها كما قاله ابن عبد السلام ، ويؤمرها بالعسل وقت الصلاة ، وفي رواية الألف بحوزه ( ومن ما عذر ) ما يفت عنه حوزة الصلاة أو ( جمع ) منه ( ونفاس ) منه يعني ولادة ولو بلا نيل لأن الحاجة إليه من قبله دون غيره عند لزوم ماء السرة من لوجوب حاض ، يعرض كذا ذكره الأذرع ، ووجه أن يؤخر الصلاة ، لأنه ( لا حيض واحتلام في الأصح ) والخلق به يستدحل كره .

( قوله ولو كانت من وجوه الناس ) ظاهره ولو مع فقير فليراجع ( قوله للسرة ) أي سرة العسل كالسرة الشريفة والعسل أما ماء العسل لمسكون فمعلوم عدم وجوبه مما يأتي بالأولى

( قوله فإن أرادته هيأه ) قضية التعبير بذلك أنه لا وجه عن صلب استعانة به من غيره . يبنى في البروم القرينة ( قوله أي لا يختص ) أي بالحمار ( قوله ثم حمداً ) أي مقبولا ( قوله ودو ، مرض ) عطف على كحل أي أنه لا يحب ذلك ( قوله حوزة الصلاة ) وتؤخر الصلاة لأنه من الناس ، وكذا ما حوز به العادة من عمل النساء ودو به ويحوزها من حوز به عدهن من يجمع عندها من النساء فلا يجب لأنه ليس من النفقة من ولادة حجاج ، به أنه أصلا ولا طرئاً عليها تركه ، فإن أرادته نعت من عند نفسها ( قوله وإن كره ) أي يفت ، ويحوز الكراهة حيث لم يترتب على دخولها رؤية عورة غيرها أو عكسه وبإحرامه ، وعلى أنه ج أن يأمرها حينئذ بتركه كبقية المحرمات ، فإن أثبت إلا الدخول لم يمنعها ويؤمرها بترك العورة والعص عن رؤية عورة غيرها ( قوله وأقوى ) أي الأذرع ( قوله بعدم حوزة استعانة ) وعينه وطائفة بعد التمكن مما يحتاج إليه ولو الزم القصد ( قوله وجوب ) أي الصلاة ( قوله ويؤمرها ) أي وجوباً ( قوله وحاس ) ومع السؤل في تدريس عمه وانقطع دم الناس من محاربة نفسه أو أكثره فأحدث منه أشد الخدم واعتقلت ثم عاد عليها الدم بعد ذلك فهل يجب عليه إبدال لأجرة لتسليم أنه من قبله الأول وعذرها في ذلك أم لا فيه نظر . والجواب عنه أن الظاهر أن يقال لا يجب إيداله قياساً على ما دفع لها ما تحتاج إليه من الكسوة ومحوها وتلف قس مصي من يتحد فيه عادة حيث لا بد .

وهو بأنم أو معنى عليه كقصد بعضهم لانتفاء صفة كسرها ولو مكرهة وولادتها من  
 وطء شبهة فناء هذه عليها دون الواطئ ، وبه يعرف أن العادة مركبة من كونه روحا ومعهده ،  
 ومقاس الأصح في الأول سحر إلى وجوب التحكين عليها وفي الثاني ينظر إلى حاجتها وفارق الزوج  
 غيره بأن له أحكام تخصه فلا تناس عنه و يلزم أيضا ماء وضوء وجب نفسه فيه كلبسه وإن  
 شاركته فيه في ينظر وماء غسل ما تحس من دنسها أو ثيابها وإن لم يكن نفسه كقصد  
 إطلاقهم كقصد ثيابها من أولي ( وهذا ) عنه أيضا ( لآلات أكل وشرب وطبخ كقصد وقصد )  
 يصح القاف ومعرفة ( وكور وحرمة ونحوها ) كما أنه يسأل ثيابها فيها ، إذ انعيشة لا تتم بدون  
 ذلك ، ومثله كاتخذ الأذرعى إر يق الوضوء والسراج وماله إن اعتيدت ورجع في حسن ذلك  
 للعادة لئلا يات عيب كالنحو بشر صفة كما أتق به الواطئ رحمه الله تعالى واخترت بغيرها  
 و ساق في أموسر وصيته بغير مامر ( و ) لها أيضا عيبه ( مسكن ) تأمن فيه به حرج عنها  
 على نفسها وماله وإن قل تنجدة من البصر وره إلهة وكالمعدة من أولي ( يبين لها ) عادة لعدم  
 مدركها بذلك إذ هو إمناع اختلاف مامر في الشقة والكسوة لأنها تسكنها أو يداظم فاعتد به  
 لأنها ولو سكن معها في ممرها مامرها أو لا تمناعها من التقيده معه أو في منزل نحو أنها نادية أو معه  
 من الشقة لم يلزمه أجرة إذ إن العارى من ذكر عومس منزل على لإعارة والإباحة بخلافه مع  
 الكسوة كقصد ممر مع ردة فسر الاستمر ، ( ولا يشترط كونه ماله ) لحصول المقصود بغيره كغبار  
 ومساحر ولا يشترط في لينة ( وعيبه من لا يبين لها خدمة نفسها ) بأن كانت حرة ومثابا بخبر  
 عادة في بنت أنها مثلا بخلاف من لا تخدم فيه وإن حصل لها شرف من روح أو غيره يعتد  
 لأجله إحصائها لأن الأمور الطارئة لا تعتبر ( إحصائها ) وله بدوية لأنه من العشرة بالمعروف  
 وبأن حاملها بوجوب ثقتها ، وحيث وجب فوجده لا أكثر مصفا مام تقرر وتحتاج  
 فحسب في ذلك الحاجة ، وله مع من لا تخدم من رجال واحد ومن تخدم وليست مريضة من

( قوله فاعبراه لاسها )  
 هو ممر في الحقيقة لاسي  
 الكسوة مامرفيها ( قوله  
 من روح ) ثمن روح غيره  
 سابقا عليه .

( قوله وهو بأنم ) أي ولو سيقط ورجع ثم أعاد لحصول إحصائه بها أولا ( قوله وفارق الزوج  
 غيره ) أي من الرائي والواطئ شبهة حيث لا يجب عليهما شيء ( قوله أو ثيابها ) مظهره وإن  
 تهوت في سب ذلك وتكرر معها وحسب عادة نفسها ، وهو صاهر لأمناع منه ، ويسمى أن مثله  
 ماؤ أكثر الوسع في مدها لكثرة نحو عرفها مخالفا لعادة لأن إرائه من التصديق وهو واجب  
 عليه ( قوله ومعرفة ) وللمعرفة بالكسر ما عرف به اه يختار ( قوله إر يق الوضوء ) أي ولوم  
 سكن من العيبين ( قوله لئلا يات عيبها ) أي عادة ( قوله على نفسها ) يؤخذ منه أنه  
 لا يجب عليه أن ياتي لها بمؤسسة حيث أمت على نفسها ، فهو تأمن أن يذلها بالسكن مع تأمن  
 على نفسها فيه فتعنه له فانه يقع فيه العطف كثيرا ( قوله وماله ) أي أو إحصائها ( قوله فاعتبرا  
 به ) أي مثلها على مامر في الكسوة ( قوله بخلافه مع الكسوة ) أي بخلاف ماله سكن معها  
 مع سكوتها إن كان المسكن لها وسكوت أبيها إن كان المسكن له فتسلم الأجرة فيها ذكر سكن  
 هذا لم يتقدم فيه عليه قبيل الاستمر ، ويطبق تقدمه بد سكن بالإذن لا أجرة عليه ، ولم يبين ثم  
 مفهومه فإيراد مامر مضطرة ومفهوما ( قوله ولا يشترط في لينة ) أي لا يشترط بدل المسكن وهو  
 الأجرة إذا لم يسكنها مته لأنه إمناع ( قوله فوجده ) أي فالواجب واحدة وقوله مطلقا شريعة  
 أو غيرها وقوله له أي للزوج .

إسحال ما راد عن واحد دارة سواء أكن مسكها أم لاخرة وروجة مطلقا من ريرة أخرى  
وإن اختصا وشهود حارتهما ومعهم من دحومها لها كونه من عرد وتعين الخادم ابتداء  
ليه أنه إحداهما ( بخرة ) ولو سيرة ، وقول ابن زرقعة لا يصح له أن يأمه عليه  
لاعليه ، لأن العرس منها ترفع عنه لأعها ( أو أمه له أو مستأجرة أو بإعاق عن من يحسب  
من حرة أو أمة لخدمه ) من وصي أو وصي غير مرافق أو محرم لها أو موصوح أو عتق أو  
مأوككة له أو لم يحصل المقصود بجميع ذلك لأمية لأمة ولا عكسه كما بحثه لأدري ولا كبير  
وبو شيعة كما حرم به ابن عثري كالأشوي ، ولما لا يصح إلا إحداهما أحد أصوفا كما ورا  
أن تنوي خدمتها بنفسه لأنها تستحي منه ، أو سيرة به وبه معها من أن تنوي خدمة نفسه  
سورة لها مؤنة الخدم لأنها تصير مثل مسدله ، ولو كان أحد مات لتسقط على مؤنة الخادم لم  
حبر هي ولو فيها لا تسجي منه كمن نوب وسيرة ، ووضح أنها بعير به وتستحي منه فتقول  
الشارح وله أن يفعل ما لا تستحي منه فتعديع له القيل ، وهو رأي مرحوج والأصح خلافه ،  
وخرج قول ابتداء ما إذا إحداهما من ألقها أو حمت مأونة معها فليس له يدها من غير رية  
وحيثه ويستحق هو حينه في ذلك كما بحثه لأدري وسبق في الإجارة ، ويأتي آخر الأيمان  
مايعر منه اختلاف الخدمة باختلاف الأبواب لإقامه كال معرف يتبعه ( وسواء في هذا ) أي  
وحيث الإحدا من شريته ( مؤسروهم وسيرة ) كسائر مؤن ، وما أخرجه كثير من علماء وجوه  
على المعسر مستدلا بأنه صلى الله عليه وسلم : لا يحب لخدمة على علي رضي الله عنهما خادما  
بالعساره مردود عنه نوب مايعر فيه من بوجه ، وإنما عرد عنه إحداه من غير مارع فيما  
السع عليه صلى الله عليه وسلم من استعجبه تخوفه وحقوق أهله على أنها وقعة حل بحمله فلا  
دليل فيها ( قال إحداهما بخرة أو أمة أخرجه فليس عليه سيرة ) أي لأخره ( أو بأمة أسبق  
علمه بذلك أو عن تحسب ) وو أمها ( ممة مسير ) لا تكرر رية مع فية أولا أو بإعاق إلى  
أخره لأن ذلك ليس بأفهم واجب لإحدا من هذا بين أنه إذا احتار أحد من الأقسام ما الذي  
لزمه فقول بعضهم إنه مكرر سيرة ، ومثك عتق مؤككها أخرجه ، كرا كان أو أنى لاهقة  
الخرقة في أوجه بوجهين ، مسكها لخدمة كما كانت أروحة عتق معها ، لكن لروحة متصلة  
بها لا متعاضدة بفتة مؤككة ولا مستأجرة ( وحسب معها ) أي ابن صحتي ( حسن معهم  
الروحة ) سكن يكون أدور منه نوعا لأنه المعروف ( وهو ) من جهة اقتدار ( عتق على  
معسر ) إذ النفس لا تقوم بدونه سالبا ( وحكما متوسط ) علمه مد ( في التصحيح )

( قوله ومعهم من دحومها ) أي وإن اختصرت حيث كان عنده من شهود غير نصها ( قوله  
كولدها ) أي وو صغيرا ( قوله أو أمة له ) يؤخذ من ذكر من التحير بين الحرية وأمة له  
لا يتحرر على شراء أمة ولا على استئجار عتق نفسها ( قوله كما بحثه لأدري ) قال الرزكشي :  
وهذا في الخدمة الباصرة أما الظاهرة فتؤلفها رحا والبساء من الأحرار والماليك ه حج ( قوله  
تنوي خدمتها بنفسه ) أي ولو نحو طبع اه حج ( قوله يقول بعضهم ) مراده المحلى رحمه الله ( قوله  
استرا واح ) أي كلام لا معنى له ( قوله مد على معسر ) اظهر ما الحكمة في تقدير نصف هذا الأق  
عكس ما قدمه في الروحة ولعل الحكمة قصد المعادة بينهما وهو غير لاحتيا الذي هو الجمع بين تركيب

( قوله أو مأوككة له أو لها )  
مكرر مع ما صر في المتن إذ  
هو معلوف على قول  
نصف بخرة لا على قوله  
من حرة كما لا يخفى فتأمل  
( قوله ونوفان أنا أحد من الخ )  
تقدم قريبا ما يفتى عنه  
( قوله ولو فيها لا تستحي منه )  
أي في العادة فلا ينافي قوله  
الآتي وتستحي منه .



(قوله كل منهما) لا يحى

أنه بهذا التقدير يقر  
بتصرف في المن بالباء وله  
بعد أن كان بالياء مشددة  
من فوق (قوله على نفسها)  
بضم أو عني حاد مهليل  
عليها أي (قوله وظاهر  
أنه يفتقر في تلك الظروف  
أن يكون لانتفاضة) (و  
در مع ماس من التعليل  
عقب قول يفسر وممكن  
يلين بها (قوله بتامع  
الاستهلاك) فان فت  
كيف هذا مع أن الكلام  
هنا فيما يدوم دفعه المقابل  
در سهاك في المن قلت  
معنى الاستهلاك هنا أن  
ماتعاطاه إنما هو  
لاستهلاكه وإن انتفعت  
به مدة أي بخلاف نحو  
المسكن ، والحاصل أن  
العكسوة ونحوها مما  
تستهلك بالمعنى الذي  
ذكرته ولهذا التحق  
بالطعام ونحوه على  
الصحيح بحامع الاستهلاك  
أي في الحية ولما كان يدوم  
دفعه معنى أنه لا يستهلك  
حالا جرى فيه الخلاف  
فمن (قوله أنها لا تستقل  
بهذين) بمعنى أن كلامهما  
قسه يكون مشددا في  
الانتفاع سهاو سبه (قوله  
لكن مع قصده بذلك  
دفعه عما وجب عليه)  
خرج بذلك ما إذا أطلق  
في دفعه .

(تبييت) بالحره وسيد الأمة مجرد لدفع من غير اعتدائي كسركة عزم على مر (و) يسرى  
عنى كونه تملك أن الحره وسيد الأمة كل منهما (يتصرف فيه) عناية من منع وعنده وذحل هذا  
مع غرض التقسيم وظاهره مناقضه وإن علم من قوله سهاك سهاك (ويعرب) أي صيقت على  
عسب في صوم أو غيره ومثله في هذا (و) دمه كدعه ظاهر (عما يصرفه) ولو أن يستقره عسب أو  
صير حادها (معها) خلق الخ (و) دمه صعه كسوى (ومسب) الفرائش ولا رد عليه (ومصرف  
طعام) هنا ومنه الماء كأمير وظاهر أنه يفتقر في ذلك المعروف أن يكون لانتفاضة (ومشط) ومن  
معناه من آلات التنظيف (تملك) كالطعام بحامع الاستهلاك (و) يستقلها بأحد مشددا كونه  
ملاكة ومصرف فيها على ما ثبت إلا أن يشر وهذا معناه من استعمال شيء من ذلك ككل ما يكون  
تملكها (فيل يفسر) فكيف نحو مستأجر مستأجر ولا يصرف على غير ما أن لها كالمسكن واحد  
والفرق ما مر أنها لا تستأجر من خلاف نحو الكسوة واحد على في نحو فرش ولحاف ونحو  
سها عنى ذوق تلك الحره للدفع ولأخذ من غير لفت لك مع قصده بذلك دفعه عما وجب عليه  
وإن كان رندا على ما مر لك يسكن في الصفة دون الواجب دفعه عن الواجب بمجرد ذلك لأن  
الصفة الواردة وقعت تابعة ولم تنجح لعدم .

(قوله تملك) قال في الروضة فلا يقتضيه آخر ومسب (و) دمه المستأجر (و) دمه لا يستعمل  
فضائه يارم الزوج لأنه المستأجر (وهي) دمه في الاستعمال والصاهر أن له عسب في المستأجر  
أجرة بشر لأنه لا يملكها ذلك على كسوتها (و) سها على حجج والكلام حيث كانت رشيده ولا  
الأنبياء له عسبها أحدا عسب فما له أكلت غير الرشيدة معه إلى آخر ما مر

فرع - قال حجج في الكافي وشعري حايودية حاله وحتهور سهاك لا يدرى كالمسكن (و) دمه  
جدهت هي والزوج في الأهداء والأارية صدق (و) دمه كسوتها (و) دمه كسوتها (و) دمه كسوتها  
أي لا يوجب له عسب (و) دمه كسوتها (و) دمه كسوتها (و) دمه كسوتها (و) دمه كسوتها  
الزوج صاحبة أو صاحب حية كعسب بعض الملاك (و) دمه كسوتها (و) دمه كسوتها (و) دمه كسوتها  
وأعدها مضروفا للعرس ودمه وصاحبه مشددا (و) دمه كسوتها (و) دمه كسوتها (و) دمه كسوتها  
الأنبياء في الصحابة (و) دمه كسوتها (و) دمه كسوتها (و) دمه كسوتها (و) دمه كسوتها  
جهة الروحية وإلا فهو ملكه . وأما مصروف العرس فليس بواحد فإذا صرفته بأذنه  
صاع عليه وأما الدافع أي المهر فإن كان قبل النكاح استرده وإلا فلا تصرف به فلا يسرد بالشور  
(قوله ولما منعه من استعمال شيء من ذلك) أي فلا خلاف واستعمل معناه لزمته الأجرة  
وأنش ما نقص ومعالم أن هذا كله في الرشيدة وأما غيرها من سقبة وصعرة فمحرم على غيرها  
مكين الزوج من التمتع بأمتعتها لما فيه من التصنع عليها . وأما ما بيع كثيرا من صحفها من قبي  
به الروح في آلات شغلها وأكل الطعام فيها وتدعيمها بزوج أو من يحصر عسبه فلا  
أجرة لها عليه في مقابلة ذلك لابلها لسمعه سهاك (و) دمه كسوتها (و) دمه كسوتها (و) دمه كسوتها  
بوتى ومذكر له أخره (و) دمه كسوتها (و) دمه كسوتها (و) دمه كسوتها (و) دمه كسوتها  
منها فتمر به الأجرة لاستعماله ملك الغير بلا إذن ومثل ذلك يقال في الفرائش لتعنى سها (قوله  
ولا يتصرف) أي على هذا الثاني (قوله عما وجب عليه) قصبه أنه يد وضعها بين يديها فلا قصد  
لا يقتضيه لك في حج ما حصة أنه شفع عن واحد بمجرد عذته من غير قصد صرف عنه قال سها عليه



فقصت كسوته كما يتقن من عاتب بقصته، ووجه عورته من فم الفصل بسد ثقبين ولا تحسب مدني  
من ذلك العنق لأنه عذله يوم الشور ورب (مدت) (نوم) (فيه) في أثنائه (مردة) إن قب  
عليك وأهم قوله لم ترد أن عمل ذلك بعد قبضها فإن وقع موت أو فري قبل قبضها وحدها من  
قيمة الكسوة، قال من اعتمد على ما تحته من قيمة من عن المصمري لكن المعتمد  
على ما أتى به المصنف وهو ما كانها إن مدت ثوب لثمن وسنته في تحووه روي في وعتمده جمع  
متأخرون كالأدري والبليقي وأصل في الأدب في قول ولا يهول منه شيء كيف يحكها  
بعد مصى لحظة من الفصل لأن ذلك جعل وقتا للإسراع في الحان من قبل برمان  
وطوله أي ومن ثم ملكتها بالقبض وحاز لها التصرف من لو أعصاه سنة وكسوة مستقيمة  
حازت وملكته بالقبض وحاز لها التصرف فيها كتصحب ركاه في حاز من حصن مانع ولا ينفق  
ماد كره من اليسر على التحيل الركاه فوهم واحد سمى أجمع بدعه عليها مع أن السادر  
منه امتناع ما راد على يوم أو من عدم وجوه شيء من سنة لأن السكاج سمى أول في حينه  
العنق معدة (ولوم كس) أو يسهل (مودة) فيه تمكيد في (فدس) عن جمع لمدة المصية  
لم عليه إن قبضت ملك لاسم استحب ذلك في منه أن يحدها في وجوه به يوم صب مدة ولا بدت  
بما فيه عن يقوم به فلا لحظة لها به كما قوله به به وجهه لله على

### (فصل)

في موحب المؤن ومسقطاتها

(الحديد أنها) أي المؤن الساسة من عورتها وكسوة (حب) به يوم ومعدلا بعمل أوكل  
وقت عتبه فيه المحدد ثوبه باسمه للسكن واحد على ممر (التمكين) التام ومنه أن  
فوق مكافئة أو سكراته أو وى غيرها

قوله سمعت كسوته وقصته أنه يمكن دفعها من الشور اسردها لسقوطها عنه وهو  
أمر ولو أتى الشور لسقط ذلك عنه وقدرت به يدرة كما يصح بما مر أو حر القسم  
الشور وما يأتي في قوله في الفصل الآتي ومن ثم دافعه عنه ورغى بوطه بنورها فأكبر  
سدقت (قوله ولا يهول منه) في المعنى الهول الذي يرجع وراد منه أنه لا يسمع في التذيع  
لأعراض عليه (قوله إن ما عتلك) مع عدم (قوله في الأحكام) ومثله الأسكان

### (فصل)

في موحب المؤن ومسقطاتها

(قوله ومسقطاتها) أي وما يتبع ذلك كالرجوع من ثقبه من حرج (قوله ومنه) أي التمكن  
(قوله أن يعول مكافئة) أي ولو سجدته (قوله أو وده) فنية ضد أن غير محجورة لا يمد  
مرض ولها وإن روت لا حرج من تحت فرصة سنة ودفعها ولشهر أنه غير مراد كنفاء  
عنه عليه عرف الناس من أن الرأفة من الكرامة في شأن زوجها ولناؤها

(قوله لأنه بمنزلة يوم  
الشور) أي وسبأني أنها  
لو شرب لحظة من اليوم  
سقطت مقته مع لبثها

تصيل الشهاب حجج به  
ما اختاره من حسابان  
الفصل بأول عودها حق  
لا يؤثر الشور إلا فيما  
معنى فليس بظاهر كما  
لا يتقن

### [ فصل ]

في موحب المؤن ومسقطاتها

منى دفعت لغير الحال سعت ، و شرب بفرار أو مدعة به أو شربا في عيشه مدية لمدعة ملازمة  
للمسكن وحوادثه ، و حرج بسعة له لم يكنه بباله فلا فائدة أو في دار مخصوصة مثلا فلا فائدة له  
و بحث لأسوي أنه لو حصل تمكين وقت العروب فساس وحوها معروب قال الشيخ  
و الظاهر أن مراده وحوها بالقسط فلا حصل ذلك وقت الظهور فيبقى وحوها كما لك من حيث  
و حالف اللقيح فرجح عدم وحوها بالقسط مطلقا ، و الأوجه أن المراد بالقسط بورعها على غير  
و النهار فتحتب حصة ما مكنته من ذلك و تعطاها لاعلى اليوم فقط و لا على وقت العشاء والعشاء ،  
بن قول الأندلسي فالتيس وحوها ، العروب صريح فيه إذ الظاهر أن مراده وحوها بالقسط  
لامطلقا كما أفاده الشيخ و لا يتأتى ذلك قولهم تسقط نفقة اليوم بسعة منور خفية ولا بورع على  
رمي الطاعة والنور لأنها لا تنجرا ، ومن ثم سعت دفعة فلم يبق عدوة وعشية لإمكان الفرق  
أنه تحللها مسقط فلم يمكن التوزيع معه لتعديها به غالبا بخلافه ثم قاله لا يسقط وحوها بورع  
من من التمكين وعدمه إذ لا تعدى هنا أصلا وقياس ذلك أنها لو منعت من التمكين فلا غير ثم  
ساعته أساء اليوم مثلا لم بورع و سألني عن الأدرعي و يؤيده من المليي ، و منقضي كلامه انه في  
في التسخ بالانصار .

( قوله أو شربا في عيشه  
بذلة للطاعة ) أى والصورة  
نما تقدم منها شور كما  
يعرب ما في ( قوله أو  
في دار مخصوصة مثلا ) أى  
والصورة أنه لم يستمتع بها  
فيها كما صورته الشيخ  
في حاشيته أحدانما في  
في الشرح عقب فصول  
انصف ولاحظها تستند  
في الظاهر وبه يعلم أن  
هذا لا يخالف ما مر عن  
إفتاء ذلك الشارح أو آخر  
الباب السابق ( قوله إذ  
لا تعدى هنا أصلا ) أى  
صورة مسألة الأسوي  
في ابتداء التمكين .

( قوله من دفع لغير حال ) حرج به ما عبيد دفعه من ابرو ح لإصلاح شرب لئله ككلام و حرج  
و غش فلا يكون عدم تسليم الزوج ذلك عذرا للرأفة ، بل امتناعه لأجله مانع من التمكين فيه  
بشخصه بنية ولا عهره و ما اعتيد دفعه لها لذلها و حرجه من يكون الامتناع لأجله عار في نفسه كمن  
( قوله أو شربا في عيشه الخ ) هذا إما صحاح إليه إذا لم يسقط تمكين منها أو سبق منور وإلا  
فأمون قوه في عدم الشور من عيشه كما يصرح به قوله الآتي ، ومن ثم هو نفس عليه و سألني  
ب فوطه الخ ( قوله وحوادثه ) أى كبر ما من التمسك به في عيشه على ما في ( قوله أو في دار  
مخصوصة ) أى وجمعها ، و هو أو في الوقت الذي سعت في تلك الدار وإلا وجبت كما لو سعت  
معه فلا إلا منه ولكنه مع ما في العبر لأن سعة في الدار اندكوره رصا منه بخاصة به كما  
يؤخذ من قوله الآتي بعد قول المصنف ولاحظها بسط مؤتمها مع و ما امتنع من الشرب الخ ( قوله  
ساعتها به غالبا ) أى ولا نظر إلى كونها قد لا تكون متعديا بالشور كالخنوية ( قوله وقياس ذلك  
أنها لو سعت الخ ) معتمد ( قوله لم بورع ) والفرق بين هاهنا وما مر عن لأسوي أنه لم يسو  
منها شور ولا سعة كما مر وأما ما في وقتها من تمكين في معنى الشور وهو مسقط لنبهته  
اليوم والندبة

فائدة سئل شيخ الشهاب الزمى عن امرأة عاب عمو زوجها و ترك معها أولاد صغارا و  
يترك عندها نفقة و لا أفادها مقدا وصاغت مصاحبها و صدقة أولادها و حصر إلى حكم شرعي  
و شئت له ذلك وشكت و بصررت و سب منه أب يمرض له و لأولادها على زوجها نفقة فمرض لهم  
عن نفقتهم نقد معينا في كل يوم وأذن به في ساق ذلك عليها وعلى أولادها أو في الاستدانة عليه  
عند بغير الأخذ من ماله و يرجوع عنه ذلك وقدات ذلك منه فهل التقدير والقرص صحيح  
و إذا قدر بروح روحه بصر كسوتها عليه حين الاستدانة كما يكتب في وثائق الأسكحة ومضت  
على ذلك مدة وصلته على قدر لها عن تلك السنة واذعت عليه به عند حاكم شامي و اعترف به



وعن مؤسس من وصوله إليه أو وكيله (فإنه مع) ذلك مع قدره عليه (ومعنى) أنه  
أن يلمه ذلك (من) إمكان (وصوله) إليها (فرصه التصي) في ماله من حين إمكان وصوله  
وحيث كان يجب أن الامتناع منه أما لو لم يعرف فليكتسب لحكام البلاد التي ترددها القوئل عادة  
من تلك الجهة ليصب وصادى اسمه من لم يقصر فرض أحدكم بنفسه أو حصة على المعسر مما  
يعرضه بخلافه في منه احصر ويحصره أن يعرض درهمه وأحد منها كقبلا عما يأخذه منه لأجل  
عدم سخطه كما أفق في الرواية رحمه الله تعالى فإن لم يكن له مال حصر منه فإفراصه عليه أو يده  
لها في الافتراض. أما إذا امتنع من البير أو التوكيل عذر فلا يعرض عليه شيء لانتفاء تقصيره،  
ورجح لأدري وغيره قول الإمام في كفى بعمه من غير جهة أحدكم ولو حصر من نفس رومه  
(ويعسر في محبوه ومراهقة) قيل الأحسن ومعه لأن إفراصه وصف مختص بالعلماء يقال علم  
مراهق وجارية معسر (عرض ولي) لها لاهي لأنه مخاطب بذلك، ثم لو سمر المعسر بعد  
عرضها نفسها وصار لها في منزله لزمته مؤتمها، ويتجه كما قاله الأديبي أن شرط لزمه ليس بشرط  
من الشرط القسم بالله، والأوجه أن يعرضها بنفسه عليه غير شرط أيضا بل متى تسامها ولو كرهها  
في دفعي وهو منه مؤتمها، وكذا يجب بتسليم المألفة نفسها لزوج مراهق فتسامها هو وإن لم  
يأذن وليه لأن به بدا عاها بخلاف عموم بيع له (وسقط) مؤن كالمها (سور) مما بالإجماع  
في خروج عن صفة روحها وإن لم تأتم كصغيرة ومحبوه ومكرهه وإن قدر على ردّها بطلاقة  
فرا يحق للملك بالحكمة ويذكر في معنى أن المراد بسقوط مع الوجوب دون حقيقته إذ لا يكون  
بإحدى الوجوب مجموعة،

(قوله ويجوز له أن يعرض لها درهم) هو فيما إذا لم يعرف عنه كما هو صريح عبارة الروض (قوله قول الإمام بكفى الحاكم) أي في أنه معه من البير مانع (قوله بن الشرط التسليم التام) لعل المراد التسليم منه فراجع

(قوله وجب مؤتمها من وصوله) أي في امرأة نفسها ولا يجب بوصولها إلى السور (قوله ما مع) أي عرض من الطريق كإحدى أهل التوقيل عن حاته (قوله ويأخذ منه) أي ويحصره أو يلمه  
كما هو صريح هذه العبارة. وذكر أنه وجب عليه وعليه فهو بالرفع (قوله أو يده) أي في  
لها من) وبصريح في قول النسخ في مبهمة فإن لم يظهر فرضه التصي وأحد منها كقبلا الخ  
ثم مع قوله وتأخذ منه أحد منها كقبلا فإن لم يحصر فرضه والتصي وأحد منها كقبلا الخ  
فإن قلت هو من صرح لذكرك مستند فمتى ليس كذلك فبقائه أن صرح بالدرء عما يكون بعد  
فصل الناس وهذا ليس كذلك أنهم إلا أن بقى إن هذا مستثنى (قوله يكتفى لها حكم) أي  
في العسر وعدمه (قوله في الأحسن) أي قال بعضهم (قوله في عرض عليه شيء) أي فلو فرض  
التصبي بقى عدم العسر فإن خلافه لم يصح فرضه، وينبغي أنه لو أذعن العسر وأنكرت لإبينة  
بلى منه سهوة بهتمها (قوله يحصر ولي) فمتى أن العدة في السفينة بعرضها دون وليها لكن  
قصية قول النسخ لما أن أرسلت له عبر المحجور أو وليه محجورة خلافه والذي يظهر ما اقتضاه  
كلامه أصناف وتهمه تغير استيعاب في مبهمة أمكاه دون ترشيد فإن السفينة مكاتبة (قوله بل  
بل متى تسامها) وعلى هذا فالتباس أنه لو سمر لمحبوه نفسه كفى في وجوب سقمها (قوله ولو كرهها  
علم) والقياس أن التامع كالمعسر في ذلك لما تأتى أنه لو تمتع بسمر ثم سقطت بنفسه (قوله  
وكذا حصر السعة) فمتى أن لم يهف أو سمعت نفسها فلهى ساقها لاعتدته، وقصية  
قوله لأن به بدا عاها بخلافه (قوله تسامها هو) قيد معتسر (قوله ومكرهه) ومن ذلك  
ما منع كثيرا من أن أهل المرأة أخذوها مكرهين لها من بيت زوجها وإن كان قصدهم بذلك





وقد سكت في ذلك في سائر - وورد في سائر كلامه - وورد في أنها لا يجب إلا من تتبع  
دول عدمه - ثم تكفي في وجوبه أنه اليوم تتبع طهارة وكذا ليس (ولو شرب) كأن حرج  
من منه أو سمعته من منع مباح (فأجاب) في عدمه سحر عودها لينة (م تح) مؤن  
مدم عشا (في الأصح) خروجها من قصبة فلا تسمى حرجا ولا يصح أن مع العسة  
وبه فارق شورها بركة فانه يرون إسلامه مع برون سبط وأحمد منه لا رعى فهو و  
شرب في ثوب وم حرج منه كأن منه مسبب عنه فتم عذب مطاعة عذب بفقير  
من عذر من وهو كما لك على مباح في واحد - ثم عرق من النور الخلق والنور الخلق  
اه والأوجه أن مراده بعودها للطاعة برسل إسلامه بذلك بخلاف بغيره في النور على  
و إعا قلنا بذلك لأن عودها لينة من غير عدمه بعد كما هو صاهر والأقرب كما هو قيس مامر  
في نظائره أن إظهارها عند غيبته كما علمه - ومما من الأصح يجب عودها إلى الصلوة فإن  
الاستحقاق زال بخروجها عن الدعة فإن زال العرص عاد لاستحقاق (ومررتهم) في عود  
لاستحقاق (ن كتب الح كم كما - من) في إهداء الله له عودا غير واحد أو ترك من سبها  
و ترك ذلك لغير عودها عاد الاستحقاق - وهو تحسب روضة باب من الح كم أن عرص لها  
ورضا عليه اعتبر ثبوت السكاح وإقامته في مسكنه ووجهها على سبقت النعمة وأنها لم يصب  
منه نعمة مستتبه غيبته يفرض لها عليه نعمة معسر حيث يصاب أنه غيره والأوجه حرج  
ذلك على ما إذا كان له مال حاضر بالبلد يريد لأحد منه وإلا فلا فائدة لمعرص لا أن يشل خدم  
ظهور مال له لأخذ منه من غير احتياج برفع له (ولو حرجت) لأعلى وجه النور (في عدمه)  
عن البلد بلا إذنه (لزيره) شرب لأحصى وأحمدته ثم ظهر (وتحوها) كقيادة من ذكر

(قوله وكذا نادر) هن ذلك حرج في السفر لا إيا وعنده أم مخصوص بغير السفر وعنده فيكون  
نعمه في السفر لمعه كاف في غيبة مدم حتى يوجد منها - فقد تم لأفقه قصر والأقرب لأقول  
لأن عدم نعمة هو من مباحته مع تتبع رضاء منه بالسفر معه (قوله برون ماسلمها) أي  
حيث أعلمه به كما يأتي في قوله والأوجه أن مراده الخ وقوله مطلق أي سواء حدد سليم وسير  
أم لا (قوله عادت معها) أي حيث أعلمه وبمعنى عام فادتها في ذلك أو أحلت معه (قوله  
النور - أي) أي الدهر (قوله أن يشاهده عند غيبته) رد حرج وعدم حاكم وهو صاهر إن  
كان لإشهاد مطلق لدواع أخر بحث بعد عدم وصول الخبر إليه عند الإشهاد وإلا فوجوب  
الدقة مع عدم علمه بعودها فيه متى خصوصا إذا كان بها لإعازم وم نعمة (قوله خيشت مريض  
له) أي ولو كان ما مريض من لبراه (قوله ولا فلا فائدة لمعرص) أن حيث لم يعرض عليه  
ولا أدل لها في الإفراض كما مر (قوله إلا أن يقال) له فائدة هي مع الخلف من الحكم  
بسقوطها على الزمان أيضا اه حرج (قوله يحتمل ظهور مال) وينتم في كلامه أن الدصى يتعرض  
عليه حيث لم يكن ثم مال أو يذن لها في الإفراض (قوله في عدمه عن الله) وسمى ن مثل  
غيبته عن الله خروجها مع حضوره حيث قصي العرف رضاء عند ذلك على ما مر في قوله  
الله أي أيضا وأحد راعى وعنده الخ ومن ذلك مالو حرب عادته بأنه إذا حرج لا رجع إلا آخر  
النهار مثلا فهي الخروج للقيادة وخوف إذا كانت رجع إلى بها قبل عودده وعلمت منه رضاء  
بذلك (قوله لقرين لا أحصى) أي حيث كان هناك ربة أو لم يدل العرف على رضاء بذلك وإلا  
فهي الخروج كمثل قوله فيما مر وأحد راعى وعنده من كلام الخ

عودها الخ) أي في الثانية  
(قوله لروال لمستط) أي  
مع كونه في قصبة يهراق  
نعمه (قوله وهو كلك  
على الأصح) من حرج كلام  
الأذرعى وكان يسمى أن  
يريد قبله لفظ قال (قوله  
عند غيبته) أي وعدم  
الحاكم كما صرح به حرج  
وهذا هو قياس النظر  
وهو غير أنه يأتي في النور  
على أيضا وقيل بالنظر  
أيضا أن الإشهاد لا يكون  
لا عند إصدار الإعلم  
فليراجع (قوله وطرقه  
في عود الاستحقاق) أي  
يرتد ذلك فقط بالنسبة  
لنور خي وهو صاهر  
أيضا مع إرسائها نعمة  
بالنسبة للنور الخ كما مر  
بما مر (قوله وو التمس  
روحة عاثر) أي وإن  
نكن لنور فهي مستتبه  
مستقلة (قوله وإلا فلا فائدة  
للمعرص) قد سبق عند  
قول المصنف ورس عرفت  
وحيث بعد لأوج الخرج الخ  
ن التمس حرج مثل ذلك  
به شرب ثم عاد  
نصاعة في عدمه ثم ذكر  
عدمه ذكره عددا من  
المعرص أنه لم يكن له  
ما من حاضر أن الفصى  
معرص عنه أو يذن لها في  
الافراض فأنظر مع ما

وهو يكون لا يرض من غير مريض ولعل ما به إذا كان لروح معلوم لحن يوافق مامر فبر حج (قوله عن الله) متعقب بعبته

شرط عدم رتبة في ذلك حجة كما هو صريح (م. ا. ط) مؤنها بذلك لأنه لا يمتد في العرف  
 بشيء وصحروا أن من ذلك ما يمنع من خروج من سيرة أو رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (و لا يظهر أن  
 لا يمتد) ولا مؤيد (ص. ١٠٠) لأنه ما أتت به من ذلك لأن تعذر وطها لم يبق قائم بها  
 قدمت أمارات تمنع وإيها الدالة لأمر حيث عدا دور في الاستماع حيث هي فيه معسورة  
 كالمرح ورتبة وفوق ذلك مما مر في العرف (و) لا يظهر (أنها تحب لكيرة) أي لمن  
 يمكن ومؤيد وإيها لم يبق (ص. ١٠٠) لا يمكن وطها إذا عرفت على وليه لأن  
 مانع من جهة والتي لا يحب لأنه لا مانع من سيرة معسورة فيه فلا يلزمه حرم (وإحرامها  
 صحيح أو غيره) أو مستحب (لأنه لا يجوز إن لم يملك تحليها) على قول في الفرض لأن المانع  
 منها ومع كونه بشورا لا حرم على غير ذلك من حيث هو في الصوم (وإن من)  
 تحريم ما أن أحرم به بقرص على توضيح (و) أن حرامه شور فمستحق أو سكون في  
 فمسته وهو قد روي على تحريمه وبعدها قد روي في سيرة ولا يشكل عندنا في الصوم أنه  
 جهات إفساد العبادة لأنه يكثر ويؤثر في سيرة من روي ذلك مستحب منه ذلك بخلاف الإحرام  
 فإنه نادر فلا تقوى مهابته (حتى خرج في دوره لاحتها) فإن كان معها استحقاق ولا فلا نعم  
 من أفسد حجبها بجماع وكان في سيرة الإحرام عتبة مورا وخروج له وبه من غير لأنه  
 وحسن بره مؤيد من وجوه معسورة من منع خروجها بغير إذنه لأن إذنه السابق  
 استتبع الإذن في هذه (و) حرم (من) منه (في الأصح لها نفقة ما لم يخرج) لأنها في  
 قمته وفوات التمتع نشأ من إذنه فإن خرج فكما روي والي لا يجب نفقات الاستمتاع ورد بها  
 بقرص وحرمت على الكاظم وحسنه وروى من سيرة حر سكر لا مؤيد له مدة ذلك  
 (ويعني) إن شاء (صوم) أو نحو ذلك (و) كاف (من) استماع وماء وبه قس العرف  
 لأن حله مقدم على حله من سيرة ومن يمتنع بها في سيرة لأنه قد تعذر أنه إرادته فيجوزها  
 صائفة فيسهر (من) استماع أو سيرة عود في عاشره وأصوات غير رتبة (وشره  
 في الأظهر) فتسقط مؤيد جميع مدة الصوم مساعده من سيرة من يمكن ولا يفرق  
 نكته من وصفه ومع الصوم لأنه قد روي في العدة ومن ثم حرم صومها فلا أو فرضا موسعا  
 وهو حاصر بعد إذنه أو غير صومها من سيرة من سيرة أو ولدها الذي ترضعه وأخذ العراق  
 من هذه لتعيل أنها و اشتمت في منه يعمل به يمتنع الحاء من تحليها كخباطة بقيت نفقتها  
 (قوله أو رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) أي مؤيد القرينة على عدم جواز خروجها في عهده مصدق كما مر  
 (قوله ولا مؤيد) من حيث هو فلا يحكم على سيرة من سيرة إلا بعد الوطاء وقد تقدم ذلك (قوله  
 لم يتحرر) أي الروح (فهو له سكر لا مؤيد لم يمتد) يعني أن عمله ما لم يمتنع بها أحدا بما مر  
 في الشرع ولا وحده تمام مدة التمتع وأنه يحل منه الصوم والليته بالتمتع في لحظة منه (قوله  
 أو أتم غير عرفة) من سيرة سيرة لا خمس والاسين أيام النض كمن نأى في كلامه (قوله  
 غير راسه) أي وليه مؤيد (قوله أو غير موسعا) أي ومن كان لها عرض في التقديم كقصر  
 أنها وقوة مصنف أي موسعة أو مصيفة (قوله وأخذ العراق من هذا النعس) أي قوله لأنه قد سبب إفساد الخ

(قوله فلو أمرناه) يعني لو  
 حوينا لها الصوم وحسبنا  
 الألفاد عليه إذا أراد  
 والإفلا أمرنا كما لا يخفى  
 (قوله وصمت) أي  
 أو آمنت الصوم.



وهي ما عرفت في إحداهن قول مدعيه والثاني له التمسح لاتساع وقت السكونية وحقه على الفور (و)  
 دمن (سب راسية) ووثوب وقتها كما أخذ من تعليمهم أنما كان هذا مع قلة رمتها وغمي  
 من تعويها بأن رادب على أدنى الكمال فيما يصح فهم راسيو فدية أول وقت فدية مدعيه  
 هذا أصا ويحتمل لدع من راسية على قول محري ومعه يرد أن العبرة في المدعي للخصم فيها بعقدية  
 لا بتدبير (وكتب) بالإجماع (لرحمة) حرد أو أمة ولم حائل (مؤن) له روجوها بالروحة  
 سقاء حسن الروح وساطة نعم وول صنت بعد تولده في رجة وقال من قايها فلا رجة  
 لك صدق سميه هـ في عام الفداء وثوب الرحمة ولا مؤن لها لأنها تكرر استحقاقها وأحد منه  
 إنما لا تكرر ها وإن راجعها وكذا هو ذهب مدعيه في شكره فلا مؤن لها كذا قاله الرقي وحمله  
 أم لا يجب عليه وجه أن محله كانه في راسية مدعيه (لا مؤن تسلف) لاسم مدعيه من  
 عرض الجمع (في صلب) الرحمة (حائل نفس) عنها (صنت حائل الجمع) صلب (مدعيه)  
 له (بعد عتبه) ليس في لثني عليه بعدة وصدق في قدر فراسه وإن حجب عتبه ونهت إن  
 كسبها فإن مدكر شئ وعرفها عدة متعفة عمل من ثوبه فداون والإفلاذنه أشهر وله وقع  
 عليه طلاق باطلا ولم يعلم به فاتفق مدعيه ثم رجع مدعيه في أسفه في سبب كذا كروحة فاسد جامع  
 أنها فيهما محبوسة عنه وإن لم يجمع بها كما قصد إيفاءهم ومحل حوج من ثمنها ووجوه  
 حيث لا محس منه (والخائن البني بجمع) أو فصح أو فصح بمقتضى ثوب من على راجح (أو  
 ثلاث لثمة) له (ولا كسوة) لها قطعا لا جبر التثني عليه بذلك ولا لثمة مدعيه وإفلاذنه  
 له السكى لأنها سجنين الماء لدى لا يعرف بوجود الرحمة وسميها (وعدان) كذا مدعيه وأمه  
 (الحمل) من لآبه - وإن كن ثوب حرد - فهو كما سمع بجمع لثمة مدعيه - ثم  
 السكى فصح أو فصح بغير ثوبه كسب أو غرور لا تنفقه لها مطلقا كما قاله في الخيار لأنه رفع  
 لثمة من أمه وإن جوب (إنما هو) لها) لكن بسبب الحمل لأنها تازم العسر وتفسد وتسقط  
 بالأسور كاستناعها من السكى في لائق بها عينه لها وحروجها منه من غير عسر ولا تسقط مضي  
 الزمن ولا تنوب في أنسائه على إرجاع إن سبب في الثوب مدعيه في لثمة المدعي والفقير في أحد  
 الولادة قول مدعيه .

(و) قوله لا لعب بها وإن  
 راجعها هل وإن استمتع  
 بها ويفرق بينه وبين  
 ما عرفت بأنه إذا كانا  
 متعقبين على الروحة وهل  
 عدم الوجوب بها وإن  
 كانت محبوسة عنه  
 والظاهر الوجوب حينئذ  
 أحسد مما أتى قرنا  
 فراجع (قوله أو فصح  
 عقارن) يتأمل (قوله  
 لأنه رفع لثمة من أمه)  
 توقف فيه سم (قوله  
 ولا يموت) الظاهر أن  
 الضمير للولد أي مات في  
 بطنها .

(قوله وفي ممر) أي عدم بيع من بعد السكونية (قوله ولا من سب راسية) أي ولا فرق  
 في السب بين المؤكدة وغيرها أخذاً من إطلاقه في معنى أن مثله صلاة العبد وصلاة الصبي  
 والخسوف والكسوف والاعتقاد وأن مثله الأذكار الصلوة عند الدعاء من التمسح  
 وكسر العبد ومحوهم سبب فعليه مثل السواك (قوله ويعنيها من تطويلها) وعليه فيعرف  
 بين الراسة والبرص حيث عرفت أنه أكل السن والآداب بعينه شأن الفرس وروعي  
 فيه راسة القصية (قوله في بظهر) معتمد (قوله وسلصته) عيب سب على سبب (قوله أنها  
 لا لعب لها) أي دائماً ما صدقته (قوله ولا مؤن) قد يقسم له ما يصح باستحقاقها التثنية فيما  
 ذكر لحسها عنه حسن الوجاه حيث قصد قوله بيمينه وهل ماها مبروض فيما يولم بحسها  
 ولا يجمعها (قوله ولو وقع عنه) عمومها يشمل ماله كان سبب الوقوع من جهتها كأن عرق  
 خلافها على فعل شيء فعليه وبها مدعيه وفي عدم الرجوع عنها مدعيه في هذه الحالة نظر  
 صهر لثمة سب (قوله ودفعه) مثال لأن الدية إذا أصيب فريدها مؤن (قوله أو فصح عقارن)  
 يتأمل صورة لاسب عقارن القند .

( وفي قول للحمل ) لتوقف الوجوب عليه ( يعني الأول لا يجب حامل من شبهه أو سكاج فاسد )  
 لا لاعتقاده أنه حالة الروحانية بعد أولي ( قلت ولا نفقة ) ولا مؤنة ( لمعتدة وفاة ) ومساها موب  
 روحها وهي في عدة صلاق رحي ( وإن كانت حاملا ، والله أعلم ) لصحة الخبر بذلك ( وعتة العدة )  
 ومؤنها كقوله روحه في جميع ما مر فيها فهي ( معتدرة كرم السكاج ) لأنها من واجته ( وقيل  
 يجب الكيفية ) . على أنها للحمل ( لا يجب الكيفية ) ( في قولهم حمل ) سواء أخصها  
 لها أم لا لعدم تحقق سبب الوجوب ، نعم اعترافا برب العدة بوجوده كظهوره مؤجدا له بقراره  
 ( قد مر ) انحر ولو تقول أربع أسود ( وحيد ) دلتها ما مسمى من وقت العتق فتأخذه وبنا  
 في ( يوم يوم ) قوله يعني - فسدوا عشرين حتى صعدوا من ( وقيل ) ( إنما يجب  
 دفع ذلك ) ( حتى أربع ) ، لا بد منه ولا بد من أربع أن من هو ولو قد سعة أشهر ( ولا يسطر )  
 مؤن العدة ( يعني المسمى على له ) ( وفي قولهم ) ( يعني العدة بها ) وقيل إن صلاها  
 لم لم يستعد أو لا يحمل - فقد لأمر ستة قرب .

### ( فصول )

#### في حكم الإعرار عن الروحانية

[ فصل ]  
 في حكم إعرار مؤن  
 الروحانية  
 ( قوله ما سوى السكن )  
 أي والخدم كامر

دا ( أعرار ) الروح ( ر ) أي اللهفة ( قال صاحب ) روحه ولا يسمع بها مباح ( صر )  
 كذا مؤن مسوى يمكن لما مر أنه به ( ر ) عاينه ( وإن عرصر حاله لأنها في متاه  
 أتكين ( وإلا ) أن لم تفسر ما نوسها أن صر ثم عن لها المصحح كما سيهر من كلامه .

( قوله وفي قول للحمل ) وعلى هذا لا يستقط عدى الزمان أيضا كما ذكره الشارح في فصل فمئة  
 القرب قوله وكذا همة من وإن حدث له لا يستقط بعضي الزمان لأن الحامل الخ بعد قول  
 صاحب واستط بوفاتها وبقوله الآتي ها وإن قلنا إنها للحمل الخ ( قوله على الأول ) أي وإنما  
 على الثاني وبعد بوجوب نفقة فرعه عليه ( قوله وإن كانت حاملا ) أي وإن كان للحمل حد لأن النفقة  
 أم الله وهي قد صر بوفاته والقرب - ستصؤنه بها ( قوله صحة الخبر ) وهو قوله صلى الله عليه  
 وسلم « ليس للحمل نفقة » وفي غيرها وجه نفقة « وروى في صحيحه شرح مخرج ( قوله  
 كذا هو مؤخر ) أي ومع ذلك إذا - بين عدمه - فلا بد أن على من بين حضوره وفي  
 مؤن العدة - بوط الحن هل تصدق هي أو الروح وله خبر ، وإن من قبل قامت عدة  
 على ذلك عن بها وإلا صدق الروح لأن لأصل عدم وجوب ( قوله فتأخذه ) أي دفعه

### ( فصول )

#### في حكم إعرار مؤن الروحانية

( قوله مؤن الروحانية ) أوردتها من الأمر وكتب أيضا حفظه الله قوله مؤن الروحانية أي وميسر  
 ذلك كالخروج بحسين العدة مدة الإعرار ( قوله ما سوى السكن ) أي واحدا أيضا



لشرع له وهو سنها بها لزوماً القبول لانساء النسبة ، ثم لو كان الشرع في الزوج أوجه وهو  
في ولايته لزمها القبول لدخولها في ملك الزوج شرعاً ، ونحو ذلك مما عرفت من مثله ولد الزوج وسنده  
قيل ولا شك فيه إذا عسر الأب وتبرع ولده الذي يلزمه باعتقاده أو لا يلزمه ذلك أيضاً في الأوجه  
وهما بحثه في بوله لدى لا يلزمه لإعفاف صهره . قيل وكذا في السيد لانساء سنها التي  
لظروا إليها من ملك الزوج فالأولى أن يوجه ما قلناه في السيد بأن علقه به ثم من عساه بوله  
بوله (وقدرته على الكسب) الحلال والاتق ومثل الكسب غيره إذا أراد تحمل الشقة بمشروء  
ولا ظاهر (كالمس) لأب الضرورة في به ، ولو كان يكسب في كل يوم ما في ثلاثة أشهر  
لأنه ثم يكسب ما بقي من فلا يصح لعدم نسبه لانسائه حيثما كان كسبه ، ومنه نحو ما صح  
يصح في الأسوع بوله بغيره في أسوع ومن تجمع له أجرة الأسوع في يومه وهو  
في ستة جمعة ، وليس أراد أن يفسد أسوعاً بلسنة ، وإنما أراد أنه في حكم واحد منها  
وسبق عما سنده بإمكان بوله . ويعلم من ذلك ما مع كونهما يكسب من ماله وهو  
بالأب ، ولا يصح لانسائه في مسع ما أراد في حكم بوسر لم يصح ، وإنما يده فوهم  
امتناع العذر عن الكسب عنه كما يصح الوسر فلا يصح به ولا في العذر إن رضى بوجه من مسي  
ثلاثة أيام وخرج بالحلال الحرام فلا تقدر به عنه في مسع ، وقولنا يريد في الكسب  
سجويع محرر كنعيم وسجويع ماله لعل هو محرمة له أجرة لأن لا يصح روجه وكذا ما سنده  
مسحوم وكاهن لأنه عن طيب نفس فهو كالفية مردود إذا الوجه أنه لا أجرة لصانع محرمه لإصباحهم  
على أنه لا أجرة لآية فقد ونحوه .

### (قوله وتبرع ولده)

في التعبير بالتبرع هو  
سميح من لوجه بحثه  
أن يصح كاهن  
أن عليه كفاية أصله  
وروجه (قوله فالأولى)  
من عدم اليقين ليسب  
التعبير مثل والفتن هو  
الشبهة حجج وعبرته  
بدل فالأولى الخ إلا أن  
بوجه الخ (قوله ومثل  
الكسب غيره) عبارة  
التحتم عتب قوله والاتق  
صحتها وكذا غيره حيث  
أي غير الاتق والشراح  
نصرف في عذره عما  
لا يصح ولو أبدل لفظ  
الكسب بالاتق اصح .

(قوله وتبرع به) أي لأخيه وهو الزوج (قوله في مثله) أي من في الزوج (قوله غير محرم)  
أي فلا يحل عيبها ، والقول وهذا الصحيح كما هو مخرج عن المسح في مسع هو في ولايته لأنه  
لا يمكن من إدخال المسح في ماله (قوله ومن الكسب) أي الذي يقوله غيره ومنه الرؤا  
لغير حيث كان لأنه به (قوله ومن تجمع له أجرة الأسوع) فوجد منه أن الأسوع هو أنه به  
في الإمهال ، فمن له غلاب مسحق آخر كل شهر لا يعم في حد ولها حد كسب أراد به على  
أسوع وإن ردت على النصفة أضعاف لأنه مقصر بترك لأقراض كما هو مذهب من كان الأساس  
أنها لا يعم إلى مراد على ثلاثة أيام إلى هي مدة إمهال الشرع لكن مقتضى قوله ويعلم من ذلك  
أن مع كونهما عكسهما من مذهب المسح حلاله إذا حث إحصاء الوسر امتنع عنه المسح وور  
طالت المدة التي يعتاد حصول غلته فيها ، وقد ينظر فيه بإمكان الفرق بين هذا وبين بوسر من  
الموسر يمكن استخلاص نفعها منه بالحس ونحوه وهذا قد سندها لوصول إلى حقيقة مسع  
فهو عن غاب ماله أشبه ، وقد تقدم فيه أنه إذا لم يستدن كان لها الفسخ لتضررها بالبر بفساد  
(قوله لو مسع) أي من الاقتراض (قوله فلا يصح به) أي وعساه فيحرم الحاكم على إذا كسب  
فإن لم يقدر بالإجبار فيه فيسفي أن تعسخ صبيحة الرابع لتضررها بالبر (قوله ولا أثر لعجزه)  
أي بمرض (قوله وخرج بالحلال) اقتصر على هذا ولم يذكر ما يخرج بالاتق وفي حجج بعد قوله  
السابق للاتق ، وكذا غيره إذا أراد تحمل الشقة بمشروء في بصره اه وقد يوافقه قول الشارح  
ومثل الكسب غيره بأن يراد بالكسب في كلامه الكسب السام وهو الحلال الذي اتفق عليه  
أخرج بالحلال الحرام دلالة على أن مراده غير الكسب بالاتق .



سكن من البارري كالجوري بحواز المسخ لها هنا أيضا . قال الأدرعي وهو ابو حنيفة ونفي به نفي  
رحمة لله تعالى والثاني ثبت المسخ في الحديث والثالث لا يصح ( ولا مسح ) بأحد من  
نحو مائة ( حتى ) رفع الأمر للمدعي أو المحكم بشرطه و ( ذم ) بقوله أو سنة ( عند قاض )  
أو محكم ( إيسار ) مائة أو مائة ( أو يذن لها فيه ) لأنه محتمل فيه كائنة فلا بد من  
قبل ذلك صاهرا ولا فاضا ، وعدمه حسب من وقف المسخ من له محققا ، ولا محكم عليها أو  
محرر عن رفع يده كأن قال : لا مسح حتى . على ما لا كما هو ظاهر استقلت بالمسح للصورة  
ويجوز ظاهر وكذا ما في المسخ على من صحح منه في المسخ ، وقد حرم ذلك  
جمع ( ثم ) بعد تحقق الإقرار ( في قول حر المسخ ) يحق منه ( ولا يظهر منه ) لأنه  
أيام ) وإن لم يطلب ذلك لأنها مائة قريبة من وقوعها التذرية شرعا أو غيره . وفيه يوم  
يوما وحدا ( وله المسخ صديحة الرابع ) منه مائة مائة ( لا أن )  
أنته ( في الرابع ) لا مسح ، معنى أصروته ريب وليس في أحد عنه يوم قدر على مقتله  
عن يوم فيه عقر فيه عاقلان ريبا على ذلك فاحتمل أن يرجعهم نعم عند عدم إسلات بالدين  
ولو أعسر بعد أن . . . . . مع مائة الخمس من على الله وم سألها ، وصاهر فولد  
بنفقة الخمس أنه . . . . . السادسة السادس استأجر وهو محرم ، ويحتمل أنه إن يجب ثلاثة  
وجب الاستئناف أو أقل من ، والأصح أن لا مسح حيث ( ولو معنى يومان لا سنة ونفي  
الثالث ويحر الرابع ثبت ) على أيام من لأنها محصر بالاستئناف فتصير يوما آخره مسح في سنة  
( وفي قول سنان ) إسلاته لول المعجر لأول . ورده الإمام أنه قد يتجدد ذلك عادة فتؤدي  
إلى عدم صبرها ( وقد ) وإن كانت عنه ( الخروج من مائة ) . . . . . ( لخصم النفقة ) . . .  
كسب وإن أمكنها ذلك ميسر ، وسؤاله ونس له معها لأن حبسه لها إنما هو في مائة . . . . .  
عليها ، والأوجه فيها ذلك بعدم الرقة ولا معها من الخروج أو حرج معها ( وعدم ) خروج  
ليسه ( لئلا ) لأنه وقت الإيواء دون العمل ، ولم معه من أتمع بها كإفادته بقوى ورجحه  
في الرقة وفل الروي من له ذلك وحق الأدرعي وغيره لأن على لهم . أي وقت العمل  
والثاني على البطل ، وبه صرح في الخاوي وسعه من الرقة ، والأوجه عدم سقوطه عنهم مع  
معها له من الأدمع من . . . . . من مائة في غير مائة المحصرين . . . . . من مسح ولو  
حضر من فسخ نكاحه عليه وأدعى أن له مالا بالبلد حتى على يثقة الإيسار له يكفه حتى . . . . .

( قوله إمامه ثلاثة أيام )  
يجري هذا في الغائب كما  
قد استدل به عن  
الشارح ( قوله الجوري العجر )  
الأول ( عبارة التحفة  
لروال ولعل عبارة الشارح  
معرفة من الكسنة

( قوله سكن قال البري كالجوري ) قال من والصالح كل من طارها حسن لأحد فصح بالإقرار  
به وهو واحد منه أم لا مسح ، وأحد من جوري . . . . . على مسح ( قوله أو المحكم بالرجح )  
أي أن يكون معتدلا أو مع وجود قاض أو مائة أو ليس في الدقة قاضي ضروره ( قوله في ذلك )  
أي قبل ذلك القاضي ( قوله حتى يعطى مالا ) صاهره وريب في ، وفاس مائة في الكساح من أن  
شرط جوري العجر عن التمسح للمحكم غير شرط حيث علم القاضي مالا أن يكون له وقع حرمان  
مئة هما ( قوله وقد حرم بذلك جمع ) معتمد ( قوله ولم سألها ) أي فسخ حالا ( قوله وجب  
الاستئناف ) معتمد ( قوله ولا معه من الخروج ) أي في رذته يجب معها من دفع الرقة  
عنها وعسها آخرته أي من حرمته إن لم يخرج لأنها ( قوله أخرج معها ) أي ولا آخره به عليها  
( قوله وحق الأدرعي ) معتمد ( قوله سقط من البيع ) أي تمسك نفقة اليوم والمائة معها به  
من التمتع في غير وقت العمل وإن قل من البيع كالحظ

بذلك سنة وثم علمه وسدر عليه شئ من النسخ كقوله انما الى ، وقوله وأنها عامه وقدر عليه في كونه شرطاً من شرط واحد ، أحد ما في قوله والأصح أنه لا نسخ مع موسى حضر أو غاب ولا اعتبر بغيره أو بقدر لا يتيسر بيعه كما يؤخذ من كلامهما (ولو رضى باعاره) بأسبقه أنه (أو سكنته عامه باعاره) بذلك (فلما الفسخ بعده) لتجدد الضرر كل يوم ورصدها بذلك وعد ، نعم تسقط به مسألة سنة يومه وثمان بعد ثلاثة أيام لأنه يفسد ما مضى من المدة (ونورض باعساره باهر) : سكنته سنة به (فلا) نسخ هذه لاسيما بتجدد الضرر ، وكبراه به من كبر عن الحاجة بعددها باهر لا بد لها أن تؤخرها لتوقع بغير (ولا فسخ لوى) امرأه حتى (صبره وبحموده عشر عمره وسنة) لأن خيار موطأ مشهورة فلا يفسد لغير مستحبه فسدتها في ما مضى من كان ولا يعلى من برمه مؤتمها قبل السكاح وإن كانت على روح ، والسنة السابعة كالشبهة هنا (وبو أعسر روح أمة) لم يرم سيدده بمغافه (بالسنة) أو بحموده من الفسخ به (في الفسخ) ويرضى السيد لأن حق قسمها لها ، ومن لو سدها له من ماله لم يفسد على ماله من السراح لكن من في الأمم على إحداها أي أنه لا يفسد عليها به ، وخرج سنة باهر في نسخ به لأنه استحق إقصاه ، نعم المبضة لا بد في الفسخ فيها من موافقها على وقت الفسخ به ، قاله الأدرعي أي من يسحها معا أو بكل أحدهما الآخر ، وبهر به

(قوله وأنها عامه) أي روحه (قوله أو عامه لا يسر معه) من أراد لا يتيسر بيعه بعد مده قريبة فيكون كامل العتق فوق مائة الفس (قوله سنة يومه) أي يوم الرضا (قوله ولو رضى باعساره باهر) ومعهم أن الكلام في الرشده فلا أثر لرضا غيره به ، لا يقدر يشترط لصحة السكاح سائر روح حال الصداق ، لأنما تقول ذلك فيمن زوجت بالإحصار خاصة ، أما من زوجت بغيره ، فلا شرط ذلك في صحة السكاح ولو سببه على أنه قد زوج بالإحصار حوسر وقت العتق ثم سلف ما يبيده من الفسخ (قوله وإذا فعلى من برمه مؤتمها) سكت عن الدلالة ، وقصة بلاق شرح بها كنهه به وليس له ، مع نفسها لسخنها إلى الفسخ ، وعليه فيمكن الفرق بين سنة وبين الأمة حيث كان سيدها إلّاؤها في ذلك قوله لها صدى أو حوى بأن دقة الحرة سدها الداراه ، ولا يمكن إيتائها عند العهر بخلاف الأمة فإنه قادر على إزاله وحوها عامه بأن يبيعها أو يؤخرها فكان وحوها عليه من هذه الحيزية دون دقة القريب وإن كانت دقة القريب سقطت عن الرمي ثم أت قوله الذي بعد قول : نصف ولا يجب له ذلك كفايته بل ، وبهر رويحت سقطت بسببها باعته وإن أعسر زوجها إلى فسحها ، وهو يقتضى أنها حيث تمكنت من الفسخ ولم يفسح لا يبرم من كان عليه مؤتمها قبل ذلك (قوله قبل السكاح) ومنه يثبت المال ثم مباير المسلمين حيث لم يوجد منفق (قوله كالرشيدة هنا) قضيتها أنها إذا رضى باعساره باهر امتنع النسخ وهو مضاف إلى قسماه من أنه لا أثر لرضا غير الرشيدة فراجع إلّا أن يقال إن معنى قوله هنا كالرشيدة في أن لها النسخ ولا سكت الفسخ إلى الرشده وهو لا ينافى أن رصدها باعساره لا أثر له فيمنع ونسكن من النسخ حالا ، وكتب أيضا لطف الله به قوله كالرشيدة أي فلما الفسخ (قوله لم يبرم سيدها إعتاقه) أي بأن لم يكن فرعاً بل روح (قوله لكن نص في الخ) معتمد (قوله لا بد في الفسخ فيها) أي في صورة المهر .

(قوله طينه) أي حين إدخاله من طينه عند لأقرب .

معرع على كلام ابن الصلاح المار . ثم يذكر فيها نسخ بعض المهر انحه استقلاله به ( فان  
 وصيب فلا مسح للسيد في الأصح ) لأنه إما على النسخة عنها لأنها لا تملك . والثاني له المسح  
 لأن الملك فيها له وضرر فواتها عائد إليه ، وردت من مر ( وله أن ياحي ) أي المسكنة بدلا لفسد  
 من غيرها ( وإليه ) أي المسح ( أن لا يمسح عنها ) ولا يموتها ( ويقول ) لها ( يمسح أو  
 جوع ) دفع للضرر ، ولأنه في المسكنة أنها كالتقاضي ذكر إلا في إلقاء سدها لها ، ولو  
 أعسر سيد مستوفدة عن عتقها أحر على عتقها للكسب لتفق منه أو على إخراجها ، ولا يحر  
 على عتقها أو ترويحها ولا بيعها من نفسها ، فإن عجزت عن الكسب أفق عليها من بيت المال  
 قال القموني : ولو مات مولاه ولم يمسح له مال ولا لها كسب ولا كان له مال فالرجوع إلى وجه  
 أبي ريد بالترويح أولى للصحة وعدم الضرر

### ( فصل )

في مؤن الأقارب

( يرمه ) أي المهر الحرة أو المهر ذكر كما كان أو أنثى ( عتق ) أي مؤنه حتى يحولها وأحره  
 طبيب ( الوالد ) المصوم الحرة وقته المحتاج له وروحه إن وجد إعمه أو أو بعض بالنسبة لنفسه

( قوله معر على كلام ابن الصلاح ) أي فيما لو قصب الحرة بعض الصداق ( قوله أما إذا قلنا  
 إجماع ) معتمد ، وقوله ثمها أي المصصة مسح المص ( قوله انحه استقلاله ) أي المصصة وكذا  
 سيدها لاستقلاله ، ثم رتب شيعة إريدي صرح به ( قوله ثمها كالتقاضي ) أي في عدم مسح  
 السيد ( قوله إلا في إلقاء سيدها ) لا حاجة إليه لأن السيد لا يرمه بعتق مكاسبه إلا أن يتوزر  
 ذلك بما لو هجر المكاتب عن عتقه عنه ( قوله أحر على عتقها بكسب ) لو فصل من كسبها  
 على مؤنسها شيء فيسمى أن يمسح عنها انصرف منه لأنه مملوك سيدها ثم على مسح  
 في مؤنه المملوك الآتي ( قوله من مات المال ) أي من كان فيه شيء أو مبيع موليته فيسمى أن  
 يحر على ترويحها للضرورة لكن مقتضى إطلاق قوله أو ترويحها خلافه ( قوله بالترويح ) وعن  
 المرد أن الحاكم يروحها لأن العرس عنه سيدها ثم على حج ( قوله وعدم الضرر )  
 وإليه لم يقولوا بها ، ثم إن لم يكن له مال فعلى ميسر الميسر كما ذكره في التيسر في مؤنه  
 رقيق في مكان لا يستعد ، عن ميسر الميسر هو بالترويح ولا كذا في التيسر ، وعدمه فهو لا يوجد  
 من يترجح ما فيسمى أن يكون النفقة على ميسر الميسر

### ( فصل )

في مؤن الأقارب

( قوله ب وحب ) أي من حج إجماع

( قوله فالرجوع إلى وجه

أبي ريد بالترويح ) ونظر

من يروحها والصورة أن

السيد غائب ، والذي في

الدميري أن وجه أبي ريد

إجماع هو في الحاضر العاجز

عن النفقة لمبراج .

### [ فصل ]

في مؤن الأقارب

الحرة لا المكاتب ( وإن علا ) ولو أنى غير ورثة إجماعاً ، ولعله تعالى - وصاحبهما في النسب  
معروفاً - ولا يجد التصحيح « إن أنيب ما أكمل لرحل من كسبه وولده من كسبه » ( و ) يرم  
الأصل الحر أو الميعض ذكر أو أنى مؤنة ( الولد ) الميعوض الحر أو الميعض كذا ( وإن  
سفل ) ولو أنى كذلك لقوله تعالى - وعلى المولود له - الآية - ومعنى - وعلى الوارث مثل  
ذلك - الذي أخذ منه أبو حنيفة رضي الله عنه وجوب مئة الحارم أي في عدم إصارة كإبنة  
من عسر رضي الله بهما ، وهو أهم ما تفرق من غيره ، وقوله - فإن أُرغص ، أي كفاً - يورث  
أخوره - فإبنة أخرى الرضاع فكأنه يرم . ومن ثم جمعوا على ذلك في عدم إصالة له  
وأحق به بيع محررك كالحرة - حتى لا يكفك ويولد عتقاً - ( وإن خلت  
ديهما ) شريطة عسمة شعق عسمة كما مر لا عورته وحرقى كما جرى عليه جمع إذ لا حرمة  
بعدها لأنه منصوص بهما وذلك لعدم جوم ذنبه وكذا في ولاية خلاف الإرث فإبنة ميسرة على  
المصرة وهي مقدودة حيث لا إجماع ( بشرط - الميعض ) ذنبه هو ساة وسنة الروح معاوضة  
وعمل قوله عسمة في إصارة كما مر في الفلاس حيث لا تكذب به حاله ولا يجوز مئة شهيد  
له به ( عاصر عن قوته وقوت عائلته ) من روجته وخادمها وأم ولده كما أختهم - لا أدرعى  
نحو وعن سائر مؤنهم ، وخص القوت لأنه أهم لاعتنائه به كما صرح به الأصحاب في باب الفلاس  
وذلك لخبر مسلم « أبداً بنفسك فتصدق عسمة » فإن فصل شيء ، فإبنة ، فإن فصل عن أهالك  
شيء - أي فرائضك - وبعونه يتقوى ممر عن أي حصة إلا أن حب ذنبه - يسلط من  
المصرة معنى يخصه ( في يومه ) وليته التي - بعد - وعنه - وله لم يكف الفلاس لم يوجب غيره  
( وبيع فيها مائة في الدس ) من عمار وعنده كسكن وخدم ومركوب وإن احتاجهم لخدمة  
على وفائه وسع فيها مائة فيه بأدنى مسقط مفسد كف بيع مسكته لا كدرا مسكن لأصله  
ويبقى هو لا مسكن مع حر « أبداً بنفسك » على أن الحر يباع بثمن لا يبق معه بعد  
بيع مسكته إلا ما يكتفي به حره مسكته أو مسكن ولده ، وحشد بقوله مسكته قد ذكر الحر تاركاً  
لإشكال وم . وكيفية بيع العتق لها كما سيأتي في بقية العبد وصحة التصرف وصوبه لأدرعى  
وخلق غير العتق به في ذلك ثم شق بيده شقاً أنه يسدسها إلى احتياج ما يسهر به  
فبيع ، قال بعدد مع حر ، ولم يوح من يشرى ولا السكك مع السكك - فإبنة لا يباع فيه ثم مر  
في باب الفلاس فلا يباع فيها من يترك له ومعه ( و يرم كسباً كذا ) أي من يورثه ولا يورثه لأصل  
كالأدم والسكن والإخدام حيث وجب ( في لأصح ) إلى حق ولاق به وإن - حر به عتقه لأن  
القدرة بالكسب كهي بالمال في تحريم الركاة وغيره . وعالم بمره - إن لم يبعس به لأنه على  
النراخي وهذه فورية ،

( قوله أي في عدم الإصارة )  
هو خبر ومعنى ( قوله وقوله )  
هو الحر ( قوله لا يجوز مئة )  
وحر ( أنظر ما مراده  
بالجو وفقد رد الشهاد  
حج في الرائي المخلص ،  
و سوجه وجوب إبقائه  
وفرق شئ غير قدر على  
زوال ماله ويؤخذ من  
فرقه أن تارك الصلاة  
كالحر في الرتبة فله مرد  
الشارح بالجو فإبنة  
( قوله وإن عتقها ) عبارة  
التحفة وإن احتاجها وهو  
كذلك في نسخة من  
الشارح ( قوله وكيفية بيع  
العتق الخ ) عبارة التحفة  
وكيفية بيع العتق لها كما  
صحة التصرف في عتقه  
من نفقة العبد وصوبه  
الأدرعى الخ .

( قوله وولده من كسبه ) أي لأب ، وهو من جهة الحديث ( قوله أو الميعض كذا ) أي ما يباع  
لعهده الحر ( قوله ولو أنى كذلك ) أي غير وارثه ( قوله لا يجوز مئة وحر ) أي  
الراجح نحو الزاني المصن لكن قال - حج - فيه أن الأقرب - لإعناق عايه له حره عن عسمة عسمة  
تخلهاهما ومقتضى ما علل به أن مثله قاطع الأقرب - مع بوج حره الزمام ( قوله وذنب ) أي اختلاف  
ديهما ( قوله شهده به ) أي بإعسار ( قوله فلا يملك ) أي روجته ( قوله معنى يخصه ) أي كأن قال  
بما وجبت على ذنبه ككسبه حره - وهذا حصص بأصله - والفرع ( قوله وإجماعاً ) أي الكسب



ولا يكف كـ (لا تخرج) تركت الكسب (فوت الثلث ضهره والله أعلم) لتأكد حرمة الأصل  
 ولأن بكايه الكسب مع كبره ليس من المعشرة بالمعروف للأموال وما يحصل ذلك حيث لم  
 ينتقل مال ولده ومصلحته وإلا وجبت له حرمة (وحي) أي سعة التريب (السكينة) خير «أحدى  
 من ماله ما يكفيك ووليك بالمعروف» فوجب إغناءه وكفى سبب غنائه وقوامه بلين ماله  
 كونه مريضاً حزيناً ومعتبراً راعياً ورهده تحت يمينه من التردد على العادة وندفع عنه  
 ثم خروج ذلك من الشئ كقوله «وحي» أي سعة فيه وثم يساعه فواجب كما صرح به ابن  
 وغيره وإن غنائه وندوه من الحرج وإن يدل ما نافع منه وكذا إن أنفق لكنه يصح عنه بعد  
 ساره إن كان له ما كونه لأمره ولا يظن لمصلحة تكرار الإبدال بتكرار الانفاق لتقصيره بالندفع  
 له لأنه كان متحكما من ساقته من غير أن يملكه من غيره إلى سعة كالكسوة يمكن من توكيل  
 رقبته سعة من (أو سئل) «وإن العرب التي لم ينسحق لأحد في صرفهم عنه قربة  
 (أو سئل) «وإن العرب التي لم ينسحق لأحد في صرفهم عنه قربة» وقد رالت  
 العرب فيه وجهه غير واحد من وجهه رجع أنه أي ماله عليه ماله أنه مقصر بنفيه الذي يمين  
 عنه به يرحمونه سعة وفوقه سعة ماله به فلذا خرجت هذه عن نظائرها وكذا نفقة الرجل وإن  
 جبهه ماله سعة من ربه لأن الحامل لما كانت هي المنتفعة بها التعتق بنفقتها (ولا تفسر  
 دية) «ذكر (لا يرضى دية) عنه (أو يرضى) وهو لا يرضى إن شاء (في قيراص) وإن أأخر  
 لا يرضى عن إبدان كما وعدته سعة له وإن يرضى فيه يسكن ويشت أن لا يرضى دية ولا عد  
 لا يرضى وهو كسب كسائي ورعيته في كلامه استسلف عنه عليه استثناء له نصيبه المحولة في ملك  
 لا يرضى هو حب قصده سعة دائمة غير متحرج هو غنائه استثناء حقيق لأن المستقرص صار  
 كأنه سعة من ربه هو في ربه وإليه يرضى سعة من ربه إن كان (نفسية) للمنفق (أو منع)  
 حرمه سعة من ربه أن كرهه بذلك وكرهه كالأفني من صيرورتها دينا بذلك هو المذهب  
 وقول جماعة من متأخريه به مردود فلا معنى مردود كما أوضحه القيس وغيره لكن صورته  
 أن يقره الحاكم وبأنه الشخص في الأصل قد أنفق ماله في دية العائث وأنفق  
 وهي غير مستهينة لا يرضى وإنما يرضى الحاكم قد بطلان على ذلك كما وم يقتضيه شئ لم ينصر

(قوله وأن يفسده)  
 وبداويه (تقدم هذا  
 قوله الذي لم يرضى  
 لأحد الخ) أي صرف  
 ما إذا أذن له أي وأنفق  
 كما هو ظاهر (قوله ويبحث  
 فيها لا يرضى دية) ليس  
 معطوفا على العاية بل هو  
 كلام مستأنف تقييما  
 للأن (قوله في الأفاق على  
 العفل) أي مثلاً.

الأكبر كان كالاشتمال أمر ولا فلا يرضى جمع وكتب أيضا لطف الله به قوله أو يحسونا أي أو سلبا  
 من ذلك كره الكسب لا يحس كسبا ولا يرضى على تعلمه (قوله ولا يكف كسبا) أي وإن قلدر  
 عليه (قوله حيث سئل) أي ذم (قوله وإلا وجبت نفقته حزما) أي لأنها تنزل منزلة أجرته  
 (قوله وأن يرضى) هذا من قوله أو يرضى حتى عودته وأجرة طهر (قوله وأن يرضى  
 ما لم) ولو دى به دفعه به غير يصدق في ذلك ثوبا فيه نصر والاقرب لأمر حيث لم يذكر  
 ليعب منه ظاهر تسهيل إمامة الله عليه (قوله وسق) أي السكينة (قوله التي لم يرضى استحق الخ)  
 أي لم يرضى عنه في لائق رايه وثيق صار عرضا على الآدميين من سقبات نصي برهمن  
 هذا يرضى به أنه مرد (قوله أي مثلاً) أي قلن أنه غيرها هو من الآحاد (قوله وإن  
 جعلت له سعة) مر جوح وقوله لا ذكر أي في قوله لأنها وجبت لدفع الحاجة (قوله إلا بعد  
 الأقرص) أي الله (قوله بأحد هاس) أي قيرص التصي ودينه وقوله بذلك أي أحد هاس

ذلك وهو غير من دله. نعم قيل لا تقي دية مع قولها أو دية في فرض سنة أو مع  
 وكسب عنه أن هذا يدل في لأقراص لأقراص في قول من وجهه. وغير من كلام  
 لصنف صير ورثها دية فرض التضي أو سنة بأدوى لكن شرط أن ثبت عنده احتياج  
 الفرع وعلى الأصل والمغرب أحد عقبة من مال قرنه عند من له أن لم يحدد حسبها وله  
 الاستقراض إن لم يجد به مالا ويخرج عن الحاكم ورجع إلى أهله ونقص الرجوع ولا فلا والأوجه  
 حريان ذلك في كل منقول ولأنه وإن عثر أحد العقبة من مال فرعه الصغر أو الخوص تنكح  
 الولدية ونسب للأُم تحدها من ماله حيث وجدت له إلا ما كره كرجع وحث سنة على فيه  
 المصون لعدم ولايتهما (وعنه) أي الأم من مال فرعه (إرضاع ولدها) (دلمع والأصغر  
 وهو ميراث بعد الولادة ورجع في مدته لأهل حاكمه بخلاف الأخرى ومن سافر شدة ثم  
 وقبل سنة وذلك لأن النسب لا يعيش بدونه حال ومع ذلك لم يجب لأخره إن كان له  
 أخره كما يجب إطعام المضطر بالبدل (ثم بعده) أي رضاعه (إن لم يوجد له) أو أخذه  
 وحب إرضاعه) على من وجدت إقامته له وفي مثل لأخذه من غرضه مؤنه (وإن وجد سالما  
 تخير الأم) حية كالتأوي في كساح أمه وإن لا يرضعها حية بعدى وإن غامر برضاع  
 له أخرى (عائ رعت) في إرضاعه وبه أخوة مثل (وهي مكروهة) أي النفس (ومعها  
 في الأصح) ليكن غنمه بها (فإن ذبح من له معها وصحبه ذكروا والله أعلم) لأن فيه  
 إصرار بالولد لم يرد شفعها به وصالح معها به فادع لأحد من ذلك نص عنه في إن فرض لأن

(قوله ليس بشرط أن  
 ثبت عنه) (رجع  
 لأحد من وكان  
 سقاه لكن ثم اصرم  
 من على ثبوت احتياج  
 الفرع وعلى الأصل دون  
 حكمه والظاهر أنه مثله  
 (قوله بعد الولادة) أي  
 عقبها

(قوله إن لم يحدد حسبها) يفهم منه أنه إذا وجد أحد من ماله كالحجر أو من أحد من مال واحد  
 الحاكم وكذا يقال في الأم والفرع لا يبين له الجمع (قوله إن لم يحدد مالا ويخرج) راجع لكل من قوله  
 والمغرب والح و قوله وله الاستقراض الخ (قوله ونسب للأم) أصل هذا مع قوله قبل ذلك وأحد  
 عقبة من مال قرنه إلا أن يقال مرادهم القربى حيث كانت له ولأبيه لكن عرج عن هذا  
 الفرع فيقتضي أنه ليس له الاستقلال بالأحد (قوله عليه ولا نسب) أي الأم والفرع ووجد منه  
 أن الأم لو كانت وصية على أنها لم تحتج إلى إذن الحاكم (قوله وعالها) (دع ولدها سالما) وهو مسعت  
 من رضاعه وبه قال في ذكره من أي شرط عدم الدية لأنه لم يحصل معها فهل يتحال عنه  
 سبب الهلاك قياسا على ما لو أمست عن المضطر وسبب شدة برهاني وقد يتوقف فيه أنه  
 يوجب الشاة فمات ولدها بسبب ذلك صمته مع أنه لم يحدث في الولد شيء وهو أنه أمه ليس  
 المتعين أمه الله وأم الطفل هنا وإن لم يحصل منها إلا ما سكت أمه من سقى ما وجب عنها  
 ميرل ميرل إلا لا يفي أنه قد يقال دية الشاة من ماله ذلك ولدها لأنه عهد كثيرا  
 تربية أولاد الحيوانات بالسقى من غير أهانتها وعدم سقى اللبأ موجب للهلاك حاله فهو  
 أولى بالصمان وقد يقال بل الأقرب ما قاله ابن أبي شريف من عدم الصمان وهو سبب  
 بأنه قد لا يوجد بعد ذبح الأم ما يرى به الولد أصلا فهو انزوي محقق أو كالحق كالأول  
 عدم سقى الله فإن عدمه ليس بحقة موت لولده ولا كالحق كما سبب من قوله تعالى مع أنه  
 شوهه كثير من النساء يمتن عطف ولذتهن ويرضع الولد غير أمه ويعيش (قوله وهو ميراث بعد  
 الولادة) أي عقبها

(قوله بن كانت حلية) أي أما (٢١٢) إذا كانت منكوبة لمعرفه انبع لأن له مع ولده من دخول دار ارجح

فوات كاله لايشوش أصل العشرة كما هو واضح على أن غالب الناس يؤر فتده تشبها بصحة ولده فلم يعتبر النادر في ذلك وما اعترض به هذا التصحيح غير ملاق له فليحذر أن غير منكوبة بن كانت حلية فإن برعت مكسب منه فصاعا ولاشك في قوله (فإن أمة) على أن ذم ترصعه (وملست أحره مثل) له وقيل إن لزوج استنحر روحه بإرضاع ولده وهو الأصح بنصمه رضاه ثم انتمتع وفرص الكلام في الروحة للإشارة إلى هذا الخلاف في استنحارها وإلا لحكم الحلية كذلك فإدفع قول ابن شهبة ومن معه تحريض الزوجة مع ذكر أصله لغيرها أيضا لأوجه له (أحدث) وكانت أحره من وفور نفسها ثم إن لم يرضعها عنه - تحققت النفقة أيضا وإلا فلا كما نوه قرب صاحبها منه ، كذا قلناه ونعم صهما الأذرعى أن ذلك حيث لم يصحبها في سفره ولا فلها النفقة وهو هذا صاحبها واستجته ويرقى بأن من شأن برصاع أن يشوش الجمع مالم يأن وحدد حيث قال به كل النكاحين سقطت وبلا ولازم وهو هذا للصحة ومن هذا الفرق يؤخذ ما أفتت به من أن الروحة وحررت في اللدة بأرضه الصاعه لم لم تسقط نفسها بخلاف سفره ، لأنه لحاحها لنفسه منه من استرجاعها دون المسافرة ، ولا يتخالفه ما في كلامهما في العدد من أنها وحررت لإرضاع ولده في اللدة سقطت وحررت مالم لوأرضته ساكنة ولا أحره لم لأنها مترعة (أو) - است (موقها) أي أحره مثل (ولا) أحره الإجماع لتصرره (وكذا) لا يرضه لإحانه هذا في خبره الك - له لزم كما أنه العرق (بن) رصبت الأم بأحره مثل أو من كما هو واضح و (تبرعت) به (أحديه) صالحة لأحره لولده صررها (أو رصبت قل) بما ظله ذم (في لأصهر) لإصرره على ما صوته حينئذ ، وقد قال تعالى - وإن أردتم أن تسترضعوا أولادكم فلا تسامحوا بينهم - . والى في ذم الأم له في شفقتها ومحل الخلاف بد استمرى لول ابن لأحده ولا أحب ذم بن برصاعه بأحره مثل فعدم كفايه بعض المتأخرين ، أي العدول عنه من إصرار برصاع وفي ولد حر وروحة حره أما ولد رقيق وأن حره فلا وجدها كذا وكان مولد من غيره ، فهو كات رقيقة وولد حر أو رقيقا فيجوز إحاده من وافقه السيد مهم ، ويجوز حره وذول ثقب وعلى لأصهره - بن ذم وجود مترعة أو راضية دون من أحره مثل وأسكرت ذم صاقي في ذلك عنه لأنها تسعى عليه أحره وأصل دمه ، ولأنه شى عنه إمامة اللدة ، ونحو أحره في مال الناس فإن لم يكن له مال فعلى من يرضه سنته (ومن سوى فرعاه) فرما أو بعد أو يرث أو عده أو ذكوة

(قوله يؤر فتده) أي انتمتع (قوله بن وجد ذلك بحيث الخ) معتمد (قوله ولا يتخالفه ما في كلامهما) ويعنى وجهه أن مشبه الإرضاع مصورة كذا وأحرر بنسب الإرضاع ولده وحررت فإنه لا يمكن من عودها لاستحقاق منعها للسأحر (قوله فلا أحره لم) أي وإن كان سكوتها عنه بها تخور صلب الأحره أو يبنى وحب - إعلامها باستحقاق أحره كما قيل تنبه في وجوب الإعلام بالنعمة وقباضه وجوب الإعلام بكل ما لا يعلم بحكمه إرضاعه وسكنها بشره بزوج على عدة اللدة كاطمح وعسل النساب ويحكم (قوله أحديه صالحة) أي أن له مكان فاسفة ولم يحصل للولد صرر ثم يرضه (قوله أو رصبت قل) أي بما لا يعارض به عادة (قوله ومحل الخلاف إذا استمرى) أي أن كان لا يؤديه ويحصل له به عوقب كموه بنى أمه (قوله لما ولد رقيق) أي كما لو وصى بولاد أمته ثم مات وتمتتها وارث (قوله فيضمن إحانه من وافقه السيد مهمها) أي أزوج ولأم

إن رضى كما سيأتي في الفصل الآتي (قوله ولا حكم الحلية كذلك) أي كما قدمه قبيل المتن (قوله لغيرها) أي الحلية (قوله ثم إن لم يقع برصعها عنه الخ) ظاهر هذا السياق أن هذا الفصل لا يثنى فيها لولم يأخذ أحره وأنها تستحق حينئذ النفقة مصدقا للرجوع (قوله ومن هذا الفرق يؤخذ الخ) انظر ماوجه الأحد (قوله ولا يتخالفه ما في كلامهما الخ) انظر ماوجه عدم مخالفة (قوله إلا في الحضنة الثانية للأم) صريح هذا السياق أنه لا تسقط حضنتها إذا هبت عليها أحره مثل وإن برعت بها أجنبية أو رضيت بسوها وأنها لا تسقط إلا إذا طلست أكثر من أحره المثل وأنه لا تلازم بين الإرضاع والحضنة فقد يرضع منها مولد لأجل الإرضاع ويعد إليها للحضنة ، وسيأتي في كلامه في الباب الآتي ما يتخالفه والشهاب حج لما ذكره هذا الاستثناء هنا ختمه بقوله على ما يحتمل أو برعة فترأ

مه ثم حرم فيما يأتي بخلافه فلم يقع في كلامه محالته بخلاف الشارح .

أو ثبوت (أنه) عنه بالولاية وبين تصور سر أو كان أحدهما عيبا من الآخر فكسب لاسوائهما  
في موجب وهو التبراه فان تاب أحدهم دفع لحاكم حصته من ماله وبذا افرص عليه ، فإن  
يقصر ثمر الآخر بالبدن ، والأوجه عدم روم تعرجه في ثمره إلى به الرجوع من يكون محذور  
أمره كافيا حيث هو البادل المسترج فذكر الرجوع في كلام من يعترض له تصور وعمل ذلك كما  
قاله الأدرعي إذا كان المأمور هؤلاءك مؤمرا وبذا افرص الحاكم منه وثمر عدلا لا صرف إلى  
الحاج يوما يوما (و.د) بأن لم يستوي في ذلك من كان أحدهما ثمر الآخر وإن  
(فالأصح أقرهما) هو الذي يفتقه ووثني عرويته لأن اقرانه هي الموجهة كما يقرر مكات  
الأقرية أولى بالاعتبار من الإرث (فإن استوى) فربهما كذا من واس ست (و) بالاعتبار  
(بالإرث في الأصح) أمثله حينئذ (و) موجه (الذي) لئلا للأصح أولا أن الاعتبار (بالإرث)  
فيستحق الإرث وإن كان غيره ثمر (ثم القرب) إن استوى إرثا (والوارثان) استويان قرنا  
الواجب عليهما المون كإبن وبنت هل (يستويان) منه (أدورج) لمؤن عليهما (نحوه) أي الإرث  
(وحيث) م. ح. شبيهة متهما وحرم الثاني في الأنوار وهو يعتمد وهو نظير مارجحة للصف  
وعنده فبمن له أنوب ومن إن مؤنه عليهما أي ولكن المرحح خلافه كما سيأتي وإن مع  
الركن مارجحة واعتمد ذون وعن تصححه عن جمع ورجحه من لقرى وعبره (ومن له  
أوان) أي ثوب وإن علاوأم (و) حقه (عني ذاب) ولي بالما اسمها ما كان في صهره وأعموم  
حرمه (وغير) هي (عالمها) ليع (و) لاسوائهما فيه حذف الصغر والمحمول لغير الأب  
بالولاية عليهما (أو) أحص (أحداد وحذب) لغير (إن ذلي لغيره بعض فالأقرب) هو  
الذي ينفقه لإدلاء الأعد به (وإلا) أي وإن لم يدل بعضهم ببعض فالاعتبار (بأشرب) فينبه  
الأقرب منهم (وقيل) الاعتبار بوصف (الإرث) كما مر في الفروع (و) الاعتبار (بولاية  
سأل) أي بالجهة التي سببها وإن وجد ما بها كاعتق لأنها بشر عوص التربية إليه في  
كلامه مصاف محذوف (ومن له أصل وورع) وهو غير (في الأصح) ث مؤننه (على الفرع  
وإن بعد) كآب ومن من ذن عصوته أقوى وهو أول ما يميز ذن أبيه بعظم حرمه. ولثاني  
أنها على الأصل استصحابا لما كان في الصغر. والثالث أنها عليهما لأنها كتهما في العصة (أو) له  
(محتاجون) من أصوله وفروعه أو أحدهما مع زوجة وصاق موجوده عن الكل (يقسم) منه ثم  
(زوجته) لأنها أكد إذ نفقها لاستقط بعضي الرمن (ثم) بعد روجه فقه (الأقرب) فالأقرب  
نعم يقدم ولده الصغر أو المحمول على الأم وهي على الأب كالحالة على أمه وهو أعني ذب على  
بواله الكبر لما قل لكن الأوجه أن الأب المحمول مسو.

(قوله فإن لم يقدر أي  
على الاقتراض (قوله في  
كلامه مصاف محذوف)  
أي والتقدر جهة ولاية  
سأل

(قوله فإن لم يقدر) أي على الاقتراض وقعية التقيد بعدم التقدير أنه يقدر على لا من من  
له أصل الصغر بالإهتاق وعليه فواجب وأمره فابق فاضهر الرجوع لمقرينة الباهرة في عدم الرجوع  
وسكوته لم أبق بل إلام الحكم (قوله من كان أحدهما ثمر) كإبن البنت (قوله والآخر وارثا)  
كإبن ابن وابن وفوقه ثم تورع لمؤن معتمد (قوله ولكن المرحح) أي هالك وقوله خلافه أي خلاف  
القول بأنه عليهما وبذلك هي على ذب فقط (قوله ولي بالما) أي عاخر عن الكسب أو رماه (قوله  
يدفعها لاستقط بعضي الرمن) ومما يؤيد منه أن منها خادمها وأم ولده اه حج

مع أوله البصر أو نحو ذلك من حيث من أحد مسوون قريبا عرض أو ضعف كما قدم  
 لب اس على اس بنت لضعها وإرتها وأبو آب على أبي أم لإرته وحد أوابن زمن على أب أوابن  
 عمر من ، وعقد العنقة من حش وإن حد وحشة لب ولذتان على حشة لب ولادة فقط ،  
 والأقرب عدم التمتع . نحو من صلاح ووادى جمع من كل وجه وزرع ما يحده عليهم إن  
 سدة مسد من كل وإلا فخرج (ويمين) تقدم (وارث وقدر) تقدم (وى) طير ماسر

### (فصل)

في الخصم

ويسمى في الخصم الباع ودوله وردى بالبيع وما عده من الباع كماله والحد اعطى من يظهر ،  
 ثم أنى من ماله فتم حاش الله في التحير وتواضع (الخصامة) بفتح الحاء لغة من الحصن  
 كسرهما وهو غلب لعم الخصامة العفل إليه . وشرعا (حشد من لايشغل) بأموره ككبير  
 محسوب (وربته) بفتح هاء وفتح عيم رصته ، وقد من نصيبه في الإجارة ومن ثم قال  
 الإمام هي مرفقة على الحاش (والأش ليس بها) ذهبن نصيبها ولو فورشتهن ، ومؤتم  
 على من برمة البعة ومن ثم كرت هنا ويبنى في يدق الخصامة مع الإشهاد وقصد رجوع  
 . مرآة ، وكفى كفاه نص شرع التفتيه قول الحاكم إرضعها واحضليه ولك على الأب  
 رجوع وإن لم يستأجره فإن حاش تولد بالذكور والأشئ للخدمة فعلى الوالد إخدامه بلائق به  
 عرفه أو دبره ثم حاشه كاشي وإن وحده بآخره للخدمة في تقرر أنها الحصد والبصر  
 في النسخ وهذا غير مباشرة الخدمة .

(قوله مع ولد الصغر ثم محسوب) أي فتوزع بينهما (قوله أو ضعف) عطف بين وقوله من  
 كل ماعى سدة .

### (فصل)

في الخصامة

(قوله في خصمه) أي وما بينهما كعدم تسليم الشهادة لابن عمها على ما يأتي وككونه مع المتخلف  
 عن السفر من قوله وإن كانت الخصامة لمريد السفر (قوله وهو الجنب) هو أحد معانيه لغة  
 ، من ثم قال حج شبه هذا ما في كتب الفقه والذي في القاموس الحصن بالكسر مادون الإبط  
 ، الكشح والصدور والعصان وما بينهما أوجان الشيء وناحيته ، ثم قال وحسن الصبي حضنا  
 وحسنه . كسر حعه في حصه أو رده كاحتضنه اه وقوله حضنا أي بفتح الحاء على ما هو القياس  
 في مصدر الدلائل بمعنى (قوله واحضليه) بصم الصاد الفعلة من حصن كسرها كما في المختار (قوله  
 ولك على الأب رجوع) أي بما يقبل ذلك (قوله وإن لم يستأجرها) أي وتستحق أجرة  
 القدر (قوله والبصر في المصالح) أصح ما المراد بالمصالح التي تحب عليها مع عدم وجوب  
 خدمتها

(قوله على أب) أي في

الأولى (قوله أوابن) أي

في الثانية (قوله من

حديثين) أي بأن كان

ينسب إلى حديثين من

أحداه أي يقتسم على

من ينسب إلى حشة

واحد منهم (قوله وإن

أحد) أي الفاص

### (فصل)

في الخصامة

(قوله في إيفاق الخصامة)

أطر البصر مصاف

ماعيه أو مقوله وعلى

كل فم يظهر لي وجه

ملاءمته لقوله بعد

ويكفي قول بعض شرع

السببه الخ فلت من .

(قوله ولاحق المحرم رصاع)  
 أي ولا لمحرم مصاهرة  
 (قوله نعم تقسم عيبتن  
 بنت المحصون كما يأتي عما  
 فيه) نبع في هذا جميع  
 لكن ذلك تكلم على  
 البت فيما يأتي بخلافه  
 (قوله وإن علا كذلك)  
 العهر أن لأصوب حذفه  
 لأنه عين لما لا يأتي على  
 الأثر فتأمل (قوله إذ  
 لا يقطع الأب بخلاف  
 أمهاته) لا يقال إنما  
 تقسم لأنه واسطة  
 بين وبين بنت وطهره  
 الأم بالنسبة لأمهاتها لأن  
 رسول الله أمر حر وهو  
 في واسطة هؤلاء لاستطاع  
 أولئك بخلاف أولئك  
 فكانت قرينة هؤلاء أقوى  
 (قوله بخلاف من يأتي)  
 عبارة الجلال بخلافها  
 (قوله لأن تقديم الأخت  
 للأب الخ) صريح في أن  
 الأخت للأب تقدم على  
 لأخت للأب في الإرث  
 وليس كذلك وعلى  
 الشارح الجلال بقوله  
 لإدلائها بالألم انتهى على  
 أن ما علل به الشارح هنا  
 لا يفيد تقديم التي للأب  
 في هذا الباب لأن غاية  
 ما أفاده أن التي للأب  
 لا تقسم عليها وأما كونها  
 تقسم على التي للأب  
 فأمر آخر .

(وأولاهن) عند الشارع في حر (م) لحر السبي والحرمة وصحاح إسناده « أن امرأة قلت  
 يا رسول الله إن ابني هذا كان بطني له وعاء وحجرتي له حواء ونكح به ستدا وإن أباه طائفي  
 ورعم ثم يبرعه مني » فقل أب أحق به مني سكرى » نعم تقسم عيبتن ككلى الأخت روحه  
 محصون يتأتى وطؤه بها وروح محصونة يتبين بغيره لا بغيره ولا حوا المحرم رصاع ولا  
 لمعنى . أما رقبك فخصته لسببه فإن كان معها فهي بين فرسه وبنت نفسه حسب الرق  
 والمحرمه فإن انفقه عن المهرانة أو على سبب حصة أو رضى أحدهما لأخرى له . وإن عتقها  
 استأجر لحاكم من يخصصه وألزمهما الأخترة (ثم يأتى) لها (بداين يأتى) مشاركتهم لأن  
 يرثوا ولادة (يقسم أفرهن) ففرهن يوفون بنفسه . نعم بعدهن بمحصول كما أتى  
 عما فيه (والجديد) أنه (تقدم بعدن أم أب) وإن علا كذلك . ومن عدا انحق ولانتهن  
 ومن ثم كن أقوى ميراث إذ لا يقطعن ذات حيز أمهات (ثم أمهات لمدان يأتى) تتم  
 القرى فاقترى كذلك أيضا (ثم أم في أب كذلك ثم أم في حد كذلك) أي ثم أمهات يأتى  
 بات تقدم التي فاقترى (ولتقدم) أنه (بنته لأخوات وعدا محصن) أي ثم يأتى الأب  
 والجد للذكورات لأن الأخوات أشق لاحتماعهن معه في العلب والطن وذو أخته غيره لأن  
 رواء المحاربي وأحب حديد ما أولئك أقوى قرابة . ومن ثم عتق على الفروع حذف هؤلاء  
 (وتقدم) حرما (أخت) من أي حصة كانت (على حصة) ندرها (وحده على بنت أخ وبنت أخت)  
 لأنها تدلى بالأب بخلاف من يأتي (و) تقدم (بنت أخ و) بنت (أخت على عمه) لأن حصة لأخوة  
 مقدمة على حصة العمومة . ومن ثم تقدم من ذبح في الإرث على عم وعمة بنت أخت على بنت  
 أخ كسب أشق كل مرتبة على ما ذكرها من استوب مرتبهم وإذا قلعه بالمرتبة المتقدمة  
 (و) تقدم (أخت) أو حالة أو عمة (من أوجب على أخت) أو حصة أو عمة (من أحدهما) أي  
 قرنتها . والأصح تقديم أخت من أب على أخت من أم (لأنها أعز من أمه) وبما هو  
 أخرى . والثاني عليه لأن تقديم لأخت للأب على لأخت للأب كان إيجابها في الإرث ولا يثبت  
 هذا (وحالة وعمة لأب) وإن علا (عليهما لأن) أي حصة لأخوة والتي عكس للإدلاء بالأب

(قوله وأولاهن) أي أحقهن بمعنى المستحق منهن ثم ولا تتم غيرهن عيبتن ولا عيبتن وركن  
 للخصامة فيسلم لغيرها ما دامت بمسعة كما يأتي (قوله حواء) قال في الاموس حواء كسكيات والمحوى  
 كعنى جماعة السيوط ابتدائية (قوله وروح) أي وإن عترف به فبنت حصة من العدة وله أن  
 يأخذها عن له حصتها فهدا عنه في هذه الحالة (قوله ولا حوا المحرم رصاع) أي أو محرم مصاهرة  
 كروحة الأب (قوله أما الرقيق) محرم قوله في حر (قوله وصات نفسه) أي وكذا عيبتن وما ذكر  
 لمشارك (قوله وإن عتقها سكرى) أي ومن ثم أن سكرى منهم غير رصاع . وقوله من يخصصه  
 بأنه نصير (قوله وألزمهما الأخترة) هو مصاهر في أسبه ووبد لبعض . ثم غيره من الأخترة ولا يبرمه  
 أجرة بل يلزم بأخوته من عيبتن فقط (قوله لو فور شقته) أي لأخوات (قوله نعم يقسم عيبتن)  
 أي أمهات لأن (قوله كما يأتي عما فيه) لم يذكره بعد وسكرى في جميع أمهات فون ليس . وقيل  
 تقدم عليه الحالة والأخت من الأم منه فرع في من روضة أخته بنت المحصون حصته إذ  
 لم يكن له أن ذكره ابن كج ه إلى آخر ما قيل به فراجع (قوله وتقدم أخت) أي لرصاع

(قوله غير صحيح) لعله سقط هـ لست غير صحيح أيضا فوهما من بعض الكسبة أنها مكررة ولأنها من مستند  
محتاج إلى خبر وأن يحتاج إلى (٢١٦) حرايب في حرج نسخة صحيحة (قوله معصوف على قوله محرم) صوابه معصوف على

(و) (أصح) (سقوط كل حجة لا تراث) وهي من بدلي بدكر بين اثنين كأن في الأم لإدلائها عن  
لاحق له هـ فهي بالأصح أشبه والثاني لا يثبت تولدتها اليكمت تاجر عن جميع المذكورات  
اصعبها ، وقولها ومنها ، كل محرم بدلي بدكر لا تراث كذا من التثنية وبسبب العلم بالأم صحيح  
ورغم أنه دهول لأن يكون بنت العلم محرمات صحيح لأنه مثل الدسة عن لاثرت لا يقيد المحرمية  
وهذا هـ هو لوصوحه فلا دهول فيه ، وعمما تقرر من قول الشارح وبسبب العلم بالأم معصوف  
على قوله محرم لأنها معطوفة على بنت ابن التثنية (دون ثني قرينة غير محرم) م بدل بدكر غير  
وارث كما عم عمامة (كثرت حاله) وبسبب عمه أو عم لغيره فلا يسقط على الأصح أما غير قرينة  
كمعقبة وقرينة أدت بدكر غير وارث أو بورث أو ثني ، والمحصول بدكر يشبهى فلا حجة  
له ، وعدة في الروضة من الخاص بد التثنية ، وردة ابن الرفعة ولأسوى له من رد الملقى أن  
كلام ر في بدلي على أن ما ذكره منها سبق قبله لأنه لا يثبت مع ما تقدم لإدلائها بدكر غير  
وارث ، وقد تقرر أن من كان بهذه الصفة لاحتصانه له ، بخلاف بنت الحالة والعممة فإنها تدلي  
بشيء وبخلاف بنت العم في النسبة فإنها تدلي بدكر وارث مردود ، فتد أحسن عنه لو أن  
رحمه الله تعالى بأن في الجدة الساقطة لاحتصانه نسبة لأقرباء ، في النسب ما قلعت عنها لاحتصانه ،  
وأما بنت الحال فقد تراخي النسب فلم يؤثر فيها عدم إدلائها بورث (وثبت) الحمد بد (لكل  
ذكر محرم وارث) كأب وابن عم وأخ أو عم لوفور شفتته (على ريب الإرث) كما مر في هـ ،  
عم يقدم هنا حجة على أخ وأخ ذاب على أخ لأن ما كان في ولاية السكاج (وكذا) وارث قريب كآهده  
النسب ولا يرد الحق (غير محرم كاس عم) واس عم أب أو جد بدرك الإرث هـ أيضا (على  
الصحيح) بقوله فرسه بالإرث ، والذي لا يثبت المحرمية ، وفي مثله من العلم بشارة في اعتبار  
القرابة في المحرمات فاندفع الدون بأن كلامه : من يثبت فيه وارث غير محرم مع أنه لاحتصانه له ،  
(قوله ومنها) أي حجة لا تراث (قوله معصوف على قوله) ويحور رتبة عطف على كل (قوله  
والمحصول بدكر يشبهى) لا يتقدم في كلامه ما يخرج ما ذكر (قوله فلا حضانة لها) والفرق بينها  
وبين ما كان المحصول من أبي يشبهى والمحصول بدكر حيث سميت به إن كان معه نحو بنته أن  
الذكر لا يشبهى عن الاستدانة بخلاف المرأة ولهذا إذا سكنت طفل حقها بخلاف الذكر اهـ به  
على مسيح (قوله بدل على أن ما ذكره) في التثنية ، وقوله فيه أي في بنت الحال (قوله  
في الحدة) أي ثني في الح والاحتصانه ثني مسد أو حذر لأقرباء منه (قوله ثني لأقرباء) أي  
الاحتصانه لهم قوة في النسب (قوله فند روى النسب) لكن هذا الفرق قد ورد عليه بنت العلم بالأم  
ونحو بنت ابن التثنية في درجتها بسبب الأس وبسبب العلم لذم في درجتها بسبب العلم بالأم الشقيق أو  
الابن وهم أقرباء في النسب (قوله وأخ ذاب على أخ لأم) فيه مسدحة بالنسبة لأخ من الأم فإنه  
لاحق له في ولاية السكاج أصلا وتعتبره بالنسبة شجر حلاله  
فإنه لو كان كل من الزوج وروحة محصونا فالاحتصانه لخاصة الزوج لأنه يجب على الزوج  
القيام بحقوق الروحة على أمرها من تصريف عنه توفية لحقها من قبل الزوج .

كل ثم إن في علم ما ذكره  
في كلام الشارح عما ذكره  
في كذا الشيعيين بطر  
لا يجوز لأن حاصل ما ذكره  
في كلام الشيعيين أن  
المثال المذكور من مدخول  
الضابط لكن بإسقاط  
قيد المحرمية وهو معابر  
لما ذكره في كلام الشارح  
إذ حاصله أنه معطوف على  
أصل الضابط فهو جواب  
آخر على أن كلام الشارح  
الجلال هو عين كلام  
الشيعيين خلافاً بوجه  
كلام الشارح هنا (قوله  
بأن في الحدة الساقطة  
الاحتصانه ثابتة الخ) تراجع  
له نسخة صحيحة وكان  
حاصل المقصود منه ما في  
بعض المواصل عنه أنه  
إعانة برعى لإدلاء من  
لاحق له عند قوة النسب  
أما عند تراخيها فلا يشبهى  
وفيه ما فيه وهبارة والده  
في حواشي شرح الروض  
بصهاو ، وما سقطت حصانه  
أم أبي الأم ونحوها  
حكمت عم لأم وبنت  
ابن بنت لاصعبها بإدلائها  
بذكر غير وارث وقوة من  
يلبها إذ هو الأب أو عمه  
بخلاف بنت الحال فإن  
حصانها عند ضعف من

بعدها تراخي النسب وقد حذر صعبها ، إدلائها ثم لأنه وإن كان يوسعه بهت (قوله وفي مثله من العلم الخ) (ولا  
هو جواب ثان عم ورد على عبارة اصعب وهو ذكره مع الجواب الأول كان أولى فإنه يدل على الأولى الجواب بأن قوله كاس عم  
وصف محصون لقوله غير محرم لا مثال أي غير محرم هو كاس عم من كل قريب يخرج الحق فتأمل



( قوله لأم قنة ) في حواشي

التحفة نقلا عن صاحب  
 نهال الصفة وصرح بوجهه  
 مع أن قوله فيما لو سمعت  
 من قد يعين لأم لا يورث  
 فمن ( قوله مع برؤوحها  
 لاحق للأب ) ويؤخذ  
 مما مر ويأتي أنها مقتضى  
 من بعد لأبوين ثم يرد  
 الأميل من جميع ( قوله  
 قبل محي ) ممر الخ (   
 في إرم التحفة ويظهر أن  
 القصة من بعد من  
 يخصه لقرب رواله علما  
 ويحتمل أحد ممرين وانه  
 اندكاح أن يفصل بين أن  
 بعد قرب رواله فاطمكم  
 كذلك وإلا فتنتقل لمن  
 بعد منتهت ( قوله أما  
 بكفة أي الطفل ) أي  
 تكالة الطفل إذا سكحت  
 أمه أو حده ( قوله بألف )  
 وكذا لو خالها من الحضنة  
 فقط كما في حاشية الشيخ  
 ( قوله كأن برؤوح )  
 لا يورث ما في الحديث من  
 على أن من العتق ولد له  
 ( قوله أو أخته لأمه أخاه  
 لأبيه ) أي ساء على أحد  
 الوحيين من أنها تامة  
 عليه وليس الشارح ممن  
 يحمله .

لكن ليس به رعة من أحد أبويه المحرقل الغير وقد ثبت لأم فيه فيما لو سمعت أم ولد كافر  
 فيه حصته وله عتاق مع لها في الإسلام ما لم تتروج لقراعها إذ يمنع على السيد قربانها مع وفور  
 شتمها ومع روجه لاحق لأب سكره ( ومحو ) ( قوله متعاهمه يتل كيوم في سنة لنفسه  
 ويترجى ثوب حصته في ذلك اليوم وبه ) ثم كلام في دفعه والأقرب أن حكمه يسلب  
 منه من إعتاقه وهو أن محي ممر في ولي السكاح بعد ( وفاسق ) لأنها ولاية ، نعم نكح  
 منه وهو قد ثبت جمع من كتابات الفقه في حيث وقع التراجع بعد التسليم فإن وقع قبله احتياج  
 لمعنى رعيه بها وحمل منه بعد من بعد سمع سنة عدم الأهلية فلا مع من السيد كالطرح  
 ( وكافر على ممر ) ما ثبت في العكس لأن لا يورث الكافر وأقرب كلامه ثبوتها للكافر على  
 الكافر وهو كذا ( وما كفه عن أبي الحسن ) وبما رضى زوجها ولم يدخل بها للعهر المأثرت  
 محي من ممره كحي ( وما ثبت من الأم ) ما ثبت من أمها ماله من الروح والأب شتمه مع  
 ذمه وبين ما روى في ذلك من كفة في السنة من سنة ختمه بقصة أم الأب وهو  
 وأما الحد ورعيه في أمه فلا يورثه من برؤوحها لأن أمه من حدها وهو كذا في بعض  
 فيه كلام الأئمة وقد لا يورث من زوج الكون فسبح في بالإشارة أن سمع روحته بألف  
 وحده الصغير من ممره برؤوحه لأنه لا يورث إلا من أمه ( إلا ) إن برؤوح من  
 محي في حصته أي في الميراث وإن كان برؤوح ( عمه واس عمه واس أخيه ) أو أخيه لأبيه أخيه  
 لأنه ( في الأصح ) لأن هؤلاء منجأ من في حصته والشقة لعدم من رعيه الطل فبها وال

( قوله لكن ليس له ) أي السيد وقوله هذا شامل للأب والأم واقتصر على الأم حيث

قال تلخص القول فيه أن الولد الرقيق حصته لسيده إلا إذا كان قبل البيع وأنه حره أمه سم  
 عن مخرج ( قوله من أحد أبويه مخر ) وصورته في لأم أن يعق بعد ولادة أو يوصى  
 بولدها ثم عدت فهي حره والأب روي كذا ( قوله ولو قبل محي ممر ) أي من أنه إن  
 دمه بمنته أمه في كثير من بلادنا وإلا استمرت الإهنة ثم رأت في حج ( قوله وما كفة  
 عن أبي الحسن ) أي جرد العتق وبما كان ابروح غالبا صرح به في الأم وقوله غير أبي الطفل  
 أي وإن سلا كما في روضة الحد في الأب وصورته أن برؤوح رجل أمه من روحه من غيره  
 بعد منة ويموت أمه الممن وأمه حصته روضة حصته ممره سم شي مخرج ( قوله وأما الحد  
 فإنه بخ ) وصورته ذلك أن يرزق الحد إحدى من ودية لأخرى أو يرزق أحد امرأة وأمه  
 سم في ذلك ولد من إحدى الأجداد أو بنت واحدة يسم من من حصته الولد لروحة أبي الابن  
 وهي أخيه في ذوى ودية في أمه من حصته حيث بكفة حد الطفل وقد تقدم تصويره  
 أما فيما قلناه سم على مخرج عن بر ( قوله وقصيته أن تزوحها ) أي الحصة وقوله في الأم  
 أي كأن تكون عمة المحزون وتزوح بالتي أمه ( قوله أن خالع زوجه بألف ) هو للتشيل  
 ولما هو محم في حصته الصغير سنة كان الحكم كذا ( قوله من أخيه ) صورته أن  
 برزق أخت النفس لأمه من من أخيه لأبيه من لأحد لأنه لا يورثها مع سم على  
 مخرج من أن قول الشارح وصحح السكاح من الأخ

على كفايته خلاف لأحمى ، ومن ثم شرط في عدم رده في الأب بخلاف من له  
 حين نكح رصده وحده ، والثاني يدعى حمها لأشعث بروح ولا حق له في حصته لأن فتيته  
 الأحمى وينتسب سكاح ابن الأخ في كل مسحق غير ذم ونمائها كائن - قوح تحت الصن  
 لأمه من أحبه لأنه قام ، فتنم على ابن أخيه فتيته في أصبح ( ورن كلب ) لمخون ر رصيعه  
 اشريط ) في اسحق حق حوته بحسبه إذا كان داب ابن كافي المحرر ونفقته يولد رخصه  
 الله تعالى ( ث رصيعه على الصحيح ) غير مستحرم رصيعه برده مبرم ، ونفقته إلى مبرم  
 الحاضنة مع الاعتناء عن ذلك على حمته متى هو مبرم من مبرم بد فقها في مبرم  
 سقط حقها ولها إن أرصده حره رصيعه وحسبه وحيث أن هذا مبرم رصيعه مبرم  
 مارضيت به ، أما إذا لم يكن لها من مسحق حره ومن الصحيح لا يولي لها مستحرم من  
 رصيعه عندها وردت بمصر وينسب شرط في رصيعه حصته من أم مشعل كالحق وفوق في غير  
 المبركة في حق من مبرها رصيعه دون من بد الأم من مبره عده رصيعه رصيعه ومن مبرم  
 جمع وحاصلهم حره وذو حقه انوفى بخلاف ما في كلب كلب رصيعه حره رصيعه  
 احت تحت المبركة ولا حقه من رصيعه رصيعه رصيعه رصيعه رصيعه رصيعه رصيعه  
 يعقل كافي الثاني للحرجاني قال الأرمي وهو حسن رصيعه في حق مبرم رصيعه رصيعه  
 حصر كما هو ظاهر ومن حذام ورصيعه رصيعه رصيعه رصيعه رصيعه رصيعه رصيعه  
 ذوعاهة على مصحح « ومعنى لا عدوى أنها غير مؤثرة بدنها وبها يحسن الله تعالى ذلك عند  
 غناظة كسرا ( فان كانت رصيعه ) كان رصيعه رصيعه رصيعه رصيعه رصيعه رصيعه  
 ولورحميا ( حصص ) حذام رصيعه رصيعه رصيعه رصيعه رصيعه رصيعه رصيعه  
 لروال السابع ومن ثم لو أنقص حصته رصيعه رصيعه رصيعه رصيعه رصيعه رصيعه  
 الأم أو امتنع رصيعه رصيعه رصيعه رصيعه رصيعه رصيعه رصيعه رصيعه  
 إحصار الأم وعمله حيث لم يلزمه شتته وإلا أحرر كما في رصيعه رصيعه رصيعه رصيعه  
 ومثاني يكون أولاده المستحقين كرواح لوى في السكاح وعرض رصيعه رصيعه رصيعه  
 وأكثر فراغا من السلطان مع طول أمدها ولو قدم كل من رصيعه رصيعه رصيعه رصيعه  
 أمره للسبي الأمين فيصعبه عند الأصح مبرم أو من عرض كحله لأرمي وعمره رصيعه  
 للبوردى في قوله لا يخدم المذهب في رصيعه رصيعه رصيعه رصيعه رصيعه رصيعه  
 أن زوج واحدة فقط هي الأحق وإن بعدت أو زوج ثنتين قدمت فربها ( هذا كيه في غير  
 غير وانما رصيعه رصيعه رصيعه رصيعه رصيعه رصيعه رصيعه رصيعه رصيعه رصيعه  
 في مدة واحدة وإن فصل أحدهما صاحبه بدين أو مال أو عبة ( كان عند من اختاره منهما )  
 إن غير لهما كتم أنه عرف بأسماء إحصار المحرر أحسن أنه صلى الله عليه وسلم خير علام  
 بين أبيه وأمه ،

(قوله وحيث ياتيها)  
 أي بالنسبة للحصانة إذا  
 مستثناة الرصع تنفذت  
 في كلامه مستثناة ولا حرج  
 للتمسية عليها ها وحيث  
 فهذا امر في أنها إذا لم  
 ترص إلا بأحره وهناك  
 متبرعة أو إلا بأحره المثل  
 وهناك من يرصى بأقل  
 المستحب بها وهو خلاف  
 رصيعه في غير النص وهو  
 مستحب مذهب وظاهر أن  
 المعول عليه ما هنا حره  
 كره في رصيعه ( قوله رص  
 حقة ) لا يعني أنه لا بد  
 من مبرم مضاف في  
 الحديث الكريمة إذ أورد  
 ليس صاحب العاهة وإما  
 هو صاحب ذات العاهة  
 (قوله من السكاح) قال  
 سم وينبى أن مثله ما إذا  
 اختلف عليهما وكان  
 كل منهما لا ياتي إلا حر  
 و ياتي أحده لا ياتي  
 منها الصام بمسالح المحسوس

(قوله هو أمرا) أي فوق وقوله فيستحق حرما أي في مشايخ الحصة (قوله أثر) أي  
 العمى ، وقوله خير لا يورد أي يحكره ذلك فهو نهى بربه (قوله ماد حمها) أي وبن  
 تكرر ذلك منها (قوله وإلا أحررت) أي الأم (قوله ومن صاطه) وهو من يات كل  
 وحده ويشرب وحده إلى آخر هذا ، وعاشر إمامه الحكم بالخبر أنه لا يتوقف على بلوغه



(قوله و نتجه آن محل تکبیر من خروج) فی معناه بدلیل قوله و إلا لا (۳۳۱)

ثم بعد لأن الخروج اند كور هو  
 الذي يلزمه تمكينها منه  
 كي عم من السياق و نه  
 بصرح عبارة التبعة  
 ومعلوم أن هذا القدياني  
 في إدارته خروجها من  
 غير لزوم بالأولى (قوله  
 الآن يكون مبرها فريسا)  
 حاشى هـ مع مقابلة في  
 مبرها إن كان قريبا لحاشى  
 كل يوم لزمه تمكينها من  
 الدخول وإن كان بعيدا  
 حاشى كل يوم فله منعها  
 ولا حتى مقابلة وفى فرق  
 بين القريب والبعيد والمنشقة  
 في ذلك إنا هي عليها  
 لا عليه ، وأهل كلام  
 لا يردى معروض في غير  
 من المنع والإفلا يظهر  
 وجه ثم ظهر أن وجهه  
 روى العرف فان  
 العرف أن قريب المنزل  
 كما يبرر كثير خلاف  
 بعده (قوله وهو كاللبن  
 للعبق ففى نحو لا توفى  
 بعكس الحكم) هذا  
 صهر فإد كان يعامه  
 لك الحرفة والإفلا وجه  
 له على أنه قد لا يلزم قول  
 لمصعب وسامه مكتب  
 وحرفة والفرق بين مامها  
 والقسم ظاهر فليتأمل  
 (قوله وجوبا) الطاهر أنه  
 متعلق بمكتب والحرفة  
 وأن الماوى على أولي القربى

خذنا ما غلبه الأدرعي من طرف واحد كالمهم له ومكسها من ردتها بحكم عليه ، مع  
 لاغنها من عيدها مرض لشدة الحاجة إليها ويجهل أن محس مكسها من خروج سدا انشاء  
 ربه قوته وإلا لم يرمه (ومعهم) أي لأب (دحولا) أي الأس واللب في  
 دته (إثارة) حيث لا حلو له محبة ولا رسة كما هو في ردة في مكسها معوق  
 مكس لا نفس لما كت (ولرارة مرة في شد) أي العدة في كل يوم إلا أن يكون ردها  
 فر ما فلا بأس بدحولها كل يوم عدة لورس وعت مرده على العدة وعدة العدة على العدة  
 (فمن مرض فالأمر قوي تحريمها) لأنهم أعز الله وقته عدة من عدة (فمن رضى به في  
 بقته) ما شرط أن لا كورين (مذلك وإلا في ينها) يكون التريض ويصودها ويحب الاحد  
 من الخوذة في عدة من ولا مع ثم من حضور نجهزها في بيته إذا ما ناله منعها من ردة  
 قريته إذا رده في مدكه الحسك في العكس كدبث ولو مارا في دس من ماب معها في ربه أحدها  
 نجيب لأب كما خسه بعض ما حرمين ومن مرحت الأبرم لأب تكلي الأذى من مريضها إن  
 أحسنت ذلك بخلاف أنه كر لا يرمه عكسه من ذلك ويرث حسه (وإن حارها) أي لأم  
 (دكر فعدة) دور (ملاوعند لأب) وإن مله ومليه ومشي ومكس يكون (مبارا) وهو  
 كالليل للعاب في نحو الأبوين بعكس الحسك كما مر في غيره في التسمك بحسنة الأدرعي (يؤيده)  
 وحويا بعدة سم رة النفس من كل ربه وعكسها كل محمود (ووسامة) وحويا (المكس) مع  
 اسم والهاء ويحور كسر الاء وهو مع على العدم وعتة اب فم مكس كما هو على الأئمة و  
 يان أنه جمع كات (وحرفة) مع من لأول السكدة ومن الماني رده على دس عكار الاء  
 وسائر كلام السوردي أنه ليس لأب ثم ما عده ولده صفة مره في عكسه رة عده حسه ود  
 كاه إلى أنه بعد النساء على مثل ذلك ، وأخرة ذلك في ما لم يرد إلا في من عده  
 رة وقه الأس السارح في ساكن مد ومطشته مره وله مع ولد مقه عدها في مكس أنه إن  
 سقم حبل بولا بإقامه عده فالحمد للأب رة صالحة وإن فصر ذلك أنه ، ووجه  
 منه أن مثل ذلك الأولي ماله كان في يده عده رة فوبه (أو) أحرم (نفي) وحسن  
 كمن خسه الشيخ ومرب (إشارة إلى) (معه در و مبرا) (د) وانها في حرمه لا فليس معها  
 (قوله خلافا لما يحسبه الأدرعي) حري عليه حج حيث قال وأبني من الصلاح أن لأم رة عدها  
 رسات إسها تحول على معدورة في عدم الخروج مكس نحو حدر ومرض أو مع حور روح اه  
 وليس في كلام السارح مرض لما لو كان مساعيا لمرض أو مع نحو اروح اه (قوله ولا يرمه)  
 أي بل الصاهر حرمة كينه من ذلك (قوله فلا نس بدحوبا) أي فلا منعها من ذلك ما يمكن  
 هدر رية وعد يوقف في الفرق بين فرسه من أو عيده كان مشقة في حق العبيدة إنه هي على  
 لأمر فإذا تحملها وأب في كل يوم يحسن مكس بدمه عدة وأي فرق بين الترسنة والعبيدة  
 (قوله المد كورين) أي في قوله ولا رية (قوله في تره أحدها) أي الترسه التي امتاز أحدها فيها  
 الهم ولو مسيد (قوله أوجب الأب) أي حيث لم يرمه عدة من محرم كأن ماب عده أنه وذاك  
 في غير لدها وقوله لمكس أي أو نحوه مما يلي من التعليل (قوله ويحور كسر الاء) أي مع فتح  
 هم أيضا (قوله وأبني من الصلاح) معصم

ال هو مذهب المكتبة فقط نفيه لأجل العلم نحو النسخة لتصحيح الصلاة لأن قول قد بين فيما يأتي أن العرض من المكتبة  
تعم الكتابة فتعين ما قلناه وأما نعم نحو النسخة فهو متبسر بغير المكتبة فراجع .



لغير حاجة ماسة ( قيل و ) شرط كون السفر بقدر ( مسافة قصر ) لأن الانتقال لما دونها كالإقامة محذور أخرى من بد متسع لسهولة مراعاة التمسك بالآثار أكثر من بد متسع لمهولة مراعاة مصالحه حيث ولو نازعته في قصد الثقة صدق بحسنه فإن وكل حلفت وتمسكه ( وعذرهم العفة ) كإخراج أو عم ( في هذا ) أي سفر الثقة ( كالأب ) ويشتمون على الأب حثيثا بنسب خلاف عزم لا عدونه له كإثني أم وحل وأح لأه وقد التولى وقرره في الروضة إن الأخرى كالأخ أو د البقية وهناك أبعاد كالعلم كان أولى ( وكذا من عم لم ذكر ) فأجده عند رده البقية مأمرة ( ولا يعطى شيء ) مشبهة حذرا من الخوف لحرمة الاستعانة بحرمته سيما ( من نفسه ) أو نحوها المكاة الثقة ( سم ) اعصون بدي هو لأبي ( إليها ) لاسم المحذور حيث

### ( فصل )

في مؤنة المالك وتوابعها

إد للبيعة ثلاثة أسس : الزوجية والعضوية وملك اليدين وما سوى الكلام على الأولين شرع في الثالث فقال ( عليه كفاية رقيقه ) ذكرنا كان أو أثير أو حتى ( رقيقه وكسوه ) وسائر مؤنونه حتى ماء ظهرته ولو سهر أو ترب عمه إن أحسنه ( وبين كان يعمى رما وبه أو مستنوده ) وآبقا وصغيرا ومرهونا ومستحرا وموسى بمعه أبا ومعه وكسوه وله بعض - وهو كل من مولاه - ولغيره « لما لك طعمه وكسوه ولا يكاف من لعمى ولا طيب » وجاء « كفى » بمره إن أرى يحسن عن « كونه فونه » رواها مسلم وفيها ما فهم معناه ولأن السيد حيث كسوه ونصره فيه فتزومه كفايته وأنهم قوله كفاية رقيقه أن العتبر كفايته في نفسه ،

وعصوم النهي يشمل التحريم أي بقبيلته إيا دفع في أمته وكسوه أي عطفه فونه والخروج منه أي لما فيه من الفرار من الموت ( قوله سر حاجة ماسة ) أي فونه ( قوله ومن التولى أح ) معتمد ( قوله كان أولى ) أي الأبعد وقوله أو نحوها ومعه بروحة

### ( فصل )

في مؤنة المالك وتوابعها

( قوله وآبقا ) ومن صورة تمكن الآ من الثقة حال إيفاء أن يجد هناك وكيل مستند نفسه تأمل أنه سم على منهج ويمكن أن يصور أبعده برفع أمره كسوى « الإرقى وعلب » ماسة أن يقتصر على سيده لكن يبقى الكلام هل يحل له إلى ذلك حيث عذر إيفاءه أو لا يحمل على العود إلى سيده فيه نظر والأقرب أنه يأمره بالعود إلى سيده من أحب إلى ذلك وكل به من يصرف عليه ما يوصله إلى سيده قرصا وقد يوجد ذلك ما يأتي في قوله قل لأدري في ثياب الرشيد عن ماله عيبة طويلة ولا نائب له الخ .

فخرج حصل له ماء الشهادة في نفسه ربه بحسبه له نيا وهكذا عية الأمر منه ثم بعد إبلاعه وله أدبه على ذلك وبعثه نعتا شخص خلق الله تعالى به سم على منهج وهو من ممر في سنة الترمذ من أسهل وبن أنه تعالى أنه يحسن السيد « خرب » بعد الترمذ وبن ذكر ذلك سنة ومارس على منهج

( قوله إن لأقرب ) يعني من الحوائش بدليل قوله كالأخ و بدليل مأمرة في الأب ( قوله كان أولى ) عبارة الروض قرع للأب نقله عن الأئم وإن أقام الحجة وللحجة وإن أقام الأخ لا لأخ مع إقامة العلم وابن الأخ انتهت وبها سم ما في قول الشرح كان أي العلم أولى بد لأولى به حيث عند الأئم لإقامة العلم واعلم أن الموردي خالف التولى في هذا وقال إن الأقرب المنتقل أولى قال في شرح الروض وما قاله التولى من مفرداته التي هي غير معمول بها ( قوله مشبهة ) قضيته تسليم غير اشبهة له وهو منكل فيما إذا كان مقصده عيدا وتبلغ معه حد الشهوة .

[ نص ]

في مؤنة المالك وتوابعها

وإن ردت على كونه مشبه بغيره حتى رغبته ورهاده كما في ستة القريب حتى يحق على السيد  
أحمد الصب ومن الأدوية وإن لم تحب عنه ذلك لنفسه الكفاية في حق نفسه بداعية الضم  
من لرقى أولى به ذلك لأن الترتيب عند الكفاية بحسب الكفاية كغيره مستحق النقل  
لخرجه أو ردة أو نحوهم . يدل على كفايته ذلك لأن قوله نحو بعد تعذيب جمع منه خير مسلم  
« وإذا قسم فاحسوا الله » . وذلك البعد متمكن من مع وجوبها عنه بما يباله مسكه وإما  
شبه لأن له ولاية قبل سريته شرعية ، وهذا فرق عدم وجوب كفايته قربة إذا كان غير محرم  
و يستثنى له كفايته . وهو فاسد الكفاية فإن كفايته على سبيله لاستيفائه بالكسب ولهذا تازمه  
كفايته برفاهه . نعم إن احتاج لزمه كفايته كما ينبغي في الكفاية ، وكذا لو عجز نفسه ولم يفسح  
سبيله كفايته فعله عنه ، وهي من غير ردة الدين ، وعنده فطره المكاتب كفايته فاسدة لعدم  
تكررها كالنوم . وكذا ينبغي لأنه رخصة حيث وجب مسكه على روحه وفقته وكفوه  
مستوفى على أجزائه ، والعبرة في كفايته عرف الله بالنسبة لأركانهم ( من سب قوت رضى  
البد وأدبهم وكفوه ) من جهة رفته . وبسبب ذلك وجب وصفه برفاهه . ولا  
يتم من جهة حال الدين . ففى رده ورجوعه . ففى حاله من رضى بحسب له .  
وحسبه خير الكفاية « فلهذا كفايته وكفايته معروف » . قال والمعلوم « المعروف له »  
سببه ولم كان البعد . كل واحد من البعد . فلهذا كفايته رفته رغبة رغبة رعاية العباد وب  
نعم . هو فوق الله . فلهذا كفايته . ولا ينبغي ( ولا ينبغي من العورة ) . وإن  
رأى حره . ولا بد من ذلك بعد تخفيفه . قال الفزالي وهذا يلاذبا إخراجا من السود . وخبر  
كما في البعد . وهذا سببه بوجه من المال . فلا كانوا لا يسترون أصلا .

فرع لو أن الرقيق صاعده لما نوع له رفته إن تكرر ذلك منه عمدا غاية  
لأمر أن له أدبه على ذلك . ( قوله وإن ردت على كفايته ) . قال حجج والواجب  
أن النسخ يرتب بغيره . أى في عطفه . وقضية إحالة الشارح ما به على  
سنة القريب . من وجوب الشرح للعباد . لأن من امره بالنسخ الذى يذمه في سنة القريب  
أوله لإتمامه . فلهذا كفايته ( قوله وإن لم تحب عنه ذلك لنفسه ) . أى وإن أحسنه غيب  
عن تحسب الشرح . وبوجه . وبمعنى وجوبه بداعية معصوم . فلهذا كفايته ( قوله  
لخرجه ) . أى فصح سريته ( قوله بغير رفته الشرعى ) . وهو البعد . ( قوله نعم إن احتاج )  
بغيره . وهو كفايته صحيحة . وبغيره قوله . وكذا لو عجز نفسه له ( قوله بفتقها على روحها )  
أى بأن سببه له . فلا وسهرا ( قوله من سب قوت رضى الدين ) . قال لما وردى . وبتراد بذلك  
فيه من حسن صاعده المستطاع لأمره . ولا ينبغي . قال . وبمعنى رفته إليه صاعده بحسب  
وأدبه معصوم . عرف الرخصة . وكذا المعنى . فلهذا كفايته . ( قوله حجج ) . يقول .  
دفع إليه الحب . وممكنه من إصلاحه . فلهذا كفايته . ( قوله لا كفاية بذلك ) . أى سمع  
مهرج ( قوله ولا بد من مراده حال السيد ) . أى ولا بد من مراده حال السيد حاله . وبغيره  
كما يدل عليه قوله . قال . وبغيره كفايته . ولا بد من مراده . ( قوله من الشرح من أنه يكره  
تفضيل التفسير من البعد . لأنه فاسد . لأن يكون بغيره . وبغيره . وبغيره . وبغيره .  
لبس النوع أو الصنف كذا . من مع الرخصة .

( قوله بل الرقيق أولى  
بذلك ) أى من الترتيب  
( قوله إذا لا تسقط كفايته  
بذلك ) يشبه تعليل الشيء  
بنفسه ( قوله بطريقه  
الشرعى ) أى إذا استحق  
القتل أو المراء بالسيف  
لا ينحو التجويع فتأمل  
( قوله والمعتبر في كفايته  
الح ) إن كان المراد اعتبار  
الكفاية برفاهه البعد  
هو صريح العبارة . فلهذا  
إما من قوله أن المعتبر  
كفايته في نفسه له . وب  
كان المراد بالنسبة لا حسن  
في الطعام فلا حاجة له مع  
ما فى المتن فليحرر ( قوله  
استحب أن يدفع إليه  
مثله ) أى كما يشمله المتن  
الآتى على الأثر



في سحر محجور عليه أنه هو فينعى من الأخط له من بيع الفل أو إجارته أو بيع من آخر أو  
الأقرب من على معيه ( فإن قصد أن لا يبيع بكن ماله من ولو سلك القاضي فقط بما يظهر  
لأنه سلطه عليه حيث والماث حاضر فبيع من ينفقه وله إجارته (أمه) القاضي  
بأنه متى إن وفي ثوبه في يده أو يملكه عنه ( يبيع أو إغناقه ) دفعه للشرر والقصد  
منه ماله عنه ، فإن أبيع آخره خاكة يبيع أو يباعه كما هو وسدس يبيع إلى ختم قدر  
تأخر عنه فيبيع حقه ما في يده عن لأصح في روضة . قال الأدرعي وغيره : وعمله إذا لم يتيسر  
عنه شيء فثبت عليه الحاجة كما هو ، فإن سرق ذلك كالحبوب والثمار يبيع ، أي فلا  
يملكه . وهو مأخوذ من كلامهم ، فإن يبيع وإجارته فبقته في بيت المال ، فإن فقد  
من السبعين منه من محجور عليه فإن أس إرضاه وبيع كناية رفق ماله لأن الكناية  
عنه ، وهو يعني أنه من عويع السبعين رفق ، قال الأدرعي : وهو كلامهم أنه يبيع  
عنه من ماله أو من ماله ، وهو مأخوذ من أن السدس أو عتاقه إلى خدمته  
أنه لو رده ، لا يبيع في أن يكون ذلك ، أنه قال التمولي من يصفه حرًا ولفظه رفق شمس  
صفت به على . وروى عن الأدرعي ، فإن عجز عن القيام به فيجب نصف نفقته في بيت  
المال ، فإن كان يبيع وشعره يبيع بعض في محجور عن نفسه في بيت المال إن لم يكن بينهما  
منه ولا يبيع من هي في حرمه . وهذا في غير ثم يولد ، أي هي ذرايع فيه ولا يبيع على  
من يها في لأصح من يؤخر أو يزوج

( قوله وتعدرت إجارته )  
لأنه لا يملكها كغيره ،  
لأنه ليس بالصواب .  
( قوله ولو سددت عليه الخ )  
وضع هذا الكلام وذريعي  
وعنه لأن هذا في غير محجور  
ولا يبيع من ماله  
ويبيع القاضي فيها ماله كغيره  
صريح في شرح الروض على  
أنه لا حاجة أن نمأسأله  
قدم ما يفي عنه ( قوله فإن  
يبيع يبيع ) أي يبيع  
( قوله قال التمولي من يصفه  
حرًا ونصفه رفق يبيع  
صفت نصفه الخ ) ظاهره  
سواء أكان يبيع منه ماله  
ثم لا

( قوله في سحر محجور ) هذه المعرفة على ما مر من القاضي وحقه إنه يبيع الأصلح وغيره  
فيجب رفق من حرج نصها وما قصد كلامها من أنه سحر من البيع والإجارة  
، أي حر كما هو مذهب على ما مر من سوابق مصنفهم في سحره والإوجب من الأصلح مذهب فقول  
جمع يح ( يحار أو يحار ) أي ما إذا كان أصلح له وهي الظاهر الموافقة لنظرها ( قوله أو  
لأمر من ) أي في مرض المرض من بيت المال على مقل السيد ( قوله ولو يبيع القاضي ) قضيته  
أنه لو كان له من في غير ما التمسى وكن إجارته عن قرب لا ينتظر ويؤمر بإزالة ملكه عن  
اليد ، ولو قد من المسمى يبيع عنه في أن يخصص ماله ، رأى ذلك مصنفه لم يبيع ( قوله  
فبقته في بيت المال ) فربما أحجج أي ماله يكن السيد فقيرا محتاجا إلى خدمته الضرورية  
فحب من كلام الشارح الذي يكون ربما لأقربا ، وسيأتي ذلك في قول الشارح ( قوله أو  
محجور ) لأولى إسقاط أو ( قوله فيجب نصف نفقته ) مذهب ( قوله يعجز عن نفسه ) أي  
بها ( قوله وهذا ) أي كونه نصف ( قوله من يؤخر ) أي وحوما ، وقوله أو يزوج قسم فيبين  
عنه ثوب أن السيد لا يبيع من يزوج ولا يبيع من يبيع من نفسها وإعنا يحجر على تخليصها  
من كسب أو يحارها ، فإن بعد ذلك ففهم في بيت المال ، وهو صريح في أنه يتفق عليها من  
بيت المال ومن يمكن من يحجر ، وما هذا صريح في أن الأدرعي قد قدم على بيت المال لأن يقال  
إن معنى محجور على ما إذا أراد السيد تزويجها وما تقدم محمول على خلافه ، ويؤيده أن الكلام  
ثم قسم حضر مولاه . أما من غاب عنها مولاه ولم يعلم له مال ولا لها كسب فزوج ، وحيث  
من ذلك كان الزوج يعرض السيد ومعرفة .

فإن لم يتمكن دفعه في بيت لبن (و حقه) السيد بن (منه) وهو أن يوضع (على إرضاع  
ولدها) أي يحوز له ذلك، سواء أكان منه ثم لم يوكفه من ربح أو لم يوجبه لأن فيها  
ومنافعها له بخلاف الرخصة فإن الزوج لا يملك ذلك منها، وهو طلب إرضاعه ويخبر به معها منه  
لأن فيه نفعًا من الواسع ولولدها لا يملك الاستدعاء فيه معها منه ووضعها عند غيرها  
أي فراغ الاستدعاء وإلا إذا كان الولد حراً من غيره أو كان له غيره فله معها من إرضاعه غير  
اللبا الذي لا يعيش إلا به ويسترضعها غيره لأن إرضاعه على وجهه أو ما كانه، فله من ربحه  
وغيره عن الموردي وأقر به، وله صب آخره إرضاع من أن يذهب الحرة ومن غيره، ربحه  
ولا يلزم التصرع به كما لا يلزم الحرة التصرع به، فإن ربح به كان به بيت وولده من غيره  
(وكذا غيره) أي غير ولدها (من نفس غيره) أي من ربحه من غيره ربحه أو ربحه من غيره أو  
لاعتدله به من في أكثر الأوقات أو مودة له من كماله سكتهم غيره من سائر الأعمال التي  
تتبعها مما يرد من يرضع عن ربحه فلا يثبت على إرضاع غيره، ولا يثبت له ربحه من غيره  
والدة ولدها... ولأن طعمه اللبن فلا يرضع منه كالآب، وقد عرفت مما مر أن هذا إذا كان  
ولدها حراً من السيد أو غيره فإنه وإلا فله من غيرها من إرضاعه وسائر غيرها (و) على  
(قطعه قبل حولين إن لم يضره) بأن اجتزأ بغير لبن منه قد يرد التمتع بها ولا يضره عن الواسع  
في ذلك (و) على (إرضاعه بعدها إن يضره) ولا يضره الإرضاع، وقد عرفت في كل من  
القسمين على الأغلب فلا يرد عليه ما زاده سواء أكانه من غيره أم لا لأن فيها منافعها له  
منه، وليس لها سائر الإرضاع ولا قسم، إلا لا حرج في لبنه (و) غيره من في غيره  
فليس لأحدهما) أي الأبوين الحريين، ويتبعه إلحاقه من غيره من إرضاعه من غيره  
في ذلك (قطعه قبل حولين) من غير رضا الآخر لأتاهما، مائة ربحه، فإن يرضع من  
الداعي إلى ما كمال الحريين إلا إذا كان السيد فيهما أصبح يرضع من ربحه كسائر  
حل الأم أو مرضها ولم يوجد غيرها، وكلامهم يحول على الدال كما ذكره الأدرسي (وله من)  
ذلك (إن لم يضره) لقوله تعالى - فإن أرادوا فصالاً عن من هم فيها وسور - أي دهن  
الخبرة أن ذلك يضر الولد أولاً - فلا جناح عليهما - (ولأنهما) منعه (من حولين) من  
غير رضا الآخر إن لم يضره بأن اجتزأ بغيره وكان في من يرضع من (وله الربح) على  
الحويين من حيث لا ضرر سكن في الحصة

(قوله سواء) كان منه أم  
لم يوكفه (عقار الحصة)  
وله من غيره ربحه وغيره  
(قوله إن يضره) أي أو  
ضررها كما في الحصة وبع  
الحصة أسقطته من  
الشرح وهذا يانه بدليل  
قوله في وفقط في كل  
من القسمين الخ.

(قوله فإن لم يتمكن) أي الإحارة والبروج (قوله وحده) قسم الماء من حقه (قوله ووضع  
الولد) ومعهم أن ذلك حيث لا ضرر على الولد (قوله أو يوكفه) أي كان يرضع به (قوله به  
معه من إرضاعه غير اللبن) أي أنه هو وليس له معها من إرضاعه لكن لا يثبت عنه بيت  
مما احتجوا للركن شريح روص اه سم على مذهب (قوله ولا يلزم التصرع به) أي الإرضاع  
(قوله ولا ضرر) من جملة التعليل (قوله واقتصر في كل) قد يتقابل الضرر إن كان قطعه  
قبل الحولين يضره وإرضاعه حينئذ يضرها غير حكمه اه سم على مذهب أقوي ولعن  
حكمه أن الأب يجب عليه إرضاعه لغيره إن تمكن وإلا فلا يجب على الأم بل يقسم وإن لحقه  
الضرر (قوله فلا يرد عليه ما زاده) أي في إرضاعه بعد الحولين من قوله ولا يضره الإرضاع الخ  
(قوله وليس لها استقلال بإرضاع) أي بعد حولين، وقوله ولا يقسم أي قبل الحولين أو بعدها  
(قوله حيث لا ضرر) استدراك على ما يوجهه الكلام السابق من استواء الأمرين

أنه من عندهم إلا حجة (وهو ذهب نفسه) عملاً على لسانه (بلا سراً بغيره) من اليوم  
 فيجوز له تكليفه به ويقع في تكليفه ما يحسنه الله كبر حجة في وقت الحاجة وما يحتاج في  
 العمل بغيري النهار وإبر حجة من العمل إما في المس إلى الله ما ساراً أو في المس إلى الله ما ساراً  
 وفيه إلا دوا حجة الألف وهو ما يحسنه الله كبر حجة في وقت الحاجة وما يحتاج في  
 اليوم لا حجة له من غير فلا يجوز له أن يكلفه عمل على لسانه بغير حجة يوماً أو يومين ثم  
 يعجز عنه فعم له حجة له أن يكلفه ذلك في بعض الأوقات وبما يكلفه الله لا حجة له  
 أو حجة له على عباد الله على ما يحسنه الله كبر حجة في وقت الحاجة وما يحتاج في  
 وقت الحاجة من العمل وهو ما يحسنه الله كبر حجة في وقت الحاجة وما يحتاج في  
 (نفسه) فيس لا حجة له من غير فلا يجوز له أن يكلفه عمل على لسانه بغير حجة يوماً أو يومين ثم  
 من كونهما عقد معاوضة اعتار الصيغة من الحجة وإن صرح بكلمة حجة وما شق منه وإن  
 كبر ما دللت على كبر كبره ونحوه (وهو حرج) معلوم (يؤدبه كل يوم أو تسوع)  
 أو شهر أو سنة في تكليفه حجة في وقت الحاجة من العمل وهو ما يحسنه الله كبر حجة في وقت الحاجة وما يحتاج في  
 صانع أو صانع من غير ومنه حجة في وقت الحاجة من العمل وهو ما يحسنه الله كبر حجة في وقت الحاجة وما يحتاج في  
 بموت أو موت الحراجة في وقت الحاجة من العمل وهو ما يحسنه الله كبر حجة في وقت الحاجة وما يحتاج في  
 خمسين ألف ألف ومائتي ألف (وهو السبق) ويشترط أن يكون كتاب صرح دائماً في صرح  
 فاصلة من حجة وكونه إن جعلها فيه (وهو رد كبره على كبره فاصلة من حجة وكونه  
 من سيده وإن يكون كبره مع تصرفه في وقت الحاجة من العمل وهو ما يحسنه الله كبر حجة في وقت الحاجة وما يحتاج في  
 لا حجة له من غير فلا يجوز له أن يكلفه عمل على لسانه بغير حجة يوماً أو يومين ثم  
 حجة لا حجة له من غير فلا يجوز له أن يكلفه عمل على لسانه بغير حجة يوماً أو يومين ثم

(قوله أنه من سامها) أي (وهو انصراف على واد (قوله في بعض الأوقات) أي حجة  
 لا حجة له من غير فلا يجوز له أن يكلفه عمل على لسانه بغير حجة يوماً أو يومين ثم  
 ذلك فحذره حج وعمران حجة في وقت الحاجة من العمل وهو ما يحسنه الله كبر حجة في وقت الحاجة وما يحتاج في  
 يجب على السيد معه ما فيه حجة (وهو رد كبره على كبره فاصلة من حجة وكونه  
 وحسنه مع لأنه قد يؤدى إلى صرح حجة في وقت الحاجة من العمل وهو ما يحسنه الله كبر حجة في وقت الحاجة وما يحتاج في  
 ممكنه في حجة في وقت الحاجة من العمل وهو ما يحسنه الله كبر حجة في وقت الحاجة وما يحتاج في  
 في ذلك صرح السيد (قوله لأنه عند معاوضة) ككسبه ومع ذلك لا يتم من جهة السيد كبره  
 صرح حج (قوله حسبما يشاء) وقع من حجة في وقت الحاجة من العمل وهو ما يحسنه الله كبر حجة في وقت الحاجة وما يحتاج في  
 للسيد من حجة في وقت الحاجة من العمل وهو ما يحسنه الله كبر حجة في وقت الحاجة وما يحتاج في  
 بين ورنه قد يكون عملاً حسب ذلك أي شدة وقد استكن السيد في الضرورة وماله في  
 السيد وهو بعد أنه فتح السيد وإن السكون ضروره (قوله وأعطى أفضله) أي ما حجه  
 ه حج (قوله ومائتي ألف) أي من لدره الحجة (قوله وتوسيع من سيده) أي لا يرد  
 سيده أحد منه من حجة لكونه لا يملك له ولا لغيره حجة لمعند تقديمه وصلة التي يظهر لأول  
 أحد من قوله لا يرد وتر (توسيع ثم رتب العراق صرح بذلك وهو حج ويصرفها كالنحو

(قوله ويتبع في تكليفه  
 ما يفيقه العادة الخ) عـ  
 بروض ويتبع العادة في  
 القبول والعمل طرفي النهار  
 ويرى من العمل إما  
 إلى أو النهار حيث  
 (قوله وأن صرح كبره  
 حرجك مع) حـ  
 حرجه وما عده (قوله  
 الحجة وهو حرج الخ)  
 فيه استبعاد (قوله روه  
 البهقي) لا حجة إليه مع  
 ما صرح في صدر الحجة  
 (قوله وتوسيع) أي  
 فيجوز للرئيس التصرف  
 فيه ويب كان لا يملكه  
 ومعلوم أن السيد معه حجة  
 وهو موضح به (قوله  
 لا كافو الصغر) أي الذي  
 لا يحسن لغيره



ولا يدخله صريحه بقدر حجة وخرج بحجة غيره كاعوانى لحسن قول الأذرى من يحور  
الحرف على آخر الظاهر أنه إن لم يحصر حر ولا فلا والصدور أنه يجب أن يلبس الخيل والبغال  
وغيرها من الخيل والجد الشديدين إذا كان ذلك يحصره صريحه بغير اعتبارا بكسوه الرقيق  
وم أرميه بغيره وهو صاهر وفي كتب حسنة وهو حر على التواعد أنه يحور لا شجاع ما حيوان  
في غير ما خلق له كالغزال والروب أو الخيل والإبل واحصر ما حدث وقوله صلى الله عليه وسلم «سما  
رحن يسوق تزد إد أرى أن لكم قصائد إن لم تحق ذلك» متفق عليه المراد أنه معظم ما معها  
ولا يلزم منه منع غيره (فان منع) من الاستدراك دالة على حجة (أحر في ذلك قول على  
بيع) أو إجارة (أو علف أو ذبح أو في غيره على بيع) أو إحره (أو علف) أو ما لم يلبس عن السب  
فان منع من ذلك فعل الحاكم ما يراه منه وظاهر أن ما حر في الرقيق يأتي هنا فان لم يكن له مال  
سواه الحاكم أو حره أو أجزاها عليه فان تعذر ذلك فعلى بيت المال كفايتها فان تعذر فعلى  
مسلمين كسوة في الرقيق وفي ما حره من ذلك عليه حيوب أو كل وآخر لا يؤكل ولم يجد  
بالجملة أنه هو وغيره مما يدل على عدمه فكل واحد من ذلك قول أم سوى منها فيه احتمالان  
أول عدم السلام دل على أن يكون (ولا يجب) من لنها (ما يضر ولنها) أى يحرم عليه  
ذلك لأنه ممنوع كما في ولا الأمانة من قبل ذنوب لو كان لنها دون غداء ولدها وح عليه مكبل  
عنده من غيره وبغيره من غير من الرقيق وإذا أراد أن يركه له ما قسمه حتى  
لا توثق الرقيق وقد يوفى في ذلك كسوة من الأذرى وهذا التوقف هو الصواب المسمى  
بكل ما من والأصوب وهو تركى في الكلام الرافى وهو كما قال وقد صرح السورى  
وعنده ما يولد منه في ذلك وسننى ما إذا عدل به إلى غير لنه وستمراه فانه يحور لأن  
القصد من كسوة ما يحل به من ما يولد منه كسوة حتى لنه ويحرم عليه أن يحل ما يحصره بقوله  
العلق ويحرم عليه ترك الحب إن ضررها وإلا كره للإصاعة ويستحب أن لا يسقى الحمار في  
الحب و يترك في القيد شئ وأن ينص أظفاره لئلا يؤذيها ويحرم جز الصوف من أصل  
النهار ونحوه وكذا حقه من مذهب الحيوان قال الحوى ونص الشافى في حرمة  
على الكراهة .

(قوله ولا يحل له صرهما إلا بعد حجة) ومثله النجس حيث اعين له في حور بقدر الحاجة  
وقوله والبغال أى ونحوه حيث لا يسمع القصر بل أنه (قوله فان لم يكن له مال دعها) فصيحة ماد كره  
ها وفي نسخة الرقيق أنه لا يسمع شئ منها إلا إذا لم يكن له مال غيرها وتقدم الحج في نفقة الرقيق  
أن الحاكم يرى ما هو لأصح من مع الرقيق أو غيره من أموال السيد (قوله وفي ما حره  
هذا) أى من كونه حرًا أو غيره (قوله والراحح تقدم غيره كقول) أى شئ يذبحه لما كونه (قوله  
ولا يجب) نعم الألام كما يأتي عن المعتز (قوله قال الرافى وقد يوقف الخ) معتمد وقوله  
في ذلك كونه أى ونقل يجب أن يترك له ما يحل من أمواله (قوله ويحرم عليه أن يحل) قال  
في إحصاء حبل حبل ما يحل من اللام وسكوب (قوله لئلا يؤذيها) أى فلو علم لحوق  
صريحه وحدها (قوله من أصل الضرر) أى من الحد الذى يلاقى الصهر بحيث لا يترك  
عليه شئاً

(قوله وان لم يكن له مال  
باعتها الحاكم الخ) غيره  
التحفة فان امتنع من  
علمها وإرسالها ولا مال  
له آخر أجبر على إزالة  
ملكه أو ذبحه لما كونه أو  
أو الأصغر صوابها عن  
التنف فان أى على الحاكم  
الأصح من ذلك انتهت  
وبها يعلم ما فى كلام  
الشارح رحمه الله تعالى  
حيث لم يذكر إحصاءه  
المقدم على فعل الحاكم  
ولم يقدّم فعل الحاكم  
بالأصح وسكت عن لا  
(قوله ادبه العلف) انظر  
ما موقفة (قوله وأن  
يقص ظفاره الخ) نقل  
في شرح اروض عن  
الأذرى أنه إذا نفاحش  
طول الأظفار وكان  
يؤذيها لا يحور حينها مالم  
يقص ما يؤذيها

و يمكن حملها على كراهة التحريم لتعلق انذار ، و تحب على مالك البحر أن سقى له من العسل  
في السكواة قدر حاجتها إن لم يكفها غيره ، و إذا فلا يرميه ذلك و إن كان في الشتاء و بعد حروجهما  
كان لمسقى أكثر ، فإن قام شيء من العسل في عسلها لم يتعين العسل . قال الرافعي . وقد قيل  
يشوى دحاجة و يعلقها باب السكواة فتأكل منها ، و يجب على مالك ديد الترس . إما يحصل  
ورق التوت ولو شراؤه ، و إما تحبته لأكله إن وجد لثلاثين لك نصير فائدة ، و يحوز شمس  
عند حصول نوله و إن هلك به كما يحوز دج الحيوان ( و ما لا روح له كقطة و دار لانت  
عمار ) على مالكها ، و غله انتهى بأن ذلك سمية نفس ، و لا تحب سمته بخلاف الهائم  
يحب على غيره لأن في تركه إصراراً ، و فرق حرمه بحرمه . و روح و إبه نصير قولهم اندكور  
فان في الاستعصاء . ولهذا فأنتم سمعتم قبل الماء عن الحيوان و لا تأثم سمعته عن الزرع ، و قد  
الشيخان عن لتوى كراهة تركها حتى تحرق . و كذا يكره ترك سقى الزرع و الأشجار عند  
الإمكان لما فيه من إصاعة المال . قال الأسوي . و حسنه عدم خرم إصاعته لكسبه صراحة  
في مواضع تحرقها كإبقاء الشاع في البحر لا خلاف ، فحسب أن . ل تحرقه إن كان سبب  
عملاً كإبقاء الشاع في البحر و عدم تحريقه . و كان سبب . ل تحمل لأمر قد نشق . و منه ترك  
سقى الأشجار ، و رهونة ثوب في العبد فانه حار خلاص للروابي . و عذر من يعسل لأسوي  
أن الاعتراض عليه بأن محرقه ذلك الأعمى لا يمكن أن لا يذ من نفسه . و شقة يجبه . من  
عمد . و انظر في السكم . و وضع المال في الخرز ساقط . قال ابن العماد في مسألة ترك سقى  
الأشجار صورتها . أن يكون له ثمرة في مؤنه سقيها و إذا فلا كراهة قطعاً . و لو أراد ترك  
سقى تخفيف الأشجار لأجل قصه الماء ، و البود فلا كراهة أيضاً . و هذا في مطلق التصرف  
أما المحذور عليه فهي و منه عمرة عقاره و حصد شجره و رعيه بالقي و غيره في الثاني . أما  
الوقف فيجب على ناظره عمارته حفظاً له على متعته عند تمكنه منها . و من رعيه أو من  
جهة شروطها الواقف فيها إذا لم يتعلق به حق لغيره ، فأما لو أجره . ثم حينئذ و منه عمارته  
إن أراد بقاء الإجارة ، فإن لم يفعل تخير المستأجر . قال الأدرعي : لو غاب ارشيد عن ماله عسة  
و الألف العرق .

( قوله واليه يشير قولهم  
المذكور ) أي في المتن  
( قوله ساقط ) كأنه لأن  
الأسوي أشار بتعيينه بأنها  
قد نشق إلى أن يحرم  
الحرم ترك الأعمال عند  
المشقة فيها فأيراد ذلك  
على كلامه مع إشارته إليه  
ساقط لكن قد يتوقف  
في ذلك مع تعبيره بقيد  
المسألة لعدم الحرمة مطلقاً  
مع أن المشقة قد توجد  
وقد لا يوجد ( قوله في مسألة  
ترك سقى الأشجار ) نظر  
هو منه أن ترك الماء والزرع  
والألف العرق .

( قوله و يمكن حملها على كراهة التحريم ) قال شيخ الرافعي . و قد ذكر وقد يحسن  
على ما لا تعذيب فيه أه حرج . ( قوله و لا تحب عمرته ) رعي في تأييد الصغير معنى ما  
( قوله حتى تحرق ) فتح ارت . قال في المختار : خرب الموضع بالكسر خراباً فهو خرب أه  
( قوله كإبقاء الشاع في البحر ) أي لا يعرض ما حرم من أنه يحق على راعي السفينة إذا  
أشرفت على العرق إلقاء ما لا روح فيه و فيه روح أي آخر ما بقي ( قوله إن كان سببها أن لا  
كإبقاء الخ ) هل من ذلك ما لو اعترف من البحر . ثم ثم شيء ما عرفه في البحر فانه منك  
تنازع فيه الفصلا ، و يتحده وفقاً لشجاعت عدم التحريم . لأن ما يصرف من نحو البحر  
من شأنه أن يكون حقيراً و من جنس الحقيق غالياً . و قد وضع على إباحة و الأشجار و قد  
لا يحصل بإلقاءه ضرر بوجه ، و ينبغي أن يكون مثل ذلك إلقاء الحطب من احتطب ، و كذا  
الحشيش . و تقول : بل سحبه حواري إلقاء ما اعترفه من البحر على الرباب أيضاً أه سم على  
مهج ( قوله و وضع المال في الخرز ساقط ) أي لأن قوله قد يشق عند حرمة تركه . و كان

خوبه ولا يثبت له هل يرمي الخ كمن يثبت من عمر عقده وسبق ربه ونوره من ماله الصاهر  
 ثم لأن عليه حفظ مال القريب كالمحورين ، وكذلك ما يورثه ربه وغيره وبعثت  
 به ديون مستقرقة وتعدو بيعة في الحال فالظاهر أن على كمن أن يسمي في حظه السقي وعده  
 إلى أن يساع في ديونه حيث لا يورث خاص يومه ذلك ولم يخص في هذه بقن خاص اه وهو  
 ظاهر والرودة في العمارة على الحجة خلاف الأولى . ورعا فيل بكرهتها وفي صحيح ابن  
 حبان أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « إن الرجل ليؤخر في نفقته كلها إلا في هذه التراب » ،  
 وفي أبي داود « كل ما تشتهى من آت في الرب فهو عليه ولا يورثه الصاهر إلا ما إلا ما » أي لا  
 ما لا تشتهى أي ما لا تشتهى في الحاق في الصاهر به من حيا كما هو معلوم ، ولا سكره عمارة  
 لحاجة وإن صاحب . وأما قوله على مع ما رد على سعة الشراء . وفيه بعد . الشراء  
 يحول على من فعل الحارة ، والظاهر على الناس . ويكره ابن حبان أن يذعنوا على نفسه أو على  
 ولده أو ماله أو حرمه لم يرد في آخره . وفي أبي داود عن جابر بن عبد الله قال قال رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم « لا تدعوا على أنفسكم ولا تسو على أولادكم ولا تدعوا على خدمكم ولا  
 تدعوا على أموالكم لا توافقوا من الله ساعة يسأل فيها عطاءا فستجاب له » وأما خبر « إن  
 الله لا يقبل دعة حجاب على حمله » ضعيف .

( قوله مستقرقة ) الطر  
 مفهومه وكذا مفهوم قوله  
 حيث لا يورث له خاص  
 ( قوله قال ابن الرحن سؤخر  
 في نفقته كلها ) لا يخفى أن  
 هذا الخبر لا يتم به الدليل إلا  
 بحمله على ما بعده ( قوله إلا  
 ما لا تشتهى ) ابن الرحن  
 من ماله الخير وقوله أي  
 ما لا يتصلح له تخصيص  
 لمعوم ما ( قوله ويكره  
 ابن حبان أن يذعنوا على ولده  
 إلخ ) الظاهر أن المراد  
 بالذعن الدعاء بسجود الموت  
 وأن عمل المكرهه عند  
 الحاجة كالتأديب ونحوه  
 والا فالذي يظهر أنه بلا  
 حاجة لا يجوز على الولد  
 والخدام مافي حاشية الشيخ  
 من أن قصة هذا السياق  
 أن الظالم إذا دعا على  
 المظلوم ووافق ساعة  
 الإجابة استجاب له  
 عن توقف

فيه متفقة كقصة النكاح . وشارة سم على منتهج قد يفهم التحريم فيما لا مشقة فيه بوجه كما  
 في ذلك ما يدل على طرف ثوبه أو بالقرب منه أو ضم كنه عليه ونحو ذلك ، وهو ظاهر  
 هذا فتأمل . ثم رأيت من أورد هـ ( قوله فظهر أن على كمن أن يسمي في حظه )  
 وخبره أن يأخذ من مال الصبي قدر أجرة مثل عمله منه وإن كان وحدا ولم يكن له في بيت  
 لمن في مثابه عمله شيء . وسجود ذلك . وقد شبه فوههم بولي أن يأخذ من مال ثلوي عليه  
 أجرة مثله إن لم يكن أبيا ولا جدًا ولهما أخذ الأقل من أجرة المثل وكذا تهم ( قوله إلا ما )  
 ما كيد للأول ( قوله مقصد صا ) أي ومنه أن يسمع منه تصرف في وجوه القسوت أو  
 على عياله ( قوله ولا سكره عمارة لحاجة وإن طلت ) أي من قد تفتت العمارة إن ترتب على  
 تركها مقصد من وجوه اصلاح التسفة على حرته مثلا ، وقوله يحول أي ما فيها ( قوله ولا تدعوا  
 على أولادكم ) كمن يحول لا يشارك في كل واحد من الصاهرين . قال فيهم ، وأنه  
 نفس فرد الهوى عن مجموع ( قوله لا توافقوا ) قصة هذا السياق أن الظالم دعا على  
 المظلوم ووافق ساعة الإجابة فاستجاب له فصار المظلوم دعا به عليه الصاهر وإن كان الظالم  
 آتيا بالدعاء ولا مانع منه .







[illegible]

( قوله وقوله عاكب إن  
رجع الالة الخ ) هنا  
خلاف في النسخ فليتممه  
( قوله ذاك مع السراية  
يقول عاكب ) تاريخ فيه  
أن السراية حارحة من  
المعل والموصوف بمعة القتل  
بها هو السراية و السراية  
مع سرراية لانه لم يده  
عاكب إذ مع وجود السراية  
يستحيل تحريف القتل  
من هو معها قاتل ولا بد  
إلى آخر ما ذكره ولا يخفى  
أن هذه المأزعة تنأى  
في الحواب عن الاشكال  
الاول بمسة لأما  
ثقه ( قوله بخلافه عاكب  
إصانه وحده ) أي فهو  
شبه عمه كما يعلم من  
في شرح قول الخليل  
وب قصصهما الخ

[illegible]



(ع لاسن عاب شنه عمد) و سعي حقا عمد و عمد حقا و حقا شنه عمد سواء اقبل كنهه أم نادرا كضربة يمكن عادة إحالة الملاك عليها خذني سجو في أومع حقه حقا اقبهر (ومعه الصرب بسوط أو عصا) حقيقين لا تولد و يمكن يقتل و لم يكن من الصرب نصوا ولم يشارن سجو حر أو رد أو صغر وإلا عمد كما هو حقه ضعيف وانه حتى من صدق حده عليه وكالوالى مالو فرق وبقى لم كل ! بعده ، نعم لو كان قوله مسحا فلا قود لاحلال شنه العمد به ولا ترد على طرده العبر و نكود فانه ياب حقا حقا مع من في أحد شعبه من سجو بر الاقدم له ألقى قصاده ولا على عكسه قول شاهد من رجاء وفداء بغيره . سرب عوب فانه ياب جعل شنه عمد مع قصد العمد والشخص . نادر سلبا لأن خفاء ذلك علمها مع عذرهما به صيره غير قاتل عالما وإذا تقررت الحود الأربعة (وهي شرب إبرة) سددن سجو هرم أو نضو أو صغير أو كبير وهي مسمومة أي بما يقتل من أحد من شربهم من شرب في سقاه له و تضمن الطريق من سجو به مع السهم يؤثر مالا يؤثره الشرب ولو عبر من شرب أو (حقن) مع انزاعه كد مع وشرب وحقن وحاصروا جلد وشبهه وشرب وهو ما من خصه ولسر (عمد) ولسر في من دبت له وورم صدق حده عه بضر خطر الخلل وشدة دائره (وكده) يكون عمدا عذرها (عمد) كأية وورث (إن نورم) اسس سدد كما صرح هو به (ونالم) تألما شديدا دام به (حق مات) لذلك (فان لم يظهر) نأش به شدد لأن أوشدتم ثم ان (ومس في أحد) أو عا رمن سرب شرب في سجر (شنه عمد) كالصرب سوجده حقيق (وحي عمد) كخرج صغر وريد فتهور ابرى (وون دثي) من سباص ولادته إحالة لوب على سب سرب ورد شنه حكم بدلس .

(قوله به) أي بالعمد  
(قوله وهي مسمومة) قد  
في الكبير فقط (قوله  
سبب آخر) عبارة  
الندبة على سب آخر

(قوله لا في) وكده الوضوح ما حث له قصد عمده على ماصر في قوله بخلافه بقصد إصابة واحد فردا بين العام والخاص (قوله أومع حقا) من أوقفها مع كثره الثياب (قوله ومعه) أي من شنه العمد (قوله سجو) أي حده (قوله وكأولى) أي في كونه عمدا (قوله نعم لو كان أوله) أي الصرب (قوله لاحلال شنه عمد) من نوحب سدد مصفاة شنه العمد أحدا مما دنى في شرح وإلا فلا في الأظهر وهو لا قود في شكل عمده فوه لآنى وعمد الحارس حل عمد من أول الصرب الذي أوج له غير من من سجو ولبعث وهو هنا علم لأنه صرب اسرى مع وقوله هل نوحب قول الأياس ونوحب (قوله ولارد) وجه الورود به يصدق عليه قصد الشخص والعصا لا رسل مع نه حقا (قوله صره) همد سوج معا وصحا وله قال صيره في حكم غير القادر على كان به نوع قرب قبح والضمير في صيره رجع بفعل الصادر منها وهو النهدة (قوله سجو هرم) أي كرمين (قوله أو كبير وهي مسمومة) قيد في الكبير فقط (قوله عا يقتل عا) هذا هو عمد (قوله شربهم من شرب) الإشارة رجعة لقوله عا يقتل عالما (قوله لأن عوصها) عا يعرف (قوله وإن اسرى عن ذلك ثم وورم) صاهره الرجوع إلى جمع ماصر من قوله سددن سجو هرم وساعدف عليه وهو شمس لما لو عذرهما في حده عقب من المهرم ونحوه (قوله لذلك) أي لصدق حده على الخ (قوله يسير عرفا) أي بخلاف الكثير انتهى قبح أي منه لأشبهه به (قوله كخرج صغبر) أي تمنع عاب به السرب وسدد اتضح قوله ورد الخ لأن مونه ملحوظة اندكورة قريبة صاهرة على أنه منها (قوله ولادته) أي ولا كفارة أيضا

مالا وجود له أولى منه وجود وإن حب (وتو عررها فيما لا يؤم كنهه عقب) فجاب (فلا شيء) فقال  
 لأن حدوثه معه موافقة قدر وخرج عما لا يؤم مالم يسمع في ذلك فإنه محمد وإدانة ففقه لهم حقيقة وسبق  
 سم يفسر كثيرا لا عسا كمررها بغير معنى وفلس مامر أن ما نفس نادى كدنت (ونو) معناه سد  
 محل العقد أو دحل عليه فمات أو (حسبه) كأن أعمى عليه سد (ومعناه انعدام والشراب) أو  
 أحدهما (والطلب) لذلك أو عزاه (حق مات) حوفا أو عطف أو برد أو معناه الاستعجال في  
 الحو (فان مضت مدة) من ابتداء منع أو إعرانه (توب مثله) مع عسا حوفا أو عطفنا أو  
 بردا وتختلف باختلاف حال الغوس والامن ففقه وحرا وصدمه وحده لأمنه الجوع للملك ساد  
 بالتميز وسبعين ساعة مضى وعمر من الروى في هذا الواحد من ربه رضى الله عنهم الله خمسة عشر  
 يوما مردود بأنه ثمر نادر ومن حذر الكرامة على أن المدرع في التقليل يؤذى الله بخودك كثيرا  
 ودحه عدم اعتبار ذلك ولو بالنسبة لمن اعتاد ذلك التقليل لأن العبرة في ذلك بما من شأنه القتل  
 عاك ولا ينافيه عشر نحو صوكا من كل صوكا من كل معقد بمقتضى صر على جوع  
 ما يقين عاك كما هو داهر (فعمد) إحالة يهتد على هذا السبب الكهر وخرج خمسة مالم أحد عشرة  
 قوته أو لسه أو مائه .

(قوله أو بردا) ينسب أو حرا

(قوله بالثنتين وسبعين

ساعة) أى ولكية هي

ثلاثة أيام بلياليها (قوله

والس كل معقد للتميز

الح) قال الشهاب سم

الجوع المقاد لا يقتل عاكيا.

(قوله ما لا وجود له أولى) قد يدل ذلك السبب حكم بوجود الإحالة عنه موافقة لأصل برادة  
 للذمة وهذا السبب ان وجود لم يتم ثمره فلا تحكم فتح (قوته وإدانة ففقه) قل في شرح روض  
 بكسر الفاء وصمها مع إسكان ثلاثة فيها فتح (قوله الله معقد) أى فان سائر وثأ حق ما بعد  
 وإلا مشبهه (قوله وقياس مامر) أى من عرر لأمره بعد فصل فقه في حد ذاته لا يتصل عاك لكن  
 إن تألم حتى مات فعمد وإلا مشبهه على مامر (قوله أن مثل نادر كدنت) أى فيه العفيل  
 (قوله أو عزاه) أى ومعناه الطار ب بدقانه (قوله أو إعرانه) استسبب نفسه أن قول  
 أو عزاه لانه قصد التشبه على حوار الامين وعشرة لخيار وعري من ثمة بالكسر عرر صاع  
 فهو عر وعريين ولزاة عرييه وما كان على فعلان مؤنثه مامر وشعراء وعزاه نعرية (قوله أو  
 بردا) أى أو صيق نفس مثلا من لدن أو عرف لهم من مع السد (قوله بالثنتين وسبعين ساعة)  
 فتح ما المراد بالساعة هما انتهى . أعور انرد من العكسة . وحسبه ذلك ثلاثة أيام بلياليها (قوله  
 ابن الزبير) واسمه عبد الله لأنه المراد عنه بإسحاق (قوله خمسة عشر يوما) عبارة الاميرى ساعة  
 عشر يوما (قوله لأن كل صوكا من كل) أى سائر عرر الإبرة (قوله فعمد) وقع السؤال عما  
 لو معناه البول فمات هل يكون عمد موحدا بممود كما يرحسه ومعناه انعدام والشراب والصب أولا  
 كما لو أخذ طعامه وشربه عبارة فجاب لأنه لم يحدث فيه صعا . قول . الصهر في هذه التفصيل  
 كأن يقال إن ربه ذكره بحيث لا تنكح البول ومعناه عليه مدة يتوب منه فيها عسا فهو كالمو  
 حسبه ومعناه انعدام والشراب والصلب وإن يرحسه من معناه بالهدنة مث لا كأن راقه  
 وقال إن بات قتلتك فهو كما لو أخذ طعامه في مفارقة فجاب لأنه لم يحدث فيه صعا وينسب أن من  
 العمد أيضا ما لو أخذ من العوام حرايه مثلا مما يعتمد عليه في العود وأنه لا فرق بين عنه بأن  
 يعرف العوم أم لا .

وإن علم هلاكه به وتبعه ما لو امتنع من سبوه منه وعلم به خوفاً أو حراً أو من طعام خوف  
عطش أو من صدقته أي وقد حذر إباحته لذلك مما يظهر فلا قود بل ولا ضمان حيث كان  
حرّاً لأنه حدث فيه صدق في الآخرة وهو التي أعمه في الحقيقة قال القوراني وكذا لو أمكنه الحرب  
بلا محذور فتركه أثاراً في نفسه وأحد رعي من قولهم لأنه لم يحدث فيه صنعا بأن  
قصده أنه وأثر في نفسه ما هو حسن أنه حتى مات جوعاً وهو في جوع لأنه في ثنا  
العلم منه يمكن من ثبات شيء علاقه في الحس من هي داخل في كلامهم وقوله في معناه تنكبه  
الخروج منها أما إذا تمكنه الموت أو ذمته ولا في في ذلك وقت فاصحه وخوف الموت كالحسوس  
من روى عنده لئلا يمتنع (وإذا) من نص كذا ومنه وهو ما عود مثلاً لا يجوزهم (فإن  
لم يكن به جوع وعطش) أي أو شئ (في) أي حسه (فإنه عصب) وعلم من كلامه  
أنه أنه لا بد من ميتة ما يمكن من ذلك فصارها فصارهم عموماً ولاها غير مرد  
(وإن كان) به (حس جوع أو عطش) وهو في كذا مر (وغيره) من الحال فعمد  
شعور حسه بالهالة من الله من شئ عموماً من جوع أو عطش من كذا مر من  
كذبه (وإذا) فإن لم يعلم الحلال (شد) يتصور عموماً (في) وهو في كذا مر (وإذا) كذا مر  
بذلك من شبه فيجب نصف دية حصول المهر من رعي وهو عموماً وجب الموت وحصول  
الهلاك به كذا ضرب الرضض ضرباً يهلكه من السجج وهو حش من رعيه ويد من ضرب  
حس من حش الرضض فيمكن إباحة الهلاك منه جوعاً أو عطشاً من جوع أو عطش من رعيه  
يعود منه نفسه لا يمكن حله لئلا يمتنع من الجوع قصره قصره قصره قصره قصره قصره قصره  
وجب الموت من (وجوب الانتصاف) كذا مر وهو في كذا مر (في) وفي كذا مر (في) وفي كذا مر  
ما أن فيه فقط ومنه مع جوارحه في كذا مر (في) وفي كذا مر (في) وفي كذا مر (في) وفي كذا مر  
عنده غيره وسوقاً في ذلك الله شبه كذا مر مع الرعي فإن رعيه هو التحصن جهة  
مخبره والحصل هو الرعي في الموت من الحمر ومن ثم لم يحك به قود دية وسيعلم  
من كلامه .

(قوله وأخذ الأذرعى من  
قولهم الخ) لا يخفى ما في هذه  
العبارة (قوله وعلم من  
كلامه السابق الخ) ان  
ما وجهه (قوله بل شبهه)  
معطوف على محذوف في قوله  
فلا يكون عموماً (قوله وإذا  
أن الضرب ليس من  
حس الرضض الخ) فلهذا  
كما قال الشهاب من إذ  
المدح كون الهلاك حصل  
بالجوع ولا شك أنه  
حصل به في المستثنين إلا  
يرى أنه لو كان صحيحاً  
في مسئلة الرضض في قتله  
ذلك الضرب وما كونه  
من الحس أو من غيره  
فهو ضروري لأجل أنه  
في ذلك قتال (قوله  
والقدر الذي يتعلق به  
نصفه) يأنزل .

(قوله وإن حر) حديد أنه بوجاهة دية وكان لا يخرج منها إلا بعد موت مثله منها لم يمتعه  
سكن قال الأذرعى في هذه النسخة الضرب ثم رتب قوله وقوله في مصدر الخ (قوله في الأول)  
هو قوله من مبيع من أول مبعده (قوله وكذا لو أمكنه الحرب) أي لا ضمان (قوله أما الرضض)  
عمر قوله حيث كان حرّاً (قوله وقوله بعد) من كلام الأذرعى (قوله جوع) لكن قد روي  
ما قاله الأذرعى ما أجهل قول المصنف أولاً والطلب لذلك من أنه إذا لم تنهه من الضرب لاقتصاص  
حسبه (قوله بل هي داخل في كلامهم) أي قصص (قوله وقوله) أي الأذرعى (قوله مردود) أي  
فلا قود وفي س ذلك أنه قطع على أهل قلعة ماء حرت غلاتهم بالشرب منه دون غيره فأنوا  
عفت أنه لا يمتنع من الضرب من حسه بله بمشقة فإن تعدد ذلك فليس من المانع  
لله (قوله وهو) أي لو (قوله يجب منه دية) أي دية شبه العمد (قوله وهو جاهل  
مريض) أي قصصه من عمد (قوله وهي) أي ساقطة (قوله والأول) أي السب (قوله  
ما أثر فيه قتله) أي أثر من حسه الهالك في بواطة ويخصه به ذمة وعشرة حج وإن أثر في حرم  
ما يؤثر في الرضض فليس في كذا مر من حصول ذمة الذي يجب هو في الروح













نتيجة إكراهه حمل معه كالألة إذ لم يوجد منه تركاب حرمه ولا قصد فعل شيع تخربه من  
كونه كالألة له. والثاني لا قصاص على السكره أصلاً لأنه شرعاً محظى وردت من التعليل  
ويجب على من طاق الصبر مثلاً صبراً به محبة على عفته في أوجه لو جازى كما يوجد من كلام  
الأئمة بوجبه واسوحيه الشيع والحره من آخرى كبره (أو) أكرهه (على رضى صند)  
في ظنهما (فأصبحت رجلاً مثلاً فلا قصاص على أحدهما منهما شأنهما فعلى عفتها الدية بالسوية  
(أو) أكرهه (على صعود شجره) أو (ول نزل) (ولن وصات منه محمد) لأنه لا قصد به النفس  
عالمه وقصيته وجوب الدية على عفة السكره كسكره وهو محرم به في التهديد وهو السهر وإن  
حكى ابن القطان في فروعه عن نص الشافعي أنها في منه (مقتل) هو (محمد) وتذكره رأي للعراقى  
وعالمه ويجب القصاص لصدقه في قتله فأشبهه ما ورماه سهمه . ومحل هذا القول إذا كانت الشجرة  
على يراى على مثلها غالباً كما ذكره النعمان في كتابه المسمى . سكنى في عفتها عا  
لم يأت القول المذكور . وحيثما فالتقدير ذلك لمن عرفت حلالاً وبه كبر الشراح أنه قيد  
لشبه العمى فكأن في هذه المسألة حجة فاقم هذا (أو) أكرهه (أو) أو توخى (على فليس  
بمنه) كاقصص بهت . ولا قتلك قد عا (ملا قصاص في الأظهر) لا تشاء كونه إكراهاً حقيقة لاتحاد  
بالمأمور به والخوف به فكانه اختار القتل . والثاني يجب كالأكرهه على من عده ويجب على  
الأول على الأمر نصف الدية كما حزم به ابن المقرئ تبعاً لأصله وهو أنه من أن السكره شريك  
وإن سقط عنه القصاص للشبهة بسبب مباشرة السكره . ولو أكرهه على قتل نفسه  
يتضمن به ما شديد كإحراق أو غرق أو ليقض به كونه كرهه كما جرى عليه رار ومال به  
الرافعى وإن نازع فيه المقتضى أما غير المميز فعلى مكرهه القود لا تشاء اختياره وبه فارق الأعمى  
لأنه لا يتصور وجود الامتنال في حق نفسه . وثما غير النفس كاقصص بهت . ولا قتلتك فهو كرهه .

(قوله وأما رأي للعراقى)  
عبارة الدميرى وهو قول  
الفراقى (قوله في هذه  
الحالة) يعنى إذا لم يزلق  
على مثلها غاساً (قوله وإلا  
قتلتك) ليس بقيد .

(قوله نتيجة) جواب عما تسلك به مقابل الأصح من أنه شرعاً محظى وهو لا تشاء . وحصل  
الجواب أن خطأ ما شأ من إكراهه لا يعمد إلى بالنسب للسكره وغير كونه آلة له .  
نبيه . لا يبيح الإكراه القتل المحرم لله . بخلاف المحرم سبباً كسب الخمر من  
ودرارهم فانه يباح بالإكراه . وكذا لا يبيح الزنا واللواط ويجوز لكل منهما دفع السكره من أمكه  
وبإباح به شرب خمر ولا غطاً في رمس والخروج من حوزة النفس . ووجهه (إبان) على هو  
أكره قولاً أو فعلاً مع صدق منه الفداء بالإيمان وعلى هذا فوجه تعجب الأفضل أن ثبت ولا يفتى  
والثاني الأفضل مقابلة صباه لنفسه . والله إن كان من الفداء لندى به فلا بد من الثوب  
والرائع إن كان يتوقع منه الإنكاء وانتفاء أحكامه . والأفضل أن يفتى بها لمصلحة طائفة  
وإذا فالأفضل الثبات وبياح به إتلاف مال الغير . وقد في الوسيط . يجب ومعه جوى الصبر  
لحرم بالوجوب والمكره على شهادة الزور . قال الشيخ عز الدين . يسمى من مقرر فما تنصيه من  
اقتضت قتلاً ألحققت به . دميرى (قوله أو كرهه) منه غير أنه يعمد من حال السكره أنه لا يتحقق  
ما يهدد به لا يكون ذلك إكراهاً . وعليه أنه قد إكراهه ببيع وغيره من حال السكره . كسكره  
لا يريد قتل نفسه . وإن أراد محرم أنفسهم والاسهوا . فكأن يهدد كما أنه ليس ككرهه  
فقتل السكره (قوله نصف الدية) أى دية محمد أحد من قوله . على أن السكره منه تركاب .







كثرة بعد حرج (أي في) لقصته أثر الأول وإن عرفت من هذا حوجه (وعلى الأول  
فما من الغزو أو مال تحت الحرج) من عدم وصدة. وقد عرفت من حرج استقرار الحجة  
عنده (وإلا) أي وبه يدفع إلى أحد ما بينهما من ضعف واحد من الكوع والحر من  
الرفق أو أحده (بما ذكر) لوجود البراءة بينهما وهذا غير قوله السابق أول الخ لأن ردي  
المعية وهذا في الترتيب (ولو قتل من في الزرع) وهو الوصول لآخر من (وعنه عتس  
مدنوح وح) مثله (القصاص) ونحو من قريته التي مات وهو بهذا الحال لا يحتل  
ستمرار حياته مع الله. وفي حال بلبه أصلاً بخلاف ما مر في الحاية وهو استبعاد جميع  
من كان فيهما. ثم لا نقول كإسلام برده وتصرف فهمهم سواء في عدم صحة فهمهم  
ولو بددت حراجه وسمرت محمولاً حتى هلك فإن من عدلان إمام من طرح وحج  
التود والإفلاحين

(قوله ويرى عمر أنه)  
أي الأول.

[فصل]

في شروط القود

(قوله أودى) أي  
لصوته مع من مثله  
ماتوا في أنه حرق  
أودى كما تأتي (قوله  
أؤراد به معنى البراءة)  
شمل الوهم وظاهر أنه غير  
مراد.

(فصل)

في شروط القود

وإذا لم يمسك أحد من ماله من ثمره أخرى كما لا ينشأ على من يمسك (ور) مسك (مسك  
من كره) يعني حرته أو شئ من ثمره هو حر في أودى قد كره الصلوة أو أراد أن يمسك  
البراءة أو الإزالة على كل كان عليه رأى الكفر أو الرد أو الشهادة (بدر الحرب)  
وإنما إسلامه مع هذين، لأن الأصح أن التزوي يزيلهم عن ردة ماله، وكذا يصح آتاهم  
في دار الحرب لاحتمال إكراهه أو حوجه. وما جعل رأيي رد ردة مع كرهه لده كذا وكذا  
حري على مقالة غيره أو على قصد مجرد التصوير،

(قوله كثر بعد حرج) هو منع الحرج لأنه مثال قتله وهو مصداقاً لما ذكره المحققين في حرج  
هو حرج بالضم، وفي الصباح جرحه جرحاً من باب منع والمخرج، لانه (قوله وهو) أي  
الزرع (قوله وتصرف فهمهم) أي للريض ومن عتسه عتس مدنوح بخلافه

(فصل)

في شروط القود

(قوله أؤراد به) أي الظن (قوله أو الإشارة) أي ويرى يصح عليه، وعنده الميرى في هذا  
التمام وهذا أي عدم القصاص على من ظن حراجه عما لا خلاف فيه، إلى أن قال: وحجراً عن  
بذل لم يظنه فإن عرف مكانه إلى آخر ما ذكر في معترض خلاف ذي النفس ولا في عنده (قوله  
كأن كان عليه رأى الكفار) أي الخريجين (قوله بدر الحرب) حرج به داره فيكون ردة  
(قوله وإثبات إسلامه مع هذين) أي التزوي والعنيم (قوله عن ردة مطلقاً) بدار الحرب أو غيرها  
(قوله هنا كذلك) أي سببا لظن حراجه مع ثقته على الإسلام.







ولا قود عليه بعدره ، وفي قول لأحود عليه كاحسبون أحماء مرت في الطاق في نصرته (ولو  
قال كمت يوم القتل) أي وقته (صبر أو عجزاً صدق عنه إن أمكن الصبر) فيه (وعهد  
احسبون) قوله ولو متطعاً لأصل بقائهم حينئذ ، بخلاف إذا بقي بإمكان والعهد هو اتفاقاً على  
روال عقده وبتى الحنون وبتى السكر صدق القاتل عنه (ولو قود أحماء) الآن وأمكن (ولا  
قود من ولا خلاف) على صباه كما سيأتي أيضاً في دعوى إمامه والتسمية لأن تخلسه ينفذ صده ،  
وبو ثمت سيطر عليه في تحييده من لحقه ولا يبقى ذلك بحيث كافر أنت وثر بد قبله وانعنى  
ستجمل ذلك بدوءه وإن ضمن حده ، ثبات صباه لأحود أنه ربه البوع في ترك مجرد دعوه ،  
وقصة ذلك وحب تحييده لو أنت هـ ، وبتى في الإلباس متضمن لقتل ثم لاهها كما مرت في الحجر  
(و) منها عدم سرية حينئذ (لاقص من حري) بداف من حرته وإن أسير بعده أو  
صدق له ذمة ، لقوله تعالى - قل للذين كفروا إن يشئوا يغتلبهم في سيف - ولو بتر من  
فعل النبي صلى الله عليه وسلم والصحابه بعده من سده لإيمانه عن أسير كوخشي فأن حره  
رعى الله عنهما (ويجب) القود (على المصنوع) حره أو أمس أو هـ لا إمامه حكماً ولو  
من بعض الأوجه (والمرتبة) وإن كان مهادناً ، وسـ في حكم ماله ، ثبات صباه هم قوه  
وألقوا صباه أو ماله في كـ (و) مـ (كأفـ) سـ في مسود من المسول لله  
حال الحرية أن لا يفسد قسماً من ماله أو أمس أو حره كـ أو خاصة أو سادة وإد البتة  
على ذلك حصتين : واحدة مع رآه فلا تـ في تـ ، والثانية السلامة مع الإسلام  
من إباحة الدم لحقه بعدى (فـ بقى مسـ) ومـ مهادناً (وـ) في امره إيمان  
من لم يسمع الدعوه فإنه وإن كان كالمسلم في آخره ليس كـ في سـ ، والخـ «ألا لا تـ مسلم  
الكافر» وخـ صبه امر لـ لـ له ، وقوله غشه ولا وعده في عهده أي لا تـ بحري استـه  
من المصنوع ولأنه ،

(قوله وقوله تعالى الخ)  
دين بالإسلام فقط (قوله  
أو أمس) أي فلا يـ في  
نحو دى بمرشك كـ يـ في  
(قوله إباحة الدم مع  
الرقة) قد يقال هذه داخلة  
في قوله أو أمس .

(قوله فلا قود عليه) ويصدق في ذلك وإن تمت فريسه على كـ ، مـ مـ مـ من مـ  
ويجب الدية (قوله ولو قال كمت يوم القتل) قال في الروص : وإن تمت من تحمونه وعقده  
بصرها أنه وينبئ أن يحرق ذلك إذا قامت صباه وبعنه هـ سم على حج أي ثم إن عهد  
الحنون وأمكن الصا صدق مدنى وإذا قالوا كـ لم تكن سـ (قوله وعهد احسبون) ولو مرة  
(قوله ولو اتفاقاً) أي الجاني ومستحق الدم (قوله وانعنى) أي الآن (قوله صدق القاتل عنه)  
أي فلا قصاص عليه إن عهد جنونه ويجب الدية (قوله وقصية ذلك) أي قوته لأحود (قوله وبتى  
أن الإلباس مقتضى للقتل ثم) أي لأنه مرة البوع في الكافر دون مسلم هـ مم على حج  
وإراد أن يسم إذا سمع حاشه وشك في بوعه لا يحكم بوعه ولا يفس ولا يثبت له شيء من أحكام  
الدين ، بخلاف الكافر فإنه يثبت له وشك في بوعه فـ الكـ من الـ (قوله من  
عدم الإفادة) يقول أفاد الله أن ما يقتل قبله به هـ محتر (قوله وألقوا صباه) أي ولعنه أنه  
لا ضمان عليهم هـ زيادى (قوله من إباحة لـ) منع من ماله (قوله بـ) أي غير أسير (قوله  
الخبر) رد حج البحارى (قوله ويحصره) أي الكافر في حـ (قوله سـ من اليهود) أي معهود  
قوله لا يقتل مسلم بكافر هـ معهوده أن عمر لم يـ وهو الكافر مثل الكافر هـ مم على حج







وإن استحقاقه فلا قود ثمة بل حقه ثمة ولا قود خلاص ثمة فلهذا لم  
 رجع أحدهما وقد تعدر الإحق ولاستحقاق من لم أحسن أحدهم من الآخر لأنه شريث الألب  
 وهو لحق السائل ثمة أو ثمة من بعد موته فلهذا لا رجوع ثمة في قول من لا رجوع ثمة  
 أقوى منهما ولو كان العرش بكل منهما دكر رجوع ثمة في قوله لا رجوع في العرش  
 لا رجوع بالرجوع (ووقفت أحمد حوس) شقيقين حائرين (أب و) من (آخر) معاً  
 ولو احتللاً بأن لم يثبت سبي ولعله وسيرت وهو في الزوج و ثمة لا يرى أنه يورث في حيز  
 الأموات بأن ثمة حشوته أو نحو ذلك من سبي صحته في سبي حيز كل كثر عوق في ثمة  
 لأحكام (فكل قصاص) على الآخر لأنه قتل مورثه مع إصباح المورث بهمه ومن ثم  
 لم يفرق بينهما بين قتله أو حشوته وسببه فإن سبها فلهذا وسببه في الثاني (و ثمة)  
 أحدهم بقصاص عند الميراث (عبرة) لأن سبها في وقت رجوع في وقت رجوع  
 دون الآخر حيث السب والفرقة وسبها من الميراث في وقت رجوع كل منهما من  
 مقوله عضو ومنها مع الميراث بكل منهما سبها في وقت رجوع الآخر في وقت رجوع  
 مات الأخوان سبها معاً أو ميراثاً معاً قصاصاً وسبها في وقت رجوع الثاني و ثمة  
 أن يقتلها معاً لأنه حائز وإن مات في وقت رجوع الثاني لأنه لا يورث على سبها في  
 الباقيين ويورثهم الوكيل قبل الميراث وقطع من يورث من سبها في وقت رجوع  
 وكياله لا يرث الوكيل موت مورثه ومن ثم كان الأثر في سبها في وقت رجوع من

(قوله ولو استحقاقه) أي ثم رجعا فلا قود ولا رجوع ثمة في وقت رجوع (قوله  
 قود خلاص) وكذا بوجه عهدها ولم يحقه ذلك لا قود خلاص في الميراث مع (قوله ثم رجوع  
 أحدهم) أي عن الاستحقاق (قوله ورث) وعن وجهه ثمة رجوعه في سبها في وقت رجوع من ثمة  
 وبذلك يتبين أن الثاني ليس أنه (قوله أو الميراث) إنما هو رجوع في وقت رجوع ثمة ثم  
 رجوع أحدهم عن حج (قوله أقوى منهما) أي السبب والرجوع (قوله ثمة رجوع ثمة)  
 خلاصاً ما زاد وجه مجرد ألا عوى مع سبها في حج (قوله لا رجوع) عند ذلك رجوعه  
 لا رجوع وهو أنعم من سبها ما نزلت أمه لا رجوع ثمة في وقت رجوع (قوله ثمة أحدهم  
 ثمة في وقت رجوع) شرط لصحة قوله بكل فقه من حج سبها في وقت رجوع ثمة في وقت رجوع (قوله  
 حائرين) قال الشيخ عمدة وأما شرط الحد فلا وجه في سبها في وقت رجوع ثمة في وقت رجوع  
 فونه وكل منهما فقه من على الآخر صهر في حيز عرق كل منهما فقه من وهو أن يكون  
 حيث كانا حائرين (قوله لم يثبت سبي) أي ودعيه رجوعه مع سبها في وقت رجوع ثمة في وقت رجوع  
 ما مر في الميراث ثمة في وقت رجوع لا رجوع وهو راجح (قوله ثمة) أي في قول السبب وهو من  
 الآخر لأنهما (قوله ثمة أحدهم) أي القتل (قوله ثمة رجوع) أي لا رجوع ثمة في  
 قرعة (قوله بكل منهما) أي من الولدين (قوله حالة قطع تصوه) أي قطع الوالد من الآخر  
 (قوله ثم رجوع مات الأخوان) وهو الولدين (قوله وفيما رجوع) أي قبل الولدين لا رجوع (قوله  
 في قطع الطريق) أي من الولدين (قوله وخور) أي لا يورث (قوله ميراث وكياله) أي لم يرث  
 (قوله لو قتلاهما) أي الوكيلان الوالدان.

(قوله ولو استحقاقه) أي  
 أحقه بهما فثبت سبها  
 قوله أو لم يحقه ثمة  
 ولا يصح حمله على عهده  
 وهو عن قول الثاني ولو  
 سبها معهما ولا رجوع  
 قوله فلا قود لا حاجة إليه  
 لاغتناء قوله بعده فلا قود  
 حالاً بل لا يصح بإطلاقه  
 (قوله وقد تعدر الإحق  
 ولاستحقاق) نظر موجه  
 هذا التقييد مع أنه  
 رجوع أحدهم في وقت  
 لا رجوع (قوله شقيقين) أي  
 قيد له لأنه هو الذي سبها  
 في وقت رجوع ثمة في وقت رجوع  
 منهم الثاني على الآخر  
 ولا رجوع السبب لأن  
 وكان من سبها كما  
 لا يثبت وهذا أولى مما في  
 حاشية الشيخ (قوله  
 ثمة) أي الأخوان  
 حاشية الشيخ في ذلك  
 فونه ومن ثم لم يخل  
 ما سبها في وقت رجوع  
 وهذا صهر وصرح به في  
 شرح روض خلاص  
 في حاشية الشيخ (قوله  
 وعندهما) عبارة التحفة  
 وعندهما (قوله وفيما إذا  
 قتلاهما معاً) معطوف على  
 قوله فيما قطع



فالحكم الذي ذكره صرحنا مع عدم العلم بجهر عين المذنب في وقت ان يدين في  
الحكم على أحدهما حيث قد أو عدمه حكمه في رجليه ولا يقطع أنه لا يدين سوى  
الضاح ولو من ثلثي أربعة جوده كبره ثم انك أصغرهم وحب لقتيل من المقتولين في  
ما يقتض من المال و سبط المود عنه ورثة من المقتولين (ويتم الجمع في حبه)  
وإن اتصل الجرح في العبد والجرح في ذبيح كان له دحل في رهوق - وإن أود  
بجسد أم غنم كان ثوبه من شعي أو في غير ذلك القدر من ثوبه بحسب ما هو عليه في حبه  
فقد على الجماعة كحد النصف وذهب شرع من المال ووجهه على الأثر في العبد  
في - فكيف يروى مالك أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه في حبه وقوله تعالى  
أي اجتماع عده أهل صعبا ثم تهم به حبه ولم يسكر عده مع شربه - ووجهه أمام  
ليس الجرح أو ضربه جرح في رهوق قول أهل الحنفية في غير (ويولى العفو من عهدهم من  
حسبه من الدنيا بغيره) - جرح (الرؤوس) دون الخراجات في صورها عده بغيره  
ويعتبر بعد الضربات في صورها كما صرح في روضة وهو له عده من ثلثي الصور وثلثي القطع  
باعتبار الرؤوس كالجرح و - جرح في الضربات الجرح في ثلثي ثلاثي ظهر البدن ولا عده  
بغيره - بخلاف عده وهو ضربه أحدهم ضربه من ثم ضربه الآخر جرحين أو ثلاثة  
أنه من ضرب لأول علة بغيره ومن بعده أو جرحه فلا يعنى الأول حصه ضربه من دية  
العبد وعلى الثاني كذلك من دية شبهة بغيره الضربات كما مر في صورها بالعكس كما  
ضربه أحدهما ثلاثة مثلاً ثم آخر ضربه بثلثي كحسين بغيره من دية ولا يدين في عده  
مهما من يجب على الأول حصه ضربه من دية شبهة العبد وعلى الثاني حصه ضربه من دية العبد  
باعتبار الضربات كما مر وإنما قتل من ضرب مريضاً جهل مرضه

(قوله فالحكم الذي ذكره ظاهر) أي من الدور وجهه أنه إذا تعين ثم يرقه وما يرقه  
تتورثها لكان الاعتد في بركة في لوص لوارث وهو وقت عن إحداهما وهو معصية من  
إلا لا يمكن من الإحارة ولا يدين في الوقت ووجهه أنه لا يدين في عده من  
غيره من بركة بغيره بغيره (قوله أنه لا يدين في سوى الضاح) أي من الجرحين أو أحدهما  
أو من بركة بغيره فهو مسمى من عدم صحة الضاح على - كان (قوله سبط المود عنه) أي عن  
الضاح (قوله لما ورثه) أي عن أخيه الأصغر ومن حقه نصف ثوبه عده أي كان لأخيه الأصغر  
عده بقتل الأكبر (قوله أهل صعب) ع حص أهل - سعاء ذل المقتولين منها اسم على مذهب  
(قوله أما من ليس الخ) محذور قوته حيث كان جرح في رهوق (قوله أهل الحنفية) أي  
ثلاث منهم (قوله فلا يعتبر) أي فلا يدين من لأحد من أحده في رهوق وعنه صرح جرح  
قتلى بغير الضمان والتعذر إن انحصر الجرح (قوله في صورها) الأولى (قوله أو جرحه فلا)  
أي فلا قصاص على واحد منهما أما الثاني فتعذر وأما الأول فله شرك شبهة العبد (قوله  
باعتبار الضربات) بأن يضبط ضرب كل على انفراده ثم ينسب إلى مجموع ضربهما ويجب عليه  
بسطه من الدية نصفه فعليه عمداً كان أو غيره مراعى فيه عدد الضربات

(قوله في صورها)  
لوصعين تبع فيه الشهاب  
حسب وكذا قوله السابق  
ووضربه وكل ذلك مرتب  
في كلام الشهاب المذكور  
على شيء مهم لم يذكره  
الشارح وعصارته عقب  
قول المتن ويقتل الجمع  
بواحد نصها كأن  
جرح جرح جرحها جرح  
في رهوق وإن جرح  
بعضها أو عاوت في عدها  
وإن لم يواشوا أو ضربه  
ضرباً وكل فاقه لو  
جرح أو عاوت فاقه  
ونوشتوا كما سيذكره  
انتهت (قوله أن  
الصواب) لا حاجة للبناء  
(قوله وإما) قل من  
ضرب مريضاً الخ) هذا  
لما يورد على صورة الجرح  
في الصورة الأولى وهي  
قوله وأحاط به وعلى الأول  
الخ ومن ثم جرحها في  
الصفحة يتضح الإيراد  
عليها



(قوله إن أوجبه وإلا  
فإنما) هذا بالسطر لما  
في المتن خاصة مع قطع  
النظر عما زاده بقوله  
ولاديه أما مع السطر فإنه  
فكان السبب أن يقتصر  
على قوله إن أوجبه ذلك  
(قوله عما لوداواه آخر  
عبر الجرح) لفظ آخر  
ساقط في أكثر نسخ  
الشارح مع أنه هو المختار  
في الحقيقة وأما قوله غير  
الجرح فهو زيادة عن  
السطر فبقوله فكان  
يسى أن يقول أي غير  
الجرح وأما حكمه فكان  
أي هو الجرح (قوله  
توج) هو بصم الميم وتوج  
لواو وتشديد المهملة أي  
مسرع للوب (قوله وما  
أفنى به ابن الصلاح الخ)  
ظهر هذا السياق أن  
إفتاء ابن الصلاح فيه  
مخالفة لما قبله وليس  
كذلك وإنما هو فائدة  
مجردة يؤخذ منها تقييد  
لما مر كما لا يخفى وبعبارة  
التحفة وأفق ابن الصلاح  
الخ (قوله ومن الدواء  
خيطة جرحه) أي يأن  
خط جرح نفسه الذي  
جرحه له العير (قوله  
فانقود) أي على جرحه  
(قوله المهلك كل منها)  
وصف للضربات خاصة.

وإن لم يعلم حال السم بن في الجرح إن أوجبه وقد قال (وإن لم يتبين السم بن في دواؤه  
(غالباً) أو لم يعلم حاله وإن قتل غالباً) فشبّه عمد فعله فلا قود على جرحه في النفس أبداً بل عنه  
لصفدية مضطّة مع ما أوجبه الجرح (وإن قتل) السم (غالباً) وتبين حاله فشرائط جرح سمه  
فيبرمه القود في الأظهر (وقيل) هو (شريك محتمل) فلا قود سمه لأن الإنسان لا يصدق قتل  
سمه واحترق بقوله دواؤه جرحه عم له دواؤه جرحه كان كمن توج وعنده من نفس أو  
بما يقتل غالباً وعلم حاله ومات بهما قتلاً وإلا فدية شبه العمد وما أفنى به ابن الصلاح من أنه  
لو كان إنسان عين مريض قد هتكت به دواؤه فاستعمل على عادته فمات لكان عليه محمول على عمد  
إذنه له في دواؤه بهذا الدواء وإلا فلا ضمان كما في قسعة سبعة مكاتب دواؤه غير متقيد بموت  
المريض على دواء معين فعلى عاقلة الطبيب الضمان ثم بيت المال ثم هو وإن نص على ذلك كان  
هدراً ومن الدواء خاصة جرحه غير أنه إن حصل في لحم حتى وهو ليس به قود وإن كان  
الحل للمال فنصف دية وإن خاطه ولي للصلحة فلا قود عنه كجرحه بسيف ولا على الجرح كما  
اقتضاء كلامهما والسكنى كالحياطة (وإن ضرب به دمه وضرب كل واحد ضرباً) واسرد  
(في القصاص عليهم أوجه أمها يجب إن برأه) أي برأه أي صربه وبنى ضرب كل  
منهم له دخل في الرهوق وإنما لم يعتبر ذلك في الجراحات والضربات للمهلك كل منها لو انفرد لأمر  
قوله في نفسه ويقصد به الإهلاك مطلقاً والصرب الخفيف لا يظهر فيه قصد الإهلاك إلا بالموالاة  
من واحد، والتوضيح من جميع ولو أكل الأمر بغيره ورعت على عمد الضرب وحسب  
الرؤوس في الجراحات. والثاني لأقصاص. والثالث على الجميع لثلاثة ذلك دية إلى النفس  
أما لو كان ضرب كل فبالا لو انفرد وحب عليهم التودد جرحه (ومن قبل جمع ضرب) والعبرة في الضرب  
والعبرة بالرهوق كما مر (قتل بأولهم) لسبق حقه (أومعا) بأن ماتوا في وقت واحد وحب  
المعية والترتيب فالمراد نعمة ولو احتمل أن كل منهم عليهم جرحه وضرباً فبهم يقدم بقتله ولو لم  
تراضيه بتقديم أحدهم (فبالقرعة) يقتسم حيناً فحيناً ثم يرفع (وإن كان في الصور) (لأنه)  
لأنها حسنة لو كانت حسنة لم يدخر في العمد أي (مات بقرعة) منه (غير ذلك) في الأولى  
وعبر من جرحته له القرعة

(قوله وإن لم يعلم) دية وقوله بن أوجه أي أوجب جرحه القصاص (قوله أولم يعلم حاله) وخالف  
هذه معانيها بأن ينك في المدغم الذي حصل به جرحه وعنده في غيره وإن كان ذلك (قوله غير  
الجرح) أي بوجه دية حيث يدين له لواء أحداهم بعدها (قوله من كان توج) بوحدة آخره  
جاء مهملة أي فاس مريض (قوله لو كان) هو ما نصنف (قوله خاصة جرحه) أي من  
أذن له في خياطته على وجه مخصوص فهدر وإلا فعلى عاقلة (قوله فانقود) أي على من حصل  
حيث علم بحال الجرح وتعمد (قوله نصف دية) أي على من حصل (قوله بغير حصة) أي سمه  
أو مادونه (قوله ومنه غير ذلك) أي التوضيح (قوله ورعت على عمد الضرب) أي  
حيث سبقوا على ذلك أي في وقت الضرب واحتمل في عدده أحد من كل اثنين  
ورقت لأمر فما بقي من الصلاح (قوله واسرد وحب) أي من آل أمر به دية وحب  
دية عمد على عمد الضربات كما مر (قوله عليهم السود حرمة) أي جرحه ولو لا لأن فع  
كل واحد قاتل.

في الثانية (عصى) وعبر لقوله من غيره (وقع قصاصا) لأن حقه متعق به (ولأن أول) ومن بعده (دنه والله أعلم) ليس من التود ولأنه إذا حدث منه القاتل ولقتول دنة المقول لا القاتل كما دل عليه كلامهم في باب العفو عن التود وهو لأقرب، وهو قسده ولده القاتل حسب وقع السبل عنهم مورعا شاملا فخرج كل مسلم من مذهبنا في التود مع من لدنه فإن كانو ثلاثة حصل لكل منهم ثلث حقه وله ثلث الدية.

### (فصل)

في تغير حال المخرج نحو به أو خصمة أو يهدر أو يثأر له مضمون به وقاعده ذلك شيء أعيا ذكره المصنف لأنه في كل خرج وقع قوله غير مضمون لا ينفك مضمونا بتغير حال في الأسماء وما ضمن منه يعتبر فيه الضمان فيه الأسماء وأما بقوله فشرط فيه العدة والكفاة من قول المصنف إلى رهوق يد ذلك غيره أنه قد بدا (خرج) إسان (خرج) أو مريد أو عده فأنزل (الذكر) أو من المخرج (وعصى) العدة خرج (ثم مات) أحدهم (مخرج فلا ضمان) فيه قور ولادته عند راحة الجسد وعمره مرتين فأنزل المريد وديقته به وبما يأتي من عصى فأنزل عده كغيره دون من أحد الأولين.

(قوله في أدنية) هي قوله يومها

### (فصل)

#### في تغير حال المخرج

(قوله في تغير حال المخرج) أي أو المخرج كما في قوله ولو خرج حر في مضمون وأولى في تغير حال المحي عليه من المخرج لأشبهه موري إلى حر في مثله فأنزل من وصول السهم له (قوله أو مقدار) صبه من (قوله أوله غير مضمون) لأنه عليه ما يورى إلى حر في قسم من وصول السهم حيث ضمن بالمر كذا في مع أن قول المصنف غير مضمون لأن قول المخرج في هذه مضمون وأما استدعاء العمل الذي لأصل فيه فليس يخرج وهو بمن غير المخرج وسواء كان عدم الضمان لتغير في المخرج عليه كما لو خرج حر ما لح أو في الحظي كما يورى حر في عصى مسم على ميثاق (قوله إلى رهوق) يرد عنه ما دونه من أنه لو خرج دمي دمي أو عده عده ثم أسير المخرج أو عصى ومات المخرج على رقه أو كرهه وحب القصاص لو حود المكافأة حال الجنابة كما تقدم العسل به في كلامه وهو غير ما سأل من أول العمل إلى إسمائه بواقى ممره وبكسر رد ما به إلى مسمى من حال مراده أن العدة تشترط إلى رهوق وإن كانت بعد حال أحسنه فتتبعه إلى رهوق متعق المجموع لأن كل ما به (قوله غير مسمى) أي في قوله والمريد في حق مضمون (قوله فأنزل المريد لح) ولأن واحد من المورين إلى صبه لأنه بمن غير الضمان وحب دمه مضمون أو القصاص وكان بحيث لو عصى عليه على مال وحب والمريد في العفو عن القصاص وحب عنه مال (قوله قد يتل به) أي كان مراده لو حود المكافأة (قوله لاولين) أي حر في ولأنه

(قوله ومن بعده) كان ينبغي بالنظر لما قدمه أن يقول عقب قول المصنف ولأن أول ومن خرج له القرعة وغيرهما.

### [فصل]

في تغير حال المخرج (قوله أو مقدار المضمون) به (دخل فيه التغير بالحرية ومن ثم لم يذكره في شرح الروض) قوله لا ينفك مضمونا) وكذا عكسه كما يعلم من قول المصنف الآتي ولو ارتد المخرج ومات بالسراية الخ ويراد في القصد وكل خرج وقع مضمونا لا ينفك غير مضمون (قوله فشرط فيه العدة والمكافأة من أول العمل إلى الزهوق) يرد عليه ما مر في قول المصنف ولو خرج دمي ذميا فأسلم المخرج ثم مات المخرج فكذا أي لا يسقط القود في الأصح فهذا لا يكافئه إلى الزهوق.



يد وحسب صف دية ويبدد دية ويكون الواحد فشا لشيء منه يوارث اند كور (وقيل)  
 بوح (أرشه) أي الخرج بالجمع ماسع وإن رد على دية نفس لأنه إنما يندرج في نفس تصب  
 (وقيل هدر) لشيء منه إذ الخرج متى جرى مع النفس (وبوارد) الخروح (ثم أسلم همت  
 بالسرارة فلا قصاص) لتحلل المهر فصار شبهة دارته بقود (وقيل إن قصرت الرثة) أي رماها  
 بحيث لا يظهر للسرارة أثر فيه (وحسب) القود لانتفاء تأثير السرارة فيه (وحسب) على الأول (الدية)  
 كالمهر معطلة حاله في دية وقوع الخرج والموت حال العصمة (وفي قول بصفا) توريعا على العصمة  
 والإهداء وقد أفتيت فيما لو خرج مسمي مسمي ثم ارتد مع وأسلمها معانتم مات الخروح بأسرية  
 بروم القود أحدا من فولهم يعتبر فيه المكافأة من انتهاء النعل إلى الدوات وما متكافئ كذلك  
 (وخرج مسمي مسمي) بعد الإدمان (أو حر عدا فعق) بعدها (وماب بالسرارة فلا قصاص)  
 لانتفاء المكافأة حال الحياة (وحسب دية مسمي) أو حر حنه معطلة في ماله لأنه مضمون أولاه  
 فاعتبر الأسبب ما مر أنه تعتبر في قدر المسمون لأن الصالح من الماهب يسفر فيه حالة التناهب  
 ورق السيطر فيه فلهذا ما مر أنه بعد رمي معصوم ونم بعد رمي مهتر فعصمات عصمته  
 فلو لم يردوها منه لا يردوا إصابته من لم يفسده (وهي) في لأخيرة (السيد العبد) ساوت قيمته أم  
 نقصت عنها لاستحقاقه لها بالحياة الواقعة في ملكه ولا يتبعين حقه فيها بل للحاجي العبدون لقيمها  
 وإن كانت الدية موجودة فاداسر السرارهم أحر السيد على فولها وإن لم يكن له أن يظالمه إلا بالدية  
 (فإن رد) أي الدية (على قيمته فالزيادة بورثته) لو حوسبها بسب الحرية وتعيين حقهم  
 في الإذن (و) محل ذلك إذ لا يمكن نخرج أرش مقدور وإلا اعتبر هو غيبشذ (لوقطع) الخرج  
 (بدنه) أوقف عليه (فمن ثم ماب بالسرارة) وأوجبنا كمال الدية كما هو الأصح (فالسيد الأقل  
 من الدية البو حنة) في نفسه (وذهب قسمة) لدى هو أرش الخرج يقع في ما كره لو اسد من  
 والسرارة لم يحد في ورق فم يتعلق بها حق له فإن كان الأقل الدية فلا واجب غيرها أو أرش  
 الخرج فلا حتى يسد في غيره وإلزامه بضرورة ود كره النصف لعرصه أن المقطوع يد والإفعل  
 مثال (وفي قول) واحد للسيد (الأقل من الدية وقسمته) كالمهر لأن بصره بالسرارة في دية النفس  
 فبصر لها في حق السيد حتى يقدر موهبه (ولو قطع) الخرج (يدنه) فخرجه آخران  
 كأن قسع أحدهم بده الأخرى وآخر رده (وماب بالسرارة) فلا قصاص على الأول (و) إن كان حرا  
 بعد المكافأة حال الحياة (وحسب على الآخر من) قصاص النفس والصرف لأهلهما كعقوان ومتى  
 وحسب الدية كانت اثلاثا لأن جنائياتهم صارت بالسرارة الناشئة عنهم

(قوله وما متكافئان)

أي والمقبول معصوم عليه  
 من انتهاء القفل إلى  
 الانتفاء وهذا يندفع ما  
 اعترض به عليه من أن  
 شرط القود أن لا يتحلل  
 مهتر وقد علم أن المراد  
 باشتراط العصمة عصمته  
 على القائل لأعصمته في  
 نفسه (قوله وتعين) عبارة  
 التحفة وتعين (قوله  
 الخرج) المناسب إسان كما  
 صنع في التحفة ليسمع  
 مع قول المصنف الآتي  
 إن كان حرا .

فما كمل لو قتل المحي عليه نفسه وقوله ويكون الواحد فينع ولا يجوز العفو عنه لأنه لكافة  
 لمصنعه اسم على مسجع (قوله وحسب على الأول) هو قول المصنف فلا قصاص (قوله  
 وما متكافئان) أي ولا بصر بحال ردة وهي مربة للعصمة المنتهية من أول النعل إلى الترهوق  
 لأن المريد معصوم على مثله (قوله فيما مر) أي في قول المتن ولو رماها فأسم وعسى فلا قصاص الخ  
 (فوله له) أي منه (قوله وتعين حقتهم في الإذن) هو نصيحة الضي عطف على قول المصنف  
 فالزيادة بورثته والخاص أن حق السيد لا يتبعين في الإذن وحق الزوجة يتبعين فيها حتى لو دفع إليهم  
 السرارهم لم تنصف قبولها (قوله ومحل ذلك) أي محل كون الدية للسيد من ساوت قيمته أو نقصت .

نفسا ولا حق للسيد فيما على الآخر من بل فيما على ذل هو احاطى على ملكه فيه قل الأمرين  
من ثلث لدية وأرش الحدية في ملكه وهو نصف القيمة وهو عاد الأول وحرجه بعد العلق فللسيد  
الأقل من سدس الدية ونصف القيمة .

### (فصل)

فيما يعتبر في قود الأطراف والجراحت والمعا في

#### [فصل]

فما يعتبر في قود الأطراف  
(قوله مع ما يأتي) يعني  
وفيما يأتي وعارة النجعة  
مع ما يتعلق بذلك (قوله  
ولا رد الصرب بعضا  
حقيقة الخ) عبارة النجعة  
ولا ورد الصرب بعضا حقيقة  
خلافه من رجمه عتج  
بأنه عمد في نحو الإصباح  
لأنه يحصله غالباً في النفس  
وذلك لأن العمد في كل  
شيء بحسبه اثبت ولعل  
بعضها سقط من نسخ  
الشارح (قوله على أن  
الكلام الخ) قال الشهاب  
مع هذا لا يقع في الإيراد  
ثم بين وجه عدم نفعه  
وقد يقال وكذا الجواب  
الأول .

(يشترط لقتصاص الطرف) شح راء (والجرح) والمعا في (ما شرب النفس) من مرة مفصلاً  
ولا يرد الصرب بعضا حقيقة لأنه يخصه بالذات في النفس إذ عمد كل تحسه فهما مسويان في حدته  
وإن اختلفا في محله على أن الكلام كافاً ما وردى عند عدم مرده لإصباح ولا وح  
القوق في النفس لكونه حيشاً يقتل عا ، وسفهاء العقبي من كلامه مدو حتى مكاتب  
على عمده في الطرف فيه القود منه مع أنه لا يقتل به مخاف أصريح كلامهم وإن لم يكن  
بوجهه أنه في حيدته يتشقق بالقود من سيده ، بخلافه بعد موته لا دفاع ث فيه إذ لا وارث له  
(قوله نفساً) أي حيدته نفس (قوله ولو عد ذل) مد من بقوله ومي وحدت الدية الخ (قوله  
فالسيد الأقل) وذلك لأنه حرج جراحتين إحداهما في رقي والأخرى في الحرية ولديه ورع على  
عدد الرءوس فيجب عليه ثلث لدية منه في مقابله جراحة رقي ولآخ في مقابله جراحة الحرية  
والسيد إما يجب له بدل ما وقع في الرقي وهو نصف الثلث .

### (فصل)

فيما يعتبر في قود الأطراف

(قوله في قود الأطراف) أي وجوداً وعمداً يشمل نحو قوله ولا قصاص في كسر العظام (قوله بعضا  
حقيقة) خلافاً من رجمه محتجاً بأنه عمد في نحو الإصباح اه حج وهي أوضح من عبارة الجرح  
(قوله لأنه يكتله) أي الإصباح (قوله لا في النفس) عطف على قوله نحو الإصباح (قوله إذ عمد  
كل تحسه) أي من نحو الإصباح والنفس (قوله على أن الكلام) قد قل هذا لا يقع في دفع  
الإيراد لأن محله أنه لو صر به بعضا حقيقة وأوصحه كان هذا الإصباح عمداً موحداً بالتود ، ولو  
صر به بعضا حقيقة ثبت من ذلك الصرب كان شبه عمد وهذا لا يدفع أن السرارة من الإصباح  
بذلك الصرب يوجب القود في النفس فما لم اه سم على حج (قوله عند عدم مراده لإصباح)  
وهي أن كلامه لمورد حيث لا يسر الإصباح فانه يكون عمداً في الإصباح ، وإذا وقع منه فلا إصباح  
ومات المحي عليه به يكون شبه عمد وحاصل الجواب أن حجة العمد الموح بالقوق في النفس  
قصده المعلن والشخص ، يقتل عا وهو مستتب في الصرب ، وحجة العمد الموح للإصباح قصد  
المعلن والشخص ي بوضح غالباً وهو حاصل بالصرب والكلام حيث لا سرارة فما معها فيجب القود  
في النفس لأن الجراحة الحقيقية مع السرارة تقتل غالباً (قوله ولا وح القود) أي ولا يرد (قوله  
على عمده) أي لمكاتب أيضاً (قوله لصريح كلامهم) أي ولا يقطع كما لا يقتل لكونه إذا قطع يده  
صممه نصف القيمة (قوله بوجهه) أي بتقدير تسليم أنه يقطع فيه ولا يقتل به غير أن ماوجه به  
لا يقع من وجوب الاستثناء لو قيل به .

فبما أن اليد مائة من بنت شتى (ووجعوا) وعضهم فاستد به جميعهم محترق  
 صور (سنا) مثلا (على يده ونحوه) كلهم (أيه دفعة) بالصم وفي القاموس هي بالفتح  
 المرة والصم دفعة من مطروما أصب من ساء أو يده مرة وه عم صفة كل من الفصح والصم  
 هـ (فما يوش) ويؤبهقوه كما في (فصوا) كانوا حسمو على قن نفس وبعثا اشتط في قطع  
 السرقة أن يحص كلا من أن يركب نصاب لأن التورع يمكن نم لاهب على أن حق الله يصم  
 فيه أكثر من سجدوا بأن يجر فعن بعضهم عن بعض كأن قطع واحد من حاب وآخر من  
 حاب حتى الصم حاد من أو حاد أحدهم لم يرم لآخر فلا قد عى واحد مهسما بل على  
 قل مهسما حكومه يبق شحاته ونحوه يوج مجموع الحكومتين ذبه الله (وشحج) تكسر أوله  
 جمع شجة بفتح (الرأس ووجه عشر) باستقراء من كلام العرب وخرج غيرها لا يسمى شجة  
 قد عوى أن الإضافة بينهما من إضافة الشيء إلى نفسه غير صحيحة لأن الرأس ووجهه ليسا عين  
 الشجة بل هما شرطان في تسميها شجة فالأقرب أن يكون المراد ههنا معنى مخرج وأن الإضافة  
 للصم من وجهه ما ذكر في الشجة حيث أنه تضاف إلى الصم كذا على أن جمعة تدقوه  
 على - ز حروح البدن أو لها طبع ووصفا (حارصة) مهملة (وهي ما شق الخلد قليلا) نحو  
 خمس ويمن الحارصة والحارصة وأنشرد (و مية) مهملة الياء (دمه) بضم أوله أي  
 الدم من يده يذل د وإلا فاعلمه مهملة وما الاعتبار بلغ الشحج إحدى عشرة (ووصفة)  
 من الصم وهو الصم .

(قوله وه عم صفة كل من الفصح والصم) يضمن وجه الصم فانه ليس ههنا ما صدق عليه ذلك  
 ليس ثم شيء مصبوب بمعنى بالدفعة إلا أن أصل شبه السيف وقع في محل القطع شيء المصوب  
 من سقاء أو نحوه (قوله ووجعوا) أي كثر حادرت معدنة تخدة (قوله أي حاديه) أي من  
 عرق ولا فيجهد المصوب في قرصه حيث لا حصل طرا لأحدهم ولا يصح مجموع حكومتين عن  
 الآية فإيه عن نقيض شيء فسمى أن سترى بينهما في الحكومة (قوله ذبه البدن) معنهما  
 (قوله غير صحيحة) كما في حجب ومكان أن من عجنها مع سامع لأن الشجة هي حراج الرأس  
 ووجهه فكأنه عين وحراج الرأس ووجهه إضافة إليهما فله اسم الصم وهو الشحج باعتباره  
 معناه من الرأس ووجهه كان من إضافة الشيء إلى نفسه حكما (قوله فالأقرب) أي في توجيهه لنتن  
 لما يقال لا معنى لإضافة الشحج للرأس إذ لا يكون له فيه (قوله وعمن مد كرى في الشجة) أي من  
 أنها لا تصق إلا على حرج الرأس ووجهه (قوله على أن جماعة تدقوه) أي على سائر حروح  
 البدن أي وعيه بالإضافة لمحصن لا أول (قوله طبعا ووصفا) قد يتوقف فيه بالنسبة لمحو  
 الحشمة واستيقظ من كل ما لا يتوقف على قطع حد فإيه لا يتوقف على الحارصة ولا ما بعدها والترتب  
 الطبقي صاطفه أن تنوب الثاني على الأول ولا يكون الأول عليه إلا أن يقال به باعتبار العباد  
 (قوله حارصة) ع سميت حارصة من حرص القصار الثوب بد شقه قاله جوهرى اه سم على  
 مبهج (قوله يديه) بضم أوله أي مع يكون ثدل وكسر الميم محوطة وفتح الدال وكسر الميم  
 مشددة . قال في القاموس دمي كرمي دمي وأدميه ودميته

(قوله بالصم) قال  
 في النحمة عقبه كذا قاله  
 شارح اه فقوله وفي  
 القاموس الخ اراده رد  
 على الشارح المذكور  
 فكان يسمى للشارح ههنا  
 ذكره أيضا (قوله بأن  
 تميز) أي في نفسه بأن  
 فصل عن فعل الآخر  
 وإن لم يميز لب الأثر  
 في الخارج (قوله يبق  
 محتاجته) أي إن علمت  
 (قوله فدعوى أن الإضافة  
 الخ) ههنا مخرج على  
 ما فهمه قوله وخرج غيرها  
 لا يسمى شجة أي فإيه من  
 شجة إلا حرجهما بالإضافة  
 حيثند من إضافة الاسم  
 إلى المسمى لأن إضافة  
 الشيء إلى غيره فدعوى  
 الخ وعنده شجة بالإضافة  
 إليهما من إضافة الشيء  
 إلى غيره كذا قيل الخ  
 فالمرع فيها هو للدرد في  
 تفرع الشارح والتفريع  
 فيها طاهر (قوله ومحل  
 ما ذكر في الشجة الخ)  
 جواب عن سؤال مقتر  
 فكان موردا أورد عليه  
 ما سبق ذكره في الشجة  
 فقال ومحل ما ذكر في الشجة  
 حيث أطلقت فلا ورود  
 (قوله طبعا ووصفا) رد  
 عليه ما سبق من أن كلا  
 من الحشم والنقيض يخص  
 بغير شيء يستقته .

(تقطع اللحم بعد الخلد أي تشمه شدة حمية من صرع قطع) (ومتلاحه يعوض فيه) أي اللحم ولا تسمع اخلاء بعده ستيب عما يتول إليه من التلاحم ثانولا (ومتحق) تكسر سبه (سبع الخلد التي بين اللحم والعظم) وهي سبهاء بسحق خضبة من سماحق الطش وهي الشحم الرقيق (وموصحة) ولو نزلت إبرة (توضح العظم) صدقوا لك اخلاء أي كشته (وهاشمة تهشمه) أي سكسره وإن لم توصحه (ومقبة) عند القف مع كسر أعصب من فحها (سبه) من محله لغيره وإن لم توصحه وتهشمه (ومأمومة تلغ خريطة الدماغ) المحيط به وهي أم الرأس (ودمة) نعت معجمة (خرقها) أي خرقة ما عدا صدر وهي مصدرة على رأي وتصويرها في الجهة وما سوى الأخيرين في الخرد وقصة ألب والمحي لأهل من سبه الناس على مدني (وشك القصاص في الموصحة فقط) أنه نزلها وبدر - أنه مدنها خلاف غيرها (وقر) يحس فيها (وقيا فلها) إذ مكان معرفة ستيب من موصحة وردت في هذا المكان لا كني منه للقصاص بل لتوجيه القول بوجوب القسط من أرض الموصحة فسبته إليها (سوى الخارصة) كإرادته على أصله فلا قود فيها حرما بل عت بها شيء له وقع (ولو أوصح في أي البدن) كما عدا وحده (أو قطع بعض مارب) وهو ما دل من الألب (أو) بعض (أو) شعة أو بدرها وهو المحيط بها وما في الروضة من عدم القود وهو عريف وبها هو إدر الله أي بدر لأنه يندى لانهاد له قال ابن العماد وكل صحيح - لا فرق بينهما أو - أو شعة (ولم يدعه) أن صار معلق بكسرة والتقييد بذلك عريف خلاف (وجوب القصاص في الأمصح) لتسدر صط كل مع غلظان فنده المقصود وإن لم يسه وفيها إذا قصص في العلو حده قطع من الخلق إليها ثم سئل أهل الخبرة في الأصلح من إلقاء أو غيره وشتر مساوي موصحة حنة كانت ويرفع أن القود وحدها بالذات بالجهة فامتعت المساحة فيها

(قوله تقطع اللحم بعد الخلد) أخرجه هو قودا للمصحة حتى يخرج قطع اللحم بعد قطع العظم بالحد ه سم على مسجع ولكن جعله حالا من اللحم وليس معها مسجع فسكون فعل الذي مصحة وإن لم يقطع شيئا من الخلد ويتضمن وهو الظاهر أنه من مسها حتى وضع واحد الخلد ه و آخر اللحم لا يكون على الثاني أرض باضعة بل ما من حده وكون المصحة حكة ههما (قوله ومتلاحمة) قال الشيخ عمرة قال الأزهري أوجه أن - الازحمة أي البسة اللحم ه سم على مسجع أنور - وهو - ماد كره الشارح بوله تمت الخ (قوله محقق) أي في لغة أهل الخبر وأما أهل المدينة فسموها لبطن وأسماها اه سم على مسجع (قوله مسجع من مسجها) ومن المعنى على الفتح مقل بها بالتشديد حذف الحار وانصل الصبر (قوله المحيط بها) أي بأعلى الشفة في القاموس الإطار ككتاب الحلقة من الناس وقضان الكرم تلتوي بمعرش وما من من الشفة وبين شعرات الشارب اه (قوله قال ابن العماد وكل صحيح) من ذكر من محد كل مسها مع أن الذي في روضة بني لوجوب القصاص وما هيأته ه ثم كل صحيح إذا فسر الإطار بإطار السه وأريد أنه لاهية له وفسر الإطار بإطار الشفة وأنه له نهاية (قوله إليها) أي إلى منها (قوله أهل الخبرة) لوقيل بأن أمي عليه قطع في اخلاء فقط وبصر الأمر موصحا لخلق فيعمل ماظهر له فيه المصحة سؤال أو غيره له بعد إلا أن يقال قد حذر ما لمصحة له فيه من ما به ضرر عليه فيمنعه الحاكم من ذلك لما فيه من الإضرار ويعمل به ما به مصلحة له

(قوله من وسائر البدن)  
(خ) أي في الصورة وإلا  
من أن هذه لأسماء  
ختص بالرأس ولوحده  
(قوله قال من العماد  
وكل صحيح) أي فلا  
قود في واحد منهما  
وهو مقارن لارتضاء  
الشارح (قوله ما سوى  
موصحة) أي من  
له كورت بعده

لئلا يؤدي إلى أحد حصو حصن آخر وهو محذور ولا كذلك في لموصحة فقدرت بالمساحة أما إذا شبه فيجب التود حتما والذي لا يحك كما لا يحك فيه أرض مصدر (ويحك) القصاص (في القطع من مصدر) ففتح الم وكسر الصاد وهو موضع اتصال عصبه معصو على مقطع عظمين برائط وأصله منهما مع بداخل كمرقن وركبة أو تواصل كأعنه وكوع (حق في أصل ضد) وهو مافوق الورك (ومك) وهو جمع ما بين العصد والكتف (يس أمكن) التفتح (بلا) حصول (إضافة ولا) لم يمكن إلا بها (فلا) قود (على الصحيح) لأن الحوائف لا تصط، ثم إن من بالفتح وضع الحائى وإن حبست الإضافة والثاني ثم حيث أحاف الحائى وقال من النظر يمكن أن يحذف من ذلك (ويحك في حق عين) أى تعويرها، يعين مهملة (وقع أد وحسن) فتح الحيم (ومار وشمة ولسان ود كر وأنشبين) أى بيضتين قطع حديثهما لأن لما بين مصوغة فحقت ما بعد اختلاف قطع البيضتين دون حديثهما ثم بينهما مع ثباته فلا قود فهدا بعد لا تصاد حينئذ ويحك أيضا في إشلال د كر وتثنى أو إحداهما إن آخر عدلان سلامة الأخرى مع ذلك وهكذا دقهما إن أمكنت معناه كما تلا عن التهديب ثم غنا أنه ككسر العظام وتسير الشراخ البيضتين في موضعين حديثهما ثم بالفتحين بغير لغة كما هو موجود من كلام أئمتها كصاحي الصبح والقاموس وقد قال دونهما لأنيب الحسنة وقال أيضا فإن أبو عمرو الحصيد البيضتان والحصيدان الحيدان المنان فيهما البيضتان انتهى وقال الكنى فيه والأنياب البيضتان وقال فيه أيضا من حصيته فهو حصي ويحتمى انتهى ومعنى أن الحيدة لاس ورم تسل البيضة لكن نقل بعضهم عن ابن السكيت أن الأنياب البيضتان ولي أن كان قطع حديثهما يستمر عالما عدلان مسددة البيضتين فصر الشرح على التفسير المذكور وإن كان المقصود في الحكم الشرعي البيضتين فانقول أن في حديثهما دة وفيهما دة أخرى وأن لعمولهما دة هو الحيدان بغير صحيح

(قوله لئلا يؤدي إلخ) وحدث أنه قد يكون مارن الحائى مثلا قدر بعض مارن الحائى عليه فيؤدي إلى أحد مارن الحائى بعض مارن الحائى عليه لو اعتبر بالمساحة (قوله ما إذا بأنه) هذا إيضاح ولا فهو معبر عن قوله والتشديد بذلك الحريص إلخ (قوله فتح) ثم وكسر الصاد) ثم يعكس ذلك فالتاسان وعنده الصبح ينصل وإن مقود التاسان وإيم كسرت لمع على التشبه «سم الآلة» (قوله وشمة) أى سوء العدا وأسفل وحده العاد طولاً موضع الارتقاء مما بين الأنف والسفلى طولاً موضع الارتقاء مما يلي الذقن وفي العرض التشققين ه سم على منهج وقوله لارتقاء أى لالتصام قال في المختار راقى صد الشق وقد رتبى أصق من باب صر فارتقى أى التأم اه (قوله الجمع حديثهما) الباء معى لم يأتي من أن سل البيضتين وحدهما لا قصاص فيه وأن المقصود من العبارة قطع البيضتين وسكة لما كان العاد ثم قطع الحديدين يستمر نطلان مسددة لأنياب اقتصر عليهما وإن كان المقصود في الحكم الشرعي البيضتين وعليه فهو قطع الحديدين فقط واستمرت البيضتان ثم تحك بديه وإيم تحك حكومة (قوله ويحك) أى قصاص (قوله إن أمكنت المائنة) معتمد (قوله ككسر) أى فلا قصاص فيه (قوله البيضتين) عبارة جمع الحصيدتين (قوله وقال فيها) أى الصبح

(قوله وهو مافوق ركة) هو مصدر للصاد إليه وهو القعد وفي نسخ مافوق الورك فهو تعبير بصاد وهو أصل كما لا يخفى عليه راجع (قوله ويصدر الشرح البيضتين) كذا في الصحيح وهو غير صحيح فإن الذي في كلام الشارح الجلال إنما هو مصدر الأنياب الواقعة هنا في المتن يحدق البيضتين وفسر الحصيدتين في الباب الآتي أيضا بذلك (قوله والحصيدتان الحيدانان) كذا في النسخ بناء فوقية وليس صوابه والحصيدان بغير «لأنه لموافق لما في كلام الشارح الجلال فالحصيدان بالبناء هما البيضتان كما ذكره قبل فراجع الصحيح (قوله سكر نقل بعضهم عن ابن السكيت مع) هو مودى لما في القاموس ومن ثم سواء به في التحفة فكان ينبغي عدم الاستدراك .

(وكذا أليان) بفتح الهمزة وهما اللحمان الساتان بين الظهر والفخذ (وشفران) بضم أوله وهما  
 حرفا الفرج المحيطان به إحاطة السمين بهنم (في الأصح) لأن لها نهايات منصوطة . والثاني  
 لعدم إمكان الاستيقاء إلا بقصع غيره (ولا قصص في كسر العظام) لعدم الوثوق بالمائة فيه  
 إلا سيما تمكن فيها بأن بشر عشر شول أهل الحرة في كسر القود كما نص عليه وحرم به  
 المحوردي وغيره (وله) أي لحى عليه فقطع بعض ساعده أو جده سواء نسى القطع كسر أم لا  
 كما أفاده كلامه هنا مع ما يأتي في قوله ولو كسر عضده وأبانه إلى آخره المشتمل على ما هنا زيادة  
 فكرهه . لمصنف رحمه الله تعالى له والتفريع الآتي عليه الدافع لما اعترض عليه به هنا  
 أن قصته أنه لو وقع من عضده لم يكن له الأحد من الكوع (فتح أقرب مصدر في موضع  
 الكسر) وإن تعدد ذلك المصدر ليس في بعض حسه (وحكومة الدق) لعدم أحد  
 عوض عنه (ولو أوصحه وهنم أوصح) انتهى عليه لأنه لا مكان القود في الموصحة (وأحد  
 خمسة أعرة) أرض المشتم (ولو أوصح وتقل أوصح) لما مر (وله عشرة أعرة) أرض  
 التسقيل المشتمل على المشتم علنا ولو أوصح وأتم أوصح وأحد ما بين الموصحة وأتمومة وهو  
 ثمانية وعشرون بهر وث لا في المأمومة نث النسبة كما سألني (ولو قصعه من الكوع)  
 ضم أوله ويسمى كاعا وهو ما يلي لأهم من الفخذ وما بين الخصر كرسوع وما بين إصبع  
 الرجل من العظم هو النوع وأما البع فهو من اليد يمسها وشمالا (نسب له النقطة أفعه) ولا  
 أمانة منها تتكفه من القطع من محل الحبابه (فإن فصله عبر) لعدمه عن حقه مع تكفه منه  
 (ولا عزم) عليه لاستحقاقه إنلاف الحلة (والأصح أن له قطع الكف بعده) لأنه من جهة حقه  
 وإع لم يمكن من قصعه من قطع من نصف ساعده فقط أصابعه لأنه لا يصل بالتمكين لتمام حقه  
 لبقاء فصية من الساعد لم يأخذ في مقادير شئ لم يتم به العشي المقصود بخلافه هنا ولو عني عن  
 الكف للحكومة لم يجب .

(قوله ضم أوله) أي ما بالفتح بهب العبن سم حكى المتبحر هنا أصابعها سم عني منهج  
 (قوله إلا سيما) هذا الاستثناء صريح في أن السن من العظم وهو أحد قوين فيه ناهية من  
 العصب لأنه يابن بوضعه في الخن (قوله شقطع بعض ساعده) هو من الأسان ما بين المرفق إلى  
 الكف وهو مذكور سمي ساعده لأنه يساعد الكف في بطنها وعمها اه مصباح (قوله لما) أي  
 للزيادة (قوله المشتمل على المشتم علنا) أشار به في دفع ما يرد على قوله عشرة أعرة أرض التسقيل  
 من أن أرض أمثله خمسة أعرة فقط وحاصل الخوف أن أرض المسنة إما كان عشرة لاشتغالها  
 على المشتم ولم يذكره نصف ليرومه للمقابلة عاد (قوله من المتصل) ما لا وقصته أن المسمى  
 بالكوع هو جزء للفصل الذي يقرب من الإبهام وعقارة الرأدي وهو العظم الذي يلي الإبهام اه  
 ودهما فرق وسيأتي عن تثقيب الأسان أنه طرف الرمد فيحمل ما هنا عليه (قوله هو النوع)  
 وقال صاحب تثقيب الأسان الكوع رأس ريد مما يلي الإبهام والنوع مذهب طرفي يدي الأسان  
 إذا مذهب يمين وشمالا اه سم على مسح (قوله من فضعه) أي الكف والكف لغة قليلة  
 والتأثت هو الكثير فكان لأوى أن شول من قصعها (قوله لم يجب) أي وعنده فهو فعل ذلك هو  
 يصح العفو عيانا ويلغو قوته على الحكومة ويعو العفو ويمكن من القود لقطع الكف منه نظر  
 والأقرب الثاني .

(قوله قول أهل الحرة)  
 متعلق بقوله تمكن (قوله)  
 سواء أسبق القطع كسر  
 أي من الحائى وقوله  
 أم لا أي بأن لم يسبق منه  
 كسر بأن سبق من غيره  
 والغرض من هذا أن ما في  
 المتن بهذا الاعتبار أعم  
 مما سيأتي فيه الخاص  
 بما إذا وقع منه كسر  
 فالتق التكرار المفضل  
 (قوله وإن تعدد ذلك  
 المتصل) يأتي معنى هذه  
 النجاية (قوله غالبا) أي  
 والصورة هنا من هذا  
 الدب (قوله ما يلي  
 الإبهام) أي العظم الذي  
 يلي الإبهام من جهة مفصله  
 واحترر بهذا عما يليه من  
 حائه الذي هو أصل  
 الساعد وعقارة الرأدي  
 وهو العظم الذي في مفصل  
 الكف مما يلي الإبهام  
 انتهت وفيه قول آخر .

لاستيفائه لأصابع المذبة للدية الباحل فيها الكعب كما لا يخفى من قطع يدي الخاني إلى دية  
نفسه لاستيفائه مذهبها ، والذي لا لأنه أحد ما ينسب الدية ورد ألم ( ولو كسر عصبه وثأبه )  
في المكسور مع مذهبه ووجوده بأن كان معقداً بحدده فقط ( قطع ) من شاء ( من أرق )  
لأنه أقرب مذهب للمكسور ( وله حكومة السقي ) بغير مخرج ( فهو طلب الكوع مكن ) منه  
( في الأصح ) لمساخته مع غيره عن محل الحدية وله حكومة الساعد مع الباقي من العصب  
والثاني المبع لعدوله عما هو أقرب إلى محل الحدية ( ولو أوصجه مذهب صوؤه ) مع بقائه  
حدوده ( أوصجه مذهب الصوؤه ) وذلك ( وإلا أذهبته ) حتى يمكن كسر يدي جديدة متحدة  
من حدوده ( أو وضع كافر فيها ) ونحن نذكر حيث قال أهل الخبرة يمكن إذهاب الضوء مع بقاء  
الحدقة ولا يجب أن يترك ( يوم ضمه بلمعة مذهب صوؤه مذهب بضمه مثله ) لإمكان الممانعة  
( فإن مذهب أذهب ) من الممانعة كما ذكر وعنه في النسخة فما إذا ذهب بها من أي عيبه  
صوؤه إحدى العينين أن لا يذهب بها من الخاني ضوء عينيه أو إحداهما مخالفة للجهن عليها أو مبهمة  
ولا يعتد بمخافة العين بعد ذلك ( والسمع كالصبر يجب القصاص فيه بأسرانه ) لأنه  
محل مضمون ( وكذا الطش ) ولم يذكره معه اللسان لأن الباب رواه في رواه فإن فرض رواه  
مع بقاء الطش لم يجب منه سوى حكومة ولا قود ( وبقوى والشتم ) والكلام يجب القصاص فيها  
أسرية ( في الأصح ) لأن لها محل مضمونة ولأهل الخبرة طرق في إصاها والثاني يقول لا يمكن  
انقصاص فيها ( ولو قطع نصف فأكمل غيرها ) من بقية الأصابع ( فلاقصاص في التأكل ) بأسرية  
وفارق إذهاب المعنى من غير وجوده لأن ذلك لا يضر ما عساه خلاف لأصبع ويحرم من الأحكام  
فيقتصد محل الصبر مثله منه ولا يقتصد بالأصبع مثلاً عيبها وهو اقتصر بالأصبع لسري لغيرها ،

( قوله ولا يجب الأرض )  
أي نصف الدية ( قوله  
فلو اقتصر في الأصبع  
فسرى الخ ) عـ  
التعفة ولو قطع أصبع  
فسرت للثنية فقطعت  
أصبعه فسرت كذلك  
لزمه أربعة أحماس دية  
العمد لأنها سرية جناية  
عمد

( قوله إلى دية منه ) أي الخاني وقوله مذهبها أي الدية ( قوله ولو كسر عصبه ) قال في الأصح ،  
العصب ما بين أرقى إلى الكعب وفيها خمس لعاب وراش ورجل وخصمين في لغة البحار وقرأ بها  
حسن في قوله عدى - وما كانت متحدة الثمان عصباً - ومثال كد في لغة بني أسد ومثل  
فلس في لغة بني تميم وكر والحامسة مثال قفل . قال أبو زيد أهل تهامة يؤثنون العصب ويؤقيم  
يدكروا والجمع أعصدة وأعصاد مثل أفلس وأفل ( قوله من حدقه ) هي السوداء الأعظم لدى  
في العين والأصغر الباطن والفتة شحم العين يسمي تجمع السوداء والبياض ، ذكره من قصة كذا  
يخط شيخنا انه سمع عن مهبج ، وقوله الأصغر هو العين الصغيرة وفي القاموس الباطن العين  
أو القصة السوداء في العين أو البصر نفسه ( قوله أهل الخبرة ) أي اثنان منهم لأنها شهادة  
فلا يكتفي فيها بأقل من ذلك ، وعبارته حجج عنه في الإيساح والمظن الآتي والمخالفة فيهما بأمس  
بقول خبر بن إذهاب حدقه ( قوله أن لا يذهب ) أي ول أهل الخبرة ( قول المصنف وكذا  
الطش ) قال الشيخ عمده - هو نزول بالحناية على اليد أو الرجل والنوق بها على الفم والشتم  
بها على الرأس ( قوله لأن العاص رواه ) أي ليس رواه أي الطش ( قوله في إصاها )  
أي فإن لم يوجد وحده وحده يحمى عصبه بين الأسطار والعمو على الدية ( قوله فلا قصاص في  
التأكل ) عـ ولكن يجب دمه على ما حاله في ماله لأنها سرية جناية عمده وإن جفت

لم تقع السراية قصاصا من حب على الخافى إلا مع الأثر مرة أخرى منه أحسن لديه وفارق منه  
وحوب القود فيها بوضوح بله فتورمت ثم سقطت بعد أيام بأن الحادة على جميع البدن قصدا  
فالتفت السراية .

### ( باب كيفية القصاص )

من قصص وطلع أو قصص سبع ناسع استحق الخافى إلى ما سبق منه ( ومسوقه ولا خلاف  
فيه ) ولعلوه ولا يجوز في إريادة عما في الرحمة كما وقع بحري كثيرا خلاف عكسه وتبينه  
استوفى في الرحمة على ما بعد لأنه الأصل في كسفة وتجرده في الكلام عليه الخولة وقد  
حررت عددهم مقدم مبقن عدسه الكلام لحد ( لا تمنع ) أي لا يؤخذ لشمع معنى أص  
فكلامه على العال ( يسر من ) سواء لأعف واهي لأجلانهم محلا ومسعة في واحد  
المساواة المتصودة من القصاص ( ولا شمة سعى سعى ) ولا حتن سعى سعى ( وعكسه ) هناك  
ولو بالرضا في المأخوذ بدلايته وسقط القود في الأول اسم من ربا المدوعة ( ولا ) سبع  
المهمزة وضم الميم في الأصح ( أخرى ) ولا تسبع أخرى كما في الحرز ولا في ربه مصفا  
( ولا زائد ) بأصلي .

خطأ في سقوط القصاص وقيل على العاقلة لأن تترافق في حكم خفاء ثم سم على مهبج

### ( باب كيفية القصاص )

( قوله من قصص ) والأحد من ذل أنسب لكونه مع اشتباهه على جميع الحروف مجرد والثاني  
منه فيه وهو مشتق من الحرز ( قوله ولا يجوز في إريادة ) أي من السد عسى السوى  
فيما كتبه على حاشية السيد الجرجاني ما كان من التواضع لا يفتد ربه ، وعما به وليس مراده  
تكون الباب في كذا المحصر بل إنه للقصد بالذات أو المعظم فلا ذكر غيره سر وسعتراد لا يصر  
لأنه إنما ترك ذكره في الترجمة اعتمادا على توحه اللهن إليه إما صري في نفسه أو ما روى ( قوله  
لا يؤخذ ) أي لا يجوز ولو بالرضا كما يأتي ( قوله على العال ) الأولى توحى العال إلا أن قال  
المراد أنه عبر بالقطع لكونه العال فلا مفهوم له لأن القود لا كانت له - لا مفهوم له سوى  
الأخذ ( قوله ديته ) أطلق فيه فشمع ما لو أخذ بلا إذن من الخافى وما كان ربه به وقيل  
قصص أو قال وهو تحذف ما أتى من القصاص في وقطع صحفة مثلاً وعكسه قد مر البرق من  
هذه وذلك ولعل أطلقها اعتمادا على النصين ذل وحرز وعكسه فتصور المشابهة مما يقال  
حده قودا فتجب الدية في المقطوع وسقط حنه من القود نصمه العوومة وسحق دية حصوه  
لفساد العوص وذلك لأنه لم ينف عما بل على عوض دية فيسقط القصاص وهو وحب بدله  
لفساد العوص كما لو عا عن القود على نحو آخر ( قوله ثم ) فيها دية العال نابت قوله مع ثلث  
لميم في كل ه سم على مهبج ، وقد شمع بعضهم مع - لأصح العشرة في بنت فقال

وهي آمنة بنت وهب والبيع في ناصع وإحتم تسبوع

أو مساوي على آداب الأكل لأن العمد

( قوله لم تقع السراية  
قصاصا ) الأولى حذفه .

[ باب كيفية القصاص ]

( قوله فكلامه على

العال ) هذا التفسير

فيه حذارة بعد تفسيره

لأن ما ذكره وعما به

التحفة عقب المتن فيها

عبره للعالم . والمراد

لا يؤخذ من شمع الخافى

أيضا ( قوله في المأخوذ

بدلايته ) ناله إذا قال

له حدها قصاصا أخذ

عما يأتي فليراجع ( قوله

في الأول ) أي عوصو لمي

عليه .

و (رائد) دونه مطلقاً ومثلها وليسكنه (في محل آخر) غير عن ذلك الرائد لذلك أيضاً علاف  
 مانوسوى الرائد رائد أو لأصلى وكان تحبه لساواة حسنة ولا يؤخذ حادث بعد الحدية بموجود ،  
 فوقع سبب ليس به مثله ثم سببه له مثله لم يتبع (ولا يصير) في القود بعد ماد كز (عقاب كز)  
 وصغر (وطول) وقصر (وقوة) وضعف (نضج) ونحوه (في أصل) لإطلاق النصوص ولأن  
 معاذة في ذلك لا سكاك متى فاعساره يؤدى إلى تضلل القصاص وكما بعد من العام بالجاهل  
 والكبير بالصغر والشرع بالوصيغ ، ثم لو قطع مستوى اليدين بعد أقصر من تحتها لم تقطع يده  
 بها لقصها بالنسبة لأحدها وإن كانت كاهنه في نفسها ولهذا وحتت فيها دبه بأفصة حكومة وعمل  
 ذلك عند مدونه حجة أو بآفة فإن شأ نفسه عن حسانه منع أحسن السكاك ووجب تقص  
 اليده كما حكاه عن إمامه وإن قل برر كشي إن الإسم حكى عن لأصحاب عدم الفرق وأنه الصوت  
 (وكذا رائد) كأصعب وزن ولا يصير فيه العاقوب أفع (في الأصح) وكون القود في الأصل بالنس  
 وفي رائد بالاختصاص غير البصري في الأول واعتبر في الثاني غير مؤثر لساوى النص والاختصاص  
 فيما ثبت عنيهما والثاني في رائد دل إن كان كره في ، في لم تقص منه أو في الحى عبه اقتص  
 وأخذ حكومه قدر النفس (ويعتبر قدر الوضحة) في قصاصها بالحدة (طولا وعرضا) فيقاس  
 مثله من رأس الشاح ونحوه على سحر حمرة أو سواد ووضوح سحر موسى لاسحر سيف أو حجر  
 وإن أودع به سحر رأس الحنف منه وزاد به غير ذلك بالحرية لأن رأسين مثلا قد يختلفان  
 صغرا وكبرا فيكون جزء أحدهما قدر جميع الآخر فيقع الحنف بخلاف الأخرى لأن القود وحب  
 فيها بالمشابهة لا بالجزء وهو اعتبارها بالحدة انتهى إلى أحد عصبو بعض آخر وهو يتبع (ولا يصير)  
 هما (هوت) نحو شعر و (عالم لم وحده) ظاهر ما مر في تفاوت نحو الطول وقوة البطش ،  
 وتوكل رأس الشاح شعر دون المشجوع في البروصة وأصلها عن نص لأن عدم القود لما فيه  
 من خلاف شعر لم ينافه حتى وضاهر نص المختصر وحونه وعزى له وردى وحمل اس روضة  
 لأقوا على فساد مذهب المشجوع والثاني على ما لوحى قال الأديبى وقصة من الآثم أن الشعر  
 الكثيف يجب إزالته ليسهل الاستيعاب وبعد عن المصط ، قال والتوجيه شعر أنها لا يجب  
 إن كان أبو حنيفة استيعاب لرأس (ولو توضح كل رأسه ورأس الشاح أصغر ستوعسائه) لإساحا  
 لا سكتى به وإلى كمت نحو به فتسمية عن طويلا لا مرة أن المرعى ثم الاسم وهما لتساحة  
 ولذا قطعت الكبيرة بالصغيرة ولم تؤخذ رأس أكبر بأصغر جرما (ولا تنجمه من) خارج الرأس  
 نحو (الوجه والقحف) لخروجه عن محب الحدية (من أحد قسط الدق من رأس الوضحة بورع  
 على جميعه) فإن في نصف مثلا أحد نصف رأسها (وإن كان رأس الشاح أكبر أحد) منه  
 (قدر رأس المشجوع فقط) لحصول الممانه (والصحيح أن الاختيار في موضعه) أى ،

(قوله دونه) قيد في  
 الأصل والزائد بقرينة  
 ما بعده (قوله وعمل ذلك)  
 يعنى ما في المتن ، وعبرة  
 التحمة وعمل عدم ضرر  
 ذلك (قول المتن  
 والصحيح أن الاختيار  
 في موضعه الخ) أى  
 والصورة أنه استوعب  
 رأس الحى عليه ورأسه  
 هو أكبر كما هو صريح  
 المتن

(قوله رائد دونه مطلقا) قد يختلف ما يأتى من أن الرائد يتطوع بالرائد وإن تعاونت كبر وطولاً  
 وقوة عيش ويمكن الخواص أن المراد ما يدهها المتميزة كاشتراك رائدة الحائى على ثلاث شمل  
 ورائدة الحى عليه على اثنين (قوله وعمل ذلك) أى ماد كره لمصنف وعبرة حج وعمل عدم  
 ضرر ذلك (قوله ويحط) أى وحو ما ين حنف النفس وإذا كان مساويا (قوله منه) أى من أحده  
 (قوله وحمل اس الرفعة) معتمد بهى سم على مذهب نقلا عن الشارح (قوله يجب إزالته)  
 معناه (قوله استيعاب الرأس) فقصته أنه إذا لم يجب استيعاب الرأس وحتت إزالته ، بقا

لأحود (إلى الخاني) لأن جميع رأسه محل الجاية وهو جن عليه فيه أدوة من أي محل شاء كالدين وأشار النصف بالصحيح إلى فساد مقادير من الحرة المحي عليه وإن استمر به جمع متحرون وادعوا أنه الصواب نقلا ومعنى وعنه يجمع من أحد نصف لقدم وبعض المؤخر لئلا يأخذ موصحتين واحدة (ولو أوضح ناصية وناصته) أي الخاني (أصغر) تعينت الناصية للإصباح و(ثم) عليه (من باقي الرأس) من أي محل شاء لأن رأس كبه محل الإصباح فهو عضو واحد (ولو أراد المقتص) مع رضا خاني في كيه أو وكل المستحق فراد وكبه أو يدر وفعل فلا يبقى ما في أن المستحق لا يمكن من سبعة الطرف ونحوه سبعة (في موصحة على حه) عمد (برمه) بعد بدل مال موصحته (قصاص الزيادة) اعديه (فان كان) رند ما طرب انقص منه فهدر أو باصطر بهم فالأوجه أنه عبيهم فيهدر النصف لما قبل المقتص منه وهو قال المقتص تولدت باصطر لك فأسكر صحتي انقص منه كما رجحه السيوطي أو (خطأ) كأن أصدرت يده أو شبه عمد (أو) عمد ولكه (عنى على مال وح) له (أرض كامل) عداقة حكمه حكم الأرض (وقد قسط) منه بعد يورج لأرض عبيهما لأحد الخارج وأحراقة ورث يجمع أحد الخرجة مع أن مذهبها حق (ولو أوضحه جمع) بأن يخدموا على آله وحزوها مع (أوضح من كل واحد) منهم (مثله) أي من موصحته لأفظة ما قسط إذا ما من حرة إلا وكل مهم حان عليه فأنشئه مالوا أشركوا في قطع عضو وهو أن لأمر لانيه وح على كل أرض كامل كما رجحه الإمام وحرم به في الأنوار وصرح به في باب الديات وقال الأذري في باب المذهب وأبقى به مولد رحمه الله تعالى خلافا للمعوى والموردى ومن نعمهما (وهي) يوضح (قسطه) من لموصحة إذا كان المتجرى بخلاف القتل ورد بأنه لا يطر لإمكانه مع وجود موصحة كامنه من كل (ولا قطع صحيحة) من نحو يد (أشلاء) بالمذهب على ما كان لا يؤخذ عن بعده أهميه (وإن رضى الخاني) لخالفته للشرع ونحوه في غير أرب وأذن فمهما يؤخذ صحيحهما بأشبههما ومعدوهم

(قوله من أي محل شاء)  
يعنى الخاني على قياس مامر  
وإليه يشير كلام العصاب  
(قوله فرد وكبه)  
نظر قصاص الزيادة  
حيث يكون على من

(قوله أحود إلى الخاني) هل له أثر فيها في موضعين يدر رضا المحي عليه انتهى سم على حج أقول الذي يصهر لأن لأحود حينئذ موصحتين لأواحدة والقصاص متى على المنة ويخمس خلافه وهو الأقرب لأن الخاني رضى باصطر لفيه وقد بدل لك فرض الخارج لمع على من الصحيح حيث قال وعليه أي الثاني يجمع من أحد نصف الخ (قوله وعنه) أي الخاني (قوله من أي محل شاء) أي خاني طهره وإن فصل عن الناصية لكن يرم حينئذ أحد موصحتين في واحدة ولكن لا مع رضا الخاني انتهى سم على حج (قوله فراد وكبه) هذه لسانى مع قول النصف الآتى لرمه بعد انشمال موصحته بمصص الزادة فانه صريح في أن انقص هو المحي عليه نفسه لا وكبه لأن قال القدير لرمه قصاص الزادة بدل المقتص هو المحي عليه (قوله فيهدر النصف) قول هذا إنما يظهر على ما يأتي له في أوضحه جمع أنه يورج الأرض عبيهم ما على أنه يرم كل أرض كامل وهو لدى اعتمده شيخ الشهاب رضى كما سيأتى في فرب فقياسه في يدر انقص أرض كامل فليأمن انتهى سم على حج وقد تحب بأن ما يأتي عن الشهاب الرضى معروض فمما هو تحاملوا على لآله عروها وذلك يوجب اشتراك الأمر بين الجميع على السواء بخلاف ما إذا كان باصطرهما فقد يكون الأثر من أحدهما غيره من الآخر (قوله أرض كامل) وذلك لأن فعل كل واحد جعل موصحة مستقلة فيجب أرضها كاملا .

إن لم ينط منه شيء بقاء، فبعضهما من جمع الصوت وربع ومشاركة المسمى عند ملاقة لذلك ،  
 وفي إداة قصر الحية ساء وإلا حذف صحيحته من شيء نوع كات ساءا والناقصة وساءا  
 ساءا، وإن لم يؤمن عرف للمذهب النفس كل حال ، وأهم كلام المصنف قطع ساءا ساءا ،  
 وهو كدث إن أسوى شهما أورده شارح حتى وأن فيهما ظرف النسم ، ومنه أنه لا عمرة يحدث  
 بعد الحدية في حى سليم على يد ساءا ثم شل لم يقطع (في نفس) شيء أحد صحيحته ساءا فلا بد  
 من الحى (لم تنع في صا) لأنه غير مستحق له (إن عليه ديمها) وله حكومة الأشل (في سري)  
 قطعها بفسه (لغيبه) حيث لم يؤمن له في النسم (فصاح النسم) نفويها ديمها ، أما إذا  
 فلا بد في النفس ولادته في القرب إن شيء في النفس وتعمل مستوفية حقها ، هي قبل حده قودا  
 فمن قيل لثني عليه وهو مستوفى بحد حقه ، وقبل غاية ديمه ، وله حكومة وقصع به الدعوى  
 وهو نصيبه ما يبنى في بدن البسار عن نفس وهو نعمه (وسنح الساءا بالصحيحة) لأنها  
 دون حقه (إذا أن قول أهل الحيرة) أي نفس منهم (لا يبيع النسم) لو قصعت بأش لم تست  
 أو العروق تحسم من ولا غيرها أو مات في استطاعه بردهم ، وقد هم كما هو صاهر فلا قطع بها  
 وإن رضى الحى حصر من استغنى نفس داف وحيدة الصحيحة (و قطع) بالرفع (بها)  
 لو قطعت شئ أو صحيح (بها) ولا يظلم أرض الشلل لاستوائهما جرما واحتلافهما  
 صمة لا يتر لأنها مجردة عن مساهمة ، ولما لو من ودي بخر أو مسم لم يحرب  
 (ويقطع سليم) إذا أوردها (شعير وأعاج) حاققة أو نحوها كما علم من مراد لاجل  
 في العضو والنسم فهم دينهم وحدهم شح في الأرض أو قصر في الساعد أو العصد ، وقيل ميل  
 وعوض في الرسع ، وقيل الأسم الأعسر وهو من يمشي ساراه أكثر وكلها صحيحة هنا  
 (ولا تر الحصرة أظفار وسواد) فيؤخذ بطرفها السليم أظفاره منه لأن ذلك علة ومريض في العضو  
 فلا يؤثر في وجوب انقود (والصحيح قطع داهيه لأعمار) حلقه أولا (بأسمها) وله حكومة الأظفار ،  
 (قوله وفي إداة قصر) شيء نصف إن كات المسحة داهيه لمعجمة فإن كات باصا داهيه وهو  
 الأنس بقول السمع ومبريه ولا حاجة إلى ما ذكر من التفسير لأن معناه حذو ، لم يحول  
 الواحد من كونه عضو إلى كونه ساءا (قوله ومنه) أي في كلامه (قوله حيث لم يؤمن له) لا حاجة له  
 بعد ما تقدم من قوله فلا بد أنه أسوى سم على حجج أقول : وقد يقال ما تقدم من قوله فلا بد إن  
 قيد بعدم وقوعه قصاصا وقوله حيث لا بد من عقيد لوجوه الأيدي (قوله فصاح النسم) وله حكومة  
 الأذن (قوله في دل البسار عن نفس) ووجه ذلك أن قوله قطعها قصاصا أصم حذو عوض  
 وكونها عوضا فسد فسد بدله وهو اليد ، خلاف ما لو لم يقل ذلك من قصر على قوله اقتصعها  
 فإن القطع حذو يبدل ما بدله فيقع حذر ، ولا شيء للمحى عايشه لأسديده حقه رصا (قوله أو شئت)  
 عطف على قوله فلا بد أن يكون أمر لم (قوله وقدم) استعمل يكني قد تم ذلك الحى أو لمحى  
 عليه أو غير ذلك فيه عبر وندى بصره الآن أن لا يوجد عذبة انقصر (قوله ويقع بالرفع) فيه  
 إشارة إلى أنه ليس في حيز لاستواء أسوى سم على حجج (قوله لأنها) أي الصفة (قوله أو نحوها)  
 كأنه إشارة إلى ما كان يأتيه احترازا عما كان يحاييه فيمتنع التصص أسوى سم على حجج  
 (قوله وكلها) أي معانيها صحيحة مرادة هنا .

(قوله وفي إداة مستحق)  
 (عن الحاني) في نسخ  
 بدن هذ وفي إداة قصر  
 الحدية ساءا (قوله يد  
 أورحلا) تيمر ن ساءا  
 واقع على الشخص لأعلى  
 العضو بدليل قوله بأسم  
 وأخرج (قوله أو قصر  
 في الساعد) أي والصورة  
 أنها ليست أقصر من  
 الأخرى وإلا قد مر  
 أنها إذا كات أقصر من  
 أحدها لا تقطع بها (قوله  
 وكلها صحيحة هنا) وساهر  
 أن الصورة في الأخيرة أن  
 الحاني قطع بمينه التي هي  
 قبلة النفس (قوله النسم)  
 داف فاعن يؤخذ والصم  
 في طرفها للأظفار الذي  
 فيه الحصرة أو السواد  
 أي الطرف الذي هي فيه  
 تأويل ذلك وهو متعلق  
 بالسليم وأظفاره فاعل  
 بالسليم .

(قوله عكسه) لأنها أعلى منها وهذا هو محل الخلاف نظرا إلى أن الأصغار امة ومثل الصحيح  
القطع في الثانية كالأولى، والخلاف الذي ذكره من حيث المجموع لا يدرى عليه (والدكا  
صحة وشلا) تميز أو حال من المبتدأ على ما عتبه مسبوقة أو من القصر ليستمر في الحروف  
على الأصح (كالبند) لذلك فيما تقدم فلا يقطع صحيح لأن . و تنفع ثمن تصحيح .  
بشرط تدبر ، ومعنى أن التسمية بالنسبة يمكن فيه في نحو حصره لأصغر وهو ما عده  
ثانيه هنا والثالث بطلان العمل وإن لم يزل الحسن والحركة (و) أما الذكر (ادرس) . و  
(منقضى لا يبسط أو عكسه) أي منسحب لا يقاس فهو ما عده حجة واحدة (و) أما البند  
وعده بقطع ظل (أي ذكره) (بخصي) أي يذكره وهو من مع نون حنة ، و  
أتهما يطلقان لغة على جلدتهما أيضا (و) ذكر (عنين) خلاف الأئمة داخل في نفس العنبر  
ولأنه هو في العين صعب في القلب أو لدفع أو السلب ، والخصي نون منه المرفوعة على شرا  
(و) يقطع (نصف صحيح) شمه (شحم) لا يشم ككسبه السهم الأولى ولأن الشم ليس  
في حرم الأنف (و) من يبيع ناصم كعكسه غممه ، الأولى ، ومن لم يسمع لا يحن حرم من  
ويقطع صحيحة بمنوعة لا محرومة ذهب بعضها وكالحرق لثوب أو ثوب ثورت حد (لا يبيع حرمه  
بحدقة عمياء) ولو لمع قيام صورتها لأنها أعلى منها وأصغر في نفس حرمها ، وأوجد عمه  
الصحيحة رضى بها المحي عليه (ولا لسان ناطق بأخرس) لأنه أعلى من حنة والنفس في حرم  
اللسان ، والأخرس هنا من مع أول النطق وهو ليس فيه لغة فليس له لسان النطق بل هو  
فيه أثر النطق فتحر كنه عند نحو بكاء وكذا إن . وهو ولا صدق في شهر بل ذلك من اللسان  
(وق مع السن)

(قوله كذلك) ليس

في الأصغر وهو صحيح إليه  
عمر بغير أصل يدل  
أنه في حرمه ولا كحل  
كونه صحيحة أو أن  
كالبند كانت كذلك  
أي صحيحة أو شلاء لا ي  
إعراب التنية ومن ثم كان  
نوني كما يشهد إليه بقائه  
(قوله ومرة أخرى يقطع  
ثقة على جلدتهما أيضا)  
قد مر الكلام على ما مر

فر حقه

(قوله دور عكسه) أي لا يقطع سمة لأصغر بداهتها . ول في الزعم وشرحه . و  
سكن ديتها أي ذهبة الأصغار ، ووفق أن القصص يعتبر فيه امانة خلاف لغة فهي مع  
على حج (قوله ومقال الصحيح السماع) أي تاج سلامة لأصغر سمة (قوله والدكا)  
مسد حرمه قوله الآن كالبند (قوله على الأصح) منه يعرف أن في مع من لم يسمع في حد  
حلاف والأصح منه الحوار ، وبه صرح بعضهم (قوله فهو منقضى) ليس أراد به عدم القدرة  
على الجماع به بل المراد بأقباضه نحو يفس فيه بحث لا يرسل ويأمنه عدم إمكان صحة  
بعصه إلى نفس تدليل ما سبب ذكره من أنه يقطع النقص بسبب (قوله ونداع) مع جماع  
عدارة النسبة ويؤخذ أنف الصحيح والأذن الصحيحة بأذن مستحب والأذن الشذو في صحيح  
التولين انتهى ، قال ابن القيس في شرحه : أي يكسر الشين وهو اللسان مع على حج  
(قوله ذهب بعضها) صفة كاشفة (قوله وكالحرق) أي للمبر عنه بالحرم ، وعاد حج وكأخوه  
(قوله بحدقة عمياء) الأولى أن يقول يعين عمياء بد الحدة هي البواد الأعصر والعين ليست  
مأخوذة نفس السواد (قوله ولا لسان ناطق بأخرس) ويؤخذ لسان الأخرس من  
الناطق بل رضى به قياسا على أحد العين العمياء بالصحيحة حيث رضى المحي عنه (قوله فتنع به)  
أي حالا .

التي ، بطل شعها ولا تقص (لصص) الآية فتشطح كل من العليا والسفلى عنهما (لا في كسرهما)  
 لما سرته لا قود في كسر العظام وتقدم أنه من أمكن استقاء منه لا زيادة ولا صدق في البق  
 فعل ومن ثم صح فيمن كسرت سن عيرها كتاب الله التماس والفرق بينها وبين شفة العظم  
 رورها ، وأهل الحيرة آلات قذعة مصبوغة يعسد عيبها أما صغيرة لا تصح للصح وباقصة عا  
 يقص أثرها كناية فسرته عن أحب وشديدة الاصطراب لحوهرهم فلا يقطع بها إلا مثله  
 (ووقوع) شخص ووعير مشور (سن صغير) أو كبير فكلامه على الغالب (لم يشعر) بضم  
 فسكون مدية فتشح لمحة أي لم يستطع سانه درواص التي من شأنها أن تسقط ومنها المقووعة  
 ومعلوم أن روض في حقه أربع هي التي توجد عند الرضاع فسمية عيرها بذلك من  
 عير الحيرة (فد صر) نود ولاديه (في الحار) لأنها تعود إلى لكن يعرر (فإن جاء وقت  
 - بها بأن سقط الوافق وعند دوسها وقد أهل النصر) أي شأن من أهل البصرة والمعروفة لأن  
 النود خط له (فد صر) وحيد التماس (و) عادت بعد التودمان أنه لم يقع الموضع يجب دية  
 مقووعة قصص كما هو لأقرب (ولا يستوي في صر) بل يؤخر له سبعة لاحتياض عمود على ما نقله  
 وأسس من عودها ، ومن واربته في الحار أو أحد الأرض ولبس هذا مكررا مع ما يأتي في قوله ويشعار  
 عنهم وكل صبيهم لأن ذلك في كان الوارث وهذا في كان المستحق فإن عادت باقصة أقص في زيادة  
 إن أمكن أما لو مات قبل اليأس فلا قود وكذا لو مات وهي سوداء أو نحوها لكن فيها حكومة  
 (ولو قلع سن مشور) ويقال مشور من اثرة

(قوله كتب الله التماس)  
 خبر صح (قوله فلا يقطع  
 بها إلا مثله) قد يقال  
 هذا يصدق به التثنية فهلا  
 أنشأه على إطلاقه وما معنى  
 هذا الاحتراز مع موافقته  
 المختز عنه في الحكم  
 فيبطل (قوله التي من  
 شأنها أن تسقط) هو صفة  
 كاشعة إن رت درواص  
 حقيقته الآية وإلا فهي  
 مفيدة (قوله ومعلوم الخ)  
 غيره لأنوار والروايع  
 أربع أسنان تمت وقت  
 الرضاع يقتصر سقوطها  
 لا سقوط الكل فاعلمه  
 انتهت (قوله وهذا في كان  
 المستحق) أي المستحق  
 أصالة وإتساده وإلا  
 فالوارث مستحق أيضا .

(قوله التي لم يشح شعها ولا تقص) أي فإن تولى معها أو قصص فلا قصص مالم يكن سن الحار  
 مثلها كما يوجد من قوله الآية أما صغيرة لا تصح للصح (قوله من عير الحيرة) أي كما قاله في  
 شرح روض السهي سم على حج (قوله لكن يعرر) أي حالا (قوله وقال أهل النصر)  
 وعنده اعتنار الحية وأقول معاً وأنه لا يكتفى بأول وحده وقد يبعده خلافه اه سم على حج  
 وعنده ما قلعت بقوله ثم بنت من الحية وحده الأرض كما يستبعد من قول الشارح لآتي  
 وبعاد اج (قوله من أهل الحيرة) شاربه إلى نسوي النصر والبصرة في هذا المعنى ، وفي  
 اصباح وهو ذو نصر وصيرة أي غم وحيرة وتعدي بالتصنيف إلى ثلثين فيقال بصيرته به تبصيرا  
 انتهى (قوله فتح دية المقووعة) لم بين نوع الدية فهي عمد أو غيره وظاهر ما سيأتي في كلام  
 سم على صريح في فصل مستحق القود الخ أنها شمس عمد وعبارته نقلا عن شرح الروص  
 نصها قوله قسط مبردا على حقه عبارة العباد بعد فرصة الوارث ثلثين وعليه لورثة حتى نصف  
 ريته من علم تحريم الاستقلال وإلا فهو عمله عاصمه فولا ان انتهى قال في شرح الروص أو حقهما  
 الأول انتهى ه وبيانه أنه هنا على العقوبة لحوار الإقدام منه (قوله وليس من عودها) أي  
 قبل الموت بدليل أما لو مات قبل الخ (قوله أيضا وأيس الخ) إن أريد باليأس ما ذكر من المعنى  
 وقول أهل النصر وإلا حجة لتفصيله لأنه فرض المشقة وإن أريد ردة على ذلك أشكل مع  
 لا كسقاء به في نوب التماس في حياته اه سم على حج أي وعية فالتعير بقوله وليس الخ  
 لمجد التوكيد (قوله قصص في زيادة) أي قدر القصص انتهى سم على حج لكن عبارة شيخنا ريدى

مشديد الموقية أو المثنية (فست لم يسقط القصاص في الأظهر) لأن عودها نعمة جديدة لندرتها  
 فلا يسقط ما وجب للمحق عليه من القود أو لدية حالا من غير اسطر - والثاني قال بانه قائمة من  
 الأولى وتوقع بالغ غير مشعور من بالغ غير مشعور فلا قود في الحال ثم إن نسب لم يحس سوى التعزير  
 والإلا وقد دحل وقته فمحق عليه قود أو دية فإن اقتصر ولم يعد سن الحاشي فذلك وإلا قلعت  
 مرة أخرى إذ القمع وقع بالقمع والثاني في نظير الإفساد للميت وبه عارق موقع غير مشعور من  
 بالغ مشعور فرضى بأحد سنه وقلعها فست ولا تقام لرضاه بدون حقه فيمكن قصده إفساد الميت  
 بخلافه في الأولى (ولو نقصت يده أصفا فقطع كما به قطع وعيه رث أصح) لعدم استيفاء قودها  
 ولا مقطوع ثل بأحد دية اليد ولا يقطع (ولو قطع كامل بقصة) أصح (فإن شاء لم يقطع أحد دية  
 أصابعه الأربع وإن شاء لقصها) وإن لم يقطع به إلا كامل كباقي رده (والأصح أن حكومة  
 مناتين) أي الأربع (تجب إن سقط) لأنها ليست من حسن النود فلا تستعفا (إلا إن أحد  
 ديتين) لأنها من حسنها فاستعفا ومقال الأصح في سقط فست على الدية وفي الدية قل تختص  
 قوه الاستعفا بالكل (و) الأصح (أنه يجب في الحاشي حكومة حسن الكف) الذي والذي  
 قال كل أصبع يستع الكف كما يستع كل الأصبع ولا حكومة في المشقة أصلا (ولو قطع كما  
 فلا أصابع ولا قصاص) عليه ذنبا المودة (لأن يكون كفه مشقة) حبه الحدة بعينه اسود  
 فيها للمانة ، ثم إن سقطت أصابع الحاشي بعد عذبة فلعنت كفه أيضا (ولو وقع فقد ذصع  
 كاملا فقص كفه) فصا (وأحد دية لأصابع) بأصحة حكومة الكف كما تحته الدية إدية  
 الأصابع تستع الكف وقد أحد مثلها فتم إسقاط مقابلها من دية لأصابع (ولو شئت) فتع  
 شبه (أصفا فقطع يد كاملا فإن شاء) المحق عليه (نقط) لأصابع (الثلاث السائمة وأحد) مع  
 حكومة مناتين .

( قوله مشديد الموقية )  
 أي المثانة وهو راجع  
 إلى كل من مشعور  
 وغير وأصل المشعور  
 غلبة قنينة على وزن فعلن  
 فأدغمت الأولى في الثانية  
 في الأول وعكسه في الثاني  
 ( قوله إذ القمع ) أي  
 الأول وقع بالقمع وظاهر  
 كلامه أنه لو سقطت ثلثة  
 لا تقع وفي حاشية الر يدي  
 أنه المعتمد أي خلافا للحجج  
 ( قوله ففتح شينه ) أي  
 وفتحها أيضا في المضارع  
 ويماثلت بصم شينه  
 ، لا للفعول .

وبعدت المقوعة أقصر مما كانت وجب قدر القصاص من الأرض اه وقصده أنه لا قصاص ، لأن  
 يحتمل قوله وجب قدر أن تصان من الأرض على ما إذا لم يقتصر ( قوله مشديد التوقية ) أي  
 فمما وقوله أو المثنة أي فمما ( قوله لم يسقط القصاص ) فليس ذلك أنه لو أحي بعد موته كرامة  
 أولى لا يسقط القصاص لأن هذه حياة جديدة وعيه فانتصا لورثته لأنه لأن الحق استدل بهم  
 بموته حتى به لا يؤثر عهوه حيثشد ( قوله ووقع بالغ ) هذه مساعدة من قوله وكبر وكلامه  
 على انصاف قد كره إصباح ( قوله ولا قلعت مرة أخرى ) الوجه أنه لو لم يعد الميت بالقمع لم  
 لا يقع ثلث مر وطب اه سم على حجج ( قوله فرضى ) أي انصاع المذمور ( قوله ولو شئت به )  
 أي أصالة أو تحايه ( قوله ثم إن سقطت ) استندرك على قوله حاله أحياه ( قوله قصفت كفه  
 أيضا ) استشكل هذا مما مر من أنه نوحى - اسم على بد شلاء ثم مثل لم يقطع لأنه لا عزة يحدث  
 بعد الحية وقد يحجب باختلاف عصب الجاني الذي أريد قطعه والعصب المحق عليه ثم فلا مماثلة  
 وأما في مثلثا فكف الجاني بمائة لكف المحق عليه حال حاشيته لكن مع من استعفاها  
 محاورتها بالأصابع السليمة وعدم مكان قصها بدون الأصابع وبعد سقوط الأصابع وإن أصابع  
 وصدق أنه لم يستوف إلا كفه فلا أصابع وهي بمائة الكف المحق عليه حال أحياه ( قوله تصح  
 شينه ) أي وبصمها كما في القاموس وعلم به ثلث مثل بأصبع شلاء وشلاء وأثلث وثلث محمولين

كما عزم مر (دنه أصمعي وبن شـ) على عليه (قطع يده وقطع بها) لأنه لو عزم الشال جميع  
اليد وقطع قمع بها في شل العصب أولى

### (فصل)

في اختلاف مستحق الدم والحائي

ومنه وارنه إيد (م) مثلا (مقتولا) في ثوب ووعلى هيئة لأموال نصفين مثلا (ورغم موته) حين  
القتل وادعى أولى حياه (صدق الولي حياه) أنه كان حيا مصموما (في الأظهر) وإن قال أهل الخبرة  
إن ما دل من دمه دم ميت وهي من واحدة لا حيون خلافا للنفسي لأنها على حياه كما قرر  
وإذا حلف وحسب لديه لا النود اسقوته بالشبهة وبنما صدق الولي استصحابا لأصل بقاء الحية  
فشيء دعاه يده مسير قبل وفاته وبه يصف بغير جمع لأنه القدر بأن الأصل رامة الدامة وقيل  
مروق بين أن يكون مصموما على هيئة أسكن أو في ثياب الأحياء فإن أمام وهذا لأصل له  
بعم يظهر ما كتبه النسبي وأفهمه العيس اندكور من أن محل مدكر حلف عهدي له حية وإلا  
كسقط له عهدي صدق في الحين ومن الدية حياه وهم اخرج من حاله لأنه يد رأوه يصف  
ولا يس قولهم رأسه يصف لأنه لازم بعد ويعتبر في الشهادة مصداقها للدي (ووقطع طرفه)  
هو حري على العاقب ومردده أزال حرما أو معي (ورغم شدة) كشد وناقضوع تمامه  
(فأذهب نفسه) أي الحائي (ن شكر أصل السلامة في غصو ماهر) كـ ومن سب سبوه إقامة  
للمة سلامه

(قوله كما عزم مر) أي في قوله دو. تمت يده أصمعا وقطع كامه الخ (قوله قطع) أي أهى عليه

### (فصل)

في اختلاف مستحق الدم والحائي

(قوله ومنه وارنه) أي وارت الحائي وأما ارت. أهى عليه فداخل في مستحق الدم وقد لم تذكره  
(قوله أنه كان حيا مصموما) أهم شيء لا يكتفى قوله أنه كان حيا لاحتمال أن يكون شهي إلى حركة  
مدوح تحديه أو أنه كان مهذرا (قوله وحلت لديه) أي ديه عمد (قوله فشيء دعاه يده) أي في  
شبه لا يقبل منه أن الأصل عدمه وقصة المشبه به لا فود عليه بشبهة كما يورسرق والا وادعى أنه  
مكة حيث لا يتبع لاحد ماله (قوله وبه يصف) أي بقوله استصحابا لأصل بقاء الحية (قوله  
فإن أمام وهذا) أي الدول بالترقية (قوله وأفهمه التعديل اندكور) أي في قوله استصحابا  
لأصل الخ (قوله من أن) سن لبحث النسبي وقوه مدكر أي من صدق الولي (قوله صدق  
الحائي) أي عييه ولا شيء عليه (قوله وتقبل الدية بحياته) وهو يرميه القود عملا بقول البيه  
أو لديه وحل إسكارد حية شبهة مدته به كما لو حلف الولي حياه بغير روم التود قرب  
بصف الشهة ومن تعهد ذلك بالدرس عن الأنوار (قوله ولا يقبل قولهم) قال في العاقب وإن  
أقاما يثبتين تعارضا له سم على حجج أي فينساقلان ويبقى الحل كما تولا تم بسة فصدق  
الولي عييه (قوله لأنه لازم بعيد) أي وفيه التبع بغير حد ولا واسطة له سم على حجج

### [مصل]

في اختلاف مستحق

الدم والحائي

(قوله وادعى الولي حياته)

أي حياه مصمومة دليل

ماسياتي في الخلف إذ هو

على طبق الدعوى (قوله

مصموما) أي من جهة الخد

ويخرج ماله كانت حياه

غير مصمومة ش وصل

إلى حركة مدوح حية

ولا يسمى حمل الضمان هنا

على الضمان مطلقا حتى

يجب على الولي التعرض

لذلك في الخلف لأن النزاع

بينه وبين الحائي إنما

هو في الحياه وعدمه لأن

الضمان وعدمه ومعه أنه

لا يجب على الولي التعرض

في حلف لما لم ينزع فيه

(قوله فأشبه) يعني هذا

الحكم (قوله وتقبل البيهنة

بحياته) أي ونكون

مغنية عن حلف الولي

ودكره بوضحة بعده

وإن كان معاود (قوله

وتعتبر في الشهادة الخ)

أو وفيه الحال (قوله هو

جري على العاقب) انظر

مامعنى العاقب هنا ولا سم

أن العاقب قطع الأطراف

لإزالة أفعى وكل الطاهر

أن يبذل هذا بقوله

مثلا



عثن وشك في مسقطه في سدا وتارة لا عرضها ديت فتقدم هي وهو ما وكذا وقال الحائي مات  
بعد الامتناع وأمكن صدق السريه مع إمكان الابدال بخلاف ما لا يمكن بصدق الوى  
أى لا يتبين فيما يظهر ، ووجه الثاني احيانا وجوده فيجب عليه صف ديه وعلى الأول ديه (ولو أوضح  
موصفتين ورفع الحاحز) بينهما (وزعمه) أى الرفع (قل بداله) أى الإيصاح ليقصر  
على أرض واحد وقال اخى عنه من بعده بعث ثلاثة أروش (صدق) الحائي بميه أنه قبل  
الامتناع ورمه أرض واحد (وبممكن) عدم الامتناع بأن بعد الامتناع عدة تقصر الزمن بين  
الإيصاح والرفع لأن الظاهر معه (وبلا) بأن أمكن الامتناع أى قرب احتماله صوب الزمن  
(حاشي حريج) أنه بعد الامتناع ، ولا يتكلف هذا ما مر في قطع اليدين والرحيل من تصديق  
الوى لأيهما عتاه على وقوع رفع الحاحز الصالح لرفع الأرشين وإما حلفه في وقته فظرو  
بالظهور فيه وصدقوا حتى ساء قصر بمه القوة حاسبه ثلاثة والظاهر انه كود من ، وثم تم فهم  
عتاه على وقوع شيء من سائر في وقوع السهانه وفي وقوع الامتناع فظروا بقوة حاشي الولى  
بأنهما على وقوع موحد اليدين وعدم استقامتهما على وقوع صلاحة لثوب ارميه ، لا يقل قد  
اتفق ثم على وقوع الثوب وهو صالح لرفع لأن ثوب ربح صلاحية لموت لرفعه مجموع وبعث الصالح  
المنه من لم يح التولد منها الثوب وعدم ساء على وقوعه فاصح الفرق بين المستثنين ،  
والحصل أن حاشي عتاه هو الذى قوى حاسبه وولى ثم هو الذى قوى حاسبه فأعطوا كلا حكمه ،  
واستدكال روم تتبين عتاه أنه لا معنى له عند ساء عند قد لا يتبين ووجوب أرض ثالث قطعاً يرد  
أنه لا بد من مكان وعدمه كما ثبت ، إياه لا يمكن السرب عادة بدليل قوله لمبارة تقصر الزمن  
وصوله ، ومع عدم أن لوصفه ودس حشيه ، وهو وسى سكاكم ، ساء سكه قريب مع قصر  
الزمن وعدم مع صوبه فوجت التحسين يثبت ، وحاشي فلا يبقى ما مر من أنه عند عدم إمكان  
الامتناع عتاه لا يتبين ما قرأه من أن ذلك معروض في الامتناع إجماله العادة دليل تبيينهم  
بأنه وقوعه في قطع يدين أو رحيل بعد يوم أو يومين وهذا محض عادة غير يجب يتبين ، وأما  
فرض ما نحن فيه فهو في موضعين صدر منه ثم بعد نحو عشر سنين مثلاً وقع منه رفع الحاحز  
وقد واهى داراً ، لذلك الزمن بعيد عنه وليس بمسحيل فجميع لتبين الحريج حينئذ لإمكان عدم  
الامتناع وإن بعد (وثبت) له (أرشان) لثلاثة ،

(قوله وأمكن صدق) أى الحائي وجب عليه نصف ديه فقط (قوله أى قرب) احتماله لطول  
الزمن (أى خاص) أراد بعدم إمكان الابدال بعده انتهى سم على حجج أى فلا تناقض بين  
صدق الحائي عند الإمكان وصدق اخى عليه عند عدم الإمكان (قوله ولا يكاد عتاه)  
مدكره من قوله ولا يتكلف الخ عتاه سم على مخرج عن استيعاب عميرة ، ثم قال وقول لا لشكل  
منه الكتاب ما ذكره لأنها مصورة تقصر الزمن ويغيرها في مسئلة قطع اليدين والرحيل بأن  
يقصر الزمن صدق الحائي أيضاً كما تقدم اهـ أقول ووجه لإشكال أنهم فرقوا هنا في الامكان  
بين العتاه ، فصدقوا معه حاشي وبين العتاه فصدقوا معه اخى عليه وهو خير بولى ثم ولم  
يرفقه هناك في الامكان بين القرب والبعيد من قالو حيث أمكن صدق الولى وحاصل لحواب  
مدكره الخ حريج قوله لأيهما عتاه على وقوع رفع الخ (قوله على وقوع موجب) وهو قطع  
اليدين والرحيل

(قوله ولا يتكلف عتاه) أى  
ما ذكر من تصديق الحريج  
واعلم أن حاصل هذا الاراد  
ولحواب أن لى صدق  
فيه الجرح هنا الذى هو  
بإمره لولى فيما مر هو لى  
صدق فيه الحاشي في مر  
وعدده أنه ليس كذلك  
الذى صدق فيه الحريج  
هنا وهو ما إذا أمكن  
الامتناع هو لى صدق  
فيه بولى هـ لى والذى  
صدق فيه لى هنا وهو  
ما إذا أمكن عدم الامتناع  
هو الذى صدق فيه هـ  
فاستثنى عنى حاشي سواء  
فلا إشكال أصلاً في ذلك  
أن المصنف قد علم هناك  
ما يصدق فيه الوى وقد  
هـ يصدق فيه نحاشي من  
لذلك كلفه فأمس (قوله  
ساقهم) متعاضة بقوة قوله  
واستدكال روم يتبين هـ  
يعنى في قول المصنف والا  
حلف الحريج (قوله  
فالمسألة تصديقه) يعنى  
الحريج (قوله من أنه عند  
عدم إمكان الابدال  
يصدق) يعنى الحاشي  
المدعى الامتناع في هـ  
مالو قطع يديه ورجليه ،

باعتبار الموصحين ورفع الحجر بعد الاندمال الكسب عليه لأن حكمه تابع بمتصل عن ترشيد فلا يوجب زيادة كما هو الحال في عدم غير وحذف التابع على حدوثه ثم وقع السح فآثر ترشيد ما نسب حبيه حدوثه لا يوجب لأن حكمه صالح برفع عنه ولا صالح لشغل دمه بشري (فصل وثالث) عملاً بقضية يمينه ، وما اقتضاء كلامه من عدم احتياج الذي في حقه الحجة إلى يمين غير مرده بدت من يمينه أنه قبل الاندمال ، وحيداً خلفه أفاد سقوط الثالث وحلف الجريح أفاد رفع النقص عن أرشيد كما قرر ، ولو رفعه حصاً وكان الاصح عمداً أو بالعكس مثلاً أرشيد كما دعى كلامه الرافعي ترحيحه وإن وقع في الروضة خلافه ، وقول النارج بعد قول المصنف . ومن وثاق رفع الحجر بعد الاندمال قبل رفع حبيه مسجوت إلى قوله برفع الحجر بعد الاندمال الكاش قبل الرفع أو الحاصل قبله يمينه فقبل صفة لقوله بعد الاندمال .

### (فصل)

في مستحق القود وما يتعلق بهما

نسب في قود ماسوى النسب التأخير بالاندمال ويتبع إليه أي مال فيه لأجل السرقة و... في قود ماسواها على ثبوته لكل الورثة ، واختلفوا في قوده من نسب لكل وارث أولاً كما... إليه بقوله (الصحيح ثبوته لكل وارث) بفرض أو تعصب حسب رتبته من ، سواء أورد... نسب وإن بعد كدى رحم إن ورثته أم نسب كالأرواح من ولده من ولده من ضمن ذورث له مستغرق ، وصرت أن وارث المرتبة لولا الرتبة ،

### [ فصل ]

في مستحق القود

(قوله تعرض أو تعصب)  
أي أو عرض بشمل عموم  
القرابة لأن في قوله كدى  
رحم (قوله أم نسب) في  
حمله مثلاً للنسب ساهية  
لأن النسب أيضاً نسب كما  
عدوه من نسب المارث  
فالمراد بالنسب غير النسب

(قوله باعتبار) توحيه أقوله ثلثه الذي (قوله وما بعده كلامه) حدث قال في حجب الحاي صدق ولم يتعرض ليمين وقال في حجب الجريح حجب (قوله ولو رفعه) أي الحجر (قوله مسجوت) حجر أمولة وقول الخ (قوله فقبل صفة تولد بعد) نسب من نسب صفة الاندمال في ثبوته بعد الاندمال انتهى سم على حجب .

### (فصل)

في مستحق القود

(قوله وما يتعلق بهما) أي كعمو الولي عن القصاص الكسب لأجله وحسن إحسان (قوله التأخير بالاندمال) أي اندمال جرح الجوى عليه (قوله ويتبع العمو) أي لأنه من السرقة لا يدري هل مستحقه القود أو الطرف فيلحق العمو لعدم العلم بما يستحقه ، وما عرّف أنه لو عملاً ولا يسر ال اندمال الجرح لا يثبت حجة العمو فليراجع (قوله على مال) أما لو عملاً جازاً فلا يسمع كما يأتي بعد قول المصنف في فصل موجب العمدة أو تحت إراء أو بطل أو نحو مستحق في الأرض مع الفرق بينهما (قوله كما أشار إليه) نسب في كلام المصنف ما يدل على تخصيص الحذف من نسب من مراد الشارح بما ذكره تخصيص كلام المصنف من نسب وإن كانت عسيرة شبيهة لعسيرة (قوله الصحيح ثبوته) أي ابتداءً بالنسب ريدى وقال من فيما ستم بعد قول المصنف ، وقال وي والإقتناء الخ مانعه والقود يثبت للورث ابتداءً كالدية ولجده أخرج من دونه ووصاياه له وهو بخلاف لكلام الريدى وفائدة الحذف تظهر فيما لو حجب مال فعلي أنه ثبت للوارث ابتداءً لا يقتضي منه دس الجوى عليه وعلى أنه ثبت تلقائياً بقضى منه لأن الإرث إنما يكون بعد توفية لدون .



أما هو مقتله لأمه مصدقا (و يسمى) أي مسجودا السود نسبة إلى الحصريون (على مستوف)  
 له مسلم في المسموع وسمع حتى يسمع على فيه أو نحو سبعة ولا يمكنهم من ذلك لأن فيه بعد ما ومن ثم  
 لو كان التود سجدوا إعرافا حراما منهم كما صرح به النقي في غود نحو طرف تعين كي تأتي  
 بوصيل واحد من غيرهم لأن بعضهم راء سج في رديده وآله فاستدعيه (وإلا) بأن لا تقتوا  
 على مستوف وقال كل أم أسومة (فترعه) سج على إمامه معية غيره ثم حرج له استوف  
 بإذن الباقي إذ له منعه وطلب الاستيقاء بنفسه بأن يتوب لا يتوب ولا يتوب ولا يتوب ولا يتوب ولا يتوب  
 في السكاح فعنه بلا توقف على إذن لمن ماله على غيره ما كان ومضى ذلك من العجيب ما كان  
 ومن ثم لو عصوا نائب الحاكم عنهم وقالوا لا يسجدوا لغيره من غيرهم مستوف وسمع قول كل من  
 الدفين أم استوف وقول بعضهم بترعه لا يسجدوا لغيره من غيرهم فربما كان من الهم  
 (يذكرها المصحح) من سبعة كسج هم امرأة لأنه صاحب حق (ويستفيع) إذا قرع  
 وإن كانت امرأة قوية حرة (وقيل لا بد) به لأنه إنما تدخل بين التأهين وهذا ما صححه  
 الأكثرون كي في أصل البروعة ومن عده في ذلك وهو لعمري أن خرجت لتأمر فغير أعيان  
 بين السابقين (وذكر أحد) أي المسجدين (فدعه) عما حرم المسجدة (فأشهر أنه  
 لا قصاص) عليه لأن له حقه في نفسه بغير حكم حكم الله من إمرته في حرم أو ما لا بد  
 لم يقتل حراما كما هو جهن حرم المسجدة .

(قوله أو نحو لطفه)  
 ما أوجه هذا من حواجز  
 قطع الستح عند عدم  
 الإجماع مدفوع به يأتي  
 بعدد قر ما (قوله وقال  
 كل أم استوفيه) هو قيد  
 في كونه يفرع بين جميعهم  
 كي لا يحس .

(قوله أما هو مقتله الإمام مصدقا) وفي شرح أروى فخرج أنما من أمره من الإمام أحمد وسنة  
 لكن يظهر أن الإمام إذ قتله يكون جوازي له في سبب دفع السر من لأن منهم مع عن  
 حقه أمه سم على مهبج (قوله ويقتول) وجوب من لو كان الاستدلال ونحوه الإجماع حور  
 كون ماله في منهم أو من غيرهم ذكر أحد إماما كان الخ في أمه سم على حج قول ولن  
 وحده أنه سويق بالاستيفاء فاعلم السر لأنه وجب مشهود بأن إذا خور له من قد تحب عليه .  
 تعين مرفقة لسوء حق على امرأة زوجها (قوله ولا عتاهم) أي الإمام (قوله بنحو إعراف) أي أو  
 تخرج في شرح روض أمه سم على حج (قوله تك على الإمام فعلها ما هم) أي حيث استمر التبرع  
 بين الورثة فإن برصوا على الفرعة فبعضهم وخرجت لواحد من دوا بدوا والله سخط الطلب من  
 القاضي (قوله فمن خرجت له استوفى) وله عرا عليه العجر أعيد الفرعة بين الدفين كي سأل  
 (قوله يدين السابق) يلحق حتى من العجر فأنه سم على مهبج وهو صاهر لأحد من عتوه  
 (قوله مع عتس الإذن) فصيحة أن الفرعة إنما حصص على من هم وهو خلاف قوله يك على  
 الحاكم فعلها بينهم فإنه ظاهر في عدم بوقف الفرعة على لأن ثم رأيت في نسخة صحيحة مستط  
 قوله مع عتسار الأدب وهي ماهرة (قوله فرع) أي خرجت له الفرعة (قوله قوية حسنة)  
 يسكون اللام قال في الصحاح وحده الصلابة والحلاوة بقول منة حده رحن بالصم فهو حله وحده  
 بين الحلد والحلاوة والجاودة (قوله لأنها) أي الفرعة (قوله ولو بدر حدهم) عبارة أروى وشرحه  
 وإن فيه أحد ورثة المقبول مبادره لا يدين ولا عفو من التقية أو بعضهم أم سم حج وكتب  
 أيضا مانعه شامل لمن خرجت فرعته (قوله فقتله) أي الخاني .

بحسن مصادره مستوف  
لخصته وسبق عليه مرد  
لورثه حتى ومعد الكنية  
أنه بمبادرته يترتب عليه  
بورثة حتى جميع دينه  
فيستقط منها بقدر حصته  
في نظير الحصص التي استحقها  
في تركة الخاني تقاصا  
وفائدة الاختلاف يظهر  
فيها إذا تدوت العايش  
والصغير في قول الشارح  
ما زاد على دينه للخاني وفي  
كل من بعده ومورثه  
للمادر وفي سقوطه لما زاد  
كما يعلم من شرح الروض  
وما في حاشية الشيخ هـ  
غير ما سب (قوله أو يحول  
على ما إذا عذمت الإبل) قد  
يقال هذا لا ينافي إلا على  
المرحوح فيتأمن (قوله  
الذي تناول ولا يشته الخ)  
أي كالتقاضى كما صرح  
به في النجفة (قوله ما من)  
أي ما من له للثب وورد  
أنه لا بد من طلب مستحق  
متأهل إن كان هناك  
مستحق ثم كان أهلا  
في الحال طاب حالا وإلا  
حتى يتأهل كما مر (قوله  
وذلك لخطره) تعيل للثب  
(قوله إن أنكر المستحق)  
أي أنكر وقوع التقاص  
فيشهران عليه ويستعي  
انقاضي عن التقضاء بعمه  
بوقوع التقصاص لو لم  
يحصره إن كان ممن

وورد أحسن فتاوى الفقهاء لورثته لا لمسحق فيه (والدليل) فيما ذكر وكذا فيما ورد  
المادر التود وقيل (فقد نية) لقوات القود بغير اختيارهم (من تركته) أي الخاني المقتول  
لأن أسلافه ما ورد حقه كالأحسنى وهو فيه تحسني أحد الورثة منه من تركة الخاني لأم لا تحسني  
فكذلكها ولورث حتى على أنه مراد من دينه على نفسه من دين مورثه لاستيفائه ما سواه  
هذه الخاني كذا جماعات وقيل إن الرقة فيه هو الأصح وهو يعتمد وما في الروضة من سقوطه  
عنه من صا مثله في تركة الخاني متى على مرحوح وهو حر بين التقاص في غير المندس أو يحول  
على ما رآه عند الإبل وروحت فيهما (وفي قول من المادر) أنه صاحب حق فكأنه استوفى  
للكل كما لو أظف وديعة أحد مالكيها يرجع لأخره به لا على الوديع ورثة بأنها غير مضمومة  
بحرف النفس فيها مضمومة بدو است مائة وحت الدين ومقابل الأظهر عليه التقاص لأنه استوفى  
أكثر من حقه (ومن مادر بعد) عدو منه أو بعد (عنه غيره منه التقاص) وإن لم يعلم  
بغيره بين أن لا حول له ولا يشكك عنه ما في أن يوكف به قبل بعد العرب جاهلا به لم يقبل لأنه  
مقتصر بعدم مرحمة ماله لمسحق خلاف وكيل (وقيل لا) فخاص إلا إذا علم وحكم الحاكم  
بعدمه خلاف ما رآه بعد أو بعده كما أفاده قوله (إن لم يعلم) بالعنه (و) م (تخكم قاص به)  
أي عنه لشبهة الخلاف (ولا يسوق) حقه أو غيره أو (قصاص) في نفس أو غيرها (إلا  
بغير إمام) أو ما انتهى من ذلك وذاته بديعة حاد ولا يتوقف في حقوقه تعالى بخلاف حق  
الذي طالب به من حقوق على من مسحق مداهن وسبق حضور الحاكم به مع عديدين  
يشهدون إن أنكر المدعى ولا يحتاج بالتمسك به وذلك لخصه واحتياجه إلى البصر لاختلاف  
العمم في شروعه وبدرسه بفتنة له الاستيفاء وأمر بمسقطه في قود غير النفس حذرا من  
زيادة بصيرانه

(قوله ولو يدر تحسني) ماعره ولو كان باسم أو وى أحد الورثة وهو ظاهر (قوله حتى القود بورثته)  
أي الخاني (قوله وثالث) أخرج للمادر فمعد أنه لا شيء له وإن كان الخاني امرأه ويحق عليه  
رحلا لأن ما استوفاه من حصته من دينه الخاني عليه بدليل ماله أو احتمعوا على قتل امرأة فانه لا شيء  
لهم غيره وقوله وقيل أي وكذا لم يمس فتمس (قوله مراد من دينه) أي الخاني وقوله على  
نفسه أي مادر (قوله لاستيفائه ما سواه) أي سوى ماله وبذلك السوى هو نصيب مادر (قوله  
وما في الروضة من سقوطه) أي مراد وقوله عليه أي للمادر بدل ما وجب عليه لبقية الورثة والمراد  
من هذه العادة أن المادر بما يلف الخاني أنصف عن نعلق حتى بقية بورثة فيجب على المادر ما يخصهم  
من دينه ويجب له في تركة الخاني بعد ذلك تقصص ما يجب له في تركة الخاني بما وجب عليه  
لبقية تقاصا وقوله عنه أي المادر (قوله لا يقتل لأنه) أي هـا (قوله كما أفاده) أي فقصد من يبي  
للمجموع في بام يوحد الأمران فتقدر في التي وهو قوله وبحكم الخ بيان عطية على الأول  
لأن بيان أن مقصود نبي كل منهما فليتأمن سم على حج (قوله ولا يتوقف) أي الاستيفاء (قوله  
وسبق حضور الحاكم به) أي التقاص وقوله له أي التقصص (قوله وذلك) توجيه الكلام  
بصع (قوله والأمر بمسقطه) أي بأن يقول لتخصص امسك بده حتى لا يبرل الخليلاد  
بصطراب الخاني



(عنى حاشى) المومر على نفس أو غيره سواء حق الله وحق آدمى وإن قال أنا تقتص من  
نفسى (على الصحيح) لأنها مؤنة حق ربه إذ يؤد فلو كان معسرا ونعسر لأحد من بيت المال  
أخذه كونه مؤنة على أعبيد المسلمين وإنشأ على نفس والواحد عنى حاشى المحكين (ويقتص)  
فى نفس وتعرف ومنهجه حد الله (عنى الدور) إن أمكن لأن موجب القود الإلزامى فمع  
كقيم استندت ومبرر لإجده له (و) يقتص فيهما (فى الحرم) وإن التحا إليه أو إلى مسجده  
والكعبة فيخرج من المسجد ويقتل مثلاً لحبر الصحيحين «إن الحرم لا يعيد قاراً بدم» ويخرج  
أيضاً من منائر المسلمين حيث حتى تتجسس بعضها فإن اقتص فى نحو المسجد وأمن التلويث كره  
(و) يقتص فيهما (فى الحرم والرد والرد) وإن لم تقع لديه فيها بخلاف قطع الدرفة مما  
هو من حقوق الله تعالى له حاشى آدمى فى نفسه وحق الله على المسحاة (وتجسس) وحوماً  
تسبب الخبي عنيه إن دخل ولا يثبت فيه (من) ومن وما وإن حيث حمله بعد بوجه  
القود عنيها (فى قصاص النفس والعرف) واحد الف (حق ترضعه للآل) بالهجر والقصر وهو  
ميراث عقب ولادة لأن ولد لا يمشى بدونه ١١ (و سعى غيره) كهمزة من لهما صبه له  
فإن امتنع المراضع من إرضاعه ولم يوجد ما يستغنى به عن اللبن

(قوله المجرى عليه)  
يعنى المستحق

(قوله على الجاني المومر) يخرج الحاشى الرضى وسمى إن أخرجه على بيت المال ويعنى أن يكون  
فى مال الرتبة وإن كان بموته على الكفر فينبى روال لك هـ سعى حاشى (قوله على أعبيد  
المسلمين) أى فلولم يكن ثم غنى فى محل الجباية بحيث يسير لأحد منه فيسمى أن يقال للمستحق  
إما أن نعزم لأجرة لتصل إلى حيث أو يؤخر لأجابه إلى أن تبسر لأجرة إما من بيت المال  
أو من غيره (قوله حد العرف) يعنى والمومر اه سم على حاشى (قوله أو إلى مسجده) أى الحرم  
(قوله حيث حتى تجسس بعضها) أى ولو كان مكانا لأن التجسس نفس التجسس (قوله فى الحرم  
والرد) عبارة الروص ولا يؤخر أى انتفى من عترة ودمر من ولو فى الأضراف وتطلعها متوالية  
ويعرف اه سم على حاشى وتتم شرح أول الفصل فـ هـ فى قود مسوى لنفس الأجر لا المال  
فتبسه أنه سحب الشجر بعد النفس حتى روى آخر والرد والرد على (قوله إن أهر) أى  
قود نفس الولي لم تجس وإن حيف هـ لأنه لم يثبت على نفسه وقوته فتبسه (قوله أى فإن لم  
يبلغ سوى وحب على إمام حاشى مصلحة سوى عنيها (قوله وحد العرف) هل التعريف كذلك اه  
سم على حاشى . ويعنى أنه مشبه بـ كذا التعريف لأنى لها شدة تمنع من حال أخرجه للجمع  
وخرج به حلهما للجمع ولا تجس له ولا يعر من حقوق لله تعالى لأنه مسبية على مساحة خلاف  
حق آدمى . وفى آية سور مكرأ وريد من بيت المال مكرأ كما شاع قول المشرح الآتى :  
أما حقه تعالى فلا تجس فيه بل تؤخر مطلقاً أولاً فيه نظر والأقرب الأول مكرأ . يؤخر لحد  
خاصة لأنه لا يمشى شجر التعريف (قوله حتى ترضعه للآل) شجر وأضرع أى لأنه يرضع وحب  
حقه محب مؤود وى هـ سم على مخرج (قوله عترة ولادة) لم بين ما ينهى به وقال حاشى  
والمخرج فى مائة العرف هـ









إلا إذا من القاصح إخراجها أو أخذها عوضاً كما مر، ثم يرمي به مرة إلى الأمام ساردا ثم تهلكه  
لواحدة ومقار لأصح فيها القصاص لأن قطعها بلا سنجق ونشر بعد شارح تنوي وكذا  
في الصلابة على العمل إلى دفع الاعتراض على ما مر منه لا يخفى قول المحرر عرفت أنها  
اليسار وإنما لا تخفى على ما مر من أن البناء مع راحة القاصح ووجه الدفع أن سكة به في  
الظن المرتب عليه العمل هو مدلول قول أصبه وعرفه في الخبرين (وكذا القول) المخرج (هــ)  
فتح أوله أو صممه وكسر ثمة (قطعه) على قول الشيخ (هــ) (هــ) (هــ) أي: قد من  
في لأصح ونحو ذلك وسبق قصاصه من، ثم يدل على أن سكة به راحة أو عانت أم اليسار  
وأنها لا تخفى، وقد هشت ثم ذكرناه سكة به مرة في أول خبرنا، وأخذ عوضاً سكة به من  
البناء كما مر ولو قال المخرج في دفع من القاصح، لا يخفى أن سكة به راحة أو عانت  
وحيث وحشت دية اليسار في راحة

### ( فصل )

#### في موجب العمد وفي العفو

(موجب) فتح لحم (العمد) المصوب في عس أو عرفت (نور) وهو مخرج أو القصاص  
سعى به لأنهم يقولون: في تحمل أو نحوه (ولا) في سن وأرض نيرث (يس) وهو مخرج  
به من أن قضية كلام الامام الشافعي والأصحاب وصريح به المأورد في قود النفس.

(قوله) إلا إذا من القاصح إخراجها أو أخذها عوضاً كما مر، ثم يرمي به مرة إلى الأمام ساردا ثم تهلكه  
لواحدة ومقار لأصح فيها القصاص لأن قطعها بلا سنجق ونشر بعد شارح تنوي وكذا  
في الصلابة على العمل إلى دفع الاعتراض على ما مر منه لا يخفى قول المحرر عرفت أنها  
اليسار وإنما لا تخفى على ما مر من أن البناء مع راحة القاصح ووجه الدفع أن سكة به في  
الظن المرتب عليه العمل هو مدلول قول أصبه وعرفه في الخبرين (وكذا القول) المخرج (هــ)  
فتح أوله أو صممه وكسر ثمة (قطعه) على قول الشيخ (هــ) (هــ) (هــ) أي: قد من  
في لأصح ونحو ذلك وسبق قصاصه من، ثم يدل على أن سكة به راحة أو عانت أم اليسار  
وأنها لا تخفى، وقد هشت ثم ذكرناه سكة به مرة في أول خبرنا، وأخذ عوضاً سكة به من  
البناء كما مر ولو قال المخرج في دفع من القاصح، لا يخفى أن سكة به راحة أو عانت  
وحيث وحشت دية اليسار في راحة

### ( فصل )

#### في موجب العمد

(قوله وفي العفو) وفيما يقع ذلك ككون القطع هدراً فيما لو هل رشد أقطع (قوله العمد  
المصوب) أخرج الصائل والمراد المصوب استوفى بشرط (قوله وأرض غيرها) قصيته أن واجب  
مدون النفس لا يسمى دية ويؤقت قول القاموس الدية ما كسر حق القليل وسبق في أول الكتاب

(قوله تنوي وكذا)  
ينفي حدته لأنه من قول  
المن لأن قوله هو (قوله  
سكة على ما مر) هو علة  
دفع الاعتراض وحاصل  
ذلك أنه كالشارح الحلال  
إنما أشار بما ذكر لدفع  
الاعتراض الوارد على  
المتبوع سكة على ما مر  
من فتح البناء على غيره  
بأنه كذا على ما مر  
غير المتبوع وهو صممه  
فإن كان معترضاً  
بأنه لا يشارع لم يشر  
بأنه لا يشارع غيره  
كأنه لأنه حارب الواقع  
(قوله نعم) قال القاصح  
الحج (عنه) لجهة وخرج  
يقول القاصح ذلك ما لوقال  
عانت أنها اليسار وأنها  
لا تخفى، وقد هشت الحج.  
[فصل]  
في موجب القود وفي العفو



عليها بقرينة استدرة إياها ، والأوجه ضبط الغورية هنا بمر في البيع ولو عفا بعض المسحفين  
وأما سقطت حصته ووجب حصته السابقين من الله وإن لم يتأروها لأن السقوط حصص فها  
كقتل الأخص فرعاً ، ولو قدر ثوب المال كمن أخذ فيه الآخر فعفا عن انقود أو عن حقه  
أو موجب حدينه ولو بعد العفو لم ثبت له غايه مال حرماً ، وفي قول أو وجه من ضربين يجب  
لأنها بدله ، والأول يمنع الدلية في هذه الصورة (و) على الأول ثب (لو عفا عن الله لها)  
لأنه عفو عما ليس مستحق فهو فيها مع كالمعصوم (وبه العفو) عن انقود (بعده) وإن تراخي  
(عفا) لأن حقه لم يفسد بالعمو إلا اللاتي عفا ، ولو جاز التوديم ليد وجبت مائة  
(ولو عفا على غير حصص الله ثب) ذلك للمع على الله وإن كان من الله (ب) قبل أحد  
ذلك وسقط التود (و) إلا هذا) يشهد أنه متى من واعتبر عفا (ولا سقط التود في ذبح)  
ما يقرر ، وليس كالمسح على عوض فساد لأن الحق فيه من وسيرم (والذي سقطت حصته  
باصح عنه (وليس المحذور فاس) ومثله رخص في رخص على الثالث ووثبت ثمن (عفو عن  
مال إن أوجها أحدها) لأنه مجموع من ثوب مال حق المراه (و) إن أوجها انقود  
عفا ، وهو الأشهر (فان عفا) عنه (على الله ثبت) كغيره (وإن عفا) العفو (فكما سبق)  
من أنه لا بد (وإن عفا على أن لا مال فالذهب أنه لا بد من) إذ القدر لم يوجب مالا وليس  
لا يكلف الاكتساب ، وقصيته أنه لو عفا بالاستدانة لزمه العفو على الله الحكمة حيث لا كذب  
وهو ظاهر ، ومع ذلك يصح عفو على أن لا مال ، إذ غاية الأمر أنه ارتكبت عفو وهو لا يؤثر  
في صحة العفو بقوته ما ليس حاصل وقيل يجب ليد الله على أن يعلق العفو بوجها فليس له  
يعو بها ودفع عفا مر (وليس) بامعنه المحذور عليه سمعه (في) العفو مظنة (و) عن (الله)  
وعفا (كعفا) في عفاه المذكور (وقد كفى) فلا يصح عفو عن مال بحد ، وخرج  
بقوله في الآية القود فهو منه كاشد فلا يخفى منه عفا لوجه (و) يتصل عن انقود على أكثر  
من لديه لسكنه من حاسبها نحو (ما في) من حصص الواجب وصيته (ب) الفسخ (ب) أوجها  
أحدها) لأنه زيادة على الواجب فهو كالصحيح من ماله على ما سبق (و) إن أوجها انقود عفا  
(فالأصح الصحة) ويثبت المال ، وكذا لو عفا من غير ما عفا على إن قل الحق ويدا ولا يسي  
القود لما مر أنه اعتياض فتوقف على رضاها ،

(قوله والأوجه ضبط  
الغورية هنا بمر  
في البيع) أي لم لا يقطع  
القبول عن الإيجاب  
لاما لا يمنع الزيادة والنقص  
بمسقوعه التمس وإن  
كان عليه ما عفا (قوله  
ولو بعد العفو) أي  
والصورة أنه عفا مطلقا  
بخلاف ما إذا عفا عنه  
بعد العفو على مال فإنه  
ثبت كما نقله المصنف  
عن الشيخين (قوله للثمن  
بعده) أي بعد العفو  
عن الدية (قول ولو أكثر  
من الدية) أي ويجب  
عليه قبول ذلك بقادرا  
بروجه كما نقله بعض  
مشايخنا عن التولي .

(قوله عفا مر في البيع) أي وهو أن لا يفسد كلام الحق ولا يكتوب موافق (قوله ولو  
عفا بعض المسحفين وأخص) أي ما لم يذكر مالا ولا أحدا حقه ثم يفسد (قوله ولو بعد  
العفو) أي لخلافه ، وصهره من العفو بعد العفو (قوله وله العفو عن انقود بعده) أي بعد العفو  
عن الدية (قوله إذ اللازم عدم) أي الشيء إلا في عدم أي كانه لم يكن له لم يوجد منه ابتداء  
سوى العفو عن انقصاص (قوله وحيث سقط) أي عفا احتساره أو بعد عفا (قوله لأن لحاق  
فيه) أي في الصلح على عوض فاسد (قوله وإن أطلق العفو) أي إن قال عفو ولم يرد عن  
ذلك (قوله وإن عفا على أن لا مال) إن عفا بذلك (قوله وقصته) أي قوله وليس  
(قوله ودفع عفا مر) أي من قوله أن الشئ لم يوجب والعفو إسقاط ثبت (قوله فلا يصح عفو  
عن المال محل) وعليه هو قال عفو عن القصاص على أن لا مال صلح العفو عن القصاص وما  
قوله على أن لا مال ووجبت الدية ، وعبارة المجلد فتجب .





وهو أنه قد استحق ولا يستحق حتى تحدها بعدو لأخر وكذا إن استحق فلا يسقط الظرف  
بالعدو عن النفس وعكسه وإذا كان من له منه من نفس سرية صرف سرية فهو بارة بقاء وقد كرر  
حكم الأول ثم بدكر الذي قال (وتقطع) مستحق (ثم قد عن النفس عدو) من إيراد العدو موص  
كذلك (قال سرى النصح) في النفس (من قد عن العدو) ووقعت السراية بعد صلاته مع ص  
العدو أو جود من العدو عليه من ش لا عدو حتى يوكل من ش لا من (وإلا) بأن  
لم سرى بأن يدل (منعج) العدو فلا يبرمه تلخ الله و شيء أنه من قصده كان مستحقا لثلاثة  
وصف ع و لعدو (ولو وكل) في سنة قوده (ثم عفا ووصى يوكل جاز) عدوه (ولا قد من  
عنه) لا لا تصد منه بوجه و به فرق محر في من من شهد مرتدا قبل سنة أو ما إذا علم  
بعدو من قبل قطعه و جهر أن ارد بعد هذا الخ كان أخبره ثقة أو غيره ووقع في قلبه صدقه  
ويجوز عسار أن يدع عدو بالثبته أمكن و يقتل أيضا فيما لو صرف القتل عن موكله إليه  
من قبل قلبه شهود سي لا من يوكل و عرق من هذا و وكن الطلاق بدو وقوعه عن نفسه  
وفايا ع قصده كلاء الزواني به مع من دار لا صفة فيه الصرف فمؤثر وهو لا يتصور فيه  
سجود عدو بوجه دأر والأوجه لا كفاء لا حدد لك أعنى شهوتي ولا عن موكله وعليه فلو  
شرك من قبل شهوتي وعن موكله لا يدل أنه لا ينفذ بسبب الجاهل على مقتضى ودرء بالشبهة  
(وإن شاع وجوب دية) معصية عليه فيصيرها عدم ثبته فمر أنه لا قود عليه لعنده (و) من ثم كان  
الأشهر أيضا (أنها عنه لا على بدو والأصح أنه) أي لو كبر العزم له دية (لا جمع بها على  
الطلاق) وإن كان موكل من بعلامه خلافا للمتنى لأنه عدو مع كون الموكل له سنة  
التمتع لا ينفذ عن الوكالة في الذود لثبته على لدرء ما أمكن . والثاني قول أشع العزم ومقابل  
الأشهر بقول عدوه بعد خروج الأمر من بدو له (ولو واحد) (رحم) (فما من عاها) أي دارة  
(وكلها عنه حر) كل من الكباح والبدائق لأنه عوض مقصود بد كل ما حار الصالح عليه  
صحيح جعله صدقا (ومقتضى) القود لثبته قود نفسها (قال فاروق) (فمن وطء ربيع نصف لأرض)  
لثبث الحدية لأنه يدل ما وقع العنا به (وفي قول نصف مهر من) لأنه من المصع

(قوله ولا ورثة الخ) أي ولو كان عدو كذب المار (قوله وتقطع مستحق) وهو ورث الخ  
دنه (قوله من أن لا مال) أي يسترد إن كان دص (قوله ووقع في قلبه صدقه) مقصد (قوله  
ويعرق من هذا الخ) في الفرق حكمه أنه مع على حج لعل وجهه أنه كما يمكن صرف القتل  
عن كونه عن موكل به و لا مثلا يمكن صرف الخلاف عن موكل سب يقتضي عدم إرادة  
فروع الفرق أو كل فيصيرها لثبته حتى وهو وقد يدفع من قبل حصل من يوكل ولا بد  
من صرف وقت سنة للوكل وقامت بالوكيل وأما الصرف في وقوع الطلاق لو اعتبر كان الطلاق  
هو مع صراحة صفة وكونه أعوا مجموع مع الصراحة فتصدر الصرف (قوله وقبل عا قصده  
كلاء الزواني) معصية (قوله لا ينفذ بعد القود) معصية (قوله ودرء بالشبهة) أي وحب  
سنة معصية (قوله لا ينفذ بعد سنة) في ينفذ لاحقة لأعسار التصبر لأن انحصار ثبت مع  
التصبر وعدمه هو مع على حج وقد قال التصبر للتعبد بالأصل الصالح وأيضا فهو وكيل  
مأذون في الفعل والوكل هو الحامل له عليه .

(قوله وكذا إن اتحد)  
استحق (لعه في هـ هـ)  
السورة أي من كل السند  
هو الوارث فليراجع (قوله  
لموجود) وصف ثابت  
وهو القطع (قوله ويرمه  
لنطرح الخ) استنبط ولا  
يرمسه هو و بدل العا  
دفعها له و قد أنه حيا  
عنه يرمه أرض عدو  
يجازي ويدل على هذا  
مدد كره من التعيين  
بعد وأن العزم مع سنة  
ولا ينفذه وجه (قوله  
فما من عدو بغيره) كذا  
في نسخ وهي محرف عن  
فما صرف (قوله لنحو  
عداوة) الظاهر أن هذا  
لا يدل له في مدح الفرق  
بل ذكره يوم خلاف  
أراد قسما (قوله فعير  
أنه لا قود عليه) لاحقة  
إليه لأنه سبق في المتن .





[illegible]

( قوله وقتيت حرمته )  
 من غير انه بالحرية وحده  
 من اكلهم وديب حتهم  
 ربه ولا بالحرم الاحرام )  
 الى لا يلحق ( قوله بدأ  
 الاول ) في هذا الموضع  
 السبعة . الاول كافي  
 حاشية الر مادي عليه  
 ( قوله كاتم وأحت ) كان  
 معنى كاتم وأحت ، إذا  
 الكلام على دية الكامل  
 وإنما غيره المنة فبأنى  
 ( قوله عراحت حساسه )  
 أى الذى له مقدر كاعلم  
 بما قدمناه عن مع ( قوله  
 وأمكن ) أى الاسقاط  
 بأن جعلت مدة يمكن  
 إسقاطها فيها كفى التهمة  
 وظاهر أن الاسقاط يمكن  
 فى أقل زمن فلعلى المراد  
 أن لا يتحقق غلبها عن  
 الحائى والشهود بخلاف  
 ما إذا سمر واستمر  
 ثم ارعى ذلك وليراجع

(قوله فان كانت له معصية) هذا راجع لنور الحق ومن لم يمت له اهل فمنا خلافا لما يوحى به سبحانه فان كلام الزركشى انما هو في انوار كايوم من كلام عبد الشارح فكان على الشارح ان يقدم الحق في مسيمة كي قد كلام بروضة يثنى له مقدسه بكلام الزركشى وعصا ان امر كشي يقول انه قد كاس له اهل بعض عباده واما في كات في بعضا معصية ولا حده في ظهور وجهه لانه حيث كان المطور (٣٠٢) له النوع فلا فرق بين كور ابله سلمه ثم معصية مداس الواجب

[illegible]

من عيدها حتى ماتت  
الحل ، و شره من  
القول متعدد في  
ما في روضه من شجيرة  
ثقت كان له ابن حير بين  
نوعها و بين العال و هو  
أكانت إليه سميعة أو  
معينة فتأمر ( و قوله قال  
تعددت و غصبت المريد )  
لا يفي أب هدي من  
تسوله إن قرىب مسدود  
وسهل العقل فأقول تحرير  
الأول والثاني عشر  
الثاني فلهذا سبب ضعف  
عظمت بأو لا ياتوا و فعل  
الواو معسى و هو  
الأنف من حيث من  
الكسرة ( قوله و دخله  
بضم الخ ) إن كان  
الضمير بالقرب لأخر  
مذكور فالنوع الثاني  
نظ لا غسل زيد و إن  
كان الضمير للمعد كما هو  
أو وقع في كلام غيره  
فالمصواب حذف لغو  
دون في قوله لآتي بدون  
مسافة المتعسر كما لا ينبغي  
( قوله من باب شر )  
أي إن لم يكن له ابن كما

(قوله فان ار كنش وعمره) صعب (قوله وصاهر كالمهر) أي حيث قابوا ومن لزمته وله بل مهما  
 الخ ووجه ما في قوله لزمته ان الذي ارمته بنت هو وجهه بالإسلام الخ (قوله واحتاف العرب بهما  
 حذر) فان سمع عن عبيد بن ربيعة كرمه لفرق بينه وبين أبيه والعاقبة ولا يشك ان أبيه في  
 ذلك حيث قال عبيد بن ربيعة الخ لأن لمدار هاشم لم يدر ما هو من قمة لأن لآل هاشم عينا  
 كما وصحه رضي الله عنه (قوله عمن إباحة) أي مؤنة (فان يقول بان تريد مؤنثه وإباحة  
 كان إخراجاً على ما ورد مسنداً لا فائدة فيه إدام رد مؤنثه كما إباحته هو ما أراد مجموع المؤنة  
 وما يذهب في منها في محل إباحة على فيمنها موضع العزة (قوله بالمد) معنى بالقيمة

يعلم بمماصر (قوله) وعلم بما مرّ قيل فصل النسخ الخ (عرصه هه نقيد من وأن نحن بعين الإس فيمن إن  
لم يرعه أول الأمر من لكن قوله إل إن كل الأثر لأرض الخ فيه حال في النسخ وعارة النسخة من إن كل الأثر القيمة فانقصد  
أو الأثر تجبر به مع بين النسخ والإل (قوله كذا أثر أعدل المتكلمات) في النسخة عقب هذا ما نقطه ومحلّه من عقب قدر الواجب  
وصفته وسه وقولهم لا يصح الصلح الخ فعل قوله ومحلّه إلى منه سقط من السامع في انشراح بدليل ما بعده .

(قوله ويستثنى من أطرافه) هذا الاستثناء إنما هو مما علم من قوله والرافع والخفي من التسوية بينهما في الأحكام وإلا فالذي في المتن إنما هو أنهم على النصف من رجل ولو كان غرضه استثناء منه لاستثنى كبر من حصة المرأة والخفي إذ حصة الرجل ليس فيها إلا الحكومة وكل من حصة المرأة والخفي بخلافه (قوله وكذا مدد كره وشراء) ظاهر أن فيه أن فيها نص أقل من دية المرأة والحكومة وظاهر أنه ليس كذلك فالاستثناء هو في مطلق الاستثناء لا في الحكم أي كالأعلى (قوله من دية المرأة والحكومة) أي دية حاجتها وتوقف الشيخ في حاشيته في تصور كون الدية أقل من الحكومة ولا توقف فيه إذ عمل اشتراط كون الحكومة لا تبلغ الدية إذا كانتا من جهة واحدة وهو ليس كذلك وإنما لا يبايع باعتراف كونه امرأة والحكومة باعتبار كونه رجلاً نعم بشرط أنها حينئذ لا تبيع دية الرجل أي دية نفسه كما لا يخفى (قوله ولأن الذي

إن جعل واحد من ذكر كأخذه معناه له خاله وصهر وكلامهم في عدم محمول على هذا التفصيل (ولو عدت) لأن من المحل الذي يجب تحصيلها منه حب أو شرع أو نكاح فيه فأكثر من ثمن مثله (بالقدم) أو حب في النفس الكاملة (أف دسر) أي مثقال ذهب (أو ثمانية عشر ألف درهم) قيمة لغيره صحيح وفيه دلاله على نيل الذهب عن أهله وبأنه وهو ماله الجمهور ولا يملكه على الأصح وقيمة كلام نصف رحمه الله في المتن يقول ذلك عند الفدية وهو كذلك (والخديف قيمته) أي الإبراهيمية مسموعة يوم وجوب النكاح لغيره صار ودون داور والناس في ابن ماجة وأنها بدل متاف فتعبدت فيهما عند إعرافه (سند سه) أي عاين بقدر محل العقد الواجب تحصيلها منه لو كان به إيل بصفات الواجب من التعليق وغيره يوم وجوب النكاح فإن عاين قدان تحجر لدفعه في رد السحق الصريح وحودها أحب (وإن وجد بعض) من الواجب (أحد) لو حود (وفيما النقي) من المال كما عرفت (والمرأة) المرأة (والخفي) الخفي (كمنصف رجل) وحرها (وشرها) إجماعاً في نفس المرأة ونكاحاً في غيرها وفي أحكام الخفي مبنية على اليقين ويستثنى من أطرافه الحلة فإن فيها أقل الأمرين من دية المرأة والحكومة وكذا مدد كبره وشراء (وهو دى ونصراني) له ثمان ونحوه من كخته (ثلاث دية) (مسلم) مدد كبره اقضاء عمر وعثمان رضي الله عنهما له ولدين كرم مع مثله فكانت ثمان ثمان لا ثمان له فمهدد وثمن من لسان من كخته فديته كدنه عوسى (وعوسى) له ثمان (ثلاث عشر) أو ثمان خمس وهو أنسب في اصطلاح أهل الحساب لإشارتهم إلى أنصار الفقهاء ولا عوسى دية (مسلم) وهي ستة أجرة وثلاثان نقضاء عمر به ولأن الذي بالنسبة للمحوسى خمس دية كدنه ودين كان حياً وحل ذبيحته ومن كخته وتقريره بالحزبية وليس للمحوسى منها سوى الأخير فكان فيه خمس دية وهو أحسن للدين (وكذا وتى) أي عند وثى وهو الذهب من حجر وغيره وقيل من غيره فقتل وكذا عند نحو شمس وريديق وغيرهم من (له ثمان) مناسحو دحوه رسولاً للمحوسى ودينه سواء كل وخباياهم على النصف من رجلهم ويرامى هنا التعليق وضده كما مر.

(قوله بن جهم واحد من ذكر) أي من النوع والشمع منسب إليه لأن الذي يدفع من هذه أي يجب دفعه قيمته كذا (قوله ولو عدت) بالنسبة للمجهول وفي الأصح أعدمه فعدم مثل أفقده فقد ساء له في دفعه والثاني للتعول (قوله عند عوسى) أي فدية (قوله ولأنه) الجزاء) قال ابن جهم لا يسوى بين الرجل والمرأة في العدة إلا في صلب الأمة والعنداهم على مسيح (قوله وقياساً في غيره) أي النفس (قوله وسنن من ثمانية) أي الخفي (قوله فإن فيها) أي في لواحدة نصف دية المرأة وفيها دية كاملة (قوله من دية المرأة والحكومة) أي فإن كانت دية المرأة أقل من الحكومة وحبث وإن كانت الحكومة أقل وحبث ويتأمل كون الدية أقل من الحكومة (قوله وهو دى) أي دية يهودى أعني في دية يهودى كن على الأول نحو الرمح وهو أكثر لأمانة لضاف إليه مقام لصف وحر عنه على حاله فليس الخديف ونحوه الذي فيه بحر فقط (قوله ونحو من كخته) ع هذه يدينه من عند أهل سنة من يدينه المحوسى لأن شرط لما كحه في غير الأمر حتى لا يكاد يوجد والله أعلم به من على مسيح وقول سم لأن شرط لما كحه في غير الأمر حتى لا يكاد يوجد والله أعلم به من على السخ والتعريف.





(قوله بن قساسة مدونة) اهل هذا النطاق السح والإقوله بن قساسة الخ لاصح تقييداً لما إذا دفعه بفعل لذي هو صدر  
المستد في الشرح وإي هو تيند لما دفع وباب السراية من فعل الخيع - والحاصل أنه إذا دفع بفعل فعله زيد النفس  
قطعه وهو لدى اقتصر على في الأجمة (٣٠٦) وباب السراية فليس عنه ذية بنفس النساء والصحيح أنها

إن لم يسم الله فله وهو ركني ضعيف وإذا فيها حكومة كما حرم بدعي اللعب (والشجاح من  
 وصحة) (السوق سبيلها) (إن عرفت نسبتها منها) بأن تكون ثم موصحة فقياس عمق  
 المصحة مثلا فلهذا ثبت عمق الموصحة (وحيث قسطنطين أرشها) بالنسبة كثلثه في هذا المثال  
 وما ثبت به عمق موصحة هي والأدراج في الموصحة أنه بقدر ذلك الحكومة ويجب أكثرهم  
 فإن أسودت و... الحكومة أولى منها لأصلها لا لاعتداله (وإذا) أن لم تعرف نسبتها  
 منها (الحكومة) مع أرش موصحة كخرج (ثالثا) وهو يجوز بإساح وهنم وغيرها موصحة  
 حكومة وحدها وردت في الرأى وبوجه ذلك حوق وشبه كثير، ثم استثنى  
 من ذلك حصة كقول (في حاشية الشريعة) لصاحبها الخبر صحيح فيه (وهي خرج) ولو تغير  
 حصة (في حاشية خوف) من غير ذلك ولا في طريق الخلق (كذلك وصدر وثمرة  
 (في حاشية) (وحيث) على أنه من أول أصله حتى أي نسبة حسب للعالم بها على  
 ذكر معهما مخرجه من كماله ودون حصة من المصحة جامعة في حق، ودعم أن هذه في حكم  
 حصة ولا حتى حصة مخرجه، ويكون شرح رأى ليس فيها حصة مخصوص بنصرتهم هذا أن  
 من خوف بدعي من الخطين جامعة (وحصة) وورث كما بأصله ومثاله ومجان وهو ما بين  
 حصة وسائر أي كدحها، وكذا لو تكرر بدعي فخرق به حصر في الدامن كالأرض ولو تكرر  
 في نفس وجوب من محل آخر فالحسن ولا بد على المصنف أنه لم يعبر بموصحة في حصة على أنه  
 (قوله) (ولا في حكومة) مع (قوله) (موصحة) أي إن كان ثلثا (قوله) أنه مع  
 ذلك (أي العمل) ستين (قوله) (وحيث أكثرهم) أي الأرض والحكومة (قوله) لأنها الأصل  
 وهو هل يتبع الحكومة أو حصة حكومة لأن ثالثة حصة عنه أم لا فيه أمر وجواب أن لذلك  
 ثمة وهي أن لأش غيرة عن الحصة من من أرش الموصحة وهو قد يسوى الحكومة  
 ويريد عليهم أو تصح غير ذلك فمما لم يحن عليه فهم وإن استويا بحسب الظاهر  
 في رد الحكومة مع غير الحصة عنه متعارفون وقا فالحكومة في نفسها قابلة لازادة  
 واتص شغل لأرض (قوله فيه حكومة) منه يعلم أن التشبيه في قوله كخرج سائر البدن في  
 بحرية الحكومة في كونهما مع أش موصحة (قوله) (مخصوص بنصرتهم هذا) أظهر مما يقهر هذا  
 من غير حصة موصحة ولا مع ذلك من غير حصة لا بد من الحصة أو من المصحة وحاشية  
 ثم ثبت شغل الحصة في هذا وجه في الحاشية ثبت الله وهي إخراجها إلى خوف  
 كالحصة الواضحة في المصحة مع على حجج (قوله) (ومثاله) وعلى جميع القول (قوله) (وكذا  
 (أرض) أي حصة ثلث (قوله) (خروج بدعي) سائر منها من المصحة الآية عن تختصر  
 الحكمة غير حصة حصة موصحة وهو عند أن حرق حصة حاشية على أحد الوجهين  
 وهو يجب قول الله خرج من حصة نحو النسل الخ لأن يخص كون حرق الحصة مثلا  
 حاشية غايرها كالم وصول من مخرج موجود كالم يخرج ما إذا كان لا ينفك ويناسب  
 ذلك قوله لأن أو كسب حاشية نحو الحصة الصانع الخ اه سم على حجج

تكتب عليهم باسمه و  
 ثم ساروا و لم يفتلوا  
 الجامع حكومة وهو محو  
 قول الأرح والإذني  
 حكومة إذ مر من كلام  
 له - - - - -  
 ومنه عنه سميت وفي  
 الحال الأورد لم كلام  
 قبل الله مع أش حرجه  
 كـ - - - - -  
 ( قوله فوج ) هو  
 ما و - - - - -  
 و - - - - -  
 انسخ عليه حرف من  
 الك - - - - -  
 من - - - - -  
 العنة و - - - - -  
 ومهمل و نائب الفاعل  
 ضمير عنق الباصرة أيضا  
 أو - - - - -  
 والأول أفع ( قوله ومات  
 فيه ) أي أن مات  
 المسنة ثم مات وهو غير  
 ما أتى في المتن كما - - -  
 عنه - - - - -  
 شرح مخرج ( قوله لا يـ  
 أرش موصحة ) يس  
 قيل في المشبه الزرع  
 بعده في المتن كما لا يخفى  
 وإن اقتضاه اللفظ في  
 ( قوله أي كما حال ) في  
 المتن وما بعده ( قوله  
 ولا يرد على انصف اسم )

عسرة التحفة في وترد على أن المسألة لا يوجد خوف وليس في محله لأن ما لم يعرفه هو صله  
بل الفائدة وهي تسمى بـ "لا" كما ذكرنا في تهذيبنا في قول هو "و" في نفس مع قطع الطرعا يأتي و كان عدد كرم  
الإيراد غير معروف بذلك ووجه الإيراد أن المتصنف قد يقف إلى خوف وهذه نافذة من خوف لا يفي إلا بطرصورتها بعد فأنس





وهي من ثلاثين كاس ( وفي قول دة ) إزالة سكت السعس السعس وتوأنصح مع قطع لأن وح  
دية موضحة أنه لا تنفع مقدر مقدر نحو آخر ( وفي ) إزالة حره ( كل عين ) صحيحة ( سبع  
دية ) إحصاء لحرف صحيح فيه ( وو ) هي ( عين ) أحسن أو أعشى أو ( حول ) وهو من في  
عينه جبل دون غيره ( وأعشى ) وهو من يسيل دمه مع ضعف بصره ( وأعور ) وهو  
فاقد بصر إحدى العينين لبقاء أصل المنفعة في الكل ومن في عين الأعور جميع الدية من البعثة  
التي عطلها إزالة عين غيره لآل مقتضى كلامه وحول دية في العوراء لأنه صرح أن في الأعور  
في كل عين له نصف دية مع أنه ليس به مد عين واحد بل مع ذلك دية من الأعور  
قال وير عين أعور وإباده من ذلك السليمة لا ضير ، ومن العوراء سبعة لكل عين  
لعين فقط ( وكذا من عينه بياض ) على باطرها أو غيره ( لا تنص ) هو منح ثم ضم منه على  
لأفصح ( الصوء ) فيها نصف دية ( في تنص ) وسط العين السبعة بصفة  
( فسط ) منه تحت فيها ( في السط ) العين ( حكومة ) وهرف عين الأعشى  
بياض هذه تنص الصوء الخفي وذلك كدك ، ومن ثم و بصر العين من آفة واحدة  
لم يكن فيها الدية كما في الأورى وعدمه ولا دية في الكلام من أن الدية بالدية  
لا اعتبار به وبك ثم كل دية لأنه لما كان الكلام لا ينفع الخدمة عليه الدية فوجب  
تبعيته للحرم بخلاف البصر فإنه يمكن قتله بها ابتداء فضعفت فيه التبعية فصار مستند  
ببصره فأمارة ( وفي ) قطع أو من ( كل حن ) يؤمن قطعه ( ربيع دية ) لما فيها من  
الحال والخدمة السامة وتسمت على الأربعة لأن موجب في العور من حسن يتسم على أفراد  
( وو ) كل ( لا نعي ) ،

( قول المتن ولو عين  
أحول وأعشى ) أي  
والشروع الحولاء أو العمش  
بـ العين ، لأن  
وهذا بخلاف قوله وأعور  
فإن الصورة أنه قطع  
الصحيحة كما لا يخفى ( قوله  
عين ) أي فالعامة إنما هي  
في العين النصف إليه لاني  
كل الذي هو المصاف وإلا  
قال هو بدل قوله هي كما  
سبب صرح به في جواب  
الأياد الآتي ( قوله لبقاء  
أصل المنفعة ) هذا  
التعليل لا يناسب حكم  
الأعور كما لا يخفى ( قوله  
وجوب دية ) أي دية  
عين ( قوله لأن مع ذلك )  
أي يكون مقتضى كلام  
المصنف ما ذكر ( قوله  
لأنه لما كان الكلام  
لا يتصور الخ ) فإن الشبهة  
سبب قد يفرق بأن المقصود  
من الحروف حصول كلام  
مفهوم وهو حاصل مع  
النقص بالآفة ومن النظار  
إحصاء الأشياء وقد نقص

( قوله وما من ثلاثين ) يشكل عليه أن اليد الصحيحة لا تنفع بالذلة مع أن عورهما واحدة  
( قوله تلك ) الأولى تنبئك ( قوله إذ لا تنفع مقاراع ) هي أنه إذا حن على عور وخصت حنة  
بغير محله فإن كان لما اتصلت به الخدية أرض مقدر كالوصفة وجب أرضه ريدة على دية عين  
الجنابة وإن لم يكن له مقدر لا يجب له شيء بل سدرج حكومت في دية العضو الحق عليه كالأهداب  
مع الأهداب وكفصة أذف مع إصار والكف مع الأصابع كان هذا شكله بوضع اليد  
من الساعد فإنه تحت دية الكف وحكومة الشروع من الساعد مع أن قد دوع من الساعد  
لا مقدر له اللهم إلا أن يقال إن عين سفوف غير اندر بدع من غيره بالخدمة كما وضع الكف  
فتأكل الساعد فإنه لا يجب فيه شيء بخلاف ما لو قطع من الساعد فإن الجنابة بالخدمة أوجبت  
الصمان فعيناً عليه بالخدمة في نفس محله ( قوله وإن عين أحسن ) وهو من مصر بلا قطع أحد  
فيما يأتي ويطلق أيضاً على ضيق العين ( قوله أو أعشى ) دل في إحصاء وهو أنه لا يصير عين  
و يصير بالنهار ( قوله على الأفصح ) وغير الأفصح ضم الياء مع ثلاثة ألف ( قوله وهرف عين  
الأعشى ) أي حيث تمسك لدية ضعف صرها ( قوله ولا كدك تلك ) أي عين الأعشى  
( قوله كما قاله الأدرعي وغيره ) أي فعدل إن وسط العين فسطه ولا حكومة ( قوله  
لا اعتبار به ) أي تحت فيه دية كاملة ( قوله كل حن ) في قطع الحن المستعشف حكومة  
روض اه مم على منهج ( قوله لما فيها ) أي الأجفان ،

وسدح حكومة ذهبات بها سميتها لم (روى) قطع أو إشلان (مارن) وهو مالان من الذهب  
ويشتمل على طرفين وحجر (دية) خير صحيح فيه ولو قطع القصبة معه دخلت حكومتها في دية  
لأنها ناقة خلاف الوضحة الخاصة من قطع الذهب وفي هو يخته حكومة كتنوع الرقة ونحو  
تسويد النوحه (وفي كل من طرفه والحجر ثلث) من الذهب مرقى الأحسان (وفي في الحجر  
حكومة ومهما منه) لأن المال والمصلحة فهما دونه ورد بالمع كما هو واضح (و) في قطع أو  
إشلان (كل ثمة) وهي كما في بعض النسخ في عرض النوحه إلى الشدقين وفي طوله إلى ما يستر  
الشفة (نصف) من البنية خمر فيه فهما لينة من كانت مشوفة فهما نصف نصف قدر حكومة  
وفي بعضها بقسطه كسائر الأحرار وسقط مع فلهما حكومة الشارب في أوجه الوجهين وفي الشفة  
الشلاء حكومة (و) في (لسان) ثقي (وهذا لأن ورت وتنع ومن) وإن لم يضر أثر طاقه  
وتمن مالو كان نصف دوق وإن من النوردي إلى فيه الحكومة كالأحرار وسقط  
سنة فذهب كلامه ودوقه رمة دس دس في النوردي لس في لسان (دية) خير صحيح فيه  
(وقال شرمه) له حوت في لسان (الأنف) هو أثر داني تحركه سكا ومصن) وإلا في حكومة  
والأصح لا فرق أحدا من هو السلامة كما في يد أو حله وإن فقد العنق حلا ومن لم ينع ومن  
التنق والحرث وهما أظهرا أنه تعاد الحكومة وهو ولد أصم في نفس الكلام لعدم تناعه فهل  
عب في اسمه دية أو حكومة وجهين .

(قوله من قد الح) أي  
وهو رأي ضعيف .

(قوله وسدح حكومة الذهب) أي ثمة في قطع الناعمة مع النكف بفرد حكومة كما يأتي اه  
سم على مهج (قوله وحجر دية) قل في العباد من ذهب بعضه وبنو ناقة في الدق قسطنط  
مها اه وسدح ذهب بعضه حقة اه سم على مهج أقول القياس أنه لا سكل فيه لمديه  
أحدا مما في الأعمش أنه وولد العنق من آفة أو حبه لا سكل فيه لينة (قوله وفي تعويته)  
أي أدنف (قوله لما في لأحسن) أي من أن فيها سكل والشفة (قوله في عرض النوحه إلى  
الشدقين) من الشح عمية وقيل سكت أي من عند انقطاع الدم وليس مالو قطع لم يمكن  
سكت في اسم آفة أخرى من التي له سم على مهج وفي المسح الشدق حطب الغم بالفتح  
والكسر ويدل لهما فله لا زهرى وجمع لفتح شقوق مثل فاس وفلاس وجمع المكسور  
أشداق مثل حن وأحسن (قوله من كات مشوفة) صاهر ورو حفا (قوله وفي بعضه) قسطنط  
وإن قطع بعض ثمة في المعصن الدفين وتبا كتنوع الجميع من تسكن البنية وتورع  
على اقتطوع والقي وحيان أوجهها ثانيهما ومن الأم يقتضيه شرح الروض (قوله حكومة  
الشارب) أي الشعر الذي على الشفة العباء (قوله وفي لسان بعض) قل في العباد بلا حبة أو مها  
من غير قطع اه سم على مهج وقول سم من غير قطع أي خمر منه (قوله بأن لدوق  
لس في لسان) وهو ضعيف كما سيأتي للشرح بعد قول له من وفي إطلال الدوق دية أما إذا  
فيما به في لسان وهو أراحق فدية واحدة على ما أفهمه كلامه هو وفي تأتي وعبرة حج هنا  
بعد قول المصنف ومن وإن فقد دوقه كما صرح به قول النوردي وغيره لو قطع لسانه فذهب دوقه  
رمة ديان حرم النوردي وصاحب التهذيب بالحكومة فيما لا دوق له الظاهر أنه ضعيف .

(قوله نعم لو كانت إحدى  
ثبتيه أقصر الخ) هل هذا  
أحكم حصن بالثبتيين  
وغيره عيسى كما هو ظاهر  
كلامه راجع (قوله العبد)  
أما السفلى فثبتها اللحيان  
وفيها الدية كما سيأتي  
كذلك قوله سم (قوله  
في الأول) أي الداعي  
خلقة (قوله نظير مائة  
في التصاق الأذن) كذا  
في بعض النسخ وحقا  
والأصوب حذفه إذ لم يره  
في التصاق الأذن شي (قوله  
في التصاق) أي لأسان  
(قوله ثم سقطت) أي  
أسقطها عن آخر وكان  
أدنى حذوه لأن الكلام  
وبما بدأ سقطه حال آخر  
بدليل ما قدمه في المنطوق  
مع ما في التعبير بسقطت  
من إيهام أنها سقطت  
بغيرها وليس مراد بدين  
مابعده وأما قوله ثم عادت  
فظاهره أنه معطوف على  
سقطت وهو غير صحيح  
بأنظر ما قررناه وإعنا  
هو فيما إذا حتى إسان  
على من فتحركت ثم ثلثت  
وعادت لما كانت في كلامه  
ثبتت كما أشار إليه سم  
في كلامه على التبعة التي  
عبارتها كالشارح .

حرم في الأتوم وأولهما وصحح الزركشي تسهما لأن استعانة به في تسان السب وهو مبرور  
من الأصم والنسب ١٤٤ يسبق مما يسبقه فدا لم يسبق لم ينطق (و) في لسان (لأخرى) قاله  
أو لمرص (حكومة) لذهب أعظم منه ، سم إن ذهب تسعة يدور في دية لحكومة (و) في  
(كل سن) أصية تامة منعورة عن متقلبه صغيرة أو كفة نصف عشر دية صاحب أو قيمته على  
مائة في كل سن كذلك (لذكر حتم) مسلم خمسة أعيرة (ولأش) وحشي قصها وسمى شيها ولحق  
نصف عشر في مئة وشمل ماله ذهبت حداثها حتى كانت غرور برمس كما حذو في حذر عمرو من حرم  
ولفرق بين المرس والدية للحكومة في سداد السن ويرى بحد كل منهما سم كالخضر والاند  
والوسطى في الأصابع ، نعم لو كانت إحدى ثبتيه أقصر من الأخرى أو ثبتيه من رابعته وأقصر  
نقص من الخمس ما يليق بنقصها لأن العالب طول الدية على رابعة وقد طلب منه في البيع  
للمصنع لغيرها حكومة كما لو غير لون سن أو قلقلها وبقت . ومنها والأش من العبد مائة سم إن  
فان قلع مع بعضها شيئا منه حكومة أيضا إذ لا سعة (و) ذكر استأجر منها دون السمع) بذكر  
المهمل وسكون النون وإعجام الحاء وهو أصلها المستر بالجمع والمراد بالمراد بالمراد بالمراد  
بعض النسخ لعرض كملت الدية في الأول (أو قلعلها به) معاً من أصابع لأنه أربع فثمة الدية  
مع الأصابع ، أما بذكر أظهر ثم قنع السمع ولو قبل الأبدل فحبب دية حكومة كما لو حذو  
فالعبد والأوجه محيى هذا في فدية الذئب وغيره من أنواع الدية والآية ولو قلعلها إلا عرفا  
فماتت فثبت لم ياره إلا حكومة . فان لما وردى . وكتبه ماله أذهب الدية جميع مدونها  
ويصدق فيه المني عليه إذ لا يعرف إلا منه انتهى كماله حتى ثمان على سن فاحص هو والذي  
في السابق منه حال حدائنه فيصدق المني عليه ثبتيه (وفي سن رابعة حكومة) والمراد بها استعانة  
التي قاله وهي التي تختلف سننها مدة لأسمس لآلتي من نحو دية ذئب منها النمر ، فسد ،  
أما الرثمة على العالب وهو ثمان والأتون في عاب القصره فبها أرس كما من كما صححه السموي  
والدقيق والزركشي ، وهو ظاهر إطلاق الخبر والجمهور وترجح لأنوار الحكومة بعد لأنها إذا  
انقسمت على خمسة وثلاثين مندر فتي ثلاثة تحكم عشر بزيادة حتى يعبر بحكومات ووكات قسمة  
من أسهل وواحدة من أمي وأريات ثبتيه بخه أن لا يزيد فيها على دية العرس (وحركة السن)  
المثولة من نحو مريض أو كثر (ب) قلب) ولحق من معها (بكتفحة) في وجوب القود  
أو الدية دية الحال والدية (و) في ثمان لدية) أي مفعلة مع شدة حركة مشد كما دل عليه  
السبق (حكومة) فقط اثنين يحصل برؤا استعانة (أو عشت) أن يفي في أصل مفعلة سبع  
(والأصح كجميعه) فيجب القود أو لدية كما يجب مع صف السبب واشي أما ثبوتية من حذو  
ثم سقطت فبها الأثرش بكون لا يمكن أن صمدت الدية لآلتي عاب العرم في الشيء بوحدة  
أو عادت كما كانت ،

(قوله حرم في الأتوم وأولهما) معصوم (قوله مثل رابعيته) لدية حرم في التبعة التي إلى من  
الثبتيه واللبب أنه مختار (قوله وبقيت مدونها) أي فان لو احب إلى إحدى في مدنها وقسمتها  
حكومة (قوله إذ لا سعة) قد يشكل على هذا مائة من سن مائة مائة إذ يكون فيها مائة  
إلا أن يقال إن الرأس لما كان مضمونا إذا جنى عليه ثبتيه مستأجره كوصحة والدية ثم يحكم  
بثبتيه من النجس المتص فيه بالنسب فيما له منتهى (وهو وهو) أي استعانة (قال أحمد) أصل  
كل شيء وقيل أحسن أيضا ه سم على مذهب (قوله ولو كانت قبلة) أي لأسان فصدقة الخ

تصير الحكومة أو صحت وصيه كلامهما لزوم لأرض والآن في فيها الحكومة لتتص (ولو فاع  
سن صغير) أو كثر قد كره الصغير بعدل (لما ينكر في عهد) وقت العود (وبأن فساد التفت) يقول  
حبر من (وحيث الأرض) كما يحذر العود فإن عادت لم يحس شيء، مالم يبق شيء (والأظهر أنه لو مات  
قل البير) للحل (ولا شيء) أي لأرض لأصل ردة الامة مع أن الظاهر العود لو بقي، نعم تحب  
حكومة (و) الأصغر (أما لو فاع سن مشهور فصار لا يسقط الأرض) لأن العود بعمدة جديدة .  
والذي قل العائده قائمة مقام الأولى (ولو فاعت الأرض) كلها (تجسسه) أي المقلوع وإن زادت  
على دية فبها منه وسنوي هيرابون أحد الخو لداهر حبر عمرو (وقول لا يريد على دية إن  
أخذ من وحيد) ورد أن له ثم يات بالخيار . وهذا من سطر إلا نكل سن على حاشيا فمبين  
الحسب (و) في (كل شيء) يتبع الكلام (دفعه) كالأدب (ولا يدخل أرض الأساس) التي  
سألتها وهي الداعي سوا . ثم تارة (في دية) من في (أصغر) لاستقلال كل سبع وندل  
وامم حصن . ومنه فارق الكعب مع الأصغر ولزوم مائة عشر عشرة بالكلية . والذي يدخل  
أما في أول ما كثر (و) في (كل شيء) حبر فيه في أي داود (إن قطع من كعب) يعني  
من كوع كما أصله (وإن قطع موه حكومة أصلا) لأنه يس سبع . ولا يشمله سم اليدها ،  
بإلا في مائة الكوع لتناول سمها له .

(قوله ويرد بأن الدية  
نم) لم يتقدم في كلامه  
مرجع لهذه الإشارة وهو  
في التبعة عقب المتن  
حيث قال كالأصغر وله  
سقط من الكتابة من  
الشارح (قوله ولزوم  
مست الخ) فهو كعب  
الذيت أو أبلغ قاله سم  
أي فلا يقل كيف تحب  
دية غير المذمومة وقد مر  
أنه لادية فيها وحاصل  
الجواب أن عدم  
وحيث ديتها عند عدم  
فساد الذيت كما مر (قوله  
يعني من كوع) إنما  
احتاج لهذا التفسير  
ليصح قول المصنف بعده  
فإن قطع فوقه الخ وإلا  
فهو صحيح في نفسه  
كما لا يخفى .

(قوله فيها الحكومة) دل في شرح لزوم كعب يوم يس من خراجه تنص ولا شيء اه سم  
على حج (قوله لزوم الأرض) هل سم أي من محركات الجبته اه سم على حج (قوله قوب حبر من)  
أي إن أحصره المني عليه وإن بعد مسافعتهم وبأدب لأمر إلى سن فسدده (قوله مالم يبق  
شيء) أي فإن في فسه حكومة (قوله لو مات قبل الدان) أي بأن مات قبل العلم بالمسدد أو قبل  
عدم ماتهما كما غير بذلك في الروص اه سم على مسيح (قوله عمن تحب حكومة) وهل وجهه أما تحققت  
ذهب السن وشكك في وجوب الأرض فاستصا الأرض وأوجسا الحكومة لئلا يكون المصداق  
معيها هدرامع احتمال عدم استودلو عش (قوله إن أخذ حب وحده) أي كالأصغر اه حج  
(قوله عن حياها) أي ارادها (قوله أثرت) هو جسم لعمده وسكون طينة قال في المصباح  
وإذا مات بعد السقوط قبل ثمر إنعرا من أكرم بكرما ، وإذا بقي أسانه قبل ثمر على احتمال  
قاله ابن فارس ، وبمعهم يقول إذا ثبت أسسه قبل ثمره (قوله مائة الرق) أي وهو  
أرض الأسنان السفلى لأنه أقل من أرض اللحيين من فبه دية كامله وهي أكثر من أرض الأسنان  
السفلى (قوله وفي كل يد صديقه) من الشيخ عميرة قد حب فيه ثلث دية كأن دفع الصائل  
فأقوى دفع على قطع يده أولى فسه حصول فسه دفع الأخرى رمة فصاها بعد الصائل فأي  
الدفع على وجه ثم مات لرمه ثلث الدية في نظير اليد اه سم على مسيح ووجه ذلك أن الصائل مات  
بالمرأه من ثلاث حساب منها ثقتان مهدرتان وهما قطع يده الأولى ورحله لأشهاد قطعاً منه دفعها  
لصبيته وحيث آل الأمر إلى المنة سطر ما يقابلها ووجب من الدية ما يقابل اليد التي قطعها الموصول  
عليه تعدياً وهو ثلث الدية (قوله يد لا شمس أمم اليد) وبهذا فارق قصة الأنف والذي حيث  
لا يحب في قصة لأف شيء مع دية لمرن ولا في الثدي شيء مع دية لحمة





وليس منه نزع خبز بحرارة (و) ما سدر آخر غير اصلاح ناس (حرث غير السائح رفته) ده  
السليخ أو مات بسحو هدم أو حره السائح وحسب الحاصل عمداً وغيره ولا يظن حذبه نفس  
وتكب اللبنة أيتع ينقطع بالحمين السليخ تكب سبه النهر كالأناس وله في المنيه ول اس أربعة  
وهذه السليخة غير مذكورة في تكب مشهوره من الأذري وهي حرسه وفي ذكره الخرجي  
في الشافعي والبحرير أيتع وفي كسر مصاد أو برقوة حكومة وخط من دله العدو ومخود بعض حرم  
له منسب وهو حذبه غير.

(فرع)

في موحد إلهنا

وهي ثمرته سائر ( في ) ، رسالة ( العقل ) العريزي والمراد به هنا العلم بالمدركات الضرورية الذي به التكليف بنحو بطلمة ( دية ) واجبة كالتي في نفس المجرب ، وكذا في سائر ما من شأنه إحصاءه بقود اختلاف العلماء في عمله وإن كان الأصح عندنا كما ذكرنا من أن العلم به في التبع بلاية ودية ، وبمساعدة الدماغ لا تقطاع مدده الصالح الواصل إليه من الفاعل ، وبه حقيقة لا من شأنه ، فالتكليف أما المكسب وهو ما به حسن التصرف والخلق فواجبه حكومة لا تلغ دية العريزي ، وكذا بعض الأول إن لم ينضغط فإن الضغط بالزمن ،

صالح يعود من هاهنا ثم على صبح وغدا من غير معور كما تقدم (أوله و...) أي من من فيه  
حالة متفجرة لا توافق فيه نفس له (أوله أو برقود) وربما لعل له فتح الله + وصح الله وهي  
العظم لدى بني قرة البحر والعاصي من أحاديث الله متصاح (أوله وواحد حبة حيرة) يعني قد  
ذهب من العضو الحق عليه أو نحوه من جزء أو بواحدة كأمسح ذهب من اليد خط واحد ذلك  
الجزء من البنية التي يضمن العضو بها وكذا إذا جرى على العضو حبة مسمومة أو لا ثم جرى غداه  
محدث عن الحائي الثاني قدر ما وجد على أحاديث أول

مسجد عن الحائى الثانى قدر ما وحب على احدى ذول

(فـرـمـ)

في إله العقي

قال الشيخ عمدة قديم لأنه أشرف المعاني اه سم على منهج (قوله وأمر الله هذا العرف) ومصر في توضح  
الوصوف منه عريضة يتبعها العلم بالضرورة عند سلامة الأدب وتعيينه في نص السب الذي ي  
تسميه هنا بعم دون عريضة مع أن الظاهر أن الذي يراد هو العرف الذي يتبعه العلم لا عيه  
(قوله إجماعاً) أي من الأمة لا الأئمة الأربعة فقط وهكذا كل موضع عر فيه بالإجماع وأما الذي  
قد يستعمل في اتفاق أهل المذهب (قوله للآية) هي قوله تعالى علم يوم لا يقهون به (قوله  
من القبط) صفة لاقتناع (قوله وكذا بعض الأول) أي العرفي (قوله من الصلح) أي الأول  
وقوله باليمن كما لو كان نحن يوماً ويعق يوماً أو عهداً من الناس صواب قوله وقوله باليمن  
ويعرف السنة منهما وإلا أي وإن لم يتفق من كان بين ع أحداً لم لا يعرف واستوحش إذا  
خلا بالحكومة اه روض وشرحه اه سم على منهج .

( قوله ويحط من ذية  
العصو ويحوه ) مراده  
بهذا تقييد وحوب اندية  
الكاملة فبما مر من الأحرام  
بأن يحله إذا لم ينقص منها  
عض له أرض مقدر ولم  
يسبق فيها حديد ولا حط  
من الذية مقدار ما ينقص  
وواجب الحنية إلى الله  
لأنه في الله مع بعض  
جزم بهاء موحدة وعين  
وهو دمجية وأبعد محرف  
عن نقص بنون ثم قال  
ثم مبدئية كما في عبارة غيره  
وعر ردها حقة وحده نقص  
كل حرم ذي ذية وواجب  
خ دة امتداده

[ فرع ]

في موجب إرادة النافع  
(قوله لانقطاع مدده)  
أي الدماغ والمراد من  
هذا الكلام بدليل آخره  
أن الدماغ حينئذ يفسد  
بما يشاء فساد من فساد  
القلب إذ فساد القلب  
ينقطع المد الذي كان  
يصل إلى الدماغ مدده  
فيفسد الدماغ بفساده  
فساده لا يكون إلا من  
فساد القلب فالعقل إنما زال  
في الحقيقة بفساد القلب .



تتمتع للسيوى (و) في رواية (من أن سمع) من تسمعه في عدة من أن سمع القصص سمع  
 أولى وقرب منه غيره (وقيل قسط القصص) من ليدور أن السمع واحد كما يقرر بخلاف  
 البصر فإنه متعدد بعدد الحروف وحول ليدور حيث شهد خبر من سقته في مقراء  
 ولكن روى داخل الأذن وبذلك سمع ليدور من روى ذلك ولا أن روى في مدة مش  
 إليها غالباً كما في بطله وإن أمكن الفرق بأنه زال في تلك الأمد فلا تسمى (ولو أنزل) وسمعه  
 فديتان) لأنه ليس في حرم الأذن روى مقراء من روى (ولو روى) على سمع  
 (زواله) وأما الجاني احتار بحسب ما روى من سمع من سمع حتى يجرى منه  
 أو كذبته فإن قلنا ذلك (وروى بالفتح) أو حور (في قوله وعنده كتاب) قد تسمى هذه  
 المقريسة ولكن يحتمل الوصف ولا يحتمل على أنه في ذلك في قوله من روى من روى  
 إلى السماع في دعوى وأنه في دعوى حديثه أو حدة عرو وروى لا كذا في رواه  
 (ولو) أن لم يبرع (حسب) من سمع من سمع في حدة سمع سمع من سمع  
 هذا (وأحد دية) وينظر عوده إن قلنا خبر من سمع من سمع على أن يقال نقاؤه اليه من  
 عاد فيها لم يجب الدية ولا وجبت وكذا البصر وشهد كما مر (وإن قص) السمع من الأرباب  
 (فقطه) أي القص من الدية (إن عرف) قدره منه زمن عرو من عرف أن كان

عرو ذلك لا تسمى وأما في رواية (لو أن سمع) في آخره أو في أوله كما وقع له  
 سمى الله عليه وروى في رواية (لو أن سمع) من ذلك سمع من سمع على حج أو قول أو ما شئت منه  
 إنما يعتد به ويكون باقاً بعد معرفة روى حتى لله سمع وروى وعرفه لأمر أسرع سمع سمع  
 وذلك إنما يعرف بالسمع (قوله وكن أرسو) في سمع (قوله وروى) أي أن شهد خبر من سمع  
 (قوله حكومة) أحد من ذلك أنه لو حنى على عينيه فصار لا يبصر لكن شهد أن حركه سمع  
 بعيته البصر لكن روى بالحرف سمع من سمع سمع الدية في حكومة وليس ذلك وجوب  
 الدية في قمع العينين حيث أن سمع روى ذلك بالسمعة بجمع كلف كرى أه سمع على حج  
 (قوله روى ذلك) أي الأرباب (قوله ولا تسمى) روى سمع وجوب حكومة في ذلك سمع سمع  
 حج وقد يقال إن سمع أن للطبقة كتاب جامعة بروت الحدة في سمع سمع لظمة برسمه  
 تؤثر شيئاً (قوله أحمر حوص) فإن في شرح الروض ولا بد في أممته من مكره مره  
 بعد أخرى إلى أن سمع على الخن صدقة وكذا سمع أه سمع ذلك قول السراج حتى سمع الخ سمع  
 حق على روى دون التماس سمع على حج (قوله بأنه روى من سمع) قد كان السراج في مقسم  
 الروال فذلك بحسب الصورة واللفظ وإذا فهمت تسمى أنه إلى روى سمع سمع حتى كان  
 المدعى يقول زال سمع الحنى عليه بخبايتك والخافى به مدعته دفع ذلك عنه فكان معنى الآية  
 منه بأن سمع لم يزل بخبايته (قوله وإلا وجبت) أي وإن لم يند خبر من سمع ولا لا يعود  
 أو تردداً في العود وعدمه أو قال لا يحتمل عوده من غير مدة كمن بقي الكلام في عمل  
 الحيز من ما هو حتى لو قدما من عمل الحاية ووحدا في غيره هل يجب قصدها أولاً أو يروى من  
 بعدم المسافة وقربه فيه نظر والأقرب أنهما إن كانا بمسافة القصير وجب على مره بمسافة الأرض  
 قصدها وإلا فلا أو يقال لا يتقيد ذلك بمسافة لأنه رواية وجب الأرض على الحنى من أحصرها

(قوله ورد بأن السمع الخ)  
 قال الشهاب سمع فيه  
 ما لا يخفى فتأمل أنه أي  
 لأن الصاهر أن سمع  
 سمع أي هو منى على  
 أن السمع واحد فلا يتوجه  
 عليه الرد بأن السمع  
 واحد (قوله وإن أمكن  
 الفرق) أي وليس على  
 الفرق بوفيل به أنه لا يجب  
 شيء مطلقاً من غير  
 تيب بالرجاء في مسألة  
 من إليها علماً (قوله  
 ونحو رعد) في جعل  
 هذا من للعطوف على  
 فعلنا ذلك ما لا يخفى لأنه  
 يشعل المعنى إلى أنه إذا  
 احتار بنحو الصوت  
 فبرع سمع سمع يكون  
 كذا وهو غير مرد كما  
 ذكرنا (قوله بأن عرف)  
 من عرف بأن كان عرفاً  
 في خبر أعراب القصص



من الأول أقوى ومن ثم قال (أو يتجس) بعد فقد خبرين منهم أو يوقفهم عن حكم شيء  
(مقرب) نحو (عقرب أو حديد من عينة نغمة ونظر هن برعج) فيختلف حتى لظهور  
كذب حصصه أولاً فيحلف الخفى عليه ظهور صدقه ومقرر من حمل أولى كلامه على التنوين لا التحجير  
هو اعتماد كاد كره البصري وغيره وقول الأذري إن مذهب نعين مؤلفهم ضعف الامتنان بديهة  
النصر أغشية تمنع انتشار الضوء مع وجوده فحينئذ لا يرجع إليه إلا بعد عبور أهل الخبرة ولذا  
ضعف في الشرح العدم ما ذكره أصولي من أن الخبرة بحكم (وإن حصص فكالمع) في تص  
النصر من العيين معاً إن عرف بأن كان يرى الحد فصار يرى مذهب قسده ولا يحكومه ومن  
عين نصب على و بوضع شخص في محل براه ويؤمر بالسعد حتى يقول لأمره فعرف استيفته ثم  
نصب الصحيحة وتطلق العينية ويؤمر بأن يقرب راحه إلى أن يراه فقط ما بين أن يقرب  
ويجب قسده من الدية ولواتهم بزيادة الصحيحة ونصب العينية أمكن في الصحيحة تضعيفات  
ذلك الشخص وبالتفقال لبقية الجهات فإن سوت العيين قد دق ورفق وذا في نحو ذلك في  
السمع وغيره لكنهم في السمع صوروه بأن يخمس نحن ومؤمر مع صوته من مذهب بديهة  
بحيث لا يسمعه ثم يقرب منه شيئاً فثبت إلى أن قول سمعه فعم ، وهذا يخالف ما مر في تصوير  
النصر بأمره بالتداعد ولا في محل براه فحمل أنه يصور فقط ويحمل أنه يقيده وهو أوجه  
ويفرق بأن البصر يحصل له تفرق وإشارة بعد فلا يثبت قول رؤيته حيث فأمرية بالبر  
ولا ليقن الرؤية ولربون احتمال التفرق بخلاف الجمع فانه إذا حمل فيه طين ثم أمر بالتداعد  
فستصح ذلك الطين التقديرية فلا يمسد منتهى يقيده بخلاف ما إذا فرغ السمع ولا وصفه به  
يتيقن منتهاه فعملاً في كل منهما بالأحوط (وفي النعم ديه على الصحيح) كالسمع في إدهاه من  
جدي البحر من نصب ديه ولو قصص وانصبت فقسده ولا يحكومه ويأتي في الأذري ما مر  
في السمع وبنادعي رويه أمكن قال هس ربح نصب وعس لحث حلف الحناني ولا حلف هو  
ولا سئل أهل الخبرة هل مر في السمع والذي فيه حكومة لأنه ضعيف النعم ودفع بأنه من  
الخوس التي هي ثلاثع الدس فكان كغيره منها (وفي) إبطال (الكلام ديه) كما علمه أكثر  
أهل العلم وبأني هذا في لامتحان واستمر العود ما مر في أحداث عجه أو حواء حكومة وهو من

(قوله ل الأول) هو قوله سؤالهم (قوله أو يتجس بعد فقد خبرين) مضمون خط استدلال من  
البد فقط أو من مسافة القصر أو العدوى أو كلف الحل فيه لم يرد وقرب الذي وأراحع (قوله  
وما تقرّر) أي من قوله بعد فقد خبرين الخ (قوله ويحمل أنه تسد) في أنه عتري في تصوير  
معرفة النفس أنه تربط العيلة أولاً وبنق الصحيحة على ما مر في ذلك تصوير فقط وتبيند كما  
هذا فيه تعار والباهر أنه مجرد تصوير إذ لا يسهل تفرق بين خط العينية أولاً وبين عكسه في حصول  
القصود (قوله من جدي البحر من) نسبة منحور بورع محس ثقب الألف ، وقد مكسر مع  
ساعت مكسرة طاء كما قالوا من ومن وداران لأن معلا ناس من المشهور ه محذور في الخوس  
أنه يحور أيضاً فتحهما وصمهما ومخوّر كمنفور ه (قوله وعس) بالنصب والشديد ه مختار  
(قوله لما مر في السمع) أي من أنهم لا يدرى لهم إلى معرفة رويه (قوله هي الأربع الدس) أي  
مقدماته التي توصل إليه المدركات ، وبعبارة المصاح الصليغة اليوم يعنون أمد الحس بتعرفون  
طلع العدو بالكسر أي خبره والجمع طلائع اه فكان هذه الخوس برت مبره اليوم الدس

(قوله منهم) لاسحة  
إليه (قوله وما تقرّر من  
حمل أولى كلامه على  
التنوين) أي الصادق  
بالترتيب الذي هو المراد  
والألف ترتيب المراد من  
جملة ما صدقات التنوين  
لا عينه وإنما أخرجه عن  
التخير الظاهر لأنه ضد  
الترتيب فلا تصح إرادته  
به (قوله وقال الأذري)  
عسارة النجدة : بل قال  
الأذري مذهب نعين  
سؤالهم انتهت أي صلا  
عن وجوب الترتيب الذي  
قال به البصري وغيره ،  
وقول الأذري إياه هو  
النصر الخ ليس من كلام  
الأذري وإنما هو توجيه  
له وقوله فتعين الخ تفرع  
على ما اختاره من وجوب  
الترتيب المستظهر عليه  
بما ذهب إليه الأذري  
لا يفرع على ما ذهب إليه  
الأذري كما لا يخفى (قوله  
ويأتي نحو ذلك) أي  
مطلقاً لامتحان بالمسافة .

(قوله وسقطوا لا يركبها الخ) الظاهر أن الواضع لم يرد جعل لام من حيث هي حرفاً لأنها مركبة وما قبلها وما بعدها من الحروف بلفظ ، وإنما أراد الألف بسعة . وأما الحمزة فهي إمارة ، أثبت أول الحروف وسدل على يراية في لا لألف اللمبة جعله لها بين تحتها الواو والء . (٣٤٥)

لللسان كالسقط من اليد ولا يركب رمية لضعف يمينه وكونه مقطوعه قد سلكهم بذر حذراً فلا يعقون عليه ، ثم يرد على التشبيه أن في قطع اليد إلى ذهب عطشها الدية بخلاف اللسان الذي ذهب كلامه وقد ترقى منه لا يركب في هذا حتى عك في مقدسه بخلاف ذلك فوجت سخاها كأذن مشبوه حنفة (وي) إطلال (بعض حروف السبعة) إن بقي له كلام مفهوم ولا وحب كالاسم يعون بسبعة الكلام (و) الحروف (ب) متوابع عظمى عادية وعشرون حرفاً في لغة العرب) فكل حرف ربع سبع دة وسقطوا لا يركب من الألف واللام واعتبار ما وردى له والسبعة للألف والحمزة مردود أما أول معاد كـ ر وثا اللذان والألف لعلني على نعم من الحمزة والألف الساكنة كما صرح به في قوله فادعوا بالهمزة عن الألف لا يدرأها فيها ، فإن كان المعنى عليه من غير العرب وأثبت على حروف مة فبث وكثرت كأحد وعشرين في لغة واحد وثلاثين في أخرى وبسلكهم على وزن مة في كثيرها ، وإن قطع شبيهة فدهت بالء والباء وحدها مع الياء في ثوبه لوحه بين (وول) لا يورع على الشهية) وهي الباء والفاء ،

لقولهما التحريك دونها  
وحديثه فلا من  
اعتبارها لأنها حرف  
مستقل يتوقف تمام اللفظ  
عليه بل هي أكثر  
دوراناً في الكلام من  
غيرها كما ذهبى وقوله  
وعتار ما وردى له  
لا يركب مما تقرّر أن  
الماوردى لم يعتبرها من  
حيث تركيبها وإنما اعتبر  
ما أريد منها وهو الألف  
اللمبة وقد عمت أن  
اعتبارها متعين وحديثه  
فاعتبار ما وردى هو  
عين اعتبار السبعة لا غيره  
لا كما اقتضاه صريح الشرح  
وقوله أما الأول فمردود  
قد عمت أن ما وردى  
لم يعتبر لأم من حيث ركبها  
حتى يتوجه عليه هذا  
الرد ، وقوله وأما الثاني  
فلأن الألف تطلق على  
أعم من الحمزة والألف  
الخ فيسه أن السدادي  
الحروف التي تقسب عليها  
بلدية لأنها هي السميّة  
التي هي أجزاء الكلام ،  
ولاشك أن نطق اللسان  
بالحمزة غيره بالألف

سبعة من الأحجار فجمعها بوجهين إلى المور التي يدرأها وتضمن عليها اسمها وكون استعارة  
بصر حية (قوله ولا يعقون عنه) طهره وبن سلكهم على ب و ب سكر قصة ما يأتى في قوله ولو قطع  
بعض أسانه ودق بعته ثم عك حكومة لأن ترقى من في قطع بعض اللسان آلة المعنى  
موجوده في لغة بخلاف هذا (قوله بسكتها من الألف واللام) هو كذلك لأن لا ليست  
عبارته عما يركب من ذب واللام من هذه الألف السبعة كألف في قال وموقع لألف بلية غير  
مواقع الحمزة ، ثم أتت على حج قال ما مة لا وحة بصغير كلام السبعة مة د كـ ر فإن  
إطلاق الألف على الأعم لا يعم المعنى على كل خصوصه سوى هو ثا وتظهر في بيان إرد ،  
ودو حة للتوزع على ثا بية وعشرين مع كون الحمزة والألف بنية حقيقة أن مة ثا بية للروم  
إهداء أحدهما فالوجه التوزيع على تسعة وعشرين فبدر ، وهم إلا أن يقال لألف اللمبة لا يمكن  
اللفظ بها وحده ولا يكون إلا مة وولد من إشباع غيرها ولا غير حقيقة غير أسرها عن  
الطوى المردود في تعسر ولم يورع عليها وسئل (قوله بعضى على أعم من الحمزة) فيه نظر أما  
أولاً فبقوة على أعم ليس على مة يسمى لأنه من اشترك بالعلم فإن العلم أن يكون لأمه دال على  
معنى مشترك فيه كل الآخر فبما هو حمزة وألف كد كـ ر ب يلقى على هذا وعلى هذا  
وأما ثانياً فلأن مة قون معصم ونحو الخوهرى في الصحاح وضعفه معصم واللمبة يسمون القول  
الآخر وهو معرفة ذب بالهمزة فبثا (قوله ووزع على أكثرهما) طهره وبن كانت الألف  
العربية ، وعنده الشرح حمزة ولو كان يحسن العربية وغيرها وزع على العربية وقبل على أكثرها  
حروفها وبن على أهمها له وعنده فحمل قول الشارح مة على مة وكانت اللمبة تنب عن مة مة .

وسلك منها مخرج معصوم يباس آخر  
وليس اللذان على أسماء التي هي لأم وللمة الخ حتى يوجه مة كـ ر هكذا مة مة ، ثم رأيت شبهة من فتر  
نحو ما ذكرته آخرها ثم قال إن الوجه تقسيط الدية على تسعة وعشرين .



وفارق ذهب النصف الخمد على سماع صبي فمعتل بذلك حلقه لأنه لو سجدت سماعه وتدرجه فيه  
 بأن سنانها سنانهم وقد تنوع سببها أصلا ، بخلاف إبطال حركته المذكورة (وقى) إبطال  
 (وقى) كالمسمع لأن لا يفرق بين حال وحاضر ومزاج وعذب ، وعند اختلاف الحائز  
 وأخرى عنه في رده به على لا شئ الحادثة كثر وحاضر بأن يلقمها له غيره بمفارقة فان لم يسمع  
 صادق حسيه ، بل لا حسي حسيه ، وهو أن يخل مع مظهره أو حركة لسانه الساتة وقد تنوع كما قاله جمع  
 مستعملون ، و... (وقى) في موضع من أقوى وأخف ، فكيف يمتدح على الضعيف أن يوافق  
 في طرفه حتى لا يخل من لانه قد يبقى مع قصه حيث لم يستأنس بفتح عصبه ، أما على مشهور  
 وبه حرم رافعي في وضع أنه في طرف الآخر فلا تحب لإدنية واحدة لسان كما لو قطع فذهب  
 سائته لأنه منه كذا شئ من ال... كما مر . ومن ثم كان الأوجه ومن قطع اللسان فزال لسان  
 وال... أنه ذهب لسانا لسانا منهم كالمسمع من اليد أي الكس المعجود وحب أرض الحريين  
 أي كما مر (وقى) في حرمه وحوصة ومراة وبأوجه وعدونه) ولم يداروا الزيادة بعض الأنظمة  
 عابها بزيادة حروف في كراهية مع إيرادها مع الحوصة لأن اللسان شهد أنها تواقع ،  
 و... (وقى) في موضع راجع إلى مع تحته (و... ) لأنه (عصب) في كل حسيها (فان نقص)  
 إذ... (وقى) في موضع (شكاه) من لم يندرج في وسطه (وقى) لأنه في إبطال (السمع)  
 أن يخل على أنه... (وقى) في موضع راجع إلى... (وقى) في موضع راجع إلى... (وقى) في موضع راجع إلى...  
 حركة... (وقى) في موضع راجع إلى... (وقى) في موضع راجع إلى... (وقى) في موضع راجع إلى...  
 وإدخاله مع اليد من... (وقى) في موضع راجع إلى... (وقى) في موضع راجع إلى... (وقى) في موضع راجع إلى...  
 وهو... (وقى) في موضع راجع إلى... (وقى) في موضع راجع إلى... (وقى) في موضع راجع إلى...  
 مع... (وقى) في موضع راجع إلى... (وقى) في موضع راجع إلى... (وقى) في موضع راجع إلى...  
 ولسمع بأنه... (وقى) في موضع راجع إلى... (وقى) في موضع راجع إلى... (وقى) في موضع راجع إلى...  
 است... (وقى) في موضع راجع إلى... (وقى) في موضع راجع إلى... (وقى) في موضع راجع إلى...  
 رمة... (وقى) في موضع راجع إلى... (وقى) في موضع راجع إلى... (وقى) في موضع راجع إلى...  
 أن... (وقى) في موضع راجع إلى... (وقى) في موضع راجع إلى... (وقى) في موضع راجع إلى...  
 يد... (وقى) في موضع راجع إلى... (وقى) في موضع راجع إلى... (وقى) في موضع راجع إلى...  
 لا... (وقى) في موضع راجع إلى... (وقى) في موضع راجع إلى... (وقى) في موضع راجع إلى...  
 (وقى) في موضع راجع إلى... (وقى) في موضع راجع إلى... (وقى) في موضع راجع إلى...  
 لسان... (وقى) في موضع راجع إلى... (وقى) في موضع راجع إلى... (وقى) في موضع راجع إلى...  
 سواء... (وقى) في موضع راجع إلى... (وقى) في موضع راجع إلى... (وقى) في موضع راجع إلى...  
 في... (وقى) في موضع راجع إلى... (وقى) في موضع راجع إلى... (وقى) في موضع راجع إلى...  
 أي... (وقى) في موضع راجع إلى... (وقى) في موضع راجع إلى... (وقى) في موضع راجع إلى...  
 واحد... (وقى) في موضع راجع إلى... (وقى) في موضع راجع إلى... (وقى) في موضع راجع إلى...  
 هذا... (وقى) في موضع راجع إلى... (وقى) في موضع راجع إلى... (وقى) في موضع راجع إلى...  
 بأدلة... (وقى) في موضع راجع إلى... (وقى) في موضع راجع إلى... (وقى) في موضع راجع إلى...

(قوله وفارق الخ) أي  
 على الصحيح (قوله لأنه  
 بواسطة سماعه الخ) علة  
 إبطال ما على النقص لعدم  
 سماعه (قوله مع عصبه) هو  
 ما بين المعجمة وال...  
 الرجل أي أحده على  
 علة قاله في...  
 (قوله في... ) أي...  
 جمع الخ...  
 اللسان...  
 صبي...  
 في...  
 معتمد...  
 وفيها...  
 دية...  
 المصح (قوله إذهب نفسه)  
 يعني إلى (قوله وفيه وقفة)  
 وجه الوقفة أن صورة  
 الساتة...  
 السات...  
 لأنه لا...  
 كانت موجودة...





المسمى مع مثله عن ذصح النسخ من لدخول عند اتفاق الحرف في نك كل من وحبالس  
والأطراف لأحلافهم حيث يختلف حكمهما (ولو ح) رقت من لاندان (عده) أي غير  
الحرف تلك الحيات أو مات استوصه من نحو صحيح كما أتى به النسخ وبقوله وبين ماض  
من اعسر التمرع في مرض الخوف من الداء لو عاب من التمرع صدر عند الخوف من  
الموت فاستمر حكمه (نقد) في هذا حل رداه من شخص لا ياتي على قول عده وبقوله هذا  
قطع أعضاء حيوان ما سراتها أو حله حيث يجب عليه يوم موته ولا يدرج في موصوف في  
أعضائه لأنه مضمون على قطع وهو سبب كماله في الأضداد موصوف وهو لا يختلف  
بالدليل مع كون له على معنى صفة

### (فصل ١)

في حاية إلى لا يند ذرئها واحدة على أروى

وتأخره روى أول من أرى المرأله أول الناس (نقد) حكومة (أي حرج أو نحوه أوجب  
ما لا من كل ما لا مقدر منه) من الدية ولم تعرف من من م ولدان كان من مودة أو  
حاشية وحب الأكر من مودة حكومة كما مر وسبب حكومة الموت أن قرر أمره على حكم حاكم  
أي أو محكم برئته ومن ثم بواجبه مودة مودة (وهي حرة) من على مودة (نقد) في حاية  
المنس) كونها الأصل (وقيل إلى عضو حية) لأنه لو لم يدرج في أعضاء الأروى  
مع وجوده لصل لمعقول عليه في رقت وشعره وشعر الخوف في صوته من منظر كان لكن  
كصدر وحيد

### [ فصل ]

في حاية

أي لا يند لأرئها

(قوله في حاية) هو

على حذف مضاف أي في

وح الحاية الخ (قوله

أوجب) أي سببه فهم

هو الأقرب وأنه لسان

واقع (قوله من كل الخ)

هو بيان الحرج أو نحوه

### (فصل ٢)

في حاية إلى لا يند

(قوله وتأخره) أي هذا الفصل (قوله إلى لا يند) وجه ذوو نة أن حكومة غير منها  
نسبتها إلى دية المنس أو أرش الحاية على عضو قبله مقدر وذلك فرع معرفة منه مقدر ومدا  
مقدره ومعرفة منس في ذلك (قوله على حكم حاكم) أي وذلك لأنها سقر في فرض الحرف  
رفيقا لصفاته وتعتبر قيمته ثم ينظر لمقدار النقص ويؤخذ بقيته إلى لدية وهذا إما سقر بعد  
معرفة لقومين (قوله أو محكم برئته) أي وهو كونه محمدا أو تمتد الناصي ولو فرض صوره  
(قوله وعن الخلاف في عضو) هذا معلوم من قوله وبين في عضو الحية إذ من المعهود أنه إلى  
ينسب إلى عضو الحاية إلا إذا كان له مقدر

اعتبر من أصل السحر (نفسه) أي من نسبة (نقص) أي ما قص بالحداثة (من قبته)  
 بها (لو كان رقيقاً سمعاً) إلى هو غريب إذ هو لأقمة له فتعني فرصة رقيقاً مع رعية صفاته يعبر  
 مندرجاً وحده في تلك الحداثة من كان فيمنه يدومها عشرة وسها تسعة وحده عشر البنية والتقويم  
 في الحر يكون باقي في وسد فكل منهم حذر لأنه وحده في العرص أما القن فالواجب في حكومته  
 السد فكل وكذا السوم لأن السعة فيه كاللحم ونحو في الثعور حكومة من فسد منها ونحو من  
 السوم من ناحية ومنه رأساً من السوم في رايه كسفر بطوعة في الحكومة فيه في لأصح  
 ومن كان السوم واحد معني كسفر السوم في روي وروى وإن أقصى كلام ابن القري كالأوصه  
 من وجوه ولا يجب فيها فود عدم السوم وقد لا بد من النسبة كأن قطع أتمه لطرف رائد  
 فتجد رايه ونحوه وحكومة لرائد ما حكم ونحو لم تعتبر النسبة لعدم إمكانها واستشكال الرافعي له  
 بأنه يجوز أن تقوم وله لرئدة بلا نسبة ثم يقوم دورها كما فعل في السن رائدة أو تعد بأصلية كما  
 عبرت لحة رائد سحبة رحن وطس كالأعضاء رائدة وخيته كالأعضاء لأصلية مردود  
 السوم الرقي وهو من السوم من نسبة نصي أن حرب الحكومة من أرش الأصلية لضعف  
 اليد حيث من السوم من السوم وأما مساره أصلية يريد على ذلك ففي كل منهما إحداهما  
 ما حتى يجب شيء من السوم لم يفسد حده خلاف السن وطية المرء وأيضاً فرائد الأمانة لا عمل  
 هناك ولا حرج فيه ومن فرض في الأصلية خلاف السن رائدة من كسرها ما يكون فيها  
 حرج بل ومصلحة كالأوصه وحسن النجيه فيها حرج ما عثر في لحة لرأه ولا هكذا رائد  
 ذممه وقس لأصبع عيه مجموع (من كانت) الحكومة (لصرف) مثلاً وحده بالذكر لأنه  
 واجب (معتبر)

(قوله استبر) أي الحكومة (قوله وحده عشر الدية) هو مع قوله ونسويم في الحر الخ  
 يريد أن حكومة في غير ذلك يكون إلا من لاس ومن معنى النسوم بالقد تم رأيت من على  
 حج صرح بذلك عن شرح الروض (قوله يكون بالإن والمقد) أي بكل من لا بد  
 والد أن ليس للسوم هو حصن وساره حج والنسوم ما فقد ونحو بالإن (قوله خلاف  
 السن الخ) يتأمر وجه تناف ذلك في مثله السن له سم على حج أفون واجه وجهه  
 أن صور من ذلك بأنه يعتبر الزائدة بلا أصلية وليس المعتبر ذلك في السن الزائدة بل التقويم  
 من صورته أن هو الزائدة مع الأصلية ثم بالأصلية بدون الزائدة ولا يلزم على ذلك إحصاف  
 ما حتى ثم ما ذكره الشارح من رائد من على ما هو المتبادر مما يقه عن الرافعي من قوله يجوز  
 أن يقوم من رائدة بلا أصية من أن اني أنه يرض الأصلية فقط أما لو صور أن يقوم بالأصلية  
 مع رائدة ثم بالأصلية فقط وتعتبر النسبة بينهما فلا يثبت في الرأ بما ذكر بل يكون كائن رائدة  
 لا فرق (قوله وحده بالذكر) أي حصن الطرف بالذكر (قوله لأنه واجب) يتأمل سم  
 على حج ومن بين وجه التمس ومن وجهه أن كل من له مقتدر يصكون من الأشراف  
 وهي ما عدا النفس ويمكن الجواب أنه ترد بالأشراف ما يسعى بذلك عرفاً كاليد فيخرج نحو  
 لأنفس

(قوله أما القن) كأنه  
 محتر قوله فمما من عين  
 الدية وذكره توطئة  
 لوجوب التقويم فيه بالقد  
 (قوله خلاف السن ولحبة  
 المرأة) يتأمل فانه قد  
 لا تظهر محبة إلا أن يقال  
 المرق أن الحاق في السن  
 والنحية قد باشرها بالحداثة  
 عنهما استقلالاً بخلاف  
 الأصلية فانه لا يشر الحداثة  
 على الأصلية والزائدة قد  
 وقمت معاً ولعل هذا هو  
 المراد من الشارح  
 يا محب شيء من السوم لم يفسد  
 حده وهذا الجواب لو ولد  
 الشارح في حواشي شرح  
 الروض وقوله وأيضاً الخ  
 هو جواب الشبهة حج  
 وقد بارع فيه الشهاب  
 من كما أنه شرى في  
 المارعة في الأول بما  
 قد يدفعه ما ذكرته فيه  
 من كان هو مراد الشارح  
 كوالده فراجع (قوله  
 وقياس الأصبع عليها  
 مردود) هذا القياس نفاه  
 حج عقب إشكال رافعي  
 مقتر له وشعره وقس  
 بالأمانة فيما ذكره نحو  
 كالأصبع والشارح جمع  
 هذا القياس



ويقتدر في السن وله من رائدة ناشئة فوق الأساس والأصمة حبيب ثم قوم مقولها ليظهر التناوب لأن رائدة سنة الدرجة ويحصل منها نوع حمال فدعوى اقتضاء كلامه عديم وجوب شيء مجموع نصرا للحسن الذي قدمه في جواب إشكال الرافعي ( وخرج لسيد ) أرشده ( كقوله يتبعه الشئ ) ومرة بيته في اليمين ( حوبه ) حيث كان محض لإيضاح فلا يرد بحكومة لأنه لو شتوت جمع محله بالإصحاح بمره سوى أرش موصحة من بعد الشئ المقتض في أوجه الوجهين كما صححه اندرزي والفتي وعده لا يسع عنه الاستدعاء وكذا هو أوضح حبيبه فأرسل حاحمه فعليه إذ أكثر من أرش موصحة وحكومة الشئ ورأيه الخصب ، وكالموصحة لتلاخمة طرأ ، في أن أرشها مدبر بنسبة للموصحة كدور ، وعنه معنى على أنه شك فيها فسط هذه النسبة ، ثم على الأصح أرش واحد بها إذ أكثر فيظهر أن يعل إن كان الأكثر النسبة فهي كالموصحة أو الحكومة فلا ، وعلى هذا المستحسن عمل قوله ( وما لا يتقدر ) أرشده ( يرد ) الشئ حوله ( الحكومة في الأصح ) نعمت حكومه عن استبعاد تخلاف لادنية ، والذي المذكور في الوجه أنه يسع مخرج ، ونعمت إيراد الشئ بحكومة غير حكومة المخرج ، بل من ضرورياته ، إذ لا يأتي بغير ما يدكره أنه يقتدر سائيا بالسكينة ثم جريها بالاشئ ، ويحب ما منهما من النشوب وهما حكومة المخرج ثم ينسب جريها بلا شئ ثم جريها الشئ ويحب ما منهما من الساتر وهذه حكومه الشئ ، وفنده إجاب حكومه إن لاث أنه وعده عن إحداهما لم تستط لأخرى وأنه يجوز نوع محوونها دية ، إذ الواجب تنسبها كل منهما على شراده لا تحوونها فلا إشكال في ذلك حكما ولا صورة ( و ) حب ( في نفس رقيق ) انصدم لو ثاب ووب كان مكافؤا وتم وله وجهه أثر تحت الحكومة لأنه كما في التعدير ، ولذا فإن الأئمة الشئ أصل الجري حكومه وأخر أن ليس فيها تقدير منه ( فمعه ) بالغة ما انت كمنسة الأموال ابتداء ( وفي غيرها ) أي النفس من الأسر والخصف ( ما تنص من فمعه ) سمي ( إن لم يتقدر ) ذلك العبر ( في الجري ) وما عده العنق عن الأولى من أنه لو كان أكثر من متبوعه أو منه لم يحب كانه بل يوجب الحد كما شئت باحتماده لتلازمه اعداد إشار وقدراته فعليه لا تنسبه وأن إطلاق من قدر محمول عليه غير متجه إذ النسر في التي أصله إلى نفس القيمة حتى في التقدير على قول فم سقمرو

( قوله ويقتدر في السن ) أي تقوته في السن الخ ، ونوعه بيقوم كان أوضح كما عسر به جميع ( قوله وجوب شيء ) أي في الحجة للرأه والسن ( قوله نظر بالحسن الذي قدمه ) أي أقولا وحسن الحجة فيها حمال الخ ( قوله في جواب إشكال ) يتأمل في هذا جواب اه سم على جميع ( قوله فهي كالموصحة ) أي فينبغي الشئ حولها ، وقوله أو الحكومة فلا شيء فلا يتبعها الشئ حوالها ( قوله الشئ أصل الجري في الحكومة ) أي في لا مقدره ( قوله وفي غيرها ، أي النفس الخ ) أي كأن حرجه في أصغه صولا فمقص فاحه عشره أو أكثر فقد سوى بدل خرج لأصح أو زاد عليه ، وهذا قصد ينبغي استنباطه والاحتمار عنه في وجه قوله فم يظروا الخ ، وقوله : ولا يرد الخ ، فم على جميع ( قوله الناشئة عنهم مسا (١) ) أي حصة مس ( قوله ولو عد لأوّل ) معتدل بوله وحسن الدية الخ ( قوله فالسيد لأقل ) وذلك لأنه جرح حراحتين ، جرحا في الرقي والأخرى في الحرمة والله تعالى عداد الروس

(١) قول المحشي قوله الناشئة إلى آخر الباب اتول الثلاثة يست في النسخ إلى ما يليه

( قوله فدعوى اقتضاء كلامه الخ ) اعلم أنه لم يقدم شيئا يتعلق بالجواب حتى يسوغ له هذا التفريع وإنما غاية ما قدمه كيفية التقدير وهذا لا ينكره المدعى المذكور بل هو من إشكاله كما يعلم من التهمة وأجوابه بل هو المذكور بعد في قوله طرأ للحسن الخ ( قوله وكذا هو أوضح حبيته الخ ) هذا مستثنى عما في المتن وليس من حجة صوره وإن أوجه سياتي الشارح ( قوله وقضيته ) يعني ما في المتن ( قوله فمعه ) هو فاعل الواجب وخبره قوله كل منهما .





وردة مع ذلك (ولو كان) غير المميز ونحوه (بأرض) صاحب عليه فئات (أو صاحب على بالغ  
بصرف سطح) أو نحوه فسقط وما (ولا دنة في الأصح) سيرة موت حدث حينئذ والثاني  
في كل منهما الدية لأن الصياح حصل به في الصبي الموت وفي البالغ عدم الخمسة المصبي إليه ودمع  
أن موت الصبي عجزد الصياح في عية بعد وعدم خمسك البالغ به خلاف الدال من حالة  
فيكون موتهما موافقة قدر (وشهر سلاح) على بصير رآه (كصياح) في مصداق ما ذكر  
(ومر هو متيقض كدمع) فيما ذكره ، ومن قول متيقض أن المدار على قوة نحر لا لمراعاة  
كما يستفاد ذلك من كلام الشارح ردا على من عم تدفع مفهوم عبارة لمصنف رحمه الله تعالى  
في الميز (ولو صاحب) محرم أو حلال في حرم أو عدمه (على صبي فخطوب صبي) غير قوى ، ونحو  
أو نحوه عن من وهو على طرف سطح لأرض (وسقط) ومات منه (فدنه بحفرة عن العافية)  
لأنه حينئذ حيا (ولو لم يلبس) أو نحوه عن تحشى سطوته ويوقصا عنه أو نحوه  
أو كاذب عليه كذلك (من ذكرت) عنده (سوء) جرى من الدال ففسها بدن وهي كما  
قاله البلقيني مختارة مطلقا أو رزوة وهو عن تحشى نحوه فان من حش منه فأنه لا يحصر نحوه  
ولدها أو طلب من هو عنده ، ولعن نفسه يذكر السوء للمدعي على الضمين حوا بالآوى  
(فجهضت) أى أفتت حسنا فربما منه ولا يعرض باختصاص الإحصاء بالإن لعمدة لأن عرف  
العتقاء بخلافه ولم ينظر لذلك (صمن) صمن أوله (الحبين) بالمرء أى صمها عاقته ، وخرج  
بأنه صمت ما لم مات فرعا ،

(قوله ورد مع ذلك) أى واجب لا يشك بدال لأن مقتضود ، مع مناعة ، من المصلحة  
سأله ، فلا يقال لم لم يذكر سند المنع (قوله أو صاحب على بالغ الخ) أى متيقض (قوله ورد مع  
في الأصح) أى ثم إن فعل ذلك بقصد أدبه غيره غير وإذ فلا (قوله في كل منهما الدية) يؤخذ  
من الإحصاء على الدية أنه لا يقتضيه فصلا به غيره (قوله فيكون موتهما موافقة قدر) يؤخذ  
منه أنه لا كفارة على الصائح (قوله وشهر سلاح على صبي) قد يقرب أو على أعشى د منه على  
وجه يؤثر ويرعب به مع على حجج (قوله فيما ذكر) أى من أنه لا شئ ، فيه (قوله ولو  
سلسل أو نحوه) من النجومات حج البلدان والعربى واشتد (قوله أو رسول) اعتماد فيه  
بوجوبها الرسل كدنه أن الضمان على الرسل وقول أو صمها رسل السطار بغيره مع عظيم عاقبه  
صموا لأن بكرهم كما في الخللاد كما هو ظاهر اه سم على مهج ، وورد رسول في صمها  
على ما قاله السلطان كدنيا مهتدا وحصل الإجهاض بزيادة فقط على الضمان به كما به يتصلها استدلال  
أصلا ، فلو جعل الحال بأن لم يلم تأثر الزيادة في الإحصاء وكلام السلطان فيه نظر ، والأقرب  
أن الضمان على عاقلة الرسول لعبدية بالخلة ، ولو جعل من راد أولا فالظاهر أن الضمان على عاقلة  
لإمام دون رسول لأن الأصل عدم رادة (قوله أو كاذب عليه) الضمان في هذه على عاقلة اه  
سم على مهج (قوله مطلقا) تحشى صفوته أنه لا فلا يرد عنه أن منبه ماؤه بذكره كأن  
طست بدين وهي قوله الخ ه حجج (قوله بالآوى) وقد تنبع الأول به أن ذكره سوء ، منبهة  
للعقوبة فيؤثر ذلك فيها بخلاف من لم يذكر سوء ، فإن صمها مع عدم ذكرها سوء بخور أن  
يكون لا تعرض العقوبة من لسانها عن حال من شهد عنده لمشاهدته أو نحوه ذلك (قوله أى صمها  
عاقلة) أى السلطان أو الكاذب ،

(قوله وعدم من قوله  
متيقض) في هذا العلم مع  
مهر وروى الذى يعلم  
منه أنه لابد من التيقض  
رودة على التكليف إذ  
هو قيد فيه كالاتى (قوله  
لكن ذهب عقلة الخ)  
الظاهر أن هذا غير ممد  
بأنه لا يعرف السطح  
وارجع (قوله حيث  
خرج الواقع) أى  
وخرج مع من كى هو  
مهر (قوله كى) بعد ذلك  
من كلام الشرح) فيه  
منع أيضا وأن الذى قاله  
الشارح إنما هو أن المراد  
بغير المميز من ما قال  
أما متيقض كى يعلم  
بما حمله (قوله فطسها  
بدين) ليس في كلامه خبر  
لهذا عيار آيت من النسخ.





مدحونه ملكه غيره فوقع في شر حشر عدوانه رعيان على ما ذكر في أوجه ووجهين كما قاله السقيني وغيره يعتد أن وقع فيه المدحون من أدب - ملك في لدحون وعرفه باسمه فلا صبان ولا صمن الحشر في أوجه ووجهين خلافاً للسقيني - غير نعمه انوقع فيه مدح وعنده تحمل قول الأنوار لو كان لا أو أعني وح على عاقلة الخافر وإن كان ههنا أو بصيرا فلا صبان ويضمن الفن ذلك في رعيه من عني من حين عساه على عاقبه ولم عرض لموقع بها مرهون ولم يؤثر فيه الوقوع شئاً فلا صبان على حشر لا مدح منه ( لا ) محذورة ( في ملكه ) وما استحق مدحه بوقته أو وصية وإن لم تكن مؤداه في يظهر كما هو مقتضى كلامهم لصدق استحقاقه للبيعة وإن اعتدى بالخمر لاستعماله من غيره فبأن يؤمن به فيه لأن لا مدح لا يشمل الخمر وكذا يقال في الإجارة ( وهو ب ) لملك وارث من أو عتق فما يظهر لاستعماله لأنه لأنه حائر كالخمر في ملكه وعنده حوا حديث من: «استخرج حمار» ولو اعتدى بخمره في ملكه لكونه وضعه بقرب جدار جاره ضمن ما وقع من اعتدى كما قاله السقيني ورحم الله من ملكه المرهون ما عصى أو السأخر فبأن يعتد كما أمدقه أيضاً إذا اعتدى هنا ليس لذات الخمر بل لتنقيص المرهون ،

(قوله وإلا) أي وإن لم

يذكره (قوله يعتد) هو  
الخ (عبارة النعنة عقب  
كلام السقيني في مسألة  
المرهون واستأجر صفا  
وحاشه غيره في لأور إذا  
انقص الخمر قيمته وبرا  
بأن يعتد هنا الخ .

( قوله مدحونه ملك غيره ) إشارة إلى تضييع ضمان الخافر عدواناً بما إذا لم يتعد الواقع بدخوله  
( قوله وعنده تحمل قول الأنوار ) أي حيث قال يضمن الملك ( قوله فلا صبان ) أي حيث نعمه  
وقوع ( قوله من حين عساه ) أي صبان انوقع على عاقبته سم على حج وكتب من  
حين عتقه الخ هد قد تشكل بما أنى له في مراتب من أنه لو كانت عاقبته يوم انساب غير به يوم  
لوضع أو الداء انقص الضمان به وذلك لأن تضييع أروم الضمان لعاقبه انقص كحوث انقصه وقت  
انقص ورقه « أن كادفة بالوجوده وبأن استأجر أو الوضع ثم رأيت في فصول العاقبة من كلام  
الشارح ما يصرح بأن الضمان لما يلف بعد عتقه في ماله لا على عاقبته فليتأمل الجمع بين كلاميه  
( قوله ولو عرض لموقع بها مرهون ) كناية من أنه لو عرض عليه مثلاً أو ضاق « به من أمر  
عرض له فيها وله بوسعة صفقه ( قوله لا محذورة ) أي لا أثر محذوره الخ ( قوله وما استحق  
مدحه ) متهمه أن يستعير يضمن مدح الخمر فيما استعاره ( قوله وإن لم تكن ) أي الوصية  
( قوله كما هو مقتضى كلامهم ) أي لعدم الصبان ( قوله لاستعماله ) علة للاعتدائي ( قوله لأن  
الانصاع ) علة لقوله لاستعماله ( قوله لا يشمل الخمر ) أي وإن توفقت تمام لانصاع عليه  
( قوله وكذا يقال في الإجارة ) أي من أنه لو حشر بئر فما استأجره لا يضمن ما تلف به وإن  
اعتدى حشر ( قوله البئر حمار ) وفي نسخة حرجها حمار والحمار بالصم والتحميم الهدر الذي  
لا يلب فيه ولا فود ولا دنه وأصحه أن العرب سمى السمل حمار هدم المعنى وفي الحديث « البئر  
حمار » ومعنى حمار « معي أن رول إسان في شر أو معدي بخمره كراء فهناك فيه فيهدر اهتراب  
انطاع « عيوى ولعن الحديث ورد على سبب بينهم هدم المعنى وإلا فلا دلالة للحديث عليه ، ثم رواية  
« البئر حرجها حمار » قد يفهمه كأن شأ حرجها شئ مأسولة من انصرار الخالص بها ( قوله محل  
الاعتدائي ) وهو ما حفره زيادة على قول المعتاد .

نعم لو حفر بالحرم ثرا في مسكه أو في موات ضمن موقوف من الصد ، ولو حفر ثرا قرية  
العمق متعتة فعنقه غيره تعين الضمان بهما بالسوية كالحراحت (ولو حفر بدلهيزه) بكسر  
الدال (ثرا) أو كان به ثرا لم يتعد حافرها (ودمار حلا) أو صاعدا أو امرأة إلى دره  
فدحل بالحجارة وكان الدال أنه عز عليها (فقط) فيها حافرها نحو صاعدا أو عطية لها  
فذلك (فالأظهر صريحه) إياه بنية شبه العمد لكونه غيره ولم ينصده هو بهلاكه فيه ولم يكن  
فغيره قاطعا ، وقول اللقيفي إنه يضمن غير المبر ما قود كاسكره محمول على ما إذا كان وقوعه  
ميتا عسا وعم سحو الطامة وأن المبر حيث يقع فيها عسا ، فإن لم يدعه هدر مطلب ، وكذا  
إن دعاه وأعلمه بها وإن كانت معطاة ، وخرج بالبئر نحو كلب عور بدخايرة ولا ضمن من  
دعاه فأنلفه لأن القتراسه عن اختيار ولا مكان احتنايه مجهود ، والثاني لأصل فيه لأن مدعو  
غير ملجأ (أو) حفر ثرا (تلك غيره أو) في (مشارك) بينه وبين غيره (بلا دين) من  
المالك في الحضر (مضمون) ذلك حفر فعليه أو على صاحبه بدس ما لم من قيمه أو دسه شبه  
عمد ، وهذا وإن عزم بمقتله فقد ذكره بالبرصاح على أن التعيين بين دس وعدمه لم يه  
صريحه لا من هذه فادفع القول أنه لأحاجة ذكر هذه أصلا ، وهو مشترك أي فيه لأن  
السور إذا كان لا يكون اسم مفعوله إلا موصولا بحرف حر أو صرف أو مصدر ثم توسع  
تحدف الحر يصير الضمير موصلا فيستر (أو) حفر (نظري صيق يصير ابه فكذلك) هو  
مضمون وإن أدب فيه الإمام بهما (أو) حفر نظري (لا يصير) مرة لسمها أو لا عرف  
استر عن الحادة (وأن) له (الإمام) في الحضر (ولا ضمن) عليه ولا على عاقله بلانف  
وإن كان الحضر مصلحة نفسه (ولا) بأن لم يذن له الإمام وهي غير صارة (فإن حفر لمصلحة  
فالعصا) عليه أو على عاقله لأنيانه على الإمام (أو مصلحة عامة) عطف على لمصلحة فاقول

(قوله من المالك) أي ولو  
للبيع ليشمل الشريك  
(قوله إلا موصولا بحرف  
جر) أن يكون مع  
حروره مرفوعا به وقوله  
أو طرف أو مصدر أن  
يكونا مرفوعين به وشرط  
المصدر أن يكون متصرفا  
غير مؤكدا ، وشرط  
الطرف أن يكون متصرفا  
خاصا (قوله على لمصلحة)  
صوابه على لمصلحةه .

(قوله نعم لو حفر) استدراك على عموم قوله لا في ملكه ، فإن في الصبح فيه شام لا يذم  
وغيره (قوله فمفها) أي تعمده له دحل في الإهلاك وإن قل بسببه بتعميق لأول (قوله أو  
كان به ثرا لم يتعد الح) أي فإن بعدى للصبح عنه دون المالك كما تقدم (قوله وكذا إن  
دعاه وأعلمه) ولو احتجب مالك الدار والمستحق فقل المستحق لم يعلمه وقل المالك أعلمه والذي  
يظهر بصديق المستحق لأن الأصل عدم الإعلام ، ولا تنال والأصل بنية لما يقول أما أولا  
فالأصل في البئر المحصورة في مثل هذا محل الصبح ، والأصل عدم استقط وأمانات فبذل العال  
أن أحدا لا يقصد إهلاك نفسه فالصبر أنه أو أصبه لاحر من الوقوع بها (قوله فلا يضمن من  
دعاه) وكذا من م يدعه بالصريق الأولى (قوله وهذا وإن عر الح) هذا الاعراض فتوجه  
أيضا على قوله أو طريق صيق الح ونحو أيضا أنه مبدأ بتقسيم اسم على حج (قوله  
يصير المارة) وليس ثم بصير ما حوت به العدة من حفر الشورع للإصلاح لأن من هذا  
لا تعمى فيه سكونه من المصلح العامة (قوله لتعديهما) الحاضر والإمام (قوله فالصبح علمه)  
أي حيث كان السابق غير نفس وعلى عاقلة حيث كان نصا ورفيقا شئ من أن قسمة  
الرفيق على العاقلة (قوله أو مصلحة عامة) يؤخذ مما ذكر من التنصيص أن ما يقع لأهل القرى  
من حفر آثار في رمل الصيف بالاستفاد منها في الوضغ التي حرت عذتهم بالمرور عليها والاشدع بها أنه  
إن كان في محل صيق يصير المارة ممتعة لغيره ولو يذن الإمام وإن كان محل واسع

أنه معطوف على السمع المحرور مردود كتحريمه لا شيء أو جمع ماء مضر ولم يبه الأمام كقتل عن  
 أني القرح الرز (ولا) صلب فيه (في الأصغر) محوره واسمى قال انحرور مشرود بسلامة  
 العاقبة وحسن السوردي دلت فبدأ أحكم رتبته ، فان لم يحكمه وبركه مفتوحة صمن مطلقا ،  
 قال الزركشي وغيره وهو : انحر ، وهو أحكم رتبته محسب ثم جاء ثبات وقطعه تعق الصمان به كما  
 هو صمها ، جاء حر وحدها ، ونظر الإمام بعد الحفر بمصر إلى رفع العين كتنظر الإمام  
 السبق ، ونحن العبدى والمروى العاصي ، لأمام حيث قال له لادن في ماء مسجد واختار سببه  
 بالنظر في حيث لا يضر المارة ، وبما جاء من إمام بسطر بسطر من عسره (ومسجد  
 كسرى) (فإن حفر به ثمر أو ساء في شارع أو وضع سببه على باب داره لم يضمن المالك بها  
 وإن لم يزل الأمام ولم يضر الناس ، وسبب أن يكون فيها حفر مصدحة المسجد أو لمصلحة  
 المسجد أو بعض ما كان في هذه الأعمى والتموى وعرضه ، فإن فعله لمصلحة المسجد أو  
 أضر بالناس وإن أذن فيه الإمام بل الحفر فيه لمصلحة نفسه ممتنع متفق عليه من حيث الجهة ،  
 نعم لو بني مسجدا في موات فهلك به إنسان لم يضمنه وإن لم يأذن الإمام قاله المروى ، ولا  
 يضمن تعدين حفر أو حفر حفر أو حفر حفر أو حفر حفر أو حفر حفر أو حفر حفر أو حفر حفر  
 المسجد ولو لا أن من الإمام ، ولو استأجره لنحو جدار أو حفر ثمر سقط أو نهط عليه  
 لم يضمن ، سواء أضر أم لا ، فبما يظهر ، إذ لا تقصير بل لمصر الأخير لعدم  
 أحاطة نفسه وإن حين الإضرار (وما تولد) من فعله في ملكه على العادة لا يضمنه بكرة  
 سقطت وقد وضع الحفر ، وحط كسره ، وأمر نفسه فأبى شتا ودقة رطله فيه فرب  
 إنسانا خارجه ، فإن خالف العادة كونه من يرقه ، فلكه وبه هبوب الرياح لا إن سبب  
 هذا الإضرار

(قوله فلو حفر به ثمر أو  
 بناء في شارع) نعم أن  
 الشهاب حج ما حل من  
 حمله على الظاهر منه حيث  
 قال عقبه مدحه أي الحفر  
 فيه كمن مرقها ثم قال بعد  
 ذلك ويصح من المتن  
 بتكليفه أن وضع المسجد  
 ومثله السقاية بطريق كالحفر  
 فيها فيأتى هذا نصه اه  
 والشارح أشار في أول الأمر  
 إلى من لبن على المعنيين  
 مع الإلزام قوله أو اتعد  
 سببه في باب داره ليس من  
 النصب (قوله ولم يضر  
 بالناس) أو لئلا حال (قوله  
 وقد وضعت حق) النظر  
 ماصورة مفهومة مع أنه  
 في ملكه ولعله احتراز به  
 عما إذا كانت تضر المارة  
 (قوله وحط كسره) أي  
 في ملكه كمن هو الصورة  
 أما تكبيره في الشوارع  
 مسيئتي (قوله وقت هبوب  
 الرياح) أي في هبوب الرياح

لبيصرهم ، فإن من لمصلحة عنه كسرى دوانه منها وأن له الإذن فلا ضمان ، وإن كان لمصلحة  
 نفسه ولم يأت له الإذن ضمن وإن اشيع غيره ساء ، وأمر الإمام من به ولادة على ذلك المحل ،  
 ولما هرق من مدمر الله لأنه مستأجر لا أرض له ولادة التصرف فيها (قوله وم به الإمام)  
 أهم أنه لو ساء الإمام اشيع عنه الدمل وضمن ، وقوله كما شبه أي لمصلحة (قوله ما من الضمان  
 به) أي الدلت (قوله وإن لم يضر) أي وحال (قوله وح) أي تعيين  
 فرصة فيه وحسن لمصلحة الخ (قوله أن يكون من لو حفر الخ) أي الحفر فيما ذكر (قوله ولا  
 يضمن تعدين قدس) أي منه يسه الإذن أو من له ولادة دخل أحد من قوله أساس أو جمع  
 ماء مصر وم به الإمام (قوله ولو لا أن من الإمام) أي لأن ذلك مصدحة مسجد والمصدين  
 (قوله واستأجره الخ) أي بحرة صححه أو دسدة أو دعاه ليجد أو يبنى له تعراب لو أكرهه  
 على العمل فيه فله سببه ضمن لأنه يكرهه له لم يدخل تحت يده ولا أحدث فيه فعلا  
 (قوله وقد ولد من فعله في ملكه) أو خارجه (قوله وقت هبوب الرياح) ويقال بمثل هذا  
 التفصيل فيما أوقد ناراً في غير ملكه لكن بمحل جرت العادة بالاقتاد فيه كمن شاع لأرباب  
 الرعايات من أنهم يوقدون في حيتهم حفر ساق بهم حرت العادة بها ، ويدل لذلك مفهوم  
 ما ذكره الشرح من الضمان فيما لو كره خطا شارع صوب



لو تهاوى في الاحتياط جرت عادته لا شوق أو صاعقة تسقط بها وتلف شيئا فثبت أثرى لا تلاق  
القول بالصلب انتهى ودفق مائة في الشرط الحاحه هـ أعب وأكبر فلا يمكن إهداره أما  
إداه يسقط فلا تضمن ما يهدم به ويحرق كما تسقط وهو خارج إلى ملكه وإن سل ما تحسه  
شرعا أو إلى منسبه تحت داره مستقلا ما يشرع إليه كما يحثه الأذرع فيهما أو إلى ملك غيره ،  
ومنه سكة غير مودة بأذن جمع ملاك ولا صوم (ويجوز) سيرة لادى في شوارعها (وخراج  
الشارع) أنه ليس له إلا لا يصر له (إلى شارع) وإن لم تأب إلا ما يعموم الحاجة إليها  
(والألف ها مضمون في حده) وكذا أي يضر بها من في خارج ، وكما لو وضع رابا  
في الطريق لصلب في ساحة مثله وقد تلف المدة فيه يضمن من يرق به ، والقدر لا يصلح فيه  
بصورة بصره بده وضع لأول الضرورة (هـ كن بعضه) أي مذكر من ليرب والحاج  
(في الجدار يسقط الخارج) أو بعضه في ملكه (أو كل الصلابة) على وضعه أو عاقلة بوقوع  
الصلب في مضمون هـ حده ، وخارج قوله فيه مالو لم يكن منه شيء فيه من سكره فيه فيضمن  
الصلب ولو سوط بعضه ومالو كان كله فيه فلا ضمان شيء منه كالجدار (وإن سقط كله) أو  
الخارج وبعضه لا يخرج أو عكسه فثبت شيء كله أو شيء من طريقه (ومنه في الأصح) ولو  
أكسر في الهواء وضعه وقد تلف منه شيء أو لم يضر إن أصاب بما كان في الجدار لم يضمن أو  
بأخرج ضمن الكل كما في الدعوى في بعضه ، ولو لم يضر على طرف سطحه فأنقلب إلى الطريق على  
مارة هل لا يورى إلى كس قوله هـ الخط من تحت مضمن وإن كان نفسه في يومه  
ضمن لأنه سقط بصلبه ،

(قول ابن هان حسان  
بعضه في الجدار) أي  
الجدار الداخل في الهواء  
ملك كما لا يخفى ثم عرف  
الجدار بترك على الزوشر  
في الهواء الشارع كما هو  
الواقع في غالب الميازيب  
فانه ينبغي ضمان النافذ  
بهذا ليرى سقطه إن هو  
باصح الجدار والحذر منه  
يضمن ما يضر به لكونه  
في الهواء الشارع كما مر  
فلينبه له (قوله أي ماد كسر  
من الميزاب والخناب) ذكر  
الخناب هنا خلاف الظاهر  
من السياق مع أنه ينافيه  
قوله الذي سكه في  
الجناح على ما يأتي في  
أخبار الشارع في نكته  
المصنف هنا معروض في  
خصوص الميازيب (قوله  
ولو يسقط بعضه) حق  
الدفع ولو سقوطه كان  
ضمان الكل يسقط  
بعضه هو الأصل .

(قوله لو تهاوى في الاحتياط) أي بالغ فيه (قوله حسب أثرى إهداق القوم بصلب) أي ل  
أقول عدم الضمان ، إلا لا يضر منه (قوله لا تضمن ما يهدم به) أي تلف به (قوله وإن سل)  
عنه ، وقوله كما تحسه الأذرع فيهما أي في قوله إلى ملكه ، وقوله أو إلى منسبه (قوله إلى لا يصر  
لأجرة) أي ما التي بصر فيه يقع على كل من مسلم ولادى (قوله إلى شارع) قال في روض  
وكذا يضمن ماله من خارج إلى دار منسبه أي ليس فيه نحو مسجد ولا فكتشريع أو  
ملك غيره إلا إذا كان عليا هـ دل في شرحه لثبته بخلافه بالإذن اه سم على حجج  
(قوله وإن لم تأب) أي ولو به أخذنا مما سبق في قول الشارع أو جمع ماء مطر ولم ينهه الإمام  
كما ينه عن أي الخارج (قوله وكذا لا يضر منها) مثله وأولى ما يطر من السكينان لمعلقة بجنحة  
لنوب في الهواء الشارع كما هو مقرر اه سم على حجج (قوله بصلب به طحة مثلا) أي أو  
جمعه ثم مثله إلى ماله مثله (قوله ومع الأول الضرورة) وعنه فأنصت على الأمر لا الساء  
قوله لكل التلف على وضعه) أي إن وضعه في ملكه ولا على الأمر بوضع (قوله وما  
لو كان كله) أي يضر به وقوله في أي الجدار (قوله أو عكسه) أي لا يدخل ويضر الخارج  
وقد يسكن نفسه اه سم على حجج وقد يمكن سقوطه مما لو انفصل كل الداخل عن الخارج  
وكان الخارج منسبه مثلا الجدار فشرع وسطه منه مع جميع لادى (قوله إن أصاب عا  
كان في الجدار) أي وهو خلاف صاحب الخناب ومن تلف متاعه فقال صاحب الخناب تلف  
بالداخل وقال صاحب متاع تلف بالخارج فثبت صدق صاحب الجدار لأن الأصل عدم الضمان  
(قوله ولو لم تأب) أي شخص ولو طحلا (قوله لا يضمن) أي بغيره ، وقوله ضمن أي ببدية الخطأ .

ولو أُلغى ماؤه شئت ضمن نفسه إن كان عصفه في الرولة في حرجه ، وما لم يؤد به الأرض  
 ثم بلغ به ، قال العري : فليس العصفين ألسه ، وميأس ذلك أن ماليس منه خارج  
 لأصيان فيه سكن ترق في الروضة الصان بغيره ، ووجه أنه لا يرم من التفصيل في عمل الماء  
 حريته في نفس الماء بغير دحد وجرحه بخلاف الماء ، وبخلاف مروره بغير الضموم بغيره  
 سقوط صفة له فيها مع مروره بعد على مضمون وهو الخرج ، وسهلا الأخير عرق منه وبين  
 ما يظهر من حطب كسره في ملكه على أنه يمكن حمل : بترق الروضة من العدل ولا يردع  
 مبراب وحاج وباني جدار مائلا لغير ملكه بروال ملكه ، نعم إن به : لا يترك غيره عدوان  
 وباعه منه وسامه له يرى : كاد كره الركني وشبهه ، والمراد به : مع والى حيث لا أمر بالبيع  
 لأنه آله ، نعم إن كانت عاقلة يوم الصف : مع عدم لوضع أو البناء اختص الضمان به ( وإن  
 في حذاره مثلا : في الشارع ) أو مسجدا ومالك غيره بغير إذنه ومنه السكة التي لا تنفذ كما مر  
 ( فكبح ح ) فصفه من الكل إن حصل الصف : من والصف إن حصل بالكل : ووجه أنه  
 أنه لو منه مائلا من أحد ضمن كل نصف مطلق ، وهو صحيح : فويلي ملكه أو موت فلا ضمان  
 لثبوت التصرف له كيف شاء ، وما يذهب لأرني من أنه يترك ملكه : مع عدم غيره  
 إجازة ضمن لأنه استعمله هو ، مسجدا غيره مرودا ، ولا يترك : فمما لا يترك من ما حذاره : في ملكه  
 نفسه أو إخلاجه كأعضاء شجرة المشرب ، أو هو ملكه

(قوله وماؤه) أي  
 ماؤه (قوله يرى) أي  
 لأنه يرى : كان يصعب به  
 فقط حيث ملك الجدار  
 يرى هو من عهده (قوله  
 نعم إن كانت عاقلة الخ)  
 انظر ما موقع هذا  
 الاستدراك (قوله اختص  
 الضمان به) أي بالذي  
 مثلا .

(قوله ولو أُلغى ماؤه شيئا) أي ماء الميزاب (قوله ضمن نفسه إن كان بعضه في الجدار الخ)  
 قد توقف فيه إن كان الماء يخرج من السطح ويتر من الميزاب إلى أن يصل إلى السرى فإن  
 جميعه يتر عن الخارج أما إن كان المراد أن الماء يزل عنه من الميزاب فيدخل الميزاب بعينه  
 في حرجه فتصيف الضمان ظاهر ، ثم رأيت قوله الآتي لكن أطلق في الروضة الضمان بغيره  
 وهو صريح في التوقف المذكور (قوله فانقياس الضمان أيضا) مبداه أنه ضمن النصف حيث حدى  
 الماء على الدحل والخارج وفيه مذهبنا (قوله ومن دلت أن ماليس منه) أي ذراب لبي  
 ليس الخ (قوله لكن أطلق في الروضة الضمان بالميزاب) معتمد أي تبصم الزايف عنه سواء  
 خرج من الميزاب عن ملكه تبي أم لا (قوله وهذا الأخير) هو قوله لا يسامع الخ (قوله  
 كسره في ملكه حيث لا ضمان) مع أن كلا تصرف في ملكه ، وقوله وسامه أي عن البيع (قوله  
 يرى) أي وإن لم يتر من الميزاب عنه لأنه بدحوه في ملكه صار يسحق : بناء ولا مكان  
 عليه لما فيه من إزاله ملكه عن ملكه (قوله والمراد بالواضع والباقي له) أي من أراد  
 بالملك أعم من ملك العين والسعة حيز : مع له جراح الميزاب (قوله اختص الضمان به)  
 أي الأمر ، وظاهره أنه لا ضمان على بنت مال في هذه حده (قوله ضمن كل النصف مقدم)  
 أي سواء تبع بملكه أو بعينه (قوله من أنه لو كان ملكه) أي الذي أخرج بغيره بغير مثلا  
 وقوله مردود أي أنه تصرف في ملكه واستحقاق غيره عارض لا اعتبار به (قوله ولصاحب  
 المالك) وخرج صاحب المالك الحاكم فبسببه مصالحة من مال حذاره إلى الشارع فتصاهم  
 على حج . أقول : ومثله بالأولى عدم مطالبة الحاكم من مال حذاره إلى ملك غيره (قوله من مال  
 حذاره إلى ملكه) صاهره وإن أمره القاضي برفعه فإن كان راء .



(قوله وفي الاحياء الخ) عشرة الاحياء جسمي بقية السعري إذا اعتبر إسان في (٣٤١) الخادم وترك الصابون والصبر

أمر نفس ما رخص الحمام  
فتزلق به إساها وتلف به  
عضو فان كان في موضع  
لا يظهر بحيث يتعذر  
لاحرار منه فانصب على  
باركه في اليوم الأول وعلى  
ثاني في الثاني لأن  
العدد لم (قوله وحاله في  
هـ) قد يقاب للمحاجة  
لامكن أن يكون ما في  
هـ من شيد ما في  
لاحق من علاقته صان  
ربيع في اليوم لأول  
فوقه - لكن حار في  
بشره العادة ) أي  
حار - ولم يجوز فلا  
صبر عنه - وحار من  
بشره الحار حيث  
والدهر وسكت عما إذا  
زبه الحار فاطر حكمه  
(قوله عدوا ما كافي المحرر)  
عدوه بحية عسو ما أولا  
سكن قوله الذي لم  
تعدر أشيد على أن قوله  
عدوا ما رجع الحد أيضا  
وهو ما في أصله ولا عذور  
فه لأن عبر العدوان  
يهم بالآوى انتهت (قوله  
صعد في التخلص وكانت  
حار بوح ذلك) هذا  
قيدان لعدم الصان  
لأالصان الذي يؤمنه  
كلام اشرح . والحاصل  
أن الصيغرى يقول بعدم  
الضمان مهدين القيد  
بعدم قوله فهما ضامان .

(قوله أحداً منكم) أي في الحداد اليهود من قوله لأن السكونة شخص معين (قوله من عو  
سدر) ومعه الجماعة (قوله صمن واضح) أي ورقي "سود" الذي (قوله ووجه من سدر ههنا)  
يعني أراد ما سلب عنه مدخل لأن حفر شرمه لأسف صلبه حتى لا يسه على مهبج (قوله هو) أي  
إن كان السلب ملاً وقوله أو عاقبه أي من كان السلب عدا (قوله لغز) هو من حج بناء وصحة  
وكسره والاشهر لأول ومضروعه مثله هـ على مهبج وهو صفة له من كسره هو  
(قوله ووضح آخر) أي ولو بعد ما كثرني وقوله فيها سكت أي ويردني من شخص ومات وقوله فيه  
لاصهار على شدة أي ويكون يواقع ههنا (قوله من معمول به) أي من صلب على واضح الجهد  
وههنا هو اعتماد (قوله إلا إن يهد) أي من يهد من يهد فهد (قوله لهم من سدر) أي على  
كل واحد منهما نصف دية الآخر كما تصد من (قوله من لا يلازم المحدث) أي من يلازم المحدث

وأنفرح بختار الصواب ولمع القيد في مكان يسمى "ن" يا حدهم عية بعد قوله فهما ضامنان .



## ( فصل )

في الاصطدام ونحوه مما يوجب الاشتراك في الضمان وما يذكر مع ذلك

إذا ( اصطدما ) أي كمالان ماشيان أو راكبان مقبلان أو مدبران أو محققان ( بلا قصد ) سحو  
مساحة فضاء ( على عاقلة كل نصف دية تحفة ) لو رث الآخر لأن كلا منهما هالك بغيره وفعول  
صاحبه فغير مقابله فغير وهو النصف كما لو خرج منه وخرجه آخر فبهما وبعما كان  
الواحد محمداً على العاقلة لأنه خطأ محض وشمل كلامه ما لم يصر له رك على صطلي وما  
يوفر وعقلته وطلعت العين الوثيق وما لو كان مضطراً إلى ركوبها ( وإن قصد ) الاصطدام  
( قصدتها معلقة ) على عاقلة كل لأنه شبه عمد لا عمد لعدم إقصاء الاصطدام بهلاك سائر  
لوصف أحد الماشيين بحيث يقتضيه أنه لا أثر لحركته مع حركة الآخر هدر القوى وعلى عاقلة  
دية الضيف بطر مداني ( أو ) قصد ( أحدهما ) بعد الاصطدام ( فشكل حكمه ) فعلى عاقلة  
القاصد نصف دية معلقة وغيره بعدها محفة ( والصحيح أن على كل كاهرين ) كفارة اقتل  
منه وأخرى اقتل صاحبه لأنها لا سحرأ وتجب على فذل منه . والثاني كسر سائر على تحريكها  
( وإن ما مع مركوبهما فكذلك ) الحكم في الله والكفر ( وفي ) ما كان بين عات وإلا في  
( تركه كل ) مهمما كان ملكين للركبين ( نصف قيمة دابة الآخر ) أي مركوبه وإن عاتها  
والباقي هدر لاشر كهما في خلاف الدتين فروع الدل عليها ثم محل ذلك كله إذ لم يكن  
إحدى الداتين صعبة بحيث يقتضيه أنه لا أثر لحركتها مع قوة الأخرى فان كانت كدك لم يعنى  
عركتها حكم كعركه الألة في حدة العقب مع إخراج العظيمة وإبائه قول الشافعي رضي الله  
عنه سواء أكان أحد الراكبين على قبل .

## ( فصل )

في الاصطدام ونحوه

( قوله في الاصطدام ) لا قبل هذا ليس في رحمة الله . لأنما نقول هو من حمالة موحيات الله  
وقوله ونحوه كحجر اسحق ( قوله وما يذكر مع ذلك ) كشرف السعة على العرق ( قوله  
أي كمالان ) بأن حكاهما على عاتين حزين فبهما أحدهما من كلام النصف الذي في قوله  
وصيين الخ ( قوله على صطلي ) أي دابة ( قوله وما لو كان مضطراً ) أي وهو كدك في  
الكل ( قوله قصدتها معلقة ) أي بتشيت ( قوله نعم وصعب ) يعني رجوع هذا لاستدراك  
الكل من القصد وعدمه لكنه في القصد شبه عمد وفي غيره خطأ ( قوله وعلى عاقلة دية )  
أي دية شبه عمد ( قوله أو قصد أحدهما ) أي ويعنى ذلك بالقرائن ( قوله والصحيح أن على كل  
كاهرين ) أي سواء قصد لاصطدامه لا وقوله وتجب على فذل منه من جهة التعليل ( قوله سائر  
على تحريكها ) قال المحقق بعد ما ذكره وإن لم لا كفارة على قال منه فواحدة على الأول  
ونصفها على الثاني .

## [ فصل ]

في الاصطدام

( قوله أو مدبران ) أي بأن

كانا ماشيين القهقري كما

دعوى .

ولآخر على كسش . لأن لا تنقطع شبه لاثر لحركة كسش مع حركة الفيل فالمراد بذلك سابعة  
في التصوير ، ومثل ذلك يأتي في المشييين كما في اس الزعفة وغيره . أم أموك بعيرها كنعارس  
ولسنا حرس فلا يفسد مهما شئ ، لأن العذر وحود مضمون ، وكذا استأخر وحود إذا أفسده  
درابيد أو عوط فقه وضمن أيضا كل مهم نصف على يداه من مل الأحمى ، ولو تحده حذلا  
لها أو بعيرها فتنقطع وسف ومار فعلى عذبه كل مهم نصف يد الآخر وهدر البقي ، فإن قطعه  
عزهم فبافسهما على عذبه أو ماب أحدهما يد ، الآخر حين نصف دونه على عاقبته ويب  
كان الحيل لأحدهما والآخر صاعده . الزلم وعلى عاقبته نصف دونه المالك ، وود هب يقوم  
فأحد عذبه ثوبه يسعد فمرك في عذبهما ربه نصف فيمسه ، وكذا لو مشى على نفس ماش  
فتمتع سعهما كما يأتي ( وصير أو محوون ككاهين ) في نصفيهما المذكور ، ومنه وحوب  
الله معصية إن كان لها نوع منه . لأن الأصح أن عدهما حيثما عهد ( وقيل إن أركبهما  
الولى ) لغير ضرورة ( يد يد ) أو عذبه ( العذر ) يد فيه من الخطر وحواره مشروط  
سرة العذبة . والأصح منع من أركبهما لمصاحتهما وإلا لا تمنع الأولياء من تعاطي مصالح  
الحجور عنهم ، غير أن أركبهما يعجز عن عبطها عادة لكونها جموحا أو شرسة أو لسكونه ابن  
سنة مثلا .

( قوله و آخر على كسش ) أي و آخر على نحو قيل ( قوله ومثل ذلك ) هذا يعنى عنه قوله  
الذي : ثم بوضع أحد المشييين الخ ، نعم ، لأن من بين كلامه لأصحاب مرسوم في لادتين  
وه قوله هذا ومثل ذلك على من أحد حكم المالكين وقد شعر بهذا قوله كما قاله ابن ربيعة  
( قوله أما أموك ) أي أركوب أموك الخ وفي صحيح أموك وم في الأصل هو المناسب لقوله  
يد عارس الخ ( قوله ويضمن أحد كل مهم نصف على لده الخ ) أي يسقر صاحب العذبة  
على كل مهم ولا يكون سرقا في يدان الآخر على ما استقر به . ثم على صحيح في نوكتا مشعرين  
وفي شكل عذبه ما يأتي في الملاحين حيث كان في سياسة مال لأحمى من حيوان تلك بين معصاة  
كل جميع ماله أو حصه على ما يأتي فيه سريخ في أن كلاما من الملاحين سريخ في المصان ومن  
ثم قل سم على صحيح معه استقراره مامر . ب حيث كور كل طارقة في الصهان هو ظاهر كلام  
الروص وشرحه في السبعة بين إلى آخر ما ذكره في جمع ( قوله فعلى عاقبة كل مهم نصف دونه )  
أي شبه عهد وقوله فديهما على عاقبة دونه شبه عهد ( قوله نصف دونه ) شبه عهد ( قوله  
وعلى عاقبة ) أي الشبه . وقوله نصف دونه شبه عهد ( قوله وكذا بر منى على نفس ) ولو احتج  
في أنه ففعلها أو فعل ما شئ وحده لا يكون شبهه صان التميع فيحتمل تصديق المائى لأن  
الأصل براءة ذمته مما راد على السب ( قوله ككاهين ) أي وإن أركبهما الولي لغير ضرورة  
( قوله لكونها جموحا ) أي لغير راكمه ، وفي مختار رجل شرس سيدي ، وعذبه فاسخوج  
والشرسة مسخوون أو مسخوون .

( قوله لأن تنقطع )  
صوابه لا تنقطع بإثبات  
لا قبل تنقطع ثم إبدال  
الماء في قوله الآتي فالمراد  
بلفظ أو إذا هما جوابان  
مستقلان أجاب بالأول  
منهما في شرح الروص  
وقال الثاني وله الشارح  
في حواشيه . وخاصر  
الجواب الأول مسع أنه  
لا أثر لحركة الكسش مع  
حركة الفيل يد يد رعى  
وحود حركة بوصفة  
حيث لها نفس تأثير .  
وحاصل الثاني تسليم أن  
لا حركة له معه لكن  
الشافعي لم يرد بذلك إلا  
المبالغة في أنه متى وحده  
لأحدهما حركة ولو ضعيفة  
حيث ولم يرد حقيقة ذلك  
( قوله ومثل ذلك يأتي  
في المشييين ) هذا مكرر  
مع قوله المصار ، نعم  
لوضع أحد المشييين  
الخ .

(قوله والثاني أوجه)

يحتمل الثاني من كلامي

أركشي وهو لو من ما

في التحفة ويحتمل الثاني

من الأقول الثلاثة الذي

هو كلام أركشي الأول

وهو الموافق لما في حاشية

الرباعي (قول في اثنين

ولو أركشهما أحني) ومنه

لولى إذا أركشهما لغير

مصلحة ك هو صاهر

من (قوله حدة لأم) ولا

تدور إرث غيرها (قوله

ح مل نصف مرة) أى

فان لم تحتمل ذلك لم

يرمه لا قدر قيمتها

وكون ما خص الحدة

أقل من ساس المرة

وه على سيدتها منه

أقل من نصف السدس

(قوله فيتم لها السدس)

لأن جنايتها إثمها تهدر

بالفسه له لأنه لا يحب له

عنه لا شيء لا بالنسبة

لغيره كالحدة فيها نصف

السدس من النصف الذي

له سدس آخر ونصف

سدس على سيدتها

(قوله لأننا نقول الخ)

بازع فيه سم (قوله

مصوصين) أى مع

عاصين اثنين كما لا يخفى

صممه وهو هو الحصة المذكورة لى على ما كتبه السدى ، لكن دل تركشى في  
شرح اسباح شبهة من له ولده وتبني من له ولده خمس وعشرة ، وفي الحدة من كل كلامهم  
نه وى لى والثاني أوجه (ولو أركشهما أحني) غير من لولى ولو أركشهما (تصميمه  
ودائيهما) لتعديه فيصممها عدته وضمن هو دنيهم في ماله وسوا ، أعيد إلى في هذه الحدة  
أما وإلى دنا عمده محمد خلافا لما نقله في الروضة عن نو ط وقصة كلام جمهور من صلب  
الركب بذلك ثبت ، وإن كان الدرس من صلب الركب وهو كدش ، وإن اقتضى بعض الأئم  
شهما حقتد كما يركب ، شهما وحده الدرس (أو) الحدة (أو) الحدة (أو) الحدة (أو) الحدة (أو) الحدة  
كاسق) من أن على عدته كل نصف منه ذخري (ووى كل أربع كدش على الصبح)  
واحدة مفسد وأخرى خصها وأخرى من ذخري وحده دنيهم كدش في هذه أربعة أسس  
والثاني كدش من على ذخري وإلى ، لا كدش على من سه ثلاث على له الأول  
والثاني أنصاف على الثاني (وعلى عاقلة كل نصف على حده) لأن الحامل إلى حسب على  
شهما فحقتد له عاقلة غيره كدش على أخرى ، لا كدش من له دنيهم من الحدة  
أحني عده ومن ثم وكادنا مسئولة من الحدة من سدهما سقط عن كل منهما نصف مرة  
حين مسئولة لأنه حقة ، لا كدش كان يحد من حدة وكاد فمعة كل حده نصف مرة فكذا  
إذا السية لا يرمه الدرس إلا بأذن كما نرى في الدرس وفي هذا النصف دنيهم سددق  
سيدتيهما أرض جنايتها في ماله السدس من ماله ، لا كدش من ماله وهو من حده  
لندا ونصفه لندا ، فلا قال نصف مرة لندا ونصفها لندا ، لا كدش من ماله وهو من حده  
عن هذا ، لأننا نقول إن تساوت الثمران من كل وجه صدق نصفهم على كل منهما وإلام يصدق  
النصف حقيقة إلا على نصف من هذا ونصف من هذا ، لا كدش من (أو) الحدة (أو) الحدة  
انفقت قيمتهما أم لا وماله (فهدر) لأن جناية اثنين أو سددق عتقهما ، لا كدش من ماله وهو من حده  
بيعهما كافي مسئولين أو موقوفين أو سددق عتقهما ، لا كدش من ماله وهو من حده  
مصوصين ،

(قوله صممه) أى ولرمه كدش من (قوله من له ولده) ومنه لأم حدة فعدت له حدة عد  
عينة لولى ولهم والفتية (قوله والثاني أوجه) أى قوله له من له ولده دنيهم الخ وهو من كدش من  
وهو لو أركشهما أحني أى وكاد صا (قوله وهو كدش) أى سددق دنيهم كدشهما (قوله وإن قد  
لا كدش على فاس منه) صعب (قوله سقط عن كل منهما) أى السدس (قوله لأنه حقة)  
أى وهو لو وجب بوجبه عليه والشخص لا يحب له على دنيهم (قوله مكافئة كال) أى  
من الحارين (قوله فيصمم لها السدس) أى فسد حدة من سيدتها ومنه من سددق لآخر  
(قوله لا يقال عبارته توهم بصين وحب قن نصفه) صوابه أن يقول هذا سددق من على كل واحد  
نصفه الخ ، وبعبارة ع قيل هذه العبارة بمعنى أنه على كل واحد عند نصفه لندا ونصفه  
لندا وليس كذلك فلو فرق السدس آخر (قوله من له ولده) أى من له ولده  
(قوله لم يهدرا) أى فلى سيد كل الآخر من نصف قيمة كل وأثر من سددق على لآخر ما حج



لأن مال الذئبي لا يهدر شيء منه ، وسكن مصدرة أمية ، الكل تصدرة قد حبت سبعة وما هو  
في صباه وقد شاركه في الإتيان غيره فصدرة تصدرة ، ومنع الرجوع على صاحبه بصدرة ومن  
كان لصاحبه عشرين عنق الصبان برفقتها فان وقع الاصطدام لاختيارها وقصر ، من سراجها  
في ربيع شديدة لا تدر السهم في منها أو م بعدلها عن صوب الاصطدام مع إمكانية أو يكدر  
عذتها من ربح والآلات فصبان مالهك عيها لكن لا تصد ، فإن م تصد وعاد الربح  
ولا صبان والقول قولها عيها في عدم تصدتها وإن بعدلها وقصر وكل حكمه وإن كانت  
إحداهم من روعة فالصبان عن أخرى الصابنة ، ومعنى تصدرة المصنعة وكانت المصنعة روعة  
في مهر وسع فال أوقه في مهر صدق وصدقه أخرى فهو كمن وقع في شارع حريق فصدقه ، ب  
تصديقه ، ولو حرق سبعة عاهد حريقا يهدر علنا فالصان أو ادة الماطة على الحرق وحرقه  
للإصلاح شبه عمد فان أصاب غير موضع الإصلاح خرقه خطأ محض ولو نهض سبعة بصدرة أعدل  
فألقى فيها آخر عاشر أعدوا أغرقها لم يضمن الكل ويضمن العشر على الأصح لالذات (ولو أضرقت  
سبعة) بها متاع وراكب (على غرق) وخيف عرقه تصد (ح) عند يوم الجمعة بين ستة  
الأمر وقرب اليأس ولم يبق إلا على صور نوع سبعة من الوحدة بأن لا تخش من عدم  
الطرح ، لأنواع خوف غير موى (شرح ماعه) حدث نروح على ماء دفع به الضرر في منه من  
الكل أو البعض كما شارب إليه عبارة أصد (ويجب) شرح ذلك (لرجاء جهه اراكب) أي لصاحبها  
مع قوة الخوف لولم طرح ، وينبغي أي لا تلك فيما إذا تولى الإتيان ، عساه أو تولاه غيره كالأصح  
بذمة العام له قال القسبي : شمره إذن لملك في جهة الخوازيق وجوبه وكان المحذور من غير  
إتيانه في محل الخوازيق ويحب في محل الوجوب ولو كان مرهونا أو لمحذور عساه سلس أو كان  
أو بعدل مأذون له عليه دون م بحر الماء إلا ما جاع العراء أو أضرعت والمرهون أو السرد والمكاتب  
أو السيد والمأذون قال الزرقي : أولى إتيانه بعض أمتعة محبوزه بسمه ، ففاس قول في عدم  
العمادي فيما لو خاف الولى استيلاء عاص على المال أن له أن يؤذى شئ أخيه حواره هـ .

(قوله لم يضمن الكل الخ)

عـ هـ الروض م يضمن  
الكل وهو ضمن النصف  
أو العشر وجهان (قوله  
وينبغي) هو من كلام  
الأربعين أصا فكان ينبغي  
أن يثبت قبله بقط قال .

(قوله لكن لا تصاص) أي على الملاحين حريص كما أو عشرين وقوله فان لم تصدرا وعب ترجع .  
قال في شرح روض والقول قولها عيها عند الشرع في أنها علنا لأن الأصل . هذه دعتهما اه  
سم على مسجع وهو مساو لقول الشارح والذين قولها الخ (قوله وينبغي تصوير المصنعة الخ)  
معتمد (قوله لا تصاص) أي إن حصلت المكافأة (قوله لم يضمن الكل) وانظر هل يشكك هذا  
صبان الكل فيما لو حووه وبه حووع سابق علم به اه سم على منهج ، وقد يقال لا إشكال لأن  
طارة حووع الثاني على الأول يعد نفسه مهيكا كمن ضرب مريض في البرع فان فعله بصدق فلا ،  
ولا كذلك الحل العاشر فانه لا يمتد مغرقا وحده بل الإغراق به مع شبهة الأحمال (قوله طرح ماعه)  
أي ولو مصحفا وكتب عم (قوله من الكل) وعليه فالإضافة في كثره النصف بعهده (قوله لرجاء  
مجة الراكب) . أقول : وينبغي أن يقال نثر هذا التوصل فيما لو وقع لصوص على سبية وهو يقع  
كثيرا فتدبه له (قوله ربح في محل الوجوب) أي مع الصبان (قوله حواره) أي ولا صبان عليه  
أي من ينبغي وجوبه ولا ينافيه التصبر ما حووا لأنه حوار بعدد مع فصدق ما واجب .

وكتب "قوله ورسد" من سلكه - حيف على سلامة حيوان محرم لأخرى وصحة وراي  
محسن ويهدأ حيوان ولو محرم ما سلمه الذي محرم إن لم يكن في دفع العرق عبود وإن أمكن  
م تحرك لانه - قال الأذريعي - غير وكان هذا شري من الكفار وصهر للأمبر أن اصلحة  
في قسمهم فبشبه أن - أمة لهم من الأمتة وقدر حيوان محرم وهو عاهر ، ويصير في رعي  
في الإبل - من الأحسن والأحسن - من رعي - وإن لم يكن حياض لا - حسب الإمكان  
لأصبيه محرم - فرب - من رعي الإبل حتى حصل عرق وهاك به شيء - ثم ولا صاب ويحرم  
- من رعي الإبل - حبوب (فرب سرج) ملاح أو عرد (مالك غيره) ولو في حالة انوحوب ،  
ولا يصيه مامر - لأن الأثم وعدمه يتسامح فيهما عما لا يندرج في الصلح - لأنه من حط - وضع  
(الأنثى عليه) (صمة) كمثل - مصير - من رعيه - (وإلا) بأن طرحه بأذن مالكه  
لأنه إن (و) يصمه ولو رعي به حتى للعير كرتين اعتبر إذنه أيضا كما مر (ولو قال) فغيره  
عند الإشراف على العرق أو القرب منه (التي متاعك) في البحر (وعلى ضمته أو على أني صاهن)  
له أو على أن ضمه ويحدث وأمة - (صمن) - الذي رعي وإن لم يصب له أمة لأنه  
لأنه من عرض صحيح فوصف فبرمه كالمشي - أو يكتد أو يمس روحا كذا أو يطبق الأسير  
أو يمس من دنان أو يمسعه وعلى كذا - فغير أنه من لورد بالصلح - حقيقة الساتة  
في رعيه ، ثم إن سعى له من حود - أو مؤخر رعيه وإلا ضمته ولا بد كقوله السقي وإن  
- فله من أن شرب أو - فله أو يكون معه ماله ، وإلا فلا يضمن إلا ما يتبعه بحضرته ،  
ويشترط الاعتدال .

(قوله ولو رعي به حتى  
للغير كرتين اعتبر إذنه)  
أي ولا فيضمن ، له  
يأذنه وانطلس وجهه  
حيث ثم يمشي الزهر  
أذنه أو إزار ، وأما  
ثم يمشي الصلح وليس  
لأمران أحد شيء ، فله  
لأذنه حتى لو أخذ منه  
شيء ردة إزاره فبراجع  
(قوله ولا ضمه) أي  
بما يأتي ويعرف في العرد  
ساقيا .

(قوله وكتب - قوله) أي مع الصبيان (قوله لسلامة حيوان محترم) أي ولو كلبا (قوله وإن  
محسن) وكان عتور وبارك الصلاة بعد أمر الإمام وقاطع الطريق (قوله في قتلهم) أي أولم  
يظهر به شيء (قوله فبشبه أن سدا ما بينهم من الأمتة) قال مر وكتب فبشبه أن يبقوا لأمتة  
إن أمكن له من رعي مبهج (قوله ويصير أي لا يملك الخ) عردة جمع ويصير أي لا يملك  
فما إذا بولي الإماء بضمه أو بولاه غيره كالملاح - له لعدم ما يصدق ما يصدق هذا بتدبير لأحبات  
صمة - أمكن اه (قوله ويصير أن رعي في الإبل - فله من الأحسن) أي يحك ، وقيد م ر  
وحوب مراعاة ما ذكرنا من أن كان عتور في الإبل كان هو المالك م حب عديه ذلك لأنه  
قد يتبين عرصه بالأحسن دون غيره فله الأمر أنه يرب ما شرب لعرص سلامة غيره بالعلق به  
عرصه - سم عؤ مبهج (قوله لا يمسك) أي ولا كافر عتور ولا جاهل لعدم مسحر وإن عرد ،  
ولا عتور شرب مسرعه ، ولا عتور ميث وإن كان عدلا لأشراك جميع في أن كذا آدمي محرم  
(قوله ويحرم إعاء) أي في البحر لالعرص وعلقه فبقع لأن من رعي الخنزير في البحر طير  
له ، والسمك م محرم وإن كان له صمة لأنه قرنه ، ومن ديك ماله رعيه ليصيده وإن لم يكن  
صده قرنه لأنه عرص صحيح وإلا فلا - من يحصل العرص الصحيح حائر (قوله ولا يصيه مامر)  
أي من وجوب التمس (قوله ضمن مسدعي) أي الصاب (قوله وعلى كذا) أي فلو أخطأ  
قوله وعلى الخ م يحك عليه شيء ، وقوله حبيته وهي صبان مادي دمة العير (قوله ولا صمه)  
أي المثل في مثل والقيمة في التقوم على ما يأتي (قوله إلا ما يتبعه بحضرته) أي بحضرة الملتصق .



بفتح الميم والخاء في أشهر يدكر وثوث وهو رمي معرت لأن الخيم والقاف لا يجتمعان في  
كلمة عربية (فصل أحد رمانه) وهم عشرة سدا (عشر قطة) وهو عشر الدية (وعلى عاقلة  
الدين الحق) من دية الخطأ لأنه مات بغيره وعملهم خطأ فسقط ما قدس فعهد ووثق بعدو إصابته  
بأمر صغوه وقصدود سقوته عنه وعلمت إصابته كل عمد في ماله ولا فود لأنهم شركاء محطى  
قاله النقي (أو) قبل (غيرهم ولم تصدود خطأ) فتألم لعدم قصدهم له فبعض دية محضه على  
العاقلة (أو تصدود) بغيره وهو (فعمد في لأصح إن عصب لإصابته) منهم بخلافهم بقصد  
معد بما تنزل لا، فإن عصب عدها أو استوى الأمان فبعضه عمد. والثاني شبهه عمد لأنه  
لا يحق قصد معين بالحد في ربه بغيره ثم الصانع يختص بمن ماله الجبال ورمى الحجر لما شربهم  
دون وأصعبه ومكك حسب إدادته في ربه في ربه، وبؤده معه أنه لو كان لهم دحل فيه  
صموا أيضا وهو ظاهر

(قول المتن أو غيرهم)

ليس من مسئلة العود من  
هو فيما لو رموا غيرهم كما  
لا يثنى.

[فصل]

في العاقلة

(قوله ثم تحمله) يرمي  
عليه قراءة العاقلة في المتن  
مرفوعة بعد أن كان  
مبصوبا وهو غير حذر  
فكان يدعى حذف قوله  
ثم تحمله ثم يأتي على  
وحده التمييز بعد المتن  
أن يقول تحملا كما صنع  
في البقرة (قوله حذف)  
هو بالحساب والذال  
المحتملين أي رمتها  
بحجر صغير.

(فصل)

في العاقلة وكيفية تأجيل ما تحمله

وتسمى عاقلة لهم، ليس سدا دار المسكن، وتقال إحصائهم عن الخطأ العقول في الدية، ويشل  
نعمهم في العاقلة سبع، ومنه تنبى العقول عتلا لمنعه من الفواحش (دية الخطأ وشبه العمد تلزم)  
أحد أولاد بني لأصح ثم سحبه (العاقلة) لأنه صلى الله عليه وسلم قضى بالدية على عاقلة الخطأ  
والأولى «أن امرأتين» استأجرت إحداهما لأخرى بحجر فماتت وماتت فبعضها قضى صلى الله  
عليه وسلم دية حسب عده ثأمة وقضى بدية المرأة على عاقلتها أي القاتلة وقتلها شبه عمد  
فثبت ذلك في الخطأ أولى، والمعنى فيه أن القاتل في الحادثة كالقود يقومون بصرة الخالي منهم  
ويعتدون أولادهم أحد حقتهم فبذل النزع بثلث البصرة بدل لمن وحسن نكمتهم بالخطأ  
وشبه العمد لأنهما في كثير لاس في متعالي لأسبحة عشت إصابته لئلا يتضرر بما هو معذور  
فيه وأجاب دية عليهم رفقهم ولو فرق بينهما كدسه عاقلة وحلفوا على بى العلم لرمته وحده  
وهذا من فقهه كذكره بوطنة بقوله (وهو عديم).

(قوله بفتح الميم والخاء في الأشهر) ومقابل الأشهر كسر الميم خطيب.

(فصل)

في العاقلة وكيفية تأجيل ما تحمله

(قوله وكيفية تأجيل ما تحمله) أي وما يتبع ذلك حكم من مات في أثناء سنة (قوله ثم تحمله)  
العاقلة) أي حيث ثبت القتل بالدية أو بقرار أحدى وصدقه العاقلة مبدئي (قوله حذف إحداهما)  
استبها ثم عصابة وقر أم عفيف واسم الأخرى التصريه ما يكة أه مر (قوله لئلا يتضرر بما  
هو معذوره) هو واضح، فبعضه لخصا أماني شبه العمد فعليه لأنه قد يحتاج للضرر عما لا يقتل  
بغيره معذوره في الخطأ (قوله وهو عديم) أي وقت الحادثة وعليه فالوسرى الحرح إلى  
الفسس ومات وكاب عاقلة يوم الحرح غير يوم السرانة فالدية على العاقلة يوم الحياة والبراجع.

ومن ثم أقصر الحلال  
على قوله بنسب (قوله  
لتكنه من إزاله مانعه)  
أورد عليه سم المرتد  
(قوله أو عتق أبوه) قال  
الشهاب سم هذا الصنيع  
قد يوم تصوير المسئلة  
ع إذا استمر هو رقيقا  
فإن ذلك هو المفهوم من  
أورد قوله فعنى أو عتق  
أبوه لكن يسمع من  
ذلك أن الرقيق لأولاد  
عنه وأنه لا عاقبة له ولا  
مثل فالوجه جعل المسئلة  
منفصلة عن لأولى  
وتصورها بما إذا كان  
الحافر متولدا بين عتيقة  
ورقيق ثم عتق ثم حصل  
الهلاك كما صنع في  
الروضة اه ملخصا (قوله  
والناتق في ماله) أي الناتي  
من النية بما إذا كانت  
كثيرا أما الناتي من  
أرض الجراحة بما لو كان  
أكثرفاته لا يلزمه ،  
وعبارة الروضة والناتي  
إلى تمام النية في مال  
الحاني (قوله فعلى عاقلته  
أرض الجرح الخ) ثم  
يعتبر في هذه الأقل  
كانت قبلها لكن يؤخذ  
من قوله والرائد الخ  
أن صورة المسئلة أن  
الأرض أقل من النية ،  
وعبارة العناب صريحة في مساواة هذه لما قبلها .

النسب برثوته بنسب أو ولاء إذا كان أواد كورا مكاتبين شروطهم الآية فلا شيء على غير هؤلاء  
ويومسون ونصرت على النائب حصة حيث كان فعلا فإذا حضر أحدث منه ، وشترط تحمل  
العاقلة أن تكون صاحبة ولاية السكاح أي ولو بالقوة قد حيل الناس لتكنه من إزاله مانعه  
خدا من حين الفعل إلى الموت فلو عتق برده أو إسلام من الرمي والإصابة وحيت البسة في ماله  
ووجهر من أودى ثرا عدوانا أو رمى صيدا فعنى أو عتق ثبوتها وبشرط ولاؤه موسى تبه أو سطر  
ثم تردى شخص في البحر أو أصابه السهم في صميم في ماله ، وإن جرح في رجا حصة عاقلة  
سيده فهو اختيار للماء فيبرمه إن مات لأرض من أرض حرجه وفيه وعلى العيق في النية ،  
وإن مات بجراحة حيلة وقد ردت بعد حرجه فالأرض من أرض حرجه ، ونية على عاقبة السبعين  
والناتق في ماله ، وإن نكلت برده من الجرح من إسلامه وفلس موت الجرح فعلى عاقبة أرض  
الجرح والرائد عليه في ماله كما جرى عليه القوي وشه وهو المعتمد (إلا الأصل) يحاني ورب  
علا (والفرع) له وإن سئل لأهم ناعاه فاعطوا حكمه وصحح أنه صلى الله عليه وسلم رئا  
روح الله وودعه وأنه برأ الولد (وقيل فعل ابن هوان من عمنه) ومعهها كما يلي سكاها  
وردد بأن النسوة مانعة هاتان فقررت به بعضه وانبع لأثر لو حود نقصني معه ونم غير مقصية هذا  
وحد مقتض آخر أثر (وإنتم لأقرب) منهم على لأبعد في التحمل كإثرت وولاد السكاح

(قوله بالنسب برثوته بنسب أو ولاء) قد قال قسبه قوله ، لآي ثم معنى الخ برث أو ولاء اه سم  
على حج . أقول : ويحب أنه ذكرها بدل العاقلة بأنهم معدون العتقة ثم بين برثهم بعد بقوله  
يقتدم الخ (قوله ونصرت على النسيب) أي حيث ثبت الحد بالنسبة أو صدق العاقلة ومهم  
الناتق ولو لم يعلم حال النائب من صدق ولا مكذب وصف ما تحكه إلى حضوره (قوله قد حيل  
العاسق) أي قوله ولو بالقوة (قوله لتكنه من إزاله مانعه) قد يقال المرتد متمكن كذلك اه  
سم على حج أقول : وقد يتل حقه أمر آخر وهو أنه يس من أهل الماصرة يحاني لأحلاف  
الدين (قوله من حين المعدن) متعنى قوله أن تكون صاحبة (قوله وحيت نية في ماله) أي  
الحاني لانتفاء الأهلية قبل الإصابة (قوله وأصابه السهم في صميم) أي الحاني من القن والنبى  
لعدم صلاحية عاقلته بولاية السكاح وقت المعدن (قوله فيبرمه) أي السيد (قوله الأرض من أرض  
حرجه) سكت عمالو بديا لعدم التناوب بين الواحد قدر أحده اه سم على حج (قوله  
وإن مات) أي الشخص (قوله وقد ردت بعد حرجه) أي وقد ردت الجراح كما صرح به حج وهو  
بنسب لقوله عاقبة السبعين (قوله ولديه على عاقلة) أي الجراح (قوله ورب عتقت برده من  
الجرح) يعنى أن حي وهو مسلم ثم ارتد ثم سئل من موت الجرح فعلى عاقبة الخ (قوله والرائد  
عنه) أي لحصول بعض السرقة في حاله ردة فحصر شبهة برده لتحمل ومنه من استعد أن على  
عاقبة جميع لديه اعتبار بالطرفين اه سم على حج وكسب أيضا حقه الله قوله والرائد عليه  
يميد أن الأرض تولى من لديه ، ولم يكن ثم رائد وحيد فهدد مساواة له قبله في وجوب  
الأقل (قوله فأعطوا حكمه) في أنه لادية عليه كما أن الحاني كذلك وإنما يتحمو حيث  
تعذر بيت المال ولا عاقبة للجاني مع تزييلهم من رثته وبعصهم حكمه لما يأتي له بعد من قوله ولا يحمل  
أصله ولا فرع له لأنه الأصل في الإيجاب .

(قوله ورد مع ذلك)

المعروف من العارة أن  
المشار إليه أن الاثنية  
لادخل لها ويتابعه قوله  
بدليل أنها مرجحة إذ  
صريحه أن لها دخلا  
فكان الظاهر أن يقول  
ورد بأن ذلك لا يجمع أنها  
مرجحة بدليل الخ وقد  
سبق سم إلى نظر ذلك  
في عبارة التحفة (قوله إلا  
إذا ورثهم) ويظهر أن  
رثتهم حيث يرثون وسبق في  
ما يدل عليه (قوله ثم  
بأصل ولا فرع) يخرج  
نحو الحال فانه ما بأصل  
وعبارة شرح روض وظاهر  
أن محله إذا كان ذكرا  
غير أصل ولا فرع انتهت  
(قوله عند علم العصة)  
أي من السب والولاء  
(قوله لكونهم إنا) الوجه  
لكونهم محبين ومباين  
مثلا فان الأناث لسن  
عصبة بالنفس الذي هو  
المراد هنا (قوله وأصل  
الأخ وفرعه لا يرمان)  
هو مسلم في الأصل لاقى  
الفرع (قوله ثم معق)  
حدث الأم) أي الحداد  
من جهتها ليشمل أمها  
وعبارة التحفة ثم معق  
الحداد للأم انتهت وكذا  
يقال فيما بعده ويوجد  
في نسخ الشارح ثم معق  
حد أي الأم بالنساء الموحدة  
بدل الناء وهو تحريف

فيصر في الأمر من آخر حول (ف) وثوابه لانه أو لكثرهم في ثواب (في) منه (شيء فن  
إليه) أي الأقرب بوج عبيد ذلك الذي و تقدم الإخوة فيرو عنهم فالأعمام فيرو عنهم فالأعمام  
الحد فيرو عنهم وهكذا كالإث (ومدل، نوس) على منسأ (في الحيد) كالإث والعديم  
النسبة ذب لأنونه لادخل له في السجمل ورد مع ذلك يدان أنها مرجحة في ولاية السكاح  
مع أنها لادخل له فيه ولا تحمل دوو الأرحام إلا إذا ورثهم فيحمل ذكر منهم ثم بدل بأصل  
ولا فرع عند عدم العصة أو عدم وفائهم بالتواجب و تقدم الأخ لأثرهم لأن إرثه يجمع عليه  
(ثم) بعد عصة السب تقدم أو عدم حملهم لكونهم إنا مثلا أو عدم وفائهم (معق)  
للحد (ثم عصبه) من السب نعم أنه صرب على عصبه في حده ولا يخص بأفرسهم بعد موته  
ورث مثل الأماء من لأثمة قدموا الصرب على عصبه بوجه وقال به لانه غيره إذ لا حمل لهم  
في الولاء ولا سولا في حده لهم كالأخ ولا يحمل فرع النفس ولا أصله لأن يحمل المعق عن  
عصبه سب باعتقاده إياه قبل بالنسبة إلى روحه وأصوله ميراثه حاشية وأنه ميراث ميراثه حتى  
الحق وأد من لأخ وفرعه لا يرمان (ثم معق) أي معق (ثم عصبه) إلا من ذكر ثم معق  
معق معق وهكذا (وردا) أن لم يوجد من له ولد على حد ولا عصبه (معق) أي على  
ثم عصبته (إلا من ذكر) (ثم معق معق ذب وعصبته) (لا من ذكر) وبها معق ثم الذي  
غيرها أصبه (وكذا) أنه كور يكون حكمهم ضمن بعده (ثم) قال لم يوجد من له ولد على أي  
على معق حده لعصبته وهكذا فإن لم يوجد معق من جهة الآء فمعق الأم وعصبته  
إلا من ذكر ثم معق حداد الأم وحداد ذب ومعق ذكر أي بالأثني كأني الأم وتكون  
(وعصبته) أي الزأه (عصبته) كما روح عصبته من روحها لانه لأن طرأة لا عقل  
بالإجماع (ومعقون كعق) لا شرا كهم في الولاء معقهم مع ذيار أو عصمه فان أحصوا فعلى  
كل من حصه من النصف أو كان الكل عصباء وعلى من سب حصه من الربع أو كان الكل  
منو سطل والتوزيع على حسب المال لا الرأس (وكل شخص من عصبته كل معق تحمل  
ما كان يحمله ذلك معق) فان أحد صرب على كل من عصبته ربع أو نصف وإن تعدد نظر  
لحصه من ربع أو النصف وصرب على كل واحد من عصبته فله والفرق أن الولاء يتوزع

(قوله فالأعمام) أي يحمي كما هو دهر (قوله فالأعمام الحد) أي فاعلم الأب فيرو عنهم فالأعمام  
الحد مع تقدم الأم على أعمام الحد (قوله ولا تحمل دوو لأرحم إلا إذا ورثهم) أي بأن  
لم سظم أمر سب المال كما مر في السب من سب من سب من سب (قوله ثم عصبته) أي ثم إن  
لم يكن معق أو من مائة وعصبته الخ وهذا ظاهر معق قوله معق (قوله إذ لا حق لهم في الولاء)  
أي لا يثبت لهم ولا يتحقق به ولاية على أحد ولا يرث ولا غيره (قوله ميراث) أي باعتقاده وقوله  
ميراث حده أي ولم لا يحرمون عنه بدحي (قوله ثم) أي معق (قوله وأصل الأخ وفرعه)  
أي لأصل سائل من التميم إلى كل واحد بالأصل بشكل من فروع الأصل والأخوة للحد  
وإن كان الأخ فيرو عنه يرمون بعده كذا ذكر (قوله إلا من ذكر) أي في قوله ولا يتحمل  
فرع معق ولا أصبه الخ (قوله ثم معق حداد الأم وحداد ذب) صهره أنه لا يرث في ذلك ه  
سم على حج



والأصح أن يعنى في ذلك كونه دية نفس كانه لا يدل نفس بحرفة فدية امرأه الذي لا يكون في ثلاث  
 كما يأتي وإذا وجدت على الخاني مؤخره ثلث أثم لم يول سخط واحد من تركه لأنه واجب عليه  
 أصله وإليه مؤخره من تركه من مئة من العاقبة لأنها مؤخره (و) تؤجل عليهم دية (دعي) أو  
 يحوي أو معاهد أو مؤخره (دعة) لأنها ثلاث أو أقل منه (وقيل) تؤجل (ثلاث) لأنها بدل نفس  
 (و) دية (امرأة) مائة وحسن مسير (سنتين في) السنة (الأولى) ثلث (بديهة الكفاية) والباقي آخر  
 السنة (دعة) (وقيل) مؤجل (ثلاث) لأنها بدل نفس (ويحذر العاقبة العدد) أي قيمته رد أسفه  
 لا وضع يده عليه حتى تؤخره عنه وترد به ما شمل الأمة (في الأظهر) لأنها بدل النفس  
 والثاني هي في مال الخاني حالة كبذل الشهية وعلى ذوق (في كل سنة) ثلث (قدر ثلث دية)  
 رد على الميت ثم صحت من واحد دون ثلث أحد في سنة (وقيل) ثلث (في ثلاث)  
 من السنة بعد ثلث من سنة أو بدلت (ولو هو رجلان) سنة من (في ثلاث) من السنين ثلث  
 منهم واحد (وقيل) (وقيل) (في سنة) من السنين يسكن ثلث وما مؤخره آخر  
 كل سنة شمس على الحق تدبر من مكس ثلثه من ثلثه واحد وفيه كل سنة مؤخره  
 سنة في ثلاث من سنة أو بدلت (في سنة) (ولا يفرق) (وقيل) والأشهر  
 والمكومات (في كل سنة قدر ثلث دية) فإن كانت نصف دية في الأولى ثلث وفي الثانية سدس  
 أو ثلثه أو ربع في الأولى ثلث وفي الثانية نصف سدس أو ربع في سنة سنين  
 (وقيل) ثلث (كم في سنة) بالغة ما بلغت لأنها ليست بدل نفس أو ربع دية هي سنة قطعا  
 (وأجل) واحد (النفس من) وقت (مخزوق) من عرق أو براءة حرج لأنه مال يحل بانقضاء  
 أجله وكان له من وقت وجوه كثر لا يؤخر مؤخره (و) أحسن واحد (غيره من) حين  
 (عنه) من المؤخره نفس من وقت كثر لا يخطب مدتها إلا بعد ذلك وعن ذلك إن لم تسر  
 له مؤخره وإذا كان قطع نصفه لم يتركه منه فحل أرض الأصم من قطعها والكف من  
 ستونيه كما حذر الإمام والعمالي وغيره وخرجه في الجاهل الصدور والأثر وروجه المتيقن (ومن  
 مات) من العاقبة بعد سنة وهو مؤخر أو مؤخره أسير عنه واحبها واحد من تركته مقدما على  
 دية (و) (بعض سنة سقط) واحبها وواجب ما بعدها عنه لما مر أنها مواساة كالزكاة  
 وبه قاربت مؤخره لأنها أحسن لا يقال حذف فاعل سقط رأسا لأن قرينة السياق دالة عليه على  
 أنه تسع كونه صميم من معنى سقوطه عدم حياته من وحيث عليهم (ولا يقتل فقير)  
 (قوله) ثلث (أو الجول) (قوله) أي الأجل (قوله) أي وهو أسدس (قوله)  
 لا وضع يده عليه خطأ (معمول) به وقوله لا يوضع يده عليه أحسن به عما لو وضع يده عليه ثم  
 كف في يده أو كف في يده لا على عاقبه (قوله) رد (أي التهمة) (قوله) ووقفت (حين)  
 أي مثلا (قوله) سلك من ثلاث) أي من السنين ثم مؤخره في كل سنة  
 من الثلاث دية (قوله) مؤجل (سنة) (الأولى) سنة (قوله) مائة أو سبعة) كان يسمى أن  
 يسول مشد أو غيره دالة لا يحصر في حرج أو يحصر من غيره كغيره ورتب البدن وأدى  
 لأول أهله على حج (قوله) والكف من سقوطه كما أحسنه الإمام (فصيته أنه لا يعتبر أول  
 أسيرة إلى الكف) (قوله) أو بعض سنة (الباقي) في (قوله) لأن قرينة السياق دالة عليه  
 أي وما دل عليه دليل دالة بغيره يكون كالسقوط

(قوله أو مجموعي) يأتي  
 حذوه (قوله) وغيره) كان  
 يسمى وغيره في إمام  
 والعري (قوله) واحبها  
 عبارة النخبة واحبها أي  
 البعض (قوله) لا يقال  
 حذف فاعل سقط (قال  
 من الفاعل لا يحذف  
 وإن دل عليه دليل إلا  
 بما استثنى فالوجه أن  
 يقال إن السبع صميم  
 واحد وقد دل عليه  
 السياق وكفى في إجمار  
 الفاعل دالة السياق  
 وقرينة الأصابع الحرف  
 (قوله) على أنه يصبح كونه  
 صميم من) قد يقال إن  
 هذا هو الأولى مع أنه  
 ظاهر المتن فلم قدم ذلك  
 وأتى بهذا

ولو كسوبا لأنه مواساة وهو غير أهل لب (ورقبي) لأن غير ما كانت ذمته به. كانت من  
أهلا للمواساة وانعص كالرفيق كذله السيوف والأقرب أن معنق بعصه بعزل عنه وحرارة وحشي كما  
عم من قوله البار وهو عصيته، ثم إن بين ذكره الحثي عزمه على استحق حصته التي ذمته  
ولو قبل رجوع غيره على استحق في بظهر (وصي محبور) وهو مستحق الحبور وإن من لاسماء  
البحر من ههنا حال خلاف من بقاء رأته وقوله وانما أنه من الكمال بالاسكيب والإلهام والحرية  
في التحريم من الفعل إلى معنى أحل كل سنة (وبدع عن كافر وسكبه) إذ لا مناصرة كاللارث  
(ويعلق) ذي (يهودي) أو معاهد أو مؤمن بدع شهداء على أحل بدعهم وتطوع قد  
مضى لأجله، نعم يكن في تحمل كل حول على انفراد زيادة مدة العهد عليه (ن) ذي (نصراني)  
أو معاهد أو مؤمن (وعكسه في الأظهر) كاللارث ومن ثم اختص ذلك كما أنه لا ذم على  
كاتب في داره لأنهم حشيت تحت حكمها أما الحر في فلا يعقل عن عود ذي وعكسه لا شاع أحده  
سواء لأحد في الدار ولا في التورم سبيل والحر في لا يصح ما سببه من الدار من سببه  
فرد له بالأول، والثاني غير إلى أنه مع مولاه سببه (وتنبي الله) من الله (نصف دسار)  
أي مشغال ذهب خاص لأنه أقل مالوح في الزكاة وحر أن التحمل مواساة (ن) (و) (ن) (ن)  
ر مع) منه لأنه وسعة من الفقير ذي لاثني عليه والحق الذي عليه نص في قوله وأحد  
مربط أو فراط والحق عن مريم ولد لم يتبع به سارق ولا شاع من ذهب ولا لمر  
من كني متدار أحدهم إذ لو حب لإل حث وحارب حله (ن) (ن) (ن) (ن) (ن) (ن) (ن) (ن)  
المعوم بعض وما يوحد بصرف إله، وبو راد عدهم وقد استووا في الحرب

(قوله والإسلام) عبارة  
التحفة والتوافق في الدين  
(قوله أو معاهد) معطوف  
على ذي وكان ينبغي  
تأخير ذي عن يهودي  
ليظهر العطف (قوله  
الواجب كل حجم) متعلق  
بالأداء ويوحد في النسخ  
الواحد بزيادة ألف قبل  
اللام وهو غير سديد.

(قوله والأقرب أن معنق بعصه يعقل عنه) معن حث مكن له نصبة من السب وإذ ذي  
مقدمة على معنق له وفي كلام سم عن مبيع بعد كلامه ذكره ورأيت في بعض الكتب من  
نصفه حر ونصفه رقيق إذا حث خطا ونصف الله على ما فيه له وهي صريحة في قوله (قوله  
وامرأة وحشي) أي لائحة لأن (قوله ردت مئة عهده) حرج به ما يوجب (قوله وغيره) (ن)  
أي (ن) (قوله وعكسه في الأظهر) وصورته أن زوج نصراني يهودية وعكسه ونقص  
أولاد فيختار بعضهم بعد باوغة اليهودية والآخر العصرية (قوله ومن ثم احص ديث) أي حرم  
الذي وتكون سم على حج (قوله) (ن) (ن) (ن) (ن) (ن) (ن) (ن) (ن)  
حر في إذ يو كان له في دار الحرب أيضا لا يعقل أحدهما عن الآخر بالأولى م وكان  
بدر حرب فانه لا يعقل أحدهما عن الآخر سم على حج وكنت نصيبه أنه قد سجد  
أن يعتد بقوم في دار الحرب مع أن الحكم كذلك كما يؤخذ بالأولى م لو كان الديين في  
حرب فانه لا يعقل أحدهما عن الآخر كما صرح به في قوله ومن ثم احص الخ فكان قوله باختلاف  
الدار حري على الغائب (قوله نصف دسار) والدسار ساوي لأن بالصلة المعامل بها نحو سمين  
بصا قصة أو أكثر ومتى راد سمره ونقص اعتد حاله وقت الأحدمه وإن صار ساوي ما بقي  
نصف في أكثر (قوله) (ن) (ن) (ن) (ن) (ن) (ن) (ن) (ن)  
في الحد.

عني في رواحيه سبعة فسطحهم و من كل واحد من النصف أو الربع وضابط النسيها كما في ركعة  
محرم به في حوى الصبر وخرى ساية الشبح في مبهجة وهو من ملك آخر السنة فاصلا عن طاحته  
عشر من دهره واسودت من ملك آخره فاصلا عن طاحته دون العشرين وفوق ربع دينار  
(كل سنة من الثلاث) ذمها مائة معلق حولها مكرور مكرور ولم يتجاوز الثلاث لاص  
كما في جميع ما سبق كل عني في الثلاث دهره و منه وما على التوسط نصف وربع (وقيل هو)  
في النصف والربع (وحرر الشرح) أي الذي حر كل سنة سوا متوسط عشرين (ويعتبر ان)  
أي عني و مائة (آخر حول) كما ركاه فانعصر آخره لثني ساية و من كان أوله أو بعده عينا  
وعكسه ساية واحدة ويؤخذ كذا أنه من عني من الشرط لا يعتبر آخره وهو كذا في فاسكاه وانش  
والذي والمختون أوله لأن ثني ساية مائة و من كذا في آخر السنة الأولى وهره في الصبر  
من ثنيهم للنصرة ابتداء في كذا في ذلك خلافة (ومن ثنيهم) أي آخر الحول (ستط)  
عنه وحاصل الحول و من ثني ساية مائة مائة مائة حولها ساية واحدة فقط وكذا في الرق  
بأن حرب دهر ثم سري

(قوله محرم به في الحوى)  
كان لأولى كما محرم به في  
الحوى (قوله وهو من ملك  
آخر السنة فاصلا عن)  
فالشبهة بركاه رعا هو  
في مطلق النصف و ربع  
فالركاه لا يعتبر في ساية  
فصل عشر من دهره  
ولم يرد ملكه كذا في  
لعمرك الله كما في ساية  
التشبيه وبه عليه من  
في حواشي شرح نهج  
(قوله وإن كذا في الخ) أي  
كما عني من

(فصل)

في حاية الرقيق

(مال حاية العبد) أي رده من حقه كانت وشبه عمنه وعمنه وعني ساي مال وإن عني  
من حاية ساية (معنى رقيه) إجماع وأما المال لا يمكن إقامته لسيده لأنه يدرار به مع  
رقيه ولا أن مال حاية في رقيه من عني لأنه سوا ثنيهم أو خير من محبوس وفيه صبر  
دهره وفوق مائة عشرين له برضاه بدمته فالتعلق برفقه من وسط في رقيه عني من مال  
حاصل ابتداء عن بعض واحد ملك منه بقتله ويضيق بدهون بأن يراه من حقه على نفسه  
فيه و خلاف ما ذكره

[فصل]

في حاية الرقيق

(قوله عني قدر واحد سنة) معني رده (قوله فاصلا عن حاية) رده في ثني لانه في العني  
أن يكون ما سكا ردة على كذا فيته العمر له ل عشر من دهره وفي متوسط مال كما ردة عني ذلك  
فوق الربع ودون العشرين و دهر لأنه إذا بقيت كدية العمر العبد يكون فقيرا والفقير  
لا يحب عليه النعم و دهره كذلك من لكن يشكل على قوله فلا يصير فقيرا الخ فليحذر اه  
مع على مبهج (قوله و دهره حول أثناء حول) أي للعسر وقوله فقط أي دون ما قبله

(فصل)

في حاية الرقيق

(قوله أو عمنه وعني على من) أي أو عمنه لافصا فيه أو إن لافا مال غير سيده (قوله وإن  
مدى من حاية ساية) هذه العينة نعم من قول المصنف بعد و يوفده ثم حتى الخ (قوله في رعاية  
الجانين) أي السيد والمستحق

أو حب لحياة الهبة لأن حياة العبد مضافة إليه في مصرف ، خبيره ، ولأنك لم تخلص  
 إذا أوجسته الحياة بخلاف الهبة ، ومن ثم لو كان لنبي غير محمد أو أنما بعده وجوب طاعته  
 أمره رم : لك الأمر سدا أو أحيا كأمره له بالسرقه حيث ينطع الأمر أيضا بخلاف أمر السيد  
 أو خبيره للميز فانه لا يمنع التعلق برقبه لأنه لما شربوه ، ثم غير أمير أحد بعقب بقتله  
 فقط لأنه من حسن دوى الاختيار ، نعم إن أقر الرقيق بالحياة ولم يصدقه سيده ، واحب  
 بدمته كم مرقى لاقرار أو اطع سيده حتى لعدة في يده وأقره عبده أو عهده وأعرض عنه فندم  
 أو ذهب عبده تعلق المال برقبته وسائر أموال السيد كما أنه عليه التعلق ، ومعلوم مما مر أن  
 حياته غير أمير بأمر سيده أو غيره على الأمر فيعديه بأمر السيد ما مانع ، والمقصود  
 عليه من واجب حياته أنه حر في ما فيه من الرق يتعلق به بالحياتة وبتدنية السيد ، فلو  
 الأمرين من حصي واحبها والقيمة كما هي في ثمن ( والسيد ) نفسه أو ذاته ( به ) أو سبع  
 مانعك منه ( لها ) في لأحيا ، من السحق أو سلمه لسباع فيها ( وهذاؤه ) كالمهون  
 و يقتصر في السبع على قدر الحاجة ما يحرم السيد بيع جميع أو شعور وجود رغب في العصف  
 وإذا حذر فده لم يبرمه إلا ( بالأقل من قيمته ) يوم حياته ( ورش ) لأن الأقل إن كان  
 القيمة فليس عليه غير تسلم برقبته وعلى السيد وهو واجب وإعطاء عتق قيمته يوم  
 حياة كما حكى عن النص ، وحرم به أن يقرى في رقبته بوجه تات العتاء فيه يوم سيده  
 واعتبر انهم مال يوم المداة لأن النص فيه لا يبرم السيد بدليل يوم مات العبد من احسار العبد  
 وحمل النص على منع بيعه حال حياته ثم نصب لدمته ، وحرى على من أن يقرى في شرح  
 لم يرضه وقال الزركشي ، به منعه ، واعلمه الشيخ ، نعم إن منع من بيعه ثم نصب لدمته  
 عن وقت حياة اعتبرت قيمته وقت ( وفيه ) ثم ( ورش ) ما مانع

( قوله ومعلوم في مر الخ )

حي العترة وممن حابة

لرقيق الخ ( قوله فيعديه

رئيس الخ )

بدمته رئيس الخ

لأن الرقبة لا يتعلق بها

حيث شي ، حتى يندى

( قوله نعم إن منع من بيعه

الخ ) أي إذا قلنا بكلام

القول على أن ه

الاسدرك لاحابة

مع ما قدمه من حمل

القول للنص على ذلك ،

( قوله لواحد عترة الهبة ) أي حيث لا يتعلق برقبه الهبة من عتق على ما ذكره ، ما مانع ،  
 وكالمالك كل من كانت في يده ( قوله بد توجه احابة ) أي من وجوب المكافأة وحياتة  
 محمد عبداً ( قوله لأنه لما شرب ) أي به احسار ( قوله على واحب بدمته ) ع قال الإمام  
 ويطلب بجميع لأرض ، ومن أول الأمر اه سم على مهج وقول سم ويطلب بجميع  
 الأرض أي بعد العتق والبسار ( قوله أو اسع سيده على تالة في يده ) بمعنى أن لا يكون حكم  
 للقطعة ، ما أو دعه إنسان ودعه وأنتها فلا يبيع سائر أموال السيد بغير إذن صاحب يديه  
 مقصر بوضعها عبده بخلاف صاحب المظنة أم اه سم على مهج ( قوله وسائر أموال السيد )  
 ع هل يتعلق بدمته السيد به سم على مهج أقول الظاهر نعم بل بعد المراد من ل  
 إنما يتعلق بدمته السيد ، وقولهم وسائر أموال السيد المراد منه ما ذكره ، وكذا أي حصته  
 الله تعالى أي أنه يلزم بالإعطاء منها مثلاً لا أنه يتعلق بها كالتعلق بالأمس ( قوله وسدد  
 بيعه ) ع في تعليق القاضي أن الذي ذكره مصور النقية أنه يباع منه في كل سنة قدر ثلث احبته  
 في الخطأ وتكون المدية فيه مؤجلة في ثلاث سنين فيرقه اه سم على مهج والظاهر من تعليق  
 المصنف خلافه وأنه يباع حالا ، و يؤيده أنهم لم يعرفوا بين العمد وعبره على أنه قد يقال في ذلك  
 فتويت بعض قيمته ( قوله ويقتصر ) أي النع ( فسوله وبما اعتبرت قيمته الخ ) معتد  
 ( قوله وقال الزركشي إنه ) أي الخ ( قوله نعم إن منع من بيعه ) بأمثل موقع هـ لا جندراك  
 فانه إن كان على قوله أولاً يوم احبته لم يظهر وإن كان على قوله يوم العمد ، فهو عين الخلق السابق

(ولا سأل) مال الحايبة الثانية عليه أو إقرار السيد ولا ماع (بذمه) ولا تكسبه وحده ولا  
(مع رقبته في الأظهر) وإن كان له سيده في حايبة في حق رقبته يصيح على المحي عليه لأنه  
لو تعلق بالذمة لما تعلق برفقة كذا يوجب الاعمال أمالو ثمة السيد وثم ماع كرهين فأسكر  
المرتهن وحلف ساع في لدن ولا شيء على السيد ، ولا يرد على نصف مائو ثمة السيد بأن الذي  
حتى عليه فقه فقهه ثم وقال القس أنفس فيه وإن تعلق ألف بالرفقة وألف بالذمة كما في الأم  
لكن اجعت جهة العلق (وإذا فداه ثم حتى ساعه ندمع) أي يباع أو بعه كمي مر (أو فداه)  
مرة أخرى وإن تكررت مرات لأنه الآن لم تعلق به غير هذه الحايبة (ولو حتى ثمة من  
الفداء بعه) أو ساعه أيسع (فيهما) وورح أغنى على أرض الحايبتين (أو فداه بالأفس من  
قيمتها وذريتين) على الحايبة (وفي المدام) ساعه (بالأرضين) وعن الخلاف إن لم يبيع من  
بعده محاربه فداه كل ميسر بأذن من أرضه وفيه (وإذا بعه أو بعه) أو بعه فداه  
وحيثها) بأن بعه ميسر أو بعه بعد احتار الفداء (أو فداه فداه) وحيثا لأنه فداه من  
التعلق فإن تعدد الفداء لشعور إفلاسه أو بعه أو بعه على الحس فصح البيع وبيع في حايبة  
وفداؤه (بأذن) من فداه والأرض حرم لعدم البيع (وقيل) يتكرى هذا أيضا  
(الثولس) السبعان (أو هرب) البعد على (أو ماب) من اختيار سيده الفداء (بى)  
ساعه) من غايته بوب برفقة (إذا بذا ص) ماعه ليع (ثمعه) ففداه بالبيع ويصير  
بذلك محاربا فداه ، ففداه فداه لم يباع أو بعه أو بعه فداه لا يرم به وإن علم بحمله  
وقدر عليه فيما يظهر خلاف بركشي . وقوله لأنه بعه سيده بذا ماع ذلك ما لم يكن تحت يده ،  
ثم بعه بعلامه لكن هذا غير محصن به يد كل من علم به بعه فداه يظهر (ووب احتار الفداء)

(قوله وإن أذن له سيده)  
بأنه في التعلق تكسبه  
(قوله إن لم يتنعم من بيعه)  
أي للحايبة الأولى قبل  
وقوع الثانية كما هو ظاهر  
(قوله فصح البيع) أي  
تخلاف العلق

(قوله ولا تعلق بل الحايبة) مسأف (قوله ثمة أو ثمة) أي الحايبة بغير قوله ولا ماع  
(قوله فقه وإن تعلق الخ) الماء على الألام (قوله وألف بالذمة) معتمد (قوله لكن اجعت  
جهة البع) أي فداه السيد لتدبيره على نفسه بالرفقة وألف البعد لإسكار السيد له  
واعتراف القن بها (قوله ولو حتى ثانيا قبل الفداء) .

فأشبه قال بورر العري : إن فدا إذا دفع مالا وأخذ رجلا وأندى إذا دفع رجلا  
وأخذ مالا وهى إذا دفع رجلا وأخذ رجلا سم على مبيع (قوله أو بعه بعد اختيار  
الفداء) أي على البرجوح (قوله أو فداه فداه وحيثا) ولو قبل خاني قبل فداه فداه فداه  
سيده بعه الفداء فداه السعوى . قال صاحب العبد : وفيه بظر على أن البعد لدى تعلق رقبته  
مال إذا قتله عبد مثله عمدا عدوانا تعلق التقصص برفقه ، فداه فداه الفداء لأنه فداه  
محس تعلق المحي عليه ، وقوله وفيه بظر بين سم على مبيع وجهه بقوله وهو محال لتدبيره  
من البرهون فإن في السباح في الرهن : ولو بوجب قصاص اقتص الرهن وفاد الرهن اه وقد  
يفرق بأن حتى الرهن متعلق بالذمة ألب فداه فداه فداه فداه ، بخلاف حق المحي عليه ،  
وصاحب العبد يش لزوم الفداء لمقدم عن السعوى ، وبظر فيه فيأمل اه (قوله لمحو إفلاسه)  
أي السيد (قوله وسع في حايبة) متهومه أنه لا يمسح العلق ، ووجه شدة شوق الشارع  
إليه (قوله إذا بذا ص ماعه يباع فقهه) أي فداه فداه المستحق ماعه وأسكر السيد صدق  
السيد بيه لأن لأصل عدم منع وعدم صدق استحق البيع (قوله وقوله) أي الرركشي ،  
وقوله ولو احتار الفداء بالقول دون أي ويخص بالقول دون الخ إذ وطء الأمة بفس احتيار

بالقول دون الفهم كوطء الأمة (الأصح أن له الرجوع ويسميه) ليعايد أحبيرة محترق وعد  
لا يلزم ولم يخص بأش من بيعه ، ومن ثم لو مات أو قتل لم يرجع حرما ، وكذا لو قصت قيمته بعد  
احتبيرة ما لم يعرف النقص ونوباعه ما دون استحق شرط الفداء لزمه وانسحق رجوعه ، وكذا تنسحق  
أو كان البيع يتأخر تأخرأ نصرا محي عنه كذا النفس والثاني يلزمه الفداء (ويقدم ثم  
ولده) وحواء وإن مات عقب أحباؤه بعه بها ، إلا بلاد كانوا قتلها ، بخلاف موت العبد لتعلق  
الأرض برحمته ، فإذا مات ، لا تقصر فلا أرض ولا فداء ، ومن ثم ، تعلق حباؤه بدمها خلافا  
لتركه في ردمته كما نكته الشح لأنه انبعس عنها ، ومنها ، في ديث الموقوف وانسحق عتقه ،  
ومر أن يحسب لإبلاد بعد الحياية إلى حد من مؤسردون العسر (الأقل) من قيمتها يوم  
حيايتها ، لا يوم إحداث اعتد ، بوقت لزوم فدهم ووقت الحية إلى سعتها المموج ، إلا لحيل ،  
وشمل كلام الروضة كأصلها الأمة التي استولدها سيدها عند عده ، وهو ظاهر (وقيل) فيها  
(المولود) الساكن في الفقه أحوار سعه في صور ، ومن ثم يجوز حر كونه - ولدها مرهوبة  
وهو معسر لم يحب فداؤه بل يتقدم حتى محي عنه ، على حق نرتهن كذا النفس (وحباؤها  
كو حده في لأشهر) فيبرمه للجمع فداء ، حد أن إحسانه ، لا ف ولم يحدد منه إلا مرة واحدة  
كما لو حى عيله جبايات ثم قتله أو اعتقه . والثاني يفديها في كل جناية بالأقل من قيمتها وأرض  
أو كاحباية ، ولو اسعرق الأرض القيمة شارك كل ذي حصة تحدث منها من حيث عنه قتله  
فيها ، فإن كانت قيمتها ألفا وجمت جنايتين وأرض كل منهما ألف وكل منها خمسمئة ، فإن  
كان الأول قصص الألف سرده منه الثاني نصفه أو أرض الثانية خمسمئة اسرده منه ثلثه أو أرض  
السيبة ألف والأولى خمسمئة اسرده منه ثلثها ومن السد خمسمئة تمام القيمة بصر معه  
ثلاثا لألف ومع لأقل ثلثه ، وحمل الحصة عبر المسولة للسد لا تعلق به الأرض ، سواء  
كان موجودا يوم الحياية ثم حدث بعدها فلا يساع حتى تصح من ، يسد بعه معه ، وأحد  
السيد حصته والمحى عليه حصته ، أما إذا لم يفسد لإبلادها لإعساره كرهونه فداها في كل  
جناية بالأقل .

(قوله دون الفهم كوطء  
الأمة) أي فإنه ليس  
بأبارة للفداء أصلا فلا  
يحصل الاحتيار بالإبطال  
(قوله ومن السيد خمسمئة)  
أي تمام القيمة التي في له  
بأحد الأول أرض  
بأحد الذي هو خمسمئة  
(قوله فإن لم يفدها) أي  
بأحد الوصع .

(قوله كوطء) مثال للفهم (قوله أو قتل لم يرجع) أي السيد عن أحبيرة الفداء (قوله ووباعه) أي السيد ، وقوله لزمه : أي الفداء ، وقوله ومنع رجوعه ، أي أن يسحق العقد ويسلمه ليعايد .

مخرج - وبموت الوافد من الفداء وله بركة فتن بزم الثوب فداؤه ويرد فيه صاحب  
العبد ، ثم قال وعلى اسم من العرم في كسبه أو يتأهل كسره معسر لا عقبة له وحبان اه  
(قوله وكذا مع) أي الرجوع (قوله لو كان البيع يتأخر) أي بعدم من يرجع في شره  
(قوله فداها مات) أي العبد ، وقوله من بدمه أي السد ، وقوله ومنها أي أمه أو ولد (قوله  
وانسحق عتقه) ه حح (قوله ومر أن يحسب لإبلاد) كالوفد (قوله لكونه مسولنها) أي  
وهو مؤسركم من (قوله لا يعلق به) أي من (قوله من لم يفدها) أي بعد الوصع (قوله وأخذ  
السيد حصته) أي وهي ما يقاس الولد (قوله والمحى عليه حصته) وهي ما شمل لأه

## ( فصل )

## في العرة

( في خبي ) الحر المعصوم عند الحياة ولو لم يكن أمه معصومة عندها ذكره كان أو سبها أو  
 تم الحق أو مسما أو صد كل والكون من مدبرا والاحسان لاستقر ، ومنه سمي الحق  
 بذلك (١) ( عره ) جماعا وهي الخبار ، وأصلها باص في وجه القرس ، وأحد بعضهم منها شرائط  
 الباص في الرقن لآتي وهو شاذ ، ويمنع ( إن العدل بين الحياة ) على أمه إذا كانت حية  
 في مؤثر فيه عاده ولو مهد يد وصاب ذي شوكة لم أو لم عندها كما مر أو كويغ أثر إجهدها  
 بقول حبر من لا يحول لكمة حنينة ( في حياها أو ) بعد ( موتها ) متعين بالعقل لا الحية  
 على ما قاله جمع من أنه لو ضرب ميتة فأجهت ميتة لزمه عرة لكن المعتمد ما رجحه الباقين  
 وعمره ، وأدعى لما ورد في الإجماع عدمه لأن الأصل عدم الحية ، وعرضه فظاهر موته  
 بموسى وإما لم تختص العرة بذكره وأتونه لإعتراف حبر أنه صلى الله عليه وسلم قضى في الخبي  
 مرة وعدم أصله فهو كالمس في خبره فتره الشارع ادعائه ، وخروج تقييد الخبي بالعسمة  
 مالم يحل على حرية حامل من حر في أو مرده حمل بولد في حال ردها ،

## [ فصل ]

## في العرة

( قوله المعصوم ) يعني غير  
 المصوم عليه ليدخل  
 حين أمته لآتي ( قوله  
 وهي الخبار ) أي في الأصل  
 وقوله باص الخ أي قبل  
 هذا الأصل ( قوله أو  
 تجويع ) انظر على أي  
 شيء يصح عدمه وعند  
 التحفة ولو نحو تهديد الخ  
 فالجميع في عبارتها محذور  
 ( قوله حملت بولد في حال  
 ردها ) أي من مرده أو  
 غيره لكن بزنا ولم يكن  
 في أصوله مسم من الحسين  
 في الأولى ومن جانب الأم  
 في الثانية .

## ( فصل )

## في العرة

( قوله ولو لم يكن أمه معصومة ) كأن ارتدت وهي حامل أو وصى مسم حرية بشبهة ( قوله  
 أو صد كل ) أقر أن في الكافر عره وهو كذلك عه أن العره في السلم تساوى نصف عرة الحية ،  
 وفي الكافر ثلث عره مسم على ميتة ( قوله وأصلها باص ) أي فوق لدرهم ( قوله وأحد بعضهم )  
 هو عمرو بن العلاء أم عمره ( قوله في مؤثر ) أي شيء يؤثر الخ ( قوله أو لتجويع أثر  
 جهده ) أي ولو سحو بعد مسها أو كانت في صوم وحب ، وقوله قول حبر من أي رحمن  
 عدلين فهو لم يوجد أو وجد أو احتج فيه عدم الصواب لأن الأصل ردة الدمة فلا يكتفى بحبر  
 النساء ولا غير العدل ( قوله لا يحول لكمة ) محبر قوله في مؤثر ( قوله على ما قاله جمع ) توجهه  
 لغيره متعقبا بالحياة وهو مردود ، وعنده فلعلمه ما قدمه من أنه يشترط في الحياة على أمه أن  
 يكون حية سواء نفس بعد ذلك في حبسها أو بعد موتها وإن احتمل موته بموسى لا بالحياة  
 ( قوله فأجهت ميتة ) أي أنه ، مثل أجهت الدقة ثقت ولدها أم فاموس ( قوله عدمه ) بدل  
 من قوله ما رجحه أو حبر عن قوة المعتمد ، وقوله ما رجحه نعت للمعتمد ( قوله وعرضها ) أي  
 الحية ، وقوله قضى في الخبي في الاستدلال به خبر لما قرر في الأصول أن نحو من كذا لا عموم  
 له وهذا دفعوا الاستدلال بحديث نصي بالشفعة بخارجي ثوبتها لإدراج غير الشريك بأنه لا عموم  
 له هـ سم على جمع وقد ثبت أن الاستدلال به على ما فهمه الصحابي منه صلى الله عليه وسلم  
 كأن قال ذلك جواب سؤال فهمته التعميم فليس الاستدلال بمجرد حديث بل به على الوجه الذي  
 فهمه الراوي للحديث عنه صلى الله عليه وسلم ( قوله في حال ردها ) من مرده

(١) ( قول النرجح ومنه سمي الخبي بذلك ) هكذا في النسخ التي بأيدينا ، وعارة التحفة : ومنه  
 الخبي سمي حبر وها يستقيم الكلام اهـ .

فأسلمت ثم أجهت . أو على أمه الحامل من غيره فعصب ثم أجهت واسم مكه فلاشيء فيه  
 لإهداره وجعل بعض الشروح ذلك فيدلل على غير صحيح لإيهامه أنه لو حى على حرية أو مرتدة  
 أو فة حبسها مسم في الأولى أو غيره في الأخيرة فلاشيء فيه وليس كذلك لعصمه فلا يضر لإهداره  
 ( وكذا إن ظهر ) بالحياة على أمه في حبسها أو موتها على ممر ( الموصول ) كأن ضرب عليها  
 خراج رأسه وماتت ولم يعصب ( في الأصح ) لتحق وجوده ولو خرج رأسه فصاح خرقاً آخر  
 رقبته قبل انفصاله قبل أن يتحقق استقرار حياته . والثاني يفسر فيها اتصاله ( وإلا ) أي وإن لم  
 يعصب ولا يظهر بعضه بالحياة على أمه ( فلا ) غيره وإن رآلت حركة البطن وكيفية عدم تحقق  
 وجوده ولا إلتصافه بشئ ( أو ) الموصول ( حيا ) بالحياة على أمه ( وبقى زماناً لا ثم لم مات  
 والاصح ) على الثاني سواء أزال أم الحياة عن أمه قبل أن لا ذن الصهر موبه صب  
 آخر ( وإن مات حين خرج ) أي ثم خرج ( أو دمه أنه ) وإن لم يكن به ورم ( ومات فديه  
 نفس ) ليقين حياته وموته بعده وإن لم يسهل لأن الدرس أنه وجدته ثمرة حياة كسفس  
 ومصاص ندى ودم يد وسطها . وحيد فلا فرق بين تنبئه إلى حركة مدروح أولاً لأنه  
 ما عمت حياته كان الظاهر موته بالحياة . ولهذا لم يؤثر اتصاله لدون سنة أشهر وإن عمر أنه  
 لا يعيش فمن قتله وقد انفس بالحياة قتل به كقتل مريض مشرف على الموت . فإن انفصل

( قوله ولهذا لم يؤثر  
 انفصاله الخ ) أي في  
 الوحوب فلم يسقط  
 بذلك .

( قوله فأسلمت ثم أجهت ) أي والحياة عليها حال الرء كما هو العرص وكل خرج ثوبه غير  
 مصمون لا يلقاب بمحمونا شعرا عدل في الأساء . ( قوله والحمل مكه ) أي السيد ( قوله وجعل  
 بعض الشروح ذلك ) أي العصمة فيدلل الخ ( قوله في الأولى ) هم قوله حرية أو مرتدة ( قوله  
 أو غيره في الأخيرة ) هي قوله أو فة حبسها مسم ( قوله من به ) صهره ولو دون سنة أشهر لكن  
 قديما فيه قوله سيقن استقرار حياته وكذا قوله الآتي ثم فسره وقد انفصل فلا حياة من به الخ  
 فإن مفهومه أن من قتله وقد انفصل بالحياة لا يقتل به وانفصاله في هذه حياته فليست ( قوله  
 وبقى زماناً لا ثم ) أي عصى العدة بأن موته بعده ليس سلب الحياة ( قوله أي ثم خرج )  
 أخرجه ما لمات حين خرج رأسه فقد مثل أو دمه أنه مات ثم على حج وجهه ثم ما عصب : وفي  
 العاد ولو صر به خرج رأسه وخرج ومات قبل اتصاله بحي المدبر الرء أو بعده فلا يضر . وقد يقن  
 فلا وحت الدية حيث تحقق حياته وإن لم يعصب خصوصاً أنه يشترطوا استقرار حياته إذا انفصل  
 كما قرره الشرح حيث قال إن انفصل وصهرت حياته ثم مات وحت دية وإن كان انفصاله لدون  
 سنة أشهر وقطع بعدم حياته هذا . ولينظر الفرق بين ما عصب قبل تمام خروجه حيث وحت  
 العرة وبين ما لو أخرجه رأسه ثم صاح خرقاً آخر رقبته حيث وحت عصبه التماس مع حيون  
 حياته قبل انفصاله . ولعله أن الحياة لما وقعت على ما تحت حياته أصبح ترب مرة الحياة  
 على انفصاله تعبط على الحيا . فدلله على الحياة على الأس . لأن هذا من حياة بنت عامه  
 بل على أنه بالحسين ليس مقصوداً بها ضعف عمره ( قوله ولهذا لم يؤثر ) أي في وحبوب الدية بالنفس  
 وقوله فكذلك أي يقتل به .



في العبد (ويشترط بلوغها) أي قيمة المرأة (سب عشر أمته) أي أنه في سب بين إن  
 كان وإلا كولد الزنا عشردية الأم (تسمى في الكامل، حرته والإمامة ولو كان الإحسان  
 من شمس أمه البنت أو نوه قبيلة، وكذا متولد من كسرة ومسلمة عند أن ذلك يخص  
 الأم في لدن فرض منه فيه رقيق تباع قيمته خمسة أمرة كما روى سب عن جمع من مسجده  
 عن عمر بن الخطاب وعنه قيمة الإبل المصنوعة يد كاتب حادثة شمس محمد (في فصول) حد  
 أو شمس لم يوحده إلا ما ذكر من مذهب ولو لما قل وجب سب عشر دية الأم، وفي كان  
 كاملا (خمس أمرة) سب فيه لأن الإبل هي الأصل (وفي لشرط) سب عشر  
 الدية لإطلاق الخبر، وعنه (في فصولها) سب بالغة ما بلغت ورد حسب الإبل والحياة منه  
 عند عذبت في خمس يؤخذ حنة وسب واحدة وسب واحد من فلب وسب الإبل فكما سب  
 في الدية لأنها الأصل في الديات فوجب الرجوع إليها عند فقد النصوص عليه، وله يبرق بين  
 منها وقد بدل البدن في كفاة جماع ذلك لأن من سب لأمة من حرة لها (وعنه)  
 أي المرأة (ورقة خبرين) تقدير استصاها حيا ثم موه لأمة فداد عند يوسف لأم (إحسان  
 نفسها كأن صامت أو شربت دواء لم ترث منها شيئا لأنها قاتلة (و) الفرد (على عاقبة الحاي)  
 للحبر (وفي إن نعد) الحناية بأن قصدها بما يحض غالبا (وهو) المرأة لا على عاقبة  
 بناء على تصور العمد فيه، والأصح عدم تصوره لتوقعه على غير وجوده وحده (و) من  
 المصوم (اليهودي أو النصراني قين كسر) لعموم الخبر (وقيل هو) عدد المدونة والنحو  
 (والأصح) أنه سب منه (عمره كذا عشره) فاسا على أمه، وفي الموصى ويحود  
 ثلثا عشر عزة مسلم (و) حين (الرفيق) الحرة عفا على الحين أول الدن والرفع على الزمان  
 والقدر فيه (عشر قيمة أمه) فاسا على الحين الحرة فإن غرته عشر دية أمه، وسواء فيه  
 ما كروا في وفيها المكاة وأم لولد وغيره، ثم لو حسب على عمره لم يكفه شيء، إذا تك أسد

---

مسألة أم غيره فيحرق كما فهمه لقصده، بوجه عن شيء من مذهب (قوله أي دية أي حين  
 إن كان) أي وحدت (قوله عشر دية لأم) ويرى مسألة إذا كتب أمه أو هي  
 كاتبة (قوله أو نوه قبيلة) أي الإحسان ظهره ولو بعد حرة وهو صمد ثم أنه مع وفي عني  
 الحاية وإحسان وما كان معصوما في حنتين فأمه في قدر صمد ما لها (قوله فلب سب  
 حسا) لم يبين الشارح المثل الذي فقدت منه هل هو مسافة التضر أو غيرها، وقيل ما مر في  
 فقد إبل الدية أنه هنا مسافة القصر (قوله بأن لم يوحده إلا ما ذكر من قبعتها) أي مؤم واحد  
 منها إلا مساوي دون سب عشر الدية (قوله ولو تماثل) أي ولو غير متميز (قوله فكما سب  
 في الدية) أي فتحب قيمتها أمه على حج (قوله في كسرة جمع الناس) أي حشم ثم سب قيمتها  
 لما تقدم بيانه ثم على حج (قوله كأن صامت) أي وهو صوما واحد (قوله واحدة على عاقبة الحاي)  
 وكذا دية الحين إذا انفصل حيا ثم مات (قوله وللحين الرفيق) سب حيا لها أساسا العقب  
 على وصية أي وصف الحين بالحرة أي آخر فتأمله ثم على حج وقوله على وصية أي وصف  
 الحين بالحرة (قوله فيه عشر قيمة أمه) محل ذلك ما لم ينصل حيا وعوب أما إذا انفصل حيا  
 ومات من آخر الحناية فإن فيه تمام قيمته ثم رأيت قوله ما لم ينصل حيا الخ

(قوله فالتعير به) أي  
 عشردية الأم لشموله  
 لولد الزنا (قوله وإذا  
 وحسب الإبل والحياة  
 شمس محمد عذبت) هذا  
 عند مكرز مع قوله  
 في دية سب قيمة الإبل  
 لمصلحة الخ لأن ذلك  
 في عمر قيمتها مسطرة  
 وهو في أمه لها نصيبا  
 مضافة كالإحسان (قوله  
 فكما سب في الدية) أي  
 رجع للقيمة (قوله ما عر  
 عطفا على الحين) قال  
 ثم تقدير الحين هنا  
 إعماله العطف على  
 وصية أي الحر فأمه أمه.

عنى فيه مال الله، ونعتهم قسمتها (يوم الحجة) عليه لأنه وقت توحب (وفيل) يوم (الإحسان) لأنه وقت الاستمرار، ولأصح أسرار أكثر القوم من وقت الحجة إلى الإحسان تعليلها عليه كإحسان ما فعل حيا ثم توب من أثر الحجة وإلا فسه قيمة يوم الانفصال قطعاً والقيمة في التقى (بسددها) هو جرى على العاد من أن من ملك حولا ملك أمه فالمراد لمالكه سواء كان مالكها أم لا (من كات) لأنه التوبة (متنوعة) أطرافها على رأسها وله حاقة فهو مثال وإلا فلا در على كونه ناقصة (والجنين سليم) أو هي سائمة والجنين ناقص (قومت سائمة في الأصغر) لسلامته أو سلامتها وكأله كانت كافرة وهو مسلم تقوى سائمة ولأن نفس حيا قد يكون من أثر الحياة وسلامته لإحسان والتعبد والأي لا تفتت سائمة لأن نقداً الأعباء أمر حقي وفي قدر خلافه بعد (وتحمله) أي بدل الجنين التقى (اللاه في الأظهر) لما مر أنه تحمل العمد والذي في مال الحائي، ولو أقرت بحياة وأسكر لإحسان أو حروجه حيا صدق المسكر بميمنه وقدم سائمة نوات، وفسد الساء وعلى أصل الحياة حيا وامرئ من كماله لا يوردي، وإن أتى أن الإحسان أو موت من خرج حيا ساء آخر فإكان الله بقائه الأم يليه صدق الوارث وإلا فلا ونقل ربح وامرئ من ساء مامر وإن كنت حيا عرفت استهلال واحد وحمل وحيا يبقين، فإن كان ذكراً وأى فعره ودية أش أو حيا ومسا أو حيا وماتت فاذن ورثة الحيتين ساء مومها وورثته، عكسه فإن حيا، أو ساء فلا وارث وإلا أقصى لنحالف

### (فصل)

#### في كفارة القتل

و لأصل فيه قوله تعالى - ومن قتل مؤمناً خطأ - حرر رقبة مؤمنة - وقوله - وإن كان من قوم يمسكهم - منهم متناقض فيه مسامة إلى أهله وبحر رقبة مؤمنة - والنفسد منه تدارك ما فرس من التقصير وهو في الخطأ، أي لإلزام منه ترك التفتت مع حظر الأمان (نحوه) (نقل كفارة) على التفاعل غير الحرى ونحو فوراً في محمد تداركاً لإنه خلاف خطأ، وخرج ما يقتل غيره فلا يجب فيه لعدم وجوده (وإن كان القاتل) المذكور (صلياً) وإن لم يكن بمجرم ولا موم أن غير المبرور قد أمر غيره ضمن أمره دونه وقضيته أن الكفارة كذلك،

(قوله أو حروجه حيا) هذه الصورة عرفت من قوله الباقى ويصدق حيا منه في عدم الخ (قوله ويقتل هذا الساء) أى في الإحسان وفى أنه ساء حيا (قوله وحيا يبقين) أى وهو غيره ودية وقوله ومات أى لأنه (قوله ووارثه عكسه) هذه الصورة عرفت من قوله الباقى ويصدق حيا بميمنه في عدم الحياة أه سم على حج.

### (فصل)

#### في كفارة النفس

(قوله وهو) أى وبكى فوط وقوله ونحو فوراً في عمد ودمعى أن مثله شه العمد لعصبية بالإقدام عليه (قوله فلا يجب فيه) أى في العبر (قوله وقضيته أن الكفارة كذلك) أى على الأمر.

التعفة وهذا مثال الخ وممراده كما لا يخفى أن أصل كونه مقطوعة مثال فشله ما إذا كانت معيبة يعيب في غير الأطراف أصلاً وهذا خلاف ما يفهمه تفريع الشارح فتأمل (قوله ساء آخر) تنارعه لإحسان وموت (قوله أوحى وميتا) أى وموت على وهو معتوف على جنين أى أو ألفت حيا وميت (قوله ومات) أى في صورتين (قوله) عانى ورثته الحيين - أى موتها (أى بغيرها الحيين) ثم ترثها وورثتها ونظيره يقل في عكسه (قوله فلا يورث) أى من الحيين وأمهما.

### [فصل]

#### في كفارة القتل

(قوله غير الحرى) أى الذى لا أمان له قتاله في التعفة ثم قال عكسه ما عكسه والجلاد الذى لم يعلم خطأ الإمام أه ولعل جميع ذلك سقط من الكتابة من الشارح لأنه ذكر محترزها بما يأتى أو أنه توم أنه ذكرها هنا (قوله) ونحو فوراً في عمد أى أو شبهه كفى التعفة ولعله سقط من الشارح أيضاً بدليل أنه لم يخرج بعده إلا الخطأ.

(قوله وعدم لرومهما كفارة وقاعهما) نظر ماصورته في المحصور وغنه الممر (٣٦٥) (قوله فيعتق الولي عنهما)

أي سواء كانت الكفارة على الدور أم على التراخي وهذا هو العتمد كما يدل عليه سياقه وصرح به والده في حواشي شرح الروص وعنه فساد ذكره الشيعان في باب الصداق مع ما في قول الشارح وما يأتي منه نصهم الخ قائما غرضه منه حكاية حمل ذلك النص لآخر (قوله أو على ما إذا كان العتق تريا) هذا لا يلاقي كلام الشيعان لأن كلامهما هناك في خصوص العتق عن الكفارة وقد نقله هنا عنهما والده الشارح في حواشي شرح الروص وعبارته ذهكراني باب الصداق أنه لو لم يصح كفارة قتل فأعتق الولي عنه عمدا لنفسه لم يجز لأنه يتصمم دحوله في ملكه وإعاقه عنه وإعتاق عبيد الطمل لا يجوز اهتبهال ويعتمد المذكور هنا كما ذكره جماعة وصن عليه الشافعي (قوله فان دند) يعني المال (قوله الإعتاق والإطعام عنهما) أي في نحو كفارات الحج وإلا فالقتل لا يطعم فيه ولا يتصور منهما طهار ولا

كما به عليه لأدرعي (ومحسوس) يد يد عنهما به خطأ وهي واحدة فيه وعدم رومهما كفارة وقاعهما لارتباطها بالتكليف وليس من أهله ولا يدرها على الإذنه حييا حياة فيعتق الولي عنهما كما حرم به ابن تيمري في روضة مع جمع ونص عليه الشافعي وم ذكره الشيعان في لعدن من عدم جواز إعاقته عن النبي حرمه عنهم على ما ذكره في البراسي وما هنا على ما إذا كان على الفور أو على ما إذا كان العتق برعا والمجور على الوجه والشافعي أن الكفارة يعتق عنه وليه فان فقد وصام الصبي المميز أحزاه وللأب والجد الإعتاق وإدعاه عنهم من مالهما لا نحو وصي وهم من يملك الحاكم لهما ثم يعتق الوصي ونحوه عنهما (وعنه) وأمة فيكفران باصوم (ودند) قتل معصوما مع أو غيره قص لعنه أولا ومع هذا ومؤيد ، وتصور إعاق الكافر لا لم ش برنه أو يستدعي عتقه ببيع ضمني (وعامدا) كالمخطئ ، من أولى لأن حجه إلى خبر أعظم (ومحسوس) إجماعا ولم يتعرض لشبه العمد للعلم به مما ذكره لأحد منهما ومذونه في القتل من المقتول (ومتسبا) ككفره وأمر لعنه مبرز وشاهد زور وحرف عدو ما وير حصل البردني بعد موت أحده فأنراد ما نسب ما يشهد صاحب الشرع أما حرفي الذي لا ينال له والخازن له من الأمر لإمام تلك وهو حاضر ما حال فلا كفارة عنهما نعم المبرم الأول ، ولأن الثاني سيف لإمام وآله سبسته (مقتل) معصوم عنه نحو (مسلم ووبد ر حرب) وير لم نعم فيه فود ولا دية في صورة البينة أول الباب بقوله تعالى - فان كان من قوم عدو لكم - الآية أي فيهم (ودند) كفارة ومؤنس كما في آخر الآية وكبريت بأن قتله مرتدة مثله لما مر أنه معصوم عليه ، ويقاس به محوران حص وسرك صلاة وقاعع سري بالنسبة مثله لأنه معصوم عنه خلاف هؤلاء بالنسبة لعرضهم لإهدارهم ثم قاطع الطريق ،

(قوله كما به عليه لأدرعي) معتمد (قوله لا يدرها) تكليف قد يش لأحاجة بحوب بالنسبة للمجور لأنه ليس في صوم ولا يوموم وحب الكفارة عليه حتى يحتاج بحوب عنه (قوله وما هنا على ما إذا كانت على الدور) يأمن في أي موضع يكون العتق على الصبي على الدور مع أن محل الدور إذا عصى بالنسب والنسب ليس محسوسا حتى يعصى إلا أن يقال إنه إذا بعد بعض معاملة البالغ كما عومل معاملة في وحب البنية عنه مع عنة (قوله فان دند) أي سبسته وبن الصبي (قوله والإطعام عنهما) أي على المرحوح يتأمل ما يأتي من أن هذه الكفارة لا يطعم فيها ، وقوله من الماله أي لأب والجد (قوله لا نحو وصي) يأمن هذا مع قوله بعد ثم يعصى الوصي ونحوه عنهما ، ثم قوله من تمت الحاكم به يظهر إن لم يكن في مالهما مدينته الوصي ، ولا فلا معنى لكون الح كتمت ثم يعتق الوصي ونحوه. ويحتاج بأن كلامه مقروص في إيراد الوصي منق من مال به عنهما فلا يبعد منه لأن بوى الطرفين خاص بالأب والجد إيراد لإعاق عنهما من ماله أن قبل الوصي عن المولى عليه فيدخل في ملكه فيصير من حيلة أمواله يعتق الوصي به لأن ما يعتق صر مسكا للصبي أو المحصور فيعتق بولائه عليهما (قوله لأن حاجته) وفي نسخة لأن حاجته وما في الأصل أوى (قوله لعدم المبرم الأول) أي الحرى ، وقوله وآله النيابة عطف نصير (قوله وقاعع سري بالنسبة مثله) أي في إهدار ويرم مكن نصته كإرائي المحسن إذا قتله برك الصلاة أو عكسه فعليه الكفارة .

كفارة في جماعتهم في رمضان (قوله من ماله) أي مال الأب واحد ، أما من الصبي والمحور فيتعاطى العتق والإطعام عنهما الوصي والقيم كالأب والجد .

لأنه فيه من إدر الإمام وبذلك وجب كذا به (وحيث) معصوم لأنه آدمي معصوم (وعنه عنه)  
 بذلك ولأن الكفار حق الله تعالى (وحيث) فتخرج من تركه لذلك أيضا ، ومن ثم لو هدر  
 كالأراني الغصص ثم يحس فيه كما استظهره بعض الشراح وإن أتم قتل نفسه كما لو قتله غيره أو نياها  
 على الإمام (وفي) قتل (نفسه وجه) ثم لا يجب فيها كذا لاصحان ، ويرد نصوص الفرق وهو أن  
 الكفار حق له تعالى في إسقاط بعضه بخلاف الصالحين (لا) في قتل (أمرأة وصي حريمين) وإن  
 حرم لأنه يسلم لعضنهما ركنون في وقتها حتى الإسلام وكذا في أخرى المحبوب خرق (وحيث)  
 فيه عدل حال القتل وعكسه (وحيث) فإنه من صلبه في إهدارها بالنسبة لسانها حيث  
 (ومقتض منه) فله إسحق ووسع التودد منه مهذر بالنسبة إليه ولا يجب على عائش وإن كانت  
 العن حقا لأنها لا تعد مهذرا عادة على أن لا يترتب عليه إلا حق في صلبه للظاهر ، وقيل بدعت  
 من حرمه بصفة غير مرتبة ، فمن أسقط فحق لله تعالى إهدار عنده ومن أدويتها لمرة  
 التي أمر بها صلى الله عليه وسلم أن يتوضأ العن في بعض وجهه ويديه ومرفقيه وركبتيه  
 وأطراف رجليه وداخل إزاره أي ما يلي حسنه من الإزار ويصبه على رأس المعيوب (وسلم كل  
 من الشركاء كفارة في الأصح) لأنها حق يسقط بإقتل ولا يسقط كالمصاص ، وبه هارت البنية  
 ولأنها وجبت لحك الحرمة لا بدلا ، وبه هارت حرمة الصيد ، والأراني على جمع كفارة (وهي  
 كذكره) (ظهار) في جمع مائة منها في من أخرى ، ثم يصوم شهرين متتابعين كما أمر  
 ثم أيضا لأنه (لكن لا يصوم) عكس العن عن الصوم (في الظاهر) إذ لا يصوم فيه والجمع  
 في الكفارات النفس لا النفس ، وليس يجب تحمل على المتبدي الأوصاف كالإيمان في رقعة  
 لا الأشخص كالإصم هذا والثاني نعم كفارة الظاهر ، ونعم في صوم أنه لو مات قبلها  
 أطعم عنه .

(قوله من مال عليه)  
 كان ينبغي إيراد الصبر

(قوله لأنه فيه من إدر الإمام) أي من القتل ه مسم على حجج (قوله وإلا وحدث كالفية)  
 قال في شرح انروص ه ، على ما أتى من أن لمع في فيه فلا يسلم معي القصاص فلا إشكال بين  
 الباين اه سم على حجج (قوله ومن ثم لو هدر كالأراني الغصص ثم يحس فيه) هذا يقتضي تبرير قتله  
 نفسه بغيره قتل غير مثله لا ماله قتل مثله له وإلا وجب قتله لوجه التبريل اه سم على حجج ووجه  
 التأمل الذي أشار إليه أنه معصوم على نفسه وذلك يقتضي وجوب الكفارة عليه لعدم مخالفته قدمه  
 في السيم من أن الأراني المحصن معصوم على نفسه فحشر له لعلته ويستم (قوله فتبيننا على  
 الإمام) أي فانه لا كفارة على النفس (قوله لإهدارهم) أي الدمي والصدان (قوله ولا يجب على  
 عائش) أي الكفار كما لا يجب قتل نود ولا ذية عليه ، ومنع عائش الوي إذا قتل بحاله فلا شيء  
 عليه (قوله ومن أدويتها لمرة) وهل يجب على العن فعل ذلك إذا وجد أسأير في المعيوب  
 وجاب منه أم لا فيه صر وأقرب الثاني لعدم بحث حج دعت (قوله في بعض وجهه وبذنه الخ)  
 لم يقتل مسنده بفسره الحديث مع أن لأماط الواردة في كلام الشارع تحمل على مدلولاتها  
 الشرعية (قوله وبذنه) أي كفاه فقط دون الساعد (قوله ودخل يدره) أي ما بين السرة وركبة  
 (قوله أصم عنه) أي لا عن الصوم لواجب عليه وليس هو كفارة اه سم على حجج .

## ( كتاب دعوى الدم )

غيره عن القتل لروحه له غالب ( والقتله ) مسح التفت ، وهو لعه اسم لأوجه الدم ولأيمانهم ، واصطلاح اسم لأيمانهم وقد طوى على الأيمان مقتضا إيد القسم ايمان ولاستماع الدعوى للشهادة بالدم لم يذكرها في الترجمة وإن ذكرها فيما يأتي ( بشرط ) لصحة دعوى اسم كعبه وحصل الأول بقريه مايشي إيد الكلاء فيه ستة شروط ، أحدها ( أن ) نعم علما بأن ( حصص ) المدعى مقداره نصف العرض به فيقتل عما مدعى القتل ( ما يدعيه من عمد وحظ ) وشبه عمد ويصف كلامها بما يليق به إن لم يكن قتلها موثقا بذهب القاضي على ما في أواخر الشهادة به فيه وحذف الأخير لاطلاق الخطأ عليه ( وآخر دو شر كذا ) لأن الأحكام نصف باختلاف هذه الأحوال ويذكر عدد الشركاء إن أوجب القتل لدمه نعم بوقل ، إمام لا بدون عن عشرة مثلا سمعت دعوه وطالب نصف المدعى عليه فن كان واحدا فعليه عشر الدية واستثنى ابن الرفعة كالماوردي السحر فلا يشترط تفصيله لحقائه ،

## ( كتاب دعوى الدم )

[ كتاب دعوى الدم  
والقسامة ]

( قوله دعوى الدم ) غير الكتاب لأنه لانتهاه على شروط الدعوى وبيان الإيمان المعتبر وما يتعلق بها شبيه بدعوى والنسب فليس من الحديث ( قوله والقسامة ) مع ما كان العاد من أحوال القاتل استدعى ذلك بعد من موحد من إحداه فيبه وهي بعد الدعوى ما بين وإيد شهادة اسم على مذهب ( قوله وهو ) أي هذا المذهب وذكر تراجم الخبر وهو الأول في مثله ، وقع فيه الصبر بين مذكر ومؤنث ( قوله وقد طوى ) أي القسامة اصطلاحا وقوله مصلح أي دما أو غيره ( قوله ولاستماع الدعوى ) أشار به إلى أن الرادة على الترجمة وإن قضاها هي عيب فحلله إدام بوجود ما سندها ( قوله وحصل الأول ) أي في الترجمة وقوله ما يأتي أي من قوله من عمد الخ ( قوله أحدها أن نعم عاد ) خرج مسائل في العلولات منها إذا ادعى على وراثت من صدور وصية شيء من مورثه له فسمع دعواه وإن لم يعين الموصى به أو على آخر صدور قرار مسه له شيء اسم على مذهب ومنها البقرة والحكومة والرحم ( قوله إن أوجب القتل ) أي فإن أوجب القتل لم يجب ذكر عدد الشركاء لأنه لا يختلف به حج ما دعي وقصيته أنه لا بد من بيان أصل الشركة ولافراد وإن كان المدعى به القتل الموحى للقود وفيه نظر فإن ما عدل به وجوب ذكر عدد الشركاء يأتي في أصل الشركة ولافراد حيث كان المدعى به القتل الموحى بالقود ثم رثيت منه على مذهب فمن عن مر أنه لا حاجة إلى بيان أصل الشركة ولافراد حيث كان القتل موحيا للقود وهو واضح مما قبله لانتقال من عوئد ذكر الشركة أنه متقدرها قد يكون الشركاء محبطين فمقتط به القود على العمد لأنما تقول صحة الدعوى لا توقف على ذلك ، نعم يمكن الدعوى عليه من ذكر ذلك وإن شاته لكون دافعا للقود عنه ( قوله فلا يشترط تفصيله ) أي من المدعى .

وهو ظاهر (فإن أطلق) المدعى (سعيه القاصي) استحسانا لا ذكر نصيح دعواه وله الاعراض عنه (وقيل يعرض عنه) كما لأنه نوع من التيقن أن يقول له قل قته عمد مثلا لا كيف قته عمد أم غيره . والحاصل أن لا تفصل عن وصف أخطئه حائر وعن شرط أخطئه بمنع ولو كتب ورقة وقال ادعى ما فيها كفى في أوجه الوجهين رد قرأها القاصي أو قرئت عليه أي محصورة الخصم قبل الدعوى ونسبها كونه مبرمه في ادعى همة اعتد دكر انقص اعتبر فيها أو سعا أو إقرار اعتبر دكر لزوم التسليم له (و) ناسبا (أن يعين المدعى عليه فيقال) في دعواه على حصرين (فإنه أحده) نوقله هذا نوقله أوها أو طلب تحكيمهم (ثم يحكمهم القاصي في الأصح) لاسم المدعى عليه فلا سمع هذه الدعوى لأن التحكيم فرعها حيث لم يكن ثم لو كان سمعت وحلفهم وعلى هذه الحالة يحكم ماضى به رافعي في قول مستند بالوث من أن له التحكيم والى يخدمهم أي دكر تحكيمهم موصول في إقرار أحدهم بالنفس واستفتاء الحق ولا صرر عليهم في عين صدقة (و) بحر أن أي الصحيح ومضاهيه (في دعوى) نحو (عصب وسرقة وإنلاف) وغيرها من كل ما يصور فيه شراد المدعى عنه سبب الدعوى فلا سمع فيه على مهم وقبل سمع لأنه بقصد كتمه حينئذ فالنفي فيه غير خلاف نحو السمع بكونه يشأ عن احتير عاقبه فيصط كل صاحبه (و) رابعها وحاشها أهنة كل من ادعى عيبا بخصم ورد الخواب حينئذ (و) السمع الدعوى في الدم وغيره (من مكاتب) أو مكران (ماترم) وهو لبعض الأحكام كعاهد ومؤمن (على منته) ولو محجورا عليه سعة فليس أوفى لكن لا يقول لأول استحق سايام لئلا من يستحقه ولما فلا يصح دعوى حر في لئلا من له فلا يبقى ذلك صحة دعواه والدعوى عليه في صور لأن المهور إذا كان فيه تفصيل لأمره

(قوله محصورة الخصم) أي أو غيبته الغيبة المسوغة لسماع الدعوى على العايب كاهو ظاهر (قوله من كل ما يصور فيه شراد المدعى عليه) يعني عن المدعى يعني يعور استقلاله به قرينة ما يأتي وقوله سبب الدعوى متعلق بانفراد أي بالسبب الذي ادعى لأحده كالعصب (قوله لأنه يقصد كتمه) عبارة الدمبرى لأن المشرطه لأمور يتعد كتمها (قوله لأن المهور إذا كان فيه تفصيل الخ) يتأمل

(قوله وهو ظاهر) و قد سمعت الدعوى وحلف فعلى من سكون الدية وما مقدارها إن لم توجب التصاص في الدمري عن المطلب أنه حيث سمعت الدعوى سئل الساحر ويعمل بديانه ه وهو ظاهر إن أمر كان مستمر على إسكارة مادام ومن وعده بحب دية خطأ على الساحر لأن الدية في الخطأ وشبه العمد على الخاني ثم سحبهما العقيدة وفي العمد على الخاني عسبه والسحر فيما ذكر يحتمل كونه عمدا فالدية فيه على الخاني ولم تنجسها المداية وتحتمل كونه خطأ أو شبه عمد فتجسس عنه وقد علم من شهادة المسحق وحبوب الدية على الخاني وشككها في تحمل العقيدة والأصل عدمه فأشبهه ماله علم كونه حصا مثلا ويعد تحمل العقيدة به وبالله فيه على الخاني ومأخره على الخاني لأنه أول (قوله أخطئه) أي المدعى (قوله ولو كتب ورقة وقال ادعى عايشها) أي بعد القراءة الآتية (قوله كفى في أوجه الوجهين إذا قرأها القاصي الخ) وعدة حج نعم يسعى أن القاصي والخصم لو اطاعا عليها وعرفا معيها لكفى وعليه يفرق بين هذا ونظيره في إظهاره على رقعة خطئه أنه لابد من فرائضهم ولا يكتفى بقوله أشهدوا على ما فيها أو عرفوه بأن الشهادة بحسب لها أكثر على أن أشهدوا على ذلك ليس صيغة إقرار على ما صرح به وهي صاهره في أنه لا يشترط ههنا القاصي ولا قراءتها عليه فعلمها به يزل مبره القراءه من القاصي والسابع من الخصم (قوله من كان سمعت وحكمهم) صيته أنه ليس له كدفع المدعى وإن ادعى ما حصل (قوله أي يأمر تحكيمهم) أي بأن يقول لهم احلوا وعليه في امتنعوا منه حيث ادعى وسندوا حلفه أنهم مطالب راحه (قوله فلا يصح دعوى حر في) هذا تدبر مع على قوله مبرم ولو لمعص الخ (قوله فلا يبقى ذلك) أي قول لنصف ملتزم الخ

(قوله أحدا عما ذكره

وصى ومحون ولا دعوى عليهم أي إن لم يكن ثم بطلت دعواه أحدا مما ذكره في وصية الوى سكور للدعوى على عاتق صاحب مع المنة بين الأحمال ومن قول إمام سعة موح قود وشبهه بكوله وحلف لئلا لا يسمع للدعوى عليه لإقامة اليمين فلا يجب منع لو بكل لأن السكول مع اليقين إقرار حكماء وإقراره غير صحيح (و) - سم أن دعوى دعوى غيره خبيث (و) أي تحصى (أمره بالقرن ثم انتهى على آخر) أمره بأشركه (ثم سمع الثانية) لكذب لأوى هذا من صدقه لأمره فهو مؤخر قراره وسمع له دعوى عليه على الأصح في أصل الروضة ولا يمكن من العود إلى الأولى من الثانية كذا (و) أي (عمدا) مثلا (ووصيه غيره) من حلف أو شبه عمد ولا يمكن (لأن أصل الدعوى) وإبره يد كرك لا لك (ويلا في لأظهر) لسمعه تصدقه وامي دعوى العمد لا دعوى السر لأنه قد يظن ما ليس بعمد عمدا والثاني من أن في دعوى العمد غير مردد العود وشبه كلامه الثقة الذي لا يتصور حقا ذلك عليه وإن وصفت العمد حقه لأنه قد كان في وصف وصية في لأصل (و) أي (ثبت القسامة في السر) دون مسواد كباقي وقوف مع النص (بمحل لوث) بمثنية من اللوث على المؤه حقه نحو من النبي لحامه على أو العمد لأن لا يمكن حجة صهيبة وشبهة أن لا يتم القتل بمساة أو إقرار أو غير ذلك حقه في الحكم به وإبره بأش هه ناس لمراده حقيقة لأن لوث قد لا يسطر بالحسن كاشهده لأنه لا يمكن له إما للمدعي أو غيرهما محله اللوث من الأحوال التي يوجد فيها التقران مؤهبة (وهو) أي اللوث (قريبة) حالبة أو مقالية مؤيدة (تصدق المدعى) أن يوقع في اليمين صدقه في دعواه ولا بد من ثبوت هذه القرينة (أن) أي كان إقراره في محضر في ذكره (وحد فسر) أو بعبارة وتحقق موته (في عبه) مقصوده عن ذكره (أو) في (قرة صمد فعدله) أو أمده قبلته دينا أو دينا حيث كانت العمدوه تكون على الاتقار به في وجهه كذا في محضه في الروضة وهو العمد والمراد به من لم يبر صدقته بنفس ولا كره من عمده أي ولا ضرورة بينهما كما هو واضح .

(قوله وصى ومحون) أي بر دعوى لمه الوى أو يوقف إلى كلفه أنواله سم على منهج (قوله أي إن لم يكن ثم بطلت) أي على العود والمحون (قوله وسعد عبه الوى) أي ما إذا كان ثم بطلت وأقامها المدعى وقوله ويحتاج أي المدعى (قوله فمع الدعوى عليه) أي ما إذا كان الذي أنه قتل عبده أو أناب ماله (قوله ولا يمكن من العود إلى الأولى) أي لا مع تصديق الثاني ولا مع تكذيبه (قوله وشبه كلامه الخ) مقصود (قوله وإن أصاب العمد) وهو قوله لأنه قد يظن الخ (قوله وإنما ثبت القسامة) مع لما فرغ من شرح دعوى شريعته على عهده سم على منهج (قوله لأن لا يمكن حجة صهيبة) أي وهو سب لمه يمكن صمد (قوله وشبهه) أي شرط العمل بتحقيق اللوث (قوله حيث سعة له) أي أن رأه ما لا وكان محمدا (قوله ولا بد من ثبوت هذه القرينة) أي لأن يبين سمها يستدل إلى حقه المدعى (قوله لمه سم على منهج) (قوله وجد قتل أو بعبارة) مع ذلك لا يجوز له وحده بعبارة في قرينة وبعضه في أخرى فلاولى أن يعين ويقسم له سم على منهج وقوله أن يعين أي يحدى انقرتين (قوله وتحقق موته) قيد في البعض (قوله والمراد بغيره) أي الغير المانع من اللوث .

(قوله وصى ومحون) أي بر دعوى لمه الوى أو يوقف إلى كلفه أنواله سم على منهج (قوله أي إن لم يكن ثم بطلت) أي على العود والمحون (قوله وسعد عبه الوى) أي ما إذا كان ثم بطلت وأقامها المدعى وقوله ويحتاج أي المدعى (قوله فمع الدعوى عليه) أي ما إذا كان الذي أنه قتل عبده أو أناب ماله (قوله ولا يمكن من العود إلى الأولى) أي لا مع تصديق الثاني ولا مع تكذيبه (قوله وشبه كلامه الخ) مقصود (قوله وإن أصاب العمد) وهو قوله لأنه قد يظن الخ (قوله وإنما ثبت القسامة) مع لما فرغ من شرح دعوى شريعته على عهده سم على منهج (قوله لأن لا يمكن حجة صهيبة) أي وهو سب لمه يمكن صمد (قوله وشبهه) أي شرط العمل بتحقيق اللوث (قوله حيث سعة له) أي أن رأه ما لا وكان محمدا (قوله ولا بد من ثبوت هذه القرينة) أي لأن يبين سمها يستدل إلى حقه المدعى (قوله لمه سم على منهج) (قوله وجد قتل أو بعبارة) مع ذلك لا يجوز له وحده بعبارة في قرينة وبعضه في أخرى فلاولى أن يعين ويقسم له سم على منهج وقوله أن يعين أي يحدى انقرتين (قوله وتحقق موته) قيد في البعض (قوله والمراد بغيره) أي الغير المانع من اللوث .

بالعكس وليس هو في النجدة (قوله قد يكذب في الوصف) يعني في العمد

( قوله و يشبه اشتراط  
أن لا يكون هناك طريق  
حادة الخ ) هذا إنما ذكره  
في النجعة فيما إذا وجد  
تقرب القرنة مثلا لأبها  
وإلا فهو مشكل مع  
ما مر وعده رتبة ووجوه  
تقربها الذي ليس به  
عمرة ولا معه ولا حادة  
كثيرة الطروق كبر  
فيها ( و وله لا يأتى  
قوله وإلا ) أى ولا قوله  
نقل ( قوله ولا وصل  
سلاح ) هذا لا يناسب  
صنيعه فيما مر وأخذه  
وصول السج عنه ( قوله  
واستمر شأنه الخ ) ذلك مر  
أن هذا ليس من مقول  
القبول فلما راجع قوله ما مر  
يكن ثم سمع الخ راجع  
إلى قوله ورؤيه الخ  
كأن هو ظاهر وقوله في غير  
جهة دى السلاح راجع  
للترشيش وما بعده ( قوله  
وجود تأثير مهم مهم  
فيهم ) لأن قوله مهم الثاني  
بالنون متعلق بتأثير وقوله  
مهم متعلق بهم لأول  
بالياء مع أنه لا حاجة إليه  
إذ لا يدخل للإيهام وصلة  
هو وعدارة التحقته وجود  
تأثير مهم فيه

وإلا فلو لم يوجد فلا تنفع التسمية فيه من أنى عصوره وعده وهو ظاهر قال الأسوى  
لأن الرقعة ويدل له قصة جبر من وجود القدس كانوا معه ومع ذلك شرعت التسمية قال العمراني  
وعده وهو لم يندح دلت إمكان غير أهله لم تقدر العداوة قال الأدرعي ويشبه اشتراط أن لا يكون  
هناك صري من حده كثيرة الطارقين ، وخرج بالصيغة الكبيرة فلا لوث إن وجد فيها قتيلى فيما  
يظهر ، يدل أراد بها من أنى غير عصورين وعند علماء حصرهم لا تنفع العداوة بينهم فسدى  
العربية ( أو عرق عنه جمع ) عصور ، عصور أحدهم على قتله ويرى يكون أعداده في  
تخوذه أو ردهم على الكعبة أو غير ذلك فلا فسادة حو بعين مهم عصورين فيمكن من الدعوى  
والسامة ولا بد من وجود أثر في ، وإن قل ، وبلا فلا فسادة وكذا في سائر الأمور خلاف الأسوى  
( ولو شئت ) متوحد ، واللام ( صان ) لذل وصح الدعوى لكن تكافؤ مع القدس فوقية  
دلت على قوته وإلا إلى آخره ولقد أصحبت التمسح عداوة مهمجة بالدعوى وحذف إلا وما بعده  
( و كشفوا عن قتل من اللحم فيه ) ولو كان وصل سلاح أحدهم الآخر ( فلو في حق الصاب  
الآخر ) إن صدق لا كما هو عدل مع هذا لأن الظاهر أن أهل صده لا قتالوه ( وإلا ) أى وإن  
لم يسمهم ولولا وصل سلاح ( فلو في صده ) لأن الظاهر حشد أنهم هم الذين قتله ومن  
اللوث دلت على كفة لحصن العام أن قتلوه وقوته أمرسته سحري واستمر بالله حق مات ورؤيته من  
يتحرك يده عده نحو صده أو من سلاحه وتكونه ما طرح عدم مانع كفى ثم نحو سمع أو رجل  
آخر أو ترشيش دم ثور قده من غير جهة دى السلاح وقيل لو كان هناك رجل آخر يتنى كونه يونا  
في حقهما إلا أن يكون أصح بالله عداوة في حقه وط لا تقرب كما هو صده كلامهم أنه  
لا أثر له حدان راجع عده فلا سلاح ولا صريح وإن كان به أثر قبل وذلك عداوة ولا ينافيه تفرق  
جمع عنه لأن التفرق عنه يقتضى وجود تأثر مهم منهم فيه غالباً فكان قرينة ولقد لم يفرق فيه  
فرع وليس من لوث ما وجد معه ثبات القتل ولو كانت ملطحة بالله ( قوله وإلا  
فلو لم يوجد ) أى أن كسبه من عداوة صده نفسه لاقتيل أو غير كونه من أهله ولا عداوة  
مهم ( قوله قال العمراني ) بالكسر والسكون إلى عمراوية ناحية بالموصل أه أساب ( قوله  
غير أهله ) أى أهل ، كان ( قوله أن لا يكون هناك صري ) أى لو كان هناك ذلك تنى  
لوث فلا سمع للدعوى به ( قوله غير عصورين ) وإراد الحصور من سهل عدهم والإحاطة  
بهم ؛ أو قتل في صعيد واحد بمجرد حصرهم الحصور من تسمير عدهم كذلك ( قوله في  
سائر الصور ) أى التي يصح منها ( قوله سكن لا تكلف ) أى كان قيل المراد بالعاقل شر وعدهم  
وهو ولا يرد منه الاتحاد ( قوله ومعه ) أى وذكر أدركهم في شرح تصوير لفساد ( قوله  
لا كما هو عدل مع حدة ) قصده التمسح في عكسه وفيه إيراد يأتى في كلام الصاب من أن  
الدعوى لا تصح ما أناله في التمسح إلى إعادته على الر حرج ( قوله وقوله أمرسته سحري ) أى  
وإن تفرق منه عده معرفته بذلك مؤجدة به وفرد مع حمل أنه غير ذلك ولا يطلع عليه  
( قوله وإن كان به أثر ) عده

بين أصدقائه وأعدائه ويجرد وجود هذا العدد لا يفي فيه بوجود عدوه من غير انضمام غيره  
إليها لا نظر إليه (وهذه العدل) الواحد أي إحصاءه ولو لم يكن الدعوى بأن فلان قتل (لوث)  
لأنه يبعد الظن وشبهه بأن أحد هذين قد قتل في حقيقة كما سيأتي من أول الباب فعلى القوي  
أحدهم أو كليهما وتقسيم (أو كذا عند الواسع) يعني إحصاء اثنين في كثير من المواضع وفي  
الوحيير أن القياس أن قول واحد منهم لو حصر في الحوى الصغر فقل وقول ربه وحرم  
به في الأنوار وهو المعتمد (وقيل شرط عرفهم) لأجل الواسع ورد ما من حيث كاحمال  
الكذب في إحصاء العدل (وقول مسقة وصان وكفار لوث في الأصح) لأن اجتماعهم على دلت  
بأنهم قتلوه والثاني قال لا اعتبار بولهم في الشرع (ولو صرح لوث) في قتل (ولو أن أحد  
ابنيه) مثلاً (قتله فلان وكذبه) الابن (الآخر) صريحاً (بطل لوث) فلا يحلف المستحق  
لأنه لا يظن الصدق بالتكذيب الدال على عدم قتله، إذ حجة لوث على القتل وبه  
أقوى من إثبات الآخر بخلاف ما إذا لم يكد به كذا فلان صدقه أو سكت، وقول لا أعرفه  
قتله أو قال به وبه، وعث القاضي أنه لو شهد عدل بعد دعوى أحدهما حلفاً أو شبهه عند  
هم يبطل اللوث بتكذيب الآخر قطعاً لمن لم يكذب أن يحلف معه فحينئذ ويستحق (وفي قول لا)  
يبطل كسائر الدعاوى ورد بما مر من الحيلة هنا (وقيل لا سلطان لتكذيبه فاسق) ورد بما مر  
أيضاً إذ الحيلة لا فرق فيها بين الفاسق وغيره وبعبارة كل غير معين الآخر من غير من يكذب  
صاحبه أقسم كل الحمين،

(قوله حلفاً أو شبهه عند)

لا يظن فيه به

(قوله وشهادة العدل) ع وما قوله فلا يفي ولا غيره به عند حلفه كذا قال لأن من ر  
هذه الحالة لا يكذب فيها وأجاب الأصحاب أنه قد يكذب بأداة وسوءه قل الدعي ورد  
من هذا في قبول الإفراء بنوارث اه أقول، قد يعرق بخلاف للماء مدعي منها وأما فيه  
ها متبع فلا يضل قوله اه مع على مسيح وقوله فلا يفي ومثل ذلك ما لو رأى إوارث في  
مسه أن فلا يفتن موثته ولو حصار معصوم ومنحور له الإفراء على الحلف بعدد على ذلك  
عجزه ومعصوم بالذوق عدم حوار فيه له قصاصاً لصغر به حصة لأنه لم يحلف فيه له بل ولا شبه لأنه  
تقدير محبة رؤيته لمعصوم في العام فالرأى لا يصط مارتد في مقامه (قوله لوث) أي حيث منوم  
فيه شروط الشهادة كأن ادعى بشير لفظها فلا يثافي ما أتى من أن الحلف تحت ما شهد وليس  
وأن ذلك ليس بلوث (قوله لأنه) أي إحصاءه (قوله كما عرفت من أول الباب) الذي قدّم أنه  
لو قال قتله أحدهم وكان ثم لوث حلفهم ومقتضاه أنه ليس له أن يحلف حيث وجد الموت لهم  
إلا أن يفرق بين الدعوى بأن أحدهما قتله مع وجود اللوث وبين شهادة السنة بأن أحدهما قتله  
فحينئذ من (قوله أو كليهما) ما من يقول قتله هذان فكيف مشكل مع قول الشاهد فتشبه أحدهم  
فليتأمن (قوله وقول) أي لوث (قوله وقول مسقة وصان) هل العبر ما خرج على حقيقته  
في شرط ثلاثة من كل منهم أولاً فيه نظر ولأقرب أن يقال لا كفاء اثنين لحصول الظن بإحصاءهما  
وفي العباد عدم الاكتفاء اثنين وفي ابن عبد الحق الاكتفاء بهما وهو موافق لما قاله (قوله  
أو شبهه عند) ينبغي أو عمداً ويستحق القسم نصف الدية فيه،

(قوله كان حذر عدل الخ)  
مراده بذلك دفع قول من  
قال إن تصوير هذا  
الخلافاً مشكلة في  
الدعوى لاسمع الامتصالة  
كما أنه عليه حجج (قوله  
ويؤخذ منه أنه ليس لا  
الخلق مع شاهده) أي  
وإن لم يكن ذلك قسامة  
لأن القسامة تنعز الأعداء  
(قوله ودعوى أن لديهم  
من إعتاق الأنبياء الخ)  
فيه أمور منها - في  
له - نعم - في - في  
الأنبياء - فيهم - فيهم  
لأنهم - فيهم - فيهم  
فيهم - فيهم - فيهم  
أن إطلاقهم فيهم - فيهم  
غير مستلزمة والدعوى  
الزعمية - فيهم - فيهم  
التي هي - فيهم - فيهم  
في أن تأييد الدعوى هو  
إدراكه في قوله قل من  
ظهر الخ ومنها أنه صريح  
في أن الصبر في قوله ثم قل  
ويعلم الخ برحمته في الدعوى  
ومنها أنه رتب تأييد  
التأييد من قول المدعى  
المدكور وكل ذلك في غير  
محل كما يعلم من مراجعة  
التحفة التي نصرف هو  
في عبارتها هذا التصرف  
(قوله ولو مدبر الخ) هو  
غاية في جريان الخلاف.

[illegible]

(قوله على ما سألته) أي من عمد أو حلف أو شبه عمد (قوله حلف كل خمسين الح) هذا إن لم ينفذ كل ما سألته لأحرر ولا لغيره (قوله وحسته منه) أي النصف (قوله وإلا حلف الذي عليه) أي خمسين مرة على ما سألته مصمم وعمد وحده على ما سألته الزماني كذا هو مش والاقرب ما قاله الزماني لأن ما سألته يستحق قبل ولا حرمة من على عدم الحضور مثله وإن سألتم ذلك سقوطه الزماني ومن في النذر عن الزماني أنها خمسون يساويها حلف ويجوز ومن بالنذر عن الزماني لاكتفاء حلف واحد مع حلف (قوله ولا تنس في طرف) وفي تعليق ابن أبي هريرة ثم قولهم لا قيمة في الطرف صدق بأن يكون الواجب مرة أو ديت أي بأن قطع به به ورعيه أو أعني عبيده وضام إليه (قوله فاقبل من عند ووجدك أو قسم) أي السيد وبعد لا قسم إن بقى على قدر القيمة أو ثلث قيمة فدائه وإلا فيبقى بعدد ما حلف عبيده وبكأن الحرم على انعاقه لأن القيمة تحب عليه ثم يحلف العاقلة فوحوها عليهم فمرع وحوها عليه (قوله سأل على لأصح) يتأمل وجه السأله فإن ما سألته ثبوت الملوث أن يحلف السيد ويصل بأشيمة العاقلة إن قلب بتحتمهم والقبائل نفسه إن قلب بعدم التحمل (قوله أن يحلف للمدعي غالباً) سبأ في التدينه على ما حرج بعاب في قوله بعد قول

وكافر وحيد لأن مدعى هيئة الحياة في معنى قديم (حسين عينا) الخبر «تبرئكم يهود خير بخمين عبا» وهو محض نعوذ من «اللعنة على ادعى» واللعنة على من أنكر «والقوة جاب للدهي بالوث» وأهم قوله على قتل ادعاء عدم القسامة في قتل المدعى لأن الحلف على حياته كما مر من أورده فقد سمى. وأنه يحل التعرض في كل عين إلى عين المدعى عليه، لإشارة إن حصر وإلا فيدكر اسمه واسمه ويرى ما يحل عليه في الدعوى على الأصح لنوحه حلف إلى الصفة في حلفه الحياكم عيبا. أما الاحتمال فيجب في كل عين إذا كان يكفى كبرر والله حمين مرة بل يتول نقد قوله أما حلف المدعى عليه أنه أو لكون مدعى أو حلف المدعى لكون مدعى عليه أو الحلف على غير الناس فلا يسمى قسامة ومر في المصنف ما يتعلق بمسألة يمين وأبى في الدعوى قتيته ولعل حكمة بخمين أن لديه قوم يألف ديسر ساء ولذا أوجبها القديم كالمرة والتباعد من تعدد الأيمان التقليل وهو إنما يكون في عشرين دية. فقص الأحياء للمصنف.

(قوله عن تبرئكم يهود خبر بخمين عينا) يعني الخبر الذي ذكر فيه ذلك وإلا لما اقتصر عليه ليس فيه دليل ومراعاة خبر المصنفين «أن بعض الذين قتل خير وهي صلح ليس بها غير اليهود وبعض أولياء القتل فقال صلى الله عليه وسلم لأوليائه أئمتهم واستحقوا دم من حكمكم أو قاتلكم قالوا كيف حلف ولم شهد ولم ير قال قاتلكم يهودكم بعض يمينها قالوا كيف شهد بأيمان قوم حكمهم فقوله صلى الله عليه وسلم من عنده أي درما للفتنة

المصنف وهو مكاتب من مدعيه وهو مستبينة مدعى له وخبره قوله أيده دعه احذر به من ائمين لردودة من المدعى عليه على المدعى لا لب من يمينه لا تسمى قسامة مع كونه حلفا من المدعى لكونه مدعى (قوله وكافر وحيد) أي أو عند ما مر أنه قسم في دعوى قتل (قوله خبر تبرئكم يهود خير) الحظ كما في المصنف والأصل فيها ما رواد النسخ عن سهل بن أبي حنيفة قال «أدعى عبد الله بن سهل وبخيمه بن مسعود إلى خير وهي يهود صلح وتم فادعى عليه بن عبد الله بن سهل وهو مشجع في دمه فبلا في دمه ثم قسم لمدينة فادعى عبد الرحمن بن سهل وهو يمين ومحمد بن مسعود بن رسول الله صلى الله عليه وسلم فذهب عبد الرحمن يسكنكم فقال له أكرهكم وهو أحدث القوم ثم سكت يسكنكم فقال يخطفون ويسجنون دم صاحبكم قالوا كيف حلف ولم شهد ولم ير قال تبرئكم يهود خير حمين عبا قالوا كيف شهد بأيمان قوم حكمهم فقوله رسول الله صلى الله عليه وسلم من عنده وقوله تبرئكم أي من دعواكم وإلا فحق من في جهنم حق تبرئهم اليهود منه وقوله من عنده أي درما للفتنة ويولهم كيف أخذ سديق ليرى الحكمة في قبول إيمانهم مع كبرهم المؤذي لكنهم ولم يبينها صلى الله عليه وسلم أسكالا على وضوح الأمر فيها اه حجاج (قوله وهو محض) أي وذلك لأنه طلب الجان من يمينه اقتصر اسداء وما اكتفى بها من المدعى عليه إلا بعد نكول المدعى فليس الحخيص تبرئكم يهود خير بن بالحديث المشتمل عليه (قوله واليمين على من أنكر) عبارة المفهم واليمين على المدعى عليه فعلاهما روتان (قوله وأهم قوله على قتل ادعاء عدم القسامة) أي بل إنما يحلف على عين واحدة فقط ووجه إرادته أنه وإن لم يدع القتل صريحا لكنه لازم بدعواه (قوله وأنه يحل التعرض في كل عين إلى عين المدعى عليه) أي واحد كان أو أكثر فهو ادعى على عشرة مثلا ذكر في كل عين أنهم قتل مورته (قوله ويرى ما يحل عليه) أي من عند أو حلف أو شبه عند (قوله التي أحلفها الحياكم عيبا) يقال أحلفته وحلفه واسم كل معنى اه بخار (قوله أما الاحتمال) محرم ما يحل بيمينه مضافا من عند أو حلف أو غير (قوله بل يقول) أي في كل مرة وقوله أما حلف المدعى بخبر قوله في القسامة (قوله والحلف على غير القتل) فتصاها على مدكر مقتضى أن اليمين مع الشاهد سمي قسامة ويوجه أنها حلف على قتل ادعاء (قوله ويأتي في الدعوى قتيته) أي يأتى جميعه هـ.

أن يقال كل عشر من خمس مفرقة عما به شبه العسلط (ولا يشترط موالاتها) أي الأيمن (على  
 يده) لأنها حجة كالشهادة فيحوز ثمرتها في خمسين يوما ويسارق شرطها في اللعان أنه أولى  
 بالاحتياط من حيث إنه يتعلق به العقوبة البدنية وأنه يحتل به النسب وتنتسب به ألقاشة وهتك  
 العرض وقيل وجهان أحدهما بشرط لأن لها أثرا في الزجر والردع (ولو غلبها حنون أو إغناء)  
 أو عمل حصص وإعدده بخلاف عادة غيره (أي) إذا أفاق ولم يلزمه الاستئناف لما تقرر (ولو مات)  
 الولي المسمى في أثناء الأيمان (لم يمس وورثته) بل استأنف (على الصحيح) لأنها كحجة واحدة فإذا  
 نظر بعضها ظهر كلها بخلاف موهبه بعد إقامة شاهد لأنه مستغن بغيره صمم حر إياه وموت المدعى  
 عليه متى ورثته لم يمس والبراني نعم وبصححه الروي (ولو كان للقبيل ورثة وزعت) الخمسون  
 عليهم (بحسب الإرث) عا لقياسها على ما ثبتت به من عدس وما في قصة حبر إعاد وقع حبر لأخيه  
 وابن عمه تحملا في الخطأ وإلا فالمراد أخوه خاصة وخرج بالاروحة مثلا وبنت مال فاتها  
 تخلف الخمس مع أنها لأحد سوى أربع كالمثل لكل بعض لورثة أو باب وروحة وبنت فتخلف  
 الروحة عشرة والنسب الباق في نور على سهامها فقط وهي خمسة من ثمانية ولا يثبت حق بنت  
 المال هنا خمسين من معه بل بنصف مدعى عليه ويفعل ما يأتي قبل الفصل فان قلنا بآرد وعدم  
 يورث بنت المال حقت اروحة سعة والبنت أربعة وأربعين ولو كان ثم عول عشر فو روح  
 وأثم وخمسين لأب وأختين لأم أصلها من ستة وتقول لعشرة ،

(قبوله في خمسين يوما)  
 صادق يهسا ولو متفرقة  
 (قوله فيس وارثه كما مر)  
 مع في هذه الإحالة حج  
 ولم يقدم ما أحال عليه  
 وهو قوله وإنما استؤممت  
 لولي قاص فإن لأنها على  
 الأنثى فهي عارلة حجة  
 تامة وخذ بعضها عند  
 الأول بخلاف أيمان المدعى  
 عليه (قبوله بل نسب  
 مدعى عليه) أي من  
 يدعى على المتهم.

(قوله أن يقال كل عشرين) أي من الأم دينار (قوله فيحوز ثمرتها في خمسين يوما) أي  
 ثمنها ما راد وإن طل ما بينهما (قوله خلاف عادة غيره) أي فيعيد معه الأيمان (قوله ولم يلزمه  
 الاستئناف) وإنما استؤممت لتولي قاص فإن لأنها على الإناث فهي عارلة حجة تامة وخذ بعضها  
 عند الأول بخلاف أيمان المدعى عليه مع حج وقوله لما تقرر أي من أمها حجة كالشهادة (قوله  
 ومات الولي) أي ولي الدم وهو المستحق (قوله أنه مستغن) أي حيث تم طلب البدنة من جهة  
 حتى يفل لأن حجة في حقه وهي لا ينعص (قوله فيس وارثه كما مر) أي من قول حج وإعاد  
 استؤممت لتولي الخ (قوله قياسا لها على ما ثبت) وهو المال (قوله وخرج عا ليا) أي في قوله عا ل  
 قياسا الخ (قوله وهي خمسة من ثمانية) وذلك لأن للبنت النصف أربعة وللروحة الثلث واحد ووجه  
 ذلك خمسة من ثمانية اروحة لها خمسها والبنت الباقي (قوله يمين من معه) وهو الروحة في أمثال  
 الأول وحدها ومع البنت في الثاني (قوله حقت الروحة سعة) أي وذلك لأن الثلاثة الباقية بعد  
 سهام البنت والروحة تزد على البنت فيصير بيدها سبعة وبيد الزوجة واحد الجملة ثمانية فإذا قسمت  
 الخمسون على اثني عشرة حصص كل واحد ستة وربع وهو خمس الخمسين فإذا جمع نسبت سبعة ثمانية كانت  
 ثلاثة وأربعين وثلاثة أرباع عشر ربع فنصير أربعة وأربعين ويحصر ما حصص الروحة وهو الثلث  
 ثلاثة أرباع واحد فنصير سعة (قوله والبنت أربعة وأربعين) قياسا ما يأتي من توزيع الأيمان  
 بحسب الإرث وحق الكسر إن وخذ حلف البنت أربعة وأربعين اه ثم رأيت سم على صهيح  
 صرح بذلك نقلا عن شعبة ط

فيخلف الزوج خمسة عشر ، وكل من الأخنتين لأب عشرة ولأم خمسة والأم خمسة (وحر  
الكسر) لأن الجين الواحد لا ينفص ، فهو خلف تسعة وأربعين ، أما خلف كل يمين ، وفي  
إن وحتى مثلاً بورع بحسب الإرث المختل لا بالآخر فحلف الابن لنفسه ويأخذ النصف والحق  
نصفها ويأخذ الثلث ويوقف الدس حياض النصف والأحد (وفي قول يخالف كل) من  
الورثة (حسين) لأن العدد كيمي واحد ، وأحب لأول ما كان القسم ها (وذكر كل  
أحدهم) في الورثتين (حلف لآخر حسين) وأخذ حصه (ولو عاب) أحدهم أو كان صغيراً  
أو محمواً (حلف لآخر حسين وأخذ حصته) إذ لا يثبت شيء من الالة بأقل من الخمسين  
واحتفال سكك العتب المظال لوث خلاف الأصل فم ، عذرو له (وإلا) أي وإن لم يحلف  
إحصار (صبر للعائ) ليخلف كل حصته ، ولا يثبت حته بأكوله عن الكل فم أهم لو كانوا  
ثلاثة إخوة حضر أحدهم وأرد حلف حلف حسين ، فإذا حضر ثل حلف خمسة وعشرين ،  
فإذا حضر الثلث حلف خمسة عشر ، وإما لم يكتب لأحد من بعضهم مع أنها كاتبة لصحة  
البيعة في إقامتها بخلاف اليمين ، ولو مات نحو العتب أو القبي بعد حلف الآخر وورثه حلف  
حسبه أو من أنه بعد حلفه كان ميتاً فربح حاج إلى إعادة حلفه كما لو باع مال أبيه ظاناً حياته فيان  
ميتاً (ومذهب أن يمين المدعى عليه) القفل (بلاوث) وإن تعدد (حسون) كذا لو كان  
لوث ، إذ التعدد ليس للوثة من حرمة الدم ، واللوثة بما عيب الدمد المدعى ، وفارق التعدد  
هذا التعدد في المدعى أن كلا منهم هنا يمين عن نفسه القفل كما يبغي للمعد ، وكل من المدعين  
لا يثبت لنفسه ما يثبت للمعد فورعت عنهم بحسب إرثهم (و) أن الجين (المردودة) من  
المدعى عليه القفل (على المدعى) حسون لأنها اللازمة للرد (أو) (المردودة) من المدعى  
(على المدعى عليه مع لوث) حسون ، ومن ثم لو تعدد المدعى عنهم حلف كل الخمسين  
كامنة (و) أن الجين مع شاهد بالقتل (حسون) احتياط بدم ومقايه يمين واحدة في ذرع  
لأنها ليست مما ورد فيه النص ، الخمسين وفي الأولى طريقة قاطعة بالأول أسقطها من روضة وفي الثالثة

(قوله فيخلف الزوج خمسة عشر) وذلك لأن حصته ثلاثة من عشرة وهي خمس ونصف خمس  
فيخلف ذلك من الخمسين ، وهو ما ذكر ، وحصه الأخنتين ثلاث حصص والأختين للأم خمس  
وحصه الأم نصف خمس (قوله ويوقف الدس حياض) والصايط الاحتياط في الطرفين حلف  
بلاكثر ولأحد بأقل (قوله لا يثبت حقه) أي الخمسين (قوله لصحة البيعة في إقامتها)  
أي البيعة (قوله بعد حلف الآخر وورثه) أي الآخر (قوله القفل) أي أو الطرف أو المخرج  
كما تقدم في كلام الشارح عند قول النصف ولا يقسم في صرف وخرج الخ (قوله وإن تعدد)  
أي المدعى عليه حسون ، ولو رد أحدهم المدعى عنهم حلف المدعى حسون واستحق ما يخص  
المدعى عليه من البيعة إذا ورعت عنهم (قوله وفارق التعدد ها) حيث طلب من كل حسون  
يمين بتر تعدد المدعى عليه وورعت الأيمان على عدد مدعين بحسب إرثهم (قوله وأن يمين  
مع شاهد يقتل خمسون) انظر في فصل هذا عن قوله السابق كغيره إن إخبار العدل لوث  
ويحتاج أنه إن وجد شرط الشهادة كأن أي شرط الشهادة بعد تقديم دعوى كان من باب

حرقة قاطعة بالأول على الراحة فهو ذهب للمجموع ، وذو حقه كإقصاء إملاهم عدم الفرق  
بين العمد وغيره كما مر ، ولو شكك للدعي عن بين التسمية أو بين مع الشاهد ثم شكك المدعي  
عنه ردت على المدعي وإن شكك لأن بين الرد عن التسمية لأن سب تلك السكول وهذه  
الأوث أو الشاهد (ويجب التسمية في كل الخطأ أو شبه العمد دية على العقلة) لقبم الحجة  
بذلك ولا يعنى من هذا ما مر في بحث العقلة لأن التسمية حجة صرفة وعلى خلاف القياس فاحتج  
إلى البص على أحكامها (وفي العمد) دية (على التقسيم عامة) لا قود خبره إما أن يدور  
صاحبه أو يؤدوا بحرب من الله ورسوله (وفي البص فصاص) لظاهر ما مر «وستانحقون دم  
صاحبه» وحب الأول من المراد بدل دم صاحبه كما بين الدليان (ولو ادعى عمدا بأوث  
على ثلاثة حصص أحدهم أقسم عليه حمسين وأحدثت دية) لعذر الأخذ قبل معامها (فإن حصر  
آخر) أى إنشأى ثم إنشأى عليه فذكر (تقسم عنه حمسين) لأن لأيمان السابقة لم  
تدوله وأحدثت لدية (وفي قول) بقسم عنه (حمسة وعشرين) كما لو حصر معا ، ومحمد  
احتجاجة للإقسام (بأنه كن ذكره) أى الدنى (فى لأيمان) السابقة (والا) أن ذكره  
فيها (فيما) وهو لما شئ له (الأكبر) مداه على صحة التسمية في عينة مدعى عليه  
وهو الأصح) فيما على سماع التسمية في عينة (ومن استحق بدل دم أقسم) عنه ولو كافرا  
ومحجورا عليه وسدا في قتل فيه خلاف محروح ربه وبس لا يقسم قريه لأن ماله فيه ، نعم  
أو أوصى لأم ولده بقسمه رفته بعد قتل ومات قبل أن تقسم أو شكك أقسم ورثته بعد دعواه  
أو دعوى إن شئوا ، إذا هم حلفه والقيمة لهذا عملا بوضعه ، فإن سكوا سمعت دعواها  
لتعجب الخصم ،

(قوله واستحقون دم الخ)  
بدل معامر على أن الخبر  
لمعطه لم يتقدم في كلامه  
(قوله بعد قتل) متعلق  
بأوصى

الشهادة وإن أنى بعد العهد الشهادة قبل مدعى الدعوى كان من باب ثلوث (قوله لأن سب تلك)  
أى بين الرد ، وقوله وهذه أى بين التسمية (قوله ويحب التسمية) أى أما البص اردودة من  
المدعى عليهم فبى كافرهم من صدمت العقلة فبى عليهم وإلا فبى على المدعى عليه (قوله إما  
أن يدور) أى يعطوا (قوله أو يؤدوا بحرب) أى يعطوا منهم يقتلون لمخالفتهم فيما أمروا به  
(قوله لظاهر ما مر) أى تقسم حجة الخ ، وقوله واستحقون أى وظاهر استحقون الخ (قوله ولو  
ادعى عمدا بأوث على ثلاث) عبارة لروى أى أو ادعى على ثلاثة ثلاث أهم قبلوه عمدا وهم  
حضور حلف لهم حمسين عينا ، فإن دعوا حلف لشكك من حصر حمسين عينا اه سم على حجج  
(قوله أقسم عليه) والعدد في هذه المدعى عليه وفي مرقى فون الشارح دم شهم أو كانوا ثلاثة  
إحواه الخ المستند للدعى (قوله كما لو حصر معا) تأمل هذا فإن المدعى أن حمسين عند حضورهما  
هذا لأن لكل حصة وعشرين اه سم على حجج (قوله وهو الأصح) م يذكر مقابلة ، وقال  
لخلى مقابلة بوجه تصف التسمية ه أى ثلاثة من حلف بعد حضور الذين حمسين عينا أيضا ،  
وسكت الشارح عن الثالث بد حصر بعد ودل على فيه والثالث إذا حصر تقاس بالثاني فيما  
ذكر فيه ه أى حلف لمدعى بعد حضوره حمسين عينا إن لم يكن ذكره في حلفه ولا على  
ما مر في كلامه صنف وبلا فلا يحتاج إلى حلف صلا (قوله نعم لو وصى) أى شخص وقوله  
وماب أى السيد ، وقوله أو دعوى أى الورثة

وليس لها من تخلف وتسم مستحق النسي (مه) وهو (مكاتب مثل عبده)  
 يد هو المستحق ، فلا غير قبل نكوله أقسم السيد أو عبده فلا كورت وهبنا ومستهبد  
 المستولدة المذكورة آنفا محترز قولنا للآراء ، لا محض وما عمن لم يحن حاله  
 النوحوب ، وظاهر أن ذكر المستولدة مثال ، وأنه لو أوصى بذلك لآخر قسمه بآثاره وأحد  
 أوصى له بالوصية ، بل لو أوصى لآخر فلا عيب آخر حيث أوصى بكفى استولده على أرحم  
 رحماين ، ومن فرق الثاني من السامية شتم من حرف النسي الحذف منه قل من لفة  
 ومن ذلك ما ركبت العين منه ، بل كان كتاب ما أوصى له حلف حوبا (ومن رتبة) بعد  
 موت مورثه (فالعدل آخر وصية لغيره) ثم قسم لأبيه لا و عمن بين الكفاية (من  
 أقسم في الردة صح على الذهب) وأخذ الفدية لأنه منه السلام والسلام عند ثمان اليهود  
 في الخبر المذكور ، وصح فيها أن الحاصل من هذه النوع كان لا يبرأ من معصية كالحجاب  
 وعن الزنى وحكى قولنا عتق ومقصود أنه لا يصح ، ولا أقسم عتق (ومن لا يورث له)  
 خاصة (لا ممة فيه) وهو مع لوث أنه رجع من ثلثه من الامة مذموم ، وحلف المذموم  
 عتقه والله وإلا حلف على أن يقرأ أو يجمع

(فصل)

في ثبوت موحد النود وموجب له من غير موحد من موحد

(إنما ثبت موجب) كبر الحزم (المصالح) في نفس أو غيره من دون أو خرج أو إزاله  
 (بقرار) مقبول من الخاف (أو) شهادة (عندين) أو من جهة أو يكون له على  
 عليه مع حلف المدعى كما عمن ما سلكه على أن لا يخرج كإقرار ومفيدة كالمادة ، وبأن أن  
 السحر لا يثبت إلا بالإقرار فلا يرد عليه (و) يثبت موجب (المال) عمن (بذلك) أي  
 لإقرار أو شهادة عديين وما في معصية (أو يرحل ومراش أو) يرحل (أو يرحل) مبردة أو مع دة  
 (قوله) واسلط أن حلف أي لأنها ليست حرة لمورثه ، وبشكل الخصم حلف لمن مردودة وفدية  
 وتسم عظام مسم (قوله) محرر فوسا (أو) أي بعد قول له ما وهي أي بحلف المدعى (قوله)  
 ومحل ذلك) أي حلف الوا (قوله) وحدة الدية (أو) يعني أن لا يأخذ لأبش وفدية مكرهه  
 سم على حج (قوله) وصح فيها) أي في الردة (قوله) وحكى قولنا محترز) أي في سده وقوله وإلا  
 حلف أي وإن حال حلف

(فصل)

في ثبوت موحد النود

ع هذا الفصل ذكره هـ ، بل يرقى وعمره فخره في الإجابات اهـ سم على مخرج استثنى  
 ذلك في قوله وهذه المسائل الخ (قوله) وموجب المال (أو) وما عمن (أو) كما يقرر بعض النور  
 وهو بعض (قوله) من قبل أو خرج (صح) الحزم وهو المقصود ، أما سم فهو أثر الحاصل  
 وقوله أو إزاله أي لعن من المعاني (قوله) فمقبول (أو) حلف به عن النبي والشهود والعبد  
 إذا أقر بمال (قوله) أو بهم الحاكم (أو) حيث سمع له العبد بعهده من كان معه (قوله)  
 بمصر (أو) من قتل (قوله) وما في معصية (أو) وهو غير خاكم والخلف المردودة كما عمن وقوله

[فصل]

في ثبوت موحد النود  
 (قوله) سلب الجباية قيد  
 في موجب المال ليخرج  
 موجب المال لا سلب  
 الحزم كالسلب مثلاً  
 بل محل المال الواجب بالخناية  
 على المال وهو غير مرد  
 وكان سلب رباذه على  
 النسي أو هو ذلك (قوله)  
 فلا يرد وجه وروده أنه  
 ذكر أن موجب النود  
 ثبت بقرار أو عديين مع  
 أن السحر لا يثبت إلا  
 بالقرار خاصة وحاصل  
 الحزم أنه لم يعرض  
 له شأنا منه سيد كره

كما مر آنفاً أو ، سامة كما نرى في مقدمه وهذه المسألة من جهة ميثاق في الشهادات ذكر  
 هذا بعد لامب انما رضى الله تعالى عنه ودعى ثم الكلام في صفة الشهود ومشهود  
 به مسدود في التصديق وشروطه بوجهه بلحظة الدفعية أن يدعى به لا يشهد ولا يثبت لمن  
 ووجه واحد في السرقة بها وإن دعى القانع لأب بوجهها والعمد لا يوجب إلا القود وهو أوجها  
 أن أوجها على يدعى (ووجهها) المسحوق (عن القفص) فدل الدعوى والشهادة على مال  
 (يعمل لمن ربح أو امرئ) أو شاهد ومن (ثم يدل في الأصح) لأن النعمان إنما يعتبر بعد  
 ثبوت موجد القود ولا ثابت من ذكره ، والذي يحتمل لأن التصديق (وله شاهد هو وها) أي  
 أحسن وأمر في مقدم ربح معية من (سامة كما نرى في مقدمه) أي ربحها على المذهب  
 لأن في الأصح قوله واحد لا يثبت به عمداً كليله ذلك من كان مرة واحدة قال  
 كان ذلك من حدين أو من واحد في مدين أو من ربح خشمه بذلك وهو واضح وفي قول من  
 سامة وهو مخرج من ربحه أنه مال (واضح) من (الشاهد باليدعي) مسح العين  
 كان (في قول) أي بعد ثبوت ربحه سامة خرمه ثبوت (اليدعي) به وهو الموت الباقي  
 عن قوله (حيث تولد له) أي من حرجه (أو فله) أو لم يكن له لأنه لم يحمل موته  
 بسبب آخر من حرجه سامة إلا أن ربحها بالاحتمال ولو شهد أنه فله ولم  
 يذكر حرجها ولا ضرباً كفى أيضاً (ولو ربح سامة ربحه أثماناً أو فله ثمنه ثمنه دمية)  
 لتصرفها بها

(قوله كما مر) أي من مر  
 ذلك المسألة للأمر باليدعي  
 من ربحه سامة أن يحرج  
 يمين باسم مسدود (قوله  
 في التصديق) دوحه يجمع  
 منه وبين قوله فله ثم  
 (قوله) أن يثبت به  
 لا يشهد) لأن في صورته  
 المسألة هنا أن العمد  
 لا يوجب إلا المال كعمد  
 الأب و لا يصح دعواه  
 هذا أصلاً كما هو الموجد  
 في كلامهم وكما يجمع من قول  
 المصنف وهو دوى عن  
 القفص في كلام النارج  
 وهو خلاف ذلك خصوصاً  
 مع انظر للفرق بينه وبين  
 السرقة بل قوله أن يدعى  
 به صريح في أنه لا بد من  
 تعرضه في الدعوى للمال  
 ولم أره في كلامهم  
 فليراجع

وبين أي وحى حـون (قوله كما مر) أي في اثنين المذهب وعمية ولا تردد في كلامهم على حج  
 من قوله ثمن مر ذلك المسألة للأمر وقوله وشروطه ثبوت أي مال وقوله حجة الدفعية ربحاً وامراً  
 أو من وبين (قوله) ولا يثبت مال من (أي بلحظة الدفعية) ولكنها ثبت لو ثبوت وقوله وإما  
 وحى أي مال وقوله بها أي حجة الدفعية (قوله) لأب بوجهها) أي مال وانقص وأحيب عن ذلك  
 إنما من مال هذا يدل على التودد والمساواة لكل منهما حتى من قبل لا يدل وهو مستبعد  
 من قوله لأب بوجهها الخ (قوله) لم قبل في الأصح) قصده أنه لو قام ربحين بعد ذلك يقتص  
 له يكن له ما ناصب حصص ما ذكر أولاً لعدم وسكن في اختياره منه وعلى الأول وثاقم مسة  
 بعد ظهوره حجة المذكورة هل ثبت التصديق لأن الله وعبره من أوله لأنه سقط حقه من أر من  
 مرض به والظاهر الأول (قوله) من ربح المذهب بذلك) أي وذلك لأن كل واحدة من الحياتين  
 من حديد عن الآخرين والشهادة بصفة شهادة المال وحده (قوله) وهو مخرج) قال الشيخ عميرة  
 ويصح ذلك أن السامي كما خص بها على ما تقدم نص فيما لو مرق السهم من زيد إلى عمرو أنه  
 مال أخذ في عمرو ربح ومرتبان من دول بالثقل والتحريج والمذهب تقرير الصين  
 والفرق أن حديد هذا متجدد لا يثبت لها (قوله) أو فله مكانه) لعل وجهه لا كسبه بذلك أن  
 سامة من موته لم يكن له مكانه أن موته سامة حجة وإلا فيحتمل مع ذلك القول أن موته بسبب  
 حرجه أو حاد ومثل ذلك ما يوقفت حاد (قوله) ولم يذكر حرجه ولا صرا (قوله) لا قصار  
 على في ما ذكر أنه ذكر شرط الدعوى كقوله عليه عما أو حجتاً إلى غير ذلك على ما مر في  
 الدعوى له والتممة

خلاف فسال دمه لاحتيا حصول السلائر بعد آخر (ويشترط الموصحة) في الشهادة  
سها قول الشاهد (صره فأوضح عظم رأسه) إذ لاحتيا جيلد (وقيل يكتفى فأوضح  
رأسه) وأوص عظمه في ذم وخضر ورحمة السنين وعمره وحرمه في الروضة كأوصها  
وهو المعتمد لفهم المقصود منه عرفا ويتجه تقييده بما إذا لم يكن علميا بحيث لا يعرف مدلول  
نحو الإيضاح شرعا وما قبل إن الموصحة من الإيضاح ولا تختص بالعظم فلا بد من التعرض  
له وأن يريل مع الشاهد العبر السفة على اصطلاح الفقه مردود كما فيه السنين من  
الشارع أنما بذلك الأحكام فهو كصرائح الطلاق تنصى مع لاحتيا فاشهد أنه سرجه  
يقصى بطلاقها وإن احتمل تسريح رأسها فكذا إذا شهد بالإيضاح تنصى به وإن احتمل  
أنه لم يوضح العظم لأنه احتمال بعيد جدا (ويجب بين محله) في الموصحة شوحصة شور  
(وقدرها) فيما إذا كان على رأسه موضع أو تعب بالآثاره لها سواء كان على رأسه  
موصحة أو مواضع (لممكن قصاص) لا يولد نكاحا ولا نفقاة وإن لم يكن رأسه  
موصحة واحدة لاحتيا بوسيعها من سبعين ذنبا لعدم أحد به ذلك وتوجد دمه أنه لا بد  
من تعيين حكومة بقية البدن ولو بالنسبة للبال والإلم نيج حكومتها لا بد من تحديد وردها  
ومحلها (ويثبت القتل بالسحر باقراره) به حصة أو حكما كمنه سحرى وهو قد سحر  
أو شوع كذا.

(قوله وأن تميز بقطر  
الشاهد إلى قوله مردود)  
لا يكتفى بعد التقييد فيما  
من قوله وجه تقييده  
الح والشهاد صحيح دائما  
ذكر هذا لأنه لم يقد

في مر (قوله فيما إذا كان  
على رأسه مواضع)  
توقف سم في هذا التقييد  
وتل عبارة شرح لم ينج  
صرحة في عدم اعتباره  
(قوله أنه لا بد من تعيين  
حكومة الح) فله تسمع .

(قوله بخلاف فسال دمه) وقيل من مالو قال ثبت مكانه أو جاز أنه لو قال هو فسال دمه مكانه أو جاز  
قلت (قوله فأوضح عظم رأسه) أى فهو قصير على قوله أو جاز به اسمع اصدمه عسر رأس  
والوجه مع أن الواجب من الحكومة أنه رادى (قوله العبر السفة) لعدم مردد أنه مع كونه  
غير فقيه يعرف مدلول هذا اللفظ عند الفقهاء لما مر من قوله ويتجه استدلال الح (قوله  
بل يتعين الأرض) أى فتكفى شهادته بالنسبة للقصاص وتقل شوب الأرض أنه لا بد  
باختلاف محلها ولا باختلاف مقسداها (قوله ويؤخذ منه أنه لا بد من تعيين حكومة)  
أى تعيينها حكومة بقية البدن الح وكان الأولى العبر به ثم رأيه في جهة محله كدك وعلى  
ما في الأصل يصدر مصداق أى تعيين موصحة حكومة وقوله أى تعيينها أى محل والقدر (قوله  
ويثبت القتل بالسحر).

فائدة السحر في اللغة صرف الشيء عن وجهه قال ما سحرته عن كذا أى ماصرت  
ومذهب أهل السنة أنه من وله حقيقة وكونه بالهوى والنفس ويؤلف وعرض وشي ويقرب من  
الروحاني وقال المعتزلة وأبو حنيفة الإسرافادى تكسر الهمزة إلى السحر لاحتيا له إذ هو حسن  
وبه قال المعوى استدوا قوله تعالى تحلل إليه من سحرهم أمر سمى وذهب قوم إلى أن السحر  
قد يقبل سحره لأعيان ويحتمل الأسس حراما تكسب قوة السحر وهذا واضح الضلال لأنه  
لو قدر على هذا القدر أن يرتد نفسه إلى الشهاب بعد الطرم وأن سمع به منه من أنوب وس  
حمنة أنواعه السبياء والمجيباء ولم سمع أحد في السحر إلى العبد التي وصل إليها فقط أيام  
دلو كما ملكة مصر بعد فرعون فسم وصعوا السحر على السرائي وصوروا فيها صور عساكر  
الديا فأتى عسكر قسدهم أتوا إلى ذلك العسكر الصور فما فعلوه من قلع لأعين

وشهد عدلان ما دونه يتن من بعد منه انشود أو دبراً وشهد محمد أو شخص من اسم غيره له  
 شاطئاً على العاقبة من عتقود وإلا فعليه أو مرضى سحرى ولم ينسب أصم سوى لأنه لو كان كسكوله  
 مع عين الشحى (الاسية) لعدت مساعدة ضد الساحر وتأثر سحره (أو وشهد لمورثه) غير أص  
 وخرج (خرج) يمكن إنبؤده بهذك (في الأصل م يقبل) وإن كان عليه دين مسروق  
 بهيمة إلا وما كان شراً به فكانت شهيداً له ولا يلوحد الدين لأنه لا يمنع الإرث وقد  
 يرى الدين أو يخلو وكونه من حذور. وقد يرد له إلى والعبرة بكونه مورثه حال الشهادة  
 فإن كان عليه محضاً لم يرب مع من كان في الحكم بشهادة خلت أو عده فلا (و بعد  
 ش) بد لاسمه (وكذا) من دونه لمورثه (في مرضى موصى في الأصح) لأنه لم يشهد بالسبب  
 سابقاً له بعد صدور موت حراف اخرج ولأن ما يجره هذا حدة وسفوف فيه ادرى كيف  
 أراد وتم لا يجب إلا بالموث فيكون للوارث. وإذا في لا قبل كإخراج للهمة (ولا قبل شهادة العاقبة  
 من شهودا فن) وشكوه (بعدموت) أو بر له شهود الفسق لا بهم بل دعوى هناك ضرر تخمدهم  
 وكذا من حمولة بغيره لا يكون دفر من يتولى ما به حب لأن العى متوقع في اضرار خلاف  
 موت اضرار أن قد لا يحمونه كمنه اضراره. وشهد من عدا دقة من شهودهم مدحوف منهم لا بد  
 شهمة (أو شهد من على أن ي) أى المدعى به (فشهد على الأولين شهد) مبادر من

(قوله كسكوله) هذا هو  
 الإقرار المحكى (قوله أو  
 بعدها) صوابه بعده كما  
 في التحفة (قوله لأنه لم  
 يشهد بالسبب) عبارة  
 الجلال في تعليل مة  
 الأصح نصاً وقرئ أو  
 أن لخرج سبب أو  
 وهو الحق إياه بخلاف  
 المال

ووقع لأعداءه على طراره بالسكر التحدث به فصددهم العساكر وأقاموا ستانه سنة وانباء هن  
 ملك وذمراً تنصر بعد عرق اربعون وحسره حكاه العربى وغيره. وفي الإمام غير الذين  
 لا يهرأثر الحجر إلا على فاس. ويحرم بيع الكعبة والحجر والسرير بارى. وشهد بالجنس  
 والشهادة وسمم هذه كذا. وأحد العوض عدا احرار من الصالح في السهى عن حوائج الكاهن  
 والذى في مصد. وأما الحديث فصحيح أنه كان من الأنبياء يخط من وإلى خطه وشك قه  
 من عزم مواعده در من وعين لا تعلم الموافقة فلا يجوز. ويحرم للشئ إلى أهل هذه الأنواع  
 وصفتهم. مكثت عرق قريته وادبوا الشدة وبنى من ذلك الوعدة اه دمرى. ومن  
 من السحر ما يبع من لاسمه وبلاوة آيات قرآنية يولد منها الملاك فعلى حكمه لند كور ثم لا  
 منه ضرر وأمر ذل فلا جمع (قوله وشهد عدلان) أى عريان ذلك (قوله خطؤها) أى  
 شه اعمد والخسة. وأوردت ههنا كما هو من قوله أو مرضى سحرى وممت) أى به (قوله لأنه  
 لو كان كسكوله) عبارة حجج بعد قوله لوث وكالإقرار كسكوله الخ اه وهى ظاهرة إليهم عبارة  
 الشرح أن يسكول مع عين الشحى وب وهو غير مراد وكان لأوضح أن تكون بقرار يسكول  
 مع الخ (قوله مع عين الشحى) أى عين واحدة (قوله تمكن بالك وذا لاهلث) عبارة سم على مبهج ع  
 أى ولو كان ذلك المرح نيس من شأنه أن يسرى لأنه قد يسرى اه وقوله وإن كان عليه أى  
 انيت (قوله وقد يرى الناس) يؤخذ منه أن من ذلك مالو أوصى نرش احباية عليه لأخره أن  
 موصى له قد لا يتن فيثبت أوصى به للوارث (قوله وكونه من لا يتصور براه) أى لكونه محجوراً  
 عليه (قوله وكذا إن لم يحماهوه لفرهم) أى لا يقبل.

في الخامس أو بعده (أن صدق بولي) لتعني (الأوليين) تعني - مجرد تعني اتساقتهما حتى لو سكت  
 حرر للحكم الحكم - لأن عساه مهما الشهادتين كما في حوار الحكم - كذا قبل ورتدة ماصرخوا  
 به في القضاء من عدم حوار حكمه بما ثبت عنده من سؤال يُدعى (فالمراد سكت عن التصديق)  
 حكم بهما لاستفاء التهمة عنهما وتحققها في الآخرين لصدورهما عدوين بها أو لأشبهه به من به  
 عن أنفسهما وهذا التعليل الأخير أوجه إذا الأول مشكل كون مؤثر العاود الدعي - والمست  
 الشهادة منها (أو) صدق (الآخرين أو) صدق (الجميع أو كذب الجميع بقضا) أي الشهادتين  
 وهو ظاهر في الثالث، ووجهه في الأول أن فيه سكت بـ لأولين وعداؤه لآخرين هما وفي الثاني  
 أن في تصديق كل فريق مكذب لآخر، وصاهر قوله بقضا بناء حنه في الدعوى لكن عساه  
 الجمهور بأن حقه (ويؤثر) نص بـ (ويعني) عن القود وبه مهما (سقط التناص) لأنه  
 لا يتنص ويؤثر سقط حنه منه فسقط حق الذي ويجمع الآية، أما المنسحب له كاشفة  
 ولا يقص قوله على العاين لأن عساه ويؤثر وصم به ممكن عجة (ولو اختلف شاهدان في رمان  
 فعل للقتل (أو مكان أو آلة أو هيئة) كسبه كاره أو تحريك أو عساه أو حرفة واحدة  
 الآخر (لعت) لالتصاص - (وقيل) هي (لوث) لانفاقهما على نفس الناس، ورتدة من ادعى به  
 في الكذب فلا فريسة ثبت بها الموت، وخرج، ففعل لغيره كان شهد أحدهما أنه قتل - من  
 يوم السبت وآخر بأنه أقر به - ثم الأحكام مع الشهادة لأنه لا اختلاف في الفعل ولا في صفة  
 في الإقرار وهو غير مؤثر بخلاف أنه أقر بهما - نعم إن عساه رمان في مكانين من عدوين عساه  
 ليس بالسافر من أحدهما إلى الآخر في ذلك الزمن كان شهد أحدهما أنه قتل - من كذا يوم كذا  
 والآخر بأنه أقر بقتله بمصر ذلك اليوم لعت شهادتهما

(قوله فالمراد سكت عن  
 التصديق) أي مراد القيل  
 كون بولي سكونه عن  
 التصديق لاسكونه عن  
 طلب الحكم فلا ينافي  
 ماصرخوا به في القضاء  
 وحديثه فقوله لأن طلبه  
 مهما الشهادة كاف أي  
 عن التصديق ناسا .

(قوله لأن طلبه) أي التصديق (قوله فمراد سكت عن التصديق) أي لامن صحت الحكم بل  
 طلبه (قوله حكم بهما) ولا يخص هذا الحكم بما ذكره من أي انتهى على أحد ثم قال غيره  
 مصادرة من أنه لدى دعوات حقه ما ذكر من التصديق (قوله وبسكت الشهادتين) أي من  
 العدوة لدعويه (قوله وعداؤه الآخرين) صاهر هذا الكلام أن مجرد الشهادة تكون عدوة  
 وصاهر كلامهم بأنه سم ولعل هذا حكمه رجميع الشارح الثاني على أنه كان الأولى - لك هذا  
 الحشية لاستعدادها من التوجه الثاني (قوله لكن عدوة الجمهور الخ) معدومة وقوته لأن  
 حقه أي فلس له أن يدعى مرة أخرى ويقيم البينة (قوله عن الدعوى) أي أنه عد على من  
 (قوله ذلك اليوم) مثل اليوم ما لو عين أياما تحيل العادة مجيئه فيها وقوله لعت شهادتهما - صاهر  
 وإن كانا وليين يمكنهما قطع المسافة البعيدة في زمن يسير، ويوجه بأن الأمور الخارفة لا يعون  
 عليها في الشروع .

## (كتاب البغاة)

جمع باع سبوا بذلك لمحاورتهم الحد . وأصله آية - وإن ضلقت من المؤمنين قتلوا -  
ونس فيها ذكر الخروج على الإمام صريح لكسبه شتمه عمومها أو تشديده لأنه إذا طلب الفصل  
لحق طاعة على طاعة يسجد على الإمام أولى ، وقد أحاطت الشريكين من رسول الله صلى الله  
عليه وآله ، وقال المرتضى وقال البغاة من على ، والذي ليس اسم ذم عنه بل لأنهم  
إلى حسوا سوا من حار في عقادهم لأنهم محضون فيه وهم لما فيهم من أهلية الاجتهاد نوع  
عذر وما ورد من دمهم وما وقع في كلام الفقهاء في بعض النواضع من عصيتهم أو فسدتهم بمحولات  
على من لأهلية فيه لا يحسد أو لا تأويل له أو له تأويل قطعي المطلق أي وقد عزموا على  
فلسا أحدا مما نأى في الخروج ( هـ ) مسهور ( محله الإمام ) ولو حارثا ( بخروج عليه  
وترك ) عطف عسر ( الاقتيد ) له سوء نفس منهم بقيادته لا كما هو ظاهر إطلاقهم ( أو منع  
عن ) طلبه منهم وقد ( توجه عسهم ) الخروج منه كركاه أو حدة أو قود ( بشرط شوكه لهم )  
تكررة أو قوه بحث تمكن معها مقومة لإمام ويحتاج إلى احتفال كاملة من بدل مال وإعداد رجال  
ويستقبل قتال ويحويها ليرتد إلى السعة ( و أول ) فسد لا يقتنع بصلاته بل يقتنص به حوار

[كتاب البغاه]

## (كتاب البغاه)

لأن حكمة حمله عقب ما ضمت أنه كالاستثناء من كون التسل مصمما ( قوله لمحاورتهم الحد ) أي  
خروجهم عن طاعة الإمام أو إباحة عسهم أي وهو لغة كسبك في الحصار الذي التفتد وحي عليه  
استتصل وبه رمي ، وكل محبرة وإبريد على إندار الذي هو حد الشيء فهو على ( قوله وإن  
طائفتين ) ع معنى فاصحوا بينهما الأول إند ، وعط والحيطة ، والثاني الفصل بينهما بالقضاء  
العدل فيما كان بينهما اسم على مذهب ( قوله وتقسيمه ) أي تستلزمه ( قوله وقد أخذ ) أي  
استفيد ( قوله وقال المرتضى من الصدوق ) سيأتي في أول الباب الآتي أن ليس قائلهم الصدوق  
م يكونوا مرتدس وإنما كانوا ماضين لركعة وأطلق عليهم اسم المرتدس عذر ، وعسرتهم ثم وقد  
تطلق أي الردة على الامتناع من أداء الحق كما في ركعة في زمن الصدوق رضي الله عنه اللهم إلا  
أن يقال إنما اقتصر على كون الصدوق قبل ما في اركعة نفسها على أن الردة قد تطلق على ذلك  
ولا ينافي أنه قال المرتدس كما قبل ما في اركعة ( قوله والذي ليس سم دم ) أي على الإطلاق ولا  
فقد يكون مدموما ( قوله لما فيهم من أهلية الاجتهاد ) قد يشعر بأهم بولم يكونوا هذا للاجتهاد  
لا يحكم عليهم ، والصاهر أنه غير مراد لما يأتي أن إندار على شبهة لا يقطع بطلانها فلعل المراد  
بالاجتهاد في عبارته الاجتهاد اللغوي أو جرى على الغالب كما يفيد قوله أو لا تأويل له الخ ( قوله  
محولات على من لأهلية فيه للاجتهاد ) يسمى وم يعدر محله ( قوله وترك الاقتداء به ) أي ذو  
انقاد له ومنعوا من دفع ما طلبه منهم ظاهرا ففسدوا به كما أنهم قوله توجه عليهم الخروج الخ

الخروج كئأوس الحارحين على على رضى الله عنه بأنه يعرف فيه عثمان رضى الله عنه وبقدر عليهم ولا يقتض منهم لمواظباته إياهم على مقول ولوجه أحد من سره في ذلك أن رمية بالمواظاة المصوعة لم تصدر عن معتد لأنه يرى من ذلك وثبوت بعض ماضي الركاة من أى كثر رضى الله عنه بأشهر لا بدعوى ركاه إلا من صلته سكن لهم وهو الذى صلى الله عليه وسلم ، أما إذا حرجوا لا تأويل كما من حق النسخ كالكركاة عدد أو شوبل شطع صلته كئأوس يرتدين أو م يكن لهم شوكة فليس لهم حكم العاة كما سياتى بعينه (ومضغ فيهم) صدرون عن راند وإن يكن منصوباً لا لشوكة بل لا مضغ لهم فهو شرط لصلته إلا أنه شرط آخر غيرها (فيلو إمام مصوب) منهم عنهم ورد بأن علياً قاس أهل اليمن ولا يسه لهم وأهل صدين قبل نص إمامهم ولا يشترط على المصحح حكمهم لأمرهم حكماً غير حكم الإسلام ولا إرادهم منحو لله وحصلت لهم التوبة منحصنهم بعض فهل هو كالشوكة ولا يعتمد كرواه الإمام أنه إن كان الحصص بحافة الطار من وكانوا يستنون بسنة على ناحية وراء حد من ثب لم الشوكة وحكم العاة والإفسوا مائة ولا يبنى تعطين عدد ليس وقد حرم بذلك فى الأنوار (ولو أصر قوم رأى الخوارج) ومضغ من استدة عة (كترك الجماعات) لأن الأئمة لم أفروا على ماضى كفروا برعهم فربصوا حكمهم (وسكبه ردى كبرية) أى فاعلها فيحيط عمله وينتد في البر عبده (ولاشك) أهل العس وم فى قصصهم (ركو) ولا تعرض لهم إن لا يكفرون بذلك من ولا يصقون من يقابوا قال لأدرى سواء كانوا ساء أو امتاروا بموضع لكن لم يخرجوا عن ماعته لأن علياً رضى الله عنه سمع رجلاً من الخوارج يقول لأحكم إلا الله ورسوله ويعرض من تحطئة حكمه فقال كلمة حق أريد بها باطل ، نعم إن نصبر ما هم تعرض لهم إلى رول الصبر كما نقله القاصى عن الأنصار (وإلا) بأن قابوا أولئك بوا

(قول المنى قبل وإمام)  
أى بدل المطاع كما به  
عليه فى التحفة (قوله منهم)  
تمس بصوب (قوله لأن)  
عاب الخ) كان يسمى  
ولأن بالعطف ، ثم إن  
مذكوره من أترهى رضى  
الله عنه لم يتم به الدليل بل  
لا بد فيه من ذكر بقیته  
وهى أنه قال للحارحين  
المذكور بعد ما فى الشارح  
ما به : لكم علينا ثلاثة  
لأنكم مساجد الله أن  
تذكروه فيها ولا آئيه  
مادامت أيديكم معنا  
ولا تبدأ بقتالكم

(قوله بالمواظاة المصوعة) أى التى عاهدوا وصا معها وعية مستقبر من ثم مواظاة صدرت غير هذه لا ترد (قوله سكن لهم) أى تسكن لهم سوسهم ويطمن بهم فله السعوى به مع على منهج .

قصة — قال فى العاب يحرم الطعن فى معاوية وعن ولده برمد وسكبه ورواة قس الحسين وماخرى بين الصحابة ما يبعث على دهمهم وم أعلام بين طلع عن فيهم طعن فى عهه وكانهم عدول وب حرى بينهم عامل ه سم على منهج (قوله كئأوس يرتدين) أى بأن أظهروا شبهة لهم فى الردة فإن ذلك ماض قطع لوضوح ذلك لإسلام (قوله يصدرون) أى تصدر قضاة عن ربه (قوله فهو) أى استطاع شرط لصلته أى اشوكة وقوله ولا يشترط أى فى كونه مائة (قوله بحافة الطار من) يبنى أولاً كحافها حيث استولوا بسنة على ناحية ومن ثم قصر الزيادة على قوله ولو محض استولوا بسنة على ناحية (قوله وقد حرم بذلك فى الأنوار) معتمد وقوله لأن لأئمة أى ساء لخروجهم (قوله تركوا) أى ولو كانوا معردين تحية (قوله ما يقابوا) أى من قابوا فسقوا وهل وجهه أنهم لأشبهة هم فى القتل وتقدرها فهي باطلة قطعاً (قوله ويعرض تحطئة حكمه) أى يسه وين معاوية به دمرى (قوله لم نصبر ما هم) أى مع عدم قتالهم (قوله إلى روال الصبر) أى ولو بقتلهم .

(قوله لأنهم لم يفعلوا محرما في اعتقادهم) قال سم قد يقل لا أثر هذا مع قوله وأتوا به مع أنه آثم غير معذور (قوله ولا ينافيه ما يأتي في التنفيذ لشدة الضرر الخ) عسرة النجدة فلا ينافيه ما يأتي في التنفيذ لأن هذا كما هو ظاهر في وقع إصدار أثر حكمه من نحو أحد ورد ذلك فيما إذا لم يتصوره أثره ويفرق بين الإساءة فيه ضرر عظيم بخلافه ثم انتهت وهي صريحة في أن الحكم في المجلس واحد غاية الأمر أن كلامهم في الحكم لدى شخص ثلثه وهناك في الحكم الذي لم يتصل أثره به وبعبارة الشارح صريحة في أن المراد بالتنفيذ إلى الاصطلاح وهو أن يقول القاضى صدره فهذا غير واجب بخلاف قول الحكم والترم مقتضاه أنه واجب وحاول الشهاب سم رد كلام النجفة إلى كلام الشارح فانه قال قوله ويفرق بأن الإلزام أى رد الحكم ثم قال قوله بخلافه ثم أى ترك مجرد التنفيذ (قوله وأحصل ذلك) أى بأن لم يدر أنه ممن يستحل أولا كما في النجفة (قوله بل لو كان الخ) اعظم ما وقع الإصرار

في فعلنا (فقطاع طريق) في حكمهم الآتي في بابهم لا ينافي خلافا للفتوى ، نعم لو قتلوا لم يحكم قتل القتال منهم لأنهم لم يقصدوا إخافة الطريق فإن قصدوها تحم وإن سوا الأئمة أو غيرهم من أهل العدل عزروا إلا إن عرصوا بالب فلا يعزرون ، ويؤخذ من قولهم ولا ينافي عدم فسق سائر أنواع استدعائه لئلا لا يكفروا بدعهم بدليل قول شهدهم ولا يرم من ورود ذمهم ووعيدهم الشديد ككوسهم كلاب أهل البدر لحكم فسقهم لأنهم لم يفعلوا محرما في اعتقادهم وبما أحضروا وأتوا به من حيث يباحق في الاستدلال واحد فظنه هو ما عليه أهل السنة وأن مخالفه آثم غير معذور ، ولا ينافي ذلك إقصاء كنه تعارض الكبيرة فسقهم لوعيدهم الشديد وقلة أكثرائهم بالدس لأن ذلك بالنسبة لأحوال أخرى لا لندبها بل بقر من كوسهم لم يفعلوا محرما عندكم كما أن الحق يحد ما يبعد دلاله وشدق شهادته لأنه لم يفعل محرما عنده . نعم هو لا يعاقب لأن أتباعه صحيح خلافهم كما عزم على سر (وسم شهادة العامة) لأنهم لا أن يكونوا من شهداء موافقهم لعدم قبحهم كاختصاصية ولا نفس حشده ففسقهم ولا يبعد قضاؤهم لهم حينئذ ، ولا يخص هذا بالنسبة كما عزم من الشهادة (و) تنافي (قضاء فسقهم) لذلك سكن (فما يقل فيه قضاء قاصدا) لا في غيره كحادث البص أو لإجماع أو التماس الحلي ، وانجسه وحبس قول ذلك كما هو ظاهر كلامهم ، ولا ينافي ما يأتي في السعي لشدة الضرر ترك عدم قبول الحكم بخلاف التنفيذ (ولا) رجع للأمرين فيه (أن سجن دماء) وموالوا واحمل ذلك فلا يقل لاشقاء العدالة ومحل ذلك إذا استحوذ بالسلطان عدوانا يتوهمونه إلى إراقة دماء وإلحاق أموالها وتوحد من العبد أن الرد الاستحلال خارج محرم وإلا فكل العدة يستجانبها حالة حرب وما في الروضة في الشهادات من قول شهادة مستحل الدم والمال من أهل الأهواء والقاضي كالشاهد محمول على انبؤال هناك أو لا عتملا وماها على خلافه (ويبعد) بالتنديد (كنهه بالحكم) اليما حوار لأنه حكم ولما حكم به من أهله بل لو كان الحكم بوجده مدعى وحدث منهم فالتجته وحبس بعبده فانه الأذرى (و) الحكم حوارا أيضا (كنهه) إلب (سبح السعة في الأصح) بعبته أما وسحب له عدم دفعه والحكم به مستعفاهم وينبغي أن يكون محبه حيث لا صرعى المحكوم له فان لضرر كثر يحصر بخليص حقه في ذلك بعبده ، والذي دللنا فيه من إفادة منسبه وفي الروضة كأصها حكاية خلاف قوين (و) أقاموا حدا) أو تعزير (قوله فان قصدوها حتم) أى من التدرج منهم إن علم فان لم يعلم لا يتعرض لهم إلا بردهم إلى الطاعة (قوله كالحطاية فلا يقدر) أى ما بين السب والدمى بالمعنى وقتله سم على مسيح عن شرح الروض (قوله ولا يختص هذا) أى قبول الشهادة بل يعم غيرهم من المستدعة (قوله ويقدر أيضا قضاء قاضهم) أى وجوبا وقوله لذلك أى لتأويلهم (قوله ولا ينافيه ما يأتي في التنفيذ) أى من سم عدمه (قوله رجع للأمرين) أى الشهادة وقضاء فسقهم (قوله وعن ذلك إذا استحوذوا بالسلطان عدوانا) أى بخلاف ما لو استحوذوا بطاويل كما يأتي في قوله وما في الروضة في الشهادات الخ (قوله ويستحب لنا عدم تنفيذه) أى ما لم يكن لواحد منا كما تقدم قرنا وقوله بعبده أى وجوبا



من عنه ابن عباس رضي الله تعالى عنهما إلى خوارج البهروان فرجع بمصم للبيعة وكون  
المعوث عارفا قطنا واحب إن يث ثمنه نظرة وإلا فاستحب كما قاله الأدرعي والركشي وإعما يح  
قتلهم بشرط أن يعترفوا لحريم أهل العدن أو يتعسف جهنم انشركل هم أو يأخذوا من حقوق  
ست أنال مانس لهم أو يتسفوا من دفع ما وحب عابهم أو يتعافوا على حج الإمام الذي اعتقدت  
بيعتة كند. قاله الموردي والأوجه كما هو ظاهر كلامهم وحب قتالهم متفق لأن مقتاتهم وإن  
لم يوجد ما ذكر تولد مفسد قد لا تندركه نعم لو منعوا الزكاة وقالوا بقرتها في أهل السهمان ما  
م يحس منهم وإعما يباح (من ذكر مصصة) تكسر اللام وفتحها (أو شبهة أركها) عنهم بمصصة  
في الشبهة وحر حجة (منه في مصصة) وصح عود الصمير على الإمام فإلله بالشبهة تنسبه فيه إن  
م يكن عارفا وللنظمة رفعها (من أصر) على مصم بعد ذلك (منهم) شي نوعه ترغيب  
وتزهيا وحر من لهم عند كفة الدين وعدم شدة الكافر (من) من أصر ودعاهم للسيطرة فان  
مسمو ونصمو وكاء (من أصر) على مصم (بأنس) وحوما لأية تعنى أمره بالصلاح ثم  
القتال فلا يتصور منه ما أخرجه الله هذا إن كان معكروه فوه وإلا استظرها وسمى أن لا يظهر ذلك  
هم (منهم) وحر في (من استمهاوا) في الشن (جنه) في الإمهل (وعل مرآه صوب) فان ظهره  
أن سمه لهم لا يمل في إثارة الشبهة منهم ما ربه ولا يقيده بدة وإن ظهر أن ذلك لا يتطرق منه  
أو قوبة لم يمتهم ويكور فشم كدفع الدائل سببه الله مع بالأسس قاله الإمام وظ هره  
وحب قرب أكر وليس مردا لأن الصد إرالة شوكتهم ما أمكن (ولا يقال) إذا وقع القتال  
(مديرهم) إن كان غير منحرف لذل أو منحرف إلى فئة قرينة لا بعيدة لأمن عائته فيها و تؤخذ  
منه أن لرد به هنا هي التي يؤمن في المدة بحبتها إهم قبل انتهاء العدن فان لم يؤمن ذلك بأن  
عب على الظن بحسب الشهم والحرب فأنه عه أن سائل حينئذ وإعما لم يشترط ذلك فيما يأتي  
في الجهاد لأن الدر نتم على كونه بدة من إحش أو لا (ولا منحهم) مع الحاء من أختنه خراصة  
أصغته ولا من أبي سلاحة أو أعقب به وترك القتال منهم وإن لم يبق سلاحة (و) لا (أسيرهم)  
غير الحاكم والمهني ذلك .

(قوله من عنه العباس) عاربه حج ابن عباس ثم رأيت في نسخة مبيحة ابن عباس (قوله  
البهروان) قال في كتاب البهروان في سجن وسكون المصصة إلى نهر وان لا قرب اصداد  
وقال في معجم السكري في البهروان أربع لغات فتح النون مع ثبوت الزاء والرسي صمها  
جميعا اه (قوله ولا مشح) لكن بشرط عدوه . ويسمى إلا كفاءه سق ولو كافرا حيث  
عب على ص لإسه أنه يفعل حربه بالزيادة ولا نقص وشم يتون به فية أون كل مايقون  
(قوله مصصة تكسر اللام وفتحها) أي فهم تعنى أن ارادى الصبح هو القياس اه أي ساء على  
نه مصدر ميمي والعباس مها كعب الفصح وما جاء منها مكسورا فهي حذوف التناس وفي المختار  
ه حاصره أن لضممة تكسر اللام هي الظم وفتحها منضمه عند الظم وهو ما أخذ منك (قوله  
فإلله) أي الإمام (قوله ثم القتل) أي في قوله تعالى وإن طائفتان منكم لقاتلتا ولا تقاتل  
أى وحو (قوله و تؤخذ منه أن اراده) أي التحير إلى الفئة البعدة (قوله لأن مديرتهم) أي  
أي وهما الدر على ما تحصل به الناصرة بساء في ذلك الحرب وما لا يخص (قوله أو أعقب به) أي  
إعراضا عن القتال

(قوله من عنه العباس)  
صوابه ابن العباس ولعل  
له من سقط من الكسبة  
(قوله نعم لو منع و  
الزكوات الخ) لعل المراد  
أن هذا هو سبب إيمانهم  
بغيره مع (قوله تكسر  
اللام وفتحها) الفتح هو  
القياس لأنه من باب يفعل  
تكسر العين فالتكسر شاد  
لكن هذا في المصدر  
ولا يحن أنه غير مراده  
وإعما المراد ما يظم به وهو  
بالكسر فقط ومن ثم  
اقتصار عليه الشارح الحلال  
وفي القاموس المظلمة تكسر  
اللام ما يظمه الرحمن (قوله  
إن لم يكن عارفا) قال سم  
يبني وإن كان عارفا .

فلا قتل واحد فلا قود لشبهة في حبيبه ، نعم لو ولو اجمعين تحت راية رعيهم اسعوا ويات  
تحت قتل ارحم ما يمكن فسكره ما لم يقصد قتله ( ولا يدين ) أسرهم إن كان فيه معة ( وإن كان  
صنيا أو امرأة ) وقد ( حتى تنقضي الحرب ويتفرق جمعهم ) نعرف لا يتوقع جمعهم بعده وهسد في  
الرجل الحر وكذا في الصبي والفرقة والتفن إن كانوا مقبدين وإذا اعتنوا مجرد انتفاء الحرب ( إلا أن  
يطيع ) الحر الكامل الإمام عتاقته له ( سجناره ) فيضيق وإن بقيت الحرب لأمن ضرره ( ويرد )  
وحويا ما لهم و ( سلاحهم وحياتهم ) لهم ، قد تنصت الحرب وأمن ما منهم ) في شرهم عودهم معة  
أو عرقهم وعدم توقع عودهم ( ولا يسعون ما أحد منهم ) من نحو سلاحهم وحياتهم ( في قتل )  
أو غيره شيء لا يحور ذلك ( إلا بضرورة ) كائن ، ثم ما يدفع به عما إلا ذلك ، نعم يتم أحرة من  
ذلك كما صرح به الأصحاب كصغار ، كل منعم غيره بمره قمسه ( ولا يقبضون بعضهم ) نعم ( كإر  
وسحق ) وهو آله رمى الحجارة وأمر يمين وإثناء حبات وإرسال سوار حافية لأن القصد ردهم  
للطاعة وقد رجعوا ولا يحورون له حرة سبلا ( إلا بضرورة ) من قتلوا به أو أسعوا به ) ولم يدفعوا  
إلا به من السوى بقصد الخلاص منهم لا قصد قتلهم ووجهه أنه مذبذب لا واجب ويره لو احب  
كقائه المتولى معصية أنيس منهم ولا يولى إلا مسخرًا أو متعجبًا ، وعنه حرمان الأحكام الآتية في  
مصاراة الكفار هـ ( ولا يستعان بهم كافر ) ولو ربما لأنه يحرم تدخله على اسم ولأن القصد  
ردهم للطاعة والكفار يتدينون بمتابهم ، نعم يجوز لاستعانهم به عند الضرورة كما يقيد الأذرع  
وعبره عن المتولى وقالوا إنه متعه ،

( قوله فلو قتل واحد منهم ) ع ولما أمر على رضى الله عنه معاذة يوم البصرة وهو يوم الحمل  
أن يبادى بذلك وقد استأق الإمام ما يدا أس من سلاحهم يمكن انفصال منهم وحيث عودهم  
عليه بشر فحور الاساع والتدبير كما فعل رضى الله عنه بالخوارج اه سم على مهبج ( قوله  
فلا قود ) أى وتحت فيه دية محمد ( قوله اسعوا ) أى وحويا ( قوله ما لم يقصد قتله ) أى فباح  
قتله ( قوله معة ) متحيزين وقد سكن اللون اه عتار وقوله وإن كان عبه ( قوله وحياتهم ) أى  
ومؤنة حياتهم وحفظ سلاحهم وعمره عما أحد منهم على بنت لمال ماله رسول علي يد عاذة تصد  
اقتنائه لها تعديا ثقتها عليه مادامت تحت يده وأجرة استعمالها إن استعمالها هل إن عذ عاص  
لها فعليه أحرها وإن لم يستعملها ( قوله نعم بمره أحرة من ) وهن الأحره لازمة للسعول أو تخرج  
من بيت العدل لأن ذلك الاستعمال اصاحه المسلمين فيه نص ولأقرب الأول أحدا من قول الشرح  
كمصطر أكمل الخ ( قوله بقصد الخلاص ) يدعى أو لا قصد وقوله ويجه أنه شيء القصد ( قوله  
لأنه يحرم تسيطه على المسلم ) وكذا يحرم جعله جلادا بغير الحدود على المسلمين اه ربادى أقول :  
وكذا يحرم نصبه في شيء من أمور المسلمين ، نعم إن اقتضت المصلحة توليته ثبت لا يقوم به غيره  
من المسلمين أو ظهر فيمن يقوم به من المسلمين حاية ونمت في دمي ولو لحوقه من الحكم مثلا  
فلا يبعد جواز توليته فيه للضرورة والقيام بمصلحة ماوى فيه ومع ذلك يجب على من نصبه  
مراقبته ومنعه من التعرض لأحد من المسلمين بما فيه استعلاء على المسلمين ويؤيد ذلك  
قوله نعم الخ .

وعلم أنه لا يجوز له أن يحصرهم ويضعهم في السجن والشراب (ولا على من قتلهم مدرس) لعدو  
أو اعتد كالحق وإمام لا يرى ذلك إساءة عليهم ، ولو جحد للاستعانة به خارج كان فيه حرمة  
وحسن إقدامه وعكس من معه لو لم يصبوا ، وذو حجة أن مذهب إليه إمام زيادة على ذلك من  
أن يترك ذلك عنهم وعلى يوفائهم به حسن ثابت يدرى في قدرتنا على دفعهم غنية عن ذلك  
(ووالعدو حسب ما في حرب وآسومهم) ما في أي غدتوا لهم لما سألوا منهم (لم يسمع  
أمامهم عسا) ما في دفعهم مع من أهل الحرب (وإسناد عليهم في لأصح) لأنهم أسومهم من  
أسومهم . والى في المنع لأنه أمان على قتال المسلمين ولو أنعدوه وقبضوا حوزة على حكم على  
بعض ، أو أنهم يحتجون به إساءة الحق ، أو أنهم لا يوافقوا على كسر وأمكن صدقهم بالعدو  
الأمين وأحرينا عليهم فيما يصدر منهم أحكام العدو . وهذا مراد من صدر قوله وإسنادهم كالمعروف ،  
أما لو أسومهم تأمينا مطلقا فينبغي علينا أيضا ، فبذلك لو أسومهم ، فليس ذلك في حيز وكذا في  
حقهم كما هو القياس ، وقد قيل إن أسومهم ليس من أسومهم (ووالعدو هل الذمة)  
أو مع عاون أو مؤيدون محرمين (عائس حرم) أو أسومهم (حق ما أسوة بالعدو) كما  
وأمره لا يثبت في حيز من حرب عدوهم ومع عاون أو مؤيدون (ومكرهين) ولو قهروهم  
بأسية لأهل السنة وأسوة بالعدو (ولا) فليس عليهم لشبهة في كونه (وكذا) لا فليس  
عليهم (ب) حوزة لعدوهم طرأوا من على إمام محاربه أو (قاوا صيدا حواره) أي  
معهود من إساءة بعض المسلمين على بعض (أو) هذا (نهم) سماؤهم على كسر أو أسومهم (عقوب)  
وأن لا إساءة الحق ولكن جهالهم بذلك (على السنة) فليس به مع ورون وفي قول من يدرى  
بعدم أسومهم ، وفي ذكره القريب أنه مع عاون أو أسومهم (وإذا كان كاهن)  
لا يصح لهم مع ذلك لا كره من حق ذلك ، وخرج به عن الأسوم وهو أسوم عليه  
أو مالا صموه .

(قوله مذهب إليه  
الإمام) الذي في التحفة  
كشرح لروض السادة  
هذا للأوردى (قوله  
وأحرينا عليهم فيما  
يصدر منهم) عبارة  
الذخعة فيما صدر منهم  
ومراد ما صدر منهم  
فليس تسليم المأمن كما  
يدل عليه باقي كلامه  
فليراجع (قوله مع عدم  
بما في عهدهم) أسوم  
مأمرهم

(قوله وعذرته) أي من قوله ولا يثبتون عليهم الخ وكذا من قول السراج لأن العدو ردهم  
بالعدو الخ وقوله لا يجوز له أن يحصرهم الخ وكذا في حق الأرواح حصرهم مع طعام  
وشراب إلا على رأي إمام الحرمين في نفس قهدهم أو فلول . ويمكن حصر كلام الإمام على ما إذا  
يبدع ضرورة إلى ذلك وكلام غيره على خلافه أحد مما ذكر في الفقه . نعم فيثبت له (قوله  
وإمام) أي داخل وقوله به ، عليهم أي ينفذ ما عليه عليهم (قوله وآسومهم ما في) أي وباقتصر  
مع التثبت كما توضح من قوله لا يثبت مطقة ، وأصل اقتصر التخرج على ما ذكره لكونه  
لا كثر يمكن في الشرح عمدة ما في كلام المؤلف صبط آسومهم بالذمة كما في قوله وآسومهم  
من خوف . وحكي من مكى من المحن قصر الممطرة والتشديد (قوله والثاني المنع) أي مع  
معهده عليهم (قوله وأحررنا عليهم) أي فليس عليهم المأمن (قوله بالنسبة لأهل الذمة)  
أي في لو أن أهل الذمة العدو ودعوا أسومهم أو كرهوهم على إعاسهم فلا يكافون بنية على ذلك  
(قوله بالنسبة لعبيدهم) من المعاهدس والمؤمنين (قوله صموه) أي غير انقصاص .



الأمة بعد الحجة لراشدين غير محددين . ما هو لتعلمهم فلا رد (شجاعة) ليعرو سفسه ويحلج  
 الجوش وتقوى على فتح الملاد ويحمي البيعة ويعتبر سلامته من نقص يجمع استبقاء الحركة  
 وسرعة الهوص كما دخل في الشجاعة ( دارأي ) لسوس به رعية ويدر مصالحهم الدينية  
 ولديوية قال المروى وأدناه أن يعرف قدير الناس (وسمع) وإن نزل (و بصر) وإن ضعف  
 بحيث يمنع التميز بين الأشخاص أو كان أعور أو أعشى (و طلق) منهم وإن فقد الشوق والشيم  
 وذلك ليتثنى منه فصل الأمور وعدلا كالتصبي وروى : وهو يسطر ولاية هاسق حار ولما قال  
 ابن عبد السلام لو تعدت المدينة في الأئمة فميت فميت هذا قول الأدرعي وهو متعين إذ لاسيدين  
 لجعل الناس موصي وألقى بهم الشهود فإذا تعدت أعداده في أهل قطر قدم أقلهم فسقا على ما يثني  
 وتعتبر هذه الشروط في اليوم أيضا إلا المبالغة كما مر في الإيضاح ولا يخون إذا كان من الإضافة  
 أكثر ويمكن فيه من الأمور وإلا فليقل يد أو رجل فمعمر دوما لا تده . بخلاف قطع الناس  
 والرحيل فلا به مر أصلا (و بعدد إمامة) بطرق أحدها (بالبيعة) كما يبيع الصحابة أما بكر  
 رضى الله تعالى عنهم (والأصح) أن يعتبر هو (بيعة أهل الحل والعقد من العلماء والرؤساء  
 ووجوه الناس الذين يتسارحون بهم) حانة البيعة لا سبعة غيرها كما هو المتبحر لأن الأمر يتقدم  
 بهم وشعهم سائر الناس وبكى مئة واحد انحصار الحل والعقد فيه . والثاني يعتبر كونهم أربعين  
 كالبيعة . والثالث يكفي أربعة أكثر نص الشهادة . والرابع ثلاثة لأنهم جماعة لا يجوز مخالفتهم .  
 والخامس أناس لأهمهم أقل الجمع على قول . والسادس واحد وعلى هذا يعتبر في نوع كونه معتد  
 أما بيعة غير أهل الحل والعقد من العوام فلا عبرة بها والأقرب عدم اشتراط القبول من الشرط  
 عدم الرد فإن منع لم يرد فلا إن لم تصاح غيره (وشرههم) أي لما يبيعون (صفة الشهود) من  
 عدلة وغيرها وما في الروضة كأصلها من أنه شرط أن يكون فيهم معتد حيث تعدد من على  
 صعب وهو اعتبار العدد . ومراده بذلك حقيقة الاحتياط كما لا يخفى . ويشترط شاهدان إن  
 اتحد المبايع .

(قوله شجاعة) الشجاعة قوة في القلب عند الناس امر رادى وهو مثبت الشئ كما في القاموس  
 (قوله ويحمي البيعة) البيعة جماعة المسلمين والأص والأمر وذلك ذكره النووي في شرح مسلم  
 وفي المختار البيعة وحده النص من الحديث ثم قال وبيعة كل شيء حورته فعل ماد كره النووي  
 معنى عرقى (قوله يجمع استبقاء الحركة) أي يصعب في الدين كمالج و يستفاد منه بالأولى ما لو  
 فقدت إحدى يديه أو رجليه . وسأني أن هذا معتبر في الاستدعاء دون اليوم (قوله ويدر  
 مصالحهم) عصف تفسر (قوله وأدناه أن يعرف قدير الناس) أي كأن يعرف من يستحق  
 رعية ومن لا يستحقه ويعلمهم بذلك إذا وردوا عليه (قوله وألقى بهم الشهود) صعب (قوله  
 ويمكن فيه) أي ولا يعرف به (قوله فيعتبر دوما لا اتده) أي فلا يعرف به (قوله ووجوه  
 الناس) من عطف العام على الخاص من وجوه الناس عظماءهم بإمرة أو غيرها في اختيار  
 وجه الرجل صار وجهها أي ذا جاه وقدر وبابه ظرف (قوله انحصار الحل والعقد فيه) أي وإن  
 لم يكن مجتهدا كما يأتي في قوله وما في الروضة الخ .

(قوله كما دخل في الشجاعة)

في دحوله فيها وقفة ومن  
 ثم جعله الشيخ حجج زائدة  
 عليه (قوله في الأئمة)  
 يعني بأن لم يوجد رجل  
 عدل كما يدل عليه كلام  
 الأدرعي الآتي وكذا كلام  
 النجاشي وبس المراد بالأئمة  
 هنا خصوص من توفرت  
 فيه الأوصاف فتأمل (قوله  
 وما في الروضة كأصلها)  
 هنا خلل في النسخ وعبارة  
 النجاشي قالوا وكونه مجتهدا  
 إن اتحد وإلا فمعتد فيهم  
 ورد بأنه مخرج على صعب  
 وإنما يتبعه شئ الرد إن  
 أريد حقيقة الاحتياط أما  
 إذا أريد به ذو رأي  
 وعلم ليعلم وجود الشروط  
 ولا يستحقاق فيمن يبايعه  
 فهو ظاهر كما يدل له قولهم  
 لا عبرة ببيعة العوام انتهت

أى لأنه لا يقبل قوله وحده فرما اتعنى عقد ساس وصال الخصام لأن تعددوا أى نقول شهادتهم بها  
حيث لا يجوز ( و ) ثانياً ( باستحلاف الإمام ) واحدا بعده وبوأصله أو فرعه ، ويعبر عنه  
بعده إليه كما عهد أبو بكر رضى الله تعالى عنهما و بعقد الإجماع على الاعتدال بذلك  
وصورته أن يعقد له الخلافة فى حياته يكون هو الحليفة بعده فهو وإن كان خليفة فى حياته عريان  
تصرفه موقوف على موته فيه شبه بوكالة بحرب وعاقب تصرفها بشرط نصيبته أنه لو أخره إلى  
ما بعد الموت لم يصح وهو متجه لأن ذلك خلاف قضية العهد وعلم من النصية بوكالة رد قول السبكي  
سعى أن يحك العور فى القول و يجوز العهد بجمع مرتين ، غير الأول مثلاً بعد موت العاهد العهد  
بها إلى غيره لأنه لما اسقى صار أملاكها وو أوصى بها لواحد خار لكن قول الموصى له واحتياج  
الشروط فيه يعتد به اعتباراً بعد موت الموصى ( والوجه ) الإمام ( الأمر شورى بين جمع فكل استحلاف )  
فى الاعتدال بهم ووجوب العمل بقضية ( فيرضون ) بعد موته أو فى حياته بإدبه ( أحدهم ) كما جعل  
عمر رضى الله تعالى عنه الأمر شورى بين ستة على ولزير وستين وسعد بن زحرف بن عوف  
وسعد بن أبى وقاص وطبعة فاتفقوا بعد موته على عثمان رضى الله عنه ولو امتنعوا من الاختيار  
لم يحلوا كالأول سمع اليهود إليه من القول وكان لا عهد ولا جعل شورى ( و ) ثالثاً ( باستيلاء

( قوله أى لقول شهادتهم )

قال الشهاب حجج وشهادة

الأسان بمن نفسه مقبولة

حيث لأهمية كرايت

الهلل وأرضعت هذا ( قوله

فى حياته ) متعلق بالخلافة

( قوله لو أخره ) يعنى

الخلافة ( قوله رد قول

البليغى الخ ) يوم اشترط

أصل القول وقد مر

حلاله

( قوله لأنه لا يقبل قوله وحده ) نصيبته أنه لو انضم إلى المذبح واحد قبل قوله معه وليس مراداً إذ  
لو كان كذلك لا كفى شاهد واحد ( قوله وثانياً باستحلاف الإمام ) خرج بالإمام عنه من بقية  
الأمرء فلا يصح استحلافهم فى حياتهم من يكون أميراً بعدهم لأنهم لم يؤدبهم من الستين فى  
ذلك ( قوله كما عهد أبو بكر إلى عمر ) الذى كتمه قد موته . سم الله الرحمن الرحيم هذا ما عهد  
أبو بكر خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد آخر عهده بالله وأول عهده بالآخرة فى إدخال  
الذى يؤمن فيها الكافر وسقى فيها الصخر أى استعمل عليكم عمر بن الخطاب فان برّ وعادل  
فذلك على ورأى فيه وإن خار وذل ولا عزم بالعب وبغير أردب ولكل امرئ ما اكتسبه  
وسيعم الذين ظلموا أى مقبب يقتلون ( قوله ونصيبته أنه لو أخره ) أى عقد الخلافة ( قوله بسى  
أن يحك العور فى القول ) فيه رد على ما ذهب إليه حجج حيث قال: نفسه ظاهر كلامهم بها أنه  
لا من القول لفظاً وقضية نشأهم بالوكالة أن الشرط عدم الرد لأن يعرف بالاحتياط للإمامة  
وفى الأول يعرف بسىه وبين ما قدمته فى البيعة بأنه لم يثبت عن أحد حق يقول عنه بحلوفه  
هو ( قوله فيرضون أحدهم ) أى فليس لهم العدول إلى غيره وليس أراد أنه يحك عليهم الاختيار  
لما يأتى أنهم لو امتنعوا من الاختيار لم يحلوا ونم ما ذكر من أنهم يحارون أحدهم ظاهر إن  
فوق لهم يختاروا واحدا منهم فلو قوض لجمع ليجتاروا واحداً من غيرهم هل الحكم كذلك  
فيختاروا من شاءوا أولاً وكان لا عهد فيه بصر والأقرب لأقول ( قوله شورى بين ستة ) لعده لعنه أنها  
لا تصح بغيرهم ه نكرى ( قوله وكان لا عهد ولا جعل شورى ) قل حجج و صاهر كلامه أن الاستحلاف  
بتسميه يختص بالإمام لجامع الشروط وهو متجه ومن ثم اعتمد الأدرعى وقد يشكل عليه ما فى  
التواريخ والطلاقات من تنفيذ العاهد وغيرهم بعهود خلفاء بنى العباس مع عدم اجتماعهم للشروط

جميع الشروط ) الشوكة لا يحكم العمل ، هذا إن مات الإمام ، وكان معلوماً أي ولم يجمع فيه  
الشروط كما هو واضح ( وكذا في وجوه ) وعندها وإن احتج فيه بالشروط كما  
( في الأصح ) لم يذكر وإن كان عصبه معه ، والذي سطر إلى عصبه ( قلت لو ادعى )  
من رتبة ركعة من استولى عليه المدة ( دفع ركعة إلى العاد ) أي إمامهم أو مصونه ( صدق )  
بلايين وإن هم سألوا على التحصيف ، وبذلك لا يسطر على صدقة ، وهم ( حجة ) حروجا  
من خلاف من زوجها ( أو ) ادعى دفع ( حروجا فلا ) يصدق ( على الصحيح ) لأنها كأجرة  
إدعى عوض عن سكنى داره ، وبه فترت أركانه ( وكذا حرج في الأصح ) لأنه أجرة أو ثمن  
ولا يترتب ذلك من ادعى حروجا ( وصدق في ) دفعة ( حجة ) أو تقرر عليه ، قال الماوردي :  
بلايين بغير الحدود بالشهاد ( إلا أن يشهد بدة ولا أثره في الدين ) أي وقد قرب بحث لو كان  
يوجد أثره فيما ظهر فلا يصدق ( والله أعلم ) وقام المقر بأنه لا يترجح حروجه بخلاف المقر وإنكار  
بقاء الحد عليه في معنى رجوعه ، وتأخره عند الأحكام إلى هذا لكونها مسدقة بالإمام ، فإن قيل  
وقال الجاهل أو نحوه متعلق به أيضا فكان الأنسب أن يرد إليها أو يرد عليها ، فلما هذه منه نية  
به مع وجود البني وعدمه فكانت أنسب به من غيرها .

( قوله هذا إن مات الإمام  
أو كان منهيا ) عبارة  
الروص وشرحه وكذا  
معقد من قهره أي قهر  
ذا الشوكة عليها فيعزل  
هذا بخلاف ما لو قهر عليها  
من عقدت إمامته ببيعة  
أو عهد فلا تنعقد له ولا  
يعزل المجهور انتهت ( قوله  
أو ثمن ) بتأمل ( قوله  
وفارق المقر أنه ) أي من  
ثبت عليه بالبيعة .

بل بعد السبب عهودي أمية مع أنهم كسبوا ذلك قبل هذه وقائع محتملة لهم ، مع أن  
ذلك الشوكة وحسنة النسبة لانها ، بل هذا هو الصاهر هـ ( قوله أو كان منهيا ) أي الإمام الذي  
أخذ عنه ذو الشوكة الخاضع للشروط ( قوله وعندها ) صاهره ولو كافرا ، وعدرة الخطيب نعم  
الكافر إذا علم لا يعتقد بمانته لقوته تعالى . وإن جعل الله الكافر من على المؤمنين سبيلا .  
وقول الشيخ غير ليس هو أقوى الكفر من رقيم قولوا انقصه رجلا مساعا قاله يظهر  
اعضه ليس بظاهر فإيه قال : لو أن إلى الدين بولادة صبي يمر برجح للعلاء ، أو امرأة هل يبعد  
صرفها العلم بما يورث الحق كسوية انقصه وبولادة فيه دفعة هـ فإد كان عنده وقفة في ذلك  
فالكافر أولى اهـ والأقرب منه له الخطيب ( قوله أي إمامهم أو مصونه ) ، عما اقتصر عليها  
لأن الكلام فيما يعنى بالإمام ، ولا فلا ادعى الدفع إلى قضاء المدة أو مسأ كيههم صدق ( قوله  
لأنه أجرة أو ثمن ) شتم كونه الخرج مما ، ومن صورته أن يصلحهم على أن الأرض لهم بعد  
استيلائها عليها ويقتل عابهم حراجا معيناً في كل سنة فكانت باعها لهم ثمن مؤجل يجهلون وأبعد  
للحاجة ولا يستطد ذلك بسلامهم ، والأقرب تصور ذلك بما توصلت عليهم حراجا مقترناً في كل  
سنة من نوع مخصوص ثم دفعوا بده ذوى من استدل بأن ما قصه منهم عوض لما قدر عليهم  
من الخراج ( قوله قال الماوردي بلايين ) عنده شرح انتهى نعم أنه يصدق فيما أثره مسددة  
تأثيرية وفي عنده إن ثبت موحها بقرار لأنه يقبل رجوعه فيجعل بكاره في العدة وبه عليه  
كالحجوع هـ وكتب عنه مع قوله لأنه يذلل ح قصة هذا العيين التصديق من غير عيان  
ومحمود ماسق له بخلافه اهـ ( قوله وفارق المقر أنه ) أي من ثبت عليه الحق بالبيعة ، وقوله  
لا يترجح رجوعه الأولى أي يقول بكاره لأنه يسبق منه إقرار حق رجوع عنه ولأنه غير عنه بالرجوع  
للساكنة ( قوله بخلاف المقر ) أي بأنه يقبل رجوعه .

( كتاب الردة )

أعادنا الله تعالى منها ( هي ) لئلا : الرجوع ، وقد تطلق على الانتفاع من أداء الحنك في  
الركاة في زمن الصديق رضي الله تعالى عنه ، وشربا ( جمع ) من صبح رفته دوم ( لانه )  
ومن ثم كانت أخص أنواع الكفر وأغلظها حكما وإن أخذ العمل عنه ، فإن كانت الموب  
لا تبقى البقرة والمائدة إذ لا يكون حسرا في الآخرة ، لأن من كفر ولا حسرا فإنه قد  
الردة خلافا لآبي حنيفة رضي الله عنه ، أما إحاطة أو لا إحاطة بمجرى الرد فمضى عنه ، وقد  
علم أن إحاطة الواجب عند إحسان الاحتمال بدون الرد في مخصوص لا يوجب عند الجمهور مع  
مضتها وخرج تلعب الكفر الأصلي كاداة البراءة من أي رافة من الإخراج إلى يكون  
بالفصل والكفر الأصلي خارج بنفس الردة مردود من حسن قد يكون محررا ، ومن  
ثم أخرج بعض مسابقة بالاس في قولهم بالاس حيوان ، في ركة والمشي ، ولا يوجب  
كفر النافق لانتفاء وجود إسلامه حتى يسعه ،

[ كتاب الردة ]

( قوله من صبح رفته ) أي  
مرص الألف ذكره قوله  
دوام ( دفعه ) ما في إن  
الإسلام معنى من معاني فما  
معنى فلهذا وأما أي به  
إلى أعرب المتن وإن  
قال سم إليه غير ضروري  
( قوله لا يحسن ) أي  
لا يحسن وسم في النسخة  
وبن بارة فيه سم .

( كتاب الردة )

إما ذكر هذا الباب فيه قوله أنه حجة مثله لكن ما تقدم من أول الكتاب إلى هنا معنى  
بالفصل وهذا بمعنى اللبس ، وأخره عما بعده وإن كان هذا ثم لا يحسن الرجوع ( قوله هي  
أمة الرجوع ) عن الشيء إلى عادته ( قوله وقد ) أي عجزا هو . ( قوله كما هي  
أركاه ) أي لا يحسن لم ردة واحدة وإنما هو الركة . وإن كان ( قوله ومن ثم  
كانت أخص أنواع الكفر ) قيل يرد عليه أن كون ردة أصبح أنواع الكفر بمعنى أن كل  
مرتد أصبح من أي حهل وأنى لعب وأصرارهما مع أنه من كذب . أقول : ولكن الجواب  
بأن مجرد كون الردة أصبح أنواع الكفر لا يقتضي أن من قامت به الردة أصبح الكافر ، فبحسب  
أنى حهل يجوز أن ردة فحله إلى هو لما انضم إليه من ردة بعد أنواع الردى إلى  
صلى الله عليه وسلم ولأنه وصته عن الإسلام لمن أرتد . لا حول فيه والله سبحانه أعلم .  
ذلك من القصاص التي لا تنحصر فيحور أن الردة أصبح من كفرة مع كونه في سببه أصبح من  
ارتد لما تقدم ( قوله وأغلظها حكما ) أي لأن من أحكام ردة ثلاث : صرف في أمواله .  
بجلاف الكافر الأصلي ولا يقر بأعريه ، ولا يصح أن يره ولا يودعه بل متى لم يرد فلا  
( قوله ولا تحب ) أي لا يخالف وأعاد . بعد ( قوله في الردة ) أي في ردة الردة ( قوله  
لا تواب فيها عند الجمهور ) أي وأما عند عدم بعضها فلا . والعلة في حرمان التواب ( قوله  
وخرج الكفر الأصلي ) أي ليس ردة ( قوله أن الحسن قد يكون محررا ) أي وذلك  
إذا كان بينه وبين فصله عموم وخصوص من وجه بل وكذا . لكن ، وأرد . إخراج عنه  
النحول ، وهذا الثاني أولى كما هو معلوم من محله ( قوله ومن ثم أخرج بعض لمصلحة بالاس )  
سواء بالحيوان لأنه الحسن للأخوذ في التعريف





وكذا من أنكر صحة أي نكر أو رعى منه حاشية رضى الله تعالى عنهما عامهما الله تعالى منه  
ولا يكفر به الشك في أو حسن والحسين ولا في وجه حكاية القاضي ( والله المالك المالك المالك )  
استهزاء صريحاً ( أو عدالة ) ( أو وجوداً ) كإلحاقه مصحف ( أو نحوه ) فيه شيء من القرآن  
أو أو اسم معصوم أو من حديث . قال أبو بكر بن محمد بن عيسى ( غارورة ) أو قدر طاهر كحائط  
أو روى أو حتى لأن فيه استحساناً بالدين ، وقضية إتيانه بالكاف في الإلقاء أن الإلقاء ليس بشرط  
وأنه شيء من ذلك القدر كغيره أيضاً وفي هذا الإطلاق وقفة ، فلو قيل تعتبر قرينة دالة  
على كونه لم يرد ( وسواء لم يرد أو شمس ) أو محقق حرثه أثبت الله شريكاً ، ثم إن دلت  
قرينة قوية على عدم دالة الفعل على الاستحسان كوجود أسير في دار الحرب يحضره كافر خفية  
منه فلا كراهة ، وخرجنا بحججنا عن كراهة .

( قوله وكذا من أنكر صحة أي نكر ) سهره أن إنكار صحة غير أي بكر كقضية الخلفاء لا يكفر به  
وهو كذا ، لأن صحته لم يثبت بالدين ( قوله وكذا من أنكر ) ( قوله وكذا من أنكر )  
( قوله ولا في وجه ) أي ضعيف ( قوله أو من الحديث ) طاهره وإن كان ضعيفاً وهو طاهر لأن  
في شأنه - حدود من - سهره ، وخرجنا بحججنا عن كراهة .

( قوله وأن عاصيته شيء )  
المصواب حذف التاء  
الوقفية من عاصيته شيء  
أوحدة من شيء .

ورج . قول الشيخ في مخرج مبهجة أو إفقة . مصحف الخ هو معطوف على نفي الصانع لأهل كفر  
يدل على حذف عاصيته لا يرد في ذلك كراهة . بل صرح به الشهاب الرملي في حاشيته  
على الروض . يقول . وإنما هو عام الكفر به الكفر فيه قول صحيح . فلو كان في كراهة أنه يكفر به  
لأنه لا يرد بحججنا كراهة . أسره الردد فالردد فيه ، وقد في الكفر

فائدة - وقد استدل من عن شخص يكتب القرآن برحله لكونه لا يمكنه أن يكتب بيده ما عساه  
والحوادث عنه كالحادث عنه شيء الشو يرى بأنه لا يحرم عليه ذلك . وفيه ما ذكرناه لأجله لا يرد  
لأن يرد من ندر على حله الكراهة ويذهب على ما إلى غيره . وهذا ليس كذلك وما استدل عليه بعضهم  
في الحرمة من حرمة ملة الرجل إلى المصحف مردود . فترد ويرد أنه قيل بالحرمة . أن يقول بالحرمة  
في الكتب القرآن . يرد مع ما على النبي ولا فائده . وقول بعضهم إن كان لا يحجج بالكراهة  
لأنه أو كتب غيره حرمه وإلا فمر حكمه على ما لا يرد . ولا بأس . وفيه أنه لو كان كتب  
فقد لا يرد أنه يحرم عليه وإلا فمر به في دفعه . وفيه كتب . فلهذا الإبقاء فيما عساه من  
عدم الحاجة . كان لمناصب أن يذكر ذلك في بعضه من وكان يقال على منقح ما أحب به . إن كان  
كتب القرآن بالدراسة لا غيره عنه . ولا فمر لوجوه العلل في ذلك فلهذا ( قوله يعتبر قرينة  
دالة على استهزاء ) وعساه . حرب العدة . من الصافي على النوح لإرثه ما فيه ليس كغيره ،  
ويسعى عدم حرمة أبيه ، ومثله ما حرب العدة . به أيضاً من مجمع معاصيه قرآن أو نحوه للتعبد به  
وأصابعه عن الجاسة . وفي ما وقع السؤال عنه وهو أن النقص من الأولاد الذين يتبعون  
منه بالوالمهم هل يكون ذلك كفراً أم لا وإن رماه بالأنواح من بعده نظر ، والحوادث عنه  
أن الطاهر الذي أن الله من جهة أنه لا يرد الاستحسان بالقرآن ، نعم يسعى حرمة لأشعره  
عدم التعظيم كقوة فيما لورق سكراسة على وجهه . وقوله حجج في الفتوى الحديثة  
( قوله لم يعد ) معتمد .

لوقوع صورته للحواق عادة ولا كذلك السجود ، نعم شجرة من حرج ديث عند لإطلاق فإن قصد  
 بتعليم مخلوق الركوع كما عظم الله به فلا فرق بينهما في الكسر حينئذ ( ولا تصح ) يعني توحيد  
 الردة عن معصية كالركا لا توصف بصحة ولا عدمها ( ردة صي ومحبون ) رفع اسم عنهما ( ومكره )  
 على مكفر وقالبه مضمحل بالإيمان لأية ، وكذا إن تحرد قسه عنهما فما يتجه ووجهه لإسلامهم  
 أن الكفر لا يبرمه النورية ( ويرتد حق ) فهو حاد لأنه يفعل ويعود إلى إسلام  
 و ( لم يتزل في حربه ) وحو ، وقس نكبا ، وعلى كل منهما لاشيء على قوله سوى الأمر بدونه  
 الاستتابة الواجبة ، وخرج بالغاء ما لو تراخي الحنون عن الردة واستتيب فلم يبق ثم حن فإيه قد  
 حتما ( ولذهب صحة ردة السكران ) المتعدي بكفره كسلافه وإن يكن مكاب لم يظ عليه ، وقد  
 تنق الصلابة على مؤاخذته ، حذف فعل على اعتبار أقواله وفي قول لا تصح ردة ، وفتح بعضهم  
 صحتها ، وفي قول لا يصح إسلامه وإن صح ردة ، وفتح بعضهم عام صحة إسلامه ، ولأنه  
 بأحر استأنشه لإفائه يأتي بإسلام مجمع على صحته وأحر لإسنادة إلى حجة لمن هذا الأمر مع  
 قصر مددة السكران على ما ، ومرة حر الوكاهة أحر بأحر ردة بعد ص لأهل الإلهاد مع  
 وحبوب الردة فورا فهذا أولى ، أما غير المتعدي بكفره فلا تصح ردة كالحنون ( وإسلامه ) سواء  
 ردت في سكره أم قبله ، وتر من الاعتماد أقواله كالصاحي فلا يحتاج لتعدد مدته بفسقه ،  
 والنص على عرص إسلامه عنه بعد محبوس على يديه من عرس عنه فوصف السكران كان  
 من الآن لصحة إسلامه ( وتدل الشهادة بردة ) متصفة كما تحدد في الروضة كإصاها فلا يحتاج  
 في اشتدتها بها تفصيلها لأب لم تحضره لا تقدم العس على شهادة .

( قوله فان قصد بتعليم مخلوق ) أي فبم قصد ذلك لا يكون ككراهة بل لا يكون حراما أيضا كما يشعر  
 به قوله لوقوع صورته للحواق عادة ، لكن عبارة حجج على التماثل في باب توافقه صلى الله عليه وسلم  
 عند قول الأصم وكانوا إذا رأوه يقومون له ما هموم من كراهة لثبث نصها : و برق بيه  
 أي التزم للإكرام لا لبراء والإعظام حيث كان مكروه وإن حرمة نحو ركوع لغير إسلام  
 بأن صورة نحو الركوع لم يعمد إلا بعد ذلك خلاف صورة العام أعوهي صريحه في أن الإتيان  
 بصورة الركوع للحواق حرم وأنها لم يعمد مخلوق وهي مباحة لقول الشارع لوقوع صورته  
 للحواق عادة ، أما ما حرت به العدة من حصص رأس والاعتد ، إذ حد لاس به إلى أقل الركوع  
 فلا كراهة ولا حرمة أيضا لكن يسمى كراهية ( قوله وكذا إن عرد منه ) أي أن نفس  
 وقوله عنهما أي الكفر والإيمان ( قوله فدل ) أي مؤاخذته ( قوله سواء أرس في سكره أو ولد )  
 ثم ما تقرر من صحة إسلام السكران استعدي إذا وقع سكره في ردة من حرج منه في الكافر أو صلى  
 إذا سكر ثم سمر أو باع أو طلق فتحكم بثبوت ذلك منه لتعديده بالسكر أولا لا ، بقره على ثبوت  
 السكر بمعنى أن لا يقيم عنه الحد ولا عرص له إذا لم يظهر شرها ، بخلاف ما لو ظهر شرها فإيا  
 عنه من البتة بذلك بالعرير ونحوه فيه شر ، وخلافهم يقتضي ترجيح الأول ، ووجه ما  
 إنما لم تعرض لهم لعدم اعتقادهم حرمة وعدم اعتقادهم ذلك لا يسيق منهم مكثرون بعدم التعبد  
 بناء على أنهم مخاطبون بفروع الشريعة ( قوله بعدها ) أي الإفاضة ( قوله وتدل الشهادة بردة  
 مطقة ) أي إلهادا مطلقا فلا يقال كان الصواب أن يقول مطقة لأن لفظ الشهادة مؤث فتجب  
 المطابقة بيه وبين صفة لأن الحال صفة في المعنى .

( قوله عنهما ) أي لغيره لا يمس  
 والسكران كـ ٥٥ سم ( قوله  
 في قول لا تصح ردة الخ )  
 هذا محج عنه قوله الآتي  
 وإسلامه ( قوله والأفضل  
 أحر منه ) هذا كان  
 الأفضل بمجمل استأنشه  
 ثم استأنشه أيضا بعد ثم  
 رأيت حج تحت هذا  
 ( قوله فان عرس ) الأولى  
 حذف إلى ريس هو  
 في النسخة



فيه عن عمر رضى الله تعالى عنه (من أضرا) أى الرحن والمرأه على الردء (قتلا) بفتح الميم والنهي  
عن قتل النساء محمول على الحرييات والسيد فصل قه والنسل ها بضرب العنق دون غيره ولا  
يتولاه سوى الامام أو نائبه من افتات عليه أحد عمر ولو قتل عند القتل عرست لى شبهة فأرى يوها  
لأنوب ينظرناه بعد الاسلام لأفواه من شكاحوا قبل البصرة أظعم أولا (وإن شمر صح) إسلامه  
(وترك) لقوله تعالى قل لمدى كفروا إن سموا بغير لحم فأفد سلف ولغيره هذا قوتها نعموا منى  
دماءهم وأموالهم» وشمل كلامه كفر من سبه عليه الصلاة والسلام أو سب من غيره وهو كذلك على  
الأصح ولم يحتج للتشبيه ها لقوات العنق السابق الحامل عليها وهو الاشارة بخلاف ما دفع القول  
ش أحسن أساء ليواى مذهب (وقيل لا قبل إسلامه) يند إلى كفر حتى كراهة واطنة  
لأن البو به عند الخوف عيني الردفة و ردى من يشهر الاسلام و عى الكفر و ثوب منه من  
غير عنه بأنه من لا يتحل دينا والذى من اعتد أن يقرآن بك عر ظاهره وأنه المراد منه  
وحده أو مع الظاهر ولا بد في صحة الاسلام من الشهادتين ولو بجملة وإن أحسن  
المرسلة ويعتبر ترسها وموالاها كما حرم به الوالد رحمه الله في شروط لأمة ثم الاعتراف  
برسلته صلى الله عليه وسلم من غير العرب من يسكرها أو المرأة من كل دين يخالف دين الاسلام  
ولابد من رجوعه عن اعتقاده لا بد منه ولا يعرر مرديا ت على أول مرة ومن سب إليه رده  
وجاءنا بطلب الحكم بالإسلام بكنى منه بشهدتين ولا سوف على بعه عما سب له ويؤخذ من  
كلام الشافعى

(قوله فان شكاحوا قبل  
البصرة أظعم) انظر  
ما وقع هذا مع أنه إنما  
ينظر بعد الاسلام وبعد  
الاسلام لأشبهة في أنه يطعم  
وإنما يظهر هنا لو كان  
ينظر قبل الاسلام فكيف  
به (قوله لقوات العنق  
السابق) أى السابقة  
لأشارة إليه قوله والنهي  
عن قتل النساء الخ أشار  
به إلى الرد على المخالف في  
قتل النساء (قوله) وان  
النهي السابق) أى وللأشارة  
بالمعارة إلى الخلاف إذ  
لوقى هه أيعا فأت هذه  
الأشارة كما لا يخفى وحيث  
فما صفة نصف أحسن  
عما أشار إليه الاعتراض  
وإن قال الشهاب ثم إن  
مادكر إنما هو بمصحح  
للمسألة اشكاف لأدفع  
لأحسية ما أشار إليه  
الاعتراض

(قوله والقتل هنا بضرع العنق) أى أما غير هذا فقد يكون قتله بغير رمى العنق كأن كان التتر  
قصاصا وقد قتل هو بغير ضرب العنق فيقتل بمثل فعله للناسبة (قوله أظعم أولا) أى وحوا (قوله  
وإن أسلم صح إسلامه) أى من قامت به الردة ذكرها كان ونهى (قوله وترك لقوله تعالى الخ) أى  
وبس تكررت ردة صرارالكنه لا يعرر على أول مرة كإنى ومأهه أنه لا فرق في قبول الاسلام  
منه مع التكرار بين أن سب على العنق أنه إنما سبه بعد الردة غيه أولا (قوله ولم يحتج بمشبهة  
ها) أى في أسم (قوله وهو الاشارة للخلاف) أى فى قوله قتل بأشارة بارأ على من قاتل بن المرأه  
لا قتل وفي قوله النهى والنهي عن قتل النساء الخ يعرر صرد على قائم (قوله واطنة)  
قال ع كان وجه دخول هذا في الحنفى من حيث إنه حتى في دمه وإن أعهره صاحبه (قوله من غير  
عنه بأنه) أى من عرفه بأنه الخ (قوله من لا يتحل دينا) أى من لا يستسب إلى دين قال في الله  
وولان يسجن مذهب كذا وصيغة كند رددت إلى النهى (قوله ولا بد في صحة الاسلام مطلقا)  
أى سواء كان ممن يسكر رسة صلى الله عليه وسلم وعرب ولغيرهم أو يسكرها لعرب خاصة  
(قوله ولو بالجملة) أى عند من يعرفها فلا يجوز له قتله ثم إذا طلقها عند من لا يعرفها فقتله  
ليس بقتله على الكفر فلا إثم عليه و سمعه ذلك عند الله فزجده في النار ثم إذا شهدت مرة بأن  
ما طلق به هو كلمة الشهادة لمعرفتها بسبه دون الدس فسمى وحب الله على التل لأه قبل  
مسما في من الأمر وظن كفره بما يسقط القصص المشبهة (قوله ويعتبر ترسها وموالاها)  
صاهره وإن لم يأت ماو (قوله ولا بد من رجوعه) أى كأن يقول برئت من كذا فصرأ منه طاهره  
أما في نفس الأمر فالعبرة بما في نفسه

فه لا بد من تكرار لفظ أشهد في صحة إسلامه وهو ما يدل عليه كلامهم في الكفارة وغيرها  
 سكن حالف فيه جميع (وولد الرتدين بعد قتلها) نفي الردة (أو بعدد وأحد أبويه) من جهة  
 الأب أو الأم وإن عدا ثوبان (مسمي فسمي) بعلب الإسلام (أو) وأبواه (مريدان) وليس في أصوله  
 مسير (فسمي) فلا يسرق ويرثه قرينة اسم وعري عنه عن الكفارة وإن كان قد لفظ عنة  
 الإسلام في أبيه (وفي قول مرند) بالنسبة (وفي قول) هو (كافر أصلي) لولده بين كافرين ولم يشر  
 إسلاما حتى يعلو عليه من مله عامر ولد عاري لا لأمن له، نعم لا يتر عريه لأن كفرة لم يستند  
 لشبهة دين كان حقا ول لإسلام (وب الأثير) هو (مرند) وقطع به العراقيون (وقال العراقيون)  
 أي مامهم المقاصي أبو الصب (الاصح) من أهل هذه (على كفرة، والله أعلم) فلا يقتل حق  
 صالح ونسب عن الإسلام ولا يسرق توحه فهو كافر في أحد أصوله مسير ومن بعد ومات فهو مسير  
 بعد له ما كان عم في امر في امر أو أحد أبويه مرند ولا يتر كافر أصلي فكافر أصلي قاله السوي  
 وحده به ابن قري في روضة ويوجه من قرأ أولى يستتر إليه من لا يتر هذا كره في أحكام  
 الله يا أما في الآخرة وكل من سب قبل الموضع من أولاد الكفار الأصليين والرتدين في أحسنه في  
 لأصح (وفي رواية مسكة من مله) نفي الردة (أقول) أحدهم نعم منطقا حقيقة ولا ينافيه عوده  
 بالإسلام لأنه يجمع عده نسبها وثانها وهو (أظهرها إن هلك مرتدا بان زوال ملكه بها وإن اسم  
 أن أنه ليرل) لأن نصلا عن سب سبقت على موته مرتدا فكذلك أول ملكه وحل الخلاف في غير  
 مامه ملكه في الردة سبوا اضطاد فهو له في أو من على ياحده وفي مله معرض للروا لا نحو أم ولد  
 ومكاتب والأصح على القول بقاء ملكه أنه لا يتر محجور، تجرد رده من لا بد من صبر الحاكم  
 عده حلالا ما اقتضاه هو كلامه وأنه يكون كحجر العانس لأجل حق أهل القوم (وعلى الأقول)  
 كالم (يعني منه دين له فإما) نفي رده بملك أو غيره أو غيرها بملك كما يأتي أما على إلقاء  
 ملكه فظاهر وأما على زواله

(قوله وقطع به العراقيون)  
 الذي قطع به العراقيون  
 إنما هو أنه كافر  
 لا بخصوص الردة كما يعلم  
 من الروضة (قوله أي  
 أمامهم الخ) مراده بهذا  
 الجواب عن نقل المصنف  
 حكاية الاتفاق عن جميع  
 العراقيين مع أن السابق  
 له إنما هو واحد منهم وهو  
 المقاصي أبو الصب، وحاصر  
 الجواب أنه ما نقله إمامهم  
 وهم أساغه وكأهم نقاد  
 (قوله في غير مملكته في  
 الردة) يعني ما حازه في  
 الردة (قوله خلافا لما  
 اقتضاه ظاهر كلامه) انظر  
 ما وجه اقتضاء ظاهر  
 كلامه ذلك.

(قوله أنه لا بد من تكرار لفظ أشهد) أي بعله فلا يصح إسلامه بدومها وإن أتى بالواو (قوله  
 وهو ما يدل عليه كلامهم) مع جد (قوله إن بعد قتلها) أي ثم قتلها لم يشر شيئا للشورى على  
 البحر (قوله وإن عدا) منه (قوله أو ب) أي في زمن ما صلي ولو قتل قبل به سببين عديدة  
 (قوله وليس في أصوله مسير) أي وإن عد لكن حيث عد مد وما إليه بحث برت منه (قوله فلا  
 يقتل) أي ومع ذلك لا يصح على قوله نأجكم رده مام سبم وكان الأولى به أن يقتل ولا يقتل الخ  
 لأن عدم القتل قبل الموضع لا يفرغ على الردة (قوله وإن بعد) نفي حيث عد ماموا إليه  
 (قوله في غير مملكته) في العسيرة مسحة ما أتى من أنه إمام على الردة كان بقا على  
 ناحته والأولى أن يقول فيها وضع مملكته في الردة الخ (قوله ويراد إلى لإسلام استقرار ملكه)  
 وعده ولو سارع منه من إسلامه ما صادف في الردة فهو ملكه لأحد بعدم استقرار ملكه عده  
 حين الأخذ فلا يؤمر برده له بعد إلا أنه أولا وعده عده عليه إذا سبم فيه نصر والأقرب الأول  
 فإن عدم الملك عيته أنه يقتضي حرمة التعرض لأعداء ذلك لأحد وإنه بعد ما تعجزه سبم من  
 الواو ولم يحده (قوله لا نحو أم ولد ومكاتب) أي أمها فلا يرول ملكه عهما اتفاقا شوب حتى  
 اعتنى لمقتل رده (قوله على القول بقاء ملكه) أي على القول الصحيح (قوله وأنه يكون) نفي  
 إذا حصر عليه يكون الخ.

فهى لا تريد على الموت وليس مقدم على حق الورثة فعلى حق النوى ، ومن ثم ومات  
مرتد ، وعليه دس وثى ثم مقي في ، وصاهر كلامهم ا قال جميع انفس لعل معلما به ليس  
كما انه لا يجمع اسفال جميع الملكة لوارث وهو الذوحه وإن اتى بعضهم أنه لا يسفل إليه إلا  
ماتى ( ويحق عليه منه ) مدة الاستغناء كما يظهر حيث من ماله وإن ملكه منه عوته  
( والأصح ) سواء على روال ملكه ( ثم عزم إيلاده فيها ) كمن حفر ثوبا بعد فاته يسمى  
ماتت به بعد موته ( وحقه ) يعنى مؤنه ( روحا وقب مكاحلين ) مدة لموسر ( وقريب )  
أصل أو فرع وإن بعد بعد الردة وثم ولا تقدم سب وجوها ، والذى لا يرمه دس  
سواء على قول روال ملكه ( وإن وقف ملكه فتمتته ) فيها ( إن أحسن وقف ) بأن من  
العقبى ( كمن وقف وتبرير وودعة موقوف بن ثم سب ) سمحة ثى بن سوبه ( ولا ولا )  
ولو أوصى قبل الردة ومات مرتدا بطلت وصيته أيضا ( ويبيع ) ونكاحه ( وهته وهدد وكسبه )  
من كل ما لا يقبل الوقف لعدم قبوله للتعلق ( باطله ) في الحديث . . . . . وقف يعقود . . . . .  
التبين إن لم يكن حيث وجد الشرط حال العقد ولم يعلم وجوده . . . . . وشا من كملكه بتردد  
الشرط احتمال العقد للثبوت ، وهو مبني على عدمه منقود العقد في الكسبه ( وفى الكسبه  
موقوفه ) سواء على صحة وقف يعقود . . . . . من حكم بصحتها وإلا فلا ( وعلى الأقوال ) كلها  
حرفا من حصه من الأول ( يجعل ماله مع عدل وأمه عند ) حو ( امرأة ثمة ) أو عزم ( أو مؤخر  
ماله ) كعقاره وحبونه صانه له عن الصنع وبيعها لملكه لمره إن رة متداخه ( أو مؤخر ملكه  
النجوم إلى القاصى ) ويعتق إذا لا يعتد ببعض مرتد كمنحوس وديث أحسن له لأحسن إسلامه  
والسما من لاحتان موته على رتبه . . . . . ناهم سوف مسمين محمد .

( قوله بناء على روال ملكه )  
يعنى أن الخلاف الأصح ،  
ومقاسه مبنى على روال ملكه  
لا خصوص الأصح ، وقد  
أعاد هذا بما أتى في حكاية  
الغياض والأولى عدم إعادته  
( عونه ونكاحه ) انصرهن  
الخلاف بحرى فيه أيضا  
( قوله مقصود العقد ) أى  
العنق ( قوله ويبيعه ) يعنى  
حوال كما لا يخفى

( قوله فهى لا تريد على الموت ) انظر على هذا فى فائدة فى فقه ملكه حيث كان ماله حرم  
تحت يد عدل وينفق منه على روحانه وتقضى منه ديون ( رتبه بعد الردة ، وإنى فرق بينه وبين  
وقف ملكه ، اللهم إلا أن يقال إذا قلنا بزوال ملكه ومضى عليه حول فى ردة ثم عزم إلى الإسلام  
لاحت عليه ركاه اسم ملكه . ومن فوائده . . . . . وقف أسس على روحانه وأقاربه وطعمه ،  
وإذا فسا روال ملكه فمضى الخلاف لآتى فى قوله والأصح عزم عزم إيلاده الخ ( قوله وإن اتى  
بعضهم الخ ) وفائدة الخلاف يظهر فى فوائد الملكة . . . . . فاس لا يجمع دس استغناء لم يتفق ما رواه  
وإن فسا مع بعض ( قوله ويحق عليه منه مدة الاستغناء ) هو صشر على القول الثانى .  
ثم على أن جميع من وجوه لاستغناءه حالا فكجور الشدة بر بعد دس بالوصى أو المرتد  
كجكون عرض عقب الردة ( قوله مع عدل ) أى فى يد عدل ، وقد مؤخر ماله . . . . .  
جهة القاصى .

## ( كتاب الزنا )

بأنصر فصيح من ماء ، وهو من الكثير ، قال تعالى ولا تقربوا زنا فإنه كان فاحشة  
وساء سبيلا - وأجمع أهل اللسان على تحريمه ، ولهذا كان حدّه أشدّ الحدود لأنه حادثة على  
عن الأعراس والأب - وهو ( بئزج ) أي إباح ( الذكر ) الأصبي المتبذل ووأشرف أي  
جميع حشمة نفسه ، والأوجه أن ما وجب العسل به حدّه وما لا فلا ، ودعوى الركني  
وجوب الحد في رتد كما يجب العدة ، بإبلاحة مردودة فقد صرح المعوى بعدم حصول التحليل  
والإباح أن به فهدى في وجوب العدة للاحتياط لاحتمال الإحبال منه كاستدخال المني ، ويتبعه  
تأنيب إباح المعوى لمذكور في إباح التحليل بما مر من عدم وجوب العسل به أو قدرها  
من فقهها لا بد ، حاشا للكتّاب حيث ذهب إلى أنه في ذكره وأدخل قدرها منه ترتبت عليه  
الأحكام ولو مع حائل وبك كيف من آبي وادج ولو ذكر بأنهم استدعوا امرأة وإن لم يمكن  
بشارده كما هو الأقرب وبك ثبت المقتضى حاشا ، وقد عرفت مراراً أنه لا حدّ لبئزج من الحشمة  
كالعسل ، نعم بوجه أنه دافع من حاشا فدية سيرة حيث سمى حشمة مع ذلك وبحسن ويعد  
بها كالكافي وحاشا ( بئزج ) أي من آرمية واضح أصلي وو عور ، كما ختمه ركني  
وهو ظاهر قياساً على الحابة .

## ( كتاب الزنا )

( قوله وهو من أكثر الكثير ) لم ينل الترخيص مردي به بعد كونه من أكثر الكثير ، وبعبارة  
المرادى وهو أكثر الكثير ، والدليل هو في كلام من شرح جامع الصغير أن أكثر الكثير  
الشرك بالله ثم فسّر العسل ، وأن ما وراء ذلك من التسع الموقوفات وغيرها كالزنا لا ترتيب فيه ،  
وبك تنال في كل فرد منه من أكثر الكثير ( قوله وهو بئزج الذكر ) أي شرعاً ، وإنما لعله  
فالمأهر أنه مطوق بإباح من غير سكاح اه حج ( قوله والأوجه أن ما وجب العسل به حدّه )  
أي وإن ذكر لرائد لا يجب العسل بإبلاحة حيث لم يكن على صلب الأصل فلا يجب الحدّ به ، وقصده  
أنه لو كان على صلب لأصلي حدّه ، وقصية ما ذكره عن ركني خلافه ، وهو ظاهر لانهاء لأصله  
منه ، وقصية قوله والأوجه أنه إذا تلف برأه عليه حتى دخلت حشمة في رجاها مع تمسكه من  
رفها ، وجب حدّ لو وجب العسل عليه ، وبوجه أن عكسها من ذلك كونه ، فيما يرتب عليه من  
بئزج لأب ( قوله في رتد ) أي إن ذكر رائد ( قوله بعدم حصول التحليل وإحصان به )  
أي ما رتد ( قوله مما مر من عدم وجوب العسل ) أي بأن تهر عن لأصلي ولم يكن على صلبه ،  
ويمكن حمل كلام الركني على رائد يجب العسل بإبلاحة ( قوله أو قدره ) عصب على قوله أي  
جميع حشمة ( قوله ولو مع حائل ) أنه في وجوب الحدّ ( قوله من آرمي واضح ) أي أو أحسن  
بكتبت ذكرته أحداً مذكوره في الموضع فيه فيجب على المرأة الحد إذا مكنته ( قوله بئزج ) أي  
ولو فرج منه كان يدخل ذكره في ذمّه ، وتدل عن بعض أهل العصر خلافه فاحدّه وتقر بالمرس  
عن الدسوقي ما صرح بما فناء وهما من المراج ما أدخل ذكره في ذكره أو لا فيه بصر وإطلاق

## [ كتاب الزنا ]

( قوله لأنه حادثة الخ ) لعله  
عنه لا جمع عن من كان  
يلقى نفسانيته على قوله  
ولهذا الخ ( قوله والأوجه  
أن ما وجب العسل به ) أي  
وهو إذا رتد العسل من  
اسمائه وبك كمن حاشا  
كم مر هناك ( قوله  
مردودة ) يعني بالعدة  
لا بد من الرتد والإفهام  
أفراد الزنا بعد به كما مر  
( قوله أو قدره ) معصوف  
على جميع حشمة وقوله  
ويع مع حائل غاية في

أو حية تحت ثوب أو ثوب كما حية العراقي لأن الصبح لا يجر منها حيث ( محرم عليه حر عن  
الشبهة ) التي يعتد بها كوطء أمة بنت المال وإن كانت من - بهم لم يخفى على له حق فيه ، إذ  
لا يستحق فيه الاعتدال محل وحرمة لا قصد فهو أو استيلاء ، وشكر كذا نص ما لا على ما من مضافا  
في الزهر ، وما نقل عن عطاء في ذلك غير معتد به مع أنه لم يثبت عنه ( منتهى - ها ) راجع  
كالذي قبله لكل من ذكر والفرج ، ووب أو حية صلبه حرمة ، وحكم ما لا يباح ليدى هو مسمى  
اسم الزهر ، إذ الإباح المذكور شؤده هو مسمى ، ولأنه الرأيا ، وحديث هذه القبول جميعها  
أنه ( يوجب الحد ) الحلة والعرب أو رحم الإجماع ، وسيأتي محرمات هـ ديها ، ولحق  
حكمه هـ كالعس بن وحيد العسل وحيد الحد والإفلا ، وما قيل من أن قوله حل عن الشبهة  
لا يوصف محرم ولا حرمة رد أن الحرمة لم تكن له عين والحق في طاري شمله في منعه وبعين  
ذكرها لأفادته الاعتداد بها مع صرورها على لأحد ( ودر ذكر وأثنى كفضل على سبب ) فبها رحم  
المرء عن المحسن وحله وعرب غير وبن كان : حرمة ذنره ، ودرق ذنره : حرمة أمة له وله  
محرمات في ذنرها ،

الفرج يشمله فراجع ( قوله أو حية تحت ثوبها ) وجب على وأثنى الحد ، صهره ووب على  
غير صورة الآدمية لكن التعليل يفي حقه ، ووب صرح حجج فسد ، إذا شكك بشكل  
لأدوات إلا أن يقال لا تحقق أو ثوب ، وأن من الحق غير أن هذه ليست أسودرة الأصلية في  
يصر تبعة منها الثفيرة الكلية ( قوله محرم لعه ) في الركني ، و عليه من تزوج حاشية  
اشتهى سم على مذهب أي فانه تحية بوصفها مع أنها ليست محرمة ، وهو بل لربادها على العدد  
الشرعي ، وقد يجب ثوبها ، إذ من الاعتدال الشرعي كانت كالحقة لم تنق غقد عيهم من  
الواسي : طاعت محرمة لعينها لعدم ما من من الحرمة التي لم يباح ( قوله كوطء أمة بنت مال )  
مثال للحالي عن الشبهة ، وكذا أصح حقه لله كوطء أمة بنت مال أي وإن حلف الزهر  
في بصر أحد من قوله إذ لا يستحق الح ( قوله لا قصد فهو أو استيلاء ) أي فإن كان مسمى  
لا يجب له الحول في ملكه ، وظاهره ووكأن متهورا كقيد وهو صهر ذنر الحد ، ودرأ الشبهة  
( قوله وما نقل عن عطاء في ذلك ) أي وطء مملوكة غيره ( قوله وإن أو حية صلبه ) أي حيث  
أحره عن وصف الفرج ( قوله أنه يوجب الحد ) أي وإن سكر منه مرة منذ حيث كان  
من المحسن فيكون فيه حد واحد ، أما إذا فهم عليه الحد ثم ربي حد ذلك فيقدم عليه ثاب وعك ،  
ثم ربيته كذلك عن فتاوى الشارح ، وعارنه سنن الشمس الرمي فممن ربي مائة مرة منذ  
فهل يبرمه في كل مرة حد ، ويد باب الرائي ولم يفتل حد في آخره ، وإذ باب عدد  
الموت هل يسقط عنه الحد ، وهل لبروح على من ربي غير شمه ، ويد باب الرائي هل يسقط  
حق روحها عنه ، فحاجب يكتبو حد واحد عند حد المحسن ، ولا حد في الآخرة ، ولا يسقط  
بالتوبة ، ولبروح حتى على الرائي بزوجته ويسقط عنه بالتوبة التي يوجب فروعها ( قوله  
وحب النفس ) بأن أوج وأوج فيه ( قوله وإلا فلا ) أي بأن أوج فقط أو أوج فيه فقط  
( قوله لا يوصف بمحل ولا حرمة ) المراد من هذه العبارة أن ما فيه الشبهة لا يوصف بمحل ولا حرمة  
فلا حاجة للاحتراز عنه بقوله حال عن الشبهة ( قوله ذكر وأثنى ) أي غير حمله كما يأتي حره وأمة  
( قوله وفارق ذنره ) أي ذنر العبد للمالوك .

( قوله أو حية ) نصر هل  
منها الحى أولا لما الفرق  
( قوله كوطء أمة بنت  
المال ) مثال للحالي عن  
الشبهة ( قوله لا يوصف بمحل  
ولا حرمة ) سقط قبل هذا  
كلام من الفسخ وعارة  
التحفة قبل خال عن الشبهة  
مستدرك لأعلاء ما فيه  
إذ أصبح أن وصفاً للشبهة  
لا يوصف إلى حرما في  
الشارح وقوله : إذ أصبح  
الحاصل أن قول المصنف  
محرم لعينه بينهم أن غير  
المحرم لذلك لأحدية ومنه  
وبد الشبهة لأدلا يوصف  
بمحل ولا حرمة لكن نازع  
ممن في كون جميع أنواع  
الشبهة لا يوصف بمحل ولا  
حرمة ( قوله رد أن  
التحريم الح ) حاصله أن  
الشبهة أيضا يتصف بها  
والفرج بأنه محرم بهيه ومع  
ذلك لأحدية للشبهة فتعين  
ذكرها لذلك ( قوله وحله  
وعرب غير ) أي من  
المعامل عسير المحسن  
والمفعول به متقدما .



واعترض أن من مالك النعم لا ينفك حتى يفسد شبهة كفى غير الحرير ومن أنه لا حد عنه  
وأحيب أن لا يؤمن مسقط لو وجد حصة فحققت مسقط ، بخلاف الذي لا مسقط ووجهه قد يؤثر  
باعتقاده ، ويرد بأنه لا عسرة باعتقاد المستند معتد لأنه متى لم يظن الخمر فهو غير معذور ، ولا  
يضافه مبادئ في نحو السرقة لأشهر وسعوى في الشبهة من سوء وسعوى ها ، ومن أن معنى جعل  
التحرير من سبب بعد روجه ووطئها لم يصدق ، بل من جعل مع ذلك السبب ولم يبين له كونه  
صدق كما تحته الأدرعى أو سحر يرمي برصاع ص في اليد في صبر القولين من كان يحن عليه ذلك  
أو يكونها مروحة أو معشقة وممكن حرمه بذلك صدق حصة وحديث على دونه إن جعلت تحرير  
ذلك (ومكره في الأظهر) شبهة لا كراه ويرد على من قال في نصير إلى الحرية التي لا تمنح  
الوطء معها محال ويقول الانتشار الذي يحصل به الوطء لا يكون إلا عن شهوة وحسار (وكذا  
كل حصة تمنح بها) لأن صاحبها قد يبيعها أو يهدى أو يهدى أو يهدى أو يهدى أو يهدى أو يهدى  
بسمها (عالم) يعتد بخلافه لشبهة إباحته وإن لم يقوله العالم (كسكاج لا شهود على الصحيح)  
كذهب مالك على ما اشتهر عنه لسكن للعروف عن منعه من سائر ما في صحة الدخول حيث لم يقع  
وقت العقد أو لا وفي كذهب أنى حصة أو لا وفي وشهود كما نقل عن داود ، وصرح به  
المصنف في شرح مسلم رحمه من أمثلة سكاج دعة على أحدهم من حرمة مؤلفا يدين وفي  
وشهود ، فادامى مع وجود الدبيب المعنى الصفة المشبهة من يلقى مع من له يدوى ، وفي  
فنى بذلك فالله رحمه الله تعالى والذي عده معتد حرمه في السكاج من وفى (ولا يورد  
ميتة) ولو أحدهم خلافا لما وقع في بعض كتب من (في لأصح) إذ هو على يدهر عنه الطبع  
فم تختص لرحم عنه ولأنه غير مشهور به ، والثاني يحذره كوطء الحية (ولا) بوطء (سهمه  
في لأشهر) لأنها غير مشبهة لهك ومسح قتلها ، ولا يحذف للمأكولة ، فإن ذكبت كتاب  
سكنه يعمر فيهما والثاني فاسد على المراء والناش من السبب محض كان أولا (والتحذير  
في متأخرة لربما) من لاسماء الشبهة ، إذ لا يمتنع بعد الدليل بوجه ، وقول أنى حصة به شبهة  
يضافه لإجماع على عدم ثبوت السبب ، ومن ثم صحت مسرقة ولو راع حرمه خلافا في سكاج به  
ولى ، واتجه أن الشافعى حله بوضع الحنفى ،

(قول) أو سحر يرمي برصاع  
في معنى جعل تحريرها  
برصاع (قوله في حصة  
الدخول) معنى في حله (قوله  
محله) الظاهر أن الداء  
سهمه (قوله حرمانه)  
معمول محله

(قوله وأحيب بأن لا يؤمن) هو قوله كلا لا يصح الخ ، وقوله بخلاف الذي هو قوله كما يوعى  
التحرير (قوله ولا يضافه مبادئ في نحو السرقة) أي لا يشك (قوله وممكن جهله) ومنه  
مالو ظن أن معنى أرهين يوما أو نحوها كاف في العدة ، روج سبب النسي وهو لا حد عليه  
(قوله ومكره) يسعى أن من الإكراه المسقط لأحد ما هو صيرت امرأة الطعام مثلا وكان ذلك  
عند من لم يسمح لها به إلا حيث يمكنه من نفسه فشكسه يدفع بذلك عن نفسها فلا حد عليها  
وإن لم يحذر لها ذلك لأنه كالأكراد وهو لا يباح ذلك وإلى سقط عنها أحد شبهة (قوله وكذا  
كل حصة تمنح بها عالم) أي فانه لا حد بها ولا يحد عليها في الأحرار (قوله كما عمل عن داود)  
أي الظاهري (قوله من أمثلة) مقول ثان ، وقوله حرمانه معقول قول محله وقوله مع دست أي  
التأنيب (قوله ولا يورد ميتة) ع استشكل من أوصوه نفسها أقول الخواص أن الخسود  
تدبر بالشبهات ه سم عن مهج (قوله سكنه يعمر فيهما) أي استة والسهمه ولو في قول من  
(قوله وقول أنى حصة إنه) أي الاستنحار .

(قوله المعلن له) أي للاستبحر (قوله لأنه لا أثر للعقد السادس) لعينه إذا كان فساداً بعدم قابلية المحل كاهن وإلا فهو غير مسلم (قوله رجلاً أو امرأة) لا يثبت قول الحنفية لأنني غلبت حشيتي على أنه سيأتي قوله وكما هو ذلك في (٤٠٦)

إحصان الوطئ يعبر في إحصان الموطوءة (قوله بكل منها) يعني بجميعها (قوله وهو المرد لها) فيه تدبر لا يحق (قوله وإن طرأ سكايفه أثناء الوطئ) أي وفسد روحه وكان السكاف ذكر هذه الغاية عقب قول المصنف الآتي ، والأصح اشتراط التعيب حال حرية وتكليفه (قوله نعم لو أوج طائفاً الخ) هذا الاستدراك لأجل أنه لو أوج طائفاً غير بالغ في كونه سكافاً وجب إحصاناً لو جهل ، ومعنى اشتراط السكاف في الإحصان بعد شرطه في طلق وحول إحصان من حده يوجب اشتراطه لو حول الحدة لا بميتة محبب من كره أنه شرع فيها ، ويتحقق بالسكاف هو أيضاً السكران (حر) كانه من به رقة غير محض (و) هو (دمي) لأنه صلى الله عليه وسلم رحم اليهودي وكاف قد أحصاه مرة شرعاً لحدته من أن يحول في لا بعد لا لأحصائه إذ هو ويطي نحو حر في كاح فهو محض لصحة كحبه ، وإذا عقد له دمة ورقي رحم (عيب حشيتي) كاله أو قدرها من فقهه شرعاً كونها من ذكر أصلي سهل (شغل في كاح صحيح) ولو مع نحو حبص وعدة شبه لأن حته بعد أن سوى تلك الدية الكافة اختصارها بخلاف من مستوفاه أو استوفاه في درأه أو وطء شبهة أو كاح دية كمال (لا فاسد في الأظهر) لحرمة الدية فلم يحصل

الباعل له إليه خلافاً لغيره حتى كسبه في نكاح (ومسحة) لتكون الإباحة ههنا (ومحرم) ووثنية واحدة ومطلبة ثلاثة وملاسة ومعتة ومريضة وذب روح (ورب كان) قد (بروحها) خلافاً لأنني حشيتي أيضاً لأنه لا أثر باعتد السكاف في كونه مريضة في الإحصان ، ولا حد عليه بتروجه بحوسبة بخلاف في صحة سكايفها كما سيأتي في البحر عن المصنف وقال الأدرسي والزرکشي إنه المذهب (وشربه) أنه أم الأحكام ، فلا حد على حر في وموطن بخلاف ما تردد لالتزام الأحكام و (السكاف) فلا حد على من ويحصى لوقع الدم منها (إلا سكران) استعدي سكره في حدة وإن لم تكن مكاف على الأصح لعيبه لأنه من اب ربط لأحكام بالأسباب فالأسناء مقطوع (وعبر بحرته) فلا حد على حاشه من (وحد المحصن) رجلاً أو امرأة (الرحم) أي مونه بالاجتماع ولأنه عليه الصلاة والسلام رحم ماعز والعامدية ، ولا تجمع بين الحلة والرحم عند جمهور العلماء رضى الله تعالى عنهم ، وإحصان نكاح ، وورد في الشرع لعين الإسلام والعقل والمذاهب ، وفسر بكل منها قوله تعالى - فإذا أحصن من ثمنه حشة - والحرة كما في قوله تعالى - فممن تصف ما على المحصن من العيب - وأيضاً في قوله تعالى - وإحصان من النساء - والعمدة عن زكريا في قوله تعالى - وليس من حول المحصن - ولا صفة في النكاح كما في قوله تعالى - محصن غير مساكين - وهو المراد بها (وهو مكاف) وإن صار سكايفه أثناء الوطء فاستدامه ، نعم لو أوج طائفاً غير بالغ في كونه سكافاً وجب إحصاناً لو جهل ، ومعنى اشتراط السكاف في الإحصان بعد شرطه في طلق وحول إحصان من حده يوجب اشتراطه لو حول الحدة لا بميتة محبب من كره أنه شرع فيها ، ويتحقق بالسكاف هو أيضاً السكران (حر) كانه من به رقة غير محض (و) هو (دمي) لأنه صلى الله عليه وسلم رحم اليهودي وكاف قد أحصاه مرة شرعاً لحدته من أن يحول في لا بعد لا لأحصائه إذ هو ويطي نحو حر في كاح فهو محض لصحة كحبه ، وإذا عقد له دمة ورقي رحم (عيب حشيتي) كاله أو قدرها من فقهه شرعاً كونها من ذكر أصلي سهل (شغل في كاح صحيح) ولو مع نحو حبص وعدة شبه لأن حته بعد أن سوى تلك الدية الكافة اختصارها بخلاف من مستوفاه أو استوفاه في درأه أو وطء شبهة أو كاح دية كمال (لا فاسد في الأظهر) لحرمة الدية فلم يحصل

(قوله المعلن له) أي الاستبحر (قوله ومسيحة) ع أي ولا مهر ووكالت ثمة أه سم عبي مسيح (قوله وبن كان) عانه لموله ومحرم ووثنية الخ (قوله وإن لم يكن مكافاً على الأصح) أي وإن فسد الأصح من عدم سكايفه (قوله فلا حد على حاشه من) أي حيث قرب عهده بالإسلام أو شأ بعيداً عن العلماء -

فرع - في العيب ولو قالت امرأة بغي ودية روحى و عددت و تزوجت فلا حد عليها به أي وإن لم يتم فرسه على ذلك (قوله وهو مكاف) أي المحصن الذي يرحم (قوله وإن طرأ سكايفه أثناء الوطء فاستدامه) يتم هذا من الصهر منه أنه لو رقي صلباً وبلغ في أثناء الوطء واستدامه يرحم وليس مردداً فيه يشترط لو حول الرحم سبق الإحصان ، ولا يتحقق إلا بإبلاج حشيتي مكاناً في السكاف الصحيح كما يأتي ، وعينه ولا يصحور ربه صبي بعد إحصانه ثم يباع

التحفة يوم اشتراطه الخ (قوله أصلى عامل) انطرد مع ما تقدم له سيجاهه وعبرة التحفة ويتجه أن يأتي في نحو الرائد ماضراً بها (قوله أو استوفاه) يعني مصفى المدة .

به صفة كمال وكما يعتد ذلك في إحصان لواطى معتبر في إحصان موضوعه والثاني يطر إلى السكاح،  
مع لو كان له روحه وهما منه ولد ونسب ربه بالنسبة وأسكر وطه روحته صدق بيمينه ولا يؤثر  
ذلك في نسب الولد لأنه ثبت بالإمكان ( والأصح اشتراط النعيب حال حرته وكنيته ) ولا  
إحصان نصي أو محبون أو قن وإن وطى في سكاح صحيح لأن شرط الإحصان كونهما بأكر  
أخيهما فاشترط من كامل أيضا ولا رد على سائر التكليف حصول الإحصان مع نعيها حاله اليوم  
لأن التكليف موجود حيث «بقوة» وإن لم يكن الشائم مكلفا لفعل رجوعه إليه نادى نفيه وقضية  
كلامه اشتراط ذلك حال النعيب لا الرضا فهو أحسن دمي ثم حرب وأرق ثم ربي رحم والذى صرح  
به القاضي أنه لا يرحم قال ابن الرفعة وعليه فيجب أن يبال إحصان الذى رحم من وطى في سكاح  
صحيح وهو حر مكلف حالة الوطء والزنا فعلم أن من وطى ناقصا ثم زنى كاملا لا يرحم بخلاف من  
كمل في الحايين وإن تحللها بقص تكون ورى والثاني يكفى به في غير الحايين ( و ) (الأمسح  
( أن السكاح الرافى ناقص ) من رجل أو امرأة ( محسن ) لأنه حر مكلف نصي في سكاح  
صحيح ثم يؤثر فيه نقص صاحبه ونقص أو موضوعه لو حود انقصود وهو النعيب حال كمال  
المحكوم عيبه بالإحصان مهم فقوله ناقص متعين بكمال لا يراى كما تقدم كلامه إذا لو يعنى  
به لا يقضى أن السكاح الحر المكلف إذا رضى ناقص محسن وإن لم يوجد فيه النعيب  
السامى وهو غير صحيح نص كلامه يعنى تعطف على ذكر ومن اعترضه غير مصيب وإن  
كثر وكن غير الرافى سامى على أنه حطى أن معروف بنى على أهله لاسم والثاني بشرط  
كأن الآخر ( و ) حدة المكاف ومنه لا يعتد بسكره ( السكر ) وهو غير المحض السابق  
( الحر ) ذكر أو أنثى ( مائة حدة ) الآية سمي بذلك بوصوله إلى الحدة ( وعرب عام )  
أي سنة هلالية وآثر التعبير به لأنها قد تطلق على الحذب وعطف ما ولا يعتمد به عدم  
الربط بينهما وإن كان تقديم الحدة أولى وهو قدم العرب اعتمادها وتعده بعدة وإن نازع  
في ذلك الأذرى وعبر بالتعريب ليعيد به اعتبار فعل إحصانكم ولو عرب نسبه لم يعتد به لانتفاء  
التكليف وانتفاء العلم من أول السفر ويصدق بيمينه في مصي عام عليه حيث لا نسبة

( قوله ويصدق بيمينه )

يدعى حلف بيمينه

ويستديم لوطه فلعن ماها تصوير لمجرد وجوب الحدة أو لتحصيل الإحصان وهو الظاهر . ثم يمكن  
تصويره ثانيا بوجوب روجه ثم وطى حال حيوة فأقضى في أثناء الوطء واستداه وهذا كله  
بناء على أن قوله مكاف معتبر في وجوب الحدة وهو غير مراد من التكليف لعدم وجوب الحدة  
تقدم في قوله وشرطه في الحدة التكليف في هذا إحصان هو الثاني يخص به الإحصان الذى يربط  
عليه أنه إذا زنى بعده يرحم .

فرع — نص الشافعى على أن السكاح إذا استنطقه حدة أبرأ وهد منى على أن النوبة  
تسقط الحدة واعتماد عدم السقوط فيكون الاعتماد وجوب الحدة ( قوله صدق بيمينه ) أى فلا  
يكون محصا ( قوله في نسب الولد لأنه ) أى نسب الولد ( قوله هل اس رفعة الخ ) معتمد ( قوله  
في يؤثر فيه نقص صاحبه ) أى روجه ( قوله أن المعروف بنى على أهله لاسم ) لكنه استعمل  
كثيرا هذه الصيغة ( قوله وعرب عام ) طهره وإن كان له أنوان يعنى عسهما أو روحه أو أولاد  
صغار أو كبار محتاحون وهو ظاهر وبوجه أن النقة ليستفعل عبر روجه في إحصان العرب لا نفقة  
عليه وبعدة عاجز ( قوله وآثر التعبير به ) أى بالعام



عرت بعينه بعد عن وطه وعمر ربه ودحى منه سنة الأول ومنه في الأصح لا يتعترض له  
(ولا تعرت امرأة وحدها في لأصح من مع روح أو محرم) أو سواه تنب مع أمن التصد والطريق  
ويحور مع واحد ثقة أو بمسوح كدلت أو غيرها لأمين إن كانت هي ثقة أي أن حسن حلف  
١- متى في الخج من لا كنهان في السفر أو حجب بذلك ووجوب السفر عنها لا يحقها بل فوه  
للحجرة حتى يرميها السفر ولو وحدها إذ الترق أن يث يحشى على نفسها أو يصعب لو أقامت وهذه  
ليست كذلك فاستطرت من يحور لم السفر معه (ولو بأجرة) منها منها فبرمه كأجرة لحالاد  
فإن كانت معسرة في بيت المال فإن يعسر حرج العرب إلى أن وسر كأمس الطريق ومنها في  
جميع ذلك أمرد جميل فلا تعرت إلا مع محرم أو سيد (هنا مع) وهو محرم (لم تحرج في الأصح)  
إذ في حصاره بعد من لم يدب تحريته غيره - والثاني تحريم لإقامة الواحد وسهلا وجهه نهرها  
وحدها (و) حتى (العبد) يعي من فوه ربي وإن كان كافر أو أوسيد (محسوس ويعرت  
نصف سنة) على النصف من حرج لأنه - فمعين نصف ما عني المحسوس من العبد - أي  
عبر الرحم لأنه لا ينفك ولا يملكه نصر اليد كاليتن سحر ربه ولا يكون الكفار هم إثم  
الجزية كما في المرأة النسية ، ويأتي هنا ما عر من فوه العرب ومنه خروج نحو محرم مع لأمة  
والعبد الأمرد (وفي قول) يعرت (سنة) لثقة بالسبع فرب حلف فيه آخره وعبره كدرة  
الإيلاء (و) في (قول لا يعرت) لتعوت حق السيد (وثناب) أرب (سنة) فرب يذكر  
نارقي بها وكسنة لا يدخل ومكانه ورماله كأشهد أنه أدخل حشفته أو فبره حيث فندها في فرج  
فلاية يحرج كذا وقت كذا على سبيل أرب والأوجه وجوب النكاح في مطلقا وومن ساء موافق حلالا  
للزركشي حيث كفي ربما يوجب لحدة لأنه قد يرى ما لا يراه الحاكم من يحمل بعض الشروط أو بعض  
كيفية وقد ينسى بعضها وسيأتي في الشهادات أنها أرب مع لدولة يعي - فاشهد واعلمون أرب مع مسكم  
وما ذهب إليه جمع من أنه لو شهد أربعة بره أربع سوء لكن اقتصر كل منهم على أنه رآه

(قول المتن بل مع  
روح) أي كأن كانت  
أمة أو حرة قبل لدحون  
أو طرأ الزوج بعد الزنا  
ولا يقل إن من لها زوج  
محسنة (قوله إلا مع  
محرم أو سيد) أي أو نحوها  
(قوله والعبد الأمرد)  
قد مر ما يعي عن هذه  
في قوله أو سيد

(قوله عرت لعمره) ماهره وإن لم يوطن معرت لأنه فستأني هذا مما فنده آه سم على  
مسهج (قوله من مع روح أو محرم) ع الحديث « لا يحرج لأمرأة مؤمن بالله واليوم الآخر من سفر  
مسيرة يوم إلا مع ذي محرم » آه سم على مسهج (قوله ولو بأجرة) أي بشرط أن يكون أجرة  
أمن عادة (قوله ومنها في جميع ذلك أمرد) ومنه ما عر في سنة من يخرج معه (قوله لم يحرج  
في لأصح) أي ثم لو أراد السفر معها أو حجبها لم يمنع بها لم تمنع من ذلك وعنده الثقة حينئذ  
تخلاف ما لو لم يسافر معها أو سافر لعرض آخر وأعي معاصيه من غير قصد ولا تمتع ولا منافاة  
بين هذه وبين ما قبله من أيما لأن ذلك فيما وفيد صحيح بخلاف هذه ، وكتب أيضا حفظه الله  
قوله لم يحرج في الأصح أي ثم إن سافر لا معه لم يسجن ثقة ولا كسوة ولا غيرها مدة غيبته  
وإن سافر معها ولو بأجرة استمرت الثقة وغيرها وه لم يمنع بها في المدة المذكورة (قوله ومنه  
خروج نحو محرم) أي وسفته في بيت المال لأنه لا مال يرفع والسيد لأشيء عليه (قوله يذكر  
المثري بها) بيان للتفصيل (قوله على سبيل الزنا وسوح له ذلك) أي سريته قوبه بدل عي أن  
وهو على وجه أربا (قوله لأنه قد يرى ما لا يراه) أي إن كان محمدا له في مذهبه أو كان محمدا ومنه نعم  
أنه لا يتم به الرد على الزركشي لأنه إنما اكتفى بعدم التفصيل في موافق نعم قوبه وقد نسي بعضها  
يرد على الزركشي



وطن كونها حليته وهو ذلك وهو اسم يسمى ما ثبوت ربه بالصفة سقط حده ومذكور  
 انصف في الروضة عن النص من ستوله راع على سدود الحد او به والاصح حله (وليف)  
 اقر ان كوني (لا تتدوني او هرب) قبل حده نوي انه (لا) يكون رجوع (في الاصح)  
 لأنه لم يصرح به ، نعم يجب تخليته حالا قال صرح فذاك وإلا أقيم عليه فان لم يكن يضمن ذنبه  
 صلى الله عليه وسلم لم يوجب عليهم شيئا في الخبر البار ولو أقر بان سحو بلوح أو إحسان ثم رجوع  
 واتى صاه ونه بكر فأنه عدم قبوله وليس في معنى ما مر ذنبه ثم رجوع السب سلكة بمره  
 هذا ولو اتى اقر ان ما استوفى الحد منه من وبن لم يثره سده كما أنهم ممر آخر البعد  
 على قاتل راجع ذنبه لا موز شبهة الخلاف في سقوط الحد بمر رجوع ومذكور لدرجتي من وجوب  
 انقود مردود (و) يسقط الحد الثابت بالبيعة أيضا غيا (لوش) أرعه من الرجال (رماه) وأرجع  
 من البسوة أو رجلا أو رجل وامرأتان (أثرا عذرا) معجزة أي بكر متب بدت بعد ولهم  
 وصعوبة (لم تحتها) شبهة لعدم السهر في عدم ربه وبه ربه لا تحت في س  
 أبا (ولا فادها) ولا اليهود عنها لاجل عود المكاره له لا ياله في الإرجاع ومن ثم قل القدي  
 نوعصر (من تحت) لأنك عود المكاره له حد في وعده كحد المسمى ما كك عوراء  
 يمكن عمة خشقة مع مع هذه بكارها من كات كدك حد السب براء وعدم وجوب ما يديه  
 وبه شهدوا رقتها وقرها فكشاهد منهم بعد سها وذي فوا فوم أرعة بأنه أكرهها على ربه  
 وطعت المهر وشهد أر مع كارسا وحدها هو لا يستط بالصفة لا الحد سقوطها (وبه عن  
 شاهد) من الأربعة (وبه) أو من مثله (رماه) عن (الافقون سورها) أو سدرت لربك تحت  
 ارب (لم تحت) لفسق الماع من عدم العاد ربه واحده وحده الفرف واليهود (و سدوة)  
 أي الحد (الإمام أو نائبه من حر) بالإساع و شرط عدم قصده بعارف (ومعص) على احدث  
 بحملته وليس للسيد إلا بعضها

(قوله حد قاذها) أي  
 والشهود كاهوماعر (قوله  
 مكشاهد منهم بعد رتها)  
 ووجهه بالنسبة للقاذف  
 والشهود أنهم رموا بالرنا  
 من لاني منه بره قله  
 الميرى وبه يندفع ما في  
 حواشي سم (قوله وشهد  
 أر مع سكارها) أي  
 على كلام القاضي  
 والله في المارن هذا  
 ليراجع.

(قوله وطن كونها حليته) أي وصديق في ذلك (قوله وهو ديك) كدعوى الاكره (قوله  
 بعد ثوب ربه بالنسبة) وكذا بالافراد لكن قبل رجوعه عنه (قوله شفي في حبر) أي حبر  
 صبر (قوله وبه رماه حده) وهو ديك عين الحد ربما بعد معه رواد أثر صبر  
 (قوله مردود) أي لسقوط الحد بالشبهة (قوله وبه رماه لا الحد الرائي سها) أي لأن وجود  
 العبرة بظاهر في عدم رماها (قوله حد قاذها) أي على المعتمد و صهره عدم حد اليهود  
 وقياس حد القاذف أنهم يحسدون (قوله مكشاهد منهم بعد رتها) أي فلا حد هي وكذا في  
 على ما مر عن القاضي لا يمكن عود ربي (قوله فوا فوم أرعة بأنه أكرهها) فبسته سها  
 لو قامت دون لأرعة لم يشك المال وهو ظاهر لأن لما يشك بعد ثوب سده وهو الرطه  
 ومينشت وبه يده ما مر من أنه لو شهد رجل وامرأتان به شقة قبلها الإصاح لم يشك ثوب المشقة لأن  
 الإصاح الذي هو طر بقها لاشت بذلك (قوله لا حد) أي فانه عدمه (قوله برسة وحده)  
 بالفتح اسم للرة والكسر اسم للهيئة وشاسبها الأول لوصفه بالوحدة (قوله وشتره عدم  
 قصده لصارف) ويصدق كل من الإمام ونائبه في دعوى الصارف وإن كرر ذلك لأن الأصل  
 بقا الحد ولأن القصد لا يعلم إلا منهم وكتب أيضا حفظه الله قوله ويشترط عدم قصده بعارف



رمت ثالثه ولو رتب دمي ثم حارب وأرقى ثم تحته إلا لإمام لأنه لم يكن معك كما يجوز ما دونه يسرق منه  
وبين من رتب ثم يبيع فإن المشتري حده لأنه كان معك كما حال بربه عن المشتري عن الدفع كما يحل  
معه في تحصيله من إحراره وعدمه بخلاف الأول فربى كان حرًا ثم يتول حده لا لإمام فإنه مع  
استكمال الرذكتين ملك ماله وقبضه أنه لو سرق ثم عصى كان لأخيه الإمام لا للسيد (أو الإمام)  
لعموم ولأنه مع ذلك هو أولى من الإمام (فإن سرق) فيمن يتولاه (ولأصح الإمام) لعموم  
ولأنه (و) لأصح (أن السيد يعر به) كما يحده لأن العري من حبه وحده المذكور في الخبر  
والذي يحط رتبة السيد عن ذلك (و) لأصح (أن الكافر) كسبه صححة (كفر) ورعته  
إلا الإمام لخروجه عن قصة السيد والثاني لأنه عند ما في نفسه دره (و) لأصح (أن السيد  
(الكافر والغاصي والكاتب) والخامن العرف بما مر (خمسون عيدهم) لعموم الخبر الذي

والثاني لا يطرأ إلى أن في الحدة ولا يوسوا من هيب ولأصح أن إقامته من السيد يعر به نظر من  
أنك لمصر لاستصلاح كالحمة والسيد ومن لم كان به حدة فعنه خلاف الغاصي والسيد المالك  
ككافر يحده الإمام كما مر لاسيده (و) لأصح (أن السيد يعر) عنده لحق الله تعالى  
كما تحده وكون التعزير غير معصوم خلاف الحد لأن حده فيه كحاصي لما لحق الله  
في أثر حره (و) أنه (مع البدة) وبركتها (بالماء) ثم حدة الحدة أو التعزير أي بوجوبها  
للكفاية فالوسيلة أولى وقصته أنه لا فرق هنا أيضا بين الكافر والكاتب وغيره وهو لمصر  
خلاف ما اشترط فيه أنهية سمعها (و) (رحم) الواحد في رنا كواب (سدر) أي على حجر (و)  
تكو حشب وعظم ولأولى كونه سحر (حجارة معسدة) بأن يكون كل منهما سحرًا كعب  
ثم يحرم بكبير مدقق لتعويته المقصود من التشكيك في سحره ليس له كبر تأثيره في سحره  
وما في خبر مسلم في قصة ما عر أهم رموه بما وجدوه حتى حمله من الحجارة الكفار غير  
مما في ذلك لصدقها بالمعتدل المذكور بل قولهم فاشتد واشدد حمة حتى أتى عرض الحرة  
فأصاب فرميه من الحاميد آخره حتى سكت فيه دليل على أن تلك الجلاميد لم تكن مدومة

وهي السيد هو وهو مخالف لكلام الغاصي هو مع من سبهج ويخبره على الغاصي بأن السيد  
لا يضمن حدة الرقب ورماء كالحمة فلا يجب على السيد ما يترتب عليه (قوله رقت ثالثه) أي  
مرة ثالثة (قوله بخلاف الأول) أي الذي (قوله بك) أي مسلبة له مني وقوله سبهج أي حدة  
العد (قوله وقبضه أنه لو سرق) أي العبد (قوله كان لاسيده بلام) قد يتوقف في كون  
القياس ما ذكر من قبضه استبعاد السيد برفق حال ماله إلا أن يقال يستوفيه الإمام لاستباح  
تعلق حق السيد باعتاقه لخروجه عن ملكه (قوله والكاتب) أي كسبه صححة أحد ملكه  
(قوله واخامن العارف بما مر) أي من كونه عالما بحكمه أحد وإن كان أح (قوله وانسم  
العمالوك) استثناء معنى من قول نصف من الكافر الخ (قوله لما لحق الله) ونفى حق غيره  
كأن سب شخص أو ضربه ضربه لا يوجب ضمانًا ويعر به تعالى فيعز به السيد  
على الأصح (قوله فالوسيلة) أي البينة (قوله ولرحم) أي ولا يسقط عنه فعل نفسه فيما يظهر  
فيعاقب عليه في الآخرة لأن المقصد منه التكميل وهو لا يحصل فعله (قوله أتى عرض الحرة)

اسم رجل هناك

(قوله وقبضه) انظر وجه  
لقياس بل القياس  
عكس (قوله ومع ذلك  
هو) أي والم سارعه  
الإمالة تقريرة ما بعده  
وصرح به في الروض وإن  
قال الأدرعي إن كلام  
الشافعي والأصحاب  
يشي الإمداد.

ويلازم تعدد الرمي بها إلى أن سكت والأولى أن لا يبعد عنه فيحمله ولا يدنو منه فيؤله أي لا يلاما  
 يؤدي سرعه التدبير وأن يوقى الوحة في جميع السدن بحسب نرحم وعرض عليه التوبة لأنها  
 حائنة أمره وليس عورته وجميع بدنه ويؤمر بصلاة دحل وفيه ونحيبه شرب لا أكل ولصلاة  
 ركعتين ويحجر ويدفن في مقبرة ويقتل بالسيوف لكن فاب واحد (ولا يحجر للرحم)  
 عنه رحمه وإن ثبت ربه سنة وصغر كلامه امتنع الحفر وسنشكل بما في صحيح مسلم أن  
 ما عدا حفره مع أن ربه ثبت بالإقرار وأجاب بأنه معارض بما في مسلم أيضا أنه لم يحفر له ولهذا  
 جرى في شرح مسير على الحفر واحدة السقي وجمع بين الروايتين في كورتين بأنه حفر ما عدا  
 حجرة صغيرة فله رحم حفر منها (ولأصح استحبابه بمرأه) بحث يسع صدرها (إن ثبت)  
 ربه (سنة) وتفنن كما عتبه النسي مثلا سكنت لا إقرار ليكنها الحرب إن رجعت ونسوت  
 الحفر بمعدية مع كونه مبردا لأن الخوار يدا أنه لم يحفر للحجسة وكان مقبرة أيضا (ولا يؤجر)  
 الرحم (مرض) رجي + وه (وحر) ورد مريضين بد النسي مسوفاة كل حال (وقيل يؤجر)  
 أي بد (إن ثبت بالإقرار) لأنه سلس من الزجوع وذاك الأصل عدده أما ما لا رجي رؤد  
 فلا يؤجر له حرب وكذا لا يؤجر له في الحرة بهم يؤجر لوضع الخلل وللصم كالمري في الحرج  
 وأروال حيون ولو أهد الإقرار (وإذا حرر أحد لعرض) أو نحو حرج رجي رؤد منه أو يسكنها  
 حاملا لأن التصد يردع لا القتل (فإن عرض + وه حد) إذا عيده له ينظر (لا سوط) ثلاثة يهت  
 وسجو يعال (ن عشكال) كسر العين أشهر من فتحه وبالثلاثة أي عرحون (عديه مائة  
 عصي) وهي التمرح فصررت به الحزم مرة (فإن كان) عنه (حسون) عصا (صرت به مريضين)  
 لتكبير المائة وعلى هذا القياس فيه وفي القن (وعنه الأعضاء) جميعها (أو يسكن بعضا على  
 بعض ليناله بعض الألم) لثلاث تعطل حكمة الخلد من الزجر أما إذا لم عنه أو لم يسكن بعضا على  
 بعض فلا يكتفى (فإن برأ) بفتح الراء وكسرها بعد ضربه بذلك (أجزاء) وفارق معصوم حج  
 عنه ثم شوب الحدود سنة على ندره وقبسه أنه لو رأى في بناء ذلك كل حد الأصحاء واعتد  
 معنى بوقبه حد كأصحاء قطعا (ولا حد في حر وبرد مريضين) بل يؤخر لوقت الاعتدال ولو لا ذلك  
 قطع السرقة ولا يحسن على الراجح في حد من حدوده على كما صرحوا به في باب استعفاء القصاص خلاف  
 القود وحد القذف فلا يؤجر من لأههما حتى آدمي واستثنى الماوردى والروائي من سدد لا يبعد حره

(قوله وأن يوقى الوحة) أي والأولى أن يوقى الخ سوق مسدود (قوله وعرض عليه) عليه  
 التوبة (أي ومع ذلك إذا مات لا يستطع عنه الحد) (قوله ويستتر عورته) أي والأولى أن يستتر  
 عورته ، ويسعى وجوب السر إذا غلب على الص رؤيه عند الرمي (قوله ونحيبه) أي وحوه  
 (قوله ولصلاة ركعتين) أي نحيبه لذلك بدا في يظهر (قوله لوضع الحمل) أي فلو أنتم عليها  
 حد حرم واعتد به ولا شيء في الحمل لأنه لم نحقق حياته وهو إنما يضمن بالفترة إذا انفصل في  
 حياة أمه وأما ولدها إذا مات لعدم من يرصعه ، فعلى صفة لأنه يقتل أمه أثناء ما هو عداء له  
 أحدا مما قبله فيما يودع شاة فمات ولدها (قوله بعشكال) ويقال فيه عشكول واشكال بإبدال  
 العين همزة وهو الذي منه الرطب فإذا يلبس ثوب الشارح فهو عرحون اه سم على مهج  
 (قوله وقياسه أنه لو برأ الخ) معتمد

(قوله وسجو يعال) له  
 إذا زاد إليها على أم العشكال  
 كأيدي بذلك السقي (قوله  
 أي عرحون) هو العشكال  
 إذا يلبس والعشكال  
 هو الرطب فكأنه بين  
 هذا التفسير انورد من  
 من العشكال (قوله في  
 حد من حدوده تعالى)  
 راجع إلى المتن وإلى قوله  
 ولا تنس وإن برم عنه  
 ركة .

أو رده فلا يترك ولا يقبل بعده لتأخير الحد والشقة ويقابل إقراره من تحفيف الصرب لسم من القتل ( وإذا حلد الإمام ) أو ناته ( في مرض أو حر أو برد ) أو صو خلق لا يحتمل السباط ( فلا صيان على النص ) لحصول النصف من واحد ثمانية ( فيقتضى ) هذا النص ( أن السأخير مستحب ) وليس كذلك بل المعتمد كما تحججه في الروضة وحواله وعنده فلا صيان أيضا .

### ( كتاب حد القذف )

الحد من حد مع دمه من العا حنة أو دبر لأن الله تعالى قدره فلا تجوز الزيادة عليه . والقذف هذا هو الذي يارب في معرض النكير بالشهادة وهو رخص وأمره من كبر أو كبر بعد مامر وإما واجب الحد به دون الرمي بالكفر لقدرته هذا على من يمارى به ما لا يحدد كفة لإسلام ( شرط حد القاذف ) الالتزام وعدم إذن القذوف وفرعيته للقذف فلا يحد حرى وفوف قد له وإن أتم ولا أض من وإن علا كافي ( ولا يحد صى ومحمون رفع اللعن عنهما ( لا السكران ) فيحد وإن لم يكن مكافيا بطلان عليه كما مر ( والأحسان ) ولا يحد مكره عليه ما صر مع عدم البصر ، وبه فارق قتله إذا قتل لوحود لحد به منه حقيقة وحب التمسك به لحد يحد لا يكره وكذا مكرهه لأحد عليه أيضا وفارق مكره القذف أنه آت به إذ مكه أحد يده وتبين بها دون منه فيقتضيه به وكذا لا يحد حرم من حره قرب عهدته بالإسلام أو ينشئه بعدا عن العلماء ( وحر ) القذف ( التمييز ) ضيا أو محسوب أو حر وفادس له ومن ثم سقط بالبلوغ والإقامة ( ولا يحد أصل ) أب أو أم وإن علا ( يقذف الولد ) ومن ورثه الولد ( وإن سن ) كما لا يحد له وسكبه يعرر بالأذى ، ويرق ( قوله بتحفيف الصرب ) أى مع وجود إلام ( قوله فيقتضى هذا النص الخ ) ضعيف .

### ( كتاب حد القذف )

( قوله من حد مع ) أى مأخوذ لحد ( قوله فلا يجوز زيادة عليه ) معبومه حور النص وهو ظاهر بادن القذف وهو مع عى حج ( قوله والحد هنا ) أى شرعا ( قوله بعد مامر ) أى من القتل ودرن ( قوله أقسرة حد ) أى من رمى بالكفر ( قوله لا يحد ) هذا مسفاد من قول المصنف التكليف ، وهو آخر هذه الشرود عنه وجعلها شرعا له كان أو ، وبه قصد تجميع وإن كانت مستفادة من إلتى التسمية على حجة الشروط المعثرة ( قوله ولا يحد حرى ) تقدم في حد ربا أنه أخرج بهلترم حرى ولتؤمن بقياسه حد كدك وهو أن لمؤمن إذا قذف لا يحد وسب في النصريح به في السرقة ( قوله فلا يحد مكره ) لو لم يعر بكرهه وسباده من يقبل أولا أو يقبل إن وجدت فريسة لا يحد الثالث فليراجع أه مم على صهج ( قوله ولا يحد التمسك به ) أى القذف ( قوله لأحد عليه أيضا ) أى ويعرر ( قوله أو محسوب ) أى له نوع تمييز ( قوله ومن ورثه ولد ) أى من روحة وأح من أم مثلا ( قوله وسكبه يعرر بالأذى ) من شبه نفية أخنوق فيعرر الأصل عليها ولده أولا وهرق

### [ كتاب حد القذف ]

( قوله لا الشهادة ) انظر هل يرد عليه ما لو شهد أقل من النصاب أو رجع بعض الشهود ( قوله بعد مامر ) أى من القتل والردة والزنا ( قوله بأن يحد كفة لإسلام ) أى وسب يحد وصف الكفر الذى رمى به ويشد وصف الإسلام بخلاف نحو التوبة من الزنا لا يثبت بها وصف الإحصان ( قوله لداعية الإكراه ) أى لا تشفى أو نحوه ( قوله أو محنونا ) أى له تميز كادل عليه صيغة .



دربعة بصورة الشهادة ولهم تحاشه إن لم يكن ، فإن سئل وحيداً كذا ، وكذا لو ، السبب  
بالروح لكونه متهماً في بآدته بره . أم لو - يهدوا سند غير خاص فتدفع حرم ولا تحت شاهد  
حرج برأ وب بره لأن ذلك فرض كما أنه سببه و تحت الشهود البره مع ما مع في قائله كونه  
مصلحة من سبب وشهاده ، وتحت في العبرة في لصحة محل الشهود عليه لا الشاهد ، وهو في  
اعتبار حالة أيضاً لم يعد ، والثاني لأحد ( وكذا ) في شهد ( أ مع سودة ) أربعة ( مائة ) و  
أربعة ( كفرة ) أخر دمة أو أكثر في حرج فيحدون ( على شدة ) لانتفاء تهمهم بشهادة  
فتمحضت شهادتهم قفا ، ونحن الخلف في كذا حجة الشهود معاً أو لا يصح بلهم فهم قدفة  
فهم ولا تنافي بينهما من الأولين إلا سوا الله أهمية كذا رد فب ، خلاف نحو الكثرة  
والعيب تنهون تهمهم والأهمية ، وانما في كذا في حد ذاته لا يخصص الصفة مبره  
تخص العدد ( ولو شهد واحد على فرزد ) سبب ( مبر حد ) كذا قول به قرب بره فب أنه  
قدفة وبعبارة أولى ( وبه ) نفس نفس ( فكل واحد حد ) في صاحبه شرط انقاص  
أحد خمس والصحة وهو ، مبره لا حرف شبر الحدس ، خلاف في سبب ، مبره من سبب  
سبب مبره بغير مبره فب كذب فيه ، ولا قدفي كذا ، يا أحمى ، خبر ربه ، مبره سبب حاشة  
رضي الله عنهما ، فقال لها صلى الله عليه وسلم سلم ، وذن أحدا لا سمعت عن ذلك وسمع ش  
تجاوز لحوته ، وبعبارة ستوفي حقه وبق على لأول ثم الامعاء والإثمة .

(قوله لكونه متهما) أي  
في دفع عارها عنه مثلاً  
(قوله أما لو شهدوا) يعني  
مجان الشهود إن كثروا  
لا خصوص المذكورين  
في المتن (قوله إذا تموا)  
أي بعد الرد والحد كما هو  
ظاهر (قوله إن شرط  
التقاص) أي حق على  
المعيب القائل به في غير  
القود

(قوله دربعة) أي وب بية أنه مدحج (قوله فإن سئل وحيداً كذا) أي ولا حد هو أحد  
ب مبره لتأخير بعد قول المصنف ، وفر من أن وب لا تحت سبب بره (قوله وكذا لو  
النصب بالروح) أي فيحد هو وم أم مع على حرج و شكل ذلك في تقدم عن العباد من  
أن الأربعة إن شهدوا لا يتحد واحد منهم وإن ردوا تستأنف وبه لأمر أن الروح رب شهاده  
لعدوته ، وبورث شهادة الأربعة لم يتحد وفي فرق بين كون أروح واحد من الشهود وبين  
غيره ، اللهم إلا أن يقال كلام المصنف مع ، إن كان لأربعة من أهل الشهادة صهراً وأروح  
ليس من أهلها ، ظاهر كذا في حد ذاته من قوله حد ، ونحن الخلف في كذا حجة الشهود الخ  
(قوله ولا يتحد شاهد حرج) وذلك بأن شهد في قضية فأتى شهود عليه أنه رب وأقام من شهد  
بذلك مبره فلا حد من الشاهد بالرب ذكره ولا على لشهود عليه أن سببه الجمع عن نفسه  
لالتعير (قوله وبه ميل باعتبار حالة) أي الشاهد (قوله أو أكثر) ظاهره وإن دعوا أحد التواء  
(قوله ولا قبل إحداهما من الأولين) أي مما لو كانوا دون أربعة (قوله بحرف نحو أنكفرد) أي  
فتنص منهم إذ أعادوه بعد كلفهم (قوله وبه شهد واحد الخ) مبره مبره وبشهاد دون أربعة بره  
(قوله تن لا كذب فيه) قصده أنه لو وصفه بحرف مبره لا يحرم من كذا صادقاً  
فيه وقضية قوله ولأن أحدا لا يملك الخ خلافه فيشعره أنه إن حذر ذلك لم يسمع صدقه وهو يدل  
على أن المراد بقوله مما لا كذب فيه ملائمة في الكذب ، بحرف محتمل الصدق والكذب  
وإن كان مطابقاً للواقع (قوله فقال لها) أي لعائشة (قوله وبه نصرة) أي مبره مبره صاحبه  
(قوله ويبقى على الأول ثم الابتداء) أي لما فيه من الإله ، وإن كان حد



(كوبه ربع دينار) أي مثل ذهب مصر وكوفي طين أسود حديد من ربع دينار  
وأما حجر (لبن الله السرق يسرق الحجة أو حلي وقطع يذهب) فمحمول على حصة حديد وحده  
يساوي نصفه أو الخمس أو ثلث من ثلث السرقه يدرج صاحبهم من الثلث إلى الكثير حتى شفع  
بده (حاجبا) وإن تخلص من معشوش بحرف ربع معشوش ذمة يسرع ربع حصة حقيقة  
(أو قيمته) أي مقومة به فإن لم يعرف قيمته بالدينار فبقره ثم هي بالدينار مائة كمن سرق  
السرقه دينار أو ثلث لأقرب من الياء فله ذلك كما هو فيس يدرج ويطع ربع دينار فرصة  
(ولو سرق ربع دينار) فله ربع المثل (أو قيمته مؤثر) فلا يصح كوبه ربع دينار حجة  
(لا يساوي ربعه مصر ولا قطع) به (في الأصل) أي ربع دينار هو كسبه أو ربع دينار  
في الأوراق ولو سرق حصة ورية دون ربع وقيمة نصفه ربع ربع دينار ربع دينار  
والخاص في الذهب مائة درهم الأوراق والربع قيمة ربع دينار مصر ولا غيره ربع دينار  
القيمة فقط وقول الشرح والتوضيح ربع دينار ربع دينار ربع دينار ربع دينار  
بالصرب كالسبكة والحلي ولا ربع دينار مصر ولا قطع به لاحتج به بالدينار ربع دينار  
غير بالصرب مائة دينار ولو حصدت قيمة قديم حاصل الدينار أو حصدت القيمة على  
أحد وجهين وبنى مائة دينار أو نصف الدينار في مائة دينار أو في آخر دينار  
أمر حتى والتعويض أمر بحمد ذي وحلف الخ حتى قوى فله دون الحذف الاختصاص  
أمكن الأوجه تقويمه بالأعلى دراهم للقطع وعليه فلا ربع ولا دينار من قطع أو قومه كمن ربع  
شبهه بالنسب

والخاص به بعدم مائة دينار أو حتى ثوب واحد عده كذا في الأحكام في كمن مائة الأحكام  
كأيا مشتركة وقوله ولا يعارضه قصيته أنه دفع لما يرد على الجواب وليس مراد من هو إنارة في  
جواب آخر وهو أنه لما كان القطع مشتركا بين السارقين لا تساويون فيه بحرف حصة  
يختلف اعتبار كون الرافعي بكرا أو محصنا وبين كونه حرا أو رقيقا فلهذا ذكر حصة  
في الزنا لاختلافه باختلاف الزناة وذكر القطع في السرقة بحصة واحدة والسكان لا يراض  
(قوله كوبه ربع دينار) وتعتبر قيمة مائة دينار حال السرقة هو ثوب مائة دينار ربع دينار  
الآن يكون ثوبه وعشرين نصفه (قوله واحد يساوي ربع دينار) أي كمن الرغيبه لاي  
يساوي ذلك (قوله بخلاف الربع معشوش) أي في معشوش لا ربع حصة ربع دينار ربع دينار  
به أو مع على حجج (قوله وقطع ربع دينار فرصة) أي يساوي ربع دينار مصر ربع دينار  
بمثل قول النصف ولو سرق الخ (قوله فادفع المثل) أي قول تخور أن يكون معشوش سرق  
سبكة ورعا حالا مائة دينار حال كوبها مقدرة بالربع دينار على حجج (قوله فلا يصح كوبه  
نعتا) أي وضع كوبه بعد الذهب لأن الذهب رمت أثاث كافي الخضر (قوله وهو حصدت قيمة عدد  
أي من النقود التي يقضى الخد السوم بها (قوله اعتبر أدفع) أي منقطع (قوله لوجود لاسم) أي  
اسم الربع (قوله وم في آخر) أي حيث لا تحت فيه الركة (قوله ولا بد من وضع النقود) أي أن  
يقول ربع قيمته كذا فطعا أو يقينا مثلا

(قوله فإن لم يكن محمل  
السرقه دينار) يعني أن  
كانوا لا يتعارفون التعامل  
بها كما هو ظاهر (قوله  
معشوش يساوي) يعني  
أن يكون وصفا لربع  
سرقه مقابلته بقوله ولا  
يساوي ربع دينار مصر ولا غيره  
هو الأقعد وهو لا تعالج  
قوله شارح من حجة  
المعنى وحاصل كلام الحلال  
حيث أنه لا يصدق  
كأنه يركب ويعنى يساوي

بمثل سرقه مصر ربع دينار  
ولا بد منه مصر ربع دينار  
لا ربع دينار الشرح  
في هذا التعليق  
الذي ذكره حيدر عن  
حيدر وصفا بقوله شفا  
إدفعه عليه الخانة (قوله  
ولا بد من قطع النقود)  
أن يقول قيمته كذا  
فله كاصوه حجج



في الصورة الثانية القطع بعدم القسح لأن ذلك ممتنع وأنقص ذلك من الروعة وفي وجه إن اشتهر  
 حرات الحرز بين الربيع لم يقطع ولا قطع وفي رابع رب كانت الثانية في سبب الأولى فمتنع أولى  
 لينة أخرى بلا (ووقب وعد حصة ونحوه) كعب أو كعب أو كعب أو كعب (فانصب) منه  
 (نصاب) أي مقوم به على التدرج (مفع) به (في مفتح) لأنه هناك حرز وقوب لمال بعد  
 سارقا. والثاني ينظر إلى عدم إخراجها أما لو قد دفعه فمتنع قطع وقوب الشارح في بعد لأصح  
 لم تكن الحرز الخارج به صواب فالخارج أخر صفة صفة (ولو شربكا) أي انصب (في إخراج  
 نمائين) من حرز (قطع) لأن كلا منهما سرق أصلا. وفيه لغيره في عاينها ما سوبه وثمة فيه  
 القمولى ذلك بما إذا كان كل منهما سرق حتى ما سوبه في عاينها. كان أحدهما يقطع ذلك  
 والآخر يقطع على ما عوقبه ولا يقطع دون محرم طاهر كلامه. وخرج بشرطيهما في الإخراج  
 مالم يجر فيه فيقتنع من مسروقه عند دور من منه وفيه أول والآخر كما ذكره تركشي. وهذا  
 للأدري تصويرا منه. إن كان كل منهما مستند في حرز حبيب أو مجنون لا يجر فيه مع  
 المكلف وإن لم يكن اخرج عاين إذا كان قد أمره به أو أكرهه عليه لأن غيره كالآلة (والأ)   
 بأن لم يقطع به (ولا) قطع على واحد منهما. وفيه للسرور كذا. (به سرق) مسد أو  
 غيره (حرز) ولو محترمة (وحرز) وكما ولو مفتح (وحدسة فلا قطع) لأنه ليس  
 بمحل وإطلاق السرقة عليه ممتنع كما مر بخلاف حد دفع وحرز حيث ولو بعده في الحرز  
 (فإن بلغ إناء الخمر نصبا) ولم يمتد بإجرحه برفق وقد دخل نفسه سرقة (قطع) به (على  
 الصحيح) لأنه أخذه من حرزه بلا شبهة. والذي يضر إلى أن ماله مسحق الأمانة شبهة في  
 دفع القطع أم يوقد بإجراحه مسروق. وهذا وإن دخل قصد سرقة أو دخل قصد إفساد وإن  
 أكرهه قصد سرقة فلا قطع (ولا قطع في) سرقة (ظهور وجوده) من آداب ماله وكل له  
 محمية كصليب وكتاب يحرم الاعتداء به.

ويمكن دفع الأول أصا فمتأمن وقوبه ويمكن دفع الأول أصا أي أنه من غير حرم  
 حسن وهو بالنسبة لسارق مواءم. وفيه هذا ويمكن الجواب عن الثالث أصا بأن نعم المالك  
 هناك الحرز ولم يعم بأسرقة كان وحد الحذر مسوبا ولم يعد سرقة شيء من البيت (قوبه في  
 الصورة الثانية) هي ماله من عم المالك ولم يعد كما مصرح به بقوله لأن ذلك ممتنع (قوبه في  
 فاصب منه نصاب) لو أخذه مالك بعد انصبابه قد لدوى به. هذا يستند القسح لأن سرقة لا دعوى  
 وقد تعددت فيه نظر فليراجع اه سم على حجج الأقرب. وهو القسح ما سبى لأن السارق لو مال  
 ما سرقة بعد إخراجها من الحرز وقبل الرفع بمشاي لم يقطع لانه إفساد عليه (قوبه دون من  
 مسروقه آخر) ولو خلتا فادعى كل أن مسروقه دون النصاب فلا قطع لواحد منهما لعدم تحقق  
 مقتضى القطع وإن قطع تكذب أحدهما (قوبه لا يبر) قد في كل من النسي والظنون (قوبه في  
 محترمة) أي بأن كانت لدوى أو لم يمس عصرها بقصد الخلية أو لا قصد (قوبه كما مر) أي في  
 قوله هي لعة أخذ الشيء (قوبه بخلاف حد دفع) أي فإنه يمتنع به لأن له قيمة وقت إخراج  
 (قوبه ولم يقصد بإجرحه إرفاقها) أي ويصدق في ذلك (قوبه أو دخل قصد إفساده) لو دخل  
 بقصد سرقة وإفساده فلا يبعد عدم القطع للشبهة اه سم على حج.

(قوبه في الصورة الثانية)

يعني إذا تحلل علم المالك

وم يعد وهذا نفع فيه

الجلال المحلى لكن اعلان

صورة الثانية المذكورة

قد من ذلك كالأولى

شخص مدع له هذا

التعذر بخلاف الشارح

فمن في تلامذة أولى وثانية

وإعاقان أو كل أحدهما

المدعى بتصوير من

غير تعيين أولى ولا ثانية

(قوبه وقوب لمال) قد

يبدو أنه لو أدركه المالك

بعد الانصاب وأخذه

لا يقطع كلام غيره قد يبعد

خلاف ذلك لكن طر

فيه سم من جهة أن

القطع إنما يثبت بعد

دعوى المالك وقد تعددت

دعواه هنا بعد أخذه

ماله فليراجع.

(قوله في الثانية) وكذا في الأولى إذا كان الخبر للمانع (قوله شبهة است) يقال عنه فكان المذهب قد حرمه وذكره عند قول المصنف الثالث عدم شبهة فيه (٢٣٢) والنسب حجة شرعية في الدعوى لعدم كونه استدراجاً فإنه قال في حرمه عقب قوله

كأنه (وقيل إن بلغ مكسره) أو نحو هذه (رسم) ولم يقتض بدحوته أو ما حراجه بسر إفساده (قطع قلت: الثاني صحيح والله أعلم) لسرفه نصه من حرمه ولا شبهة له فيه ولو كانت هي قطع قطعاً الشرط (الثاني كونه) أي للسروق الذي هو صلب (مد كما عبره) أي السارق فلا قطع بماله فيه ملك وإن تعاقب به حق لغيره كرهن أو سرق ما سرقه وإن لم يسم الثمن أو كان في رهن حرام أو ما أسلفه قتل فيه لم يبق فيه مصوفة شعبة في الثانية ووجه عدم القطع شبهة ذلك ومع ما شربه ما لا آخر بعد تسليم أن الثمن مؤجل لا يقطع أو يوصى به قبل موت الوصي أو بعده وليس القبول قطعاً أما في الأولى فلا يشترط الوصية وإنما في الثانية فمعه حتى أن ملك فيها لا يحصل بالموت مع شبهة معتبر بعدم قوته من أحده ولا يشكل بعدم قطعه سرقة ما تهمه قبل قصده إذ الفرق أن القبول واحد ثم يوصى به بعده ويستتم إليه أن أحد لم يوصى به فيكون سلباً لأن الوصية في قصده تحول إلى الفرق غير بعد مردود (ولا يملكه بالمرث وغيره من إخراج من الخبز) أو بعده ومن أرفع من ذلك ثم بعده فلا يبعد وينقض الثبوت كما نصه كلامهم، وصرح به صاحب الدين من التصريح بمقتضى على الاستعوى وقد وجدت (أو نص فيه عن سبب كل واحد) كإخراج (لم قطع) المخرج لم يملك له المبيع من الدعوى بالسروق المتوقف على التصريح وأثر بذلك في سبب النص قد يكون ملكاً كالإيراد أحد الميراث في صلبه وحكم جهاته من جهة (وكانه) دفع (بما سأل) (المرق) (ملكه) للسروق قبل إخراج أو بعده ومن أرفع.

(قوله كأنه) عنه بقوله لا يقطع الخ (قوله لو كانت هي) أي الظهور ونحوه والبرهان أن مكسره مع نصه (قوله أو كان في رهن حرام) أي ولو كان مع (قوله شعبة في الثانية) هي قوله أو كان في رهن حرام أي ولو كان مع (قوله بعد تسليم الثمن) معناه أنه لو لم يسم الثمن قطع وهو مشكل في المال مسروق معه غير محرر عنه بدفعه على ملكه لأن نصه كان مجموعاً شرعاً من أحد ما اشتره قبل تسليمه عنه كان ثمن حراماً لا يمنع دحوته عليه (قوله أو بعده) أي لموت (قوله أما في الأولى) هي قوله هل موت الوصي وقوله وأثر في ذلك به هي قوله أو بعده (قوله فاقول بأن الفرق غير بعد مسروق) أي لا يقطع في قوله إذ الفرق أن السور الخ (قوله وكذا لا قطع) أي السارق يملكه (أو وإن لم يكن لا يملكه) وكان ملك مسروق منه من جهة الوصية وهو من الحيث المحرمة بخلاف دعوى روحية في الرهن فهي من الحيث لمصلحة كذا ذكره الشيخ أبو حامد أفندي ولعل الفرق بينهما أن دعوى ملكها يربطها بالاستعلاء على من العبر بالسبع ونحوه وثبوت الملك فيه لا يوقف عليه على سبب خلاف الروحانية فإن صحة استباحة سوقيه على حصول الشهود وعند المذهب وعند ما يؤتى فكان ثبوته بعد من ثبوت ملك مع شدة العار اللاحق بقاها من ولا يختص العار به بل يتعدى منه إلى الميراث بها وبذلك أنها لا تخور دعوى الروحانية فيه توصلاً إلى إسقاط الحد وإلى دفع العسر اللاحق لميراثه بخلاف السرقة فإن ثبوت الملك فيها أقرب من ثبوت الروحانية فحرم دعوى ملك لا يسطر الطلع ولا كذلك دعوى الروحانية

ولو قطع بماله فيه ملك ما نصه ولو على قول صعب ثم ورد عند الفرعيين فأشار إلى أن وجه القطع بهما شبهة الخلاف في الملك وإدراج في كلامه حيث شد واضح إلا أنه استشعر ورود مسئلة الوصية عليه فأشار إلى الجواب أن محرم رعاية شبهة الخلاف ما لم يعارضه ما هو أقوى منه أي وهو في مسئلة الوصية قد عرفت بعدم القبول (قوله لم يقطع) أي لا له دحوته بخلاف حيث شد وهتك لأحد ماله بالسروق غير محرر بالنسبة إليه، كذا قاله والده الشارح وقضيته أن التعيين في قوله أو مع ما اشتره لم يفسد شرط فلا فرق بين أن يحرمه مع ما اشتره أو وحده حيث شد دخل لأخذ ماله وهو قياس ما سألني في المشترك فليراجع (قوله لم يقرن بالوصية) بمعنى أنها وصية لم يقع فيها قبول (قوله لملكه) أي المانع من الاستعوى بالسروق الخ) (قوله) يعيّل للمسئلة الأولى ولم يذكر المسئلة الثانية،

وعبرة المحقة عقب قوله المتوقف عليها الطلع نصها والخبر أني أود «نه صلى الله عليه وسلم» أو ما أمر قطع سارق رداء صفوان قال أما أسعه وأهسه فنه قتال صلى الله عليه وسلم هلا كان هذا قبل أن تأتي به «ولقصه فقوله ولقصه علة للثانية»

أو المسروق منه مجهول الحاد أو لحرر أو ملك من به في ماله شبهة كأعبد أو أقر مسروق منه دونه ملكه وإن كذب (عنى النص) لاحتجانه وإن قمت سنة بل أو حجة قطعية تكذب به كما اقتضاه إطلاقهم ولا يعارضه تعييدهم بالمجهول من ممر الصريح في أنه لا أثر لدعواه من ممر معروف الحرية بإمكان الفرق بما كان صرقاً ملكه له ذلك وروى قصة اختلاف معروف الحرية فكان شبهة دائرة لا قطع كدعواه روحية أو ملك أدنى من ولو أكر السرقه النسبة سببه قطع لأنه مكذب للبيعة صريحاً بخلاف دعوى الملك، وفي وجه ذلك قول مخرج قطع وحرر النص على إقامة سنة من أعاده (ويوسفه شئت) قطع صوابين (وآتاه أحد ههنا) وآتاه أحده وثبت أدنى له (أولهما فكذب لا حرج لم يقطع بل يقطع لا يقطع) لا حرج صفة (وقع لأخرى ذبح) لإقراره بسرقته حسب الشبهة، أما إذا صدقه فلا يقطع كالمتعدي ومثله من صدق وإن كذب فهو لا أدنى لا حرج ما يقوله صاحبه، والثاني لا يقطع لكذب الدعوى، وفيه شك له كما قال المسروق منه به ملكه يسقط انقطاع كمر (وإن سرق من حرر شركه مشتركاً) سهمها (فدفع) عنه (في الأظهر وإن قرع نصيبه) لأن له في كل حصة حصة شائعة فيه ومنه سهمه مشتركة وحرر مشترك سرقته ما يخص الشريك في قطع بل يقطع على ماله الفصال لكن الأوجه ما حرم به في وردى أنه إن أخذ حرره لم يقطع أي ما لم يدخل بمسرقه سرقته سراً شريكاً أحد من في قبيل قوله وأحسب مصوب وإلا قطع الشريك (الثالث عدم شبهة به منه) بخبر «درو» الحدود بالشبهات «وفي رواية صحيحة: من سعى من استطاع أي ودكرهم ليس غيبك كمررت بدرو» (ولا قطع سرقته مال أصل) للبارق ومن غلب (ووقع) له وإن سدل شبهة استحقاق الفتنة في كذب وسوء أكون السارق حر أم عمداً كصريح به الركني وببحث البدعي أنه لو بشر باعتناق منه غير العيز فسرقه أصله أو فرعه قطع لانتفاء شبهة استحقاق الفتنة عنه «ممنوع» صرقي ابتداء منه مقتضى وبه فارق الاستولادة وولدها لأن له إحداهما ومنع عنه به رد أنه لا وجه له مع عدم السرق باسدر وأنه يمنع عنه به التصرف فيه (و) لا قطع سرقته من فيه يـ وإن من ومكان مال (سيد) وأنصت أو فرع أو نحوهم من كل من لا يبيع السيد سرقته ماله لشبهة استحقاق الفتنة ولأن بده كيد سيده ولا فرق كما تحته الركني بين به في ديهمما واحتجوا به بوعى الدين أو الغريب كقول المسروق من أحد من دكرهم يقطع وإن كذب به كدعواه كدعواه من ممر دكر وسرق سنده ما ملكه بمقتضى آخر

(قوله أو المسروق منه) أي ادعى ما ملكه لا شخص المسروق منه (قوله وإن كذب به) أي السارق (قوله بما كان حرراً ومملكه) أي المسروق منه (قوله كدعواه روحية) أي بيوكانت معروفه برؤحها من غيره (قوله فأشبهه وطء ثمة مشتركة) أي فلا يحد به (قوله ما لم يدخل بمسرقه) وفيه من تقدم من لو اشترى شيئاً ولم يدفع ثمنه من أنه به دخل وسرق مال الشارع لم يخص به ومنع به بقطع ما لم يقطع (قوله غير مشترك) أي ورجع في ذلك انقوله (قوله خبر درو) أي دعوا (قوله وفي رواية صحيحة عن المسلمين) أي مضمومة إلى قوله بالشبهات (قوله ووقع له) عني وإن احتجب ديهمما أو سمر على منهج (قوله وببحث اللقيني الخ) معتمد (قوله ممنوع تصرف الدفريه) أي فلا يجوز له بيع حره منه ولا إيجاره للشفقة على الأصل أو الفرع (قوله ومكان مال سدر) أي لو سرق العبد مال أبيه هل يقطع لأن نفقته على سيده دون أبيه فلا شبهة أولاً لأنه قد توفي ويستحق

(قوله لاح) جاهله هو  
حرى على الغالب بدليل  
مأخذه (قوله وأنه أدنى له)  
انظر ما الحاجة إليه مع  
أنهما سرقاً معاً، وحاصل  
دعواه حينئذ أنه أخرج  
سروق تصور ماله  
معاوناً له فيه وإن لم يأذن  
له في ذلك (قوله لإقراره  
سرقته حسب) أي في  
وأنشأ أصل السرقه  
بإقرارها لالبيعة وبذلك  
صوّر في شرح المنهج  
(قوله أما إذا صدقه  
فلا يقطع كالمتعدي ومن به  
الخ) ظاهره عدم انقطاع  
وإن لم يقل للتعدي وأدت  
له وهلا بقيد بذلك كإقيد  
به نظيره السارق (قوله  
عنه) أي العبد وهو متعدي  
بأشبهه (قوله مع علم الخ)  
أي أما إذا لم يعلم فليظن  
وجه كاهو واضح (قوله  
ومكان) عبارة التحفة  
ولو معصاً ومكاناً (قوله  
أو أصل أو فرع) أي  
للسيد.

فكذلك النسبة في أرجح الوجهين ( والأظهر قطع أحد الزوجين بالآخر ) أي بسرقة ماله المحرر عنه لعموم الأدلة وشبهه استحقاقه العتة والكسوة في ماله لأثر لها لأنها مقترنة بمحدودة وبفارقته لبعض والتي وأما فالعرض أنه ليس له عتة شيء منها ، فإن فرض أن لها شيئاً من ذلك حال السرقة وأحدته بعد الاستيفاء لم تقطع كدائن سرق مال مدينه بقصد ذلك ولو ادعى جحود مدينه أو منطه صدق كما يحتمل الأدعى لاحتمال صدقه ولا قطع عليه بسرقة طعما زمن فقط لم يتدر عليه ولو ضمن عال . والثاني لمع ما مر ( ومن سرق مال بنت المال ) وهو مسلم ( إن قرر لعاقبة ليس هو منهم قطع ) لانتفاء النسبة ( و لا ) بأن لم يهر ( فالأصح أنه إن كان له حق في المسروق كمال مصالح ) ولو عس ( وكسدة ) أي ركاد أقررت ( وهو فقير ) أي مستحق له بوصف فقر أو غيره . وأثر الدعوى الأول حسه على مدعيها ( فلا ) يشنع للنسبة ولو لم يوجد فيها مدرك ثلثي ( و لا ) بأن لم يكن له فيه حق كمن أخذ صدقة وليس عارفاً لإصلاح ذات البين ولا عارفاً بمنز العن من حرمت عليه اشرفه ( ومع ) لانتفاء النسبة بخلاف أحد عال لم يصح ذمها قد تصرف في بيعه بكافة المال من ثم يتطوع بدمي المال بنت المال مصداقاً إذا لا يشنع به إلا ما والإصفاق عنه مع سبب صدقة محمود وما وقع في القبط من منصفه بمحول على مدعيه لذل له وقول النبي محل ما ذكر في نسبة له مسحق مقدر بالأحرار في من متاع حسنه فماتوا أقررت إمام من سهم يسلم لانتفاء من العتة أو القساة أو المؤديين شيئاً من ذلك فلا أثر له في إقراره . وإن لاسهم ثم مقتر شوى الإمام بقراره لهم وانحكم فيه كالأول كان مشاعاً يرد بأنه لا دخل .

( قوله وبه فارتقت البعض )  
هكذا في النسخ بجم قبل  
الوحدة ولعل اليم زائدة  
وإن كانت صحيحة أيضاً  
ثم رأيت نسخة كذلك  
( قوله لم يقدر عليه ولو  
ضمن عال ) أي بأن واحد  
الثنى ولم يسمح به مالكة  
أو عجز عن الثمن ( قوله  
وإن لم توجد شروط الشرع  
كما اقتضاة لإطلاقهم )  
صكدا هو في بعض  
النسخ ملحقا عقب قوله  
بقصد ذلك وعليه فلا  
يحتاج لقوله بعد ولو ادعى  
جحود مدينه الخ ( قوله  
أقررت ) انظر ما الداعي له  
وكأنه بين الواقع .

العتة على أنه حرره اه مع على مبيع وكلام الشارح صريح في الثاني حيث قال وسواء كان السارق الخ لكن قد يهرجه ما يأتى من أن العن إذا سرق من مال ركاة قطع مع أنه يحرم عروض القدر له بقصر مسجته له ( قوله فكذلك ) أي لا قطع وقوله بنسبة وذلك أن مامسكه بعينه آخر صر ما كما لحظه العبد ونفسه فيها حق وهو حرؤه الرقيق ( قوله وأحدته بقصد الاستيفاء ) ظاهر سابقه عدم اعتبار هذه التبدل في الرقيق والأصل والفرق يمكن اه سم على جميع . فقول له أنه استحقاق نحو الأصل والرقيق للكتامة فلا يدير فكان ذلك كملك بعينه بخلاف بروحة فاما بما نأخذ بدل ما سرق له من الدن فم شبهه ما تأخذه ملك عسها فأحدثت للفصد ( قوله كدائن سرق مال مدني الخ ) في رومن وشرحه فإن سرق مال عربيه الحاحد فدين الحال أو لم يمسس وأحدته بقصد الاستيفاء لا يقطع لأنه حينئذ ما دون له في أحده شرع ولا قطع وعسر جس حقه كهو أي كمنس حقه في ذلك ولا يقطع برأئد على قدر حقه معه وإن مع برأئد نص اه وقصيته القطع بسرقة مال عربيه الحاحد للدين المؤجل اه سم على حج أي وكذا سرقة مال عربيه العر فمماثل .

فروع . وسرق مال لم يرد يسعى أن يوفى القطع فإن عاد إلى الإسلام قطع السارق وإن هلك مدينه فإن كان له حق في مال الولد فلا قطع ولا قطع كذا وفق عليه من بخنا فليحرر اه سم على مبيع ( قوله فلا قطع ) أي وإن أحد ريد على ما سجدته أحد بما تقدم عن الروص وشرحه ( قوله ولو لم يوجد فيها ظفر ) أي وإن لم يوجد فيها ما يحور الأحد بالضرر ( قوله لأنها قد تصرف ) أي سواء أخذ من مال المصالح أو من غيرها .

(قوله احترز عن الذي) لا يخفى أن هذا ليس هو الذي قرره فيما مر حصل ما قرره أنه احترز عن الذي إذا أخذ من المهر للصدق والمهر ما ذكره هو من آخر الرواية سمع فيه من حجر (٢٣٥) إلا أنه تصرف في عاقبته وسقط

من باب ما أوجب الخلل  
 وعرة ابن حجر في تحفته  
 وعرض هذا التخصيص  
 أي لدى ذكره أصعب  
 بأن العتمد الذي دل  
 عليه كلام الشيخين في  
 غير هذا الكتاب وكلام  
 غيرهما أنه لا قطع بسرقة  
 سائر من ثبت له مال مطبقا  
 لأن له فيه حقا في الجنة  
 إلا أن ثمر لم يس هو  
 منهم ويمكن حمل امتن  
 عليه بحمل قوله إن كان له

فيه حوى اسم وقوله وقد  
فى الذى وقوله وهو فقير  
تألف فلا مفهوم له وقول  
شارح إن لى يقطع بلا  
خلاف يردّه حاية غيره  
للخلاف فيه ولوى بعض  
أحواله وحيداً فيعيد  
لأن أن اسم مع عدم  
الإقرار لا يقطع مطلقاً  
واسمه تخصيص ذلك  
بعض أموال بيت المال  
غير مراد كما أن إسمه  
بمال الصدقة سائر  
أمواله من أموال بيت  
المال غير مراد أيضاً  
وإن لم يلبه عليه أحد  
من الشراح فيما عمت  
وقد تؤول عبارته بعمومه  
من باب ذكر حكم النطر

سقطت اليهم وعلمت بغيره في إفراز الإدمان فيه لثبوتها هو مشترك بينه وبين غيره  
تعالى في الإفراز وإن لم يكن لهم مقار وقد عرفت قراره أن قول المصنف رحمه الله تعالى  
إن كان له حق الخ تحرير عن الدين وحاشا فبيد أن يسير مع عدم الإفراز لا يصح مطاوعه به  
تخصيص ذلك بعض أمواله بالمال غير مرر يجب على أنه إن أول كلامه يجعله من باب ذكر  
الطائر وإن لم يصدق أنه ينقسم قريتهم فضلا (و يفت قطعها من مسجده وحده) وتزوره  
وسواريه وسقوفه وقاديه ليعتد به سنة لعدم تعدد ذلك لا يمنع إلى من يخصمه وعمارته  
وأهمه ويؤخذ منه أن الكلام في غير مسجده ودكة يؤذن وكسب أو عت فلا قطع بها وإن كان  
الشارق هو غير حظير ولا يؤذن ولا عت وتقطع مسجده مسجدة الكعبة بن أحمر الخليفة عت  
(لا) وهو (حصره وقدره سرج) فيه وإن لم يكن في حاشية الأخذ سرج ولا سرج ميسر  
فيه ونحن نراك في مسجده عند أمنا حصن سنة وحده من باب المسجدة في سنة التأسيس  
فغيرها قطع مطاوعه وفي المسجدة أما متى منع مطاوعه وإذ لم يجره سنة المسجدة مسجدة  
صحتها

( قوله لتقدير السهم ) أى فيقطع أحده ( قوله لا يقطع مائة ) أى كان وفوقه حدث أحد من سهم لم يقطع بخلاف ما لو أخذ من مائة ركعة على مائة ( قوله ولا يره ) ومنه التماسه ( قوله وسقوفه ) أى لأنه إما يقصد بوضعه حياته لا انتفاع الناس به بحسن منه نحو سقوفه قصد وقاية الناس نحو الحر لا يقطع بها ومن ذلك ما يغفل به عن حقيقة في سنة له دفع نحو النجد المستحص منها عن الناس من أنه سمع على منبهج ( قوله وقد ربه العدة بركة ) موهوم قول المصنف بسرج ولو أخرجه كان أولى لكنه صممه له التضع أحصاءاً وتلخيصاً وكتب أحده الله قوله وقد ربه العدة بركة ، ويبنى أن مثل ذلك رحم الله الخدران ( قوله ولا وعد أى لأهله ) فتجد التضع عمة الدرس جمع ما كان عليها ( قوله و يقطع بركة سر البكة ) ويبنى أن يقال مثل ذلك في سر الأولياء ( قوله لا سجو حقيره ) ويبنى أن يقال بركة أبواب الأودية لأنها مسجدة لاستمرارها عن أعين الناس ( قوله ولا ستره يفرط ) أى ولا كان فيها كبراءة نفس ( قوله أما ما أحصى طائفة ) وليس من ذلك أروقة الخوامع الأزهر فإن الاختصاص عن فيها عارض بد أصل مسجدة ، وما وقع بضرورة فيه ولا يجوز منه من أصله حرته ( قوله لا يره يقطع مائة ) قد يشكل هذه في إحياء وب من أن يصر بوقوف عليه له حق له حول لم يره ونحوها من لائحة له فيها نشرت من مثلاً والامتناع فيها حجة ، ويبنى على فهمها ، اللهم إلا أن يقال إن غير الخطين بما ذكره من حرله ، حول نفس مقصود ، ويبنى أن هو تابع للوقوف عليهم في شبهه يسمى بدسوق من مثل ذلك مع التامين ( قوله أما الذي وقصع مائة ) أى بمرقه من مسجدة فما سرقه من كاسهم وقصعوا أن يحرقه فيه تفصيل السهم في سرقه من مسجدة المذكور في قول المصنف وإنما هو قصعه ، وب مسجدة الخ

المسجد ولا ينفقه في لاسعاف الناس . يسرعهم الخراب عنه . فلهذا يسعون به حيثما ما لا يشعرون به . فوحي على الأرض



من أن منزلة ملاحظة وادها هو حرر سوع حرر! دونه من ذلك الترتيب وادها كما يعلم من أن في  
 الإحصاء وقد علم من ذلك أن أوق كلامه مائة حو لامة جمع (در كان صحراء أو مسجدة)  
 أو شارع أو سكة مائة أو نحوها وكل منها لاحته به (الاحتمال) في (حرار) (دوام) (كسر  
 اللام) نعم الفترات العشرة هذه لا تسعة ولو بعد واحد منها قطع ، وبما تحته السبع من أنه قد  
 روية السارق له الملاحظ لجمع من السبعة لا تسعة ولا يقطع محقق كلامهم ، إذ لا يقطع  
 الحرر مالا يستلزم نوع بوضع الودعة فيه إلى ما يدر (وإن كان محقق حتى لم يدر منه د)  
 ولا يعتبر دوامه عملاً يعرف ، وعمم في قرآنه من حيث هو لا من حيث هو ، ثم إن في  
 تلك السبع الفترات حد الذي لا يتعمم أحد هذه خبره على كفي حصة في نفس الأربعة دول  
 بعض وإن لم يسم عرفاً (وإصطبل حرر دابة) وبما حصة حيث كان معاً مضافاً إليه من ورده  
 فتح اللام كما يعلم من كلامه الآتي في الشية (لا نية وثبات) وإن لم يكن حسه عملاً يعرف  
 ولأن إخراج الدواب مما يظهر ويبعد الاحتمال عليه خلاف حوايات ، نعم ما علة وضعه فيه  
 من نحو سطل وآلات دواب كسرج وبرعة ورجل ورياء وثبات يكون حرراً كما في الدابة  
 وندره وهو ظاهر ، وعلم منه أن المراد السرج والاعم الحرسه خراف اعصه من ذلك ولا يكون  
 محررة فيه كما قاله الأدرسي ، لأن العرف حرر حررها يمكن مبردها (وعرصة) (محوح  
 و) (دار وصفها) له من نحو السكان (حررة) حسه (وثبات باله لا) (آية وثبات حسه  
 ونحو) (حلى وثبات) من حرر في بيت حسه ولومن حسه وسوق حرر فيهم (دابة صحراء)  
 أي موات ،

(قوله بكسر اللام) أي أما  
 فتحة فهو مؤخر العين  
 (قوله إذ ص لفظ حرر الخ)  
 هذا لا يمتنع السابقين بن هو  
 فائق بموجبه كما لا يخفى  
 وليس فيه ما يمنع ما تحته  
 من (قوله وعم منه) أي  
 من قوله ما علة

(قوله منزل منزلة ملاحظته) يجوز أن يكون مراد به موضعه من المكان أو ما ينشأ عنه  
 موضعه حقيقة ه سم على حجج أي أن يدل المراد بموضع ما أحسن السروفي منه وهو  
 حصين بنوم على الثوب (قوله من كان صحراء أو مسجدة) أي قوله كفي لحاظ معتد (مرف  
 مهمه ه من الصنيع في نفسه من اعتبار المحدث في الخلة في سائر الصور غير مراد به بل قوله  
 ملاحظة واحدة دل على أنه قد اكتفى بمجرد الخصاصة فلا يفتقر إلى اعتبار ما قد في بعض مسائل  
 نحو الإلتفات ولدر الآيه وقوله الآتي كفي لحاظ معتد أي حيث يعتبر بنحوه اه سم على حجج  
 ويصرح به قول الشرح قبل فأوق كلامه الخ (قوله وكل منها لاحته به) أنهم أنه إذا كان  
 لأحدهم حصانة كان حرراً فبراجع إلا أن يقال لو أوقفه للاستشف من به حال كل من التردد  
 (قوله من العرب) فاد وقع خلاف في ذلك هل كان ثم ملاحظة من حيث ولا يفتقر قصد بق  
 السارق لأن الأصل عدم وحوث الضلع (قوله لا آية وثبات) أي لم يمتد وضعه فيه لما في  
 في قوله وثبات (قوله وثبات) أي للعلام (قوله والاعم الحرسه) وفيما بين ثبات الملام وكاتب  
 نفسه لا يعتد وضع منها في الإحصاء لم يكن حرراً اه (قوله وعرصة) العرص منه من حرر  
 آخر ، لدر في الحررة بالنسبة لأنواع الحرر مع قنع النظر عن اعتبار الملاحظة مع حصانه في  
 في الحررية وعدم اعتبارها وسيعم اعتبار ذلك وعدم اعتباره من قوله آتي ودار مسعفة الخ اه  
 سم على حجج (قوله لغير نحو السكان) وفيما بين ثبات الملام وكاتب نفسه لا يعتد وضع مثله  
 في الاقتصار لم يكن حرراً اه .

أو مملوك غير معصوب (أو مسجود) أو زرع (على ثوب أو توسد متاعا) بعد توسده بإحرازه له  
 بخلاف ما فيه نحو مد ولا ماء مشدود بوسطه كما يأتي ويبنى كما قاله الشيخ تقييده بشدة تحت  
 الثياب أي أن يكون الخيط مشدود به تحتها بخلافه فوقها لسهولة قطعه في العادة حينئذ (محرز)  
 بن حنبل يذهب إلى أن معصية العرفاء وكذا إن أخذ حلقه أو عمامته أو مداسه من أصبعه الذي  
 لم يكن به مسجولا وكان في غير الأئمة العرفاء من رأسه أو رجليه أو كسبه قد شدته بوسطه وبراغ  
 اليد في القيد شد الوسط في الأخير فقط لأن المدرك لنفسه الشيء بالأحد وهو مستوفى الشكل  
 وبأن علاقته بالخدم من ماله من مردود بأن العرفاء بعد أن تم على كسبه نحو قدمه موطأ  
 دون إسناده وفي أصبعه حديد من بين يديه فلا بد أن يخدم بمرح من يده ما تحت الرأس  
 ويحضر في حوزة أو يخدمه في حوزة لا يجوز جعله في يده أو رجليه إلا إن عسر إحراجه بحيث  
 يوقت السهم ما لا يخدم في أحدهم في الأصبع (أو صدر) منه أو يخدم السارق (فراغ  
 ٤٤) ثم أحده (أو) قطع ما لا زال الحر في حوزته وأما قول خو من أن القيد لو وجد حبالا  
 صاحبه ثم سلبه فبأنه مملوك وشو أن يخدم في حوزته فبأنه مملوك لأنه قد رفع يده ولم يملكه  
 وقد عرفت من كلامهم الفرق بين هذا الحر وبين غيره من أئمة من يؤخذ منه أنه لو سكره فبأنه  
 مملوك من سلبه لأنه لا حر حلقه (وثوب ومتاع وضعه بقرنه) بحيث يراه السارق ويتمنع منه إلا تنفله  
 (بغيره) أو يزرع أو مسجود (إن لاحظه) خدم دائما كما مر (محرز) بخلاف وضعه بعد عنه  
 بحيث لا يمس به فإنه مملوك ومع قوله منه بعد مداهم السارقين وإلا فلا بد من كثرة  
 الملاصقين لحقه ما يرويه ويخترى ذلك في كل رحمة على ذلك نحو حبال (أو) بأن لم يلاصقه  
 كأثر نام وولاه ماله أو عمن عنه (أو) بإحرازه لأنه بعد ماله حيث ولو أدن الناس في دخول حوزة  
 دارة لشراءه فطلع من دخل دارة لا يمسره .

(أوله بحيث يراه السارق)  
 (لم) المناسب للقبول الآتي  
 أن يقول بحيث يراه  
 إليه وقد مر رد بحث  
 البقعي اشتد به رده  
 السارق للاحتياط

(قوله أو مملوك غير معصوب) مذهبنا أنه لو لم يكن في مكان معصوب لا يكون ماله حررا به ولو حقه  
 أن لمسروق منه بعد مدحونه لمكان الله كور أو كور لمكان حررا له وسأني أنصرح به  
 في كلام النصف في الفصل الثاني (قوله محرز إن حلق) كأنه إشارة إلى اعتبار ما يأتي في قوله  
 وشرط الاحتياط لم يمس على جميع (قوله في غير الأئمة العرفاء) أي من جميع الأصابع (قوله  
 في يده أو رجليه) أي وإن كانت مائة سنتها فلا بعد خمس أمت حررا (قوله فأنقاه عنه) أي  
 وحده (قوله أنه لو أسكره ج) وفيه دلت أنه لو كان خمس اليوم بحيث لا يده بالحر يك  
 الشد يد ويحود لم يقطع سارق ماله وما عليه (قوله ويؤخذ الخ) وقد يؤخذ منه أيضا أنه لو رفع  
 الحر من ماله هناك بأن هذه جميع حذر السارق لم يقطع فليتأمل ما سمع على جميع ومعظم  
 أن محل ذلك حيث كانت المسب التي أخرجها من حذر ماله لا بأس به ولا قطع (قوله  
 بحث بعد دلوسهم) أي السراق (قوله ولو أدن الناس في دخول نحو داره) منه اللحم فمن دخله للنسل  
 مسروق منه لم يقطع حيث لم يكن ثم ملاحظ ويختلف الاختلاف فيه بالواحد والأكثر بالنظر إلى  
 كثرة رحمة وقتها ومنه أيضا ما حرر العدة به من الأئمة التي تعمل للأقارب ويحويها إذا دخلها  
 من أدن له كان قصد السرقة قطع وإلا فلا أما غير المدون له فيقتنع مطلقا وكون المدون  
 قصد السرقة لا يعم إلا منه ولو ادعى دخوله لمير السرقة لم يقطع

وإن لم يدر قطع كل داخل وعد أوضح مما ذكره قوله من كان بصحراء إلى آخره من ثم  
 صرح به يصرح (وشرط الملاحظ قدرته على منع سارق بقوة أو استعانة) يعني معجزة ثم مشنة  
 أو عملها ثم بون، فإن ضعف بحث لاسيما به السابق وبعد عنه عن العوث فلا يحرار، بخلاف  
 التالي به ولهذا لو لاحظ متاعه ولا عوث فإن تغله أضعف منه وأجده قطع أو قوى فلا (وإلا)  
 حصة كما علم من قوله أو حصانة موضعه لكنه لا يثبت أن يصرح كما علم من مع وجود قوى  
 متيقظ (منفصلة عن العبارة إن كان بها قوى تلبس حرر مع فتح الباب وإعداده) لا قصد  
 العرف ذلك (وإلا) بأن لم يكن بها أحد أو كان معه من يصد عن العوث أو قوى عنه ثم يصرح  
 (فلا) يكون حررا ولو مع إغلاق الباب، وعدد من السكت كالخمر، ولتعدد من الروضة  
 ثم حرر ملاحظ قوى بها نقص مع فتحه وإعداده وبنم مع إعداده أو رده أو نومه حمله بحث  
 يصرح بصره فتحه أو فسه ولو مع فتحه بحث بعد تحرر، وقول الشارح فليست حررا مع  
 فتح الباب وإغلاقه أشار به إلى أن كلامه في المنهاج لا يخالف الروضة إذ تعذر كلامه ولا يصرح  
 كونه حررا مع وجود أحدهم وإن سكر عنه في المنهاج ووجهه فيمن يدر كبره مشتمل على  
 محال لا يسمع من بأحدهم من يدخل الآخر أنه لا يجوز به إلا ما هو فيه وأن من يصرح لا يصرح به  
 صهرها إلا إن كان يصرح عن يصرح به من يصرح به (و) دار (متعدده) بالعدده  
 أي يصرح مسكونه وإن لم يجد الصغار عوهم كما قصد بصرهم، ووجهه من يصرح  
 في المشنة أن العاد في دور الله كثره بصره وملاحظتها، ولا كذا في المشنة (حرر مع  
 إغلاقه) لها (وحافظ) بها (ولو) هو (ثم) ضعف وإن كان لا يصرح خوف قبول الأذرى  
 إن الضعيف كالعلم مردود لأن الإحرار الأعظم وحد بإغلاق الباب وإعداده لا يصرح به  
 يصرح به يصرح فيمكن الضعيف لذلك، نعم يسمى تقييد الحرر بما إذا كان السارق يدفع حيث  
 بالعدده الجبرين كما هو معلوم من مر في شرط الواحد (ومع فتحه) أي الباب (ويومه) أي  
 حقه (غير حرر يلا) بالمسألة فيها من أضعفه بما بها مالم يكن النائم بالباب أو بقره  
 كما هو واضح جدا مما مر آت بالذولى (وكذا سهر في الأصح) لذلك يصرح بالحرر والحرر  
 غير معد بمرده في هذا خلافا في مشنة يصرح الجواب لوقوع بصره على بون مشنة لدار  
 أما زمن الخوف فغير حرر قطعا كما لو كان بابها في منعطف لا يصرح به خبرا وإنما هي في تسم.

(قوله وإن لم يدر الخ) ولا فرق في إدراك كونه صرعا أو حكا كمن فتح ديرة وحاس  
 للبيع فيها ولم يجمع من دخل للشراء منه (قوله يقظان) عبارة القاموس رجل تصد كدس  
 وكسب وسكرين جمعه أنقذ وهي تقيي ه فاصد في كلام المصنف ساكنة لأنها صرحت لكف  
 في سكران (قوله وأعدت عن العوث) فيه إشارة إلى أن في حكم القوى الضعيف القرب من  
 العوث، وقوله وقوى بقى السواى اه مع على حج أقول: ويسمى أنه كالون (قوله يصرح)  
 أي صوته (قوله وفيه) أي الباب أي فتحه (قوله مع وجود أحدهم) أي قول الشارح  
 ليست حررا بقى الحكم عن كل من لأمرين أي فليست حررا مع كل من الفسخ والإغلاق ولا يصرح  
 أن يكون حررا مع أحدهم وهو الإغلاق (قوله لذلك) أي لتسنيث (قوله في الأصح لذلك)  
 أي لضيقها.

(قوله لكنه لا يثبت)  
 اشتراطه الخ) وحيث  
 بشرطه بما هي في قوله  
 ومتصلة (قوله والاعتماد  
 في الروضة) الذي  
 في الروضة اعرض هذا  
 لاجمعه (قوله إذ تعذر  
 كلامه الخ) في هذا  
 السابق خلافا ولما أراد أنه  
 حيث كان مستغرق المنهاج  
 ما يصرح الشرح في بعض  
 صور مفهوم فلا يصرح  
 كونه حررا الخ إذ هو  
 مسكوت عنه فيه اسكن  
 في هذه الإشارة وقته مع  
 ذكر خلاص الصور الثلاث  
 إلى ذكرها الشارح ه  
 ثم قوله عقبها فليست الخ  
 (قوله وبين ما يأتي في  
 المشية) أي في قوله  
 وعمله كما قاله الأذرى الخ  
 (قوله أحدهم بما مر آتفا  
 بالأولى) تبع فيه حج  
 لكن ذلك إنما ذكره  
 أنه قدم نظيره في دار  
 لتقصيه بالعدة لقوله  
 ثم به مخالف الشرح  
 (قوله ثم من الخوف الخ)  
 يسمى شمر هذه عن  
 حكاية الثاني لآنى.

وأبوابها المعلقة وحبتها لثبته ونحو رخامها وسقفها حرز مطلقا . والثاني هي حرز زمن أمن  
 اعتد على مراقبته الحيران ونظرم (وكذا) تكون غير حرز أيضا إذا كان بها (يقفلان)  
 لكن (نعمه سرق في ذصح) كذلك لتفسيره بفتح مرقته مع الفتح ، ومن ثم لو بالغ  
 في الملاحقة فاشهر السارق الفرصة وأحد فصح قطعاً . والذي يبي القصور عنه بعدم اشتراط  
 دوام المراقبة (فان حلت) لدار السبي عن حائطها (فالذهب أنها حرز سحر) وأحق به ما بعد  
 العروب إلى انقضاء السارق أي كثرته عادة كالاعتق (ومن أمن وإغلاقه) أي معه ما لم يوضع  
 مفتاحه شيء قريب منه لأنه مضع له حشد (فان فقد شرط) من هذه الثلاثة شيء فتح من  
 سب أو ليل ، وأحق به ما بعد الفجر إلى الإسار (فان) يكون حرزا ، وعبر في الروضة بالذهب  
 أيضا في الشرح والمحرر بالظاهر وقد ذكر له . (وحيلة لصحراء إن لم يشتد أصنامها ونحو)  
 بالرفع عطف على حجة في خبر التي ، وظهر قد قس منه من تنقياث الياء ، وبعبارة  
 بالحرم (أديها) بأن اسماء (فهي وما فيها كنع) موضوع (صحراء) فلا بد في إحرازها  
 من دوام لحاظ من قوى أو من العمر بفتح كنع سوق فيكون لحاظ معد (وإلا) بأن وحدا  
 معا (حرز) بالنسبة لما فيها (بشرط حفظ قوى بها) أو تربها (ولو) هو (بأن) هم  
 اليقظان لا يشترط قرنه ولا رؤية السارق له كما مر بل ملاحظته وإذا نام بالباب أو قريبا منه بحيث  
 يشته بالاحول منه لم يشترط إسباله للعرف فان ضعف من فيها اعتبر أن يلحقه غوث من يتقوى  
 به ولو نجاه السارق عنها كان كما لو نجاه عما نام عنه وقد مر ما بالنسبة لنفسها فيكون مع الحفظ  
 لحاظ معد لا دوام كما هو ظاهر شد أصنامها وإن لم ترج أديها وما قيل من أن عبارته تقتضي  
 أن فقد هذين يجعلها كنع صحراء وهو غير مراد مردود شها لا تقتضي ذلك ، نعم قوله والإيش من  
 وجود أحدهما ، ولا يرد أيضا لأنه فصل وهو أنه إن كان الإرجاء وحدهم يكف مطلقا أي  
 إلا مع دوام لحاظ الحارس كما هو ظاهر من مرة أو الشدة كفي مع الحارس وإن نام بالنسبة إسمها  
 فقط كقوله ناد .

(قوله حرز مطلقا) أي  
 فاحاط الحيران حرسز  
 بالنسبة لما ذكر مطلقا  
 حرز خبر مبتدأ محذوف  
 (قوله لذلك) لعله متعلق  
 بقوله حرز وإلا فالاعتق  
 عند كور بعده ولم يعطه  
 عليه (قوله وبطوره قراءة  
 قس) عبر صحيح لأنه من  
 عطف فعل على فعل  
 لاجل على جملة وإلا لم  
 يكن للجزم وجه والذي  
 في الآية مخرج على أنه  
 من ثبت حرف العلة مع  
 الحازم كما قال السيوطي  
 في درر النجاشي في إعراب  
 الشهاج وقوله عن  
 بن قاسم .

(قوله وأبوابها المعلقة) أي وكذا دارها ذكر الساحد مسقفها وحدراتها محجرة في أنفسهم ، فلا يتوقف  
 القطع بسرقة شيء منها على ملاحظ (قوله ونحو رخامها) أي اثنتان سواء كان من رخام  
 شرسف أو كان ملصقا بحدراتها (قوله حرز مطلقا) أي مصلية أو مخصصة (قوله ما لم يوضع مفتاحه  
 شق قريب منه) مبهومة أنه إذا كان محول بعيد وفش عنه السارق وأحده يقتض ، ويسى  
 أن من حكم البعد ما لو كان المساح مع المالك محرا تحته مثلا فسرقه روحه مثلا وتوصات  
 به إلى السرقة فتقطع (قوله وحيلة) ومن ذلك يوب العرب العروفة ملاذها المخذلة من الشعر  
 (قوله وبطوره قراءة قس) قد يتوقف فيه بأن يصير مجرور فأنثر العامل في لقطه ، بخلاف ما هنا  
 فان يرثنى نفس مجرورما فاحتيج إلى التأويل عما ذكر ، نعم في قراءة قس يشكال من وجه آخر  
 وهو ثبات الياء مع وجود الحارم وما ذكره لا يصلح حوالا عنه (قوله أو بين العمارات) لعله عطف  
 على قول أنى بصحراء في قوله وخيمة بصحراء الخ اه سم على حجج (قوله وقد مر) أي أنه  
 لا قطع (قوله أما بالنسبة) محترز قوله ما فيها (قوله شد أصنامها) فاعل بكى

والفهوم إذا كان فيه تفصيل لا يرد (ومشية) نعم أو سبها (بأية) وه من نحو حشيش بحسب  
 العادة (معلقة) أنوارها (متصلة بالعمدة بحره بلا حفظ) سائر من أمن أحداً من مر في دار  
 من صاية بالعمدة وإن فوق بأنه يتسمع في المشية أكثر من غيرها وذلك المعروف ، ومعه كما قاله  
 الأدرعي وغيره إذا انحطت به الدار الأهدية ، فهو متصل بها وأحد حواشي على التريه فيسبى أن  
 يسحق بها (و) بأية معلقة (سيرة يشهد) في إقرارها (حافظ ولو) هو (بأنه) وخرج  
 بالمدقة فيهما المدونة فيشترط حافظ يقط قوى أو حقوق عوث له نعم يكنى بومه بالناب أحد  
 مما مر كما قاله الركني ، ونحو الإبل سارح محررة حث كانت معتقته ، وثم بأنم عندها إذا حل  
 عقدها بوقطه ، فإن لم يعقل شمره فيه كونه مد على أو وجود ما يوقطه عند أحدها من حرس  
 أو كات أو نحوها (وإبل) وغيرها من مشية (بالحرا) رعى ه بامثلا وألحق بها لحال المسعة  
 بين العمد (محرره تحافظ برها) جميعاً وإن لم سمعها صوته كما في الشرح الصغير ، ونقده  
 ابن ربيعة عن الأكثر من الكفاء بالظن لا يمكن العدو إسها ، أما ما لم يرد منها ليس بمحرر  
 كالأول شاعل عنها سوم أو غيره ولم يكن معتقته ولا مقده ، نعم صروى المارة للرعى كاف  
 (ومدةطورة) وغير ممتدورة ساق في العمد لا في إقرارها من رؤيته سنها ، أو راك تحرر  
 جميعها وتناد (يشترط السب قنده) أو راك أولها (إبها كل سيرة) من لا يحسن من عره  
 (بحيث يراها) جميعها وإلا فإبها خاصة ،

(قوله والفهوم إذا كان  
 فيه تفصيل لا يرد)  
 اعترضه ابن قاسم بما  
 حاصله أنه بعد نص  
 المصنف عليه لا يقال إنه  
 مفهوم بل هو منطوق  
 أي وإن كان حكمه  
 مفهوم حكم الأول (قوله  
 يقط) بمعنى مستيقظ لأنهم

(قوله وغير ممتدورة) أي  
 بالنسبة لغير الإبل والبغال  
 بقرينة ما يأتي ثم هو  
 فيما إذا كان هناك ملاحظ  
 ليفارق قول المصنف لا في  
 وغير ممتدورة يست  
 محررة كما به عليه  
 ابن ذم في الآتي .

(قوله والفهوم إذا كان فيه تفصيل لا يرد) فيه بحث لأن وجود أحدها وكونه حرراً حينئذ  
 ما شمره المذكور مصحوق لبحون ذلك بحث وإلا وقد اعترف بذلك بقوله يشمل وجود أحدها  
 لافهوم حتى يندر عما ذكره فبأنه سم على حجج (قوله بلا حفظ) لم يذكر محتر ذلك  
 ويؤخذ من إلحاقها بالدار من صاية بالعمدة كما وصاه قوله أحداً من مر في دار متصلة بالعمدة  
 أنه لا بد من حافظ وهو بأنم في الليل والخوف كاد كره هك يتوله حرر مع إعلانه وحافظ وهو هو  
 بأنم ضعيف وإن كان يسلو من خوف اه سم على حجج (قوله فبدي أن يسحق بها) أي  
 هذا لأحد ما أي الحرية يشترط حكوم حرراً عند معاد (قوله وخرج مسعة) أي من قوله  
 فإن حلت فاعدها أنها حر سائر من أمن وإعلانه اه سم على حجج (قوله فبشرط حافظ)  
 طاهره ولو سائر من الأمن مع الإعتاق اه سم حجج (قوله قص) ضم العاق وكسر اه  
 مختار (قوله نعم طروق المارة) أي معاد (قوله وغير ممتدورة) في قول المصنف الآتي وغير  
 مقتضوه الخ تصوير هذا بالملاحظة وذلك بعد اه سم على حجج (قوله وشاد) هذا مع عطفه  
 على ساق الموصوف غير ممتدورة ألف ومع قوله لا في ، وشترط مع ذلك في إن وليس أن نكون  
 ممتدورة صريح في شمول القود لغير ممتدورة من غير الإبل والبغال ، فليست ما معنى تاد غير  
 الممتدورة مع تعدده حتى تأتي التفاصيل من رؤيته جميعها أو بعضها لا أن يصور أن يمشي  
 أمها فتدعه أو يقود واحداً منها فيسعه الذي أو يأخذ رسم كل واحد ، لكن تفاوت الأربعة  
 دولا وقصراً فحصل فيها امتداد حسه لتأخر بعضها عن بعض بحسب اختلاف الأربعة اه سم  
 على حجج .

ومعنى عن الناحية مروية بين الناس في نحو سوق ولو ركب غير الأول والآحر كان سابقا لما أمامه  
فإنما (و) شرط مع ذلك في إيل و يقال أن تكون مقطوعة إذ لا يسير غالبا إلا كذلك  
(و) أن لا يرد قطار (مها) على تسعة (لأعرف قد راد فهو كغير انفسور فيشترط في إحرازها  
مأمرة وما رعمه من التصالح من أن الصوت تسعة تسعين السنين وأن الأول تحريف مردود كما قاله  
الأدريجي أن ذلك هو السؤل لكن المعتمد ما استحسنه الرازي وصححه المصنف رحمه الله في الروضة  
من قول المرحوم أنه لا يسند في الصحراء بعدد وفي العمران يعبد بالأعرف وهو من تسعة إلى  
عشرة وذهب جمع من خروا إلى رجوع في كل مكان إلى عرفه (وعبر مقطوعة) مها تدعى  
و تفقد (ليس بحرة) عبر المرحط (في الأصح) إذ لا يسير إلا كذلك غالبا ومن ثم اشترط في  
إحراز غير الإس والعمل بطرها وبسها وصودها ووبرها ومناخ عليها وعبرها حكمها في الإحراز  
وعلمه، ثم لو حلب من نسف أكثر حتى يقع صلبه وحجره فطعمه لأن مراح حرر  
وحد جميعها وبقي مشبه في حر السوف وخوه كما قد ذكر عني ونحت أيضا أن عمل الخلاف إذا  
كانت بسوب واحد أو مشرك كمنى فإن لم يكن كذلك وضع لأول، والثاني عمره سائعه،  
المنتهى طره لها كالمقطوعة المدونة وهو أولى بالإحراز في الشرح الصغير وعبر في طره عن  
الأول كالأشبه (وكمن) من مال است و غيره ولو كان مال و غيره مشروع (في قبر بيت)  
محرر ذلك الت عامر فيه ولا تنع كسر الأء خلافا لار كشي (محرر) ذلك لكمن فيقطع  
سارقه سواء أحرر لميت في قبره أو حرقه طره « من منى فطعمه » (وكذا) إن كان وهو  
مشروع في قبر أو بوجه الأرض، وحينئذ عليه أن يحار لتصدر الحصر لا مطلق (عقبة بطرف  
العقبة) أي محرر (في الأصح) للعدة والثاني لم يكن هناك حارس فهو غير محرر كدع  
وضع فيه (لا) إن كان (عصبة) كسر الصاد وسكوها وفتح الباء أي بقعة ضيقة كما في الغرر  
وعبره ولا ملاحظ في يكون محرر (في الأصح) لأعرف.

(قوله ومعنى عن الناحية مروية بين الناس) ماهرة وإن حرب لعدة بأن الناس لا يسمون بحو  
حرف من السرق ولكن بوجهية أن وجود الناس مع كثيرهم يوجب عادة ه منهم والخوف منهم  
فاكتفى بذلك (قوله ويشترط مع ذلك) أي الشر - وقوله في من يدل أخرج الخبير أنه سم  
على حجج (قوله قد راد فهو كغير انفسور) عبره ابروص وشرحه في راد على تسعة حار أي  
وكان الرند محررا في الصحراء لا في العمران وقبل غير محرر معتق وهو ما اقتضاه كلام المصنف  
كأصبه وعليه فنصر الشروح الصغير أنه قوله مأمرة أصغر من راد به فإنه إن أراد به الحافظ في قوله  
السوق يحافظ برها فالسائق والفائد كل منهما حاضرها أو شئت آخر في يظهر مروية فإن أراد  
به النصب التأييد أو الأكل فقد أسوى الدعة من القدر وما راد عنها في الشرط فلا معنى  
حينئذ لاشتراط عدم ريد القطار على تسعة ه سم على حجج (قوله وهو من تسعة إلى عشرة)  
هل الغاية داخلته أو خارجة لا تعد لدخول ه سم تدعى حجج (قوله فإن لم يكن كذلك قطع) أي  
قطع بالوجه الأول من وجهين الله كورس في قوله الثاني وجهان الخ وهو عدم القطع مالم يخص  
كل واحد من المسكين بصلب (قوله نعد الحرة) الظهر من مدر الحرة صلالة الأرض ككون  
الباء على حل وينبغي أن يتحقق بذلك ما لو كانت الأرض حارة سريعة الانهيار أو تحصل بها  
ماء لقربها من البحر ولو لم يكن الماء موحوا لاحت للنسك حرت العدة بوجوده بعد

(قوله فيشترط في إحرازها)

الناس تد كبير الصغير

(قوله غير ملاحظ) هذا

إعما يأتي إن حصل قول

النصف وغير مقصورة في

مطلق الناشئة وإن كان

خلاف فرض كلامه إذ

هو في خصوص الإيل كما

هو فرض المسئلة وهي عن

الخلاف وحينئذ فيسبى

منه الإيل والعمل لما مر

أما بالمعنى موضوع الثاني

فلا يصح قوله غير ملاحظ

إذ قصيته أنها مع الملاحظ

محررة وليس كذلك كما

عم عامر ثم انظر ما معنى

قوله بعد ومن ثم اشترط

الخ هذا كنه إن كان

الضمير في منها بغير تثنية

كما في نسخ فإن كان معنى

كما في نسخ أخرى

ومرجعه الإس والعمال

فيجب حذف هذا التقيد

كما لا يخفى (قوله قطع

بالأول) يعنى حرم بالوجه

الأول مقابل لوجه المارة

وهو عدم القطع.

مع انقطاع الشركة فيه إذا كان من بيت المال صرفه للرب والآن في قول المصنف حرره كمن حيث كان لأن السوس هو ما بقي من كسب مخوفة بالعبارة وبدر كسب الظاهر من مسمى من يتقى فيه النقص أو كان به حرس شر حرره وهو غير مشروط ولا يكون الطريق له حيث انقضى أو انقضى أو بعض الورثة أو نحو فرع أو غيره فلا قطع ولو على في النقص بحيث حرب العادة لا يحل منه ولا حارس لم يتطع سرقه كما قاله أو القبح بالطلب من كسب كالكسب في حصة وأوصافه وعبره والطلب الزائد على السحر كالكسب الزائد والدور الذي منه فيه كالكسب حيث كرم ولا قطع به ولا قطع بالحرج ذلك من جميع انقضى حرجه ليس المصلحة إلى قضاء القدر وركه لحرف أو سرقه وهو كمن من الشركة كسب النقص وحده من كسبه أو يرد من كسبه سيج أو ذهب به سرق وفي الكسب وقسموه ولو كسبه حتى يؤسد من به أو من ماله فهو كالكسب في المصلحة فيشجع به غير المغير والخصم فيه المالك وإن سرق أو صاع ولم يسم الشركة لربها له من كسب من غير ماله فإن لم تكن له شركة فكسب من ولا شركة له أو كسبت ثم سرق فلا يرد منهم إنداء بل يندب وعليه كما قاله الأذرعى إذا كان قد كسب ثوبا في ثوبه ثوبا ولا يرد منهم كسبه من شركة بما بقي منها ولو سرق الكسب من مدقون مسعة وحوزة منيها وكان بحق لرق منسحقه عماه كالكسب قطع وإلا فلا حيث لا حارس .

### (فصل)

في فروع منه من سرقة

من حيث بيان حقيقتها بذكر ضدها وبالسارق من جهة ما يمنع قطعها ولا يرد منه والمحرر من حيث كونه يختلف باختلاف الأحوال والأشخاص .

لأن في وصول المالك إليه ما كان حرمه الميت وقد يكون . . . من كسبه مع انقطاع الشركة فيه ) أي بين صاحب الكسب والسارق ( قوله فإن كان مخوفة بالعبارة ) ومنه يرد الشركة و يرد برمه منقطع السارق منها وبين كسبت أمرفها وسمى أن يحسن ذلك لم ينع السرق في وقت بعد شعور الناس فيه بالسرق ولا فلا قطع حيث ( قوله ولو كان سرقه حائط ) ومنه حافظ الحمام إذا كان هو السارق لعدم حائطه ( قوله خوار ) أي كسبه ( قوله وإذا قطع ) أي بأن كان بأرض غير ندية وغير خوار ( قوله سارق ) أي استحقوا الطلب ( قوله ولا شركة له ) أي فوجد له من كسبه لا واحد وإلا من مسير المسامح ( قوله وحاوره الذين ) وهو المعتمد حيث سمعت رائحة واسع وذهن بها على انفراد أو مع غيره عند صيق الأرض عن الحفر لكل على حديثه .

### (فصل)

في فروع منقطة بالرب

(قوله يختلف باختلاف الأحوال) كما هو مخرج من سب دار إلى صحبه حيث يفرق فيه بين كون البابين مفتوحين أو مغلقين أو غير ذلك على مبادئ

(قوله مع انقطاع الشركة فيه الخ) لا يحل له هذا وإما محله عقب الأسح المار قبل هذا كما هو كذا في النجدة (قوله منها) أي من ماله

(قوله أو بعض الورثة)

هو إنما يظهر فيها إذا كان

من ماله لم يقطع من حرج

(قوله أو نحو فرع أحدهم)

من الأصهار للورثة خاصة

(قوله لم يتطع سارقه)

أي في غير الميت كما هو

بهر (قوله أو من بيت

المالك)

بالمال

[فصل]

في فروع منقطة بالسرقه

( تنصع مؤخر الحر ) سرقته منه مال المستأجر لا بعد شبهته بانتقال المنافع التي من حياها  
 الاحرار للمكدي ، إذ الرخص صحة لإجارة ، وبه فارق عدم حدة بوطه أمته الزوجة لدوام  
 قيم الشهة في المحل ، وتنص كلامه ماله ثبت له الجبار في فسح الإجارة بإفلاس المستأجر ، وفهم  
 من العلل أن محنت ذلك في سجن إحرازه به وإلا كأن استعماله فيما نهى عنه أو في قصر  
 بما استأجر به لم يفتح ويضع سرقته منه في مدة الإجارة وبعد نقضه أمدها كما يصرح به  
 بشدة ابن ربيعة له مطلق المعبر ، وخطير الأذرعى فيه يحمل على ماله علم المستأجر بانقضائها  
 واستعماله بعد ( وكذا المعبر ) قطع سرقته من حرزه المار لغيره ما للمعتبر وضعه فيه لما  
 مر وإن دحل مدة الرجوع وإما يجوز له الدخول إذا رجع ، ومثله ماله أعار عبدا لحفظ  
 مال أو رعى غنم ثم سرق مما يخصه عبده ، وهو غير فيما فطر المعبر الجيب وأخذ  
 من قطع من الأذرعى وبه جدير كثر الحب فيما ينهر ( في الأصح ) لا تنصع  
 الشهة ، وبه لا صحة له مسعة وإن حر المعبر الرجوع ، ومن ثم لو رجع وعلم المستأجر  
 رجوعه فاستعمله ،

( قوله ولا كأن استعماله  
 فيما نهى عنه أو في قصر  
 استأجره ليقطع ) الذي  
 أن مثله في عدم القطع  
 الأجنبي فيراجع ( قوله

واستعماله ) الذي  
 ابن قاسم كأنه إشارة إلى  
 ماله أحدث سفلا جديدا  
 أن أحدث وضع أمتعة ،  
 بخلاف ماذا استصحب  
 ما كان في هذا إشارة إلى  
 حوار قد أمتعة بعد  
 المدة له وعنه إن لم يطلب  
 ذلك التدريع كمنه  
 عليه هو في قوة أخرى  
 ( قوله إذا رجع ) أي  
 كما منه عليه ابن قاسم

( قوله تنصع مؤخر الحر ) أي إجارة محددة كما فيمنه قوله إذ الرخص صحة مع ، وبه صرح ع  
 وبه يؤمن أن الإجارة السدة لا تنصع بها مؤخر لأن الإجارة السدة تنصع الإذن في الانتفاع ،  
 فانه من أن المؤخر حيث كلامه لأن يكون فسد الإجارة فسد الإذن لدى أصمته ، ومن  
 ثم يحرم على المستأجر إجارة فسد استعمال العين المؤجرة حيث علم بالفساد ( قوله لا تنصع  
 شبهة بانتقال المنافع ) أفهم أنه لو فسح ثم سرق لم يقطع وإن لم يعلم المستأجر بالفساد ، وسد كر  
 مدين على حذره ( قوله وسع منه بعد ) أي أن وضع فيه متعة بعد العلم بانقضائه بالإجارة أو  
 امسح من البعثة بعد طائها ، بخلاف ماله استام وضع الأمتعة ولم يوجد من المالك بعد  
 البعثة ه سم على حج وفاس القطع بالأخذ بعد انقضاء مدة إجارة أنه لو فسح المؤجر  
 لإفلاس المستأجر ثم سرق من غنم المستأجر ما يفسح القيد ، وكذا بعد عامه وقبل طلب التحية  
 به الرجوع ( قوله وإن دحل ) عنه لقوله تنصع ( قوله وما يجوز له الدخول إلخ ) صرح في أنه  
 قد يرجوع لا يجوز له الدخول ، وسبقه إلى هذا المعبر في شرح الروص ، وقال فيه سم على  
 حج وقوله وإما يجوز له الدخول في حوزة الدخول فالدخول وهو من كل أمتعة العين ومفعولها  
 على ملكه وعدم ملك المستأجر مسعة وإما لا أن تنصع ، ثم إن كان على المستأجر ضرر بدخوله  
 حقه بوجوب حوزة الدخول على الرجوع ثم بحث مع م في ذلك فأخذ باطلاق شرح الروص مالم  
 به رجوع المستأجر فساد ه .

فرع — قل في شرح البعثة وبه اشترى حررا وسرق منه قبل قبضه مال البائع ، فإن لم  
 يكن أدنى خمسة قطع لأن ينصع من الحسن حينئذ ولا فلا ، ونصية الغلبين أنه لو كان لثنى  
 مؤخر لا يقطع وهو ما مر ه سم على مخرج ( قوله إذا رجع ) أي وعلم المستأجر بوجوبه كما  
 يأتي ولا فلا قطع ( قوله ومنه ) نى في النصع ( قوله وما أعار ) كان الألى ولو إلخ ( قوله فطر المعبر )  
 أي بطعه ( قوله وأخذ المال بطع ) قال ع بلا خلاف اه . أقول : ولعل وجهه أن في طر الجيب هشا  
 بحرر فيبصر مع ذلك إلى تمكنه من الرجوع ( قوله أيضا لاستحقاقه ) فصرح حج على هذه العلة وهو  
 ظاهر لأن ممر في المؤخر هو انتفاء شبهته بانتقال المنافع إلخ وسدع هذا دقة على ملك المعبر ( قوله  
 لاستحقاقه مسعته ) فيه شيء اه سم على حج ووجهه أنه إنما يستحق لاسعاع به دون المسعة .

أو امتنع من الردّ تعدياً لم يقطع نظير ما حر بعد مدة الإجابة لأنه صار حصداً . وإن لم يقطع لأن  
له الرجوع عن العارية متى شاء . والثالث إن دحل بقصد الرجوع عن العارية لم يقطع أو قصد  
السرقه قطع (ولو غصب حرراً لم يقطع ماله) سرقه ما حرره العاص منه خير « ليس لعرق  
ظالم حق » وكالغاصب هنا من وضع ماله بحرر عسره من غير علمه ورصده كما هو صاهر ح لاف  
للحاصل (وكذا) لا يقطع (أحس) سرقه مال العاص منه (في الأصح) لأن لحرره من  
المنافع والغاصب لا يستحقها . والثاني قال ليس للأحسنى التحول فيه (ولو غصب ماله) وإن قل  
أو سرق اختصاصاً (وأحرزه بحرزه فسرق المالك منه مال الغاصب) أو السارق لم يمنع لأن به  
دخول الحرز وهتكه لأخذ ماله أو اختصاصه فلم يكن حرزاً بالنسبة إليه ولم يقطع ح لاف من سرق  
عن ماله والمخاوم به . ولا ساقى هذا فبيع دحل سرق مال مدينه لا قصد الاستيفاء بشرطه لأنه عجز  
عن ولده من مقصر لعدم منتهته ثوبه لأخذ الاستيفاء على مامر . ومن ثم قطع راعن وهو حر  
ومعبر ومودع ومالك مال قراض سرقه مع ماله نفسه سواء حر دحل بقصد سرقه . ثم  
اختلف حرزها أخذاً مما مر في مسألة الشريك ، فقوله لا يقطع مشروط بالثمن أخذ الغاصب  
مع استيعاف موقوفه من دحل لا سرقه وقد أخذ حرراً (أو) سرق (أحسنى) منه مال  
(المعصوب) أو المسروق (فلا بيع) على واحد منهما ثم لا يكف عنه (في الأصح) وإن  
أحده لامية الرد على المالك لعدم رضائك بأحراره به وكأنه حرر . والثاني قدر على أنه  
أخذ غير ماله ، وأما الأحسنى ،

(قوله نظير مامر) هذا إعراب  
مرّ نظيره في الأولى في محل  
تطير الأدرعى في مسألة  
الإجارة فعمل رجوع المعير  
خبر عن قضاء البذلة وأما  
الثانية فانظر أين مرّ  
نظيرها (قوله وإن قل أو  
سرق اختصاصاً) عبارة  
التعطف مع اثنين ولو غصب  
أو سرق اختصاصاً كما هو  
ظاهر أو مالا ولو لم يمس (قوله  
لم يقطع) ينبغي حذفه إذ  
لا يسخم مع ما يأتي له  
تقرير في المسألة الثانية  
ثم ينبغي أن يكون محله  
إن لم يدخل قصد السرقه  
أحداً من التعيين فيرجع  
(قوله بشرطه) لم يجعل له  
شرط فيما مر

(قوله أو مسع من الرد) يؤخذ منه أن الكلام في العارية الصحيحة (قوله لم يقطع) ثم لا  
(قوله ليس لعرق عدم حق) يروى بالإضافة ونحوه ، ويسر العرق أن يحسب الرجل إلى أرض  
قد أحياها غيره فيعمرس فيها أو يتحدث فيها شيئاً ليستوجب الأرض له سم على منهج وعلى  
هذا التفسير فوجه الإضافة ظاهر ، وأما وجهه على السوي وعدم الإضافة أنه من المحرر العتيق  
والأصل ليس لعرق ظالم صاحبه بخول الاستناد عن المضاف إلى المضاف إليه فاستمر الصبر كما  
في - عيشة راضية - (قوله من غير علمه ورضاه) مفهومه أنه إذا وضعه علم المستعير ورصده  
قطع مالك الحرز إذا سرق منه ، وقد يشكل بأن المؤخر إحراره فاستدعى لا يبيع إذا سرق من مال  
المستأجر مع أن المستأجر إنما وضع برضا المالك حيث سلطه بإجارته إلا أن يقال إن المستأجر  
استندى الاستماع بالمؤخر إلى عقد فاسد وهو لصادقه لا اعتبار به فالنهي ما يصح من الرضا ، بخلاف  
ماله وضعه رصده فإنه يشبه العارية وهي مقصودة بقطع (قوله أو السارق) ثم أو سرق صاحب  
الاحتصاص مال السارق له في العبارة مسامحة فإب صاحب الاحتصاص لا يقال له مالك (قوله  
لأحد ماله) ثم وإن لم يقع له أحده (قوله ولا ساقى هذا) ثم عدم قطع صاحب العدل سرقه  
مال العاص (قوله أو ساقى الأحسد للاستيفاء) أي بشرطه أحداً من قوله قبل بشرطه اه سم  
على حج (قوله أحداً مما مر في مسألة الشريك) أي من أنه لو دحل حرراً فيه مال مشترك  
بيسه وبين صاحب الحرز وسرق ما لا يختص بشريكه فقطع إن دحل بقصد السرقه (قوله وثما  
لأحسنى) من تمة الثاني



(قوله وقوله الخ) الأولى فتقوله بالفاء بدل الواو (قوله ساوى اصابين) إنما صور بذلك اختلاف في قطعهما إذا بلغ نصابين كناية عليه من قاسم أى لأنه إذا لم يبلغ نصابين فلا قطع حرمة كناية عن مخرج (قوله فيه) متعنى سواء وخرج به ما إذا أخرج منه إلى خارج الحر وهو والعصاة فيه تنقب (قوله سواء أحد غيره ثم لا يخ) هذا (٤٣٧) مسألة لما قبل مسئلة لأحراق

(قوله فقطع المحرك) أى إن كان محريكه لأجل إخرجه للسرقة كما هو ظاهر فيراجع (قوله فهو الأولى) وهو بالواو إذا لم تقدم قبله ما يفرغ عليه (قوله فالتب أو أحده) تبيره (لادخل لهذا في لاشكال كالأنكى بل كان حذره أبع في الاشكال (قوله فخرجه أى خارج حر) فإن اس قاسم فيه بحث من أخرجه إلى خارج حر وهو الصدوق لأن عند حر سكرة في الانبات ولا عموم له وأخرجه إلى خارج الحر معهود وهو ما كان فيه فبما أمره ومردده بقوله وأخرجه إلى خارج الحر معهود الخ أن عبارة مصعب مساوية لعبارة أصح خلافا لما أفهمه كلام المعترض (قوله والفتول بأن السكير يفيد أنه لا يخ) هذا الاعتراض صد لا عرض الأول وهو إنما يتأتى من كان لفظ حر في كلام المصعب للعموم مع أنه لا مستوع له

(ولا قطع) على واحد منهما إذ ذل لم يسرق وإنما في أحد من حره من ساوى الخرج من آلات الجندى بصاد قطع الناف كما صرح عنه لأن إحداهما وكذا لو كان لسان محرزا بملاحظ قريب من النقب لأنهم فيقطع الآخذ له (ولو ففوتوا في النقب واحد) بالأحراج أو وضعه نائب قرب النقب فخرجه آخر) من فيه وفوت أو وضعه شعب من واحد وفيه أن المخرج شريك في النقب (فقطع المخرج) فيهما لأنه السارق (ولو) تطاول في النقب ثم أحده أحده (و وضعه بوسطه فخرجه خارج وهو ساوى نصابين) أو أكثر (لم يقتضها لأظهر) لأن كلامهم لم يخرج من تمام الحر وكذا قوله بالداخل بخارج فيه والثاني يقتضيان لاشتراكهما في الدب والأحراج كذا وجهه التزمى وقول المخرج ويؤخذ منه أن الخلاف في الاشتراك في النقب لأحد من حرين الخلاف (ولو رماه إلى خارج حر) من نقب أو باب أو فوق جدار ولو إلى حرز آخر لغير مالك أو إلى مخرج فخرجه على لأصح وإن رماه لها عالم بالداخل سواء أخذته غيره أم لا تلف بالى ثم لا (أو وضعه ثناء حر) فخرجه منه أو راكداً وحركه حتى أخرجه منه بخلاف ما إذا لم يحركه وبع طراً عليه نحو سبل أو حركه غيره فقطع المحرك (أو ظهر منه سكره) أو سكره حتى أخرجه منه وحدف هذه من فيه بهما كما ذكره بالأولى (أو عرصه للنعو ربح هابة) حالة التعريض فلا إصرار فهو سكره ذلك (فخرجه) منه (فصنع) وإن لم يأخذه أو أحده آخر من وصوله لأرض لأن الأخرج حصل في جميع معصيه فهو مسبوب له لانتهاك سكره الحر بخلاف لأصاحبه فهو غير حاد لا يباهمه أنه لو أخرج نقداً من صندوقه بغير علمه أو أحده غيره أنه قد خضع ونسب كذلك لأنه يقول بتمعه لأنه من كان البيت حرراً فله الخروج من حره إلى حره ولو سكره بغير علمه أنه أخرجه إلى خارج الحر فلم يترق لحال بين التعريض والسكركه وأول ما أن السكير يراه أنه لا بد من إخراجه إلى معصية ليست حرراً شئ خلاف التعريض عموم لأن أكل في الحر للعهد الشرعى فهما متساويان ومن أنه لو أصر به ما كان أكثر في الحر لم يقع وإن جمع به

(قوله وكذا لو ناوله الداخل لأخرج فيه) وفيه حال من أخرج ونسب من أخرج عن الدب و قد يده مثلاً أو دخل في الجدار ونسب من هو في الحره بقطع الخ (قوله أو راكداً) يسمى أن يكون مثله ماله ألقاه في الراكداً بشدة بحيث يحرك عدة وخرج من فيه بشدة الاسم بهى سم على منهج (قوله أو سيرها) مثله ماله سرك شتى من كان كعب احسن وخرج عدة سيره لتقريب بهى سم على منهج وقد يحذف هذا ما أتى به على النسخ من أن النسخ بكى وفي مجرد الدب بخلاف القصر فوقف على سيرها حتى لا يحكم (قوله فخرجه منه قطع) عموميه شامل لما لو أحده لذلك بعد خروجه من الحر من رفع ما نصى وبه غير مراد لما ذكر من أن شرمه القصر على المال له ولم أحده ليس له ما يحذف منه له (قوله لاشكال سكره الحرز مخالف لأصله) أقول قد يعبر الاعتراض بحث لأنه في الجواب المذكور وبحث لأن

(قوله بموجب لأن أكل في الحر للعهد الشرعى الخ) حاصل هذا الجواب كذا يحكى تسامى ما فانه التعريض في السكير لدى هو حاصل حوابة عن الاعتراض الأول وادعاء أن التعريض منه يجعل أكل معهود الشرعى سكره إنما يتم إن كان معنى العهد الشرعى هو ما جعله الشرع حرراً في الجملة ولو لم يصر هذا أما إن كان معناه ما جعله الشرع حرراً لحد كما هو ظاهر فلا مساواة

ذلك على ماله من كوصب ما يبيع نصبا خلافا للسقي أو بيع جوهره فيه وحررت منه  
خارجته وبعث قيمتها نصبا حالة الاحراج قطع (أو) وضعه ظهر دابة (وعدة قشبت بوضعه)  
ومثله كما هو ظاهر ما لو مثب لأشارته سجو حشيش (فلا) قطع (في الأصح) لأنه إن لم يسقطها مشت  
باحتيرها وقول السلي إن محل ذلك حيث لم يستول عليها والباب مفسوح فإن استولى عليها وهو  
معلق فنتجه له قطع لأنها صارت تحت ماله من حسن الاستلاء ولما صبح الباب وهي تحمله  
شرح كان الاحراج مسمو به هل وقصية هذا أنها لو كانت تحت يده بكن خررت وهو معها  
قطع لأن فعلها مسمو به ولذا ضمن ماله انتهى مردود بأن الصبر يكفي فيه مجرد السلب  
علاوة القطع موقوف على سيرها حقيقة لاحكاما ، والثاني يقطع لأن الخروج حصل تبعه ولا  
سأني الخروج في البناء لا كذا إلا شريكه فإن حركة خررج قطع (ولا يضمن حر) ومكان  
كسابة صححة ومعض (بند ولا يقطع سارقه) وإن صغر وما ورد من قطعه صلى الله عليه وسلم  
سارق الصبيان صغير أو محمول إلى الأرقاء وحكمهم أن من سرق قنا غير مبر لصهر أو غمة أو  
حول أو غير سكرى أو نائما أو مصوفا قطع وحرره منه الدار وخو حيت لم تكن الله مطروقا  
كما قاله الإمام سواء حمله السارق أم دعاه فحمله ولو كره المبر خررج من الحر قطع لأن خرجه  
تبعه من حر عند غير قوا على الامتناع نائما أو سكرى ففي القطع تردد الأصح منه ثم  
ولا قطع بحمله متيقظا (ولو سرق) حر ولو (صغرا) أو محبوا أو نائما (بقلادة) أو حتى «يبي» به  
ويبلغ نصبا أو معه مال آخر (فكدا) لا قطع سارقه وإن أحد من حرر (في الأصح) لأن الحر إذا  
عنى ماله فهو محرر ولهذا لا ضمن سارقه ماله ويحكم على ما يده أنه ملكه وقصية ذلك أنه  
يورع منه أصل قطع لاحتراحه من حرره وأوجهه كما قاله الشيخ وأقصاه كلامهم وصرح به  
لما وردى وروى أنه إن رعى منه حبة أو محبرة ولم يملكه منه من الرع قطع وإلا فلا  
وقول الأذرعى :

السكره في الاشياء لا عموم لها فتقوله خررج حرر صارت خارج السندوى فقط والمرد اعنى باللام  
لعمومهم ثم يتحقق عند كافي جمع الخوامع فتقوله خررج الحرر معه كل حرر إذ لم يتحقق هذا  
عهد فيتأمل ه سم على حجج (قوله أو بلغ جوهره) عدة الروص وإن امتنع جوهره وخررج  
قطع إن حررت منه وإن ضمن لعدب وخررج لم يقطع ولو جمع من حصة نصب ه سم  
على حجج .

فرع - قال في شرح الروص وتوخر خررج شاة دون النصب فتسقطها محلها أو أخرى ولكن  
بها النصب لم يقطع بذلك أى لأن لها احتير في السير والوقوف فبصر ذلك شبهة - ربه لا يقطع  
قال في الأصل في دخول السجدة في صباه وجهها والظاهر المبع لأنها سارت بعبها ومثلها غيرها  
عما يتبع الشاة اسمى سم على مسجع وكتب أيضا لطف الله به فوبه أو بلغ جوهره أى فيقطع كما  
يؤخذ من كلام حجج وأيضا في نسخة صحيحة فإن اسع جوهره وهي أصغر (قوله قشبت بوضعه)  
أى سمه فالأصل سدية (قوله وإن صغر) أى الحر وقوله وحكمهم أى الأرقاء (قوله أو مصوفا) أى  
مربوط (قوله الأصح منه سم) أى يقطع (قوله ولا قطع بحمله متيقظا) أى حيث قدر على الامتناع  
لما مر من التطلع بسرقة المصوغة .

(قوله حالة الاحراج) يعنى  
حال الخروج من جوفه  
وهو كذلك في نسخة  
(قوله والباب مفتوح)  
المراد باب أى الباب  
بألف قبل الواو (قوله ولا  
يتأني الخروج في الماء  
الراكدا) هذا مكرر  
مع ما تقدم في حل المتن  
وهو تابع في هذا للجلال  
وفيها مر لابن حجر وأحدهما  
ينفى عن الآخر (قوله  
حيث لم يضمن الفناء  
مطروقا) أى كأن كان  
منفصلا عن الطريق كذا  
ظهر فيراجع (قوله أو  
دعاه) أى فيمن يتأني فيه  
ذلك (قوله قويا على  
الامتناع) هذا هو الفرق  
بين هذا وبين ما مر أنه  
(قوله ولو صغرا) قصبة  
هذه العانة أن الكبير من  
محل الخلاف والظاهر أنه  
ليس كذلك فراجع  
(قوله أو معه مال) أى يلق  
به أيضا كنهو مخرج شرح  
النهج كعبه (قوله ولهذا  
لا يضمن سارقه ماله)  
عنى أنه لا يدخل في ضمانه  
نصف مثلا غير السرقة  
(قوله أو محبرة) لأن المراد  
أنه أحده والصلى مثلا  
ينظر لكنه في محل خفية  
حتى يصدق حد السرقة  
فراجع .

عن الأسيلى إن عن الخلاف إذا رعى ما منه أى والأصح منه لا قطع وإلا فلا قطع قطعاً محمول على ما إذا رعى ما منه بجاهرة وأمكنه معه . قال الرركشى : ويتعين أن يكون مراده ما إذا رعى بعد الإخراج من الحر . أما إذا لم يبق به ومثله ما لو كانت ملكاً لمير الصبي فإن أحده من حرر مثلهما قطع قطعاً أو من حرر يسبق بالصبي دونه فلا قطع . وما إذا سرق ما عليه أو ما على فن دونه فإن كان محرره كعبه در قطع وإلا فلا وقلة كتب بحور دواب يقطع بها إلى أحدها وحدها أو مع الكلب ( ولو نام عنه ) ولو صمراً كما هو الظاهر وإن قبضه بعضهم بالنابح العذر أو أمير وإن أمكن توجيهه بأن التمييز لا يحرره مع الدوم ( على تعبير ) عنه تمتعاً أولاً ( فقدده وأخرجه عن القاذبه ) إلى مصيعة ( قطع ) في الأصح لأنه أخرجهما من حرره بخلاف ما لو أخرجه إلى قاذبه أو له ، كذا أسبقود وهو محمول على قلة أو بد مصيعة بالأولى بخلاف ما لو كان سبهما مصيعة فإنه ما أخرجه إيهما أخرجه من عام حرره فلا يبعد إحراره بعد ( أو ) ثم ( حر ) أو مكاتب كتماناً بمصيعة . ومعض على تعبير فقاده وأخرجه عن القاذبه سواء كان آخرته أمراً أم بالأمم عنهما كما مر بطريقه لأن له بد على ما به ( ولا ) قطع ( في الأصح ) لأنه بيده . والثاني قال أخرجه من الحر ( وبوجه من باب معنى أى ضمن دارها مفتوح ) لا يسميه ( قطع ) لأنه أخرجه من حرره إلى محل الصبياع ( وإلا ) بأن كان باب البيت مفتوحاً وباب الدار مثلاً ممتدة أو كانا ممتقين فتفتحهما أو مفتوحتين ( فلا ) قطع لأنه في ذوقين له تخرجه من عام الحرر والمال في الثالثة غير محرز ، نعم إن كان السارق في صورة عتيق الدين أحد السكان لمجرد كل مهم

( قوله عن ريبلى ) قال ابن شهاب في مناقب الشافعية ما نصه : روى عن الرابى ثم ما موحدة مكسورة قال السكى . انه الذى اشتهر على الألسنة . وقال الأسوى : الذى أدركهم من الصريين هكذا يسطقون به ولا أدري هل له أصل أم هو منسوب إلى دخل وهو الظاهر ، قال ودس بدال مهملة مفتوحة ثم ما موحدة مكسورة بعده ما مشتقة من تحت ما كسرة ثم لام . قال ابن السمعاني : قرية من قرى الشام فيما أطش . وأما بدال بدال مفتوحة ثم ياء منه من تحت ما كسرة ثم ما موحدة مصمومة فمدة من ساحل الهند قرية من السند ، والظاهر أن المذكور منسوب إلى الأول ، ورأيت بخط لأدري أن الصواب أنه دسلى ومن قال بدسلى فقد صحف وسط ذلك اه ثم رأيت في اب اللب من باب الدال المهملة ما نصه . تدسلى بالفتح والكسر دسلة إلى ديل قرية بالرمية انتهى ( قوله وما إذا سرق ) هل هذا غير قوله السابق ، وقصده أن لو رعى من المال الخ فإن كان غيره فليحرره فإن كان هو فلم يذكرها ولم اعتبر الحرره . لأنهم نهى سم على حج ( قوله فإن كان تحرره كعبه داره قطع ) هل يفيد ما قلناه في قوله وعمله كما صرح به بالوردى الخ إذا فرق بين سرقة ما عليه وبين رعى المال منه فأنزل اه سم على حج . أقول : الصهر القبيد ( قوله أو مصص ) طهره ولو كان يديه وبين السيد مهيبة . وفى ذلك في بوه السند وقد يتوقف فيه لأن الأدل لأبدله ( قوله لأنه في الأولين ) مذكورة في الأولين قد يختلف قوله السابق وهو حر حرر فيسمى أن يكون هذا محصياً لذلك ، وإن يفرص ذلك فيما إذا لم يكن الحرر أخرجه منه داخل في الحرر الآخر فيسمى ، ووجه ذلك أن دخول أحد الحررين في الآخر يجعلهما كالحرر الواحد اه سم على منهج .

( قوله قال الرركشى ) ويتعين أن يكون مراده ما إذا رعى ما منه بعد الإخراج ( هذا تقييد ) فإن لكلام الرابى أى أما إذا رعى ما قبل الإخراج من الحرز أى الحرز لها يقطع لأنه سرق مالا من حرز مثله ( قوله وأما إذا سرق ما عليه الخ ) قال ابن قاسم : هل هذا غير قوله السابق وقصده أنه لو رعى من المال الخ فإن كان غيره فليحرره وإن كان هو فلم يذكرها ولم اعتبر الحرره . لأنهم نهى سم على حج ( قوله وإن أمكن توجيهه ) بأن البعير لا يحرره به مع النوم ( في التحفة ) صنف هذا ما نصه إلا إن كان فيه قوة على إحرار لو استيقظ اه ولعل هذا أسقطته الكسرة من الشارح وإلا فلا بد منه لعدم التوجيه ( قوله سواء كان الحرر مميزاً الخ ) ابطر ماوجه التقييد ماخر وهلا عمم إذ مكانة الصغير متصورة تبع وما المانع من هذا التعميم في البعض .

سب قطع لأن متى الصحن ليس محرراً عنه مما يكن له قرب ويحده فمقطع لإحرازه عنه (وقد إن  
 كما يستبين قطع) لأنه أخرجه من حرره ويردّ بجمع ما عال به (و بيت) نحو (خان) و رباط ومدرسة  
 من كل ما بعد ساكو و بونه (ومحنته كيت و) صحن (دار) لواحد (في لأصح) فيقطع  
 في أصل الأول دون الأحوال الثلاثة هذه والفرق بأن صحن الخان ليس محرراً بصاحب البيت  
 بل هو مشترك بين السكان فكان كسكة مشتركة بين أهلها بخلاف صحن الدار فمقطع لكل حال  
 مردود بأن اعتماد سكان الخان وضع حتم الأمانة به منه ملحة بصحن الدار لا اسكة كما هو  
 ظاهر ، ثم يسرق أحد السكان متى الصحن لم تقع لأنه ليس محرراً عنه وب كان له وآب أو ماف  
 حجرة معققة قطع لإحرازه عنه ، والذي يجمع فيه قطع لأن صحن الخان مشترك بين السكان .

### (فصل)

في شروط السرقة التي يسع

وهي سكتة وعزم عزم وعدم شبهة وإذن والتزام أحكام واحتمار وفيما يثبت السرقة ويقصع بها  
 وما يمتنع بذلك (لا يقطع صبي ومجنون) وجاهل معذور كجهل (ومكره) لرفع القلم عنهم وحري ومن  
 أدبه لملك ودوشة ولا يصح مكره كسر إزاء أحد من من عدم قطع بالنسب ومن ثم لو كان  
 لمكره بالبيع غير عمر أو نكحت عقد الطاعة كان آبه لمكره فمقطع فقط كالأمره بلا إكراه  
 (و مقطع مسرودي عيال مسرودي) بالإجماع في مسرعه ومصلحة للمدعي والزمه الأحكام ولو لم ير من  
 شكها كما في إرب (وفي مذهب) ومؤمن (فول أحسها) ب شرط قطعه سرقة قطع (لا يزمه  
 لأحكام (و لا) أن لم شرط ذلك (ولا) يجمع لأنه التزامه (قلت : الأظهر عند الجمهور لا قطع)  
 سرقة مال مسلم أو مسرقة مسلمة كما لا يخفى (و لله أعلم) إذ لم يترجم أحكامنا فهو كالحرابي ، نعم  
 خطب ب مسرقة أو بدله حرماً ولا تنفع أعضاءه أو ذمي سرقة ماله لاستعانة قطعهم ماله دون

(قوله لأن متى الصحن) عنه تنويه فلا قطع

فرع قال مم على مسهج : وضع شخص آخر ودخل لدر حدث فيها مال وهو فيها  
 فأخذ وخرج به فلا قطع لأحده من حرره متهوك اه واعده به . أقول لا ينافي هذا قولهم بأن  
 الحر لا يخرج عن حرره به وضع السارق لأن ذلك فيها إذا وضع المال قبل المتهك ، ووجهه  
 استصحاب الحررية والاحترام بحرر فاسأل اه مم على مسهج (قوله فيقطع لإحرازه عنه)  
 ومنه صندوق أحد الزوجين بالنسبة الآخر فمقطع سرقة منه

### (فصل)

في شروط السرقة

(قوله و تنصع بها) أي من لأعضاء (قوله وحمل معذور كجهل) أي بأن عرب عهده بالإسلام  
 أولاً عبداً عن المعب (قوله ونصمة الذمي) أي وسب نصمة الخ (قوله أو عسره مطلقاً)  
 شرط ولا (قوله وبدله حرماً) في هذا الصنيع يشعار أن الحر في لا يطالب وظاهر أنه لو تلف  
 ما سرقة فله نصيب عنه وب كان كاف وأمكن إرضاءه به ربع فليتمل اه مم على حج .

### [فصل]

في شروط السارق الخ  
 (قوله في شروط السارق)  
 أي في بعض أقوله وهي  
 تكليف الخ بين للشروط  
 من حيث هي لا التي في  
 كلام المصنف في هذا  
 الفصل (قوله و قطع  
 بها) أي وفيما يقطع بها  
 وهو أطرانه على ما يأتي  
 (قوله لالتزامه الأحكام)  
 الوجه إسقاط الأحكام  
 وليس هو في النجسة .

قطعه بمالهما ( وثبتت السرقة حينئذى بردوده ) وضع ( فى الأصح ) ذنبه بقرار حكما  
وهذا ما ذكره هـ ا منهم ، حرما فى انه عدوى من الرخصة وأصلها عدم التصريح لأنه حق لله  
تعالى وهو لا يثبت بها واعتمده البلقى واحص له نص السمعى وقال لأدرعى وغيره إنه ذهب  
وهو يعتمد وحمل بعضهم كالمالك سبها على ثبوتها ، مسألة لئلا وهو إن ثبوتها لا يثبت فيه  
( وبقرار السارق ) بعد دعوى إن قصه ما بقى فى التهمة بها ولو لم يتكرر كذا حقوق وما  
يكنه لأدرعى من قبول الإقرار من مقر قتيه موافق لأصلى فى مذهبه غير صاهر به كثير من  
مسائل الشهادة والحرر وقع فيه خلاف من أربعة مذهب الواحد وذووجه اشترط الفصل منه  
كعدمه فى الرأى إقراره قبل قدم دعوى ولا قطع به حتى يدعى المال ويثبت المال أحدا من  
قوهم وشهد سرقة مال غنى أو حصر حصة فيه ولا قطع حتى يشعنى لما ثبت له ثم تعدى  
الشهادة لثبوت المال لأنه لا يثبت شهادة الحصة لانه مع ذلك ثبت بـ وإتـ مصر وفروع ضرور  
مسقط ولم يظهر ( والمذهب ) قول جوعه من الإقرار بالصفة كالمالك سبها به يصح  
دون المال ، وانظر فى الساقى القطع عموم ( جوعه ) و قطع وفى الدرر جودر منهم  
وجوبه وفى طريق ثالث القطع بوجوب الدرر أيضا ( ومن أخر ثبوت الله تعالى ) أى بوجوبها  
كرنا وسرقة وشرب مسكر ولو بعد دعوى ( فاصحح نـ ) أى ( فى جوعه كفى ) رـ  
سكن فى شرح مـ إشارة إلى أن الإقرار على يده ، وحكاة عن أصحاب واعتمد الأول  
وقضية تخصبهم أحوار ما دعى حرمته على غيره ، وذووجه جوعه لا يصح الدرس على  
الحاكم دون غيره ( أن يعرض له ) حيث كان جوعه وجوب أحده وهو معـ ، وفى الأمر  
ولعله جرى على العائب إذ العالم قد تطرأ له دعائه وقضى كذا مـ الذى ( جوعه ) من  
الإقرار وإن كان عالما بحواره فيقول لملك قبلى فأخذت أخذت من غير حرر حصلت اسمـ  
لم نعم أن ماشرته مسكر ، لأنه صلى الله عليه وسلم عرض به لما عر وفـ من أخر عنه مـ  
ما جالك سرقت فان منى ذات عنه مـ من أو تـ ، وقمره فـ قطع والساقى لا يعرض به وإنـ

( قوله وثبتت السرقة حينئذى بردوده ) ضعف ( قوله : ثبوت ) أى مال بيمين مردوده  
( قوله ولو لم يسكر ) أى الإقرار ( قوله وذووجه ثبت على الأصح ) أى ذهب أو غيره  
( قوله وثبت مال أحد من قوهم إلخ ) قد يشكك هذا لأحد أن قضية أحود منه عدم  
الاحتجاج لثبوت المال لآله ، فما احتجيج إليه فى الأحود مـ لأنه لا يثبت شهادة الحصة بخلافه فى  
الأحود فإن فيه إقرارا وأدل ثبت مـ فـ مـ على حجج ( قوله ذنبه ثبت بها ) قد يشك  
وقضية هذا المذهب أن السرقة ثبت فى الدعوى ، شكل على التمسك فى قوله ذنبى ثم ثبوت  
السرقة بشرطها ، فيشكك وقد يجب أن هذا يخص بمرتب مـ كور و ذنبه ، ومضى بوجوب  
السرقة أيضا فيسأل مـ سم على حجج  
فروع - نوأقر السرقة ثم رجع ثم كذب رجوعه قبل مـ مـ لا قطع ويؤقر مـ ثم أقدم  
عليه البينة ثم رجع قال القاضي سقط عنه القطع على المـ حجج لأن السوء كان بالإقرار وبـ  
طيرة فى مـ مـ على المـ مـ كذا فى شرح مـ مـ على حجج سكن فـ مـ مـ مـ مـ مـ مـ  
مـ مـ فـ مـ ( قوله والمذهب الأول ) أى الخوار ( قوله وذووجه حوار ) أى من الغير ( قوله  
ولا فرق ) أى بين إقراره وإقرار

( قوله أحد من قوهم إلخ )  
يشكك من قاسم هذا  
أذا كان قصة الأحود  
مـ عام لا تحتاج لثبوت  
المال لأنه لا يحتاج إليه  
فى أحود مـ لأنه لا يثبت  
شهادة حصة بخلافه فى  
أحود مـ إقرارا وأدل  
مـ مـ ( قوله لا بالسمع )  
قـ مـ مـ مـ مـ مـ مـ  
مـ قصة هذا أن السرقة  
ثبت فى الدعوى وقد  
شكل على التمسك فى قوله  
أى من حجر الآتى ، ثم  
ثبوت السرقة بشرطها وقد  
ثبت مـ هذا يخص  
مـ مـ مـ مـ مـ مـ  
مـ مـ مـ مـ مـ مـ  
أصا مـ مـ مـ لكن  
قد قيل أن لحواب الثاني  
لا يثنى مع قوله دعوى  
المـ أو وليه أو وكيله  
( قوله والتسريح الثانى إلخ )  
فهم ذكر القول الثانى من  
التسريح الحاصية التى  
حارها فى المتن وعبرة  
الحلال عقب المتن وفى قول  
لا كالمالك والطريق الثانى  
مـ ( قوله دون غيره ) أى  
هو سوى الخوار



للاحتيال المار (ويشت) المصع (شهادة رحيين) كثر العتومات غير را (هو شهد رحل وامرأان) بعد دعوى المالك أو ماله أو رجل وحلف معه (ثبت المال ولا قنع) كما لو ثبت بذلك النصب المعلق به طلاق أو عتق دونهما حيث تقدم التعليق على الثبوت ولا يوقعا كما حرم بطريقه في الشوم بخلاف ما هو شهدو من لدعوى ماله لا ثبت شيء إلا لا يثبت شهادة خمسة في مال كما مر (ويشترط ذكر الشاهد) هو للحض أي كل من شاهديه (لشروط السرقة) المار (قد يطان ماله سرقة سرقة فبيد من سره وفي منه ولمسروق وثم يد كثره نصاب ذل لسر فيه وفي قيمته للبحر كم مهم أو ماله ولا أنه ميت لغير السر في بل الحديث إنسانه مبرم وكوب من حرر تعينه أو وضعه وبولان لا علم فيه شيء وعبر ذلك كالعاقب ان عرس ويشترط إلى السر في إن حصر وإلا ذكر سمع وسنه وما استشكل به من أن المده لا سمع على غائب في حقه له تعالى يمكن تصويره بعائب متعزز أو متوار بعد الدعوى عليه (ولو اختلف شهداء) فيها سهم (كقوله) أي أحدهما (سرق) هذا العين أو ثوبا أبيض (بكرة و) قول (الآخر) سهمها أو ثوبا أسود (عشية قطاعة) بالسرق فلا يثبت سهمها قطع، ثم ثبت لحلف مع أحدهما ومع كل مهمما إن وفي شهادته كل دعواه واحد المال ولو شهد واحد كمنش وآخر كمنش ثبت واحد وقطع إن بلغ نصابا وله الحلف مع شاهد الزيادة وأحدهما أو إنسان أنه سرق هذه بكرة وآخرين أنه سرقها عشية تعارضتا ولم يحكم بواحدة مهمما فإن لم يورد على شيء واحد ثبت وقطع، إلا أنه عارض (وعلى السارق رد ما سرق) وإن قطع الحرف «على اليد ما أخذت حتى تؤديه» ولأن القاطع حقه بعدى وانعم حق الآدمي لم يسقط أحدهما لآخر ومن تم لم يسقط الصبيان والعصم عنه رده المال للحرر (فإن دفع صممه) كما دفعه من مثل في مثل وأقصى خمسة في المقوم (وقطع عينه) أي السارق الذي له أربع إدا هو لدى ساقى فيه العتمة لا في الإجماع وإن كان ثلاثة حيث أمن نزع الدم ولأن القطع بها أقوى، كالتداهم أربع وثلاثين لم يقطع ككراري لأنه ليس له مثله وبه يفتى المال المطاوب بقاؤه،

(قوله يمكن تصويره) يعني (قوله هذه العين أو ثوبا أبيض) عبارة التحفة مع لقر سرق هذه العين أو ثوبا أبيض أو بكرة وقول الآخر سرق هذا مشير الأخرى أو ثوبا أسود أو عشية فباطلة انتهت فمراده تصوير الاختلاف في العين وفي الوصف وفي الرمن وما صممه الشارح وإن كان صحيحا إلا أنه فاته هذا العرض ويلزم عليه أنه لا موقع بقوله نصاب وأسود بعد ذكر العين لأن الاختلاف في الرمن كاف (قوله ومع كل مهمما) توقف ابن قاسم في هذا ونقل عليه عبارة الروض ونصها وإن شهد واحد بثوب أبيض وآخر بأسود فيه أن يحلف مع أحدهما وله أن يدعي لآخر ويحلف مع شاهده واستحدهما.

(قوله للاحتيال المار) أي في بوجه، لأصح من قوله لأنه ربما ينزله الخ (قوله ولا أنه ملك لغير السارق) أي ولا يجب عليهما أن يبيضا أنه الخ (قوله وبولان لا بعد) من جملة الشروط المعتبر ذكرها (قوله ومع كل مهمما) أي يمسوا واحده على ما سهم من هذه العترة (قوله إن وافق شهادته كل دعواه) أي كان ادعى بعين شهد أحدهما أنه سرقها بكرة والآخر عشية فيحلف مع كل مهمما بمعنى أنه إن شاء حلف أنه سرقها بكرة وإن شاء حلف أنه سرقها عشية فإن وافقت دعواه شهادة أحدهما دون الآخر حلف مع من وافقت شهادته أحدهما وآخر بأنه سرق ثوبا أسود فيحلف مع الأول وإفقت شهادته دعواه (قوله ولم يحكم بواحدة مهمما) وإن كثر عدد أحدهما لأن الكثرة ليست صراحة (قوله وعلى السارق رد ما سرق) أي وأحرته مدة وضع يده وقد يؤخذ من قوله الآتي كصاحبه اهتسم على حج (قوله رده المال للحرر) أي ولو لم تثبت السرقة إلا بعد رد وقد يخرج قوله رده الخ ما يؤأخذه المالك قبل رفع القاصي كأن رماه السارق خارج الحر فأخذه المالك فلا يقطع لتعذر طلب المال والفرق أنه لا يبرأ رده للحرر قبل وضع المالك يده عليه (قوله حيث أمن ردف الدم) أي فإن لم يؤمن نزع الدم قطعت رحله اليسرى بخلاف ما ساقى آخر الباب أنه لو شرب بعد السرقة



(فؤته عنه) هذا وكذا حتى لا يكون مالم يحويه لإسم من باب السب كآخره اخلاص (ونارهم بحاله)  
 مالم يعض ركة لسهه شعير فعليه من استوعب سحره عماء كك تحته السقيى . وحريم به دركش  
 وهو صاهر وعيه لو ركة الأدم رم كل من علم به وبه فخره شئ دلت فعليه به كذا يحكى (وتقطع  
 اليد من كوع) للاسع وذو الاعود على الكعب وذو حسب فيه منه (و) تطع (ارجح من  
 معقل القدم) وهو الكعب كما فعليه عمر (ومن مرق مرارا) قطع (لم يرمه سود) حد واحد  
 وإما (كفت يمينه) عن الكل لاتحاد السب فاحت لوجود الحكمة وهى الزجر وكذا يورق  
 نكر أو شرب مرارا وإعنا معذب منه حول ليس يخرم لأن فيها حد كادى باعتبار عات مقصرها  
 ولا كذلك هـ ، ولو سرق بعد قطع اليمنى مرارا كنى قطع ارجح عن الكل ، وهكذا على ويس  
 ما سقره ، ويكنى قطع العصو امتوجه قصعه من يد أو غيرها (وإن سمعت أربع تصدع قلت)  
 أحد ثم قاله رافى فى الشرح (وكذا) بحرى (ودهنه خمس) الأصابع منها (فى الأصح)  
 والله أعلم) لإطلاق اسم اليد عليها حينئذ مع وجود الزجر مما حصل له من الإيلام والسكيل وإن  
 سقط بعض كفها أيضا (وتقطع يد) أو رجل (زائدة أصبعها) فأكثر (فى لأصح) لشمول اسم اليد  
 لها ، ولفرق التود أن المقصود منه المساواة . والثانى لا بل يعدل إلى ارجح (ولو سرق فصعقت  
 يمينه) آفة) أو فود أو ظلما أو شات وخشى من قطعها زرق الأدم (ستط القطع) ولم يتطع ارجح  
 انما الحق بعينه عصفه عواها (أو) سقت (يساره) بذلك مع منه يمينه (فإن) يستند القطع  
 (على المذهب) بدناء على القطع ، وقيل سخط فى قول ، ولو أخرج السارق للجلاد سبوره فقطعه  
 قال فال مخرج سبوره ، فمن أو أنها بحرى ، أخرته ولا فلا لأن العبرة فى الأداء تنسب له ، فع  
 وهذه طريقة يوسى إلى ترجيحها كلام الروضة ، وصححها الرافى فى آخر باب استدعاء الخصم  
 ونصرت فى تصحيحه ، وصححها لأسوى وإن حكى فى روضة لم تفت بحرى أنه سأل الجلاد قال  
 قال فليستها اليمين أو شها بحرى ، ثم وحسب لزمه الله وأخرته أو عهنتها اليسار وشها لا بحرى  
 لزمه القصاص إن لم يتصد المخرج بدلها عن اليمين أو بدنها ولم يخره ، وحريم به ابن القزى

(قوله لزم كل من علم به) أى فإن لم يفعل أنه ولا صحت عليه ولا على الإمام نص (قوله لزمه  
 سوى حد واحد) أى وإن عاصت السرقة ذوى والدية ولم تطع (قوله ويدين حدان) أى  
 كان ليس أولاً ثم بعد زرع الثوب أو العمامة أعاد المنى ، يا (قوله ووسرق فصعقت يمينه) آفة)  
 أهم أنها لو فقدت قبل السرقة نعلق الحق بالسرقة فتقطع ويشبه قول الشارع السابق ، ثم إذا  
 لم يكن له إلا بعض الأرباع الخ (قوله فإن قال المخرج فليستها اليمين الخ) معتمد أى ولا شئ على  
 الجلاد فى الحالين .

## تم الجزء السابع

وبينه

## الجزء الثامن ، وأوله : باب قاطع الطريق

## فهرس

## الجزء السابع

من

نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج وحواشيه

صحيفة

٢ فصل في بيان الطلاق السني والبدعي

٥ من طلق بدعي سن له الرجعة

١٠ فصل في تعليق الصلح بالزينة ونحوها

١٧ أدوات التعليق لا تقتضين فوراً إن علق

بأشياء في غير حلق

٢٣ فصل في أنواع من التعليق بالجل والولادة

والجنس وغيرها

٣٦ فصل في الإشارة إلى العدد وأنواع من

التعليق

٤١ فصل في أنواع أخرى من التعليق

٥٣ كتاب الرجعة

٥٩ لو وطئ الزوج رجعيته واستأنف الأقراء

من وقت الوطء رجع فيما كان بقي

٦٤ كتاب الإيلاء

٧٢ فصل في أحكام الإيلاء من ضرب مدة وما

يترفع عليها

صحيفة

٧٦ كتاب الطهار

٨١ فصل فيما يترتب على الطهار من حرمة نحو

وطء ولزوم كفارة وغير ذلك

٨٥ كتاب الكفارة

٩٤ أشهر الأقوال اعتبار السار بوقت الأداء

للصغارة

٩٧ كتاب اللعان

١٠٥ فصل في بيان حكم قذف الزوج وبني

الولد حواشياً ووجوباً

١٠٧ فصل في كيفية اللعان وشروطه

ونحوه

١١٧ فصل في المقصود الأصلي من اللعان

١١٩ كتاب العدد

١٢٧ فصل في العدة بوضع الحمل

١٣٢ » في مداحل العتدين

١٣٥ » في حكم معاشرة العارق للعتدة

صحيحة	صحيحة
٢٨٣ فصل في مستحق التودد ومستوفيه وما يتعلق بهما	١٣٧ فصل في المهر الثاني من الزوجين السابقين أول الباب
٢٩٣ فصل في موجب العمد وفي العفو	١٤٤ فصل في سكرى المعتدة وما لزمها مسكن فراقها
٢٩٩ كتاب الديار	١٥٤ باب الاستبراء
٣٠٤ فصل في موجب ما دون النفس من حرج ونحوه	١٦٢ كتاب الرضاع
٣١٥ قرع في موجب إرالة المنافع	١٧٠ فصل في حكم الرضاع الطاريء على السكاح تحريمها وغرما
٣٢٥ فصل في الجنابة التي لا تقدير لأرثها والحانة على الرقيق	١٧٣ فصل في الإقرار والشهادة بالرضاع والاختلاف فيه
٣٢٩ باب موحدت اليد	١٧٧ كتاب النفقات وما يذكر معها
٣٤٣ فصل في الاصطدام ونحوه مما يوجب الاشتراك في الضمان وما يذكر مع ذلك	١٩١ فصل في موجب المؤن ومسقطاتها
٣٥٠ فصل في العاقلة ، وكيفية تأجيل ما تحمله	٢٠١ فصل في حكم الإضرار بمؤن الزوجة
٣٥٦ فصل في جناية الرقيق	٢٠٧ فصل في مؤن الأقارب
٣٦٠ فصل في العترة	٢١٤ فصل في الحصانة
٣٦٤ فصل في كفارة القس	٢٢٣ فصل في مؤنة إمامك ولو أبعدها
٣٦٧ كتاب دعوى الدم	٢٣٣ كتاب الجراح
٣٧٧ فصل فيما يثبت به موجب القود وموجب الدل سب الحبيبة من إقرار وشهادة	٢٤٩ فصل في اجتماع مباشرتين
٣٨٢ كتاب البعثة	٢٥١ فصل في شروط القود
٣٨٩ فصل في شروط الإمام الأعظم وبيان طرق الإمامة	٢٦٤ فصل في تغير حال المبروح بحرية أو عسمة أو إهدار أو بتقدير للصمون به
٣٩٣ كتاب الردة	٢٦٧ فصل فيما يعتبر في قود الأسراف والحراجات وللعاني مع ما يأتي
	٢٧٣ باب كيفية النصاص
	٢٨٠ فصل في اختلاف مستحق الدم وخائ

صحيفة

٤٠٢ كتاب الربا

٤٠٥ يحذر في مستأجرة للزنا

٤٠٦ شروط حد الزاني

٤٠٧ حد الزاني غير المحصن

٤٠٩ حد العبد

٤١٢ من يستنجد بحصونه وقت إقامة الحد

٤١٥ كتاب حد القذف

٤١٨ كتاب قطع السرقة

شروط وجوب القطع في السرقة

٤٢١ ما يقطع به الحد الثالث سنة

٤٢٥ للذهب قطع السارق إذا سرق باب

المسجد وجدعه

٤٢٩ شروط تلاحظ مدرجه على منع سارق

بقوة أو استعانة

صحيفة

٤٣٢ الكفن في قبر بيت محرز

٤٣٣ فصل في فروع متعلقة بالسرقة

٤٣٥ لو غصب حرزا لم يقطع مالكه

في الأصح

٤٣٦ لو سرق في ليلة وعاد في أخرى فسرق

قطع في الأصح

٤٣٨ مالا يقطع به السارق

٤٤٠ بدل في شروط السارق الذي يقطع

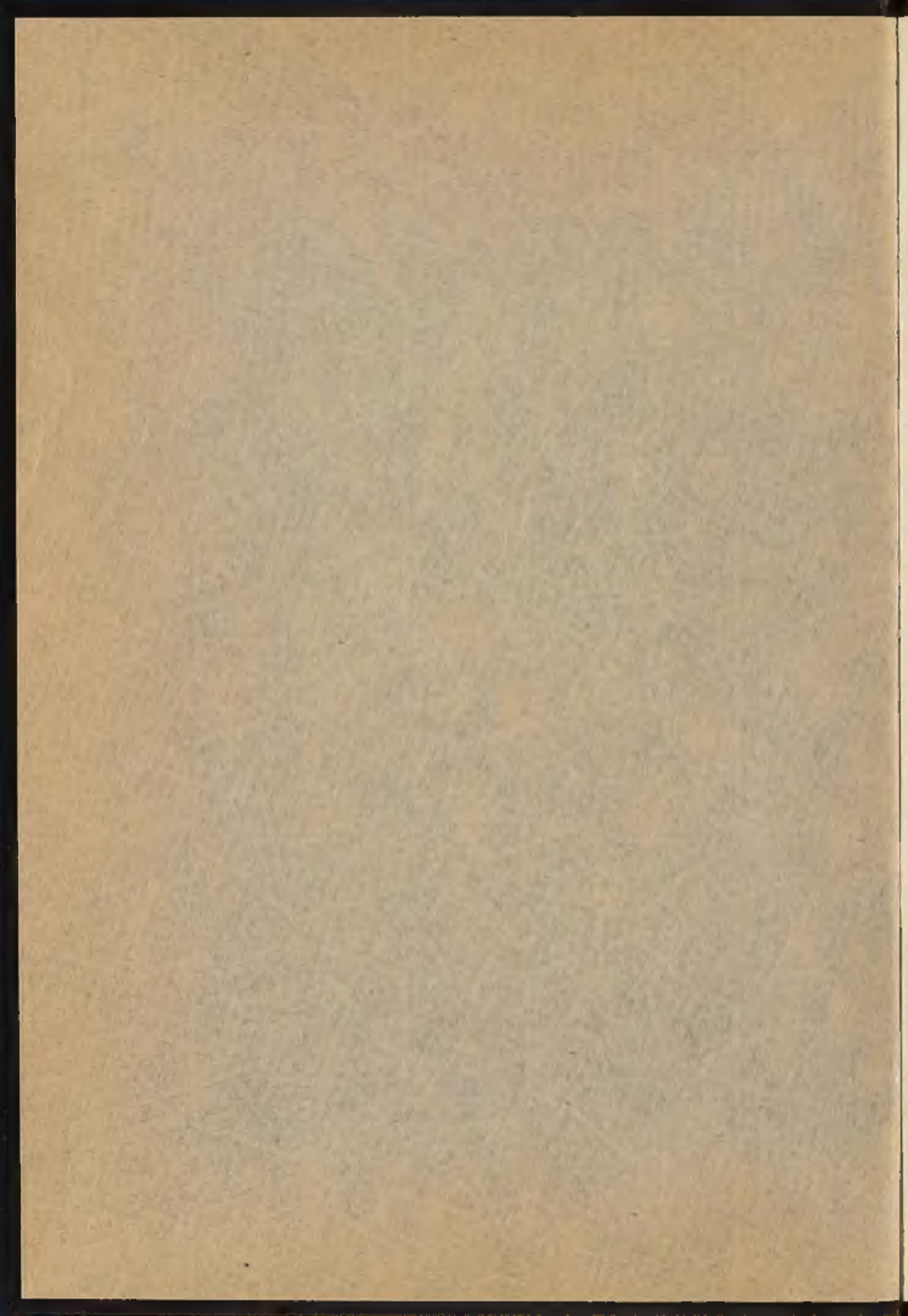
٤٤١ من أقر بعقوبة لله تعالى فأصحح أن

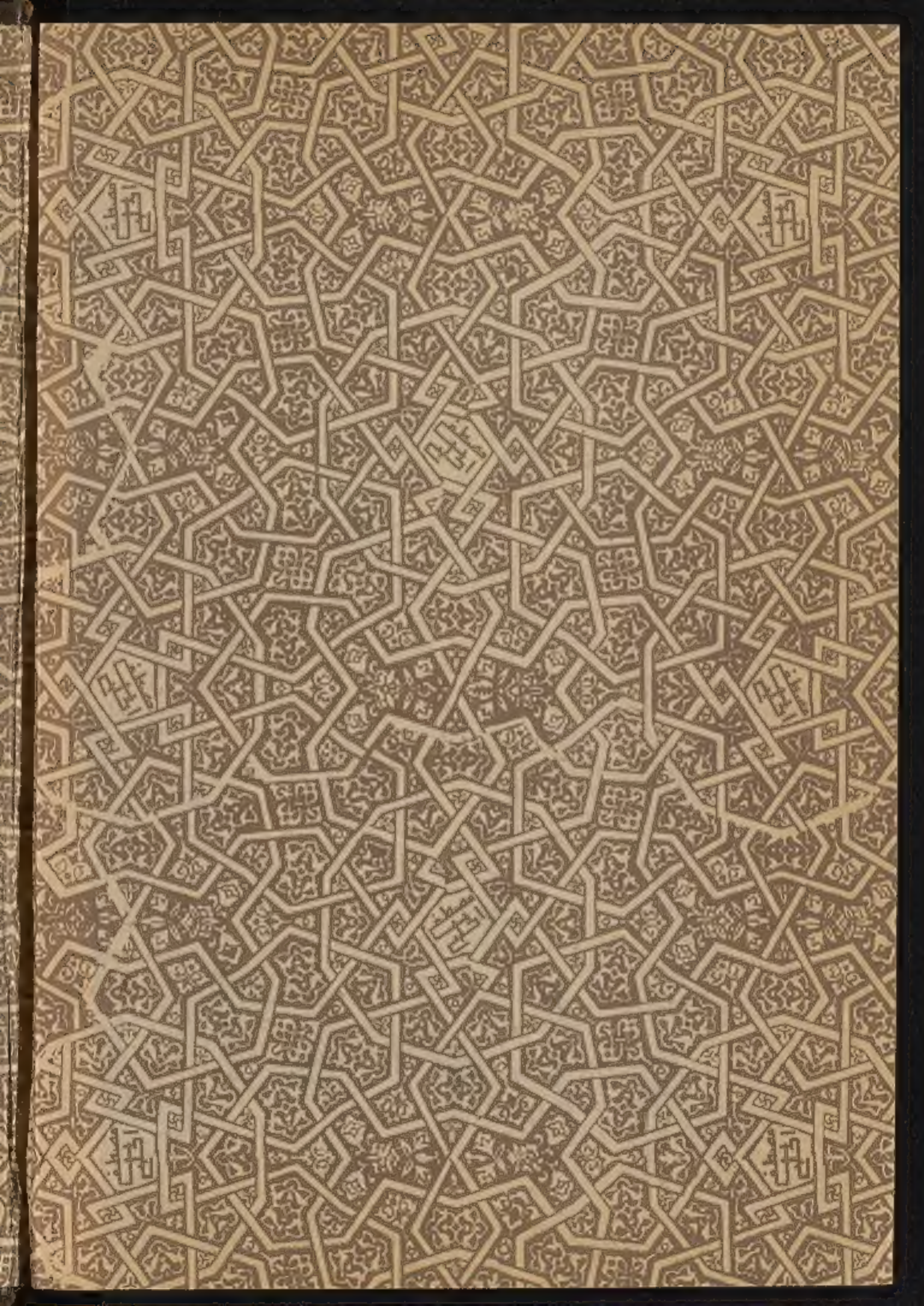
للقاضي أن يعزّيه له بالرحوم

٤٤٣ يشترط ذكر الشاهد لشروط السرقة

٤٤٥ من سرق مرارا بلا قطع لم يلزمه سوى

حد واحد





COLUMBIA UNIVERSITY



0026815923

893.799

R145

v. 7

JUN 1 1981

199  
5